د. شوقي عطيه

ديموغرافيا المشرق

مركز المشرق
للأبحاث والدراسات
Levant Center for Research and Studies

ديموغرافيا المشرق

د. شوقي عطيه

ديموغرافيا المشرق

مركز المشرق
للأبحاث والدراسات
Levant Center for Research and Studies

الكتاب: ديموغرافيا المشرق.
المؤلّف: د. شوقي عطيه
الموضوع: ديموغرافيا تاريخيّة وسياسيّة
عدد الصفحات: 442
القياس: 17 x 24
الطبعة الأولى، 2019

© جميع حقوق النشر والترجمة محفوظة
مركز المشرق للأبحاث والدراسات
بيت المشرق ، ساحل علما - جونيه، لبنان
رقم الهاتف: 00961 9 636400
00961 81 835109
البريد الإلكتروني: levant.research.center@gmail.com
ISBN: 978 9953 0 4952 6

لا يجوز نسخ أو استعمال أيّ جزء من هذا الكتاب في أيّ شكل من الأشكال أو بأيّ وسيلة من الوسائل سواء التصويريّة أم الإلكترونيّة أو الميكانيكيّة، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها من دون إذن من مركز المشرق للأبحاث والدراسات.

الإهداء

إلى من أنا من كبده فلذة... عاطف،
وإلى من هو من كبدي فلذة...عاطف.

...بدأت بكتابة هذه الأسطر وأنا مقتنع بأن لا خلاص لهذا المشرق إلا في معرفة أبنائه أن انتماءهم هو لأرضهم وليس لأقليات ولدوا فيها، وها أنا أختمه وكلّي إيمان بأن ما بدأت به هو ما خلصت إليه.

مقدمة

يقع المشرق على أسخن موقع في العالم الحديث، والسخونة هنا لا علاقة لها بحرّ الخليج العربي الذي يجاوره، ولا بقيظ أرض الكنانة والسودان. إنها سخونة النزاعات التي لم تتوقف على أرضه منذ عقود وعقود خلت. منذ خط المستعمرون اتفاقيات تقسيم ووعود منحوا من هم غرباء عنها ما هو ليس للمانح أصلاً. هذا إن سلمنا جدلاً أن من استوطنه من قبلهم ولقرون خمسة من الزمن قد حافظ على شبه استقرار فيه، إلا أن هذا الاستقرار ما كان إلا نتيجة اعتبار كل أرضه جزءاً من سلطنة مترامية الأطراف امتدت من أقصى الشرق إلى وسط الغرب.

هذا المشرق الذي وحّدته الجغرافية دائماً وفرّقه أبناؤه حيناً والغرباء عنه دائماً، فسيفساء زاهية التنوع والتلوّن. فيه من الإثنيات والأديان بطوائفها ومذاهبها ما ليس في بقية العالم الموحِّد الإله إلا ما ندر. إلا أن التنوع، الذي طالما كان مصدر غنىً وفرادة، تحوّل بيد من استضعفه سوطاً يصفع فيه كل مجتمع أراد الحياة الحرة، وطالب بحقه في تقرير مصيره. وعليه، تحولت أقليات المشرق إلى بيادق على رقعة شطرنج حدودها وطن، تحرّكها أياد معلومة وأخرى مستترة لتفعل فعلها في زعزعة الاستقرار والتقدم. هذه الأقليات لم تكن بيادق بعلمها، بل هي صارت كذلك، بخفية عنها، عندما صُمّت آذان من عايشها في الوطن عن سماع المطالبة بمشاركتها أبسط الحقوق، مع أنه حمّلها كل الواجبات.

زاد من تعقيد المشرق أن بعض دوله تحول، بفعل طبيعة خاصة ومميزة، إلى ملجأ لكل مضطهد هرب من بطش أخيه في المجال، فاستوطن جبالاً عالية جرداء، حوّلها بمعوله إلى أرض انتماء. وربط نفسه بجذورها حتى أصبح هذا الجزء من المشرق، بالنسبة إليه، كل الوطن.

ولا تزال الفسيفساء التي اسمها المشرق، تتلوّن وتتشكل كأنها لوحة لا ينتهي العمل عليها وفيها. ففي قرن من الزمن طحنت دولَه حروبٌ بعد أن مزّقت خريطتَه شطحاتُ الأقلام. منها ضد الغير على أرض الغير، ومنها للغير على أرض النحن، ومنها لا صانعها معروف ولا ناهيها، فتَطحن وتُطحن به إلى ما لا نهاية له ولا أمد.

إبحث عن أبرز أسباب هذا التطاحن ترى وراءه محركات لا تكلّ عن العمل، منها ما هو مرتكز على فكر، ومنها ما يستعين بالغريزة، وآخر ما يستعين بحق في الحياة، يُسبغه لنفسه، يُحرمه لغيره. إلا أن أحد هذه المحرّكات لا عقل له، ولا عاطفة ولا كرهاً ولا شغفاً. الناس لديه أرقام ومعادلات. يخضعون لقوانين محددة كخضوع المادة للفيزياء. وحين عرف الناس أن باستطاعتهم استخدامه ضد بعضهم بعضاً، أصبح بيدقاً على متاريسهم المرتفعة، وعَلماً يظلل خنادقهم المتهاوية. استخدموه ليبرّروا حقّهم في السلطة والقوة، وما أن نالوها بعد حرمان وفقر، وتغيّرِ أحوال وزيادة ترف، حتى خسروه من جديد لينشأ صراع ينقل السلطة إلى من كان مستضعفاً فاستقوى. هو عِلم بعيد عن أهدافهم، هو

الأصمّ الضرير، إلا أنه بوصفه لهم، ولحركتهم ونموّهم واندحارهم، وكأنه أعطاهم الأدوات الملائمة ليبرّروا لأنفسهم، أولاً، مدى حقهم في أفعالهم. هو الديموغرافيا. علمُ وصف السكان، وتحليل ديناميّتهم، الذي سيسعى هذا الكتاب إلى أبراز أثره على المشرق، بعيداً عن الذاتية والكلام المنمّق، وإن كنا قد بدأنا به أسطر هذه المقدمة.

ولكن قبل كل شيء، ما هي الديموغرافيا؟ ما هو المشرق؟ ما هي التناقضات التي استفاد منها أبناء المشرق والغرباء عنه لينسجوا عليها؟ ما هو ارتباط التاريخ والأحداث التاريخية على المسار الديموغرافي للشعوب؟ وما هي التوقعات المستقبلية في ما يتعلق بسكان المشرق؟

استخدم المؤرخون مصطلح المشرق "ليدل على منطقة جغرافية تمتد من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وبرزخ السويس إلى جبال طوروس وصولاً إلى بلاد الرافدين، وأطلقوا المصطلح كمحاولة منهم للتغلب على التقسيمات السياسية وتداخلها في هذه المنطقة الشاسعة من العالم". (الشامي، غ. 2014، 2). يتقارب المشرق من خلال هذا التعريف مع ما قدمه أنطون سعادة في تعريفه للوطن السوري، مع بعض الاختلافات التي جعلت تعريف سعادة أوسع مساحة من التعريف التقليدي للمشرق. ونحن عند الحديث عن تعريف المشرق، وسورية من ضمنه، فإننا نتحدث بطبيعة الحال عن لواء الإسكندرون ضمناً، وهو قد سلخ عن سورية في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين.

يعود السبب إذاً في الحديث عن المشرق، عوضاً عن دول محددة، أن شعب هذا المشرق يعود بتاريخه إلى "بدايات الحضور الاجتماعي وتكون الجماعات في هذه المنطقة وتحديد دورها بصناعة المنتج الثقافي - الحضاري - السياسي - العلمي - الروحي - الاقتصادي ضمن السياق الجغرافي المشرقي ومنه إلى العالم" (الشامي، غ. 2014، 2). هذا الشعب، أو القوم، شكّل ثقافته الخاصة التي اختلطلت بباقي ثقافات العالم، ولكنها لا تزال تشكّل تميّزاً يجمع أبناء هذه الدول، ويفرّقهم عن غيرهم. فهُم وإن تبنوا اللغة العربية إبّان انتشار الإسلام في المنطقة، فقد صبغوها بلهجة مميزة متقاربة بينهم، ومختلفة عن غيرهم ممن اتخذوا العربية لساناً لهم. يعود هذا لاختلاط اللغة العربية بما سبقها من آرامية وسريانية كانتا اللغتين المستخدمتين في المشرق.

بعد تعريف وحدة الاهتمام المكانية لا بد من الانتقال إلى تعريف العلم الذي تنضوي هذه الدراسة ضمن إطاره.

علم السكان، أو الديموغرافيا، هو علم وصفي تحليلي، يهتم بمسألتين أساسيتين: الأولى هي مكوّنات السكان؛ والثانية حركيّتهم أو ديناميّتهم. بالنسبة للمكوّنات فهي ثلاثة: الخصوبة والوفاتية والهجرة. أما المسألة الثانية فهي تفاعل العوامل الثلاثة أعلاه لتكوين بنى سكانية محددة تختلف بين دولة وأخرى، لا بل تختلف في الدولة الواحدة، إما لناحية الزمان، بين قرن وآخر مثلاً؛ أو بين منطقة وأخرى،

وهي الحالة الاعتيادية بين العاصمة والأطراف. وبما أن علم السكان، أو الديموغرافيا، قد لا يكون مألوفاً للعامة، فقد أفردنا له فصلاً خاصاً في هذه الدراسة ليتعرّف القارئ على المؤثرات التي تفعل في كل مركّب من المركّبات الثلاثة، ومدى تأثير كل اختلاف على الدول كافة ، وخاصة على الدول موضوع هذه الدراسة.

من هذا المنطلق، وبما أن السكان لا يفصلون عن المجتمع، وبالتالي فأي متغير قد يطرأ على هذا المجتمع سيؤثر في سكانه، فإن هذه الدراسة ستخرج عن المجال الاعتيادي للديموغرافيا، ونعني بها الوصف وتحليل الأرقام، إلى دراسة تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية - التنظيمية على سكان دول المشرق. وبهذا، يصبح الكتاب، الذي نضعه بين أيدي قراء المشرق والعالم، بحثاً في الديموغرافية التاريخية والسياسية للمشرق. ومن نافل القول التأكيد على أن دول المشرق، المتجاورة جغرافياً والمتقاربة ثقافياً، لعبت أدواراً تعاضدية في الأزمات الكبرى التي عصفت بإحداها، فاستقبلت الدول الأخرى على مرّ عقود من الزمن النازحين واللاجئين والمبعدين منها، بحيث استوعبتهم ضمن سكانها حيناً، أو أمّنت لهم الملجأ أحياناً. مع ما نتج عن هذا الاستقبال من أزمات داخلية متأتية من النسيج الخاص لكل دولة على حدة. ونحن لا نبالغ إن قلنا إن كل دولة من الدول المدروسة تستقبل، أو استقبلت، على أرضها جماعات من جنسيات الدول الأخرى.

يقسم هذا العمل إلى إثني عشر فصلاً وهي، وعلى خلاف عادة الكتاب، غير متوازية الحجم. ويعود ذلك إلى سببين أساسيين. السبب الأول يكمن في عدم تساوي دول المشرق لناحية الأحداث التي مرت عليها. فالأردن ينعم باستقرار نسبي أكثر من أي دولة من الدول الخمس المبحوثة هنا، أما سورية فقد مرّت في تاريخها بعدد لا تحصيه اليد الواحدة من الانقلابات ومحاولات الانقلاب والحروب الأهلية والكونية وأشباهها، وكذا العراق ولبنان وفلسطين. فجاءت، لذلك، فصول الكتاب على مقاس وتنويعات المشاهد الديمو- سياسية في كل بلد منها. أما الثاني فيعود إلى توافر، أو عدم توافر، المعطيات الديموغرافية التاريخية، وهي مفصلية في سياق عملنا. وكان العراق الدولة التي توافر فيها أقل كمّ من المعطيات الديموغرافية، وسوريا أكثر دولة تمكنّا من تأمين المعطيات حولها.

أفردنا الفصل الأول لعرض مقتضب للديموغرافيا، كونها العلم الذي نستخدمه في هذه الدراسة لتحليل الوضع السكاني القائم في دول المشرق. وفيه نُشَرِّحُ الديموغرافيا إلى مركباتها الأساسية، ونوضح تأثير هذه المركبات على البنية السكانية، مع تبيان أثر المتغيرات الاجتماعية على مركّبات النمو السكاني، من جهة؛ وعلى بنية السكان، من جهة أخرى.

خصّصنا الفصلين الثاني والثالث لعرض المسار التاريخي والسياسي للديموغرافيا الأردنية، منذ نشوء إمارة شرق الأردن وصولاً إلى يومنا هذا.

وحازت سورية على ثلاثة فصول، الرابع والخامس والسادس، شرحنا فيها، وبالتفصيل، كل التطورات الديموغرافية التي مرّت بها منذ الانتداب، وصولاً إلى مجريات الأحداث الحالية التي نعتقد أنها شارفت على الانتهاء، بوجهها العسكري على الأقل.

وفي الفصلين السابع والثامن، المخصصين للبنان، تم استعراض الديموغرافيا اللبنانية، وهي من أكثر المواضيع الشائكة في أصغر دول المشرق، وخاصة في لبنان الذي يتم استغلال الرقم سياسياً كسلاح في وجه الآخر على أرض الوطن.

تحدّثنا في الفصلين التاسع والعاشر عن الوضع السكاني في العراق، وإن كانت قد برزت تجليات المشهد السياسي العراقي بوضوح في هذين الفصلين من خلال محاولات تمزيقه ليس فقط بالعداوة الطائفية، بل أيضاً وفي شكل أشد شراسة، تناحر القوميات المتصارعة.

وأخيراً، كان الفصلان الحادي عشر والثاني عشر من نصيب فلسطين، الأرض المحتلة. هنا كان البحث ينصبّ على عرض السياق التاريخي لاغتصابها من قبل اليهود، مروراً بإعلان دولتهم على أراضيها المحتلة وسعيهم الحثيث لتغليب ديموغرافيتهم على تلك العائدة للفلسطينيين، وفشلهم في ذلك.

وقبل الإنطلاق في رحلة تمتزج فيها الكلمات بالأرقام، لتقدم واقعاً أليماً بحق، نأمل أن يرى القارئ ما نقدمه بذهن منفتح. فالرقم مخيف، وخاصة حين يرتبط بمواضيع متفجرة كالطائفة والعرق واللغة. ونأمل منه أن يرى أن المؤامرات التي مرّت على هذا المشرق لم تتوان يوماً في استخدام الديموغرافيا كسلاح لخلق واقع يناسب من جزّأه بدءاً. وأن الهدف النهائي من كل هذا التلاعب بديموغرافيات الدول هو خلق واقع عنصري-طائفي جديد لا ينفع إلا لتهيئة الأرضية للإعتراف بدولة لا تاريخ لها، إلا ما توهّمه منظرّوها واستخرجوه من مخيلاتهم.

شوقي عطيه

النخلة، 25-3-2019

الفصل الأول

الديموغرافيا من الوصف إلى التحليل

الديموغرافيا علم حديث نسبياً، ويمكن عند تفكيك مقطعيه الصوتيين في اللاتينية أن نحصل على معنى الكلمة. فالديمو Demo هم السكان، أما الغرافيا Graphy فهي الوصف. وعليه، فإن الديموغرافيا Demography هي وصف السكان، أي كل ما يتعلق بنموهم وحركتهم داخل المجتمع، أو بين المجتمعات. وتحليل كل ما يندرج من أسباب ونتائج الحركة السكانية في المجتمع. والمجالات الأساسية للديموغرافيا اثنان: أولهما يهتم بنمو السكان، والثاني متعلق بدينامية السكن وحركتهم؛ وقد تكون هذه الحركة أو التغير وفقاً للزمن: أي بين حقبة وأخرى، أو وفقاً للمكان، كأن تكون بين دولة وأخرى، على سبيل المثال.

في اللغة العربية تعرف الديموغرافيا بعلم السكان. هذا التعريب وإن لم يكن دقيقاً، باعتبار أن الترجمة الحرفية هي وصف السكان، إلا أن هذه الترجمة معتمدة كمرادفة للعبارة الأجنبية. وعليه، فإن علم السكان، بالأصل، وصفي. فاكتفى في بداياته بوصف أعداد السكان ونموّهم، أي أنه كان مثقلاً بالأرقام من دون الدخول في التحليل. إلا أن التحليل دخل إلى العلم مع تطور اهتماماته وتشعبها لتتشابك مع كافة النشطات والمعارف الاجتماعية الأخرى. إلا أن حصرية الأرقام توقع المباحث الديموغرافية في مسألتين، الأولى متعلقة بالجمهور الذي تتوجه إليه، والذي سيقتصر على الخاصة من الضليعين بالعلم دون غيرهم؛ أما المسألة الثانية فهي الابتعاد عن التعمق في التحليل والهروب من تبيان أسباب الظاهرة الديموغرافية ونتائجها والاكتفاء بعرضها كما هي في الواقع. والمبحث هذا لن يكتفي بوصف الواقع الديموغرافي في الدول المعنية، بل هو سيتطرق إلى الأسباب الكامنة وراء هذه الوقائع، وارتباطها بالمجتمعات المحلية، والتحولات الإقليمية والدولية التي لا تزال تعصف بالمنطقة. وعليه، كان من الأساسي تخصيص فصل خاص للتعريف، وإن باقتضاب، بالمركبات الديموغرافية وتأثيرها على نمو السكان وحركتهم.

1. مركبات النمو

تهتم الديموغرافيا، في الأصل، بمسألة نمو السكان، أي تغير أعدادهم بين فترات زمنية محددة. وهذا التغير قد يكون إيجابياً، أي ازدياد عدد السكان، أو قد يكون سلبياً حين يتناقص عدد السكان. ولذلك نستخدم مصطلح النمو السكاني عوضاً عن الزيادة السكانية. يقسم النمو إلى قسمين: الأول يُعرف بالنمو الطبيعي، وهو يتأثر بالولادات والوفيات، أي العوامل التي تحصل بشكل مستمر ودائم في الطبيعة. والثاني يعرف بالنمو السكاني بحيث يضاف إلى العاملين المذكورين تأثير الهجرة باعتبارها

حركة مصطنعة للسكان، بحيث يكون الأثر الأكبر من ورائها متعلق بإرادة البشر وحركة انتقالهم. وعليه، فإن المركبات الثلاثة للنمو السكاني هي: الخصوبة، والوفيات والهجرة.

1.1. الخصوبة

دائماً ما يتم الخلط بين الخصوبة والمقدرة على الإنجاب. إلا أن توخّي الدقة يدفعنا إلى تبيان الفرق بين المسألتين. فالولادية، وهي المقدرة الفعلية على الإنجاب، مسألة بيولوجية بحتة، لا تتأثر بأي معطى إلا بتلك التي تعود إلى الطبيعة. وعليه، فإن مقدرة الإنسان الولادية، والتي تعود حكماً للأنثى، هي مسألة تتعلق بمقدرة الجسم الإنساني على الحمل والإنجاب. وهي بالتالي محددة بأمور طبيعية، مثل العمر والصحة والخلوّ من الأمراض. أما الخصوبة فهي المقدرة على الإنجاب متفاعلة مع العوامل الثقافية والعقلانية والاجتماعية المحيطة بالإنسان. وبالتالي، يمكن للخصوبة أن تنتقل من كونها مسألة بيولوجية بحتة إلى أن تصبح معطىً ثقافياً بامتياز. فيصبح الإنجاب عندها متصلاً بالرغبة فيه، أو بالعوامل التي تشجعها أو تكبحها، وهي ما سنأتي على ذكره لاحقاً. وبما أن الأنثى، كما ذكرنا سابقاً هي المسؤولة عن الإنجاب حصراً، وإن كانت حصريّتها تتحول إلى تعاون في مسألة الحمل، نرى أن معظم مفاهيم الخصوبة متعلقة بها دون الذكر.

1.1.1 مقاييس الخصوبة

قبل البدء بالحديث عن المؤثرات في الخصوبة، وبما أننا سنستخدم مفاهيم قد تكون غريبة عن القارئ، لا بد من تعريف أبرز مفاهيم الخصوبة التي سنستخدمها في هذا البحث. هذه المفاهيم هي:

- **معدل الولادات الخام**: وهو من أبسط المعدلات، ومن أقلها دقة أيضاً، وهو نسبة عدد المواليد في العام على متوسط عدد السكان في العام نفسه مضروباً بألف:

$$\frac{\text{عدد الولادات الحية في عام}}{\text{متوسط عدد السكان في العام نفسه}} \times 1000.$$

- **المعدل الإجمالي للخصوبة العامة**: معدل أكثر دلالة من السابق، وإن كان يندر استخدامه في الأبحاث الاجتماعية باستثناء الديموغرافية البحتة، فهو ينسب عدد الولادات التي حصلت خلال عام عند فئة الإناث 15-49 إلى متوسط عدد الإناث في هذه الفئة، ويضربها بألف. ويعتبر هذا المعدل أكثر تعبيراً من سابقه لأنه يعتمد على الإناث في عمر الإنجاب فقط، ولا يُدخل في الحساب الفئات الأخرى، وهي الذكور والإناث في غير أعمار الإنجاب. وهكذا فإن

تأثير الأعمار الهرمة والفتية يزول تماماً، كما يزول أيضاً تأثير الذكور. فنصبح أمام معدل أكثر نقاءً وتعبيراً من الأول. أما المعادلة فهي:

$$\frac{\text{عدد الولادات للنساء في عمر } \mathbf{15-49}}{\text{متوسط عدد النساء في هذا العمر للفترة نفسها}} \times \mathbf{1000}.$$

- **الخلف النهائي**: مجموع معدلات الخصوبة العمرية لجيل معين من الإناث، أي بين 15-49 عاماً. ويتم حساب كل معدل من خلال نسبة عدد الولادات للإناث في عمر معين على متوسط عدد الإناث في هذا العمر. وعند جمع المعدلات نحصل على متوسط ما تنجبه المرأة الواحدة في الدولة، وعندها نقارنه بمستوى الإحلال لمعرفة التطور المستقبلي للسكان. وبما أن حساب هذا المعدل يحتاج إلى انتهاء فترة الخصوبة للجيل المقصود، يستعاض عنه بمعادلة أخرى وهي معدل الخصوبة الكلي، وهو مجموع معدلات الخصوبة العمرية للإناث في كل عمر من 15 إلى 49، في عام محدد.
- **مستوى الإحلال**: عدد الأولاد الذي ينبغي على المرأة أن تنجبه طيلة حياتها لتعوّض فيه عن نفسها وعن زوجها، بعد وفاتهما. وبما أن الولادات الأهم هي ولادات الإناث، فهن مسؤولات عن الإنجاب. وعليه، ينبغي على كل امرأة أن تنجب أنثى واحدة لكي يستمر المجتمع مستقراً سكانياً. إلا أن الولادات لا تكون أبداً متساوية بين الذكور والإناث. لا بالعكس، فقد أثبتت الدراسات على مرّ العصور أن نسبة ولادات الذكور هي أعلى بقليل من نسبة ولادات الإناث، وذلك بمعدل 105 ولادات ذكور لكل 100 أنثى، أي أن نسبة ولادات الإناث من مجموع الولادات هو 48.78%. وعليه، ينبغي للمرأة أن تنجب 1/(48.78%) = 2.05 ولادة. وندوّر الرقم، عندما نأخذ في عين الاعتبار وفيات الرضع وعدد الإناث اللواتي لا ينجبن، ونعتمد على الرقم 2.1 ولادة لكل أنثى. وعليه، فإن المجتمع الذي تنجب فيه الإناث أقل من 2.1 محكوم بالتعمّر أولاً، والتناقص ثانياً. والعكس صحيح.

2.1.1 المؤثرات على الخصوبة

كنا قد ذكرنا أعلاه أن الخصوبة هي معطى بيولوجي وثقافي. وعليه، فإن المعطيات الاجتماعية والثقافية ستؤثر على مستوياتها صعوداً أو هبوطاً. فالإنسان، من حيث أدرك أو لم يدرك، محكوم بالخضوع لعوامل الطبيعة، ولكن أيضاً للمعطيات الثقافية في مجتمعه. وهذه المعطيات لا تتغير بين مجتمع وآخر فحسب، بل هي أيضاً متغيّرة في المجتمع نفسه، وفقاً لتغيّر الزمن. فالمعطيات الثقافية التي كانت موجودة في لبنان في نهاية حقبة المتصرفية تختلف عما هو موجود الآن. ونشير في هذا

السياق إلى أن أحد هذه العوامل قد ينفرد بالتأثير على الخصوبة، أو يتفاعل مع معطىً آخر. وحتى أن بعض العوامل تؤدي إلى نشوء متغير جديد يؤثر في دوره على الخصوبة. وأبرز هذه المتغيرات:

- **مستوى التقدم**: في الحقيقة لا يمكن حصر مستوى التقدم في الدولة بعامل واحد فقط، بل هو مجموعة متنوعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة التي تؤدي إلى تصنيف الدول وفقاً لسلّم التقدم. وعليه، وبما أننا سنفصل الحديث عن هذه العوامل أدناه، فإننا سنكتفي بالإشارة إلى أن الدول الأكثر تقدماً تنخفض فيها الخصوبة بنسب ملحوظة عن الدول الأقل تقدماً. وذلك يعود إلى أسباب ثقافية واقتصادية ومادية وفلسفية وغيرها..
- **مستوى التعليم والوعي**: يؤدي التعليم إلى زيادة نسب الوعي الاجتماعي عند الأفراد، هذا بالمطلق. إلا أننا قد نرى بعض الاختلافات وفقاً لمدى فهم أفراد المجتمع لمفهوم الوعي أصلاً. تقليدياً، ترافق التعليم الحديث مع التطور الطردي للدول الصناعية، حتى أن بعض علماء التربية يرون أن النظام التعليمي الغربي ما هو إلا لخدمة النظام الصناعي في هذه الدول. وما يهمنا هنا في الرحلة المتوازية للتعليم والتصنيع، أن المفاهيم الحديثة في التربية الأكاديمية كانت تشجع على حد النسل والخصوبة، إما مباشرة، من خلال مواد تعليمية على علاقة بتنظيم الأسرة والصحة الانجابية وتحديد النسل؛ وإما موارية من خلال نشر فكرة عدم التناسب بين مقدرة الأسرة الحديثة على التوفيق بين نظام انتاجي جديد، يقوم على العمل المأجور، وبين تلبية حاجات أسرة ممتدة الحجم. حتى ذهبت النظريات الماركسية لتشير إلى أن حجم الأسرة، بعد الثورة الصناعية، كان نتيجة للعرض والطلب على فرص العمل، وبما أن فرص العمل في هذا النظام كانت محدودة، اضطر القيمون على الأسر إلى خفض حجمها مع تعاقب الأجيال. إلا أن ما اعتبر وعياً ديموغرافياً، في تحديد النسل والحد من الولادات، لم يؤقلم نفسه مع واقع متغير، فحين انخفضت مقدرة بعض المجتمعات على إحلال نفسها بأجيال جديدة لم يتغير الاتجاه السائد في الخصوبة المنخفضة، لا بل تابع التدهور مع كل ما تقوم به الحكومات المعنية لتلافي النتائج الوخيمة لهذا التفكير الجمعي. فدول مثل اليابان وألمانيا وروسيا والمجر وغيرها الكثير من الدول الأوروبية، تنخفض فيها الخصوبة لتصل إلى ثلث معدل الإحلال، أي إلى 1.4 ولادة لكل امرأة، وإذا استمر الوضع على ما هو عليه، فإن سكان هذه الدول سينقرضون تماماً في غضون بضع مئات من السنوات. وعلى العكس من هذا الاتجاه، فإن غياب التعليم الحديث، والوعي الناتج عن هذه التعليم، ومعرفة الملاءمة بين عدد الولادات ومقدرة الأسرة على الإعالة، بله مقدرة الدولة على الإعالة، أدى إلى ارتفاع الخصوبة في أكثر الدول فقراً. هكذا، نجد أن الخلف النهائي في أشد الدول فقراً كالصومال وأثيوبيا واليمن، يتعدى الـ5 ولادات لكل امرأة، أي

أكثر من ضعفي خصوبة مستوى الاحلال. فبتنا أمام دول يتضاعف عدد سكانها كل ربع قرن، وهو ما حذر منه مالتوس منذ أكثر من قرنين من الزمن.

- **نوع الانتاج والعمل**: يذهب البعض إلى أن هذا العامل هو الأهم في تحديد الخصوبة وحجم السكان. فنمط الانتاج الزراعي الذي ساد لآلاف السنوات شجع المزارعين على الانجاب، بحيث كان الأبناء قوة اقتصادية على اعتبار أنهم اليد العاملة التي يمكن للمزراع الاعتماد عليها. وبما أن التدريب على العمل كان بسيطاً، والاعتماد الأكبر كان على الطاقة الجسدية والمقدرة على التحمل، فإن إعداد هذه القوة العاملة كان شبه مجاني. مع التحول تدريجياً إلى الصناعة والخدمات، أصبح العمل مأجوراً، بحيث بات لكل فرد وظيفته الخاصة التي لا يمكن لسواه أن يشغلها. وللحصول على هذه الوظيفة شروط منها التعلم والتدريب. هكذا أصبحت كلفة إعداد الأبناء للعمل مكلفة للغاية، فاضطر رب الأسرة إلى تحديد عدد الأولاد لكي يتمكن من اعدادهم وتدريبهم على ما سيعملون به مستقبلاً. هكذا نرى أن هذا النمط قد انتشر في كل الدول التي انتقلت من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، وازداد انتشاره كلما انخفضت نسبة الاعتماد على الزراعة من إجمالي الانتاج.
- **المعتقدات الدينية**: لا يمكن فصل تأثير المعتقدات، دينية أو دنيوية، عن تأثيرها في الخصوبة. فالأديان السماوية دعت وبصراحة إلى التناسل والزيادة. وهي بالتالي تعارض، وبشدة، كل ما من شأنه أن يخفّض من الخصوبة، إن كان من وسائل تنظيم الأسرة أو الإجهاض. وهي تشجع على الزواج المبكر لما لذلك من دور من تلافي العلاقات الجنسية قبل الزواج. هذا في المعتقد؛ إلا أن الواقع يختلف عما تدعو إليه الأديان. والسبب في ذلك يعود أصلاً إلى مدى اتباع الإنسان للدين الذي ينتسب إليه، هذا إذا انتسب إلى معتقد أصلاً. وحتى في حال الإيمان الديني، فإن عدداً متزايداً من البشر يسعون إلى تطويع معتقداتهم بما يناسب متطلبات الحياة التي يعيشونها. حتى أن بعض الأديان بدأت بإعادة النظر بالتفسيرات الأصلية المتعلقة بالمعتقدات حول الزواج والعلاقات الزوجية وتنظيم الأسرة. وفي المقلب الآخر، نرى عدداً من المعتقدات الدينية والفلسفية لا تعارض صراحةً فكرة الإجهاض، وهذا ما يزيل عائقاً أساسياً أمام السكان فيمارسون الإجهاض من دون الاصطدام بأي عقبة أخلاقية أو قانونية. ونذكر مثالاً على ذلك التزايد المستمر لعمليات الإجهاض في الهند والصين. تشجعه الدولة في الصين، ويقوم به السكان بكثرة، حيث سادت سياسة الولد الواحد في المناطق المدينية. فقامت الأسر بإجهاض كل الولادات غير المرغوب فيها. أما في الهند، حيث تسعى الدولة إلى خفض الخصوبة، يسعى الأهل إلى إجهاض الأجنّة الإناث بسبب النظرة الدونية للمرأة واعتبارها عبئاً اقتصادياً على الأهل. أدت هذه الظاهرة في الهند إلى ارتفاع نسبة ولادات الذكور بواقع 120 ولادة مقابل كل 100 ولادة أنثى، ما من شأنه أن يخفض

الخصوبة على المدى الطويل بسبب انخفاض نسبة الفئة المسؤولة عن الإنجاب. في المحصلة، يمكن القول إن درجة تعلق الأفراد بمعتقداتهم الدينية، وخاصة عند المسلمين والمسيحيين، تؤدي إلى الابتعاد عن كل ما من شأنه تحديد النسل، وبالتالي يؤدي هذا الابتعاد إلى ارتفاع الخصوبة.

- **الثقافة الشعبية**: تلعب الثقافة، كما الدين، دوراً فعالاً في التأثير على الخصوبة. فالمجتمعات التقليدية - الزراعية نظرت إلى عدد الأبناء المرتفع على أنه عزوة أو قوة اجتماعية للوالد. فالعدد المرتفع من الأبناء هو زيادة في اليد العاملة، وزيادة في نفوذ الوالد، وخاصة عندما ينجب الأبناء، فيصبح لرب الأسرة عدداً لا يستهان به من الأبناء والأحفاد. أضف إلى ذلك الدور المركزي للذكور في المجتمعات التقليدية البطركية، فمن الأغلب أن يستمر الإنجاب للوصول إلى ولد ذكر. وهنا نصبح أمام ظاهرة ارتفاع نسبة الذكورة بين الولادات الأخيرة، حيث بلغت هذه النسبة بين هذه الولادات 75% في لبنان عام 2009. أما في المجتمعات الحديثة، وهي تلك التي ابتعدت عن القطاعات الأولية في الانتاج نحو الصناعات الثقيلة والمتطورة وصناعة الخدمات، فإن ارتفاع عدد الولادات يشكل عبئاً اقتصادياً على الأسرة. فبات ينظر للذين ينجبون كثيراً على أنهم غير واعين لمتطلبات الحياة. وقلة الوعي هذه لا بد وأنها تنتج عن تدني المستوى التعليمي، وهنا لا زلنا في النظرة المجتمعية. وتدني المستوى التعليمي من خصائص الطبقات الفقيرة والمهمشة. هكذا، ارتبطت الخصوبة المرتفعة في المجتمعات المتطورة، أو الساعية للتطور، بالفئات الشعبية والأكثر فقراً، حتى أصبح تحديد النسل دليلاً على الرقي الاجتماعي في بعض المجتمعات.
- **وضع المرأة في المجتمع**: وهو من أكثر العوامل أثراً في المجتمعات الحديثة. ذلك أن نسبة الوعي عند المرأة ازدادت بتسارع مع دخولها سوق العمل بعد الثورة الصناعية، فسعت إلى تطوير مهاراتها لتواكب متطلبات سوق العمل وتنافس الرجل فيه تدريجياً. وهكذا تمكنت من الحصول على حقوقها، بدءاً من الدول المتقدمة، كالتعليم المدرسي أولاً، فالجامعي، والانتخاب والمشاركة السياسية. فباتت المرأة في الدول الأكثر تقدماً تنظر إلى الإنجاب على أنه عائق يحدّ من فرص النجاح، فتسعى إلى تأجيله ما استطاعت، أو حتى التخلي عنه نهائياً. ومع تأجيل الولادات ينخفض احتمال الانجاب مع تقدم العمر، وبالتالي تنخفض الخصوبة العامة في المجتمع.
- **المستوى الاقتصادي**: يمكن النظر إلى هذا العامل من مستويين: الأول وهو المستوى الأصغر، على صعيد الأسرة، والمقصود به مستوى دخل الأسرة. أما المستوى الثاني فهو العام، أي الوضع الاقتصادي في البلد ككل. ارتبط الفقر بارتفاع مستويات الخصوبة، والثروة

بانخفاضها. ومع أن هذا الواقع يحمل تناقضاً واضحاً، إذ كيف يمكن للفقير أن يعيل الأسرة الكبيرة الحجم؟ هذه الملاحظة موجودة في معظم الدول الفقيرة. إلا أن السبب الأساسي هنا لا يعود للثروة المادية، بل لتأثير هذه الثروة على العوامل الأخرى، فانخفاض الدخل يعني انخفاض، أو زوال، التعليم والوعي المرتبط به. كما يمكن أن يكون الفقر نتيجة لنوع العمل والانتاج، وخاصة الزراعة، مع ما للانتاج الزراعي من دور في زيادة الخصوبة. أضف إلى ذلك تراجع التقديمات الصحية، فيسعى الأفراد إلى زيادة عدد الولادات تحسباً لفقدان أحد الأبناء. هذا الواقع صحيح في الدول الفقيرة أصلاً، أو عند الأسر الفقيرة أصلاً. أما الدول التي مرّت بمرحلة تطور اقتصادي، بحيث انعكس على التطور التعليمي والفكري والثقافي، فنجد أن الأمر مختلف جذرياً. ففي مرحلة الرخاء التي تطور فيها الوعي الجماعي، وتحول المجتمع من الزراعة إلى القطاعات الأخرى، انخفضت الخصوبة والولادات. وعندما مرّ المجتمع بأزمة اقتصادية خانقة، استمر الوعي الثقافي والاجتماعي على ما هو عليه، فقام أرباب الأسر بتقليص الولادات أو حتى بتأجيل الزواج إلى أعمار أكثر تقدماً. ومن الأمثلة على ذلك نذكر اليونان ولبنان.

- **الوضع الأمني:** يلعب الاستقرار السياسي والأمني دوراً أساسياً في الحفاظ على استقرار نسب الخصوبة. فعندما يهتز الأمن، وتنشب الحروب، يصبح الفرد أمام خيارين: إما تأجيل الزواج للعازبين، وإما تأجيل الولادات للمتزوجين. والخياران مرتبطان بالخوف من المستقبل، غير المعروف، وما سيحمله للأفراد. على أن هذه الظاهرة ترتبط إجمالاً بأخرى تُعرف بإسم انفجار الولادات، وهو التعبير الذي يدل على تعويض الناس عن كل ما أجّلوه من زيجات وولادات عند انتهاء سبب التأجيل، أي الحرب أو عدم الاستقرار. هذه الظاهرة حدثت، مثلاً، عند الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية بين أعوام 1945 و1960. وهي حدثت في لبنان أيضاً بين أعوام 1990 و1995. ويُعرف أبناء هذه الظاهرة بجيل انفجار الولادات أو Baby Boomers.
- **سياسة الدولة**: لم تعان كل المجتمعات من مسألة ارتفاع السكان إلا بعد الثورة الصناعية وما رافقها من اكتشافات طبية وتحسّن في مستوى المعيشة، ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في مستوى الوفيات. ولم يترافق هذا التراجع في الوفيات، بدايةً، بالأمر نفسه على صعيد الولادات. فارتفع عدد السكان في الدول الغربية أولاً، ثم في كل دول العالم بعد انتشار الطب الحديث فيها. فبدأت النظريات السكانية التي تدعو إلى ضرورة خفض عدد السكان بالظهور، ومنها نظرية مالتوس آنفة الذكر. ولم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى ظهرت للعيان مسألة أخطر من الأولى تمثّلت في تراجع الخصوبة في معظم الدول الأوروبية، ولاحقاً في اليابان وروسيا، وغيرها من الدول الأكثر تقدماً. سرعان ما وصل هذا التدنّي إلى ما

دون مستويات الإحلال في عدة دول أبرزها ألمانيا واليابان والبرتغال وروسيا. وفي الوقت عينه، كان عدد من الدول الآسيوية والأفريقية، وأهمها الصين والهند، تشهد تضخماً غير مسبوق في مستويات الخصوبة والزيادة السكانية. أمام هذه الشواهد التاريخية، وجدت كل دولة نفسها أمام ضرورة التدخل، بشكل أو بآخر، في تحديد حجم الخصوبة بما يناسب أهدافها الآنية والمستقبلية. فسعت رومانيا في عام 1967 إلى فرض سياسة غاية في الصرامة ضد تحديد النسل والحدّ من الخصوبة، وذلك عبر مكافحة مسبباته، فمنعت تصنيع واستيراد واستخدام وسائل منع الحمل، كما كافحت الإجهاض بفعالية وحدّت بنجاح من نسب الطلاق. وقد أدّت هذه السياسة إلى زيادة عدد السكان في شكل ملحوظ بعد أن كانت الدولة مهددة بالانهيار، نتيجة لغياب الرغبة بالانجاب. وعلى المقلب الآخر، طبقت الصين، ابتداءً من عام 1979، وبنجاح أيضاً، سياسة الولد الواحد، حيث فرضت عقوبات اقتصادية وضريبية مالية على الأسر التي تنجب أكثر من مرة، مع بعض التسهيلات في الأرياف وبين الأقليات. وعمدت الصين إلى التخفيف من تشددها إزاء تطبيق هذه السياسة تدريجياً، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وصولاً إلى السماح للأسر بالإنجاب مرة أخرى، خوفاً من التدهور المستقبلي والفجائي لعدد السكان. إلا أن الأسر الصينية لم تتشجّع على الإنجاب، كما تطمح الحكومة المركزية، وذلك لتعدد العوامل؛ منها ارتفاع أكلاف المعيشة، والتأقلم مع سياسة الولد الواحد، علماً أن كل النساء في عمر الإنجاب هن إما ممن عاصرن تطبيق هذه السياسة أو ممن ولدن بعد تطبيقها. من المهم هنا التأكيد على أمر بالغ الأهمية، وهو أن السياسات التنظيمية للسكان لا تنجح، كما هو مطلوب، إلا في الدول التوتاليتارية، لما يتطلب تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بهذه السياسات من حدّ للحريات الشخصية، وإلزام الأفراد بما هم غير مقتنعين به أصلاً. والدليل الأبرز على ذلك ما يحصل في اليابان التي تراجع عدد سكانها بمقدار مليون نسمة بين تعدادي 2010 و2015، بحيث بلغ معدل الإحلال 1.4 ولادة للمرأة. حتى أن الحكومة اليابانية كلفت وزيراً متخصصاً لرفع هذا المعدل إلى 1.8 في المستقبل العاجل. والحقيقة أن الحل لتراجع الخصوبة أكثر صعوبة من خفض خصوبة مجتمع ذي خصوبة مرتفعة، وهو يتطلب وعياً متقدماً عند أفراد المجتمع كافة، بالإضافة إلى تحفيزات اجتماعية واقتصادية مقدمة من الدولة.

- **بنية المجتمع**: تعد بنية المجتمع، في تأثيرها على الخصوبة، من العوامل الثانوية التي تنشأ أصلاً بفعل عوامل أولية أخرى. والمقصود ببنية المجتمع هنا هو كيفية توزيعهم وفقاً للعمر أو الجنس. وعليه يمكن أن يكون المجتمع متوازناً جنسياً، كأن تتساوى نسبية الإناث والذكور، أو تختلفان قليلاً، أو يمكن للمجتمع أن يختل لناحية البنية الجنسية، كما نرى في دول الخليج حيث تبلغ نسبة الذكور أضعاف نسبة الإناث، وذلك بسبب هجرة الذكور

الوافدة للعمل. أما البنية الأخرى فهي على علاقة بالأعمار حيث يفرّع سكان المجتمع إلى عدد من الفئات وفقاً لعمر كل فئة. يكون التقسيم هنا مبيناً بالعادة على ثلاث فئات عريضة. الأولى ممن أعمارهم بين الصفر والرابعة عشرة ويعرفون بفئة الصغار. الثانية وهي فئة الشباب أو المنتجين، وتكون فيها الأعمار بين 15 و64، وهم المسؤولون عن الانتاج الاقتصادي؛ ولكن أيضاً هم بأغلبيتهم مسؤولون عن إعادة الانتاج الديموغرافي من خلال الولادات. أما الفئة الأخيرة فهي فئة كبار السن من الذين يزيد أعمارهم عن 65 عاماً. وعليه، عندما يكون المجتمع مكوّناً بأكثريته العظمى من الذكور، وخاصة من المقيمين كما هو الحال في الصين والهند، فإن الخصوبة ستنخفض مستقبلاً بلا شك. وعلى الصعيد الآخر حين تكون بنية المجتمع شابة، بحيث تكون النسبة الأعلى للسكان تعود إلى الفئة 15-49 (داخل الفئة الشابة) فإن الخصوبة على زيادة، والعكس صحيح.

- **الصحة الإنجابية**: وهي كل ما يتعلق بصحة الأنثى طيلة حياتها، ولكن بصحة الذكر أيضاً، وإبعاد الأمراض عنهم وإبقاؤهم في أفضل وضع صحي، الأمر الذي يضمن لهم إمكانية الانجاب عند الحاجة لذلك. وبالتالي فإن الدول التي تؤمّن الرعاية الصحية الأولية والرعاية الانجابية المتقدمة تزداد فيها احتمالات الولادة الصحية الخالية من التشوهات الخلقية، والأمراض عند المولود والخالية من التعقيدات عند الأم. هذا الشرط لا يقتصر فقط على الدول الأكثر تقدماً لا بل إن الدول النامية بدأت تخطو خطى عملاقة في هذا المجال لتؤمّن الرعاية الصحية المناسبة لرعاياها. ومن شأن توفر هذا الشرط إذاً أن يعزز من فرص الخصوبة.

في المحصلة، يمكن لعامل واحد أن يؤثر على الخصوبة في البلد، فيرفع من مستواها أو يخفضّه حتى لو كانت كل العوامل الأخرى تشير إلى عكس اتجاهه. إلا أن الخصوبة في أكثرية الدول قد تأثرت بتكاتف عدة عوامل، وحتى بالعوامل الثانوية الناجمة عنها، ليتحدد اتجاهها صعوداً أو هبوطاً وعلى فترات طويلة من الزمن.

2.1. الوفاتية

الوفاتية، أو وفاة الأفراد، هو المركب الوحيد الذي لا يمكن تفاديه، وإن استطاع الإنسان من خلال التطور العلمي، من تأجيله عشرات السنوات عما كان في السابق. ويمكن لمقاييس الوفاتية أن تدل على واقع البلد. كما أن هذا الواقع يؤثر بالتأكيد على معدلات ومستويات الوفاتية في هذه الدولة. والوفاة، وإن هي واقع لا هروب منه مهما تأجل، ممكن أن تكون طبيعية، أي ناشئة عن أمراض تصيب الإنسان من دون عدوى، أو بسبب التقدم في السن، أو فشل أعضاء الإنسان عن القيام

بوظائفها تدريجياً؛ أو يمكن أن تكون الوفاة لأسباب خارجية، كالإصابات في الحروب والنزاعات، أو الحوادث، أو الأوبئة المعدية، أو الكوارث الطبيعية وغيرها العشرات من الأسباب.

1.2.1 أبرز مقاييس الوفاتية

للوفاتية، كما للخصوبة، معدلات تقيس حجمها واتجاهاتها الحالية والمستقبلية. إلا أن عدد المقاييس المستخدمة في الأبحاث غير الاحصائية يمكن أن تختزل بمقياسين أساسيين.

- **معدل الوفاتية الخام**: يعرف المعدل الخام على أنه أي معدل لا يأخذ بالحسبان المتغيرات المؤثرة على الظاهرة المدروسة. وبالتالي فإن هذا المعدل هو عدد الوفيات الحاصلة خلال عام منسوباً على عدد السكان في منتصف العام، أو متوسط عدد السكان.

$$\frac{\text{عدد الوفيات في عام}}{\text{متوسط عدد السكان في العام نفسه}} \times 1000.$$

ويمكن ادخال متغيرات محددة في حساب معدلات الوفاتية. هكذا، يحسب معدل الوفاة حسب العمر بالطريقة نفسها، ولكن بنسبة عدد الوفيات في عمر معين على متوسط عدد السكان في العمر نفسه. أو معدل الوفاة حسب الجنس بنسبة عدد وفيات جنس محدد على متوسط عدد السكان في هذا الجنس. أو حتى معدل الوفاة حسب السبب بنسبة المتوفين لسبب معين على متوسط عدد السكان.

يستخدم الباحث هذه المعدلات التفصيلية إذا أراد التعرف على الواقع الحقيقي للوفاتية. فحين يتم حساب معدلات الوفاة الخام لن تؤثر البنية العمرية في هذا الحساب، وهكذا نرى أن معدل الوفاة في اليابان، وهي أحد أكثر الدول تطوراً في العالم تفوق ذلك الذي في لبنان بمقدار الضعف. فيخيل للقارئ أن الوفيات الأعلى تدل على الدولة الأقل تطوراً. إلا أن الواقع هو تأثر معدلات الوفاة بكون المجتمع الياباني هو الأكثر هرماً في العالم بحيث تفوق نسبة الفئة العمرية 65+ كل الدول الأخرى.

- **معدل وفاة الرضّع**: هو أكثر تعبيراً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي من معدل الوفاتية الخام. فالرضّع في العمر صفر، أي قبل اتمام السنة الأولى، هم أكثر الفئات العمرية ضعفاً. والعناية الدقيقة والمستمرة بهم، مقرونة بوعي الأهل والمجتمع، تخفّض من وفياتهم في شكل ملحوظ. وعليه فإن ارتفاع معدل وفيات الرضّع مؤشر واضح على تخلف الدولة. ولحسابه نقوم بنسبة عدد الوفيات دون عمر السنة في عام معين على عدد الولادات الحاصلة في هذا العام:

$$\frac{\text{عدد الوفيات دون عمر سنة في عام}}{\text{عدد المواليد في العام نفسه}} \times 1000.$$

- **توقع الحياة عند الولادة:** أو ما يطلق عليه أمل الحياة عند الولادة، وهو عدد السنوات التي يتوقع للإنسان أن يحياها عند ولادته في بلد ما. وهي بالتالي تتغير بين دولة وأخرى تبعاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية والأمنية في البلد. ويعتبر هذا المؤشر من أبرز ما يدل على أحوال الدول. فمع زيادة التقدم يرتفع توقع الحياة حتى تجاوز اليوم عتبة الثمانين عاماً في معظم الدول المتطورة.

2.2.1 العوامل المؤثرة في الوفاتية

الموت من الحقائق الثابتة في المجتمع التي لا يمكن تلافيها مهما أجّلت. إلا أن التطور والطب الحديث يؤكد تراجع الوفيات. المقصود بهذا المفهوم هو تدنّي نسب الوفيات بين الأعمار المتدنية، وتأجيلها إلى أعمار أكثر تقدماً. وهو ما من شأنه أن يرفع من توقع الحياة عند الولادة، ويزيد من نسبة الكبار في السن، ويؤدي إلى تعمر المجتمعات. أما أبرز العوامل المؤثرة في الخصوبة فهي:

- **الوضع الأمني - العسكري**: تعد الحروب والنزاعات الناشئة عن التوترات الأمنية من أبرز المؤثرات الحديثة على ارتفاع معدلات الوفاتية، وخاصة بعد التطور الحاصل في الطب ومعالجة الأمراض. وقد تؤثر النزاعات مباشرة من خلال القتلى من العسكريين أثناء العمليات العسكرية، أو من المدنيين الذين يتعرضون للقصف أو الحصار أو إطلاق النار؛ أو من الممكن أن يكون من تأثير النزاعات طويل الأمد من خلال العقوبات الاقتصادية والحصار الذي قد يُفرض على الدول. ففي حالة الأعمال العسكرية المباشرة يكون الذكور أكثر المتأثرين بهذا الواقع. أما عند المدنيين فإن الضحايا سيكونون من كافة فئات المجتمع. تؤدي الأعمال العسكرية، وخاصة على صعيد دولي، ومن خلال الوفيات التي تحدثها، إلى أثرين: الأول مباشر وهو في عدد الضحايا؛ أما الثاني فهو اسقاطي - مستقبلي يتمثل في الولادات التي لن تنتج عن هذه الوفيات. فعلى سبيل المثال لولا حصول الحرب العالمية الثانية والعدد الكبير من الضحايا الذين سقطوا بنتيجتها، لكان ازداد السكان اليوم بمقدار 200 مليون نسمة[1].
- **الأوبئة والأمراض:** يمكن تصنيف الأمراض التي تنشأ من تلقاء نفسها، أو بسبب متغيرات لها علاقة بالفرد والبيئة المحيطة به، وليس بالعدوى، في إطار مختلف عن الأمراض المعدية الوبائية التي تنتشر بسرعة بين الناس. في عصرنا، معظم الأمراض الوبائية لا تسبب الهلع الذي كانت تسببه في الماضي، لا بل إن معظمها اختفى بسبب اللقاحات والأدوية الفعالة.

أما الأوبئة الأكثر فتكاً، كالطاعون والأيبولا فهي، ولحسن الحظ، أندر مما كانت عليه؛ ولعل السبب في ذلك عائد إلى تحسين الظروف الاجتماعية والصحية التي يعيش فيها الإنسان. إلا أن بعض الأوبئة كانت شديدة الفتك بالسكان، فعلى سبيل المثال، وبتطبيق الطريقة نفسها المذكورة في الهامش، وعلى اعتبار أن عدد السكان بين منتصف القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر قد انخفض بما معدله 110 ملايين نسمة بسبب الطاعون. ولولا تفشي هذا الوباء لكان عدد السكان اليوم أكثر مما هو عليه بحوالي 1.7 مليار نسمة.

- **الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية:** يمكن تصنيف هذه المتغيرات، كما كان الحال في الولادية، ضمن قسمين، الأول متعلق بالوضع الاقتصادي للأسرة، أما الثاني فهو على الصعيد العام، أي الدولة ككل. فعلى الصعيد المصغّر، تنخفض احتمالات البقاء على قيد الحياة عند الأفراد الذين لا يتمكنون من تأمين الرعاية الصحية اللازمة وفور الحاجة إليها. ويزداد الأمر سوءاً في الدول التي لا تؤمّن رعاية صحية شاملة لأبنائها. وعليه، فإن غياب المال اللازم لتأمين الرعاية الصحية لأبناء المجتمع سيؤدي إلى ازدياد معدلات الوفاة وخاصة عند الفئات الأكثر ضعفاً أي الرضّع والكبار.
- **الوعي والمستوى العلمي:** يؤدي انتشار الوعي والعلم إلى معرفة الأفراد بالأمراض والمخاطر التي من الممكن أن تشكل خطراً عليهم. ففي الدول المتطورة، مثلاً، حيث تزداد حملات الكشف المبكر عن بعض أنواع السرطان، ترتفع احتمالات الشفاء من المرض والبقاء على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه نجد سلوكاً أكثر وعياً نحو الابتعاد عن بعض المواد المضرة كالبلاستيك والأسبستوس وغيرهما مما يشكل خطراً على صحة الإنسان. ويرتبط الوعي والعلم عادة بمدى تطور الدولة وثروتها.
- **البنى العمرية للسكان:** بما أن المجتمع ينقسم إلى ثلاث فئات أساسية، الصغار والشباب والكبار، فإن معدلات الوفاة تتأثر مباشرة بمدى نسبة كل فئة من مجموع السكان. لا بل إن معدلات الوفاتية الخام في الدول المتطورة هي أعلى، بمقدار الضعفين أحياناً، عن الدول النامية. ويعود السبب في كون نسبة الصغار والشباب أعلى بكثير مما هي عليه في الدول المتطورة. والعكس صحيح في ما يتعلق بنسبة الكبار. وبما أن الوفاة تؤجّل ولا تلغى، وبما أن احتمال الوفاة عند الكبار أعلى من احتمال الوفاة عند الصغار، نجد أن الدول المتطورة ذات البنى العمرية الهرمة تعاني من معدلات وفاتية خام هي من الأعلى في العالم.

يمكن لعامل واحد أن يكون ذا أثر بالغ الأهمية في ارتفاع معدل الوفاتية. إلا أن الواقع أن عدداً من المتغيرات تتشارك التأثير في معدلات الوفيات. وإن تم تأجيل الوفاة بسبب المستوى الجيد لهذه العوامل، سنصل بالنهاية إلى مجتمع معمّر وهرم، مما سيرفع تلقائياً من معدلات الوفاة.

3.1 الهجرة

الهجرة هي أي انتقال لفرد من مكان سكنه الأصلي بغية الإقامة في مكان آخر. وبما أن تعريف الإقامة الأكثر شيوعاً يتطلب بقاء الفرد لفترة لا تقل عن ستة أشهر في السنة الواحدة، فإن الانتقال للسياحة أو الترفيه وغيرها من تحركات البشر التي لا تزيد عن ستة أشهر في السنة لا تصنّف ضمن الهجرة. وللهجرة شكلان: داخلية، أي ضمن الدولة الواحدة، وتسمى عندها بالنزوح، أو هجرة خارجية خارج البلد وإلى بلد آخر. يعتبر بعض الباحثين أن الهجرة يمكن أن تكون طوعية، أي باختيار المهاجر، أو قسرية، حيث يضطر المهاجر إلى مغادرة أرضه. ولكن، من المهم التأكيد على أن الهجرة ليست سياحة. فالمهاجر لو لم يكن مضطراً إلى مغادرة بلده وأهله لما كان قام بذلك. وعليه، فإن البحث عن العمل أو توسّل الأمن أو طلب العلم أو نشدان الحرية السياسية والاجتماعية، هي بمثابة ظروف تلزم الفرد على مغادرة بلده، لأنها لو كانت متوافرة فيه لما هاجر.

والمهاجرون نوعان: الأول من يكون مغادراً للبلد والثاني هو القادم إليه. وعليه، فإن الفارق بين عدد المغادرين مطروحاً منه عدد القادمين يُعرف بصافي الهجرة، وهو ما يشكل محور الاهتمام الأساسي ضمن مركبات النمو. تتعدد الأسباب التي تدفع بالبشر إلى الهجرة، مغادِرة كانت أو وافدة، وهذه الأسباب يمكن تصنيفها ضمن عوامل تدفع بالإنسان إلى مغادرة بلده، أو بعوامل مشجّعة تؤدي بالمهاجرين إلى القدوم إلى بلد ما، وتعرف عندها بعوامل الجذب.

1.3.1 أبرز مقاييس الهجرة

يمكن اختصار المعدلات التي تبحث في الهجرة بواحد أساسي واثنين ثانويين. يقدم الأول الصورة الشاملة للهجرة من خلال دراسة صافي المهاجرين، وهو الحاصل من طرح المغادرين من عدد الوافدين إلى البلد. أما المعدلان الآخران فهما يقتصران على المهاجرين الوافدين والمغادرين كلٌّ على حدة.

- **معدل الهجرة الوافدة:** وهي تكون بنسبة عدد الوافدين إلى البلد خلال عام على متوسط عدد السكان في البلد في العام نفسه:

$$\frac{\text{عدد المهاجرين الوافدين خلال عام}}{\text{متوسط عدد السكان في العام نفسه}} \times 1000.$$

وبطبيعة الحال نلاحظ ازدياداً في هذا المعدل عند الدول التي تستقبل المهاجرين كدول الخليج وألمانيا وأستراليا وفرنسا وغيرها.

- **معدل الهجرة المغادرة:** يحسب هذا المعدل من خلال نسبة المهاجرين المغادرين من البلد خلال عام على متوسط عدد السكان في العام نفسه:

$$\frac{\text{عدد المهاجرين المغادرين خلال عام}}{\text{متوسط عدد السكان في العام نفسه}} \times 1000.$$

يرتفع هذا المعدل في الدول التي تصدّر الهجرة كمصر والفيليبين وسريلنكا وغيرها.

- **معدل صافي الهجرة:** وهو الأكثر استخداماً يكون باحتساب صافي الهجرة أولاً، من خلال طرح عدد المغادرين من الوافدين ونسبتها على متوسط عدد السكان:

$$\frac{\text{عدد صافي الهجرة}}{\text{متوسط عدد السكان في العام نفسه}} \times 1000.$$

يمكن للمعدل أن يكون سلبياً مما يعكس تفوق أعداد المغادرين، أو إيجابياً مما يعني زيادة في أعداد الوافدين.

2.3.1 عوامل الجذب والطرد

عوامل الجذب هي ما يجذب المهاجر إلى البلد. أما عوامل الطرد فهي تلك التي تطرده من البلد. وعليه، فمن المنطقي أن تكون عوامل الطرد التي دفعت بالمهاجر أن يغادر هي عكسها تصبح عوامل جذب إلى البلد المستقبل للهجرة. ما أبرز هذه العوامل فهي:

- **الأوضاع الأمنية:** هي من أبرز ما يدفع إلى الهجرة، وخاصة الهجرة كثيفة الحجم، فعند اندلاع أعمال العنف، وخاصة عند تفشي أعمال الإرهاب المنظم وإرهاب الدولة والتطهير العرقي، يلجأ ملايين المواطنين إلى التخلي عن أمكنة إقامتهم والمغادرة إلى الدول المحيطة أو حتى إلى تلك البعيدة بحثاً عن الأمن والأمان. وقد دلّ العصر الحديث على أن هذه الحركة من الهجرة هي الأكثف والأكثر استمراراً، والأمثلة في الدول المبحوثة أكبر دليل إن كان على صعيد لبنان أو العراق أو سورية أو فلسطين. وما يجعل هذه الحركة أكثر استمراراً من غيرها هو استمرار الأوضاع الأمنية التي تسببت بالهجرة لفترات طويلة، أو لغياب ما يعود إليه من هاجر بحثاً عن الأمن.
- **العمل:** ثاني أبرز العوامل التي تدفع إلى الهجرة خارج البلد، وهو من أكثر العوامل انتشاراً في العالم، حتى أن الدول الحديثة وضعت أنظمة الهجرة لتنظيم هذه الحركة الوافدة إليها. وفي الوقت نفسه نجد أن معظم الدول النامية تعتمد على هذا النوع من الهجرة بسبب ما يحوّله المهاجرون إلى أهاليهم، مما يرفد الدولة بالأموال الآتية من الخارج. ومن الظواهر التي تسبّب بها الهجرة بحثاً عن عمل هو اختلال نسبة الذكور في البلاد. حيث نجد انخفاض نسبة الذكور في سن العمل لدى الدول التي تصدّر المهاجرين وارتفاع هذه النسب في الدول

المستقبلة للهجرة حتى باتت نسبة الذكور عدة أضعاف نسبة الإناث في سن العمل في دول الخليج.

- **العلم:** من الأسباب التي تدفع بالشباب إلى مغادرة بلادهم للتخصص العلمي، وخاصة الجامعي العالي. ولا يمكن فصل هذا العامل عن الحاجة للعمل، حيث يطمح معظم الشباب المهاجر إلى الاستقرار في الدول التي هاجروا إليها طلباً للعلم إذا تمكنوا من تأمين فرص عمل أفضل من تلك الموجودة في بلدهم.
- **الحرية:** يمكن أن تتوفر في البلد فرص العمل والعلم والأمن، إلا أن الحريات غائبة. والحرية قد تكون سياسية أو دينية - طائفية أو حتى اجتماعية. وهذه الأسباب تدفع بالعديد من الأفراد إلى ترك دولهم الأصلية والهجرة إلى دول أخرى بحثاً عن الراحة النفسية التي تؤمّنها هذه الحريات.
- **عوامل مختلفة:** بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة أعلاه، فإن عدداً من الأسباب تدفع بالأفراد إلى الهجرة، ومنها البحث عن مناخ أكثر ملاءمة لحياتهم أو للابتعاد عن المناطق الخطرة لناحية الكوارث الطبيعية. أضف إلى ذلك الضغط السكاني في الدول الأكثر اكتظاظاً وهو العامل الذي شجع الهجرة خارج أوروبا، وأدى إلى اكتشاف العالم الجديد أولاً، واستعماره ثانياً.

2. دينامية السكان

تتفاعل العوامل المشروحة سابقاً لتؤدي إلى دينامية أو حركة السكان. هذه الحركة ليست بالضرورة مكانية، بل هي وصف يطلق على أي تغير يطرأ على السكان. ويمكن لهذه الحركة أن تكون لناحية العدد، زيادةً أو نقصاناً، أو لناحية بنية السكان، أي توزيع السكان نسبياً بين ذكور وإناث ووفقاً للفئات العمرية العريضة[2]. وتلعب البنى السكانية أدواراً بالغة الأهمية في قوة الدولة الاقتصادية والعسكرية والانتاجية. في الدولة التي تكون فيها الفئة العمرية الشابة هي الأكثر نسبة يكون فيها أغلبية أبناء المجتمع في عمر الانتاج، وبالتالي تنخفض معدلات الإعالة في الدولة[3]. وعليه فإن دولاً مثل إثيوبيا واليابان ترتفع فيها معدلات الإعالة. إلا أن السبب في الأولى يعود إلى ارتفاع نسبة الصغار، وفي الثانية يكون بسبب ارتفاع نسبة المسنين.

تؤدي الاختلافات في البنى السكانية إلى تغير الوضع السكاني المستقبلي. فارتفاع نسب الشباب والصغار سيؤدي، أو سيساهم في استمرار ارتفاع الخصوبة. أما ارتفاع نسبة الكبار فإنها ستساهم في

انخفاض نسبة الخصوبة لأن معظم أفراد المجتمع من الإناث تخطين عمر الإنجاب. والمجتمعات التي يزيد فيها الذكور، طبيعياً[4]، عن الإناث، ستنخفض فيها نسب الخصوبة.

أما بالنسبة لعدد السكان، فإن زيادة العدد أو نقصانه يسمى نمواً، إيجابياً في الحالة الأولى وسلبياً في الحالة الثانية. يدخل في حساب السكان المقيمين مجموع الأفراد الموجودين في الدولة والمقيمين لفترة تزيد عن ستة أشهر في السنة الواحدة. وعليه، فإن أي فرد تنطلي عليه هذه الصفة سيدخل حكماً في حساب عدد السكان. وبالتالي فإن ارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفيات وارتفاع صافي الهجرة سيؤدي تلقائياً إلى ارتفاع عدد السكان. كما أن انخفاض أحد هذه العوامل لن يؤدي بالضرورة إلى انخفاض عدد السكان إذا قام أحد العوامل الأخرى بالتعويض عن العدد. تؤدي هذه التغيرات إلى ظاهرتين بالغتي الأهمية في الديموغرافيا وخاصة في المجتمعات الحديثة. الأولى هي ظاهرة الانتقال الديموغرافي، أما الثانية فهي ظاهرة الفرصة الديموغرافية.

1.2. الانتقال الديموغرافي

تعرف هذه الظاهرة بعدة تسميات مختلفة، منها التحول الديموغرافي أو التغير الديموغرافي، وهي بالأجنبية Transition Démographique أو Demographic Transition. تطلق هذه التعريفات على ظاهرة تحول البنية السكانية في المجتمع من خلال تغير نسب الفئات السكانية العريضة المذكورة أعلاه. يتم هذا الانتقال بتضافر عدد من العوامل وخلال فترات زمنية متلاحقة.

في المرحلة الأولى، وبسبب التطور العلمي وما يتبعه من تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية، تنخفض نسبة الوفيات، وبوتيرة متسارعة. يؤدي هذا الواقع إلى ارتفاع عدد السكان بشكل فجائي وسريع، حتى أن البعض يرى أن هذه الزيادة انفجارية. في هذه المرحلة يكون أول المتأثرين الرضّع وبعض الحالات المتعلقة بفئة الكبار. لا تترافق ظاهرة انخفاض الوفيات مع أي تغير لناحية الولادات التي تبقى مرتفعة في هذه المجتمعات التي كانت متشابهة للناحية السكانية. تميزت الفئات العريضة للسكان بارتفاع واضح لنسب الصغار ونسب شبه معدومة لفئة الكبار.

في المرحلة الثانية، ومع ارتفاع عدد السكان المطّرد، يتنبه السكان إلى ارتفاع عددهم، أو أفراد الأسرة على الصعيد الأصغر. وبما أن هذه الظاهرة نشأت في ظل الثورة الصناعية وبعيداً عن الانتاج الزراعي، يجد أرباب الأسر أنفسهم ملزمين بخفض عدد الولادات[5]. بدأت عندها الخصوبة بالتراجع معطوفة على استقرار في الوفيات التي أصبحت منخفضة أصلاً. أدى هذا الواقع إلى تراجع النمو السكاني، وليس عدد السكان، في الدول كافة وإن تباعاً وليس فوراً. تغيرت نسبة الفئات العريضة بعد هذه الظاهرة، حيث بدأت نسب الصغار بالتراجع لصالح فئة الشباب أولاً، وفئة المسنين لاحقاً.

المرحلة الثالثة، حيث بدأت مستويات الولادات بالاستقرار، وإن كان الاتجاه العالمي للخصوبة يميل نحو الانخفاض على الأمد الطويل، وبقيت نسب الوفيات تتراجع بوتيرة مستقرة. أدى هذه الواقع إلى شبه استقرار في عدد السكان. وإلى استمرار تراجع نسبة فئة الصغار مع تفوّق فئة الناشطين وارتفاع تدريجي لفئة الكبار. أطلق على هذه المرحلة تسمية الفرصة الديموغرافية، وهو ما سنتطرق إليه أدناه.

المرحلة الرابعة، وهي المرحلة التي تخص بعض الدول الأكثر تقدماً، استمرار لتراجع الخصوبة بسبب نمط الحياة وتأثير ارتفاع نسب السكان في أعمار انتهاء الخصوبة. ما يميز هذه الدول هو تراجع تدريجي لنسبة الناشطين الشباب لصالح فئة الكبار التي باتت نسبتهم تزيد عن 40% في عدد من الدول. ومن المرجح أن يستمر هذا النمط على المدى المنظور في ظل استمرار الذهنية التي تبتعد عن الإنجاب وانخفاض نسبة القادرات على الإنجاب أصلاً.

2.2. الفرصة الديموغرافية

تعدّ مرحلة الشباب التي يكون فيها الإنسان في عمر يتراوح بين 15 عاماً و64 عاماً، المرحلة التي تمتاز بالانتاج والنشاط. ففي أول هذه المرحلة يبدأ الإنسان بالعمل ويكون في ظروف جسدية تصنفه في خانة المنتجين المسؤولين عن بقية أفراد المجتمع. فالفرد في هذه المرحلة يصبح، نظرياً، مسؤولاً مباشراً عن إعالة نفسه، أولاً؛ وأفراد أسرته ممن هم في الفئتين العمريتين الأخريين، ثانياً. أما في غير المباشر، فالفرد في سن النشاط، وخاصة الذي يعمل، مسؤول عن إعالة أفراد المجتمع كافة وبكل فئاته، من خلال كونه مكلفاً بدفع ما يترتب عليه من ضرائب. تزداد هذه الضرائب في الدول ذات الأنظمة الحمائية الفعالة. وعليه، فإن الشرط الأساسي لنجاح هذه الأنظمة الحمائية يكمن في استمرار تمويلها، أي باستمرار تدفق الأموال من الضرائب المباشرة على الدخل. وعندما يكون معظم أفراد المجتمع في سن النشاط، ويعملون، تزداد كمية الأموال المدفوعة في شكل ملحوظ. أما في الدول ذات الأكثرية الفتية، أو الدول ذات الأكثرية المسنة فإن كمية الأموال ستنخفض لا محال. وعليه، فاستمرار الدولة بتحمل أعباء الحماية الاجتماعية سيكون إلى تناقص. وبالإضافة إلى مسألة الحماية الاجتماعية، فإن زيادة الأفراد في سن النشاط تعني، بلا أدنى شك، زيادة قوة الدولة على الصعيد الاقتصادي والانتاجي والعسكري. أطلق علماء الديموغرافيا على ظاهرة ارتفاع نسبة الأفراد في سن الإنتاج إسم "الفرصة الديموغرافية".

الفرصة الديموغرافية، أو كما تعرف أحياناً بالنافذة الديموغرافية، هي مرحلة مؤقتة، تنتج عن ظاهرة التحول الديموغرافي، وتحصل حين تنخفض الخصوبة وتستقر الوفيات، فيصبح السواد الأكبر من أبناء المجتمع في مرحلة الشباب، بين 15 و64 عاماً. ويرجع سبب كونها مؤقتة إلى ظاهرة التحول الديموغرافي بحد ذاتها. فمع الانخفاض المستمر للخصوبة سينتقل الأفراد الذين كانوا في مرحلة

الشباب إلى فئة كبار السن، وسيكون دخولهم هذه الفئة أسرع وتيرةً من استبدالهم من قبل الداخلين حديثاً من فئة الصغار إلى فئة الشباب. وهكذا، تتراجع نسبة الشباب تدريجياً إلى أن ترجع نسبة الصغار والكبار مجتمعة أعلى من نسبة الشباب، ولكن هذه المرة بتأثير من ارتفاع نسبة الكبار وليس الصغار. هكذا الحال في اليابان حيث من المرشح أن تتفوق نسبة المعالين من فئتي الكبار والصغار نسبة المعيلين من فئة الشباب في السنوات القليلة القادمة.

تكمن المهارة إذن في الاستفادة من مرحلة الفرصة الديموغرافية من خلال توظيف مقدرات السكان في فرص عمل جديدة واستثمار طاقاتهم على أكمل وجه ممكن. وهو ما حصل في ما يطلق عليه تسمية النمور الآسيوية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث تمكنت هذه الدول أن تحقق مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية مستفيدةً من اليد العاملة المتوفرة لديها، والتي أعدّتها على أفضل وجه ممكن. واستفادت الصين من هذه الفرصة على أكمل وجه حتى غزت العالم بصناعتها الرخيصة والمتحسّنة الجودة بسبب رخص اليد العاملة المتوفرة بكثرة لديها. إلا أن الصين تسير بخطى ثابتة نحو مغادرة مرحلة الفرصة الديموغرافية بسبب الإجراءات الصارمة، والناجحة، التي اتخذتها بغية خفض الخصوبة، مما سيرفع من نسبة الكبار في المستقبل، وهو الواقع الذي أجبرها على تعديل السياسة السكانية التي كانت تتبعها منذ عام 1979.

إلا أن وجود دولة في مرحلة الفرصة الديموغرافية من دون تمكّنها من الاستفادة منها، سينعكس عليها سلباً لا محالة. فالنسبة المرتفعة من الشباب الذين لا عمل لهم سيتحولون إما للهجرة، وبالتالي ستخسر الدولة شبابها والعقول التي دفعت لإعدادها، وإما سيتوجه الباقون منهم إلى سوق البطالة. ومن المعروف أن البطالة ستؤدي إلى عدد من المشكلات الاجتماعية التي قد تتحول إلى ثورات تطيح بالأنظمة، أو أقله إلى شرارة ثورة تصب عليها دول الخارج وقود القلاقل لاستثمار ما ينتج عنها من فوضى.

هوامش الفصل الأول

[1]. لنأخذ مثلاً تطبيقياً على ذلك: تشير الاحصاءات إلى أن عدد الضحايا في الحرب العالمية الثانية يتراوح بين 50 إلى 80 مليوناً، لنأخذ رقماً وسطياً وهو 65 مليوناً. بلغ عدد السكان في العالم 2.457 مليون نسمة، أما العدد عام 2018 فبلغ 7.632 مليون نسمة. ومن خلال تطبيق معادلة بسيطة وهي $P_{2018}=P_{1945}(1+r)^t$، حيث t هي عدد السنوات، r هو معدل النمو السكاني وp هي عدد السكان في كل فترة زمنية، نحصل على معدل نمو سكاني سنوي يبلغ 1.54% عالمياً. وعند إعادة تطبيق المعادلة على 65 مليون ضحية، نحصل على رقم يبلغ 198.347 مليون نسمة. أي أن عدد السكان اليوم كان ليزيد عما هو عليه بمقدار 200 مليون نسمة لولا حصول الحرب العالمية الثانية.

[2] . الفئات العمرية العريضة ثلاث: الأولى هي للصغار، وهم غير ناشطين اقتصادياً، وتتراوح الأعمار في هذه الفئة بين العمر صفر والعمر 14. الفئة العمرية الثانية، هي للشباب، وهم في عمر الانتاج الاقتصادي، أي بين الأعمار 15 و64. أما الفئة الثالثة فهي للكبار، وهم نظرياً غير منتجين، ويزيد أعمار أفراد هذه الفئة عن 65 عاماً.

[3] . معدل الإعالة هو نسبة عدد الفئتين غير المنتجتين على الفئة المنتجة. وعند ارتفاع نسبة الصغار والمسنين ترتفع نسبة الإعالة، أي يقع العبء على عاتق المنتجين لإعالة أفراد المجتمع.

[4] . المقصود هنا تفوق نسبة الذكور على الإناث بسبب الولادات، وإن كانت متأثرة بالإجهاض العمدي للأجنة الإناث، وليس بسبب الهجرة الوافدة طلباً للعمل كما هو الحال في الخليج.

[5]. كانت الرغبة في الاستمرار أحد أسباب ارتفاع الخصوبة. فالأوضاع الصحية السيئة التي سادت لغاية الثورة الصناعية وما رافقها من تطور، كانت تلزم أرباب الأسر على إنجاب عدد مرتفع من الولادات لمعرفتهم باانخفاض احتمال بقائهم على قيد الحياة، كأن ينجب أحدهم 6 أولاد ليبقى منهم 4 أو 3 لعمر الرشد.

الفصل الثاني

الأردن من التأسيس إلى فك الارتباط

الأردن، أو المملكة الأردنية الهاشمية، مثلها مثل بقية دول المشرق، دولة حديثة التكوين، وفقاً للشكل التي هي عليه اليوم. يعود الظهور الأول للأردن الحديث إلى أول العشرينيات من القرن العشرين حيث تم فصل إمارة شرق الأردن عن غربها، أو عما هو اليوم فلسطين المحتلة. ومرت الدولة بعدد من المحطات الأساسية لعل أبرزها دستور عام 1946 الذي حولها إلى مملكة دستورية بالإضافة إلى احتلال الكيان الصهيوني لأجزاء من الأردن في حرب عام 1967، وصولاً إلى اتفاقيات أوسلو مع الكيان الصهيوني عام 1993. وقد شهدت هذه الفترة من الزمن نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم، على دفعات بين أعوام 1948 و1967. ولعل أبرز ما يميز الديموغرفيا الأردنية هو هذا التداخل المتشابك بين الأردنيين والفلسطينيين حتى بات من بالغ الصعوبة الفصل بينهما.

هكذا، نرى أن التاريخ المعاصر للأردن، والمحطات التي مرت فيها هذه الدولة، تركت تأثيراً واضحاً على ديموغرافيا السكان الأردنيين. وأوصلتهم إلى ما هم عليه اليوم حيث يناهز تعدادهم الأخير الـ 10 ملايين نسمة من الأردنيين والفلسطينيين المجنسين واللاجئين العراقيين والسوريين. (دائرة الإحصاءات العامة 2018، 4)

1. لمحات من أردن ما قبل الإمارة

لم يكن للأردن، قبل عام 1921، وجوداً سياسياً مستقلاً، بل كان جزءاً من بلاد الشام يتغير شكله وفقاً للتقسيمات الإدارية لمن هم في السلطة في حينه. وتمثلت أهمية الأردن، الذي نعرفه اليوم، لحكام تلك الأيام، بأنه كان ممراً أساسياً للحج للقادمين من الشام أو من بلاد العثمانيين. وعليه، أولي اهتمام خاص تمثّل في حرص الولاة على دفع أذى البدو الرحّل عن قوافل الحجيج إما بالتصدي لهم، أوتشييد القلاع والحصون التي تحمي أهم محطات الاستراحة، أو من خلال دفع الأموال اتقاءً لما يلحقونه من أذى. ومن الإشارات للأردن في القرن السادس عشر، ما تم اعتماده بعد خضوع المنطقة للحكم العثماني ابتداءً من عام 1516، وهو استمرار لما قام به المماليك من تقسيمات تعتمد على نيابات ووحدات العمل. إلا أن اسم هذه التقسيمات تغير. فنيابة الكرك تحولت إلى لواء عجلون الذي قسّم بدوره إلى عدد من النواحي. وبدورها احتوت كل ناحية على عدد من القرى. وسكن هذه القرى سكان من المسلمين والمسيحيين واليهود. (البخيت، ع 2013، 188).

بلغ عدد القرى في منطقة شرق الأردن حوالي 400 قرية تضم تعداداً سكانياً يناهز الـ 35 ألف نسمة، وكانت موزعة حسب الطوائف المذكورة، بالإضافة إلى توزيعها بين حضر وبدو. وقد ساهم في تكوّن هذه القرى عدد من العوامل أهمها: وقوعها عند منطقة الخط المطري السنوي المقدر بـ 250 ملم، مما يساهم في الزراعة، أضف إلى ذلك الأمن والأمان الذي كان مستتباً فيها. ومن المهم، ما تم ذكره في السجلات حول إحتمال كون عمان في ذلك الحين مقراً شتوياً للقبائل الرحل. (باسكوال، ج.ب 2013، 190-191)

يبين الجدول الأول توزع الأسر في لواء عجلون، حيث كانت الحصة الأكبر لعجلون يليها الكرك ثم السلط. وقد بلغت نسبة الأسر المسيحية حوالي 5% من مجموع الأسر في اللواء في ذلك الحين. وتوزعت أغلبية الأسر على المناطق التي تتمتع بأعلى معدلات التساقطات في الأردن، حيث اعتمدت على الزراعة، واستفادت أيضاً من الظروف الأمنية الأكثر استقراراً من تلك القريبة من مناطق البدو الرحل. (باسكوال، ج.ب 2013، 193-194)

جدول 1: توزع الأسر في لواء عجلون بين مسلمة ومسيحية، القرن السادس عشر

الناحية	عدد الأسر المسلمة	عدد الأسر المسيحية	المجموع
عجلون	1610	191	1801
السلط	871	10	881
معان	284	0	284
الكرك	1060	143	1203
الغور	18	0	18
الشوبك	350	11	361
وادي موس	136	0	136
جبل بني حميدة	342	0	342
القبائل الرحل	1690	0	1690
المجموع	**6361**	**355**	**6716**
المصدر: (باسكوال، ج.ب 2013، 190-191)			

إلا أن الوضع الديموغرافي تراجع بشدة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، حيث انخفضت الكثافة السكانية في شكل ملحوظ، وخاصة في القرى الزراعية التي هجرها أهلها أمام تقدم القبائل

البدوية. ويعود السبب في ذلك إلى بعض التنظيمات الإدارية - المالية التي أدخلها العثمانيون، الأمر الذي خفّض من رواتب أهل القرى ودفعهم للبحث عن موارد رزق في أماكن مختلفة. ولم تكن الهجمات المتكررة للبدو الرحل أن تخفف من حدة هذا النزوح. وتراوحت نسبة الهجرة بين 20% في المناطق الأكثر استقراراً إلى 50% في المناطق الأقرب إلى البدو الرحل. ولم تبدأ العودة الديموغرافية إلى هذه المناطق إلا مع استعادة الأراضي المهجورة ابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر. (باسكوال، ج.ب 2013، 194-195)

هنا تظهر تأثيرات العوامل المختلف في حركة الهجرة والنزوح الداخليين حيث كان للاستقرار الأمني والمادي الأثر الأبرز في دفع حركة الهجرة الداخلية في الأردن. وفي الحقيقة، إن هذه الظاهرة من الأهم والأجدر بالدراسة في الأردن الحديث حيث لا تزال ترافقه إلى يومنا هذا.

في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، أدت الإصلاحات الزراعية العثمانية في لواء عجلون إلى زيادة ملحوظة في المحاصيل الزراعية، مما انعكس زيادة في عدد السكان. أضف إلى ذلك ما قامت به السلطات العثمانية من تشجيع للهجرة إلى الأردن بحيث استوطنت بعض الجماعات الشركسية والشيشانية والتركمانية ثماني قرى جديدة تم انشاؤها بين الأعوام 1878 و1906. أضف إلى ذلك انتقال بعض العائلات المسيحية من السلط إلى قريتي الفحيص والرميمين، واستقرار عدد من التجار القادمين من فلسطين ودمشق في السلط والكرك وعجلون، وبنائهم لمنازل مختلفة عن الطابع السائد في هذه المناطق (نوريغ، ن. 2013، 198-200).

أما من أبرز ما ميز الأردن، منذ بداية القرن العشرين إلى نشوء الإمارة، فكان إنشاء سكة الحديد المعروفة بخط الحجاز، وهو مشروع أقامه السلطان عبد الحميد واعتبره مشروعاً اسلامياً يسعى إلى ربط الحجاز، ذي الأهمية الدينية، باسطنبول، ذات الأهمية السياسية. وصدر قرار إنشاء سكة الحديد عام 1900. وبطبيعة الحال فإن السكة ستمرّ في الأردن، واعتبرت المفرق والزرقا من أهم محطاتها. أحدثت السكة نقلة نوعية في الحياة الاقتصادية في الأردن، كما تحولت المحطات إلى تجمعات سكانية حيوية.

إبان تأجج الصراع في الحرب العالمية الثانية، تمكن البريطانيون من استمالة الشريف حسين، وإقناعه بإعلان الثورة على العثمانيين، في 10 حزيران 1916، بعد أن تلقى وعوداً منهم بإقامة مملكة عربية موسعة. وتعتبر المراسلات التي تمت بين الشريف حسين والمندوب السامي البريطاني في مصر هنري مكماهون توثيقاً لهذه الوعود في إقامة مملكة عربية تشمل جميع الدول العربية في آسيا. ولكن هذه المراسلات لم تأخذ شكل الاتفاقية الرسمية، وإن اعتبرها العرب كذلك. (المحافظة، ع. 1973، 13).

اكتسبت الأردن، أثناء الثورة، أهمية خاصة بسبب خط سكة الحديد. كما تمكنت القوات العربية من الوصول إلى العقبة، ما مكنها من الاتصال بالقوات البريطانية والتعاون معها في عدد من المهمات في فلسطين. وتمكن الأمير فيصل من احتلال دمشق في الأول من تشرين الأول 1918، وكان يعتقد أن هذا الأمر سيعزز من شرعيته وموقعه في نظر البريطانيين. إلا أن ما خفي عن فيصل كان أعظم مما بان، فقد كان البريطانيون والفرنسيون قد اتفقوا مسبقاً على تقسيم المنطقة في ما عرف باتفاق سايكس بيكو. حيث ستقع دمشق تحت السيطرة الفرنسية، وما يعرف اليوم بالأردن ضمن النفوذ البريطاني. أضف إلى ذلك الوعد الذي تلقّته الحركة الصهيونية من وزير خارجية بريطانيا اللورد بلفور، والذي حمل إسمه، بإقامة وطن لليهود على الأراضي الفلسطينية. (المحافظة، ع. 1973، 13-15).

أجبر فيصل على مغادرة دمشق وانتهى به الأمر في العراق عوضاً عن أن يكون ملكاً على العرب. أما بقية المناطق التي كانت محتلة فسيتم تقسيمها بين بريطانيا وفرنسا اللتين ستبقيان فيها لأكثر من ربع قرن من الزمن. في ظل هذه التغيرات سنشهد، وللمرة الأولى، نشأة دولة جديدة عرفت بإمارة شرق الأردن وعلى رأسها الأمير عبد الله بن الحسين في العام 1921.

2. الإمارة الأردنية (1921-1946)

تعددت الأسباب التاريخية والجغرافية والاجتماعية التي حالت دون تكوّن كيان أردني، عبر التاريخ، مميز ومستقل عما يحيطه. ومن أبرز هذه العوامل غياب المياه، الحاجة الأساسية في الزراعة المروية التي تؤدي إلى الاستقرار وبالتالي زيادة السكان وتفاعلهم ليكوّنوا هويتهم السياسية - الثقافية الخاصة بهم؛ الهوية التي ستكون الشرط الأساسي لتكوين أي دولة مستقبلية. وكان سكان، ما أصبح الأردن اليوم، متأثرين بثقافات البلدان المحيطة بهم، واتخذوها على أنها ثقافتهم، إن كان في البداوة أو الحضارة. (الشاعر، و. 2004، 20).

1.2. التأسيس

ظهر أول شكل للدولة الأردنية، المنفصلة عن غرب الأردن، في الاجتماع الذي جمع المندوب السامي هيربرت صموئيل مع مشايخ العشائر والأعيان في منطقة شرق الأردن في آب 1920. وقد ألقى المندوب خطاباً في الأعيان أعلمهم فيه أنه لا ينوي إلحاقهم بإدارة فلسطين، بل ينوي مساعدتهم على حكم أنفسهم من خلال إرسال مجموعة من الإداريين والسياسيين البريطانيين لعونهم على تحقيق هذا الهدف. (المحافظة، ع. 1973، 22) وعلى أثر هذا الخطاب، وبعد إرسال عدد من الضباط الإنكليز إلى المناطق الأردنية، تأسست بعض الحكومات المحلية شرقي الأردن، ومنها حكومات: عجلون وجرش

والسلط وغيرها. تابعت هذه الحكومات ما كان سائداً من تنظيمات عثمانية، إلى أن قرر البريطانيون وقف عملها، بحجة عدم نجاحها، حيث تم استبدالها بإمارة شرقي الأردن في 11 نيسان 1921. (المعوشي، ن. 2013، 212)

يلخص علي محافظة الأسباب الأساسية التي دفعت ببريطانيا إلى فصل شرق الأردن عن فلسطين، ووضعها تحت نظام حكم خاص بها، بخمسة أسباب: أولاً، التكلفة الباهظة على الصعيدين البشري والمادي، على بريطانيا، إن هي أرادت أن تدير شرقي الأردن بشكل مباشر، وهي المنطقة الصحراوية شاسعة المساحة والتي تسيطر عليها القبائل البدوية. ثانياً، المصلحة البريطانية في إقامة دولة "واقية" على حدود فلسطين، تحميها من هجمات البدو، وتتيح لها المجال لتنفيذ مخططاتها في فلسطين. ثالثاً، رغبة بريطانيا بقطع التواصل بين أهالي الشام منعاً لإقامة أي دولة مشتركة تجمعهم في المستقبل. رابعاً، تنفيذ الوعد البريطاني بإقامة دولة عربية شرقي الأردن، بحيث تقضي الخطة بانشاء دولة "ضعيفة ولا تملك وسائل الحياة، دائمة الإعتماد على بريطانيا"، وتكون في نظرها مساوية للدولة اليهودية المزمعة في فلسطين. وخامساً، اتجاه بعض البريطانيين إلى إقامة دولة - ملجأ للفلسطينيين الذين سيطردون لاحقاً من أرضهم بعد إنشاء الدولة اليهودية. ((المحافظة، ع. 1973، 27-28)

إثر المماطلة والغموض في المواقف البريطانية من مسألة الدولة العربية، وخاصة ما يتعلق بالأردن والعراق، آثر الأمير عبد الله بن الحسين، شقيق فيصل ونجل الشريف حسين، أن يأخذ زمام المبادرة بشأن العراق، التي لم يُسمح له بتولي حكمها، وشرقي الأردن. وقد ترافق تحرك عبد الله مع توجه بريطاني عام يقضي بخفض نفقات الجيش في المنطقة، مع الحفاظ على امتيازات الانتداب، وهذا ما دفعها إلى توقيع معاهدة مع العراق تم على أساسها منحه نوعاً من الحكم الذاتي، واستبدال المشاة بقواة سلاح الجو، الأمر الذي خفض النفقات سبعة أضعاف. وعند وصول خبر دخول عبد الله إلى عمان، الأمر الذي فاجأ البريطانيين، حاولوا تطويق هذه الخطوة من خلال عقد اتفاقية معه تحتوي على ثمانية بنود أساسية. تنص هذه الاتفاقية على قيام دولة مستقلة يرأسها الأمير عبد الله على أن تكون مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً، وتساعدها بريطانيا مادياً لتوطيد الأمن وتسترتشد برأي مندوب بريطاني في عمان. تحافظ هذه الدولة على حدود فلسطين وسورية وتكون الاتفاقية مؤقتة ولمدة ستة أشهر فقط. (المحافظة، ع. 1973، 38) (ستيورت، د. 1974، 267)

نشأت الإمارة الجديدة في 11 نيسان 1921، وستبقى في شكلها الإداري هذا، يحكمها سلالة الأمير عبد الله إلى اليوم، علماً أنها تحولت إلى مملكة دستورية في العام 1946. ولم تتكون الحدود الجغرافية للأردن، كما هي اليوم دفعة واحدة، كما هي الحال في لبنان مثلاً، لا بل تطورت وتبدلت في عدد من المحطات التاريخية. ففي عام 1921 تم ذلك بفصل مقاطعة الرمثا عن سورية وضمها إلى شرق الأردن. وفي مرحلة لاحقة، أي عام 1925، تنازل عبد العزيز آل سعود عن منطقتي معان والعقبة لصالح

الإمارة الأردنية، بعد أن حصل على مناطق أخرى في نجد ووادي سرحان في مقابلها، وهكذا أصبحت مساحة الأردن 91 ألف كلم^2، منها 10 آلاف كلم^2 أراضي زراعية خصبة. إلا أن عبد العزيز بن سعود لم يعترف رسمياً بالأمر الواقع، بالنسبة لضم بريطانيا العقبة إلى الإمار الأردنية، إلا عام 1965 ضمن اتفاقية عمان. وقد نصت هذه الاتفاقية على حصول الأردن على 19 كم على ساحل خليج العقبة و6000 كلم^2 في الجنوب في مقابل تنازلها عن 7000 كلم^2 على طول وادي سرحان. (عبابسة، م. 2013، 216)

يرى جميل هلال أن الدولة الأردنية في بداية تأسيسها عانت، مما أطلق عليه، "الإنفصام". فالدولة عانت من هذا الانفصام بينها وبين المجتمع المحلي، لأن لا الدولة ولا المجتمع المحلي (شرق الأردني) كان لهما وجود قبل تأسيس الإمارة. ولولادة الدولة، كان لا بد من وجود الوازع، وهو هنا الجيش. والجيش يفترض وجود المال، الناتج عن الفائض الاقتصادي. وبما أن وسائل الإنتاج كانت قائمة على الزراعة، المملوكة من القبائل البدوية، حُتم على الدولة الدخول في علاقة، من نوع ما مع البدو في هذا المجتمع، بالإضافة إلى اعتماد الأردن منذ تأسيسه على مصادر خارجية لتمويل قيام دولته. (هلال، ج. 1975، 46-47)

2.2. الخصائص الديموغرافية في الإمارة الأردنية

كان سكان الأردن في ذلك الحين يبلغون ربع مليون نسمة، موزعين بين بدو وحضر، مسلمين ومسيحيين، وعرب وأقليات عرقية أخرى. وتكوّنوا من السكان الأصليين لشرق الأردن بالإضافة إلى السوريين والفلسطينيين واللبنانيين والشركس والشيشان وغيرهم الذين استقروا في المنطقة في وقت سابق لإعلان الإمارة. (الشاعر، و. 2004، 70) وقد قسم السكان إلى ثلاث فئات أساسية: أهل المدن، وهم خليط من أهل الدول العربية المجاورة الذين أستقروا في الأردن، وهم أكثر ثقافةً وعلماً ومالاً من بقية سكان الأردن. الفلاحون، وشكلوا الغالبية العظمى وقتها، حيث بلغت نسبتهم 80%. والبدو، وهم منتشرون في الشمال والجنوب. (المحافظة، ع. 1973، 29).

سعى البريطانيون منذ البداية إلى استيعاب البدو في محاولة لدمجهم تدريجياً في مجتمع مديني واحد، وهذا ما تابعه الهاشميون. وخاصة أن العشائر وزعماءها لم يبدوا ارتياحاً من تأسيس حكومة مركزية في عمان خشية أن تسلبهم أوضاعهم المميزة. (المحافظة، ع. 1974، 44) وللقيام بذلك: مُنح البدو أعرافاً تشريعية خاصةً بهم من خلال محاكم عشائرية أقيمت عام 1924 واستمرت لعام 1976. كما كانت لهم أولوية الالتحاق بالجيش بالإضافة إلى معاملة خاصة لمن يلتحق بالجامعات الحكومية. هكذا، تخلى البدو تدريجياً عن نمط حياتهم الأصلي ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين حيث توجهوا إلى الفلاحة والوظيفة الحكومية، وخاصة في الجيش، كسبل بديلة للعيش. وكأن البدو هنا قد وقّعوا

عقداً اجتماعياً مع الهاشميين يحصلون بموجبه على الوظائف والخدمات مقابل الولاء غير المشروط للأسرة الحاكمة. ولم يخلوا تاريخ العشائر البدوية الحديث في الأردن من القلاقل حيث انتفضوا عدة مرات على الحكومة الأردنية، وكان آخرها عام 2011 حيث تمكنوا من الحصول على مساحة واسعة من الأراضي من الحكومة الأردنية. (عبابسة، م. 2013، 217-220).

أما الشركس، فيعود تاريخ وجودهم في المشرق إلى عام 1878 بعد أن قدموا من اليونان ومقدونيا إلى ولايتي بيروت ودمشق؛ وقد وصلت جماعة صغيرة منهم إلى عمان. ويعود السبب في ذلك إلى مجازر ارتكبها مرتزقة شركس في بلغاريا قبل ذلك بعامين. وفي الأردن، أوكلت لهم مهمة الدفاع عن الحدود ضد غزوات البدو، بالإضافة إلى تطوير الزراعة. وكان عددهم حوالي 6000 شخص موزعين على 2250 عائلة، وفقاً لتقديرات أوروبية، وكان ذلك من مجموع السكان في إمارة شرق الأردن الذين تراوح عددهم بين 250 و300 ألف نسمة عند تأسيسها. أما الشيشان، فقد استقروا في شرق الأردن، في الزرقاء وأسسوا بعدها عدداً من القرى، منها الرصيفة والصويلح. (عبابسة، م. 2013، 221).

عاش معظم السكان الأردنيين، في بداية عهد الإمارة، في ظروف قريبة من الفقر المدقع والجهل العلمي. فقد كانت الزراعة أولاً، والرعي ثانياً، والحرف ثالثاً، هي الأشكال الأساسية للمعاش. والاعتماد على المطر، الشحيح أصلاً، هو الأسلوب الأساسي في الري. أما نسبة الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة فقد كانت قليلة جداً، فلم تتخط أعداد الذين يتقنون القراءة والكتابة في الأرياف أصابع اليد الواحدة في كل قرية. (المحافظة، ع. 1974، 50). هذا في الريف، أما في المدن، فقد كان الوضع مختلفاً حيث سعى التجار، وخاصة الفلسطينيين منهم، إلى بناء المنازل المميزة وإلى تطوير تجارتهم، ما خلق نوعاً من النقمة عليهم، وخاصة من سكان شرق الأردن الأصليين.

كانت إمارة شرق الأردن في هذه الفترة، حالها حال الدول الفقيرة حديثة النمو، تمر بالمرحلة الأولى للانتقال الديموغرافي، حيث تكون معدلات الولادة والوفاة مرتفعة، مع تفوق معدل الولادة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تدريجية في السكان. ويوضّح الجدول أدناه الخصوبة والوفاتية من العشرينيات إلى الأربعينيات من القرن العشرين في الأردن وفقاً لما يلي:

جدول 2: تطور معدلات الولادة والوفاة من 1920 إلى 1940 في الأردن

العقد	معدل الولادات (بالألف)	معدل الوفيات (بالألف)
1920	47	33
1930	45.5	30
1940	46	25
المصدر: (الخوالدة، أ. ع. 2016، 2290).		

وعليه، نلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي الطبيعي، الذي تراوح من 14 بالألف في العشرينيات وصولاً إلى 21 بالألف في الأربعينيات. والرقم الأخير، 21 بالألف أو 2.1 بالمئة، كان من الممكن أن يضاعف عدد السكان في الأردن خلال 33 عاماً، هذا من دون حسبان الهجرة الوافدة بكثافة للفسلطينيين التي ستتضاعف مع حلول النكبة عام 1948.

يعتبر الحصول على معلومات مفصلة عن سكان الأردن في الفترة السابقة لتأسيس المملكة بالغ الصعوبة، بسبب غياب الدراسات والاحصاءات عن هذا الموضوع قبل تأسيس هيئة خاصة للاحصاءات تولت هذه المهمة.

3. المملكة الأردنية الهاشمية (1946-1988)

مرت الإمارة بسلسلة من المحطات التي كان لها أثر هام في تكوّنها السياسي والجغرافي والاجتماعي، وذلك من عام 1921 وصولاً إلى إعلان المملكة عام 1946.

1.3. التأسيس

من أبرز التحولات التي مرت فيها الإمارة، نذكر الاتفاق البريطاني - الأردني عام 1928 الذي حدد الخطوط العريضة للحياة السياسية الأردنية خلال 3 عقود من الزمن[1]. وقد أدخل عدد من التعديلات على هذا الاتفاق، وكان التعديل الأول عليه عام 1934 ومن ثم في الأعوام 1939 و1941. كانت هذه التعديلات تمنح المزيد من السلطة والصلاحيات للأمير. إلا أن أياً من هذه التعديلات لم تكن ترضي الأمير أو تعبّر عن طموحاته. وهي بالتأكيد لم ترض الشعب الأردني. وفي حزيران من العام 1944 رفعت الحكومة الأردنية طلباً إلى بريطانيا تطالبها فيه بالاستقلال. إلا أن هذه الأخيرة تذرّعت بالحرب العالمية الثانية، وأجّلت البحث في الموضوع إلى ما بعد انتهائها. (المحافظة، ع. 1973، 29)

مارست بريطانيا رقابةً مباشرة على كل نواحي الحياة الإدارية والاقتصادية والعسكرية في الأردن، حيث كانت تمارس الرقابة على الموظفين وعلى المالية العامة، وبوجه الخصوص على الجيش الذي كان قائده ومعاون القائد من الضباط البريطانيين. هذا بالإضافة إلى الامتيازات العديدة الممنوحة للبريطانيين كالكهرباء ونقل البترول من العراق واستخراج أملاح البحر الميت وغيرها. هذا وقد لعبت الأردن دوراً فعالاً في الحرب العالمية الثانية، جغرافياً وعسكرياً. وكان هذا الدور لصالح الحلفاء في طبيعة الحال. وفي 22 آذار 1946 تم التوصل إلى اتفاقية جديدة بين الطرفين البريطاني والأردني، وهي المعاهدة البريطانية - الأردنية الثانية. وعلى أساس هذه المعاهدة تم إعلان استقلال الأردن الذي

تحول إلى مملكة، وأصبح أمير الأردن الملك عليها. وعلى أثر هذه الاتفاقية تقدمت الأردن بطلب عضوية إلى الأمم المتحدة. تحفّظ المندوب المصري في الأمم المتحدة على بعض شروط الاتفاقية، عند مراجعتها بغية تقييم صلاحيتها في ظل قوانين الأمم المتحدة. إلا أن طلب الانتساب رفض مرتين خلال سنة من قبل المندوب السوفياتي، وكانت الحجة الأساسية في ذلك أن الأردن لم تقم علاقات ديبلوماسية طبيعية مع الاتحاد السوفييتي.

بقي النظام الملكي سائداً في الأردن لغاية اليوم، وتعاقب على الحكم كل من الملك عبد الله (الأول) الذي اغتيل عام 1951، وخلفه ابنه الملك طلال. لم يستمر طلال بن عبد الله في الحكم إلا عاماً واحداً، فتخلى عن العرش، لأسباب صحية، لإبنه حسين الذي كان لا يزال قاصراً لم يكمل الثامنة عشرة من عمره، واستمر ملكاً على الأردن لغاية العام 1999، سنة وفاته. انتقل بذلك الحكم إلى إبنه عبد الله (الثاني) وهو الملك الحالي للملكة الأردنية الهاشمية[2].

مرت المملكة، منذ تأسيسها، بعدد من المحطات التاريخية الأساسية التي أثرت على سكانها لناحية أعدادهم وبُناهم. وأبرز هذه المحطات تلك المتعلقة بالمسألة الفلسطينية التي سنأتي على ذكرها تباعاً. وهكذا، فإن الدولة التي تغير شكلها عام 1946، والتي لن تكتمل حدودها (الحالية) إلا للعام 1965، سرعان ما ستشهد التحول الأول المتمثل في إنضمام الضفة الغربية إليها إدارياً من بعد إعلان قيام "الدولة "الاسرائيلية"" وما رافق هذا الأمر من تبدلات. ففي نهاية عام 1948، وإثر الجولة الأولى من المواجهات المباشرة بين الكيان الصهيوني والعرب، عقد مؤتمر في مدينة أريحا الفلسطينية وصدرت على أساسه مجموعة من القرارات ومن أهمها، مبايعة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً على فلسطين كلها (الضفتين)، وإجراء انتخابات نيابية موحدة ينشأ على أساسها مجلس وزراء موحّد[3]. وصوّت البرلمان الأردني على مقررات المؤتمر ووضع موضع التنفيذ في 29 كانون الأول 1948 ومنح الفلسطينيين جوازات سفر أردنية بعد ذلك بعام. إلا أن مؤتمر أريحا لم يلقَ الترحيب من الجميع، فقد عارضه بعض الفسطينيين وبعض العرب، وحتى من جامعة الدول العربية. فقد اعتبر الرئيس السوري أن القرار لا يتفق والأهداف القومية والإنسانية للجيوش العربية. أما مصر فقد رأت في القرار "طعنة في ظهر الإسلام". (المحافظة، ع. 1973، 189). وهكذا فقد اتخذت اللجنة السياسية في الجامعة قراراً بفصل الأردن من عضوية الجامعة في أيار 1950. إلا أن هذا القرار الذي أغضب العراق لم يدخل حيز التنفيذ. فتم ابتكار مخرج له من خلال اعتبار مفاعيل المؤتمر وليدة الحاجة، وبغية الحفاظ على فلسطين. (الموسوعة الفلسطينية 2015).

أجريت الانتخابات الأولى، على أساس وحدة الضفتين، في 20 نيسان 1950. وقد ضم المجلس الجديد 40 نائباً مقسمين إلى قسمين متساويين بين الضفتين الشرقية والغربية. وقد أصدر المجلس الموحد الجديد قراراً صادق فيه على الوحدة وعلى رأسها الملك عبد الله الهاشمي. (المحافظة، ع. 1973،

190). هذا وقد كان السكان الفلسطينيون في هذه الوحدة أكثر من السكان الأردنيين كما سيتبين معنا لاحقا. فقد كان الفلسطينيون يشكلون أصلاً 25% من سكان الضفة الشرقية، ويضاف إليهم الفلسطينيون في الضفة الغربية. (الشاعر، و. 2004، 55). أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين كانوا أعلى ثقافةً وعلماً من الأردنيين، حتى أنهم كانوا أكثر ثروة منهم. (المحافظة، ع. 1973، 193). ومع توحيد الضفتين وإدماج الفلسطينيين في المجتمع الأردني، نكون أمام أكبر تحدّ عرفته الدولة الأردنية في تاريخها. وسنعود في أكثر من مكان إلى هذا التحدي.

ومن أبرز التحولات التي مر بها الأردن في الفترة الأولى للمملكة، أو في مرحلة الوحدة، كان في التغيير الأساسي الذي حصل على حدوده مع توقيع اتفاقية 1965 مع المملكة العربية السعودية. ونال على أساسها الأردن 19 كم على ساحل خليج العقبة، بغية تعزيز واجهته البحرية، بالإضافة إلى 6000 كلم^2 من المناطق الداخلية في الجنوب، وبدوره تنازل الأردن عن 7000 كلم^2 على طول وادي سرحان. وبهذا وصل الأردن إلى حدوده المعترف بها اليوم والتي بلغت 89287 كلم^2. (عبابسة، م. 2013، 216). وبعد ترسيم الحدود بسنتين اندلعت الحرب العربية ""الاسرائيلية"" الثالثة؛ وهي الحرب التي تعرضت فيها الجيوش العربية لخسارة فادحة، حتى أطلق على هذه الجولة من الحروب العربية ""الاسرائيلية"" تسمية النكسة. ومن مفاعيل هذه النكسة أن الكيان الصهيوني تمكن من احتلال كامل الأراضي الفلسطينية، أي قطاع غزة الذي كان تحت السيطرة المصرية، والضفة الغربية التي كانت متحدة مع الأردن، بالإضافة إلى الجولان السوري وسيناء المصرية. (حتاحت، ف. 2002، 595).

تنامت سلطة المنظمات الفلسطينية المقاومة داخل الأردن، في نهاية الستينيات، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية "فتح"، إلى أن وصل الأمر إلى ازدواجية في السلطة داخل الأراضي الأردنية. فأصبحت المنظمات الفلسطينية تشكل دولة داخل الدولة الأردنية. أدى هذا الواقع إلى قلق وتململ في صفوف النظام الأردني، وخاصة مع بروز توجهات بصلح مع ""إسرائيل""، وإن لم يظهر إلى العلن. أدى هذا الواقع بالحكومة الأردنية إلى إصدار عدد من التوجيهات التي من شأنها تنظيم العمل الفدائي الفلسطيني. إلا أن المنظمات الفلسطينية لم تلتزم بها. وفي صيف 1970 جرى عدد من المواجهات المسلحة بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية، كان أعنفها ما حصل في شهر أيلول، الذي لقب بأيلول الأسود في صفوف مناصري الفصائل الفلسطينية. ونتيجة لهذه المواجهات، والاتفاقية التي وقعت بعدها، وما جرى بعد الاتفاقية من مواجهات عام 1971، انسحبت فصائل المقاومة الفلسطينية إلى خارج الأردن، وخاصة إلى لبنان حيث أصبحت بيروت المقر الرسمي لمنظمة التحرير، وصولاً إلى الحرب الأهلية في لبنان عام 1975.

أما الحدث الإداري والجغرافي البارز الأهمية في عهد الملك حسين، فكان قرار فك الارتباط بين الضفتين، وذلك في عام 1988، ومن بعد حوالي 40 عاماً على إقرار هذا الارتباط. صحيح أن الكيان الصهيوني

تمكن من احتلال الضفة الغربية إبان حرب 1967، إلا أنه لم يفك الارتباط الإداري بينها وبين الضفة الشرقية. فاكتفى الاسرائيليون بإدارة الحدود والأمن الداخلي وتركوا الشؤون الإدارية الأخرى للأردن. وذلك في تطبيع واضح، ومؤشر على ما يتم التحضير له في السنوات المقبلة من سلام بين الأردن والكيان الصهيوني. حتى أن الفلسطينيين في الضفة الغربية شاركوا في الانتخابات البلدية عامي 1972 و1978، وبقي عدد ممثليهم في البرلمان الأردني (النصف) كما هو عليه. وعرفت هذه السياسة في حينها بالجسور المفتوحة وهي أبقت على التبادل التجاري قائماً بين الضفتين. (الحسيني، ج. 2013، 242).

كان فك الارتباط شبه كامل، حيث حرم 760 ألفاً من سكان الضفة الغربية من جنسياتهم التي استبدلت بتصاريح مرور مؤقتة. كما تخلت الأردن عن مهام إدارة الضفة الغربية، ولم يعد مجلس النواب مشكلاً من ممثلين عن الضفتين. واحتفظ الأردن بوضع خاص لرعاية الأماكن المقدسة، وهو ما كرسته اتفاقية وادي عربة بين الأردن والكيان الصهيوني عام 1994، بالإضافة إلى منحه وضعاً خاصاً للأردنيين من أصل فلسطيني لناحية مرورهم الحر من وإلى الضفتين. (الحسيني، ج. 2013، 245)

2.3. الأوضاع الديموغرافية في المملكة الأردنية الهاشمية

عصفت عدة تحولات ديموغرافية في بنية المجتمع الأردني في مرحلة وحدة الضفتين. وكان التحول الأكبر في العدد الكبير الذي دخل إلى بنية السكان، وهو عدد سكان الضفة الغربية الذين أصبحوا مع قرار الوحدة أردنيين. أما التحول الثاني، وإن كان مستمراً عوض أن يكون لحظياً أو فجائياً، فتمثل بالهجرة المستمرة من الأراضي المحتلة باتجاه الأردن، وخاصة بعد نكسة 1967. وتمثل التحول الأخير في سحب الجنسية من 20% من الأردنيين، عقب فك الارتباط بين الضفتين عام 1988. هكذا، فإن هذه التحولات والتغيرات لا يمكن أن تمر من دون توثيق وتحليل من قبلنا. وعليه، فإننا سنقدم عرضاً حول عدد من المتغيرات الديموغرافية في هذه الفترة وخاصة بسبب توفر المعطيات، من بعد تأسيس هيئة وطنية للاحصاء. بالإضافة إلى تبيان التحولات الحاصلة على مستويات الخصوبة والوفاة والهجرة وما ينتج عنها من نمو سكاني.

تأسست دائرة الإحصاءات العامة الأردنية عام 1949، وأنيطت بها مهمة إجراء التعدادات السكانية والاجتماعية والاقتصادية في شكل دوري، كل عشر سنوات. ونظمت الدائرة إلى اليوم ستة تعدادات، وكان لكل منها ظروف مختلفة عن ظروف التعداد الآخر. فالتعدادان الأولان أجريا عامي 1952 و1961، أي في الفترة اللاحقة لتوحيد الضفتين، والسابقة للتعديل الحدودي الأخير، والسابق أيضاً للنكسة والهجرة الناتجة عنها عام 1967. أجري التعداد الثالث عام 1979 أي في الفترة اللاحقة للنكسة ولأحداث أيلول 1970 ولحرب تشرين 1973، وكان التعداد الأخير في حقبة الوحدة بين الضفتين. أما

التعداد الرابع الذي أقيم عام 1994 فتميز بأنه أول تعداد بعد فصل الضفتين، وبعد موجة النزوح الفلسطيني من الكويت عقب اجتياح العراق للكويت. تم تنفيذ التعداد الخامس عام 2004 في ظل أجواء أكثر استقراراً من التعدادات الأخرى، وإن كان قريباً بالزمن لاحتلال الولايات المتحدة للعراق، ويمكن اعتبار هذا التعداد الأكثر تعبيراً عن المجتمع الأردني الحديث. وأخيراً، جرى تنفيذ تعداد 2015 في أردنٍ يستضيف مئات الآلاف من النازحين السوريين.

كانت كل الأرقام المتوفرة قبل إحصاء 1952 مبنية على تقديرات أو احصاءات بالعينة. ففي إحصاء أجري عام 1946، تبين أن عدد السكان في الضفة الشرقية هو حوالي 434 ألفاً. وشكل البدو حوالي ربع عدد السكان. أما سكان مدينة عمان فبلغ حوالي 65 ألف نسمة، وتليها مدينة السلط بـ 14 ألف نسمة. أما سكان فلسطين فوفقاً لتقديرات عام 1948، بلغ عدد سكانها حوالي 1.350.000 نسمة، هُجِّر منهم حوالي 625 ألف نازح. وتوجه القسم الأكبر من النازحين إلى الضفة الغربية بنسبة 42%، وإلى قطاع غزة بنسبة 21%، وإلى الضفة الشرقية بنسبة 11%، وحوالي 14% إلى لبنان، و10% إلى سورية. (حتاحت، ف. 2002، 391).

يقدم علي المحافظة أرقاماً من عام 1951 توضّح التوزيع السكاني في الضفتين ووفقاً للمناطق الأساسية في كل منها، وذلك وفقاً للجدول أدناه.

جدول 3: توزع سكان الضفتين ومجموع السكان في الأردن وفقاً للمناطق الأساسية، 1951

المنطقة	عدد السكان الأصليين	عدد اللاجئين	المجموع العام لعدد السكان	النسبة المئوية
عجلون	195905	28625	224530	16.37%
البلقاء	217998	89416	307414	22.41%
الكرك	69491	1107	70598	5.15%
معان	22790	668	23458	1.71%
مجموع سكان الضفة	**506184**	**119816**	**626000**	**45.64%**
نابلس	197931	107217	305148	22.25%
القدس	148316	169398	317714	23.16%
الخليل	64427	58365	122792	8.95%
مجموع سكان الضفة	**410674**	**334980**	**745654**	**54.36%**
مجموع سكان الأردن	**916858**	**454796**	**1371654**	**100%**
المصدر: ((المحافظة، ع. 1973، 30)				

يفيدنا الجدول أعلاه في عدد من المعلومات الأساسية؛ أولاً يعتبر عدد السكان، في الضفة الشرقية للأردن، أو المملكة الأردنية قبل وحدة الضفتين، ضئيلاً مقارنة بعدد السكان للدول المجاورة، وخاصة إذا قارناه بلبنان ومساحته التي تعادل ثمن مساحة الأردن. أما الملاحظة الثانية فهي في أن عدد سكان الضفة الغربية (54.3%) أكثر عدداً من سكان الضفة الشرقية (45.6%). ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع عدد اللاجئين في مناطق الضفة الغربية، وهو أمر غير مستغرب في ظل نزوحهم عن قراهم ومدنهم الأصلية التي أصبحت تحت الاحتلال "الإسرائيلي"، واستقرارهم في مناطق أكثر أمناً. ففي القدس، نرى أن عدد السكان الأصليين أقل من عدد النازحين. ولم تخلُ المناطق الأردنية من اللاجئين، لا بل إن نسبتهم من مجموع السكان تزيد عن السدس. ومن ناحية أخرى، فإن التعداد الأول الذي جرى عام 1952 بيّن ارتفاعاً في عدد سكان الضفة الشرقية ليبلغ 586 ألفاً، ما يؤشر إلى أن عدد اللاجئين ليس 120 ألفاً كما أورد المحافظة، بل هو 152 ألفاً، أي أن عدد الفلسطينيين هو ربع عدد سكان الضفة الشرقية. هذا الأمر يبين الواقع من دون أن نحسب 742 ألفاً من الفلسطينيين في الضفة الغربية. وهكذا يتضح التفوق العددي للفلسطينيين على الأردنيين في المملكة الموحدة الضفتين.

بناءً على أرقام الجدول، تضاعف عدد سكان الأردن حوالي 3 أضعاف بعد وحدة الضفتين والنزوح الفلسطيني إلى الضفة الغربية، ومصدره بقية المناطق الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أن حوالي 900 ألف من أصل مجموع السكان هم من الفلسطينيين. ومع هذا الواقع، فإن الفلسطينيين قبلوا بأن يكون مجلس النواب ومجلس الوزراء مناصفة بينهم وبين الأردنيين.

جدول 4: توزع سكان الضفتين وسكان المملكة الأردنية وفقاً لتعداد 1952

المنطقة	عدد السكان	نسبة السكان من المجموع العام
عجلون	213877	16.1%
البلقاء	283391	21.3%
الكرك	60556	4.6%
معان	29061	2.2%
مجموع سكان الضفة الشرقية	**586885**	**44.2%**
نابلس	315236	23.7%
القدس	301402	22.7%
الخليل	125651	9.5%
مجموع سكان الضفة الغربية	**742289**	**55.8%**
مجموع سكان الأردن	**1329174**	**100.0%**
المصدر: (حتاحت، ف. 2002، 392)		

وقد ترافقت موجات الهجرة والنزوح الفلسطيني مع ازدياد ظاهرة المساكن الفقيرة المصنوعة من التنك أو الصفيح، وقد استوعبت هذه المساكن جزءاً كبيراً من الفلسطينيين اللاجئين.

بالنسبة للتوزيع الجنسي في الأردن، كانت نسبة الذكور أعلى بقليل من نسبة الإناث، وذلك وفقاً للاحصاءات المتوافرة عن الضفة الشرقية.

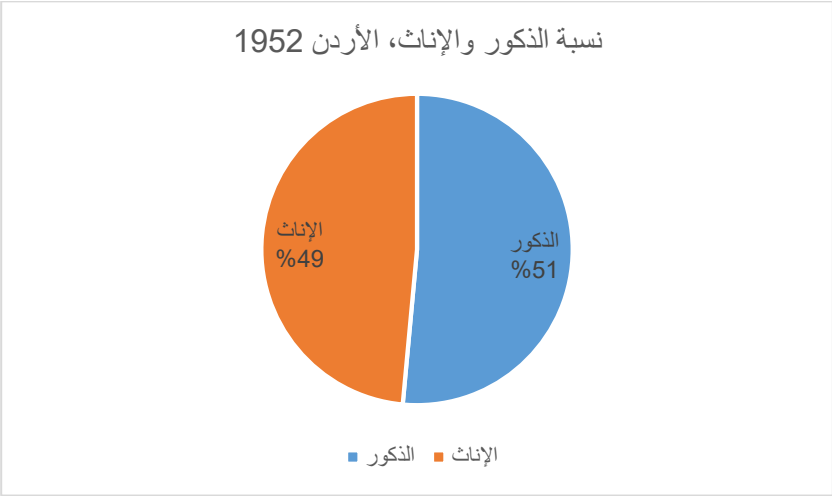

الرسم البياني 1: نسبة الذكور ونسبة الإناث في الأردن، 1952 (هيئة الإحصاء الأردنية 2019)

وبلغت نسبة الإناث 48.53% مقارنة بـ51.47% لنسبة الذكور في الفترة نفسها.

ارتفع عدد سكان الضفة الشرقية، مقارنة بسكان الضفة الغربية، خلال الفترة الممتدة من 1952 إلى 1961 ويعود ذلك على الأرجح إلى نزوح كثيف من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية حيث الأمور أكثر استقراراً. إلا أن الملاحظ في الأعداد العائدة إلى هذا التعداد، والتي استخدمها الباحثون فيما بعد، اختلافها عن الأرقام المصححة من قبل السلطات الأردنية.

أول مجموعة من الأرقام، اعتمد عليها المحافظة في مبحثه، وتشير إلى أن عدد السكان في الضفة الشرقية بلغ 833 ألفاً، وأن عدد السكان في الضفة الغربية هو 805 آلاف. تظهر الأرقام التي قدمها المحافظة أن نسب السكان في الضفتين أصبح شبه متساوٍ مع أرجحية بسيطة لسكان الضفة الشرقية. ونورد هنا ملاحظة أساسية تتعلق بتغير تقسيم المناطق الأردنية. أصبحت عمان منطقة قائمة بحد ذاتها بعد أن كانت جزءاً من منطقة البلقاء سابقاً.

من الطبيعي هنا أن تنخفض نسبة السكان في البلقاء بعد إعادة التوزيع هذه. أضف إلى ذلك انخفاض نسبة السكان في كل من الكرك وإربد، مما يؤشر إلى انتقال السكان للعيش في عمان كما سيتضح في احصاءات لاحقة.

جدول 5: توزع سكان الضفتين وسكان المملكة الأردنية وفقاً لتعداد 1961

المنطقة	عدد السكان الأصليين	النسبة المئوية من السكان
عمان	417519	25.48%
البلقاء	79057	4.83%
اربد	256017	15.63%
الكرك	63064	3.85%
معان	17369	1.06%
مجموع سكان الضفة الشرقية	**833026**	**50.84%**
نابلس	341748	20.86%
القدس	344270	21.01%
الخليل	119432	7.29%
مجموع سكان الضفة الغربية	**805450**	**49.16%**
مجموع سكان الأردن	**1638476**	**100.00%**
المصدر: ((المحافظة، ع. 1973، 31-32)		

وكما أوردنا نسبة الذكور والإناث أعلاه، فإن الرسم يوضّح نسبة التوزيع التي لم تتغير بنسبة تذكر خلال السنوات التسع بين التعدادين.

بلغت نسبة الذكور في شرقي الأردن 52.11% بينما كانت نسبة الإناث 47.89%، أي أنه لم يطرأ أي تعديل ذي أهمية بين الفترتين.

وبالعودة إلى أرقام النمو السكاني السنوي في الفترة ما بين التعدادين، نرى أن نسبة النمو الطبيعي كانت قريبة من 2.8%. وهذا يعني أن عدد السكان ينبغي أن يكون في الضفة الشرقية عام 1961= 752 ألفاً. وعليه، فإن الزيادة السكانية العائدة للهجرة، وهي على الأرجح من المناطق الفلسطينية وخاصة من الضفة الغربية، بلغت عشرات الآلاف من المهاجرين. وعند الإطلاع على الأرقام المحدثة، حيث تعتبر السلطات الأردنية أن عدد السكان في 1961 كان 900 ألف[4] (لأنها تنظر إلى أن سكان الأردن هم فقط السكان على أراضي المملكة بحدودها اليوم)، وأن أي رقم آخر هو حكماً خاطئ، فإن عدد المهاجرين بين 1952 و1961 بلغ حوالي 150 ألف مهاجر.

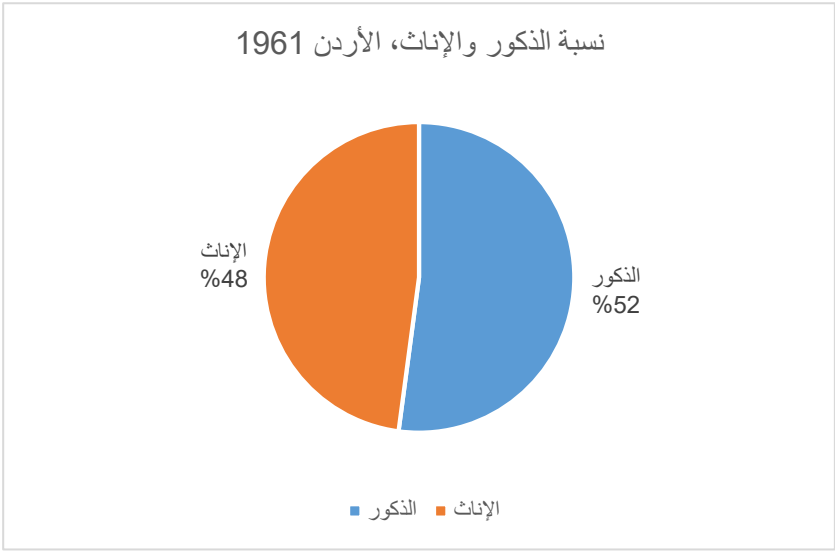

الرسم البياني 2: نسبة الذكور ونسبة الإناث في الأردن، 1961 (هيئة الإحصاء الأردنية 2019)

أما بالنسبة إلى أهم المؤشرات الديموغرافية للأردن، فيمكن إدراج ما يتعلق منها بالخصوبة والوفاتية وفقاً للجدول أدناه:

جدول 6: معطيات ديموغرافية للأردن بناءً على تعداد 1961

معدل المواليد (بالألف)	50	**المعدل الاجمالي للخصوبة العامة**	9
معدل الوفيات (بالألف)	18	**معدل وفيات الرضع (بالألف)**	122
معدل النمو الطبيعي (بالألف)	32	**معدل صافي الهجرة بين 1952 و1961 (بالألف)**	25
المصدر: (الخوالدة، أ. ع. 2016، 2290) وحسابات الباحث			

ترتفع معدلات المواليد والوفيات بشكل ملحوظ عما هي عليه اليوم، إن كان في الأردن أو في العالم. وتدل هذه الأرقام على مدى التخلف الذي كان يعيش فيه الأردن، أقله في النواحي الديموغرافية. فالمرأة الأردنية كانت تنجب ما متوسطه 9 ولادات حية خلال حياتها، وهذا الرقم مرتفع جداً مقارنة بمستوى الإحلال 2.1 ولادة. إلا أن معدلات الوفيات المرتفعة، وخاصة بين الرضّع، ساهمت في فهم العقلية المنتشرة في حينه، حيث كانت السيدة تنجب عدداً مرتفعاً من الأولاد لأنها تدرك أن مصير البعض منهم الوفاة قبل الوصول إلى سن الرشد. وأخيراً، ومن خلال حساب الفرق بين الرقم المتوقع للسكان عام 1961، والرقم الرسمي لهم، يمكن القول إن معدل صافي الهجرة إلى الأردن في الفترة الممتدة بين 1952 و1961 قد بلغ 25 بالألف، وهو أيضاً رقم مرتفع.

ومن ناحية ثانية، وعند مقارنة عدد السكان في الضفة الغربية عام 1952 بالعدد عام 1961، يتبين لنا أن معدل الزيادة بين هاتين السنتين هو 0.53%. وإذا افترضنا أن النمو الطبيعي في الضفتين متقارب من بعضه في هذه الفترة، وهو 2.8% كما ذكرنا أعلاه، فيصبح الفرق بين هذين الرقمين هو بسبب صافي الهجرة السلبي من الضفة والذي يبلغ= 2.8-0.53= -2.27% أو -22.7 بالألف. ومن هنا يمكننا إدراك أن هذه الهجرة كانت بمعظمها إلى الضفة الشرقية، نظراً لتقارب معدل صافي الهجرة. إلا إن صافي الهجرة في الضفة الشرقية إيجابي، مما يشير إلى وفود المهاجرين، أما صافي الهجرة في الضفة الغربية فسلبي، مما يشير إلى مغادرة المهاجرين.

شهدت الفترة الممتدة من 1961 إلى 1979، وهي الفترة بين إجراء تعدادين سكانيين في الأردن، عدداً من التحولات الأساسية. ففي عام 1965 اكتملت الحدود الأردنية على ما هي عليه اليوم بعد الاتفاق الموقع بين الأردن والمملكة العربية السعودية. أما في العام 1967 فحلّت النكسة على الجيوش العربية المحيطة بالكيان الصهيوني، وأدت إلى فقدان ما تبقى من أراض عربية في فلسطين واحتلال أجزاء أخرى من مصر وسورية والأردن. التحول الثاني كان في الأحداث التي عصفت في كافة أنحاء الأردن، من خلال المواجهات بين الجيش الأردني، من جهة؛ والمنظمات الفلسطينية المسلحة والمتمركزة في الأردن، من جهة أخرى. وانتهت هذه الأحداث من خلال مغادرة قسم كبير من الفصائل الفلسطينية إلى خارج الأردن. أما التحول الرابع والأخير فكان في حرب تشرين 1973، أو الحرب العربية ""الاسرائيلية"" الرابعة.

يشير الموقع الرسمي للاحصاء في الأردن إلى أن عدد السكان عام 1970 بلغ حوالي 1.5 مليون نسمة، وهو يشير هنا إلى سكان الضفة الشرقية. فكما أشرنا سابقاً لم تعد الاحصاءات المنشورة حالياً تأخذ بعين الاعتبار سكان الضفة الغربية.

من الملاحظ استمرار تفوق نسبة الذكور على الإناث في كل الأرقام، وهي ظاهرة نادرة الحصول في الدول الأقل تقدماً، ولا يمكن تفسيرها في الأردن إلا من خلال احتمالين: أولاً، الأردن يستقبل المهاجرين الفلسطينيين الذين يعبرون من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بحثاً عن عمل، وهم بأكثريتهم من الذكور. ثانياً، يعود إلى كون جزء لا بأس به من سكان الأردن من أبناء العشائر التي ترى أن التصريح عن أعداد الإناث، أو أي معلومة عنهن، يمسّ بالعرض والشرف، وهكذا يسجل الذكور دون الإناث في القبيلة الواحدة، وتأتي النتائج لتشير إلى تفوق نسب الذكور على الأناث.

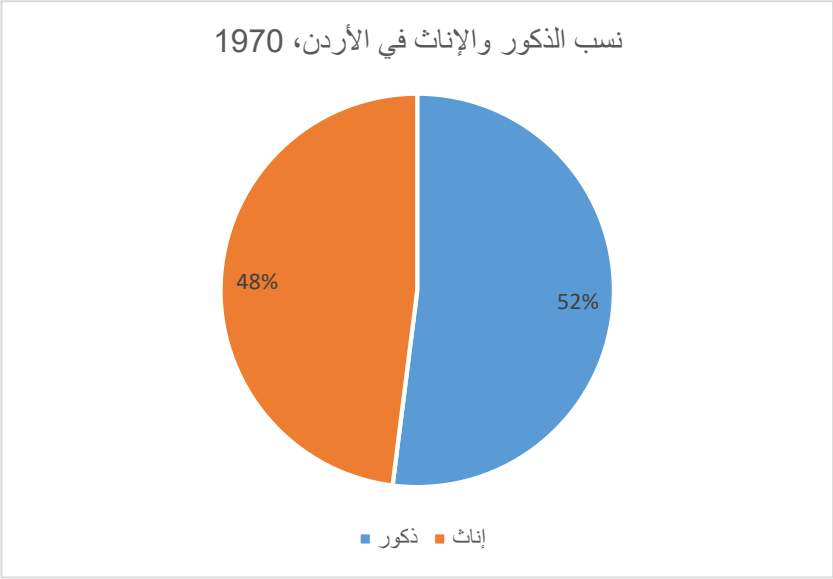

الرسم البياني 3: نسبة الإناث والذكور من مجموع السكان (الضفة الشرقية)، الأردن 1970 (هيئة الإحصاء الأردنية 2019)

نلاحظ أن النمو السكاني في الأردن من عام 1961 إلى عام 1970 بلغ 5.89% وهو قريب من الرقم للفترة السابقة، والمذكور أعلاه. إلا أن الزيادة في النمو قد تعود إلى زيادة نسب الفلسطينيين المقيمين في الأردن، وخاصة بعد عام 1967. شهد السكان في هذه الفترة تحولاً أساسياً تمثّل في زيادة معدل النمو الطبيعي. ذلك أن الولادات لم تتغير كثيراً عما كانت عليه، فأصبح معدل المواليد الخام 50 بالألف. إلا أن الوفيات انخفضت بشكل ملحوظ، وذلك بسبب انتشار المستشفيات وازدياد التعليم والوعي في شكل عام، فأصبحت نسب الوفيات 9 بالألف بعدما كانت 18 بالألف، أي انخفضت بمقدار النصف في تسع سنوات. وبهذا يكون معدل النمو الطبيعي في الأردن 41 بالألف لعام 1970. (الخوالدة، أ. ع. 2016، 2290).

أجري التعداد الثالث للسكان في الأردن عام 1979، وقد بلغ عدد السكان في هذا العام 2.133 مليون نسمة، أي أن نسبة النمو السنوية من عام 1970 إلى عام 1979 كانت 39.2 بالألف. وهكذا، وعلى عكس الفترات السابقة، نرى أن النمو الطبيعي للسكان كان أعلى من النمو السكاني، وهنا يمكن التأكيد على أن صافي الهجرة كان سلبياً، أي أن عدد المغادرين كان أعلى من عدد الوافدين، وهو ما يمكن تفسيره بعد أحداث أيلول 1970 وخروج أعداد كبيرة من الفلسطينيين خارج الأردن في هذه الفترة.

استمر التفوق العددي للذكور على الإناث في هذا التعداد، حيث بلغت نسبة الذكورة 109%. مما يدفع بنا إلى تأكيد صحة السببين المشروحين أعلاه وعلاقتهما بتفوق نسب الذكور على الإناث. بلغت نسبة الذكور من سكان الأردن لعام 1979، 52.31 %، أما نسبة الإناث فهي 47.79%. وفي الوقت نفسه كان معدل الخصوبة 47 بالألف ومعدل الوفيات 11 بالألف. أما التغير الأهم، والذي يعكس تحولاً في المستوى الصحي وازدياداً في الوعي فتمثل في انخفاض ملحوظ لمعدلات وفيات الرضع من 122 بالألف لعام 1961 إلى 37 بالألف لعام 1979. (الخوالدة، أ. ع. 2016، 2290)

يندر أن نجد إحصاءات دقيقة عن سكان الأردن في فترة الثمانينيات، وخاصة في الفترة المحيطة بفك الارتباط بين الضفتين في عام 1988. ولكن يمكن أن نعتمد على أرقام الموقع الرسمي لدائرة الإحصاء الذي يشير إلى أن عدد سكان الأردن في هذا العام بلغ 3.027 مليون نسمة موزعين بين 1.579 مليون ذكر و1.448 مليون أنثى. عند مقارنة هذه الأرقام بتلك العائدة للتعداد الأخير عام 1979 نلاحظ استمرار التفوق العددي للذكور على الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور 109.04%. أما معدل النمو السنوي بين عامي 1979 و1988 فقد بلغ 39.65 بالألف، أي أن النمو السكاني قد حافظ على مستواه بين الفترتين دون تعديلات تذكر.

صحيح أن الاحصاءات المحدثة التي استخدمناها في الفصل الحالي تشير بمعظمها إلى سكان الأردن الحالي، دون أخذ سكان الضفة الغربية بعين الاعتبار، إلا أن فصل الضفتين رسمياً عام 1988 كان له أثر عميق على المجتمع الأردني وعلى مسألة الصراع، كالجمر تحت الرماد، بين الهويتين الأردنية والفلسطينية. ولذلك سنبدأ بحثنا في الفصل الثاني من القسم المخصص للأردن بالتعدادات التي ظهرت بعد عام 1988، وخاصة في الفترة اللاحقة لما يعرف بـ "عودة الديمقراطية" عام 1989.

هوامش الفصل الثاني

[1]. للمزيد من التفاصيل حول كل ما يتعلق باتفاقية 1928، أنظر:

- محمد نايل، (نايل، م.; 2016)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد 10، العدد 1، 2016، ص ص: 49-72.

[2]. أخذت هذه المعلومات من الكتاب الرسمي للتاريخ الذي يدرس في مدارس الأردن للصف الثاني عشر تحت عنوان تاريخ الأردن، تاريخ وحاضر.

[3]. يمكن الإطلاع على قرارات المؤتمر من خلال الرابط التالي: http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7.pdf

[4]. يمكن الإطلاع على هذا الرقم من خلال الرابط التالي:
http://dos.gov.jo/dos_home_a/main/2004/2011/2-1.pdf

الفصل الثالث

ديموغرافيا الأردن الحديث

أتى فك الارتباط بين الضفتين، عام 1988، ليحدد الشكل النهائي للأردن على ما هو عليه اليوم. وعليه، أصبحت التعدادات تحصي أعداد سكان الأردن الذي نعرفه اليوم. إلا أن سكان الأردن هم مزيج من أردنيي الأصل وفلسطينيي الأصل. هذا المزيج لا يزال يشكل نواة صراع اجتماعي وسياسي بين جميع فئات المجتمع الأردني. وابتداءً من عام 2011 دخل إلى هذا المجتمع مئات الألاف من النازحين السوريين بعد تفاقم الأزمة السورية. فارتفع عدد السكان في الأردن بشكل غير مسبوق خلال فترة قصيرة من الزمن. وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألة أساسية في التعدادات التي تجريها الأردن. فهي تشمل جميع المقيمين على الأراضي الأردنية عند تنفيذ التعداد. هكذا، وعلى عكس لبنان، فإن الأردن يدخل السوريين ضمن تعداد السكان. تحوّل التحدي السكاني في الأردن، ذو الشقين الأردني والفلسطيني، إلى تحدّ ثلاثي في ظل الأزمة السورية وتدفق النازحين إليه. ونشير في هذا السياق إلى أن كافة التعدادات التي أجريت في الأردن قبل عام 1994 لم تأخذ طابعاً عالي الاحترافية نظراً لما شابها من أخطاء لها علاقة بالتنقل المستمر بين الضفتين ورفض مشاركة البدو، والصراع الذي يكتنف مسألة تعريف المواطن وغيرها. ولم ترتق التعدادات إلى المستوى المطلوب من الدقة إلا مع تعداد 2004 الذي كان على مستوى دقة فاق الـ 95%، وفقاً لدائرة الإحصاءات.

1. سكان الأردن الحديث قبل الأزمة السورية (1988-2011)

تميز الأردن الحديث، أي وفقاً لحدوده الحالية، بتغيرات سريعة على الصعيد الديموغرافي. تمثلت هذه التغيرات بانخفاض ملحوظ في معدلات الخصوبة والولادات. كما تميز، بدايةً، بانخفاض معدل الوفيات التي سرعان ما استقرت ثم ارتفعت قليلاً، وهو ما يؤشر على ارتفاع معدلات الأعمار في المجتمع. وقد أجرت السلطات الأردنية تعدادين أساسيين في هذه الفترة، وهما تعدادا 1994 و2004. هذا بالإضافة إلى عدد من الاحصاءات والدراسات المختلفة. سنعتمد في القسم الأول من هذا الفصل على كل هذه التعدادات والدراسات لتقديم صورة عن سكان الأردن ما قبل اندلاع الأزمة السورية عام 2011.

1.1. سكان الأردن (1994-2004)

شهد الأردن في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين انخفاضاً في الخصوبة هو الأعلى في تاريخه. ففي حين كان معدل المواليد الخام يبلغ 44 بالألف عام 1980، إنخفض الرقم ليصبح 34 بالألف لعام 1990. وانخفض معدل الوفيات أيضاً ولكن بنسبة أقل من الولادات حيث كان 9 بالألف وأصبح 7 بالألف. وعليه، فإن معدل النمو الطبيعي لسكان الأردن في بداية التسعينيات كان 27 بالألف، وهو سجل انخفاضاً ملحوظاً عن كل المعدلات السابقة. بالتالي فإن هذا المعدل سينعكس تباطؤاً في النمو السكاني للأردن عما كان عليه الحال سابقاً. ومن خلال مقارنة عددي السكان في 1988 و1994 نلاحظ أن النمو السكاني السنوي بلغ 52.16 بالألف، أي أنه أعلى من النمو السكاني العام بين 1979 و1988، وهو الأمر الذي يخالف الفرضية التي سقناها هنا والمبنية أصلاً على تراجع معدل الولادات.

لمعرفة السبب الحقيقي لهذا الرقم يمكن أن ندرج الرسم البياني الذي يوضّح توزع معدلات النمو بين الأعوام 1988 و1994.

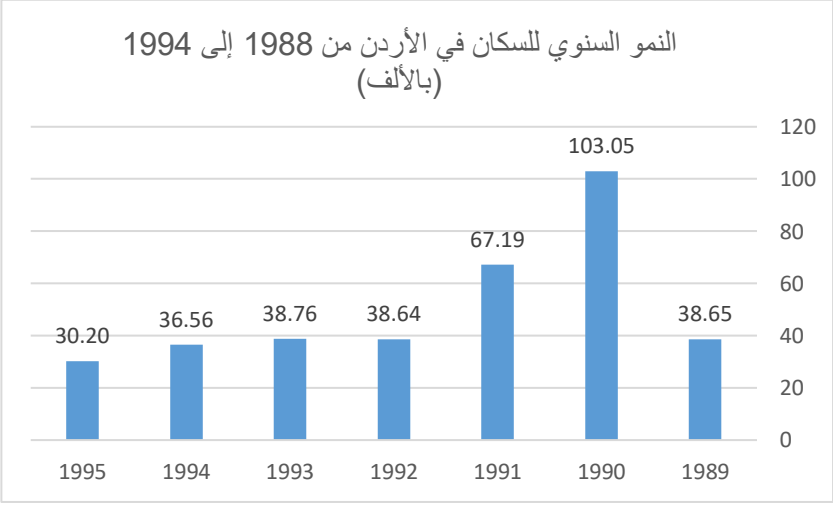

الرسم البياني 4: معدلات النمو السكاني السنوي بين أعوام 1988 و1994 في الأردن (هيئة الإحصاء الأردنية 2019)

يتضح من خلال الرسم أعلاه أن تحولاً طرأ على معدلات النمو السنوية من عام 1988 إلى عام 1994، وذلك في عام 1990 بالدرجة الأولى، ثم عام 1991 بالدرجة الثانية، لتعود هذه المعدلات إلى مستوياتها الطبيعية بعد ذلك. وتفسير هذا الأمر سهل في الحقيقة، ففي عامي 1990 و1991 تدفق عدد كبير من اللاجئين الذين تركوا الكويت أولاً، والعراق ثانياً، إثر الاجتياح العراقي

للكويت عام 1990. وبهذا يكون الجزء الأكبر من التحول السكاني الذي طرأ على الأردن في هذه الفترة، وأدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني في هاتين السنتين، يعود إلى تزايد أعداد المهاجرين الوافدين، وليس إلى زيادة النمو الطبيعي.

وبالفعل فإن معدل النمو عاود الإنخفاض سنة بعد سنة بعد ذلك ليصل إلى 30 بالألف عام 1995 وهو انخفاض ملحوظ بالمقارنة مع الرقم الذي كان 38 بالألف في عام 1988.

توفرت الأرقام حول عدد السكان لعام 1994 وللفترات اللاحقة، ولذلك أصبح من الممكن عرض أهرام الأعمار لسكان الأردن من 1994 إلى 2018. ويوضح هرم الأعمار للعام 1994 مدى فتوة المجتمع الأردني.

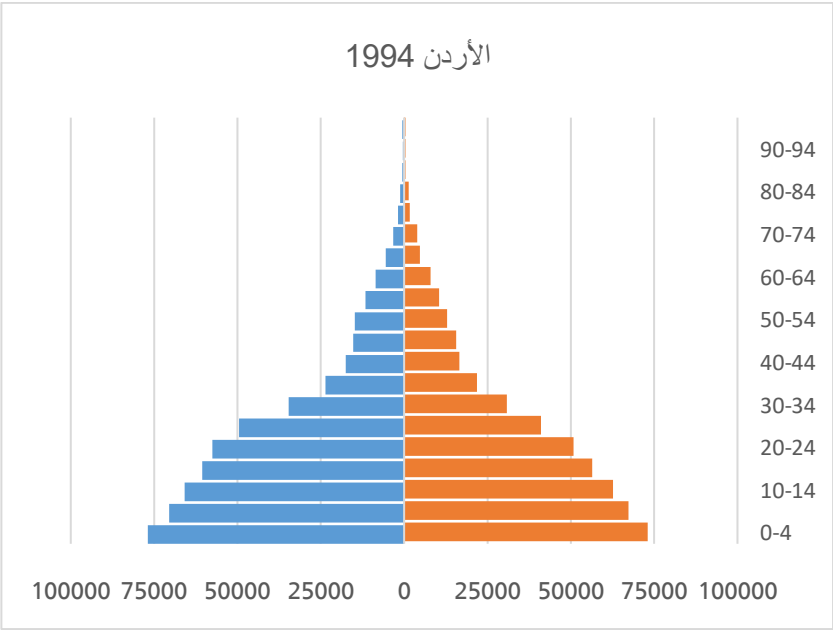

الرسم البياني 5: هرم الأعمار في الأردن، 1994[1]

يمكن الاستدلال على فتوة المجتمع الأردني، أي ازدياد نسبة الصغار دول الـ 15 عاماً، من خلال كون قاعدة الهرم متسعة ومتراجعة، بحيث يكون كل مستطيل أكبر من الذي يعلوه. يشير هذا الأمر إلى ارتفاع معدلات الخصوبة، وإلى ارتفاع معدلات الوفيات.

ويمكن قسمة الهرم إلى قسمين، الأول لمن هم دون الـ 30 من العمر حيث تفوق أعدادهم بكثير تلك التي تعلو هذه الأعمار، ويعود ذلك، وكما أشرنا في الفصل السابق، إلى عدد من

العوامل وأهمها الإنخفاض الفجائي لمعدلي الوفيات ووفيات الرضّع في سبعينيات القرن الماضي. (الخوالدة، أ. ع. 2016، 2290).

أما عند تحليل نسب الذكورة، فنلاحظ تفوّق عدد الذكور على الإناث في معظم الأعمار إلا تلك المتقدمة، حيث تزداد وفيات الرجال عن النساء في هذه الأعمار. أما النسبة عند الولادة، وهي قريبة من 105%، فتعتبر النسبة الطبيعية المنتشرة في أغلب المجتمعات.

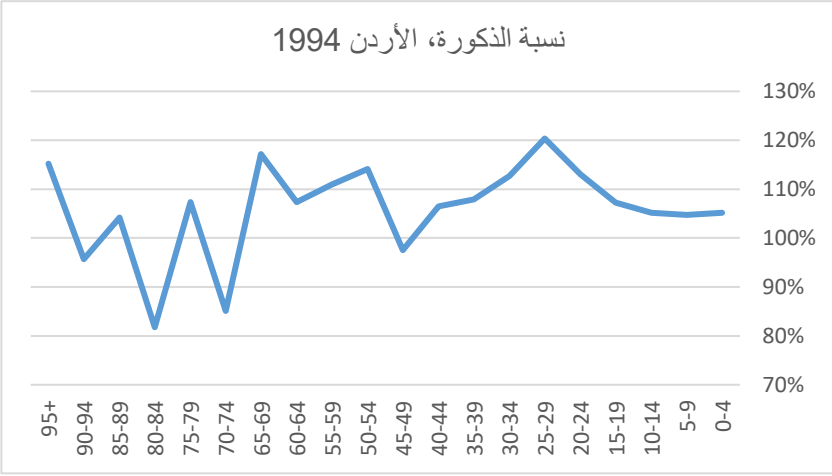

الرسم البياني 6: توزع نسب الذكورة حسب العمر الخماسي في الأردن، 1994

ترتفع نسب الذكورة بين السكان صغار السن لتصل إلى أعلى مستوياتها بين الأعمار 20 و30 عاماً وهذا ما يؤشر إلى استقبال الأردن للمهاجرين الباحثين عن عمل، وخاصة في الفئات الشابة من الذكور.

يبرز هرم 1994 الاختلاف في توزع غير الأردنيين بشكل مباشر، وذلك على صعيدين؛ الأول، وهو الفرق بين الفئات العمرية حيث يتوزع معظم السكان من غير الأردنيين في فئات أعمار العمل أي بين الأعمار 20 و44 عاماً. أما الصعيد الثاني، فهو لناحية الاختلاف بين الجنسين حيث نرى أن أكبر فارق بين الذكور والإناث هو أيضاً في عمر العمل، وإن كانت أعلى نسبة للإناث من غير الأردنيات هي أيضاً في هذه الأعمار.

وبما أن المهاجرين بغية العمل يتوزعون بمعظمهم في هذه الأعمار، وفي جميع الدول المستقبلة للهجرة، يمكن التأكيد على أن معظم السكان من غير الأردنيين، وخاصة الذكور، هم في الأردن

بغية العمل. وعلى الأرجح أن يكون معظم هؤلاء من الفلسطينيين الذين يقصدون الأردن، أقرب وأسهل مقصد إليهم، بغير البحث عن عمل.

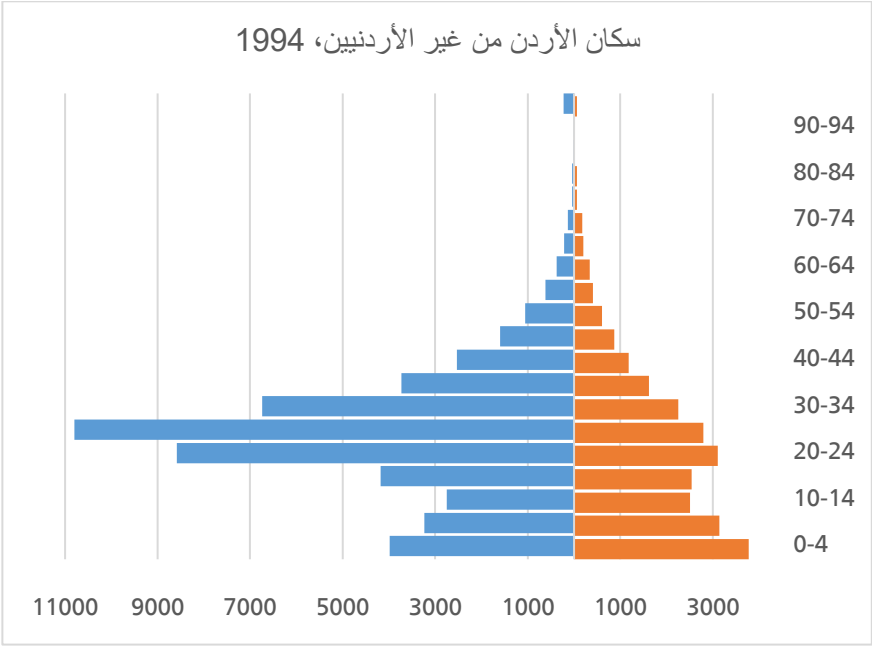

الرسم البياني 7: هرم الأعمار لسكان الأردن من غير الأردنيين، 1994

شكلت نسبة الصغار (دون الـ 15) 42.02% من السكان لعام 1994، حيث كانت نسبة إعالة الصغار 76.3% وهي من النسب المرتفعة.

جدول 7: الأعمار بالفئات العريضة ونسب الإعالة والعمر المتوسط والوسيط، الأردن 1994[2]

الفئة العمرية	العدد	النسبة من المجموع	نسبة الإعالة	
0-14	1755395	42.20%	إعالة الصغار	76.30%
15-64	2300757	55.31%	الإعالة الكلية	80.79%
65+	103300	2.48%	إعالة الكبار	4.49%
العمر المتوسط= 22.14			**العمر الوسيط= 18.38**	

وعلى عكس نسبة إعالة الصغار نجد أن نسبة إعالة الكبار منخفضة، وذلك بسبب إنخفاض أعداد كبار السن في الأردن التي بلغت 4.49%. إلا أن أكثر ما يثير اهتمامنا في هذا الجدول هو الأعمار الوسيطة والمتوسطة. والعمر المتوسط ينجم عن قسمة مجموع الأعمار على عدد السكان، حيث بلغ 22.14 عاماً. أما العمر الوسيط فهو العمر الذي يقسم المجتمع إلى قسمين، بحيث يكون نصف المجتمع دون هذا العمر والنصف الآخر أعلى من هذا العمر. بلغ العمر الوسيط في الأردن 18.38 عاماً، وهو ما يؤشر إلى مجتمع فتي جداً. وهو ما تنبهت إليه المملكة الأردنية، وبدأت بالتحضير للانعكاسات السلبية لفتوة المجتمع من خلال التخطيط لتأسيس هيئة لشؤون السكان.

2.1. سكان الأردن (2004-2010)

يعود تأسيس أول هيئة تعنى بشؤون السكان إلى العام 1973 تحت إسم اللجنة الوطنية للسكان. إلا أنها لم تكن ذات فاعلية تذكر، لذلك فقد أعيد تأسيسها عدة مرات في العام 1988، حيث أصبح للجنة أمانة عامة تعمل كجهاز تنفيذي لها، ثم في العام 2002 حيث حل مكانها المجلس الأعلى للسكان ليعاد تشكيل المجلس في العام 2008 برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء وكبار الموظفين، بالإضافة إلى عضوين من القطاع الخاص. وأنيط بالمجلس عدد من المهام توزعت على ثلاثة محاور رئيسية وهي محور الصحة الإنجابية، ومحور السكان والتنمية المستدامة، ومحور العدالة والإنصاف بين الجنسين. وقد وضع المجلس عام 2002 "الاستراتيجية الوطنية للسكان 2000-2020"، وأتت لتوائم بين تأثير العوامل الديموغرافية ومتطلبات النمو السكاني، بالإضافة إلى إعلانها إلتزام مبادئ الشريعة الإسلامية لما يمكن أن يسببه ذلك من إحراج وموانع جدية في وجه تنفيذ الاستراتجية. (الشقران، خ. 2009).

وعليه، فإن التعداد الذي لحق مباشرة بوضع الاستراتيجية هو تعداد الـ 2004، وكان معدّوه قد صرحوا أنه الأكثر دقة لتاريخه، والأكثر تعبيراً عن واقع السكان في الأردن. ومع ذلك، نجد أن دائرة الإحصاء قد قامت، بناءً على نتائج تعداد 2015، بتعديل العدد المعلن للسكان لعام 2004 لينتقل من الرقم المصرّح به أصلاً وهو 5.103 مليون نسمة، وليصبح 5.597 مليون نسمة. سنعتمد على الرقم المعدل بما أنه، وفقاً لدائرة الإحصاء، هو الأكثر دقة. هكذا، نجد أن معدل النمو السكاني السنوي بين أعوام 1994 و2004 قد بلغ 30.6 بالألف، أي بقي شبه مستقر خلال الفترة الممتدة بين تعدادي 1994 و2004؛ ولكن معدل الولادات لعام 2004 بلغ 29

بالألف، ومعدل الوفيات للعام نفسه بلغ 7 بالألف، مما يشير إلى معدل نمو طبيعي هو 22 بالألف. فما سبب الاختلاف بين الرقمين[3]؟

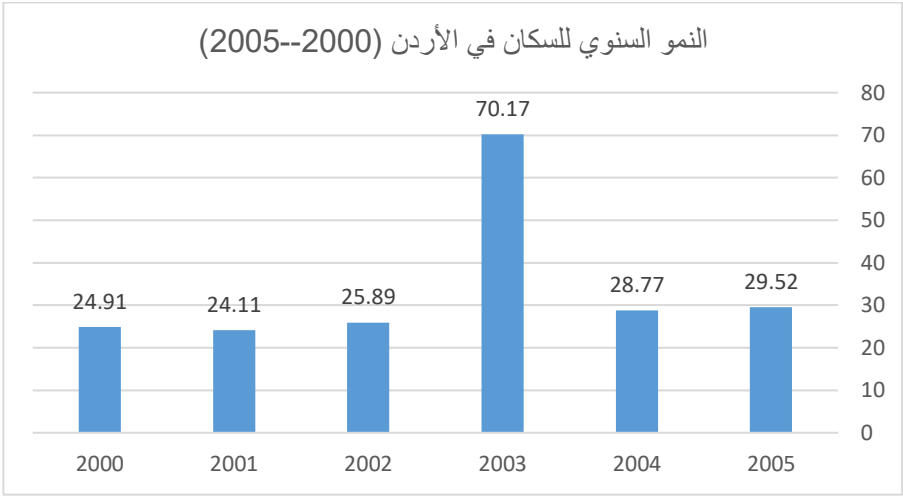

الرسم البياني 8: توزع نسب النمو السكاني في الأردن بين أعوام 2000 و2005

الحقيقة أن السبب شبيه بذلك الذي أدى إلى ارتفاع معدل النمو للعام 1990، وهو اجتياح العراق في العام 2003 والذي دفع بأعداد كبيرة من المهاجرين للجوء إلى الأردن وغيرها من الدول المجاورة.

وبالفعل، نرى أن النمو السكاني كان يشهد شبه استقرار في منتصف العشرينيات بالألف بين الأعوام 2000 و2002 ليرتفع الرقم فجأة عام 2003 ويصل إلى حوالي الـ70 بالألف ومن ثم يعود إلى حدود القيم السابقة. من هنا يمكن أن نستنتج مدى تأثر سكان الأردن بالأزمات المحيطة به، وخاصة لناحية تدفق المهاجرين إليه، وهو ما سيتضح أكثر وأكثر في السنوات اللاحقة.

استمرت المؤشرات الديموغرافية بالتحسن إذ بلغ معدل الولادات الحية لكل امرأة 3.6 مولوداً وهو انخفاض بحوالي المولود الواحد عن تعداد 1994. بالإضافة إلى ذلك انخفض معدل وفيات الرضع إلى 19 بالألف أي بمقدار 10 بالألف عن الفترة السابقة. لا يمكن القول إن هذه التغيرات الديموغرافية كانت بتأثير من الاستراتيجية السكانية، أو بتأثير من المجلس الأعلى للسكان لأنه من المستبعد أن تظهر التأثيرات بعد سنتين فقط من البداية الفعلية لنشاطه. لا بل إن التحسن في المعطيات الديموغرافية لا بد أن يكون بتأثير من المتغيرات الأخرى كنسب التعليم وارتفاع

مستويات الدخل نتيجة لتحسن مستويات المعيشة في شكل عام، وهو ما سنقوم بتحليله لاحقاً في سياق هذا الفصل.

لم تتغير نسب الذكورة في شكل يذكر في الفترة الفاصلة بين تعدادي 1994 و2004، فبقيت نسبة الذكورة الكلية في الأردن أعلى من 100%، حيث بلغت 105% لمجموع المقيمين في الأردن.

يبين الرسم أعلاه توزع النسب المئوية للسكان في الأردن حسب كونهم أردنيين أو غير أردنيين. يمكن أن نقدم عدداً من الملاحظات على هذا الرسم؛ فهو أولاً، يوضح أن نسب الذكورة تستمر أعلى من 100% في كل الأعمار لغاية العمر 55 حيث تبدأ بالانخفاض، وهذا طبيعي حيث تزداد وفيات الذكور عن الإناث في الأعمار المتقدمة.

يشهد منحنى مجموع سكان الأردن ارتفاعاً عن الـ 100 بين الأعمار 20 و50 وهي أعمار العمل، ويتضح هذا الارتفاع جلياً عند النظر إلى منحنى غير الأردنيين حيث تصل نسب الذكورة بينهم، في هذه الأعمار، إلى حدود الـ250% وهو ما يؤشر على ارتفاع أعداد الذكور في أعمار العمل، أي أن معظم المقيمين في الأردن، من غير الأردنيين، قصدوا الأردن بحثاً عن عمل.

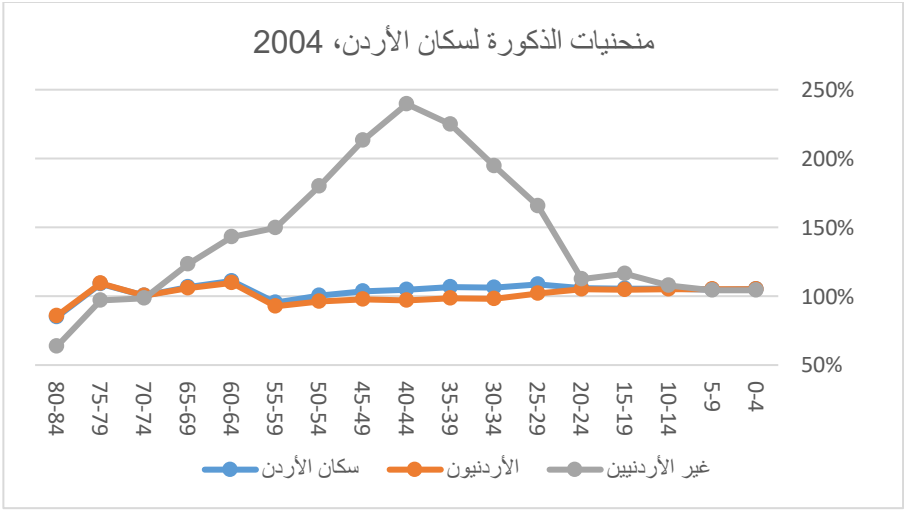

الرسم البياني 9: منحنيات الذكورة لسكان الأردن: الأردنيون، غير الأردنيين، ومجموع السكان، 2004

استمر نمط السكان على حاله، مع بعض التعديلات لناحية انخفاض الخصوبة، وهو ما ظهر تباطؤاً في نمو الفئات الدنيا من الهرم. هكذا، وإن كان الهرم لا يزال مثلث الشكل، إلا أن الفرق بين القاعدة والوسط انخفض بشكل ملحوظ عما كان عليه عام 1994.

يتضح من خلال هرم مجموع السكان مدى تراجع الخصوبة في الأردن حيث نلاحظ أن الفئتين 0-4 و5-9 متقاربتين جداً، وهو أوضح عند السكان من أصل أردني. أما هرم السكان من أصول غير أردنية فهو منتفخ عند الوسط، بسبب ارتفاع أعداد السكان في هذه الأعمار، وخاصة عند الذكور بسبب الهجرة للعمل كما أشرنا أعلاه.

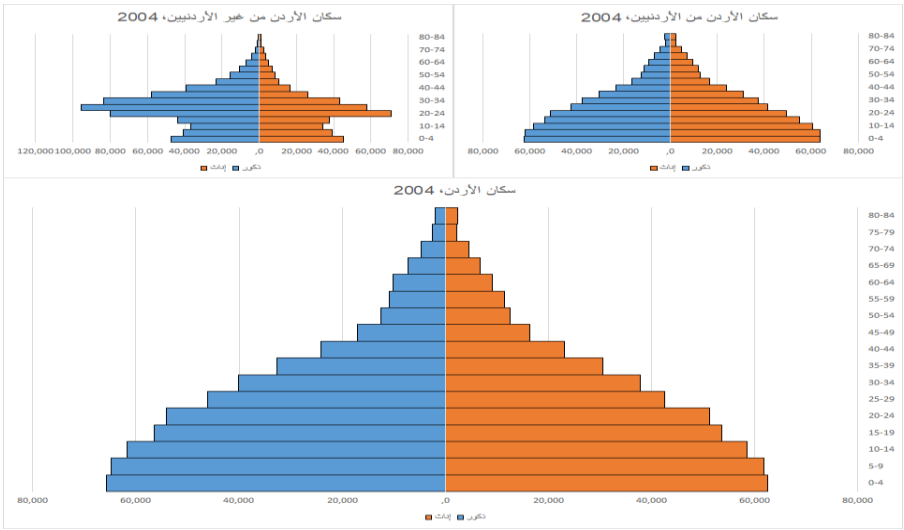

الرسم البياني 10: هرم السكان في الأردن لمجموع السكان، والسكان الأردنيين والسكان غير الأردنيين، 2004

هكذا، يمكن القول إن سكان الأردن، كما يمثلهم الهرم الكبير أعلاه، يتجهون إلى النمط المتراجع، وإن بعد حين، أي حيث تبدأ القاعدة بالتقلص لتصبح أصغر من الفئة التي تعلوها وهو مؤشر على انخفاض الخصوبة مع الزمن، بالإضافة إلى استقرار نسبة الوفيات. وهذا ما يشير أيضاً إلى ارتفاع توقّع الحياة عند الولادة ومتوسط الأعمار عند سكان الأردن.

يمكن تأكيد هذا الموضوع من خلال تقديم المعلومات حول الفئات العمرية العريضة والأعمار المتوسطة والوسيطة التي ارتفعت بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الفاصلة بين التعدادين. فنسبة الإعالة الكلية التي كانت 80.79% عام 1994، أصبحت 68.75%، وهو ما يؤشر إلى انخفاض ملحوظ في الإعالة الكلية.

يعود انخفاض نسبة الإعالة الكلية، أولاً، إلى انخفاض نسبة السكان من صغار السن حيث أصبحت 37.49% بعدما كانت تزيد عن 42% عام 1994. وقد صب الفارق بالنسب في فئة

الناشطين التي أصبحت 59.26% أي بزيادة بلغت حوالي 4% عن عام 1994، وهكذا فإن الأردن قد استقر في مرحلة النافذة الديموغرافية.

جدول 8: الأعمار بالفئات العريضة ونسب الإعالة والعمر المتوسط والوسيط، الأردن 1994

الأعمار	العدد	النسبة من المجموع	نسب الإعالة	
0-14	1901203	37.49%	**إعالة الصغار**	63.27%
15-64	3004758	59.26%	**الإعالة الكلية**	68.75%
65+	164646	3.25%	**إعالة الكبار**	5.48%
العمر المتوسط= 24.16		**العمر الوسيط= 20.52**		

إلا أن أكثر ما يثير الاهتمام في أرقام الجدول أعلاه هو الارتفاع الملحوظ الذي طرأ على العمر الوسيط والعمر المتوسط، حيث ارتفع كل منهما حوالي السنتين عن الأرقام لعام 1994. أصبح العمر المتوسط في الأردن 24.16 مما يشير إلى ارتفاع الأعمار وازدياد نسب الكبار مقارنة بنسب الفتيان. وفي الوقت نفسه نجد أن نصف سكان الأردن أصبحت أعمارهم أكثر من 20.52 عاماً، وهو رقم يشير أيضاً إلى ارتفاع الأعمار عما كانت عليه عام 1994.

تؤكد معدلات الخصوبة، والوفيات العائدة للعام 2004، صحة ما نشير إليه، فقد انخفض معدل المواليد إلى 29 بالألف مع ارتفاع بسيط لمعدل الوفيات الذي بلغ 7 بالألف. ويعود ارتفاع الوفيات، في مجتمع يسير إلى أوضاع اجتماعية أفضل، إلى ارتفاع نسب الكبار في السن، وهو ما حصل في الأردن عام 2004 مقارنة بعام 1994. ولم يؤثر معدل وفيات الرضع في الارتفاع المذكور لمعدل الوفيات لأنه قد انخفض بمقدار 10 بالألف عن عام 1994 حيث كان 29 بالألف، ليصبح عام 2004 في حدود 19 بالألف. وقد انخفضت الخصوبة أيضاً حيث أصبح معدل الإنجاب الكلي للمرأة الواحدة 3.6 طفلاً بعد أن 4.4 عام 1994. صحيح أن هذه الأرقام ما تزال مرتفعة مقارنة بمعدل الإحلال إلا أن الأردن قد خطا بثبات تجاه خفض الخصوبة من تأسيسه لغاية القيام بتعداد 2004. (الخوالدة، أ. ع. 2016، 2290).

لم تجرِ السلطات الرسمية في الأردن تعداداً رسمياً قبل اندلاع الأزمة السورية، وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى الأردن ودول الجوار الأخرى. لكن إدارة الإحصاء أعدّت عدداً من الدراسات والاحصاءات من عام 2005 إلى عام 2014. ولا بدّ من عرض توزع السكان

الأردنيين قبيل الأزمة السورية، أي في العام 2010، وذلك بغية ملاحظة التغيرات التي طرأت على السكان بعد الأزمة وخاصة ما تبيّن في تعداد 2015.

تشير أرقام الإحصاءات الرسمية في الأردن إلى أن عدد السكان عام 2011 بلغ 6.249 مليون نسمة، في حين كان عدد السكان عام 2004 5.103 مليون نسمة. هكذا فإن معدل النمو السنوي للسكان في هذه الفترة بلغ 29.36 بالألف، ما يعني أن النمو السكاني شبه مستقر وإن انخفض بضعة أجزاء بالألف عما كان عليه في الفترة السابقة. يعكس هذا الاتجاه في النمو ذلك السائد في معظم دول العالم السائرة في التطور. إلا أن هذا الأمر سيتغير مع بداية الأزمة السورية واستقبال الأردن لكم هائل من اللاجئين السوريين. ولم تسجل المؤشرات الحيوية الأخرى أي تغير يذكر لناحية معدلات الولادة والوفاة حيث بقيت شبه مستقرة طيلة الفترة الممتدة من 2004 إلى 2011. (دائرة الإحصاءات العامة 2012، 30).

بناءً على المؤشرات في الجدول أدناه يمكننا أن نستنتج أن المؤشرات السكانية الأساسية لا تزال على حالها، مما يشير إلى استقرار المجتمع الأردني سكانياً.

جدول 9: بعض المعطيات الديموغرافية للأردن، 2011

الأعمار	النسبة من المجموع	نسبة الإعالة الكلية	%68.2
0-14	%37.3	**معدل المواليد الخام**	28.9 بالألف
15-64	%59.5	**معدل الوفيات الخام**	7 بالألف
+65	%3.2	**العمر الوسيط**	20.3

هذا الاستقرار لا بد أن يتلاشى بعد العام 2011. وعليه، يمكن إدراج هرم الأعمار الأخير للأردن قبل الأزمة السورية. وذلك لأنه الهرم الأخير، لغاية اليوم، الذي سيقدم لنا صورة عن سكان الأردن الأصليين، قبل أن يُضم إليهم مجموع النازحين السوريين. فالمملكة الأردنية تقوم باحتساب المقيمين جميعهم، ومن ضمنهم اللاجئين السوريين، ضمن مجموع عدد السكان.

أتى هرم الأعمار لعام 2011 مشابهاً لهرم أعمار 2004 من دون أي تغيير جذري، وهو ما يعكس بقية المعطيات التي بقيت شبه مستقرة كما ذكرنا أعلاه.

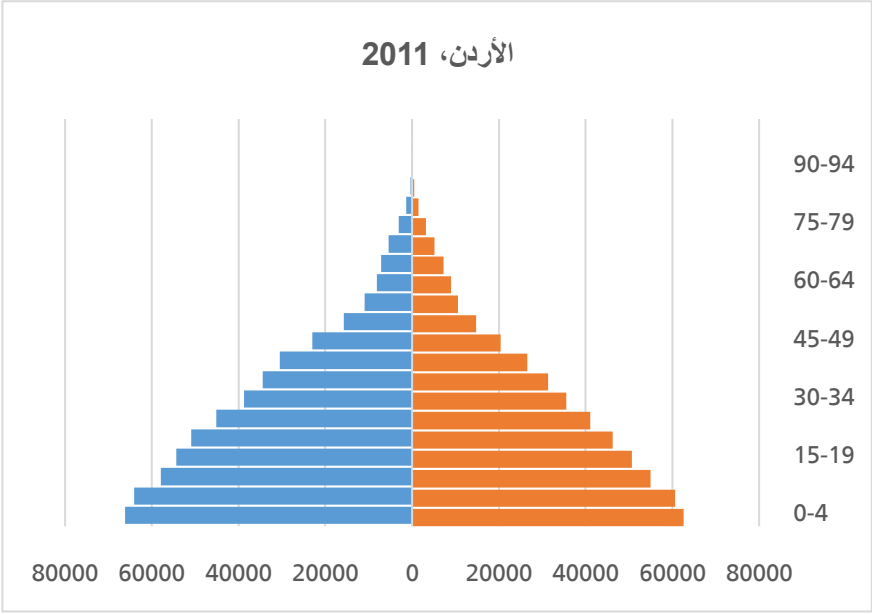

الرسم البياني 11: هرم السكان للأردن، 2011

وعليه، فإن التغييرات السكانية العميقة التي ستصيب الأردن ابتداءً من عام 2012، والمتمثلة بزيادة حادة في السكان غير المقرونة بزيادة مماثلة في النمو الاقتصادي، لا بد أن تؤثر بعمق على المجتمع الأردني، الذي يعيش الصراع أصلا بالنسبة للهويتين الأردنية والفلسطينية.

2. سكان الأردن خلال الأزمة السورية (2012 -)

مع اندلاع الأزمة السورية عام 2011، تدفق ملايين النازحين واللاجئين من أمكنة سكنهم الأصلية في سورية إلى مناطق أخرى داخل سورية، أو إلى الدول المجاورة. منهم من استقر في هذه الدول، ومنهم من كانت الدول المجاورة نقطة عبور إلى مكان آخر. هكذا فإن أعدادهم توزعت بين الأردن والعراق ولبنان وتركيا، وهي دول الجوار. وقد استقر في هذه الدول نسبة كبيرة من السوريين. أما البقية فقد تمكنوا من الوصول إلى أوروبا، ومنها إلى أمكنة أخرى، وخاصة باستخدام البحر وصولاً إلى اليونان، ومنها إلى ما حملتهم إليه أقدارهم. وتقدر أرقام السوريين اللاجئين إلى الخارج بأكثر من 5.6 مليون نسمة يتوزعون بأكثريتهم في البلدان المذكورة. ويقيم قسم كبير منهم في مخيمات منظمة أو عشوائية مع ما يعني ذلك من ظروف عيش صعبة.

تقدر الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR أعداد السوريين في الأردن، لعام 2018، بحوالي 650 ألف نسمة، وتعدّ هذه النسبة الأعلى لعدد السكان مباشرة بعد لبنان. كما أن السلطات الرسمية في الأردن تقدر عدد الذين لجأوا إليها بحوالي 1.3 مليون نسمة منذ عام 2011. (الحياة 2018). والجدير بالذكر أن الإقامة في الأردن بالنسبة لبعض السوريين كانت "أسهل" من غيره من الدول بسبب ما يربط أبناء العشائر المنتشرة بين الأردن وسورية، وهي ذات أصل واحد في الأساس والتنظيم، من أواصر قربى ومصاهرة. ولكن، وقبل الدخول في أي تحليل عن البنى السكانية في الأردن أثناء الأزمة السورية، والتي لا تزال مستمرة إلى اليوم، لا بد من الإشارة إلى نقطة بالغة الأهمية وهي تميّز الأردن عن لبنان في شكل أساسي. في أن الأردن يعتمد في التعدادات على عد السكان المقيمين بغضّ النظر عن وضعهم "السياسي، أو المسيّس" في البلاد، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصول الخاصة بلبنان. هكذا، فإن التعدادات في الأردن ستُظهر مجتمعاً طرأ عليه نمو سكاني فجائي ما هو إلا بسبب أعداد السوريين الذين قصدوا الأردن في الفترة الأخيرة.

وفق التعداد الأخير الذي أجري عام 2015، بلغ عدد السكان في الأردن 9.531 مليون نسمة موزعين بين أردنيين وغير أردنيين. بلغ عدد الأردنيين 6.613 مليون نسمة، أما غير الأردنيين فقد بلغ عددهم 2.918 مليون نسمة. وبمقارنة هذه الأرقام مع عدد السكان لسنة 2004 يمكن أن نلاحظ؛ أولاً، مدى زيادة أعداد غير الأردنيين. فمجموع عدد السكان من غير الأردنيين لعام 2004 كان 392.273 نسمة، ما يعني أن هذا العدد قد تضاعف أكثر من 7 مرات خلال 11 عاماً. ولتفصيل هذا النمو يمكن أن نقدم عرضاً حول تطور أعداد غير الأردنيين بين التعدادين.

يقدم الجدول أدناه مجموعة من المعلومات بالغة الأهمية حول تغير وضع غير الأردنيين في الأردن. فنلاحظ أولاً الزيادة التي طرأت على أعداد الجنسيات الثلاث التي تشكل أكثر من 85% من مجموع غير الأردنيين في الأردن لعام 2015. وقد أصبحت نسبة السكان غير الأردنيين من مجموع السكان تزيد عن 30%، وقد كانت الهجرة السورية هي العامل الأول في هذا الواقع بعد أن كانت نسبة غير الأردنيين لا تتجاوز 8% من مجموع السكان عام 2004.

جدول 10: توزع سكان الأردن حسب بعض الجنسيات، 2004 و2014[4]

	2004			2015		
الجنسية	**العدد**	**النسبة من مجموع السكان**	**النسبة من مجموع السكان غير الأردنيين**	**العدد**	**النسبة من مجموع السكان**	**النسبة من مجموع السكان غير الأردنيين**
سوريون	38130	%0.75	%9.72	1265514	%13.28	%43.37
مصريون	112392	%2.22	%28.65	636270	%6.68	%21.80
فلسطينيون	115190	%2.27	%29.36	634182	%6.65	%21.73
مجموع غير الأردنيين	**392273**	**%7.74**		**2918125**	**%30.61**	

إلا أن أعداد الفلسطينيين والمصريين قد تضاعفت بدورها حوالي 5 مرات. ذلك أن الأردن يُعدّ من البلاد الأساسية التي تقصدها العمالة المصرية والفلسطينية. وقد أدى هذا الواقع بالسلطات الأردنية إلى التشدد في مسألة تنظيم العمالة المصرية منذ أكثر من 10 سنوات بعدما ازداد المطالبون بتنظيم الهجرة، بحجة أن العمالة المصرية بدأت تنافس العمالة الأردنية، بالإضافة إلى سيطرة المصريين على بعض القطاعات الاقتصادية في شكل تام. (النسور، أ. 2013). إلا أن واقع الهجرة لم يتغير إلى هذه الدرجة لولا الهجرة القسرية للسوريين الذين بلغت أعدادهم أكثر من 1.26 مليون نسمة عام 2015. وشكّل السوريون 13.28% من مجموع سكان الأردن، بالإضافة إلى 43.37% من مجموع غير الأردنيين في الأردن. وهكذا فإن النمو السكاني في الأردن قد ازداد بشكل كبير عما كان عليه في الفترات السابقة تبعاً للعوامل المذكورة هنا.

جدول10 : معدلات النمو في الأردن، 2004 إلى 2015

النمو السكاني (من 2004 إلى 2015)	5.84%
النمو الطبيعي (لعام 2015)	1.69%
نمو السكان الأردنيين (من عام 2004 لعام 2015)	3.19%
نمو السكان غير الأردنيين (من عام 2004 لعام 2015)	20.01%

بلغ النمو السكاني في الأردن 5.84% وهو رقم مرتفع مقارنة بالفترات السابقة كلها. إلا أن النمو الطبيعي للسكان، وفقاً لإدارة الإحصاء، كان 1.69% فقط. (الزعبي، ق. 2015، 1). ويؤشر الإختلاف بين الرقمين إلى تراجع النمو الطبيعي عند الأردنيين، ولكن إلى زيادة الهجرة الوافدة إلى الأردن. وفي الوقت نفسه، نرى أن نمو سكان الأردن بلغ في الفترة نفسها 3.19% مقارنة 20.01% لغير الأردنيين، وهنا لا يمكن مقارنة النسبتين، ذلك أن نمو الأردنيين حقيقي يتأثر بمركبات النمو الثلاثة، الولادات والوفيات والهجرة، أما نمو غير الأردنيين فهو أكثر ما يتأثر بالهجرة الوافدة. إلا أن هذه المعدلات تشير إلى مدى نمو السكان في الأردن خلال الفترة الأخيرة، حتى وصل عدد السكان إلى ما يناهز الـ10 ملايين نسمة.

عند تحليل هرمي الأردن، ذلك العائد لمجموع السكان والآخر الخاص بالسكان الأردنيين حصراً، نجد أن الهرمين ما زالا في عداد الأهرام المثلثة التي تشير إلى المجتمعات الفتية ذات الخصوبة المرتفعة. إلا أنه وعند التدقيق أكثر في الهرمين، نلاحظ انخفاض الولادات، وبالتالي انخفاض عدد الأفراد في عمر 0-4 عن الفئة 5-9، وذلك لأول مرة في تاريخ الأردن. أي أن الخصوبة بدأت فعلاً بالانخفاض بعد أن كانت تراجعت عن مستوياتها السابقة وذلك ابتداءً من عام 2004.

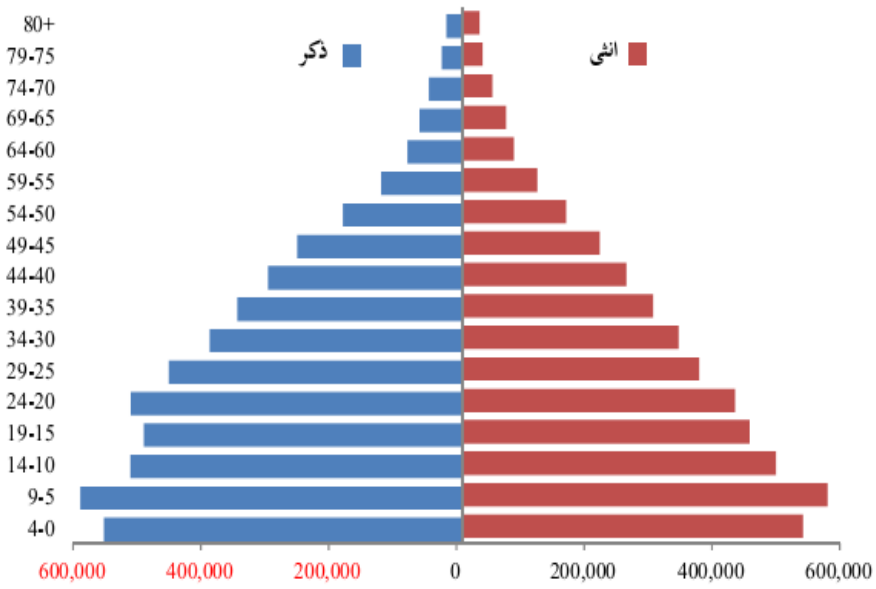

الرسم البياني 12: هرم الأعمار ، الأردن 2015 (الزعبي، ق. (مشرفاً) 2015، 14)

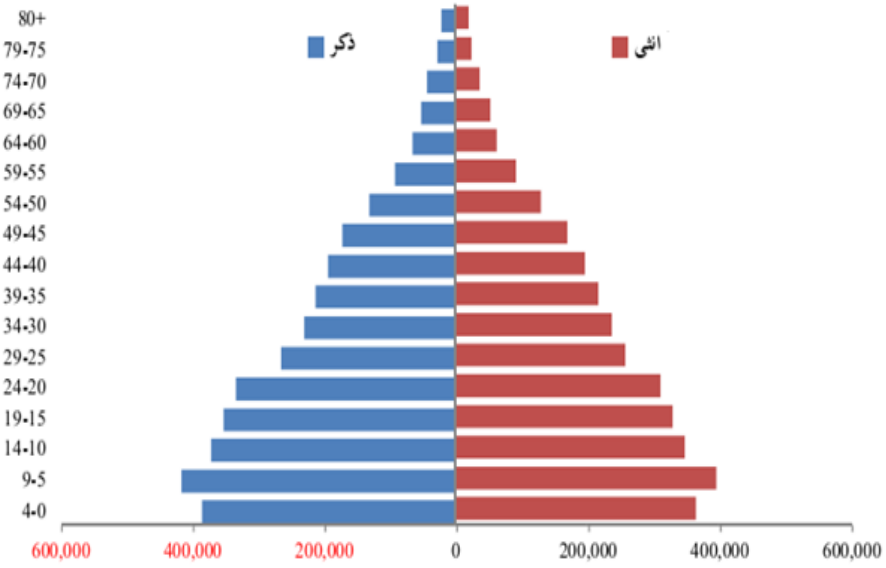

الرسم البياني 13: هرم الأعمار للأردنيين 2015 (الزعبي، ق. (مشرفاً) 2015، 14)

من المتوقع استمرار هذه الظاهرة للأعوام المقبلة إذ أن انخفاض الخصوبة ظاهرة عادة ما تستمر لفترات طويلة، ولا تتوقف إلا عند التدخل المتعمّد في محدّداتها. ويمكن أن نقدم بعض الملاحظات حول الاختلاف بين الهرمين؛ أهمها يكمن في زيادة نسبة الإناث في هرم الأردنيين عن الهرم العام، وخاصة في الفئة العمرية 15-19. أضف إلى ذلك زيادة الذكور في الهرم العام عن هرم الأردنيين وذلك في كل فئات النشاط الاقتصادي. وهذه الاختلافات تعود إلى الفرق في البنى العمرية بين المقيمين من غير المواطنين الذين يقصدون البلد من أجل العمل، وهي بأكثريتها من الذكور في أعمار العمل، وبين مواطني هذا البلد وبناهم العمرية والجنسية الطبيعية.

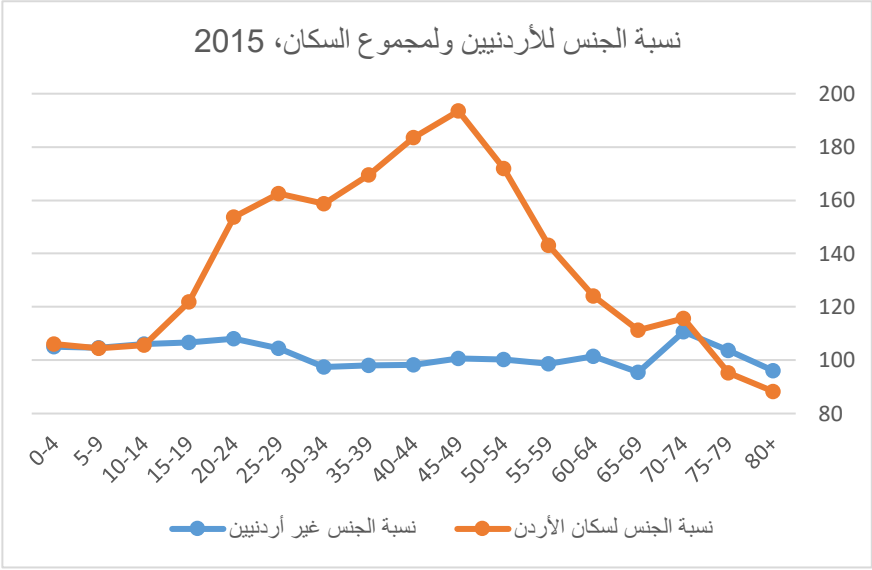

الرسم البياني 14: نسبة الجنس للأردنيين ولمجموع السكان، 2015

تزداد نسبة الذكورة بشكل كبير بين غير الأردنيين لتكاد تلامس الـ200% (أي وجود ذكرين لكل أنثى في هذا العمر) في الفئة العمرية 45-49، وترتفع هذه النسب ابتداء من الفئة 20-24، وهي فئة عمر العمل الفعلي، ولا تعاود الانخفاض إلا بعد العمر 75. أما نسبة الذكورة عند السكان الأردنيين فهي تبقى في حدود الـ100 لمعظم الأعمار.

جدول 11: بعض المؤشرات الديموغرافية، الأردن 2015

الأعمار	النسبة من المجموع العام
0-14	%34.3
15-64	%62
65+	%3.7
نسبة الإعالة العامة	%61.4
العمر الوسيط	22.4

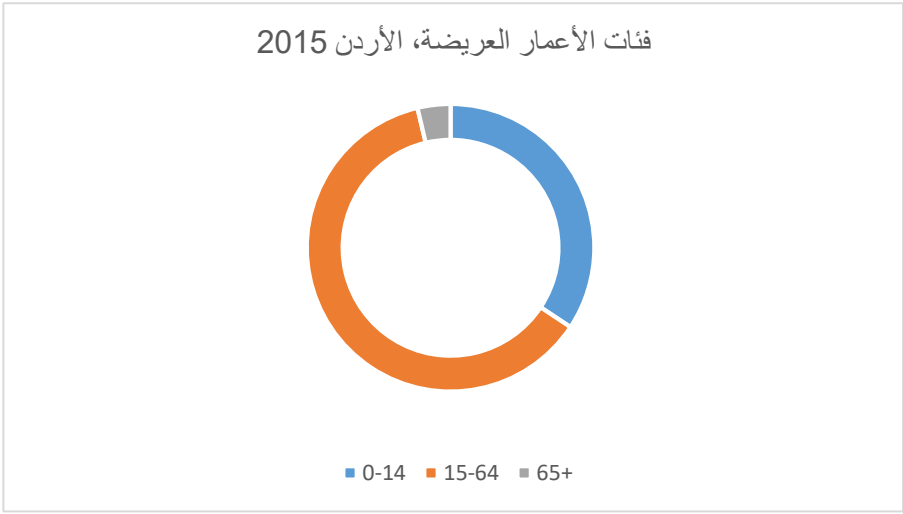

الرسم البياني 15: فئات الأعمار العريضة في الأردن، 2015

ارتفعت نسبة السكان في عمر النشاط في شكل ملحوظ بين الأردنيين حتى بلغت 62%. إلا أن هذه الزيادة تعود في شكل أساسي لزيادة المهاجرين إلى الأردن وهم بأكثريتهم في سن العمل. أضف إلى ذلك انخفاض مستوى الإعالة وهو أصلاً مرتبط بزيادة السكان في عمر النشاط. ومن ناحية أخرى نلاحظ ارتفاعاً في العمر الوسيط حيث أصبح يزيد عمر نصف عدد سكان الأردن عن 22.4 عاماً، وهو تطور ملحوظ عما كان عليه الوضع عام 1994. هذه الأرقام تؤكد أيضاً على تراجع الخصوبة وبداية زيادة المسنين.

في نهاية هذا الفصل، لا بد من عرض الواقع الحالي السكاني في الأردن، أي في العام 2018. لا تتوافر المعلومات الإحصائية لهذا العام من خلال الأرقام الرسمية في الأردن. ذلك أن أحدث الأرقام يعود إلى العام 2017. وعليه، سنسعى في هذه الفقرة إلى جمع معلومات من الأردن ومن مصادر خارجية لنقدم فكرة مبدئية عن الوضع السكاني الحالي.

تشير إدارة الإحصاء في الأردن إلى أن عدد السكان الحالي (تموز 2019) قد بلغ 10.430 مليون نسمة، وذلك وفقاً للساعة السكانية على موقع الإدارة. أما عدد السكان وفقاً للمصدر نفسه، وهو مقدم ضمن نشرة احصائية للعام 2017، فقد وصل إلى 10.53 مليون نسمة، وبلغ العدد 9.798 مليون نسمة وفقاً للنشرة الإحصائية للعام 2016. وعليه، يمكن أن نستنتج معدلات النمو التالية: 2.5% للعام 2015، 2.602% للعام 2016 و1.81% للعام 2017. هكذا نلاحظ أن

معدلات النمو عاودت الانخفاض مما يؤشر إلى عودة جزء من اللاجئين إلى بلادهم، بالإضافة إلى تراجع حجم الهجرة الوافدة إلى الأردن.

يعاني الأردن حالياً من تحديات شبيهة ببلاد الجوار، وخاصة لناحية الحجم المرتفع للاجئين على أراضيه. إلا أن له تحديات خاصة به لا تقل صعوبة عن تلك الموجودة في دول المشرق. فالأردن يحتوي على عدد كبير من المتغيرات: حضر/ ريف (أو بادية)، أردنيون/أردنيون من أصل فلسطيني، أردنيون/غير أردنيين، ومسلمون/ مسيحيون. ومع زيادة المتغيرات أو الاختلافات التي تميز بين السكان لا بدّ من نشوء عدد من الصراعات، أو قُل المنافسات بين مكوّنات المجتمع الأردني. هذا التنافس بين المكوّنات المختلفة ليس حديثاً، بل هو يعود إلى بداية تأسيس الإمارة، وإن كان بعض الاختلافات حديثاً، كمسألة اللجوء السوري.

هوامش الفصل الثالث

[1]. مصدر المعلومات للسكان حسب الفئات الأحادية، والذي ارتكز عليه رسما الهرم ونسب الذكورة، هو الموقع الرسمي لدائرة الإحصاء الأردنية. ونشير هنا إلى ملاحظة أساسية، أن تمثيل الذكور يكون دائماً على اليسار، أما تمثيل فئات الإناث فيكون على اليمين. الرسوم للباحث بعد تحويل الفئات إلى خمسية وتحويل الأعداد إلى قاعدة مشتركة قوامها مليون. الرابط:
http://www.dos.gov.jo/owa-user/owa/pd_show_t37?lang=E&layout=Y

[2]. الأرقام من استنتاجات الباحث وحساباته بناءً على جدول الأعمار المأخوذ من الموقع المذكور في رسم الهرم.

[3]. كل الأرقام الواردة أدناه مرتكزة على جدول الأعمار للأردن عام 2004، أما الحسابات والرسوم المتأتية عن جدول الأعمار فهي للباحث. الرابط:
http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/population/census2004/group3/table_34.pdf

[4]. معلومات الجدول مأخوذة من الموقع الرسمي لإدارة الإحصاء عن عام 2004:
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2004/group7/table_7_1.pdf ومن الكتاب الرسمي لتعداد 2015 من:
/http://dosweb.dos.gov.jo/ar/product-category/census-population2015

الفصل الرابع

سورية، مرحلة اللاستقرار

يتداخل التاريخ السوري واللبناني كتداخل تاريخ فلسطين والأردن. فالكيانان لم يظهرا في شكل منفصل أحدهما عن الآخر إلا بعد الأحداث الدموية التي عصفت بجبل لبنان والشام عام 1860. نتج عن هذه الأحداث تأسيس كيان واضح المعالم، طائفي الملامح، ألا وهو متصرفية جبل لبنان. شكل هذا الكيان نواة الدولة اللبنانية الحالية. وعلى صعيد آخر، تم فصل مناطق جغرافية من سورية لتلحق بمتصرفية جبل لبنان أولاً، وبتركيا لاحقاً. لم تكن هذه التقسيمات اعتباطيةً من طرف منفذيها، بل على العكس من ذلك، أتت منظمة ومخطط لها بمنتهى العناية، لا بل إننا لا نبالغ حين نقول أن مبضع التجزئة لم ينتهِ من مهامه، حتى بعد مرور 100 عام على سايكس - بيكو وبلفور.

ما يميز سورية، الدويلات الأربع سابقاً والجمهورية العربية السورية اليوم، هو غناها الديموغرافي لناحية الأعراق والطوائف فيها، وإن كانت الطائفة السنية هي الأكثر عدداً في مختلف مراحل الدولة الموحدة. فسكان سورية ينقسمون بين مشرقيين تحدروا من جغرافيتها منذ آلاف السنين، ومن غير مشرقيين أتوا إليها في فتوحات وغزوات وموجات هجرة ولجوء متعاقبة عبر الزمن. وهم عرب وأكراد وأرمن وتركمان وسريان وأشوريون وكلدانيون وآراميون وشركس. وكل عرق يتبع توجهاً طائفياً واحداً أو ينقسم بين عدة توجهات، فالأرمن والسريان والكلدان والأشوريون والآراميون كلهم مسيحيون. أما العرب فينقسمون بين طوائف الإسلام والمسيحية كافة. والتركمان والشركس هم من المسلمين السنّة، أما الأكراد فمنهم المسلمون السنّة ومنهم اليزيديون. (الأتاسي، ن. 2015، 51).

1. سورية قبل الانتداب

سورية من أقدم الحضارات التي لا تزال مستمرة إلى اليوم، ويُرجع المؤرخون تاريخ تأسيس دمشق إلى أكثر من 10000 سنة. وعليه، ليس مستغرباً أن كل الحضارات البشرية قد تعاقبت على سورية بطريقة أو بأخرى. وفي كل حقبة تاريخية كان لسورية دور مركزي، بشكل أو بآخر، أو بين فترة وأخرى. فمن كونها مهد الحضارات القديمة إلى مقرّ الخلافة الأموية، لترقد بعدها في سبات عميق طيلة فترة الوجود العثماني فيها. فالعثمانيون ما اهتموا يوماً بتطور أو تقدم

البلاد الواقعة تحت سيطرتهم، حيث انحصر اهتمامهم بتحصيل الأموال من الشعب وتسخيرهم للعمل أو تجنيدهم للحرب. فلم يحدثوا أي نهضة تذكر حتى في ظل عصر الأنوار الذي عاشته أوروبا، أو بعد الثورتين الصناعية والفرنسية اللتين لم تؤثرا إيجاباً بنا.

يذهب كمال صليبي إلى القول إن الفترة الوحيدة التي عرفت فيها سورية (ولا فصل هنا بين سورية وجبل لبنان) التقدم كان خلال حملة ابراهيم باشا على بلاد الشام وما نتج عنها من مفاعيل طيلة الوجود المصري في سورية. فقد وحّدت الحملة المصرية سورية إدارياً، ووضعت حداً لتسلط الإقطاع والضرائب الجائرة، وعملت على تراجع سلطة رجال الدين. أضف إلى ذلك بعض الإصلاحات الزراعية وإقامة مشاريع للبنى التحتية والصناعية. إلا أن هذا الوجود، وإن كان له بعض الآثار الإيجابية، فقد شرّع الباب أمام تدخل القناصل في المشرق، ونخص بالذكر تزايد "الاهتمام" الفرنسي بسورية في ما بات يعرف بالقضية الشرقية. (ديب، ك. 2017، 119-120).

سرعان ما تبين أن اهتمام فرنسا بالمنطقة له خلفيات استعمارية بحتة مرسومة بطريقة عبقرية بحيث تسعى فرنسا إلى استمالة الأقليات، وليس فقط المسيحية وتحديداً المارونية، لتضعها في مواجهة الأكثرية السنّية في المنطقة. والحقيقة أن هذه الاستمالة لم تكن صعبة التحقيق، لا بل على العكس، فالموارنة والعلويون كانوا يعانون من معاملة السنّة لهم كأهل ذمة منذ عصور خلت. فالمسيحيون ما استمروا على دياناتهم لولا هذا الوضع الذي ارتضوه لأنفسهم، عوضاً عن تغيير معتقداتهم الدينية. وحتّم عليهم وضعهم الذمي الابتعاد عن كل ما له علاقة بالسلطة وتقرير المصير والمراكز العليا. لا بل حتى ارتضوا أن "يشملوا" أو أن "يطورقوا" كلما اضطروا أن يزوروا المناطق ذات الأغلبية السنية، وهي بطبيعة الحال المدن الكبرى كافة. (ديب، ك. 2012، 47).

كان مخطط فرنسا يقضي بإبعاد السنّة عن المدن الساحلية، وذلك لإدراكهم أن السنّة سيكونون مصدر الإزعاج الأساسي لمخططاتهم الاستعمارية. فالسنّة لا مصلحة لهم بأي تقرّب من الفرنسيين، لا بل يدركون تماماً أن الوجود الفرنسي هو انتقاص من سلطتهم التاريخية المتوغلة في القدم، وصولاً إلى العصور الأولى للإسلام؛ وما الدولة المملوكية ومن بعدها العثمانية إلا الوجه الأبرز لهذه السيطرة المطلقة للسنّة على زمام الأمور، ولا يهم هنا إن كان السنّة عرباً أو أتراكاً. فالرابط القومي أو العرقي - الإثني يهزل أمام عصب الدين، وخصوصاً إذا كان صاحب السلطة

بإسم مذهب منه أو طائفة. هكذا، ومن ضمن المخطط المذكور أعلاه، سيتم استبدال السنّة بطوائف الأقليات من موارنة وعلويين وأرمن وغيرهم ممن حملوا لبوس الذمية طيلة قرون من الزمن. هذا في المرحلة الأولى التي سبقت الانتداب المباشر، حيث تقرّبت فرنسا من هذه الطوائف وعملت على رسم هالة حول دورها في حماية أهل الأقليات. أما في المرحلة الثانية، التي رسمتها لفترة ما بعد الوجود الاستعماري المباشر، والذي لُطّف بمصطلح "الانتداب" فقد خططت، ونفّذت لاحقاً، لتقسيم سورية إلى عدد من الدويلات الطائفية، وخاصة في بداية الانتداب.

عانت سورية، ومن ضمنها لبنان، من تغيرات وتقلبات سكانية مستمرة. ففي حين فاق عدد سكانها الستة ملايين نسمة في عهد الرومان، انخفض هذا الرقم إلى نصف مليون أيام المماليك، ليعود ويرتفع تدريجياً إلى أن وصل إلى حوالي 4 ملايين نسمة مع بداية القرن العشرين. إلا أن النمو الأساسي، وخاصة في المدن، ضاعف من سكان دمشق ليصل إلى 170 ألفاً بعد أن كان 50 ألفاً في بداية القرن التاسع عشر. كذلك الحال بالنسبة لسكان حلب الذين أصبحوا 200 ألف بعد أن كانوا 80 ألفاً. (ديب، ك. 2017، 127).

أبرز ما ميّز أهل سورية الذين أطلق عليهم تسمية الشوام والتي كانت تعني أهل الشام من لبنانيين وسوريين، هو الهجرة إلى الخارج. كان هذا الخارج، أولاً، يقتصر على الدول العربية القريبة، وخاصة مصر حيث ساهموا بنهضة أدبية وفكرية، وجلّها في مسألة القومية العربية التي نادى بها الشوام من المسيحيين نتيجة ما عانوه ويعانونه من ذوبان مطلق في محيطهم الإسلامي. فهم ليسوا لا مسلمين ولا أتراكاً مما جعلهم يطرحون مسألة العروبة كقومية تجمعهم وبقية العرب في إطار واحد مستقل عن الدين. تشعبت مسألة الهجرة فيما بعد لتمتد إلى العالم الجديد وخاصة البرازيل والولايات المتحدة والأرجنتين التي ازدهرت فيها الجاليات الشامية وأسست منتديات وروابط فكرية وأدبية ذاع صيتها في الوطن والمهجر. ساهمت هذه الهجرة في التخفيف من مسألة الازدحام السكاني، وخاصة في جبل لبنان، بالإضافة إلى أنها أعطت الفرصة للسوريين واللبنانيين بأن يبرزوا في مجتمعات غير مجتمعاتهم التي ميزت بينهم، وفقاً للانتماءات العرقية والدينية. هذا ويذكر تميمي وبهجت في كتابهما ولاية بيروت أن عدد السوريين، وهنا المقصود بهم الشوام، الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة فقط بلغ 22 ألفاً خلال 4 سنوات. وعند إضافة أعداد الذين هاجروا إلى أميركا الجنوبية ومصر وأوروبا، وعددهم بلغ 15 ألفاً في العام الواحد، فإن متوسط عدد السكان الذين كانوا يهاجرون من سورية بلغ

أكثر من 30 ألفاً في العام الواحد. وهذا أدى، وفقاً للمؤلفَين إلى إفقاد سورية أكثر من سدس سكانها، وهم وإن بلغت ثرواتهم أكثر من 200 مليون جنيه من الذهب، فإن هذا لا يبرّر لهم الهجرة ومغادرة الوطن. (التميمي، ر.; بهجت، م.; 1979، 102-104).

ازدادت الهجرة بوضوح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ولم تتكبد السلطات التركية عناء إحصاء السوريين المغادرين إلى الخارج. وكانت أسباب الهجرة اقتصادية في الأساس تتراوح بين الذين خرجوا من سورية إلى الدول المجاورة بحثاً عن عمل في قطاعات الوظائف الرسمية وهم من المتعلمين؛ وبين ضعف التنمية في سورية وغياب الاستثمارات في الأراضي الزراعية. أما الأسباب السياسية فكانت الهجرة هرباً من الجندية التي كانت إلزامية للمسلمين، ثم صارت تشمل الجميع ابتداءً من 1909. أضف إلى ذلك اختلال الأمن والقلاقل التي لم تبارح البلاد طيلة الفترة الأخيرة من وجود العثمانيين. هذا طبعاً دون ذكر الهالة السحرية التي أحيطت بها بلدان الاغتراب، ولا سيما بلاد العالم الجديد التي صُوّرت وكأنها أرض الميعاد. (فيدمر، ر. 1936، 14-16).

بلغ عدد السكان في سورية، بعد أن فُصلت عنها مناطق وضمت إلى متصرفية جبل لبنان مع إنشاء دولة لبنان الكبير، 1.298 مليون نسمة وذلك في تقديرات تعود إلى العام 1921. (De Vaumas 1955, 74) هذا العدد سيترفع بشكل ملحوظ مع الوقت، فنحن إذا اعتبرنا أن الرقم المذكور أعلاه، أي 4 ملايين نسمة مع بداية القرن، وحذفنا منه عدد السكان المعلن في لبنان بعد تعداد 1921، وقد بلغ 609 آلاف نسمة، يتبين عندها أن عدد سكان سورية ولبنان قد انخفض حوالي مليوني نسمة خلال عشرين عاماً. ويعود هذا الانخفاض إلى عاملي الهجرة إلى الخارج، كما هو مذكور أعلاه، بالإضافة إلى العامل الأبرز وهو ما عصف بلبنان وسورية خلال عامي 1915 و1916 من خلال الحصار عليهما والمجاعة والأوبئة، حيث تمكنت هذه الويلات من الإطاحة بأكثر من ثلث عدد السكان في متصرفية جبل لبنان خلال العامين المذكورين فقط. (عطيه، ش. 2014، 41-42)

جدول 12: توزع السكان على نواحي قضاء اللاذقية وفقاً للجنس والطائفة في مطلع القرن العشرين

		قصبة اللاذقية	قرى الخزينة	ناحية البهلوانية	ناحية البسيط	ناحية باير	المجموع 1	المجموع 2	المجموع 3
المسلمون	ذ	8196	7451	2223	2960	2493	23323	46734	46734
	إ	8358	7617	2129	2724	2583	23411		
الأرثوذكس	ذ	1659	148	41	0	0	1848	3579	
	إ	1524	149	58	0	0	1731		
البروتستانت	ذ	41	0	0	0	0	41	82	
	إ	41	0	0	0	0	41		
اللاتين	ذ	11	0	0	0	0	11	20	4525
	إ	9	0	0	0	0	9		
الموارنة	ذ	217	0	0	0	0	217	362	
	إ	145	0	0	0	0	145		
الأرمن	ذ	97	0	0	164	0	261	482	
	إ	86	0	0	135	0	221		
المجموع	ذ	10221	7599	2264	3124	2493	25701	51259	51259
	إ	10163	7766	2187	2859	2583	25558		

المصدر: (التميمي، ر.؛ بهجت، م.،، 1979، الصفحات 102-104)

تميزت سورية منذ القدم بتنوع سكانها بسبب الحضارات المتعاقبة عليها، فهي مهد المسيحية ومقر الخلافة الأموية. بقي هذا التنوع يصبغ سورية ولبنان لغاية اليوم. وهذا ما يتبين من خلال الجدول أعلاه. فالأغلبية المطلقة هي للسكان السنّة بحيث تزيد نسبتهم عن الـ 90% من مجموع السكان. أما النسبة الثانية، والأعلى بين المسيحيين، فهي للسكان الأرثوذكس.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المسيحيين يقيمون في مركز القضاء في شكل أساسي، بالإضافة إلى وجود أرثوذكسي بسيط في بعض النواحي الأخرى.

وهذه من إحدى سمات المسيحيين السوريين، وخاصة الأرثوذكس الذين عاشوا جنباً إلى جنب مع المسلمين السنّة في المدن، وخاصةً الساحلية منها. وسنعود لاحقاً إلى عدد السكان في قصبة اللاذقية لنقارنه مع الأرقام الأحدث، وذلك بغية تتبع تطور النمو السكاني في سورية.

2. سورية في مرحلة الانتداب

تتشابك الأحداث التي أدت إلى فرض الانتداب بين جميع دول المشرق التي اشتركت بالمصير الواحد. وعليه، فإن ما جرى في سورية ليس بعيداً عن الأحداث التي عصفت ببقية الدول. فمع مطلع تشرين الأول 1918 دخل الجيش العربي الفيصلي إلى دمشق وأعلن عن "حكومة سيدة على نفسها تضم كل سورية". إلا أن الفرنسيين سرعان ما ألغوا هذا القرار ولاحقوا كل من أعلن الولاء لحكومة فيصل التي لم تصمد كثيراً. وأعلنت بعدها إدارة الحلفاء عن تقسيم المشرق إلى ثلاث مناطق وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو. وقعت سورية، وفقاً لهذه المعاهدة، تحت سيطرة الفرنسيين. (ديب، ك. 2017، 136)

بعد سنتين على دخول الحلفاء، تم إعلان دولة لبنان الكبير الذي تَشكّل من ضم أراض تابعة لولاية سورية إلى متصرفية جبل لبنان. والحقيقة أن مواقف ما أصبح يعرف باللبنانيين في تلك الفترة، وهم مزيج من سكان جبل لبنان وسكان الملحقات الذين كانوا يعتبرون أنفسهم سوريين أو عثمانيين، كانت متناقضة من إنشاء الكيان المستقل الجديد. منهم من عارض الفكرة وفضّل البقاء مع سورية ضمن دولتها العربية، ومنهم من طالب بوضع مميز أو حكم ذاتي ضمن دولة سورية، وآخرون من الذين طالبوا بالاستقلال التام والحكم المستقل. إلا أن الانتداب الفرنسي كان له مخطط آخر يقضي بتقسيم سورية إلى عدد من الدويلات الطائفية والعرقية، وإن أتى هذا التقسيم ليضيم مشاعر الأهلين. ويذهب كمال ديب إلى أن تقسيم المشرق أتى سابقاً لسايكس بيكو، فهو وليد الفكر الاستعماري الذي بانت بشائره مع الاستعمار الأوروبي والزحف على أراضي السلطنة. وترسخت المطامع أكثر مع الحملة الفرنسية على مصر عام 1798. (ديب، ك. 2017، 144)

قامت فرنسا، ولحقتها بريطانيا، بجهد استخباراتي هائل بدءاً من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال الجواسيس والقناصل والتجار. نتج عن هذا العمل الاستخباراتي فهم واضح لطبيعة المشرق وبقية الولايات العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية. وبناءً على هذه المعلومات، بدأت مخططات التقسيم الدقيقة، والمستندة على أساس الثروات الطبيعية والمعدنية، أولاً؛ والبنى السكانية الطائفية والإثنية، ثانياً. والهدف هو إبعاد السنة عن كامل الساحل الشرقي للمتوسط، وخلق حواجز أو حدود فصل Buffer Zone بين العرب السنة والسلطنة العثمانية، وذلك في العراق وسورية. ويتم ذلك من خلال وضع الإثنيات والأقليات، في هذه المناطق

الفاصلة. ولحظ التقسيم المقترح من الفرنسيين والبريطانيين: إنشاء دولة أرمنية في كيليكيا ومن ضمنها مدينة أضنة. إنشاء منطقة خاصة في لواء الإسكندرون تضم أقليات عربية وتركية علوية. إقامة دولة علوية في جبال العلويين وساحل اللاذقية. تقام دولة تضم معظم كاثوليكيي المشرق باسم لبنان الكبير. إقامة دولة درزية جنوب دمشق تفصل سنّة دمشق عن العمق العربي في شبه الجزيرة العربية. (ديب، ك. 2017، 145-146)

هكذا، ولترسيخ التفرقة، عمد البريطانيون إلى إقامة الحدود بين فلسطين وسورية. وتابعت فرنسا بسياسة التفرقة من خلال قطع وضم الأراضي من سورية إلى جوارها، فضمت عكار وطرابلس وبيروت وصيدا وصور ووادي البقاع وجبل عامل إلى ما بات يعرف بلبنان الكبير. ومن ناحية أخرى، سلخت مساحات واسعة من ولاية حلب وضمتها إلى تركيا، بالإضافة إلى منحها امتيازات خاصة في منطقة أنطاكيا-الإسكندرون قبل أن تتنازل فرنسا عنها لتركيا نهائياً عام 1939. ومن ثم تم تقسيم سورية، أو ما تبقى منها، إلى 4 دويلات طائفية: دولة ذات أغلبية سنّية، عاصمتها دمشق. دولة ذات أغلبية سنّية أيضاً عاصمتها حلب. دولة علوية، ورابعة درزية بالإضافة إلى كيان مؤلف من أقليات إثنية وقبلية مختلفة عن العمق السوري وهي منطقة الجزيرة التي أعطيت وضعاً خاصاً. (ديب، ك. 2017، 147-148)

بلغ مجموع عدد السكان السوريين في هذه الفترة، أي مباشرة بعد عام 1920، ما مجموعه 1.510 مليون نسمة، ويعود الفرق بين الرقم الذي قدمه روبرت فيدمر في كتاب النظام الاقتصادي في سورية ولبنان (محرره سعيد حماده) والرقم المذكور أعلاه وهو 1.298 مليون، إلى احتساب عدد سكان لواء الإسكندرون ضمن العدد. لا بل إن المؤلف قام بجمع عدد سكان لبنان ضمن سكان سورية، ولم يكتف فقط بتقديم عدد السكان السوريين. وهو قد قدم تقسيماً لعدد السكان وفقاً لثلاث دول: سورية، ودولة لبنان الكبير ولواء الإسكندرون. وبالتالي فإن ما قدمه على أنه "دولة سورية" يضم دولتي حلب ودمشق التي ذكرناها أعلاه. (فيدمر، ر. 1936، 4)

من اللافت للانتباه، من خلال الجدول أدناه، أن عدد سكان سورية، حتى لو استثنينا سكان لواء الإسكندرون قد بلغ ما يقرب 1.3 مليون نسمة، موزعين على مساحة تبلغ حوالي 18 ضعفاً مساحة دولة لبنان الكبير والذي بلغ عدد سكانه أكثر من 600 ألف نسمة، وهذا ما يشير إلى كثافة سكانية منخفضة في دولة سورية.

جدول 13: عدد السكان في سورية في سنة 1921-1922

الدولة	العدد
دولة سورية	986829
سنجق الإسكندرون	212000
الجمهورية اللبنانية	629319
حكومة اللاذقية	261162
حكومة جبل الدروز	50328
المجموع	**2139638**
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 4)	

توزع سكان سورية على عدة طوائف وإثنيات، وكان السنّة هم الأكثر عدداً ضمن مجموع عدد السكان. وكانت نسبة كل طائفة تختلف وفقاً للتقسيم الفرنسي على 4 دول ولواء مستقل. (Augustin 1924, 74)

لا بد أن نشير هنا إلى الفوضى التي شابت عملية التعداد الذي أجري في لبنان وسورية بين العامين 1921 و1922. فقد أوكلت مهمة التعداد إلى مخاتير القرى والأحياء، وتمت عملية جمع البيانات بناء على حثّ السكان على تحديث بياناتهم في السجلات الحيوية. هذا الاعتماد على ثنائية السكان - المخاتير نتج عنه بيانات غير دقيقة. ذلك أن جزءاً من السكان قد خاف من خلفية التعداد، بعد أن ذاقوا الأمرّين من نتائج الاحصاءات التي أجراها العثمانيون، وهي لا تزال عالقة في أذهانهم، فعمدوا إلى إخفاء الحقائق. أما المخاتير فعمد جزء منهم إلى إعطاء معلومات منقوصة، وآخرون إلى تقديم معطيات مضخمة، وذلك لأسباب كامنة في نفوس كل فئة من الإثنين. (M. Samman 1978, 155).

ولعل المشكلة الأساسية تكمن في عدد السكان من البدو الرحّل وشبه الرحّل الذين لم تستطع السلطات، وحتى من قبل أيام الانتداب، القيام بإحصائهم في شكل دقيق. وكانت أعدادهم المقدرة أقل بأربعة أضعاف من عددهم الحقيقي. وهذا ما يخفي تفاوتاً هائلاً بين العدد الحقيقي والعدد المذكور في الإحصاءات. هذا الأمر لم ينطبق على تعداد 1922 فحسب، بل اعتمد أيضاً في تقديرات عام 1927. (M. Samman 1978, 156)

وما هو مثير للقلق، بناءً على ما تقدم، أن الأرقام التي تم نشرها في الأعوام اللاحقة اعتمدت كلها على نتائج تعداد 1922 مع التعديلات السنوية التي تدخل إليه، بعد احتساب أحداث الولادات والوفيات وتقديرات الهجرة في كل عام.

جدول 14: توزع سكان الدويلات السورية وفقاً للطوائف، 1921-1922

الطائفة	الدولة العلوية	دولة حلب	لواء الإسكندرون	دولة دمشق	جبل الدروز	المجموع
السنة	59689	358222	154500	446782	674	1019867
الشيعة	0	0	0	8857	0	8857
العلويون	153398	0	30000	5202	0	188600
الدروز		0	0	4362	42686	47048
الاسماعيليون	5587	0	0	8641		14228
مجموع المسلمين	**218674**	**358222**	**184500**	**473844**	**43360**	**1278600**
الموارنة	4430	1897	0	975		7302
الروم الكاثوليك	725	7481	0	17641	2112	27959
الأرمن الكاثوليك	637	3704	0	732	0	5073
السريان	0	2519	0	2918	0	5437
اللاتين	15	1663	0	382	0	2060
الكلدان	0	717	0	95	0	812
روم أرثوذكس	33903	2868	0	30339	4639	71749
الأرمن	1565	2953	0	4264	0	8782
اليعاقبة	0	664	0	6901	0	7565
البروتستانت	1113	481	0	1612	0	3206
الكلدان	0	0	0	0	217	217
مجموع المسيحيين	**42388**	**24947**	**27500**	**65859**	**6968**	**167662**
يهود	0	6686	0	5956	0	12642
أجانب	0	2652	0	48664	0	51316
مجموع السكان	**261062**	**392507**	**212000**	**594323**	**50328**	**1510220**
المصدر: (Augustin 1924, 74)						

يشكل السنّة، كما سبق وذكرنا، النسبة الكبرى من سكان سورية، إلا أن هذه النسبة تختلف من دويلة إلى أخرى، فإذا كانت هي الأعلى في حلب ودمشق، فإنها تنخفض إلى مستويات دنيا في كل من جبل العلويين وجبل الدروز. وفي هاتين المنطقتين تحتل نسبة الطائفة التي نُسبت إليهما التسميتان المركز الأول فبلغت نسبة العلويين في جبلهم 58% وتوزعت النسب الباقية على الطوائف الأخرى. أما الدروز فقد بلغت نسبتهم 84.2% في جبل الدروز. شكّل المسيحيون ما نسبته 9.45% من سكان سورية. وكان وجودهم يرتفع أو ينخفض تبعاً للدويلات التي توزعوا فيها. فقد كانت أعلى نسبة للمسيحيين في دويلة العلويين حيث تجاوزت الـ 16%، أما في دولة حلب فلم تتجاوز نسبة المسيحيين 6.4% من مجموع السكان. وكانت أكثر الطوائف المسيحية وجوداً هي الطائفة الأرثوذوكسية التي بلغت نسبتها حوالي 52% من مجموع المسيحيين أو 4.84% من مجموع السكان على اختلاف طوائفهم. كما تجدر الإشارة إلى وجود لليهود في دمشق وحلب بحيث بلغت نسبتهم 0.86% من مجموع سكان سورية. هذا وقد أجريت التعدادات العامة الأولى من نوعها في سورية بين الأعوام 1920 و1922. إلا أنها عانت من جملة من الثغرات. فقد تم احتساب الأجانب المقيمين من الذين يدفعون الضرائب في بعض الدويلات، ولم يدخل البدو في هذا التعداد في أماكن أخرى. فالبدو رفضوا بشكل قاطع أي تعاون مع الجهات المسؤولة عن التعداد. كما أن التعداد لم يضم المهاجرين القادمين من تركيا والذي بلغ عددهم حوالي 50 ألفاً وكانوا بأكثريتهم من الأرمن. (Augustin 1924, 73-75). أثرت الهجرة الأرمنية الوافدة إلى سورية في بنية السكان. فقد بلغ عدد المهاجرين إلى سورية ولبنان أكثر من 150 ألف نسمة وذلك منذ عام 1914 إلى عام 1927، علماً أن الأعداد الكبرى دخلت البلاد في بداية العشرينيات. غادر من هؤلاء حوالي 30 ألفاً إلى فرنسا والولايات المتحدة وغيرها، وبقي منهم حوالي 120 ألف فرد.

لم يلجأ الأرمن إلى المناطق الريفية الزراعية، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤمّن لهم فرص عمل في الزراعة، بل هم فضّلوا المدن الكبرى. ومن أبرز المدن الذي توجهوا إليها بيروت وحلب والإسكندرون. وقد عاشوا وسط ظروف صحية وبيئية مزرية حصدت العديد منهم بأمراض التيفوئيد والملاريا والأنفلونزا.

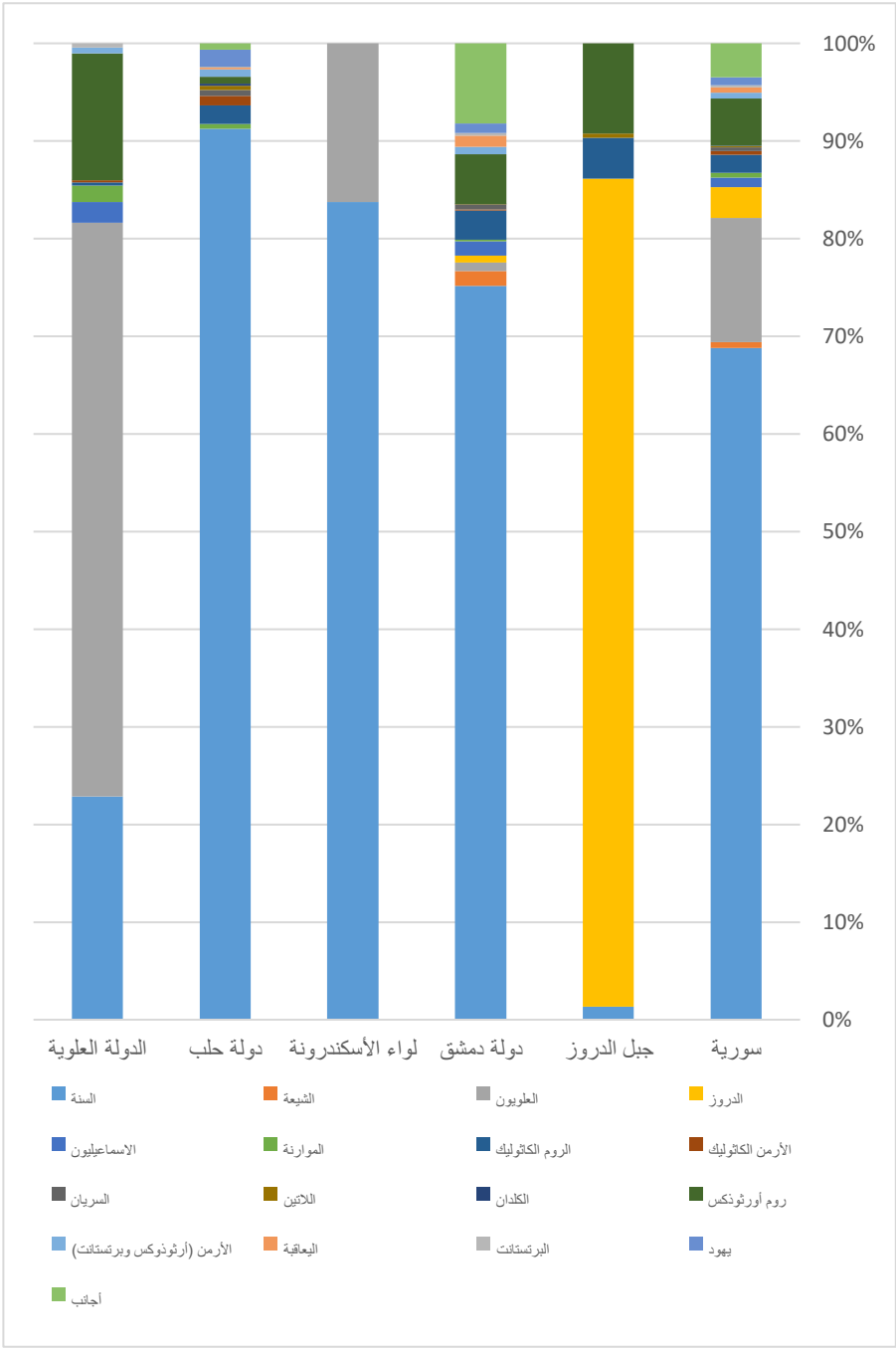

الرسم البياني 16: توزع سكان الدويلات السورية وفقاً لطائفة السكان في كل منها، 1922

عمل الأرمن بأجور بخسة لأنهم كانوا يرضون بالقليل، الأمر الذي دفع العمال السوريين إلى مجاراتهم في أجورهم وانحدار مستوياتهم المعيشية. (فيدمر، ر. 1936، 24-27). إلا أن وضع الأرمن بدأ بالتحسن مع بداية الثلاثينيات، حتى أن الحكومة اللبنانية قامت بتعدادهم باعتبارهم لبنانيين في إحصاء العام 1932. (عطيه، ش. 2014، 47).

تراوحت الكثافة السكانية بين 52 نسمة في الكيلومتر المربع لدولة لبنان الكبير و9 نسمات في الكيلومتر المربع في دمشق. وكانت مدينة دمشق تضم أكبر عدد للسكان في تلك الفترة، حيث بلغ عددهم 169.367 نسمة، توزع السكان على الأديان الثلاثة، وقد كانت نسبة الأكبر للسكان المسلمين.

جدول 15: توزع سكان المدن السورية الكبرى حسب الطوائف، 1921-1922

المدينة	المسلمون	المسيحيون	اليهود	المجموع
دمشق	122799	40623	5954	169376
النسب	72.50%	23.98%	3.52%	100.00%
حلب	97600	24765	6580	128945
النسب	75.69%	19.21%	5.10%	100.00%
حمص	35511	19966	0	55477
النسب	64.01%	35.99%	0	100.00%
حماة	31231	4182	0	35413
النسب	88.19%	11.81%	0	100.00%
المصدر: (Augustin 1924, 74)				

أما أعلى نسبة للسكان المسيحيين في المدن السورية فكانت في حمص بنسبة قاربت الـ 36% من مجموع السكان. وكان أكبر تجمّع عددي للمسيحيين السوريين متركزاً في مدينة دمشق حيث بلغ أكثر من 40 ألفا من السكان. أضف إلى ذلك تواجد السكان السوريين من الديانة اليهودية التي يشار إليها في أكثر المراجع بالديانة "الاسرائيلية"، وانحصر هذا الوجود في مدينتي دمشق وحلب، علماً أن نسب اليهود لم تكن بسيطة أو قابلة للتجاهل حيث بلغت 5.1% في حلب و3.52% في دمشق. (Augustin 1924, 75).

إلا أن التنوع الطائفي السوري أكثر تلوناً مما هو ظاهر للعيان، على ما يذهب به "أوغوستان برنارد"، المؤرخ والجغرافي الفرنسي الذي اهتم بدراسة المنطقة العربية والمشرقية. فالمسلمون الذين يشكلون الأكثرية في سورية يتكوّنون في الحقيقة من مجموعة من الطوائف غير المتجانسة مع بعضها بعضاً. ويذهب بالقول إلى أن الانقسام بين بعض الطوائف المسلمة أشد حدة من الانقسام الموجود بين السنة والمسيحيين أنفسهم. وحين يدخل هذا المتغير إلى المعادلة يصبح عدد السنة 53% مقابل 47% من الطوائف التي تختلف معهم في معظم التوجهات المصيرية. هذا بالضبط ما ذكرناه سابقاً؛ فالفرنسيون مدركون تماماً لهذا الواقع، وهم سعوا الى استغلاله على أكمل وجه من خلال نشر الطائفية وتعزيزها في كل ما قاموا به من أعمال عوضاً عن العمل على إلغائها تماشياً مع روح دستورهم ومبادئ ثورتهم العلمانية. وإن كان المؤرخ المذكور يذهب في القول إلى أن فرنسا عملت على "استيعاب" هذه الخلافات من خلال إقامة دولة لكل جماعة طائفية في المشرق. فسكان سورية، وفقاً للمؤرخ، لم تجمعهم أي رابطة وطنية فهم وإن كانوا ينطقون بلسان واحد إلا أن الدين يفرّقهم. وإن جمعهم الدين فرّقتهم الطائفة. وحتى العدد لم يكن لينفع كمحدِّد على الغلبة لأن المسيحيين، واليهود حتى، على قلة عددهم أو نسبتهم مقارنة بالمسلمين، كانوا أكثر ثروة وعلماً منهم، على حدّ قوله. ولذلك لم تتمكن فرنسا من تأسيس دولة متناغمة تجمع كل هذه الأطياف. وهذا وحده كافياً، حسب المؤرخ المذكور، لتبرير إنشاء هذه الدويلات الطائفية الخمس (مع دولة لبنان الكبير). (Augustin 1924, 75).

في الخامس من كانون الأول عام 1924 تم توحيد دولتي دمشق وحلب وتأسيس الدولة السورية، مع الإبقاء على الدولتين العلوية والدرزية. في هذه الفترة قامت دولة الانتداب بتعديلين على عدد السكان المقدر في العام 1922. تمثّل الأول بالتسجيلات الحيوية التي أضيفت بشكل سنوي لغاية عام 1926، من ولادات وهجرة ووفيات. أما التعديل الثاني فهو تقدير عدد البدو المتمركزين في سورية، وقد بلغ حوالي 200 ألف نسمة. وبناءً عليه، نشرت سلطات الانتداب أعداد السكان، وإن كان الشك في صحة هذه الأرقام وارداً. (M. Samman 1978, 127).

جدول 16: تقديرات السكان في سورية بناءً على احصاءات سلطة الانتداب لعام 1926

دولة سورية	995750 نسمة
دولة العلويين	277948 نسمة
دولة الدروز	50328 نسمة
لواء الإسكندرون	125142 نسمة
المجموع	1449168 نسمة
المصدر: (M. Samman 1978, 127)	

من الملاحظ أن عدد السكان في الدولة السورية، المعلن عنها في ذلك الحين، وسكان دولة اللاذقية، أو دولة العلويين، لم يزدد إلا بمقدار ضئيل. أما عدد السكان في جبل الدروز فبقي هو نفسه مثل عام 1922، كما أن عدد السكان في لواء الإسكندرون قد انخفض عن السابق. وهكذا فإن هذا التقدير لم يفشل في تظهير عدد السكان البدو، المقدّرين حديثاً، أو المهاجرين الأتراك، وبمعظمهم من الأرمن الذين لجأوا إلى سورية في هذه الفترة، لا بل إنه بيّن وكأن السكان قد انخفضوا عوضاً عن أن يزدادوا، وهذا ما لا يقرّه المنطق.

في فترة الثلاثينيات، تنامى نفوذ الملوك الأربعة، ملوك مصر والأردن والعراق والسعودية، على سكان المنطقة. فالسوريون اعتقدوا خيراً في الملوك، وأنهم سيكونون رأس الحربة في القضية الفلسطينية المتفاقمة التعقيدات. إلا أن أمالهم خابت نظراً لأن كل ملك كان يسعى إلى الاستئثار بقرار المنطقة وتعزيز نفوذه عند الدول الأجنبية أولاً وشعبه ثانياً. (ديب، ك. 2017، 175)

وقّعت فرنسا والحكومة السورية في دمشق اتفاقية ثنائية عام 1936 كان من شأنها أن تنهي الانتداب، وإن على مراحل، وأن تضم الدولتين العلوية والدرزية إلى الدولة السورية مع احتفاظهما بنظام إداري خاص في كل منهما مع بقاء قوات فرنسية فيها. (Raymond 2018, para 47). وعند البدء بتنفيذ المعاهدة، تذرّعت تركيا بحقوق الأكثرية التركية في لواء الإسكندرون وطالبت فرنسا بعقد معاهدة خاصة مع الفرنسيين الذين كانوا شديدي التقبل لهذا الطرح. أما مجلس الشعب السوري فكان رافضاً له. إلا أن تدخل تركيا في الانتخابات، ودخول الجيش إلى الإسكندرون، أديا إلى ارتفاع نسبة التسجيل عند الأتراك في اللواء إلى 63%، ولم تحرك فرنسا ساكناً أمام هذا التدخل التركي، بل هي عكست مستوىً عالياً من قلة الأخلاق

السياسية في منح ما ليس لها إلى من لا حق له فيه على الرغم من رفض صاحب الحق ذلك. (Raymond 2018, para 50).

مرت عملية سلخ اللواء بثلاث مراحل، على ما ينقل الكاتب السوري نشوان الأتاسي. فالمرحلة الأولى تلت توقيع الاتفاقية الفرنسية - السورية عام 1936، حيث سلّم السفير التركي وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة طالب فيها فرنسا منح اللواء استقلالاً تاماً. ردّت الحكومة الفرنسية بأن على تركيا وسورية تنسيق ذلك أمام عصبة الأمم، وافقت تركيا، واعتبر الوطنيون في سورية أن الأمر متفق عليه بين تركيا وفرنسا. نتج عن ذلك تبنّي الأمم المتحدة لاقتراح يقضي بتحويل اللواء إلى كيان منفصل منزوع السلاح مستقل داخلياً ومرتبط مادياً وجمركياً وخارجياً ب سورية. بالإضافة إلى جعل التركية والعربية لغتين رسميتين فيه. نتج عن ذلك مظاهرات داخل اللواء من قبل الانفصاليين الأتراك، من جهة؛ والعرب، من جهة أخرى. إلا أن مظاهرات العرب كانت أقل تأثيراً بسبب عدم وحدة المرجعية عندهم. ذلك أن عرب الإسكندرون انقسموا بين سنّة (10%) وعلويين (28%) ومسيحيين (8%) في مقابل ما يقرب من 39% من الأتراك. (الأتاسي، ن. 2015، 174)؛ أضف إلى ذلك موقف رئيس الحكومة السورية جميل مردم الملتبس لناحية الإسكندرون والتحركات التركية على حدود اللواء. كلها عناصر كانت توحي بإن وضع اللواء لم يكن بخير بالنسبة لسورية. (الأتاسي، ن. 2015، 176).

تمثلت المرحلة الثانية في تنظيم انتخابات تم التلاعب فيها بقيود الناخبين، لصالح الأتراك، ولناحية شرذمة العرب وفق طوائفهم. كما اتبع الأتراك سياسة الترهيب مع العرب، ولاسيما الفلاحين منهم، كإجبارهم على التسجيل على أنهم أتراك. أضف إلى ذلك ما قام به الأتراك من دفع أموال لمن ولد في اللواء ولكنه انتقل إلى تركيا ليعود ويسجّل نفسه في الإسكندرون. كما قام الفرنسيون بمساعدة الأتراك من خلال اعتقال عدد من زعماء الحركة الوطنية العربية. لم تفلح كل هذه الإجراءات في تأمين غلبة للأتراك. فما كان منهم إلا اختلاق الذرائع لدخول الجيش التركي إلى اللواء، وهو ما تمكنوا منه بعد توقيع معاهدة تحول دون تعرض أي من الدولتين، الفرنسية والتركية، لمصالح الأخرى السياسية والعسكرية، أو من تقديم المعونة لدولة معادية للأخرى، وهو ما كانت تهدف إليه فرنسا أصلاً في إبعاد تركيا عن معاهدة مع ألمانيا. وهكذا أعلنت نتائج الانتخابات في ظل وجود الجيش التركي حيث حصل الأتراك على الأغلبية اللازمة من المقاعد. (الأتاسي، ن. 2015، 177).

أما المرحلة الثالثة، فتمثلت في افتتاح الجلسة الأولى من الجمعية المنتخبة حديثاً في الإسكندرون برفع علم تركيا والوقوف لنشيدها وتحويل إسم اللواء إلى هاتاي. كما بدأت التجارة الحرة بين الإسكندرون وتركيا وقيدت جمركياً مع سورية. ومع حلول شباط 1939 أصبحت هاتاي كلها جزءاً من تركيا حيث طبقت فيها القوانين التركية، وأصبح التنقل منها وإليها يتم من دون جواز سفر للأتراك، وبعدها بشهر أصبحت العملية التركية النقد الرسمي فيها. عندها تقدمت تركيا من فرنسا بطلب دمج الإسكندرون فيها رسمياً. (الأتاسي، ن. 2015، 177)

اكتفت فرنسا عندها بتصويت البرلمان الفرنسي على هذه المسألة، من دون الأخذ برأي البرلمان السوري الرافض لذلك. (قدورة، ز. 1968، 239). ونجم عن هذا الضم القسري لأرض سورية هجرة نحو 50 ألف شخص إلى سورية. وتوزع المهاجرون بين 22 ألف أرمني، وهي المرة الثانية التي يُهجّرون من أرضهم في خلال عقدين من الزمن، و10 آلاف علوي و10 آلاف سني و5 آلاف عربي مسيحي. فضّل بعض الفلاحين السنة والعلويين البقاء في أراضيهم حيث لا فرص جيدة لهم في سورية. (الأتاسي، ن. 2015، 178). ولا يزال أحفاد هؤلاء الفلاحين إلى اليوم في مقاطعة هاتاي يتوارثون اللغة والثقافة العربية شفهياً بين الأجيال. وكان من النتائج المباشرة لعملية السلخ هذه خسارة مساحة واسعة تقدر بـ 4800 كلم^2. شهدت هذه الفترة اضطرابات داخلية انقسمت فيها الحكومة السورية على نفسها وخرجت المظاهرات التي تطالب بالوحدة فقمعها الفرنسيون بالقوة، وأعادوا العمل بأنظمة الحكم الذاتي في الدويلات الطائفية وأخضعوا منطقة الجزيرة إلى الحكم المباشر بسبب غناها بالموارد الطبيعية. (ديب، ك. 2012، 74-75). وفي فترة الثلاثينيات انعكس التذبذب السياسي - الجغرافي في الدول السورية على تعدادات السكان فيها بحيث اختلفت الأرقام وفقاً للتعدادات وللمؤرخين الذين تحدثوا عنها. ومن اللافت للانتباه أن معظم التعدادات كانت تدرج دولة لبنان الكبير كواحد من مكونات سورية مثله مثل دولة الدروز أو دولة حلب أو غيرها. إلا أننا وفي سياق هذا الفصل فإننا لن ندخل دولة لبنان الكبير ضمن هذه التعدادات لأنها بقيت على استقلالها. أما الدول الأخرى فتوحّدت كلها، باستثناء لواء الإسكندرون، ضمن الجمهورية السورية.

ناهز عدد السكان في سورية عام 1930 مليوني نسمة في تقدير يعود لعام 1930. ولتوخّي الدقة فإن المؤلف الذي قدم هذه الأعداد شكك في صحتها نظراً لما شاب تعداد 1921 من أخطاء أولاً، ولأن التقديرات التي أضيفت إلى التعداد غير دقيقة، ثانياً. إلا أننا نقدم الأرقام على سبيل مقارنتها بما سبق.

جدول 17: تقديرات أعداد السكان في الدول السورية لعام 1932

دولة سورية	1620000
دولة العلويين	283000
دولة جبل الدروز	60000
المجموع	1963000
المصدر: (حمادة، س. 1935، 6)	

نجد أن عدد سكان الدولة السورية قد ازداد بمقدار 700 ألف نسمة في 4 سنوات، أي أن النمو السكاني السنوي، من سنة 1926 إلى 1930، بلغ في هذه الدولة 12.94%. بينما بلغ 4.5% في دولة جبل الدروز وفي دولة العلويين 0.46%. هذه الاختلافات الكبيرة بين معدلات النمو تؤكد ما يذهب إليه سعيد حمادة في تشكيكه بصحة الأرقام.

يتبين من خلال الجدول أن حلب كانت أكبر المدن لناحية عدد السكان، تليها دمشق. أما حمص، وهي ثالث أكبر المدن، فإن عدد سكانها لم يبلغ إلا ربع عدد سكان مدينة حلب. وما يثير الانتباه في هذا الجدول أن الإسكندرونة وأنطاكية قد عدت ضمن مدن الدولة السورية، أما في التعدادات السابقة فكانت من ضمن لواء الإسكندرون ذي الوضع الخاص.

جدول 18: توزع سكان الدول السورية على المدن الكبرى، 1932

دولة سورية			
حلب	230000	أنطاكية	25630
دمشق	196420	ادلب	13500
حمص	54350	اسكندرونة	12750
حماه	38540	دير الزور	27500
دولة العلويين		**دولة جبل الدروز**	
اللاذقية	23420	السويداء	6000
(حمادة، س. 1935، 6-7)			

لا بد من مراجعة ما تقدمنا به أعلاه عن معدلات النمو. حيث يصبح عدد السكان في السنة 1926 للدولة السورية حوالي 1.120.000 نسمة، وعليه فإن معدل النمو السكاني لهذه الدولة،

وفقاً لهذا التقسيم، يصبح: 9.67% وهو أيضاً بعيد عن المعدلات الأخرى، ما يعني أننا نشكك في صحة كل هذه الأرقام، ونكتفي بعرضها فقط.

يمكن للأرقام التي قدمها فيدمر لعام 1932 أن تكون أكثر صحة عما سبق. إلا أن الباحث يشير إلى أن الأرقام الدقيقة، أو لنقل الأكثر دقة، هي لدولة لبنان الكبير. أما كل ما له علاقة بالتقديرات السورية فهو أقل دقة. والسبب في ذلك يعود إلى أن حكومة لبنان الكبير، ومن خلفها سلطة الانتداب، قامت بتعداد شامل هو الأدق في المنطقة في ذلك الوقت. (فيدمر، ر. 1936، 5). وفي حين أن عدد السكان في لبنان عام 1932 قد بلغ 854693 نسمة، فإن سكان سورية توزعوا وفقاً للجدول التالي الذي يقدم أرقاماً منطقية أكثر مما سبق، فمعدلات النمو تراوحت بين 2.08% في جبل الدروز و4.7% في الدولة السورية. أما لواء الإسكندرون فقد شهد نمواً سلبياً للسكان. وتعليل ذلك يعود إلى هجرة العرب والأرمن من اللواء، مضافاً إليها الهجرة الأرمنية إلى حلب؛ وهي عوامل التي أدت إلى نمو سلبي في الإسكندرون، ونمو ايجابي مرتفع في الدولة السورية.

جدول 19: توزع السكان في الدول السورية لعام 1932

الدولة السورية	1562000
دولة العلويين	320849
دولة جبل الدروز	63883
لواء الإسكندرون	186000
المجموع	2132732
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 4)	

وهنا لا بد من التطرق إلى مسألة توزيع السكان على المساحة السورية. ففي حين عانى لبنان، ومنذ زمن المتصرفية من الكثافة السكانية المرتفعة، والتي لم تجدِ زيادة مساحته، حين أصبح كبيراً، في التخفيف منها، نرى أن سورية لم تعانِ من هذه المسألة. فالكثافة السكانية في سورية منخفضة وخاصة عند حساب توزع السكان على المساحة السورية بكاملها. هذه المسألة، أي انخفاض الكثافة، ستخلق نهجاً سكانياً رسمياً، أقرب منه إلى السياسات السكانية التزايدية Populiste، بقي مسيطراً على السلوك الرسمي السوري طيلة عقود من الزمن. فنحن حين نعود بالتاريخ إلى ما قبل تقسيم سورية، نجد أن الموصل كانت في الأصل أرضاً سورية، وأن المخططات الأصلية لسايكس بيكو كانت تلحظ هذا الأمر. أضف إلى ذلك النظرة السورية إلى

لبنان، أقلّه إلى الأقضية الملحقة بالمتصرفية وسكان هذه الأقضية ولواء الإسكندرون المسلوخ عن سورية؛ ذلك أن السوريين يعتبرون أن ما خسروه ليس الأرض وحدها، بل يضاف إلى هذه الأرض السكان السوريون الذين عاشوا عليها منذ أقدم العصور. هكذا، وجدت سورية نفسها مغلوبة على أمرها لناحية أعداد السكان. فلبنان الكبير تضاعف عدد سكانه عن زمن المتصرفية. وفي حين كانت نسبة السكان بين سورية ولبنان عام 1914 تعدّ 1 على 7 لصالح سورية، أصبحت النسبة 1 على 2 لصالح سورية في العام 1921. أما بالنسبة للعراق فإن نسبة السكان ستصبح 1.6 إلى 1 لصالح العراق، وهي نسبة ستبقى تقضّ مضاجع المسؤولين السوريين إلى الأمس القريب. وإذا قارنا نسبة السكان بين سورية وتركيا فإن الأخيرة متفوّقة عليها بسبعة أضعاف عدد السكان. لا بد أن تثير هذه الأرقام قلق السوريين، وخاصة حين ندرك أن تركيا لم تُخفِ يوماً مطامعها في الأراضي السورية، وخاصة في محافظة حلب، وإن كان ثمن الطمع التركي أخمد إلى حين مع حصولها على لواء الإسكندرون. (Courbage, Evolution démographique et attitudes politiques en Syrie 1994, 726-728)

هكذا يظهر أن الكثافة السكانية في سورية كانت منخفضة، وخاصة إذا قارنّاها بالكثافة في لبنان. فعلى الصعيد الكلي بلغت الكثافة في سورية 10.78 نسمة/كلم^2 وهي ناهزت الـ 93 نسمة في الكلم^2 في لبنان للفترة عينها. (فيدمر، ر. 1936، 6).

جدول 20: توزع الدول السورية وفقاً لمساحتها وعدد سكانها وكثافتهم، 1932

الدولة	المساحة (كم2)	النسبة من الحدود الكلية	عدد السكان	نسبة السكان من المجموع	الكثافة
الدولة السورية	177800	89.89%	1562000	73.24%	8.79
لواء الإسكندرون	4000	2.02%	186000	8.72%	46.50
حكومة اللاذقية	6500	3.29%	320849	15.04%	49.36
حكومة جبل	9500	4.80%	63883	3.00%	6.72
المجموع	197800	100%	2132732	100%	10.78
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 6)					

اختلفت الكثافة السكانية بين الدول السورية بشكل واضح. ففي حين بلغت أقصاها في حكومتي اللاذقية (الحكومة العلوية) ولواء الإسكندرون بأرقام بلغت 49.36 و46.5 نسمة/كم2

على التوالي، وذلك بسبب كثرة عدد السكان وصغر مساحة الدولتين؛ فقد انخفضت الكثافة إلى 8.79 في الدولة السورية و6.72 في حكومة جبل الدروز، وذلك بسبب كبر مساحة الأولى وقلة عدد السكان في الثانية. وعليه، فإن الدولة السورية قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من السكان تصل إلى أكثر من عشرة أضعاف ما هي عليه، ولن تصل إلى الكثافة الموجودة في لبنان.

المشكلة هنا تكمن في المساحات الصحراوية وتلك غير القابلة للزراعة، وهي كثيرة في سورية. فوفقاً لدراسة أجريت في العام 1927 تبيّن أن نسبة الأراضي المزروعة في سورية تبلغ 9.29% من مجموع المساحة الكلية. أما المساحة المزروعة في لبنان فقد بلغت 22% من مجموع مساحته. (صواف، ح. 1935، 28).

جدول 21: توزع الأراضي الزراعية في سورية حسب المساحة والنسبة من مساحة كل دولة، 1927

الدولة	المساحة	المساحة الزراعية	نسبة الأراضي الزراعية في الدولة
الدولة السورية	177800	13500	7.59%
حكومة اللاذقية	6500	2500	38.46%
حكومة جبل الدروز	9500	2000	21.05%
المجموع	193800	18000	9.29%
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 6) و (صواف، ح. 1935، 28) بتصرف			

عند التدقيق في الجدول أعلاه، يتبين أن أحد أسباب توزع السكان وكثافتهم على علاقة مباشرة بمساحة الأراضي المزروعة في سورية، حيث ترتفع الكثافة في المناطق المزروعة، وتنخفض في المناطق التي تنخفض فيها نسبة الأراضي الزراعية. ويرى حسني صواف، في معرض تقديمه لهذه المعلومات، أن المساحات المروية والمزروعة في سورية تقتصر على سهول الساحل وسهول حمص وحماه وحلب وأنطاكية وغوطة دمشق وسهول حوران وجبل الدروز. ويقدّر أنه يمكن توسيع هذه المساحات المروية إذا قامت الدولة بري السهول وتجفيف المستنقعات. وأضاف أن التربة التي أخذت منها العينات كلها صالحة للزراعة وتحتوي على كل المغذيات اللازمة لذلك. (صواف، ح. 1935، 29).

توزّعَ سكان سورية بمعظمهم في الريف، شأنهم شأن معظم دول المنطقة في هذه الحقبة. وقد بلغت نسبة السكان في الريف 65%. أما المدن التي ازدحمت بسكانها فكانت تلك التي ازدهرت فيها التجارة مثل حلب ودمشق وحمص. وعليه، فإن سكان سورية توزعوا في العام

1932 على 17 مدينة تضم كل منها أكثر من 5000 نسمة، وبقيت حلب أكبر هذه المدن بعدد سكانها البالغ 232.000 نسمة.

جدول 22: توزع سكان سورية حسب الدويلات والمحافظات، 1932

دولة سورية		**لواء الإسكندرون**	
حلب	232000	انطاكية	30000
دمشق	216000	اسكندرونة	16000
حمص	65000	**حكومة اللاذقية**	
حماه	50000	اللاذقية	23876
دير الزور	30000	جبلة	6000
ادلب	13000	طرطوس	5000
دوما	12000	**حكومة جبل الدروز**	
درعا	8000	سويداء	6192
باب	7000		
سلميه	6000	**المجموع العام: 1028538**	
معرة النعمان	5000		
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 8-9)			

يُسجّل هنا الزيادة الملحوظة لعدد سكان دمشق من عام 1930 إلى عام 1932 حيث بلغت نسبة نموهم 4.87%. أما النمو السكاني في حلب فلم يتجاوز 0.43% للفترة عينها. إلا أن حلب ودمشق بقيتا المدينتين الوحيدتين التي تجاوز عدد السكان في كل منهما الـ 100 ألف نسمة. وساهم في ذلك بطء الانتقال من الريف إلى المدينة في معظم المحافظات السورية، وهو الذي أضعف النمو السكاني المديني في سورية، أقلّه خلال ما تبقّى من مرحلة الانتداب.

من المتغيرات الديموغرافية المهمة في تلك الفترة تلك المتعلقة بالمستوى التعليمي للسكان، ونسب الأمية. والأهمية هنا تكمن في العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي والخصوبة، حيث يترافق ارتفاع المستوى التعليمي مع انخفاض مستوى الخصوبة.

من الصعب الحصول على أرقام دقيقة حول مستويات الأمية. والأصعب هو الحصول على احصاءات لها علاقة بالمستويات التعليمية المنجزة. إلا أن فيدمر يقدم أرقاماً تقريبية مأخوذة

من تقرير مقدّم إلى عصبة الأمم حول الأمية في سورية. ويتبين من هذا التقرير الفرق الواضح في مستويات الأمية بين المناطق الريفية، أو تلك التي تعيش على الزراعة، والمدن.

جدول 23: توزع نسب الأميين حسب المناطق السورية، 1932

المنطقة	نسبة الأميين
حلب	63
دمشق	55
حماه	82
حوران	82
حمص	58
الجزيرة	97
الفرات	80
اسكندرونة	51
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 11)	

كانت النسبة الأعلى للأمية في كل من الجزيرة وحمص وحوران، بينما النسب الأقل كانت في مدن اسكندرونة ودمشق وحمص. أضف إلى ذلك أن معدلات الأمية عند الإناث، على ما جاء في التقرير، تكاد تقارب الـ 100% حيث بلغت هذه النسبة في اللاذقية 95% و76% عند الذكور. وهذه الأرقام جد منطقية في زمن لم يكن للمرأة أي دور خارج المنزل، أو الحقل. لا بل إن معظم غير الأميات كن قد تتلمذن في كتاتيب تعليم القرآن الخاصة بالإناث، والتي انتشرت في المدن. (فيدمر، ر. 1936، 12).

هذا وقد عمل معظم أهل سورية في الزراعة حيث كانت المهنة الأساسية لـ 62% من السكان، بينما لم يعمل بالمهن الأخرى والحرف إلا 25% من السكان، إضافة إلى نسبة 13% من الذين مارسوا نشاطات البادية، وخاصة الرعي، نظراً لحياة البداوة التي كانوا يعيشونها في تلك الفترة. وقدّرت أعداد البدو بحوالي 250 ألف نسمة، وقد قسّموا إلى قسمين: الأول بدو رحل بالمعنى التقليدي للتعريف، إذ لم يكن لهم مكان إقامة ثابت، وناهزت أعدادهم حوالي 150 ألف نسمة. مارست هذه القبائل الرعي وخاصة الأغنام والإبل. وكان بعض منها يتلقى الأموال، أو المساعدات، من العثمانيين، ومن أتى بعدهم، كنوع من فدية لكفّ أذاهم عن قوافل الحج. أما النوع الثاني فهو شبه مستقر، أقام على تخوم المدن، ومارس الرعي بالإضافة إلى بعض أنواع

الزراعة. ساهمت الحدود الجديدة بعد تقسيم المنطقة في الحد من تحركات هذه القبائل، من النوعين، ودفعها إلى التحضر والاستقرار التدريجي. (فيدمر، ر. 1936، 12-13).

لم تتوقف الهجرة في سورية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وخلال فترة الانتداب. وقد بلغت الهجرة ذروتها عام 1928 مع خروج أكثر من 14288 فرداً من سورية.

جدول 24: عدد المهاجرين المغادرين من سورية بين الأعوام 1927 و1933

السنة	العدد
1927	9391
1928	14288
1929	7941
1930	7346
1931	2426
1932	1640
1933	2324
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 16)	

هكذا يظهر أن أعداد المهاجرين المغادرين ازدادت بشكل مطّرد إلى أن وصلت إلى ما هي عليه عام 1929، ومن بعدها بدأت أعداد المهاجرين بالتناقص إلى أن وصلت إلى أدنى مستوى عام 1932. ويعود هذا التراجع إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالولايات المتحدة عام 1929 وامتدت طيلة فترة الثلاثينيات. وأثّرت هذه الأزمة على طلب اليد العاملة التي كان المهاجرون يشكلون القسم الأكبر منها. فتراجع عدد المهاجرين إلى الخارج، وعاد عدد كبير منهم إلى بلاده جارّين معهم أذيال الخيبة.

شهدت السنوات العشر الأخيرة من عمر الانتداب تراجعاً في النمو السكاني لسورية، وخاصة في سنوات الحرب العالمية الثانية الممتدة من عام 1939 إلى عام 1945. وفي السنوات الأخيرة للحرب انخفض المعدل السنوي للنمو السكاني إلى ما دون الـ 2%، وهو ما لم يحصل طيلة فترة الانتداب. حيث عمد السكان إلى وقف العاملين المؤديين إلى النمو السكاني، فيؤجلون الزيجات، والأهم أنهم يؤجلون الولادات. ذلك أن سكان سورية ولبنان استذكروا ويلات الحرب العالمية

الأولى وما أصابهم من مجاعة وحصار، فانعكست هذه الذكريات سلباً على نموهم السكاني طيلة فترة الحرب.

جدول 25: عدد السكان في سورية ونموهم السنوي، 1937- 1946

السنة	عدد السكان	الزيادة السكانية السنوية	معدل النمو السنوي
1937	2367734	271248	5.04%
1938	2487027	119293	2.34%
1939	2545209	58182	4.08%
1940	2649058	103849	1.80%
1941	2696620	47562	3.55%
1942	2792388	95768	2.44%
1943	2860411	68023	1.43%
1944	2901316	40905	1.67%
1945	2949815	48499	1.91%
1946	3006048	56233	1.24%
المصدر: (De Vaumas 1955, 74)			

ومن المثير للانتباه الانخفاض الفجائي للنمو من 5.04% إلى 2.34% للعام 1938. ومردّ هذا الانخفاض هو تراجع النمو السكاني من 271 ألفاً في العام 1937 إلى 119 ألفاً في العام 1938، والفرق بين هذين الرقمين هو 152 ألفاً، القريب جداً من عدد سكان لواء الإسكندرون. هكذا فإن مردّ الانخفاض هو نتيجة سلخ لواء الإسكندرون وضمّه إلى تركيا في نهاية عام 1938. إلا أن النمو السكاني الذي أصبح متباطئاً سيشكل محفزاً للحكومات السورية بعد الانتداب لانتهاج مسار تزايدي في السكان، كما سبق وذكرنا أعلاه.

3. سورية المستقلة

تذرعت فرنسا، مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، بظروف الحرب الدائرة في العالم لكي تلغي كل الحقوق السياسية للسوريين والاتفاقات المعقودة معهم. فحكمتهم حكماً مباشراً لم يخلُ من الظلم والتعنت. وقامت بتأجيج النعرات الطائفية والإقليمية لإلهاء الشعب السوري عن مطالبه. وحين تمكنت قوات الحلفاء من هزيمة قوات فيشي وأخذت مكانها في سورية ولبنان في العام 1941 أعلن الجنرال كاترو، نيابة عن الجنرال ديغول، استقلال سورية في 8 حزيران. إلا

أن هذا الاستقلال بقي حبراً على ورق، ما خلق حالة احتجاجية واسعة. فاضطرت فرنسا إلى إعلان استقلال سورية في 17 آب 1943. وانتخب شكري القوتلي كأول رئيس لسورية المستقلة. إلا أن فرنسا لم تسلم السلطات العسكرية وتنفذ الجلاء التام إلا بعد ممارسات بشعة بحق السوريين وقصف دمشق في العام 1945. إلا أنها اضطرت إلى تنفيذ تام للاستقلال تحت الضغط المحلي والدولي. وقد تم الجلاء التام في نيسان عام 1946. (قدورة، ز. 1968، 239-241).

عانت سورية من أوضاع سياسية شديدة التقلب من الاستقلال إلى العام 1970. ففي 30 أذار 1949 قام قائد الجيش السوري حسني الزعيم بانقلاب أطاح بالقوتلي، ولم تكد تمضي خمسة أشهر على انقلاب الزعيم حتى قام رئيس أركان الجيش السوري سامي الحناوي بانقلاب على الزعيم، وذلك في آب 1949. قتل على أثر الانقلاب الثاني حسني الزعيم وعدد من المقربين منه، وترك سامي الحناوي السلطة للمدنيين وسيطر هو وأعوانه على الجيش. إلا أن انقلاباً ثالثاً عصف بسورية في كانون الأول عام 1949 قام به العقيد أديب الشيشكلي مستهدفاً إبطال ما كان يهدف إليه الحناوي، وهو عقد معاهدة اتحاد مع العراق. قام الشيشكلي بتعديل الدستور بحيث أصبح رئيساً لسورية إلى أن بدأت حركة الاحتجاجات على حكمه تزداد في العام 1954، فقدم استقالته وترك سورية. ويرجّح بعض المؤرخين أن السبب الأساسي، وراء كل هذه القلاقل، لم يكن مشروع سورية الكبرى ولا مشروع الهاشميين ولا المساعدات الاقتصادية الأميركية، بل كان السبب الأساسي هو موضوع الوحدة مع العراق بين المؤيدين والمعارضين، على الصعيدين المحلي والعالمي. (قدورة، ز. 1968، 242-243).

لم تكن الأشهر الأولى من عمر سورية المستقلة، والتي أعلنت عن استقلالها في 25 نيسان 1946، سهلة أو خالية من المتاعب. فقد جهدت الدولة إلى اخماد النعرات الطائفية التي زرعتها فرنسا طيلة السنوات الأخيرة، حتى أنها واجهت، وبالقوة، حركة المقاومة في جبال العلويين التي قادها سليمان المرشد والتي انتهت إلى قمع التحرك واعدام المرشد. هذه الأحداث، وغياب الفرنسيين وسياساتهم التفضيلية تجاه العلويين أعادت سوء المعاملة الذي عانوا منها طيلة قرون سابقة، وما لقّبوا به من ألقاب، وما واجهوه من دعوات إلى محاسبتهم بصفتهم انفصاليين وانعزاليين فضلوا التعامل مع فرنسا، عوضاً عن التعاطي مع أبناء وطنهم. إلا أن الوضع تحسّن مع الدستور الجديد لسورية عام 1950 الذي لم يتضمن عبارة "الإسلام دين الدولة"؛ وهو الاعلان الذي كان موجوداً في معظم دساتير الدول العربية. وهكذا عمدت الدولة، التي حكمتها نخب سنّية معتدلة، إلى بناء دولة حديثة ديموقراطية ليبرالية. وكان النظام يسمح بتنوع التمثيل الطائفي

والعرقي. سمح هذا الأمر ببناء تحالفات عابرة للطوائف. إلا أن الأقليات عمدت إلى تنظيم صفوفها في أحزاب عقائدية غربية الطابع، الأمر الذي ساهم في تطوير جيل شاب متعلم وخبير لا يشعر بالنقص من الطائفة الأكثر عدداً في سورية. (ديب، ك. 2017، 181-182).

افترقت الدولتان، السورية واللبنانية، تدريجياً منذ العام 1920. فقد بدأ الانفصال مع إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920، وترسّخ مع اعتماد كل دولة لدستورها الخاص وعلمها وعاصمتها وذلك منذ منتصف العشرينيات. وعند استقلال كل من الدولتين في العام 1943 بدأ التخطيط لاستلام المصالح التي كانت مشتركة بين البلدين، وقد استمر هذا الأمر إلى العام 1950. وكان إعلان استقلال سورية قد وحّد الدويلات الطائفية ضمن الدولة التي عرّفت نفسها بالجمهورية العربية السورية.

بلغ عدد السكان السوريين في العام 1953 حوالي 3.655.904 نسمة. وقد ارتفع هذا العدد سنوياً منذ العام 1946، التاريخ الذي أعلنت فيه سورية استقلالها، حيث كان عدد السكان في هذه السنة 3.006.048 نسمة. إلا أن النمو السكاني في سورية بقي أقل من مثيله في لبنان والأردن للفترة نفسها، حيث بلغ معدل النمو السكاني في الأردن، مثلاً، أكثر من 5%[1]، بينما النمو السنوي في سورية في هذه الفترة تراوح بين 1.24% و2.75% بحده الأقصى.

جدول 26: توزع عدد السكان ومعدلات النمو السكاني السنوي في سورية، 1946-1950

العام	عدد السكان	معدل النمو السنوي
1946	3006048	1.24%
1947	3043310	1.62%
1948	3092703	2.75%
1949	3177751	2.36%
1950	3252687	2.35%
المصدر: (De Vaumas 1955, 74)		

يعود السبب في انخفاض معدل النمو في سورية إلى ارتفاع معدلات الوفيات في المناطق الداخلية أكثر من الدول المحيطة بسورية. وهنا لا بد من الاشارة إلى الباحثة التي قدمت الأرقام المستخدمة في الجدول حيث أشارت إلى أن النمو السكاني مرتفع بسبب ازدياد السكان بمقدار يزيد عن 1.3 مليون نسمة وذلك منذ العام 1937 إلى 1951. إلا أن هذا الاستنتاج غير صحيح

بسبب أن أرقام النمو في هذه الفترة لم تكن مرتفعة مقارنة بغيرها في الدول الأخرى، هذا بالإضافة إلى أنها لم تستخدم معدلات النمو.

تَوزّع سكان سورية في العام 1953 على عدد من الطوائف. إلا أن النسبة الأعلى للسكان كانت للسنّة بنسبة 70% من مجموع السكان و81.99% من مجموع المسلمين. (De Vaumas 1955, 75).

شكلت الطائفة العلوية ثاني أكبر طائفة في سورية حيث بلغت نسبة المنتمين إليها 10.9% من مجموع السكان. وهكذا نرى أن المسيحيين، في مجموعهم يوازون نسبة الطائفة العلوية. أي أن المجتمع السوري يمكن أن يطلق عليه مجتمع أكثرية وأقليتين إذا جمعت الطوائف المسيحية مع بعضها بعضاً. إلا أن الطوائف المسيحية لم تكن كلها متساوية في الحجم. فقد شكّل الروم الأرثوذكس أكبر نسبة عند المسيحيين حيث بلغت 35%. إلا أن كثرة الطوائف المسيحية في سورية منعت أن تتمكن إحدى الطوائف من التمتع بأغلبية راجحة إذ توزعت النسبة الباقية من المسيحيين على 11 طائفة.

عند مقارنة النمو السكاني للطوائف السورية، بين التعداد في العام 1922 وبين الأرقام المقدمة لعام 1953 لوجدنا أن نسب النمو متفاوتة بوضوح. ويمكن أن نقسم نسب النمو إلى قسمين، الأول هو القسم الذي لم يتأثر كثيراً بالهجرة، لا الوافدة ولا المغادرة؛ والقسم الثاني مؤلف من معدلات النمو للطوائف السورية التي تأثرت بالهجرة الكثيفة التي قصدت سورية أو بحركة كثيفة لاعتناق معتقد طائفي مغاير عن المعتقد الأصلي، وهذا ما هو واضح عند الإنجيليين الذين اشتهروا بالحركة التبشيرية في سورية ولبنان، وتمكنوا من استقطاب أعداد هامة من السوريين واللبنانيين، وخاصة من الطوائف المسيحية الأخرى. هكذا فإن نسبة الإنجيليين التي كانت 2.22% من مجموع المسيحيين و0.25% من مجموع السكان في العام 1922 أصبحت 2.76% و0.35% من مجموع السكان في العام 1953.

إلا أن أعلى معدل نمو سكاني كان عند الطائفة الأشورية حيث بلغ 9.27%. هذا النمو االذي كاد أن يبلغ 3 أضعاف مثيله عند الطوائف الأخرى، لا يُردّ إلى أسباب طبيعية بل إلى الهجرة السريانية إلى سورية. كما أن معدل النمو عند الكلدان الذي يفوق الـ 6% مرتبط بمثيله عند السريان.

جدول 27: توزع سكان سورية حسب الطوائف، 1953

الطائفة	العدد	النسبة من المجموعة الدينية	النسبة من مجموع السكان
السنة	2578810	81.99%	70.54%
العلويون	398445	12.67%	10.90%
الشيعة	14887	0.47%	0.41%
الإسماعيليون	36745	1.17%	1.01%
الدروز	113318	3.60%	3.10%
اليزيديون	3082	0.10%	0.08%
مجموع المسلمين	**3145287**	**100%**	**86.03%**
الروم الأرثوذوكس	168747	35.23%	4.62%
الروم الكاثوليك	55880	11.67%	1.53%
الأرمن الأرثوذوكس	110594	23.09%	3.03%
الأرمن الكاثوليك	19492	4.07%	0.53%
السريان الأرثوذكس	51363	10.72%	1.40%
السريان الكاثوليك	19738	4.12%	0.54%
اللاتين	6749	1.41%	0.18%
الموارنة	16530	3.45%	0.45%
الكلدانيون	5492	1.15%	0.15%
الأنجيليون	13209	2.76%	0.36%
النسطوريون	11167	2.33%	0.31%
الأشوريون	9	0.00188%	0.00025%
مجموع المسيحيين	**478970**	**100%**	**13.10%**
اليهود	31647	100%	0.87%
مجموع سكان سورية	**3655904**		**100%**
المصدر: (De Vaumas 1955, 75)			

ويعود السبب في ذلك إلى العام 1933، حيث طالت أعمال عنف كلاً من السريان والكلدان والأشوريين في العراق، وذلك إثر استقالة لواء أشوري من الجيش العراقي بعد أن رُفضت مطالب بطريركهم "مار شمعون الثالث والعشرين" في اعتبار الأشوريين شعباً، والاعتراف به زعيماً دينياً ودنيوياً عليهم.

بعد رفض السلطات العراقية هذه المطالب واستقالة اللواء، وقعت مواجهات بينه وبين الجيش العراقي. وكان أن لجأ الكثيرون من الأشوريين إلى سورية حيث عاشوا هناك كسوريين في الحسكة وحلب والقامشلي وبقوا فيها إلى اليوم.

يقدّر عدد الأشوريين والسريان الذين نزحوا من العراق بأكثر من 33 ألف شخص استقروا بأغلبيتهم في سورية، كما استقر قسم منهم في بيروت في حي ما زال يحمل اسمهم إلى اليوم. (الجبين، إ. 2014).

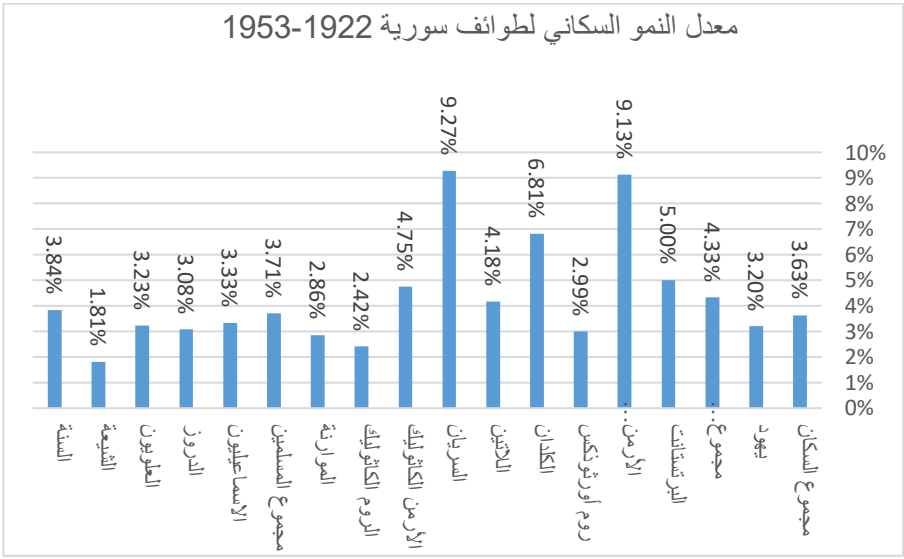

الرسم البياني 17: معدل النمو السكاني للطوائف السورية بين الأعوام 1922 و1953

تتشابه ظروف الأرمن مع الأشوريين والكلدان مع فرق عقد من الزمن، حيث تواصلت موجات الهجرة الأرمنية إلى سورية بعد انجاز التعداد عام 1922. وبذلك ظهرت نتائج هذه الهجرة بعد 3 عقود في الأرقام التي تعود إلى عام 1953، وهذا ما أدى إلى أن تصل معدلات النمو عند الأرمن الكاثوليك إلى 4.75% وعند الأرمن الأرثوذكس إلى 9.13%. ومن الطوائف التي شهدت نمواً مرتفعاً، يفسَّر بالهجرة الوافدة، الطائفة اللاتينية التي ازداد عدد أبنائها في سورية ولبنان إبان هجرتهم من فلسطين المحتلة عام 1948 بعد إعلان دولة "إسرائيل" بالإضافة إلى استقرار عدد من العائلات الغربية في لبنان وسورية طيلة فترة الانتداب وتجذّرها في المجتمع السوري حتى أصبحت سورية. (فصاعي، ف. 2015).

ومن ناحية أخرى، كانت معدلات النمو الباقية هي الأقرب إلى ما هو طبيعي في المجتمع السوري، أي أن المكونَين الأساسيين في تحديد النمو هما الولادات والوفيات مع تأثير محدود للهجرة. وهكذا، فإن النمو عند المسيحيين كان أعلى من النمو عند المسلمين، وذلك بسبب موجات الهجرة السابقة الذكر والتي أثّرت قليلاً على النمو السكاني المسيحي. إلا أن معدل النمو عند السنّة كان الأعلى عند الطوائف كافة التي صنفناها ضمن المجموعة الثانية للنمو. أما العلويون فقد بلغت نسبة النمو عندهم 3.23%. أما عند الطوائف المسيحية فقد بلغ معدل النمو عند الأرثوذكس 2.99% و2.86% عند الموارنة و2.4% عند الروم الكاثوليك. وتثبّت هذه الأرقام المنخفضة، مقارنة بالمجموعة الأولى، ما كنا نشير إليه، وهو أن المؤثر الأكبر في ارتفاع معدلات النمو هو الهجرة الوافدة إلى سورية.

بقيت الكثافة السكانية منخفضة في فترة الخمسينيات حيث لم تتعدّ الـ 20 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد. إلا أن مساحة سورية المروية والقابلة للسكان لا تتعدى ثلث المساحة الأصلية، وعليه فإن الكثافة ترتفع إلى 60 نسمة في الكيلومتر المربع.

جدول 28: توزع السكان على المناطق السورية وفقاً للعدد والكثافتين العامة والفعلية، 1953

المنطقة	عدد السكان	الكثافة العامة	الكثافة من المناطق الصالحة للاستخدام
اللاذقية	540675	88.9	154
درعا	141832	33.7	64
السويداء	98713	17.7	82
دمشق	739227	37.8	171
حمص	261904	6.2	145
حماه	196665	26.8	36
حلب	1025674	44.7	68
دير الزور	251548	4.5	19
الجزيرة	177388	8	17
المجموع	3433626	20	60
المصدر: (De Vaumas 1955, 77)			

هذه الكثافة بقيت دون الكثافة في فرنسا التي بلغت 77 نسمة للكيلومتر المربع الواحد في الخمسينيات. وهي أيضاً أقل من الكثافة في لبنان حيث فاقت الـ 100 نسمة في الكيلومتر

المربع. وكانت الكثافة العامة الأعلى في مدينة اللاذقية حيث بلغت 88.9 نسمة للكيلومتر المربع الواحد. (De Vaumas 1955, 76).

عندما نأخذ المساحة القابلة للاستثمار بالحسبان، فإن الكثافة تتغير بشكل ملحوظ لتصبح دمشق هي المنطقة الأكثر اكتظاظاً حيث بلغت فيها الكثافة 171 نسمة/ كلم^2. كما أن الكثافة في حمص هي الأكثر تأثراً بمسألة الأراضي الصالحة للاستثمار، إذ بلغت الكثافة العامة في حمص 6.2 نسمة/ كلم^2، وهي من الأدنى في سورية. أما الكثافة الفعلية فبلغت 145 نسمة/ كلم^2، وهي من الأعلى. ومرد ذلك إلى أن البادية تشكّل نسبة كبيرة من مساحة حمص.

أما لناحية توزع السكان على المناطق السورية فأكبر مدينة هي حلب حيث كان يقطنها أكثر من مليون نسمة في العام 1953 أي ما يقرب من 30% من مجموع السكان.

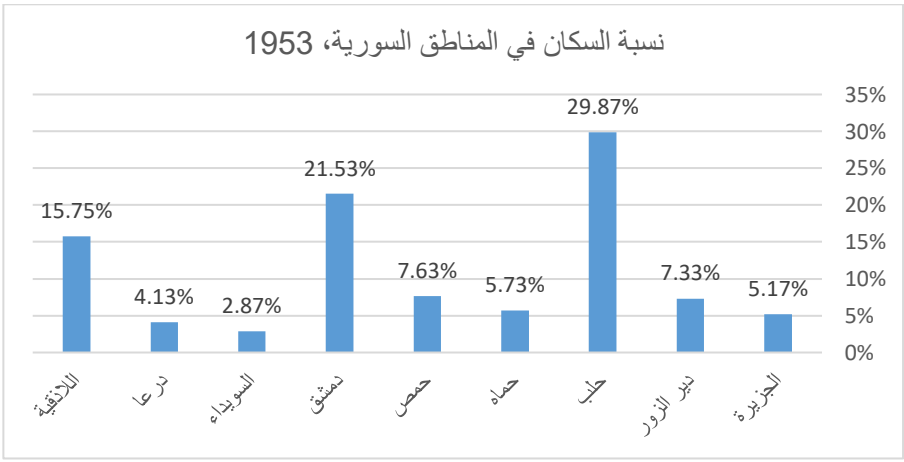

الرسم البياني 18: نسبة السكان في المناطق السورية من مجموع السكان، 1953

حلت العاصمة دمشق في المرتبة الثانية لناحية عدد السكان بـ 739 ألف نسمة، أي 21.53% من السكان. وتوزع بقية السكان والذين تبلغ نسبتهم حوالي 48.6% على بقية المناطق السورية، وخاصة على مدينة اللاذقية التي كانت ثالث أكبر مدينة ، والأكبر على الساحل بحيث يسكنها 15.75% من سكان سورية.

لم تكن سورية دولة ذات أكثرية مدينية عند الاستقلال، فمن مجموع سكانها لم يسكن المدن إلا ما يقرب من 35% في مقابل 65% في الريف. (Khoury 1987, 12).

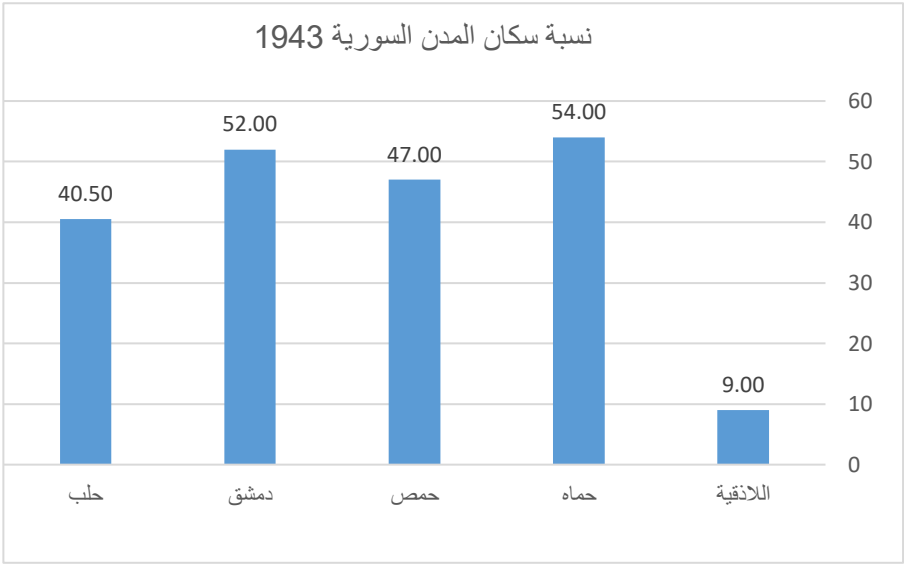

الرسم البياني 19: نسبة سكان المدن في المناطق السورية، 1943

حلت منطقة حماه في المرتبة الأولى لناحية نسبة السكان الحضريين بحيث كانت 54%. أما اللاذقية فأتت في المرتبة الأخيرة بنسبة 9%. ومن الجدير بالإشارة أن السكان الحضريين في منطقة حمص توزعوا كلهم في مدينة حمص، أما في المناطق الأخرى فكان هناك مدن صغرى احتوت على نسب ضئيلة من السكان تراوحت بين 1 و10%.

لم تقدم سورية أرقاماً دقيقة لمعدلات النمو الطبيعي، بحيث كانت الأرقام الرسمية تتحدث عن معدل ولادات بلغ 25.9 بالألف ومعدل وفيات بلغ 7.2 بالألف. وهذا يعني أن معدل النمو الطبيعي بلغ 1.87%. ونحن إذ لاحظنا أن معدل النمو السكاني كان قد فاق الـ 2% في معظم الحالات، نستبعد أن تكون هذه الأرقام صحيحة بحيث كانت سورية بلداً مصدّراً للهجرة وليس مستقبلاً لها. إلا أن عدم دقة الأرقام تعود على الأرجح إلى ضعف التبليغ والتسجيل الحيوي بحيث كان السوريون، وخاصة المقيمون في الريف والمناطق الداخلية، يعتبرون أن مسائل الزواج والطلاق والولادات والوفيات أمور خاصة لا علاقة لأحد بها وهو ما من شأنه أن يقضي على دقة الأرقام. (De Vaumas 1955, 80)

لقد أوردت منى سمّان في كتابها، سكان سورية الصادر عام 1978، ونقلاً عن التسجيلات الحيوية السورية، أن معدل الولادات في سورية تراوح بين 18 و33 بالألف في الفترة الممتدة من 1940 إلى 1970، وأن المعدل في العام 1951 قد بلغ 25.2 بالألف. وفي الوقت نفسه، تقدم

مجموعة من المعدلات في السنة نفسها حيث بلغ 44.8 بالألف في مصر و39 بالألف في مصر و27.1 بالألف في كندا. وكانت الباحثة أوردت كل هذه الأرقام لتشير إلى أن التسجيل الحيوي السوري غير كاف، ويعاني من كثير من النواقص ليتم الاعتماد عليه. صحيح أن تسجيل المواليد إلزامي في سورية، بحيث يلزم الطبيب أو القابلة القانونية تسليم الجهات المعنية ورقة تفيد بالولادة ليسجلها من خلال المختار ويستلم منه شهادة الولادة التي ينبغي عليه أن يسلمها فيما بعد إلى شؤون النفوس ليستلمها بعد فترة من الزمن. المقصود أن هذه المعاملات قد تكون معقدة بالنسبة للمواطن السوري الذي قد يكون غالباً شخصاً أمياً قروياً لا يعرف كيفية القيام بهذه الإجراءات، أو قد يكون غير مقتنع بها أصلاً. وتشير سمّان إلى أنه من أصل 14231 تجمعاً بشرياً في سورية، من قرى وبلدات ومدن، فقط 7729 منها يوجد فيها مختار. ويبلغ عدد مراكز التسجيل الحيوي في سورية 176 مركزاً؛ أضف إلى ذلك أن التأخير في التبليغ، أكثر من 15 يوماً يلزم الشخص المعني للجوء إلى القضاء ورفع دعوى قضائية لتسجيل الولادة. هذه التعقيدات أدّت إلى انخفاض التبليغ الفعلي، وبالتالي إلى انخفاض معدلات الولادات بشكل كبير. (M. Samman 1978, 137-138).

كان الاقتصاد الزراعي في سورية هو الغالب، حيث أن 58% من السكان يعملون في الزراعة، وهم يعيشون في 5500 قرية وصف كمال ديب الحياة فيها بأنها أقل من بدائية. وكان الفلاحون يعانون من ارتفاع ملحوظ في الوفيات بسبب الأوضاع الصحية المزرية وانتشار عدد من الأوبئة. دفعت هذه الأوضاع فلاحي القرى السورية إلى مضاعفة ولاداتهم للتعويض عن الوفيات المرتفعة. وهو الواقع الذي عكسته التقارير الرسمية من أعوام 1951 إلى 1953 حيث أشارت إلى 36% من السكان كانوا دون الـخامسة من العمر. (ديب، ك. 2017، 219).

4. الجمهورية العربية المتحدة

بعد إعلان حلف بغداد في العام 1955 خشيت سورية من الوضع المستجد فبدأت بالتقرب من مصر التي كانت تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وقد كان للاتجاه العروبي الوحدوي الذي اتبعه عبد الناصر أثراً كبيراً في العلاقات بين البلدين بحيث انتهت إلى إعلان الوحدة بينهما في شباط 1958 بعد طلب من سورية وتصديق البرلمان السوري على ذلك. (قدورة، ز. 1968، 243) إلا أن عدداً من المشكلات اعترت هذه الوحدة منذ بدايتها، وخاصة في ما يتعلق بسيطرة

المصريين على زمام معظم الأمور في الدولة. فالمصريون لم يتعاملوا مع سورية باعتبارها شريكاً لهم في الجمهورية العربية المتحدة، بل كانت مجرد إقليم كغيره من الأقاليم المصرية. ففي حين برز اتجاه في سورية يؤيد مفهوم وحدة فدرالية تحفظ شخصية سورية، فضّلت مصر الوحدة الاندماجية، وهو ما تحقق لها. فعبد الناصر اشترط، لتحقيق الوحدة، عدداً من الشروط، ومنها: الوحدة الاندماجية، حل جميع الأحزاب في سورية، منع النشاط السياسي داخل القوات المسلحة السورية. وهو ما وافق عليه الرئيس السوري شكري القوتلي من دون الوقوف على آراء جزء مهم من المشهد السياسي السوري الذي كان رافضاً لهذه الشروط. وكانت السيطرة على المقدرات والثروات الطبيعية السورية أحد أهم دوافع مصر للوحدة، حتى أن بعضهم رأى أن تصرفات مصر في سورية لم تكن بعيدة عن سلوك فرنسا فيها طيلة فترة الانتداب. أما السوريون فكان دافعهم إلى الوحدة شعورهم تجاه فلسطين ومعاداتهم لمشروع أيزنهاور في المنطقة بحيث رأوا في مصر ذلك الشريك الذي سينصرهم على ما يحلمون به. (ديب، ك. 2017، 257-259).

أولى نتائج الوحدة كانت تغيراً ديموغرافياً ضخماً، بحيث انضم عدد سكان مصر، البالغ 25 مليون نسمة في العام 1958، إلى عدد سكان سورية الذي يقدّر بـ 4 ملايين نسمة[2]. إلا أن التغير الأساسي هو انضمام دولة غنية بأرضها الزراعية إلى دولة لا تملك من الأراضي الزراعية إلا ما يجاور النيل ودلتاه. كان جمال عبد الناصر يطمح، ومن ضمن مفهوم العروبة، أن تصبح سورية موطناً جديداً للفلاحين من مصر والعراق واليمن وغيرها. فتصبح مأهولةً أكثر مما يزيد من إمكانية استغلالها لمواردها. إلا أنه، ومع انفكاك الوحدة، لم يزد عدد الفلاحين الذين انتقلوا من مصر إلى سورية عن 6300 فلاح.

لن ندخل في النتائج الديموغرافية للجمهورية العربية المتحدة، فهي لا تعدو كونها مجموع عدد السكان المصريين والسكان السوريين. ولا داعي للحديث عن أي نمو ديموغرافي أو تأثر ديموغرافي بالسياسات أو الأوضاع القائمة في الجمهورية، وذلك بسبب أن الوحدة لم تدم لوقت طويل وبالتالي لم يكن لها أي أثر في إحداث تغيير ديموغرافي يذكر.

حل عقد الجمهورية العربية المتحدة، أقله من الجانب السوري، بعد انقلاب أجراه عدد من الضباط السوريين الذي ضاقوا ذرعاً بالممارسات الناصرية في دولة الوحدة. وكان آخر هذه الممارسات، والذي قضى على الوحدة عملياً، هو القرار في تفتيت سورية وتحويلها إلى مجموعة من المحافظات المرتبطة مباشرة بالقاهرة بلامركزية جامدة. وفي الوقت عينه فإن لكل من هذه المحافظات أنظمتها الخاصة بحيث لا تجمعها أي علاقة مع المحافظات السورية الأخرى.

وهكذا، فقد أدى تحرك عسكري انقلابي إلى انفصال سورية عن مصر بحيث أعيد استخدام إسم سورية قبل الوحدة، أي الجمهورية السورية. إلا أن قادة الانقلاب سرعان ما اعتمدوا التسمية الحالية "الجمهورية العربية السورية" للتشديد على أن سورية وإن انفصلت عن الجمهورية العربية المتحدة إلا أنها لم تنفصل عن العروبة. (ديب، ك. 2017)

5. ديموغرافية الجمهورية العربية السورية

أجري التعداد "الحديث" الأول لسورية عام 1960، وتبعه الثاني بعد عشر سنوات في العام 1970. وفي هذين التعدادين بدأت سورية باحترام المعايير العالمية للتعدادات كالشمول، وهو أن يشمل التعداد جميع السكان المقيمين في البلد، والدورية بحيث بدأت الدولة بتنفيذ التعداد في فترات متزامنة، والعد الفردي بأن يعد كل فرد لوحده. وقد أجريت هذه التعدادات بالتنسيق مع الأمم المتحدة وبالالتزام، قدر الإمكان، بتوصياتها. إلا أن التعدادين، وخاصة الأول، قد شابه بعد الأخطاء والمشاكل التقليدية في سورية والمشرق، فالمقابلات تمت بمعظمها مع أرباب المنازل من الذكور مما أدى إلى عد أقل من الواقع للإناث، إما بسبب سقوطهن سهواً من قبل رب الأسرة، أو بسبب أن جزءاً لا بأس به من أرباب المنازل كانوا لا يزالون يعتبرون أن الإناث هن من العرض، والعرض لا يُسأل عنه. بالإضافة إلى مشاكل عدّ الإناث، فإن السلطات قد عمدت إلى اتباع تقنيات محددة لعدّ البدو، ومنها تنفيذ التعداد في فترة نهاية الصيف بحيث لا يزال البدو في محطات رحالهم الصيفي، ومع ذلك فقد عانى تعداد 1960 من انخفاض العدد المعلن للبدو عن أعدادهم الحقيقية. (M. Samman 1978, 155)

كان التعداد في سورية يشمل جميع المقيمين على الأراضي السورية عند لحظة اجراء العد. هكذا فإن اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ويبلغ عددهم 126 ألف نسمة قد تم عدّهم، أضف إلى ذلك حوالي 10 آلاف أجنبي مقيم في سورية. وقد يكون أحد أسباب انخفاض البدو هو عدم وجود قسم منهم على الأراضي السورية أثناء التعداد. لذلك فقد ناهز عدد السكان في سورية 4.57 مليون نسمة. بلغت الكثافة العامة للسكان في سورية 24.6 نسمة/ كلم^2. وفي الوقت نفسه، فإن كثافة السكان في المناطق القابلة للزراعة والري هي 35.4 نسمة/ كلم^2، والكثافة في المناطق المزروعة والمروية كانت 47.3 نسمة/ كلم^2. وتوزعت الكثافة بشكل متفاوت بين المناطق، فكانت الكثافة الأعلى في المنطقة الساحلية، أما المناطق الداخلية مثل

حمص وحماه وحلب فكانت الكثافة فيها متوسطة. وأقل المناطق كثافة كانت المناطق الشرقية التي لا يسكنها إلا القبائل البدوية. وقد لعب عامل الهطولات المطرية دوراً أساسياً في هذا التوزيع حيث تنخفض الكثافة مع انخفاض الهطولات المطرية في البلاد. بلغت نسبة السكان المقيمين في المناطق الريفية، أو لنقل غير المدينية، 62.3% في مقابل 37.7% في المناطق المدينية. (Helbaoui 1963, 698-699).

صدرت نتائج التعداد ووضعت قيد التداول، وقد اخترنا أن نعرض هرم الأعمار لعام 1960 (نسخاً كما ورد في التقرير الأصلي) لسببين: الأول كونه يشير إلى طبيعة البنية السكانية في البلاد، وهو ما سنأتي عليه لاحقاً. أما السبب الثاني فهو بسبب كمية ما شابه من عيوب. فالهرم قد رسم بناءً على فئات الأعمار الأحادية، بحيث تمثل كل فئة سنة واحدة من العمر. وعليه، وبما أن تجربة التعداد كانت جديدة في سورية، وخاصة بالشكل الذي نفذت فيه، فإن أخطاء التبليغ كانت واضحة لجهة تدوير العمر إلى الصفر أو الخمسة الأقرب، أي أن من هم غير أكيدين من أعمارهم كانوا يعطون أرقاماً تقريبية تقع كلها ضمن العشرات أو الخمسات. كأن يقوم أحدهم ممن عمره 33 عاماً بالتصريح أن عمره 35 أو 30. (M. Samman 1978, 175)

أدى هذا الواقع في التبليغ عن المعلومات إلى هذه النتوءات العديدة في الهرم والتي تقع كلها عند الأصفار (العشرات) والخمسات. هذا السلوك عند المجيبين يؤشر إلى الوضع السيء للتسجيلات الحيوية بحيث يكون السكان لا يدركون أعمارهم الصحيحة، أو أنهم يعرفونها ولكنهم لا يدركون مدى الأذى الذي يلحقونه بدقة الأرقام حين يبلغون عن أعمارهم، وبالتالي بقية المعطيات التي تعود إليهم، وفقاً لهذه الطريقة غير الدقيقة.

نشير إلى أن النقاط في الرسم تشير إلى معلومتين مختلفتين، فالنقاط البيضاء تمثل 2000 نسمة لكل منها، أما النقاط السود فهي تمثل 400 من السكان البدو. نرى من هنا أن توزع السكان البدو هو أكثر تفرقاً من السكان الحضر، أي أن أخطاء المعاينة أكثر بكثير مما عند الحضر. لن نقوم بتحليل هذا الهرم بل هرم شبيه منه مأخوذ عن موقع إلكتروني متخصص بالمعطيات الديموغرافية في العالم، وهو بالتأكيد يرتكز على معطيات تعداد 1960.

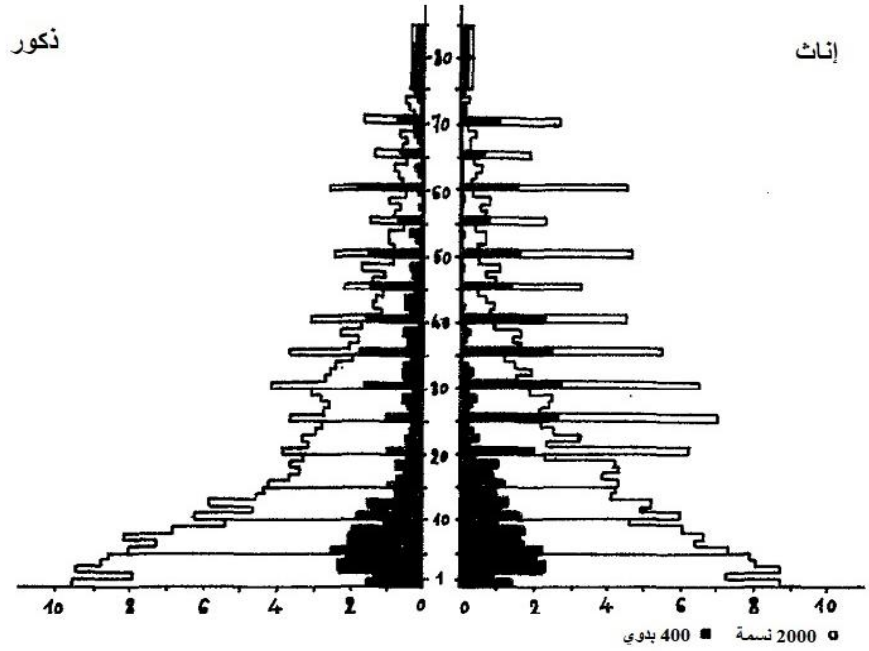

الرسم البياني 20: هرم الأعمار لسورية كما ورد في تعداد 1960

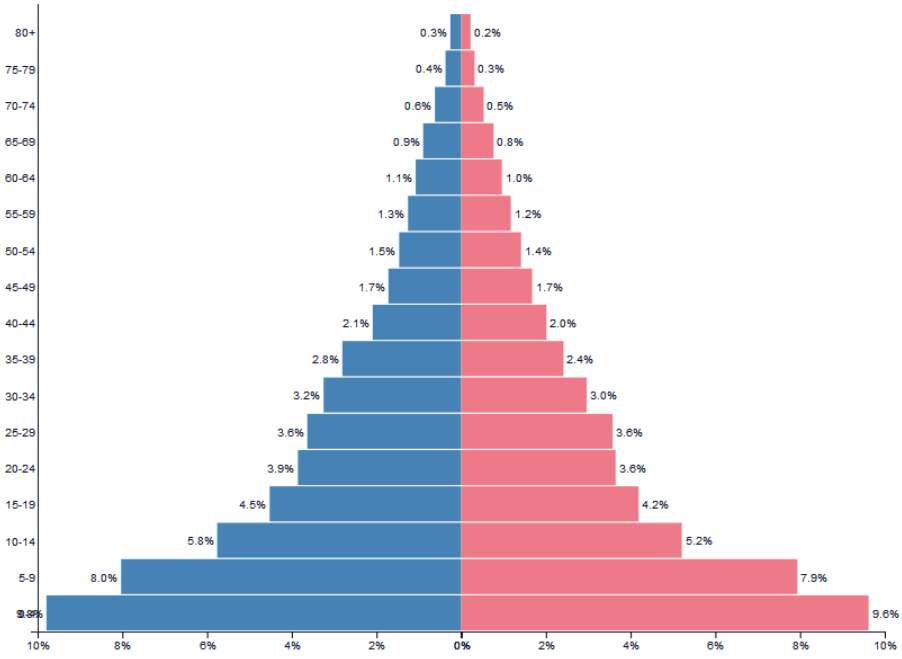

الرسم البياني 21: هرم الأعمار سورية، 1960[3]

نلاحظ أن هرم الأعمار في سورية، وهو هرم ذو فئات خمسية مأخوذ من الانترنت، يشابه بشكله العام ذاك ذا الفئات الأحادية، لا بل إنه يمكننا التأكيد على أن كل الأهرام في سورية ستبقى على النمط نفسه لغاية منتصف التسعينيات. والنمط هو هرم مثلث الشكل، ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب. يعكس هذا الشكل ارتفاعاً ملحوظاً بالخصوبة وهو ما نستنتجه من القاعدة العريضة. أما انخفاض العدد من بين فئة وأخرى فيعود إلى سببين، الأول هو ارتفاع الخصوبة الدائم بين الفترات الخمسية، أضف إلى ذلك ارتفاع معدلات الوفاة في الأعمار كلها، وهو ما يساهم في هذه الاختلافات بين الفئات.

تشير المعطيات من تعداد 1960 إلى أن حوالي نصف السكان في سورية هم من الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً. أي أن المجتمع السوري مجتمع فتي ويعود ذلك إلى ارتفاع نسب الخصوبة كما أشرنا أعلاه. (M. Samman 1978, 180). من المفيد الإشارة هنا إلى أن تعريف الفئات العمرية العريضة في هذه الفترة كان مختلفاً عما هو موجود اليوم، حيث كانت فئة الكبار بالسن تبدأ بالعمر 60، وليس 65 كما هو الحال اليوم، وذلك بسبب انخفاض أمل الحياة عند الولادة، وبالتالي انخفاض نسب من تجاوزوا الـ 65 من العمر وخاصة في الدول الأقل نمواً. هكذا، فإن العمر المتوسط في سورية بلغ 25.7 سنة: 26.3 عند الإناث و25.2 عند الذكور. ونفيد أيضاً أن نسبة الذين لم يتموا الـ 20 من العمر في سورية كانت من الأعلى بين الدول العربية، حيث بلغت 56.4% بينما كانت 51% من سكان المغرب و49% من سكان مصر. (Helbaoui 1963, 699-700)

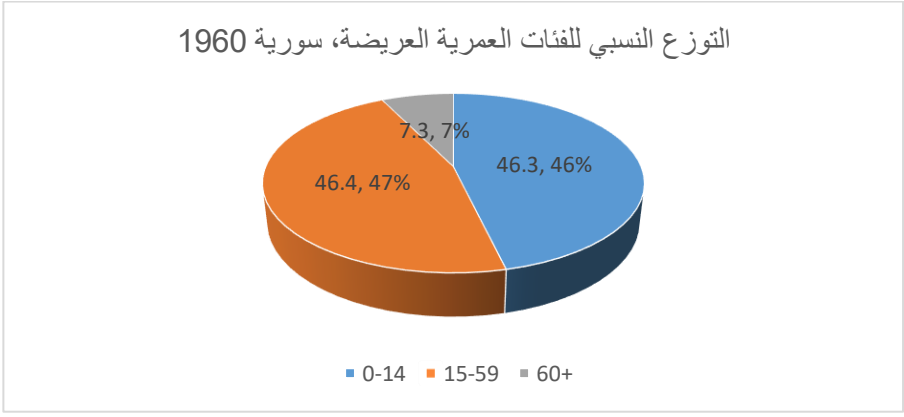

الرسم البياني 22: التوزع النسبي لسكان سورية على الفئات العريضة، 1960

كانت الهجرة الوافدة من سورية تقدّر بحوالي نصف مليون نسمة في بداية الستينيات، وقد قصدت هذه الهجرة لبنان أو أوروبا، وكان اللافت أن نصف هذه الهجرة مكوّن من المسيحيين. هكذا انخفضت نسبة المسيحيين السوريين بشكل ملحوظ، يقدّره بعض الباحثين بالنصف خلال بضع سنوات. ففي حين كانت نسبة المسيحيين عام 1953، كما هي مبينة في مكان سابق، تتجاوز الـ13% من مجموع السكان، لم تعد هذه النسبة تتجاوز الـ8%. وعلى إثر هذه الهجرة لم يعد يندر أن تجد أحياءً هاجرت بأكملها في مدن مثل حلب حيث تضاءل عدد المسيحيين من 123000 إلى 88000 بين 1943 و1960. علماً أن النزوح نحو المدن كان عند المسيحيين ضعفي مثيله عند المسلمين طيلة هذه الفترة، وقد تجمّع المسيحيون خاصةً في 6 مدن وهي: حلب، دمشق، حمص، اللاذقية، القامشلي والحسكة. طالت موجات الهجرة هذه، الطبقات الأكثر ثراءً بالإضافة إلى الطبقة الوسطى التي كانت تدور في فلك الطبقات الثرية. (Seurat 1980, 39).

بلغ عدد السكان السوريين في عمر النشاط 2.556 مليون نسمة، إلا أن عدد السكان الناشطين فعلياً لم يتعدّ ربع عدد السكان النهائي، أي 1.118 مليون نسمة، وكانت هذه النسبة من الأدنى في العالم في تلك الفترة. وهذا يشير إلى معدلات إعالة مرتفعة، ولم يخفف منها أصلاً إلا انخفاض نسب كبار السن. ويعود السبب الأساسي في انخفاض نسبة العمل الفعلي إلى عدم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، إلا في ما ندر، بالإضافة إلى كون نصف السكان دون سن النشاط. ومن المهم هنا القول إن العقلية الحديثة بالنسبة لمشاركة المرأة وخروجها إلى سوق العمل لن تبدأ في الانتشار في سورية إلا في مناطق محدودة وفي فترات زمنية تبعد عن الستينيات. (Helbaoui 1963, 700-701). هكذا، فإن نسبة مشاركة المرأة في العمل لم تزد عن 12% من مجموع النشاطين، وفي هذه النسب تفاوت ملحوظ بين المدينة والريف، حيث بلغت نسبة الناشطات في المدينة 16%، أما في الريف فقد بلغت 6.8% فقط. (Helbaoui 1963, 703). ولكن هنا لا بد من أن نطرح تساؤلاً حول دقة هذه الأرقام، ولا سيما أن النساء يساعدن الرجال في الزراعة والحصاد ومعظم الأعمال يتشاركان فيها. هذا الأمر منتشر في كل الأرياف وفي معظم الدول. هنا لا بد من إرجاع ضعف التبليغ عن نشاط المرأة إلى سببين: الأول هو اعتبار كل ما يتعلق بالنساء من الأمور الخاصة التي لا يُبلّغ عنها. والثاني يعود إلى قناعة عند أهل الريف تفيد بأن عمل المرأة في الزراعة يقع من ضمن واجباتها المنزلية الطبيعية التي لا تُدخل لها أجراً. وبهذا لا ينظر إليه على أنه نشاط اقتصادي، من قبل المستجوب أو حتى من قبل المحقق.

انخفضت نسبة الزراعة من إجمالي النشاط الاقتصادي. ففي حين كانت تشكل 58% من إجمالي النشاط الاقتصادي، لم تعد تشكل إلا 47.4% من إجمالي هذا النشاط للعام 1960. وهذا ما يشير إلى تقدم الصناعة والخدمات عما كانت عليه في الفترة السابقة. هذا التحول في الاقتصاد لم يترافق مع تحول في توزيع السكان حيث بقيت نسب السكان في الريف والمدينة على ما هي عليه في بداية الخمسينيات. مما يعكس تحولاً اقتصادياً في النشاطات غير- الزراعية أسرع وأكثف من حجم الانتاج الزراعي الذي لم يدخل عليه أي تطوير يذكر. (Helbaoui 1963, 705)

انعكست الكثافة السكانية الريفية على واقع الوفاتية في سورية، ففي حين تمكن الباحثون من الوصول إلى استنتاج يفيد بأن معدل الوفيات قد انخفض بشكل ملحوظ خلال المرحلة اللاحقة لاستقلال سورية ووصولاً إلى إجراء التعداد عام 1960، بالإضافة إلى استمرار معدلات الوفيات بالانخفاض طيلة الفترة اللاحقة لتعداد 1960.

سجل معدل الوفيات الخام انخفاضاً ملحوظاً بمقدار 4.3 بالألف خلال فترة 15 عاماً. ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الصحية في البلاد وانتشار وسائل الوقاية من لقاحات وعلاجات وغيرها.

جدول 29: معدلات الوفيات الخام في سورية، 1950-1965

الفترة الزمنية	معدل الوفيات (بالألف)
1950-1955	21.4
1955-1960	18.8
1960	19.8
1960-1965	17.7
1965	17.1
المصدر: (M. Samman 1978, 212)	

إلا أن أسباب انخفاض الوفيات لا يعود إلى الفترة الأخيرة السابقة للتعداد وحسب، بل ترجع جذوره، ووفقاً للباحثين، إلى بداية القرن العشرين. فابتداءً من العام 1910 ارتفعت واردات الأدوية بشكل ملحوظ، أضف إلى ذلك انتشار المستشفيات والمؤسسات الصحية. إلا أن انخفاض الوفيات لم يكن فورياً مع بداية القرن بل لم يصبح ملحوظاً إلى منذ الأربعينيات، وهو ما سيساهم في ارتفاع معدل النمو الطبيعي في سورية. (M. Samman 1978, 212).

صحيح أن معدلات الوفاة بدأت بالانخفاض في سورية، إلا أن معدلات وفاة الرضّع بقيت مرتفعة بشكل ملحوظ، فهي قد بلغت 154.38 بالألف للذكور و137.29 للإناث في العام 1960. أي أن نسبة بقاء الأطفال على قيد الحياة بعد العام الأول لا يتعدى 85%. وكما أن أرقام التبليغ في التعداد عن الإناث كانت منخفضة فإن التبليغ عن وفيات الأطفال أتى منقوصاً هو الآخر. فأرباب الأسر كانوا يغفلون في الكثير من الأحيان التبليغ عن حالة وفاة رضيع عندما تكون الوفاة مباشرة بعد الولادة (في فترة يوم لاحق للولادة). ونحن حين ندرك أن 55% من حالات الولادة كانت تتم على أيدي قابلات غير مجازات أو حتى من دون وجود وسيط للولادة، نفهم ارتفاع أرقام معدلات الوفاة عند الرضع. أدت كل هذه المعطيات إلى انخفاض أمل الحياة عند الولادة في سورية إلى أقل من 50 عاماً في العام 1965. (M. Samman 1978, 215-216)

إلا أن الملاحظ في سورية هو ارتفاع معدلات الوفاة بين الإناث، وذلك في فئتين مختلفتين، الأولى وهي فئة الفتيات دون الخامسة من العمر، والثانية هي الفئة العمرية الخاصة بالخصوبة، وخاصة بين 15-29 عاماً. ويعود ذلك إلى سببين مختلفين، ففي الفئة الأولى، وخاصة عند السكان الأكثر فقراً، تنتشر عادة تغذية الفتيان على حساب أخواتهن الفتيات، وذلك للاعتبارات التقليدية المتعلقة بالذكر. أما في الفئة الثانية، ومع الارتفاع في الخصوبة الذي تشهده سورية، وفي ظل لجوء معظم السكان إلى وسائل مغرقة في البدائية عند الولادة، فإن قسماً لا بأس به من الأمهات يتوفين عند الإنجاب أو من مضاعفات ناتجة عنه.

على عكس الاعتقاد السائد في سورية الرسمية قبل 1960، فإن الخصوبة لم تكن منخفضة، بل على العكس، كانت الخصوبة في سورية من الأعلى في العالم في تلك الفترة. فقد بلغ معدل الولادات الخام أكثر من 48.8 بالألف. أما المعدل العام للخصوبة الكلية، أي عدد الأولاد لكل امرأة أتمت حياتها الانجابية فبلغ 7.1 مواليد لكل امرأة. ونذكر هنا أن العدد اللازم لاستمرار المجتمع مستقراً سكانياً هو 2.1 مولودين للمرأة. وأخيراً نذكر أن عدد الولادات الإناث للمرأة الواحدة قد بلغ 3.4، بينما العدد اللازم لاستقرار المجتمع هو مولودة واحدة. (M. Samman 1978, 240). تشير كل هذه الأرقام إلى ارتفاع ملحوظ في الخصوبة، وإلى تضاعف عدد السكان بين فترة وأخرى، وهو ما سنقوم بحسابه لاحقاً.

تعود أسباب ارتفاع الخصوبة إلى عدد من العوامل، منها طبيعة الانتاج. فالمجتمع السوري قائم على الزراعة، أضف إلى ذلك ارتفاع معدلات الوفاتية وخاصة بين الأطفال، كما أوضحنا سابقاً. إلا أن أحد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة هو انخفاض العمر عند الزواج

الأول وخاصة عند الإناث. فعندما تتزوج المرأة في عمر مبكر فإنها تقضي عدداً أكبر من السنوات معرضة لاحتمال الحمل. وفي بلد مثل سورية، بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث 19.61 عاماً أي ما معناه أن الأنثى تقضي 30 عاماً في سنين الحمل. نشير إلى أن العمر عند الزواج الأول يتأثر بالمستوى التعليمي حيث يرتفع في شكل ملحوظ عند الإناث المتعلمات إلى أكثر من 23 عاماً. وفي الوقت نفسه، فإن الفارق بين العمر عند الزواج الأول بين الإناث والذكور يبلغ أكثر من 6 سنوات، وهو فارق كبير، ما يعني أن نسبة لا بأس بها من الذكور يتزوجون من إناث أصغر منهم بعدد من السنوات. وأخيراً نشير إلى أن أكثر من 20% من الإناث يتزوجن قبل الـ 16 عاماً، علماً أن العمر القانوني للزواج هو 16 عاماً. (M. Samman 1978, 230-234)

نستنتج من الأرقام أعلاه أن معدل النمو الطبيعي بلغ 30 بالألف. وإذا أهملنا الهجرة كمؤثر على النمو، وخاصة أن صافي الهجرة في سورية سلبي، فإننا نستنتج أن عدد سكان سورية سيتضاعف خلال 23 عاماً. وبالفعل، فإن عدد السكان عام 1983 بلغ 9.7 مليون نسمة[4]، وهو أكثر من ضعف العدد للعام 1960، وهذا ما يشير إلى استمرار ارتفاع الخصوبة في السنوات اللاحقة.

هوامش الفصل الرابع

[1]. أنظر الفصل السابق الخاص بالأردن.

[2]. يشير يوسف كرباج في بحثه إلى أن عدد السكان في سورية عام 1958 كان 6 مرات أقل من عدد سكان مصر ويقول أن العدد بلغ 4.3 مليون نسمة. لم ندرج الرقم كما هو في النص لأننا نستبعد أن يكون الرقم دقيقاً إذا ما تماشينا مع الأرقام المذكورة سابقاً ومع معدلات نمو سنوية لا تتجاوز الـ 2.5%. وعند تطبيق معادلة النمو السكاني على كل هذه المتغيرات فيصير من المرجّح أن يتراوح عدد السكان بين 3.8 و4 مليون نسمة ولا يصل إلى 4.3 مليون.

[3]. هذا الرسم مأخوذ من:
/https://www.populationpyramid.net/syrian-arab-republic/1960

[4]. الرقم مأخوذ من موقع مكتب الإحصاء الأميركي، على الرابط التالي:
https://www.census.gov/data-tools/demo/idb/region.php?N=%20Results%20&T=13&A=separate&RT=0&Y=1983&R=-1&C=SY

الفصل الخامس

سورية المعاصرة

مرّت سورية بين الأعوام 1961-1971 بسلسلة من التغيرات الهامة على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي على الصعيد الديموغرافي. فقد أدت التحركات التي قام بها ضباط من الجيش السوري بانقلاب عسكري نتج عنه فك الارتباط بالدولة العربية المتحدة، وإن كان من الطرف السوري حصراً.

وقد شهد عقد الستينيات في سورية صعوداً وهبوطاً لعدد من القوى السياسية، كما أن الوضع السياسي تراوح بين النظام البوليسي وعودة الديموقراطية التي لم تلبث أن أخمدت من جديد. أضف إلى ذلك عدداً من الثورات، وكان أهمها الثورة التي قام بها حزب البعث وتمكن على إثرها من استلام السلطة في سورية، وهو لا يزال يحتفظ بها لغاية تاريخ كتابة هذه الأسطر.

ما يهمنا هنا هو الإضاءة على الدور الذي لعبته الأقليات الدينية والعرقية في ولادة سورية التي نعرفها اليوم. ورثت سورية الجيش عن الفرنسين الذين نظّموه وفقاً لطريقتهم الخاصة التي عملت على تدعيم الجيش بعدد كبير من الضباط الذين يتبعون المذاهب الأقلوية، وخاصة من العلويين والاسماعيليين والدروز. أدى هذا التنظيم الفرنسي إلى تعزيز دور الأقليات في سورية على حساب السنّة الذين اعتبروا أنفسهم يخسرون من سلطتهم التاريخية في البلاد. وبما أن السلطة تجرّ المزيد من السلطة، فقد عمد الضباط إلى تقوية مراكزهم من حيث تطويع أعداد متزايدة من أبناء الأقليات في الجيش وفي الإدارات المدنية باعتبار أن الجيش كان مسيطراً على معظم أوجه الحياة في سورية بعد سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية منذ الاستقلال ولغاية عام 1971.

1. سورية والبعث

في العام 1963 قامت اللجنة العسكرية في حزب البعث بانقلاب على الحكم ووضع السلطة بيد عدد صغير من الضباط الشباب، وكان من بينهم المقدم حافظ الأسد، وكان هؤلاء الضباط بأكثريتهم من الأقليتين العلوية والدرزية. لم يكن للقيادة المدنية أي دور يذكر في الانقلاب بسبب التشرذم الذي أصابها طيلة الفترة المحيطة بالانفصال ولغاية تاريخ الانقلاب. هذا وقد أتت اللجنة العسكرية في أكثر من مناسبة بأوجه سنّية لتكون الواجهة لحكمها وذلك مراعاةً

للأكثرية السنية في البلاد. (حداد، غ. 2001، 229). وفي خضم التغييرات التي طرأت على حزب البعث الذي تفرّع إلى عدد من الفروع وفقاً لموقف كل من قياداته في مسائل الوحدة والحكم والعلاقة مع الجوار، وصولاً إلى العلاقة بين القيادة القطرية والقيادة القومية للحزب، الأمر الذي أدى إلى انقسامه رسمياً إلى قسمين باتا يعرفان لاحقاً، وإن بشكل غير رسمي بالبعث السوري والبعث العراقي. وأدت ثورة عصفت بسورية، وكانت الأكثر دموية في تاريخ الانقلابات، إلى تدعيم ركائز حكم "البعث الجديد" بقيادته الأقلوية التي بقيت بأكثريتها خلف الكواليس، ودفع إلى الواجهة بشخصيات سنّية ذات خلفية برجوازية تقليدية في المجتمع السوري.

وفي ربيع عام 1966 تم، وبالصدفة، اكتشاف مخطط لضباط رفيعي المستوى من الطائفة الدرزية كان يهدف إلى إقصاء رموز النظام والتخلص منهم. وكاد للتحرك أن ينجح في مسعاه لولا وصول الخبر مسبقاً إلى اللواء حافظ الأسد الذي تمكن من وقف التحرك بعد إرساله سرباً من الطائرات فوق السويداء وتطويقها برتل من المدرعات. كانت نتيجة هذا التحرك الفاشل تسريح عدد كبير من الضباط الدروز وإعدام المسؤولين عن الحركة الانقلابية. أي أن النتيجة المباشرة كانت اختفاء النفوذ الدرزي في الجيش والإدارة المدنية واقتصار هذا النفوذ على العلويين والإسماعيليين، لا بل على العلويين بصورة خاصة. إلا أن النتيجة غير المباشرة لهذا التطهير كانت الأخطر. ذلك أن الجيش السوري فقد مجموعة لا بأس بها من الضباط الكفوئين وقديمي الخبرة العسكرية، وتم استبدالهم بضباط جدد لا خبرة عملية لهم. هكذا دخلت سورية الحرب مع "إسرائيل" عام 1967 مفتقدة لأهم مكونات الجيش، وهم الضباط الخبراء. وقد أدى هذا الأمر إلى ضياع في التواصل بين القاعدة والقيادة، الأمر الذي أدّى إلى إذاعة خبر غير مؤكد عن سقوط القنيطرة في يد الإسرائيليين، وهي لم تسقط، ولا كان الاسرائيليون قد تحركوا صوبها أصلاً. وفي الوقت الذي تطلّبه تصحيح الخبر كان الجنود قد أصيبوا بالذعر وهجروا مواقعهم، الأمر الذي دفع بالإسرائيليين إلى التحرك صوب ساحة القنيطرة واحتلالها، وهو أمر لم يزمعوا القيام به، وخاصة أنهم قد أعلنوا عن وقف إطلاق النار[1].

أدّت الحرب عام 1967 إلى تغير ديموغرافي هام على صعيد النزوح الداخلي لأكثر من 90 ألف شخص أجبرتهم القوات المحتلة على ترك أراضيهم من دون أن يحملوا إلا ما تستطيع أياديهم. كما سقط ألف شهيد سوري بالإضافة إلى مئات الجرحى والأسرى. وكان الوقع النفسي شديداً على السوريين الذين لم يفقدوا أرض الجولان فحسب، بل فقدوا مقدراته المائية التي جعلت

"إسرائيل" تتمسك به ولا تنوي التخلي عنه كما هو واضح، ولا حتى مقابل سلام مع سورية. إلا أن القيادة السورية سعت إلى استيعاب الصدمة والعمل على تعويض الخسائر من خلال تعزيز التعاون من الاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز.

هنا لا بد من الحديث عن الظروف الاجتماعية التي سادت في هذه الفترة. فقد سعى البعث في بداية الثورة عام 1966 إلى إرساء أسس العلمانية، لا بل غالى في ذلك أحياناً. فقد وقعت بعض الأحداث التي أدّت إلى حذر شعبي، وخاصة سنّي، في التعامل معه. ذلك أن الحزب لبس لبوس العلمانية من دون أن يهيّئ الطبقات الشعبية لهذه الفكرة التي اختلطت عندهم مع الإلحاد. ففي حادثة جرت عام 1967 نشرت المجلة الرسمية للجيش مقالاً يدعو فيه كاتبه إلى التخلي عن الأفكار الرجعية، منها الإمبريالية وما له علاقة بالله. أثارت هذه المقالة حفيظة السوريين مما أجبر النظام على التراجع عنها وإلقاء اللوم على الكاتب والناشر اللذين تعرّضا للمساءلة. أضف إلى ذلك ما قامت به المنظمات الشبابية البعثية من التعرض للمحجبات والمنقبات ودعوتهن إلى التخلص من هذه المظاهر التقليدية، وغيرها من الأحداث الصغيرة التي ألزمت حزب البعث بالتراجع بعض الشيء عن علمانيته، ولكن من دون أن يتمكن من العبور إلى السنّية، فالدستور الذي عدّل فيما بعد لحظ أن الرئيس يجب أن يكون مسلماً من دون تحديد سنيّته. أضف إلى ذلك أن الإسلام لم يكن المصدر الوحيد للتشريع بل كان أحد مصادره. (ديب، ك. 2017، 395).

وفي النهاية وصلت سورية إلى تعزيز سلطة رجال العسكر، وهو ما أدى إلى تنامي نفوذ بعض الطبقات الاجتماعية، وخاصة البرجوازيات الريفية المتوسطة، على حساب الطبقات الإقطاعية والبرجوازية التقليدية التي سكنت المدن. وقد كانت الطبقات المتنامية النفوذ من العلويين والإسماعيليين، أما الطبقات المنحسرة النفوذ فكانت من السنة وخاصة سنة المدن. (ديب، ك. 2017، 396)

أجري التعداد الثاني للسكان السوريين في ليلة 22-23 أيلول 1970، وهو كما سابقه اعتمد على عدّ السكان في مكان إقامتهم الحالي. ولم يكن التوقيت من باب الصدفة. فقد تم اختياره في شكل يكون فيه معظم البدو في أمكنة إقامتهم الصيفية. وكان من أول نتائج التعداد هو تحطيم النظرة السائدة في سورية عن أن السكان في البلاد لا ينمون بشكل كاف، لناحية العدد. صحيح أن الكثافة في سورية ستبقى منخفضة بعد صدور النتائج، إلا أن المنحى التزايدي للسكان سيكون بداية النهاية للسياسات التي تشجع على النمو السكاني غير المقنن في البلاد.

(Courbage, Evolution démographique et attitudes politiques en Syrie 1994, 732). وقد أفادت الأرقام بأن عدد السكان في سورية كان 4.57 مليون نسمة في العام 1960 ليصبح 6.3 مليون بعد عقد من الزمن. أي أن معدل النمو السنوي للسكان في هذا العقد من الزمن كان 3.27% سنوياً.

جدول 30: أعداد السكان ومعدلات النمو في سورية بين أعوام 1946 و1970.

السنة	عدد السكان	معدل النمو
1946	3006048	2.84%
1953	3655904	3.24%
1960	4570000	3.27%
1970	6304685	3.60%[2]
المصادر: (M. (Courbage, Evolution démographique et attitudes politiques en Syrie 1994, 732)		

من الواضح أن عدد السكان لوحده لا يعطي معلومات ذات أهمية عن سورية، إلا أننا عندما أدخلنا حساب معدلات النمو اختلف الموضوع جذرياً. فسكان سورية يزدادون بشكل مطّرد عاماً بعد عام، فمعدل النمو السكاني الذي كان 2.84% عام 1946، وهو معدل مرتفع أصلاً، ارتفع بدوره ليصل إلى 3.6% للعام 1970. كان هذا المعدل من بين الأعلى في العالم. بلغ معدل النمو في العراق مثلاً 3.4%[3]، ولم تتفوق على سورية لناحية ارتفاع المعدل إلا الدول الأفريقية الأشد فقراً، وبعض دول الخليج التي ارتفعت معدلات النمو عندها إثر طفرة البترول واستقبالها لعشرات الآلاف من المهاجرين الوافدين سنوياً.

أشار توماس مالتوس قبل قرنين من الزمن إلى أن العالم قادم على كارثة حقيقية مردّها الارتفاع المستمر لعدد السكان من دون أن ترافقه في ذلك المقدرات الطبيعية اللازمة للحياة. وقد اعتبر أن عدد السكان يتضاعف كل ربع قرن من الزمن. وبعد مرور الزمن تناسى المجتمع العلمي نظرية مالتوس بسبب التطور الذي طرأ على وسائل الإنتاج، من جهة؛ وما مارسته المجتمعات الأكثر تقدماً لناحية تحديد نسلها، إن كان طوعاً أو بطريقة غير واعية، من جهة ثانية. إلا أن الاتجاه المالتوسي عاد إلى الظهور في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة بعد عام 1968 إثر نشر كتاب بعنوان "حدود النمو" الذي كان أبرز مؤشرات ظهور التيار المالتوسي المحدث. حذّر هذا التيار من كارثة مماثلة لتلك التي تحدث عنها مالتوس، إلا أن سببها سيكون زوال

وسائل توليد الطاقة، ولا سيما النفط، وسيكون ذلك مع حلول القرن الحادي والعشرين. (عطيه، ش. 2014، 24-26)

ما يهمنا هنا من النظريات المالتوسية، وخاصةً المحدثة منها، هو تأثيرها، بطريقة أو بأخرى، على المخططين والتنمويين، مهما اختلفت مشاربهم وفي كافة أنحاء العالم. ففي سورية تم التنبّه وللمرة الأولى أن وضع السكان ومستقبلهم ليس كما كان يخيل للقائمين على شؤون الدولة. فالتنامي المتزايد والمستمر سيفرض على سورية، عاجلاً أو آجلاً، أعباء قد تكون غير قادرة على تحمّلها. وهنا نلفت النظر إلى أن معدل النمو السكاني اللازم لتضاعُف عدد السكان كل 25 عاماً هو 2.81%، ونجد أن سورية قد تخطت هذا الرقم وذلك منذ عام 1946. أما مع المعدل الحالي للسكان، فمن المفترض أن يصل عدد السكان إلى 12.6 مليون نسمة، أي ضعف عدد السكان للعام 1970، في العام 1990، وهو ما حصل فعلاً. ومن ثم سيصل عدد السكان إلى 4 أضعاف العدد عام 1970 في العام 2009، وهو ما لم يحصل إذ بلغ عدد السكان عندها ما يقرب من 21.4 مليون، مما يعكس انخفاضاً طرأ على معدلات النمو بعد العام 1990. وبالفعل فإن سورية لم تبلغ الـ 24 مليون نسمة لغاية الآن. ومع ذلك، فإن نمو السكان السوريين المتسارع سيخلق بالفعل أزمة اجتماعية للنظام السوري؛ وما الهجرة المستمرة للعمل في الخارج، وخاصة الدول المجاورة ودول الخليج، إلا خير دليل على ذلك، إلا أننا سنتناول هذا الموضوع في موقع لاحق من البحث.

يُنظر إلى تعداد 1970 على أنه أعلى جودة من التعداد السابق في العام 1960. ومع هذا فإن المختصين في الشأن الديموغرافي يعتبرون أن التعداد وفق المكان الجغرافي للإقامة الحالي، كما أجري في سورية، تأتي نتيجته أقل من الواقع بنسبة 1% وذلك نظراً لعدم إمكانية مواءمة المعلومات المتعلقة بالأشخاص الغائبين عند مرور المسؤولين عن التعداد. ومع ذلك لم يخلُ التعداد من الأخطاء التي شابت السابق، منها متعلقة بالتصريح والإغفال وإعطاء معلومات غير دقيقة. إلا أن نسبة هذه الأخطاء كانت قليلة بالمقارنة مع ما سبقها منذ عشر سنوات. ونذكر من المعلومات التي تحسنت نوعيتها بين التعدادين: التبليغ عن الأطفال دون عمر السنة وخاصة الإناث، أعداد الإناث في شكل عام، وخاصة في الأعمار الصغيرة (دون الـ 5) والإناث المسنات. وهنا لا بد لنا من الاشارة إلى أن تاريخ التعداد، وإن كان المقصود منه الاستفادة من عاملين: عدم بدء العام الدراسي واستمرار موسم الصيف عند البدو، كان متناسباً مع بداية الاستعداد والترحال عند البدو. (M. Samman 1978, 166, 170, 176)

يبدو تحسن المعطيات عن العام 1960 واضحاً في هرم الأعمار وما فيه من نتوءات عند الأعمار 0 و5. صحيح أن هذه النتوءات لم تختفِ تماماً إلا أن حدّتها خفّت، ما يعني تحسناً في التبليغ وزيادة في الإدراك عند المستجوبين. لا بل يمكن القول إن عدد النتوءات في الأعمار التي تقل عن 20 كادت أن تختفي من الهرم بشكل تام. (M. Samman 1978, 175)

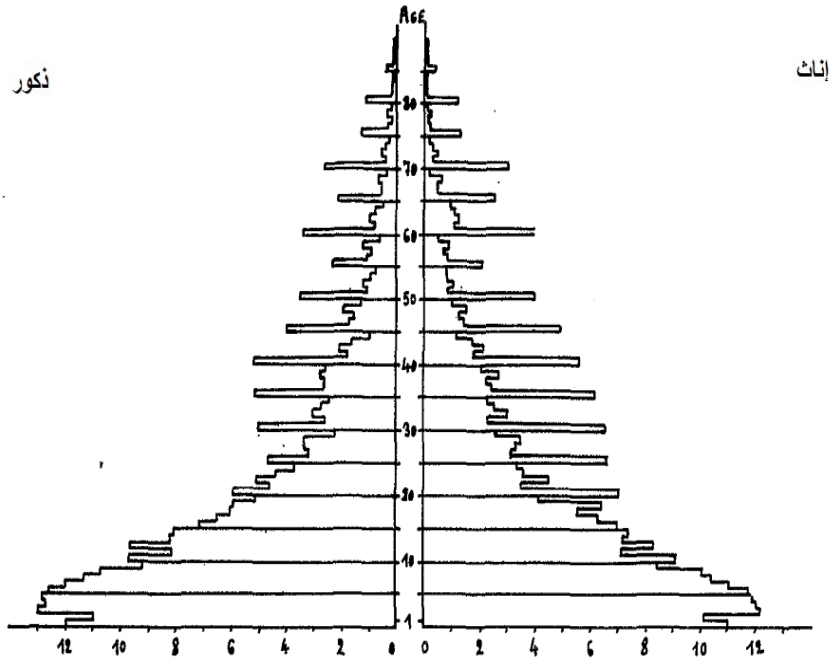

الرسم البياني 23: هرم الأعمار غير المصحح في سورية، 1970

يمكن أن نقدم معلومة تتضح من خلال الهرم أعلاه، وخاصة أنه يعرض الأعمار الأحادية، وهذا على افتراض أن تكون الأرقام المقدمة دقيقة. فالولادات انخفضت لسنة واحدة وذلك بشكل جليّ، ونحن لا نتحدث عن ولادات العام 1970، فهي عادت وارتفعت، بل هذه الولادات هي في السنة السابقة أو التي تسبقها أي 1968 و1969. حتى أن الولادات التي ارتفعت من جديد لم تصل إلى مستوى الولادات قبل 1967. والسبب هنا مردّه ما أصاب الشعب السوري من خيبة وإحباط إثر النكسة عام 1967. ومن المعروف أن الأزمات الاجتماعية أو لنقل النفس - اجتماعية التي تصيب المجتمع تؤدي إلى تراجع نسب الخصوبة، وخاصة في بداية حصولها. ولا

يمكن أن نردّ السبب إلى سياسات سكانية قامت بها الدولة، لأنها وبكل بساطة كانت لا تزال تتبع السياسات التزايدية منذ ما قبل الاستقلال.

يمكن أن نعرض هرم الأعمار الخماسي المصحّح، أي الخالي من النتوءات، حيث يبين لنا الهرم توسّع القاعدة في شكل عام مما يشير إلى زيادة هامة في السكان، وخاصة في الأعمار الفتية، أي ما دون 15 سنة.

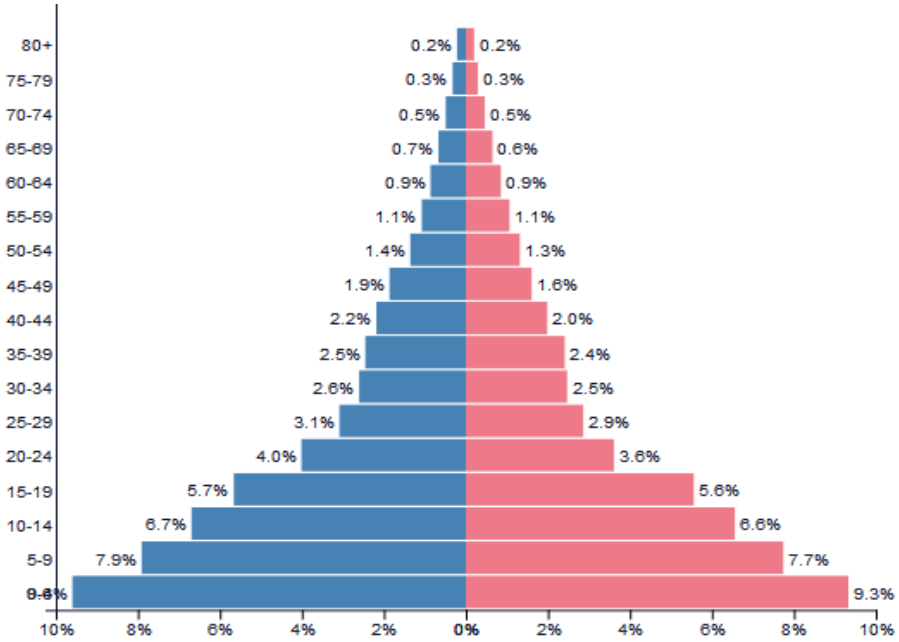

الرسم البياني 24: هرم الأعمار المعدل لسورية، 1970

نشير هنا إلى أننا نفضّل أن نأخذ الأهرام من مصدرها الأصلي كما هي، إلا أننا لم نتمكن من الحصول عليها لذا استعضنا عنها بهرم مأخوذ عن الإنترنت. وهو على كل حال يشير إلى ما نقوله حول استمرار الخصوبة المرتفعة وانخفاض أعداد المسنين في البلاد. وقد استمرت نسبة الفتيان بالارتفاع إلى أن وصلت إلى 49.3% من مجموع السكان عام 1970. (M. Samman 1978, 180).

وفي الوقت نفسه، نجد أن نسبة المسنين قد انخفضت من مجموع عدد السكان؛ حتى أن نسبة الناشطين قد انخفضت، وهذا ما يشير إلى ارتفاع في نسبة الإعالة، وخاصة نسبة إعالة الصغار مع ما يعني ذلك من ارتفاع الأعباء على كاهل الدولة والمواطن في الوقت عينه.

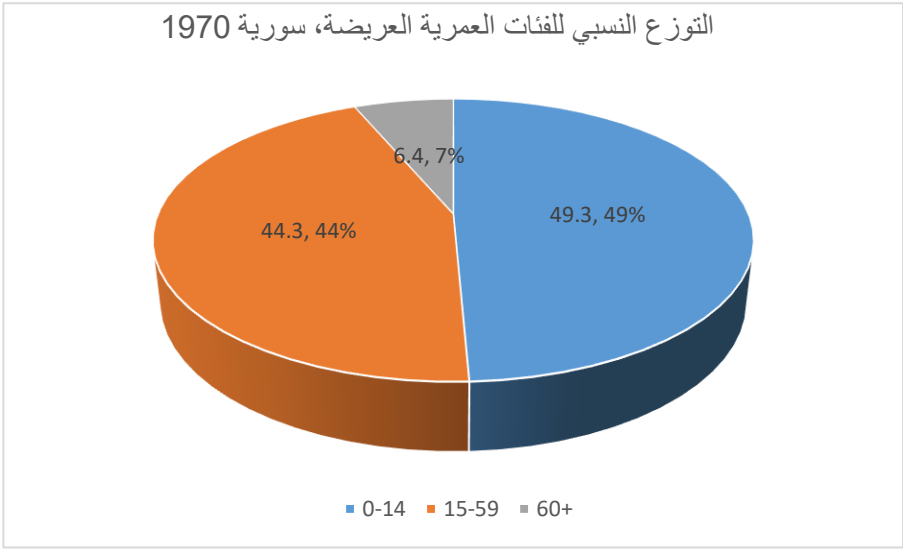

الرسم البياني 25: توزع سكان سورية حسب الفئات العمرية العريضة، 1970

من ناحية أخرى، عند عرض نسب التوزع على الأعمار التقليدية، أي حيث عمر الناشطين هي 15-64، تصبح نسبة الناشطين في هذا العمر 49.1%. وهذا سيكون على حساب فئة المسنين التي بلغت 2.5% من الذين تجاوزوا عمر الـ 65. (Courbage et Fargues 1975, 1133)

ازدادت أعداد السكان الذين اتخذوا من المدن مسكناً دائماً لهم، ما يشير إلى حركة نزوح ملحوظة من الريف إلى المدن. وهكذا فإن نسبة الذين يستوطنون الريف انخفضت من 62% عام 1960 إلى 56% .

سجل معدل الوفيات الخام انخفاضاً ملحوظاً بمقدار 4.3 بالألف خلال فترة 15 عاماً. ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الصحية في البلاد وانتشار وسائل الوقاية من لقاحات وعلاجات وغيرها.

وفي الوقت نفسه، فإن نسبة السكان المدينيين قد زادت إلى درجة قامت معها هيئة الإحصاء بقسمتهم إلى فئتين؛ الأولى وهم سكان المدن الأربعة الكبرى: حلب ودمشق وحمص وحماه، وهي المدن التي زاد عدد سكان كل منها عن 130 ألف نسمة، وقد سكنها 28.7% من السكان. أما المدن الأخرى فقد كانت مقراً لسكن 14.79% من السكان. (M. Samman 1978, 194).

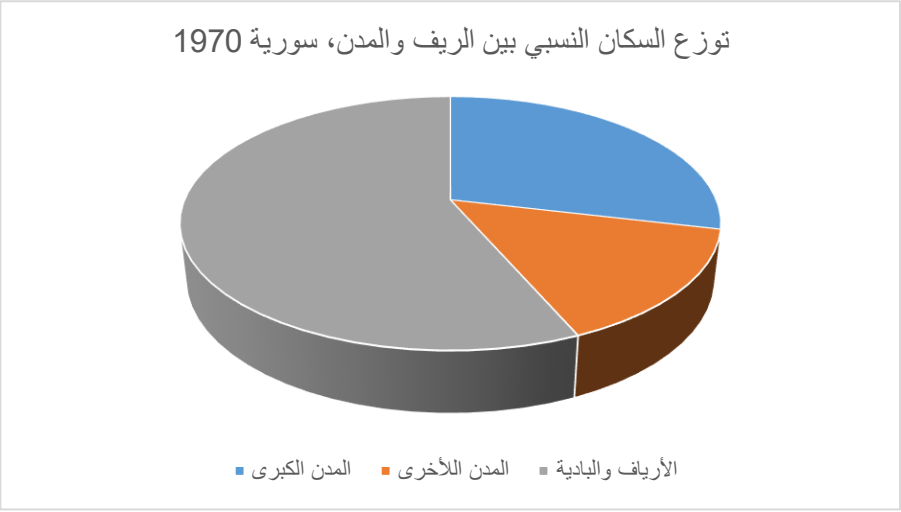

الرسم البياني 26: توزع سكان سورية بين الريف والمدن، 1970

في الحقيقة لم يكن توزع السكان الكثيف وفقاً للمدن الكبيرة، حيث أقام أكثر من ربع السوريين في 4 مدن، من قبيل الصدفة. فالتطور الاقتصادي في سورية فضّل مدناً على حساب أخرى، ما دفع بحركة النزوح إليها دون غيرها. هكذا، فإن قطاع البناء والأشغال، وهو القطاع الذي شهد أكبر نمو بين أعوام 1963 و1976، يتركز بطبيعة الحال في المدن وخاصة الكبرى منها.

جدول 31: توزع الناتج المحلي السوري على القطاعات الاقتصادية بين 1963 و1976

القطاع الاقتصادي	حصة كل قطاع من الناتج الإجمالي		متوسط معدل النمو السنوي 1963-1976
	1963	1976	
الزراعة	30.1	18.2	3.3
الصناعة والبترول والمواد الأولية	15.8	20.3	9.4
البناء والأشغال العامة	3.1	5.7	12.8
الاتصالات والمواصلات	8.3	8.1	7.1
التجارة	19	19.3	7.4
التأمين	2	0.5	-3.3
الإدارة العامة	9	11.9	9.6
الخدمات الأخرى	12.7	16	9.1
المجموع	100	100	7.3
المصدر: (Chatelus 2018, para 81)			

نرى أن القطاعين الأقل نمواً كانا التأمين مع نمو سلبي بلغ متوسطه -3.3% سنوياً ثم قطاع الزراعة مع نمو إيجابي هو الأضعف حيث بلغ 3.3%. أما أكثر القطاعات نمواً وهي البناء كما ورد أعلاه والإدارة العامة ومن بعدها الصناعة، فكلها كانت في المدن، وخاصة الكبرى. هذا ما يفسر توجه النزوح إلى المدن الكبرى في شكل خاص والمدن في شكل عام. ومن الضروري الإشارة إلى واقع مميز وهو النمو الاقتصادي الممتاز الذي شهدته سورية وبلغ 7.3% كمعدل سنوي، الأمر الذي يحول النمو السكاني إلى عامل إيجابي بحيث يمكن الاستفادة من السكان في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والمحافظة عليه، وهو ما سيميّز سورية طيلة فترة السبعينيات.

انخفض المعدل الخام للوفيات في سورية في شكل ملحوظ بين التعدادين، فهو كان 19.8 بالألف عام 1960 وأصبح 14.2 بالألف عام 1970. وهذا من أحد الأسباب التي أدت إلى النمو السكاني الكثيف في سورية في هذه الفترة. أضف إلى ذلك أن توقّع الحياة عند الولادة قد ارتفع ست سنوات ليصبح 55.7 عاماً، إلا أن معدلات الوفاتية عند الرضّع بقيت مرتفعة وتتجاوز الـ 118 بالألف. وهنا لا يمكننا إلا أن نقارن هذا التوقّع، الذي ارتفع أصلاً، مع توقع الحياة في الكويت الذي فاقه بعشر سنوات ليكون أكثر من 66 عاماً. أضف إلى ذلك تسجيل الكويت لواحد من أدنى معدلات الوفاة الخام في العالم حيث بلغ 5.7 بالألف. (Courbage et Fargues 1975, 1130).

تدل هذه الأرقام على أمرين: تحسن المستوى الصحي عند الكبار بسبب انتشار المستشفيات وبقاء الوضع على ما هو عليه عند الرضع الذين لا تزال نسب كبيرة منهم تولد من دون أي اشراف صحي. فمعدل وفيات الرضع بلغ 53 بالألف في العاصمة دمشق، وهي من المفترض أنها الأكثر تطوراً في سورية. هذا يعني ارتفاع المعدل في بعض المناطق إلى ما يتجاوز الـ 200 بالألف. إلا أن المعلومة الهامة هنا هي توزع الولادات في العاصمة وفق نوع العناية الصحية لنكتشف أن أكثر من 80% من الولادات تمت في المنزل. (M. Samman 1978, 215)

وكما هو الحال في العام 1960 فإن المعطيات لم تتغير كثيراً، حتى بعد مرور 13 عاماً، فالولادات لا تزال تتم بمعظمها من دون رعاية صحية كافية، ولا من قبل أشخاص مهيئين علمياً لذلك.

جدول 32: توزع الولادات في مدينة دمشق حسب نوع الرعاية، 1973

نوع الرعاية	النسبة المئوية	مكان الولادة	النسبة المئوية
طبيب	16.9	منزل	83.4
قابلة مجازة	28.1	مستشفى	16.5
قابلة غير مجازة	54.5	عيادة	0.1
من دون رعاية	0.5		
المجموع	100		100
المصدر: (M. Samman 1978, 216)			

كان كل اعتقاد السكان في هذه الفترة أن خبرة القابلة التقليدية، غير المجازة، تتعدى بأشواط خبرة القابلات الشابات المجازات. أضف إلى ذلك أن الذهنية التقليدية لأهل سورية لم تتقبل أبداً مسألة أن يكشف على المرأة رجل غريب حتى لو كان ثمن ذلك وفاة الأم والطفل، فالشرف والعرض أغلى وأعزّ من الموت.

هذه الذهنية التي لا يمكن أن توصف بالمتطورة تؤثر بشكل مباشر لا على وفاة الأطفال فحسب، بل على معدل الوفاة الخام. وقد عالج كرباج وفارغ مسألة الارتباط بين الأمية، أو لنقل انخفاض المستويات التعليمية، والوفاة. فوجدا أن معدل الوفاة يزداد مع انخفاض نسبة التعليم. وسنورد الرسم البياني الذي قدمه الباحثان، في مقال علمي منشور عام 1975، كما هو.

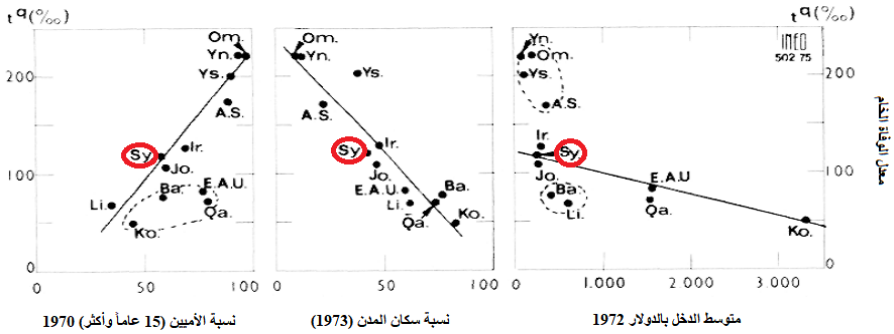

الرسم البياني 27: العلاقة بين كل من الأمية والتمدن والدخل من جهة على تغير معدل الوفاة الخام في بعض الدول العربية، 1970-1973 (المصدر: (Courbage et Fargues, La Population des Pays Arabes et D'Orient 1975, 1131)

تتأثر الوفيات بعدة عوامل، كما سبق وذكرنا في أكثر من موضع، إلا أن الرسم أعلاه يشير بوضوح إلى أن بعض العوامل أكثر تأثيراً. فالرسم الثالث يشير إلى أن معدلات الأمية في الكويت أعلى من تلك الموجودة في لبنان. إلا أن الكويت كان فيها أعلى دخل فردي بين الدول كلها، ويتجاوز أضعاف الدخل في لبنان، هذا الأمر أدى إلى هذا الانخفاض الملحوظ في معدلات الوفاة في الكويت. أما في سورية، فبما أن وضعها الاقتصادي شبيه بالدول غير النفطية، فإن نسبة الأمية، والتي اقتربت من 60%، كانت الأكثر تأثيراً على ارتفاع معدل الوفيات في سورية. وتلعب نسبة سكان المدن دوراً شديد التأثير على معدل الوفيات. ففي المدن تنتشر المستشفيات ويرتفع عدد الأطباء، ويكاد يندر وجود المستشفيات في الأرياف وينخفض عدد الأطباء على كل ساكن من سكان الأرياف، وهذا من شأنه أن يقلل من الوعي حول أهمية الأطباء والمستشفيات أولاً، وأن يزيد من صعوبة الوصول إليها ثانياً. كل ذلك من شأنه أن يرفع من معدل الوفاة.

وبالفعل فإن تفاوتاً واضحاً يمسّ الوفيات وفق المناطق السورية، فمعدل الوفاة يبلغ أدنى مستوياته في دمشق بـ 9 بالألف، و10 بالألف كمعدل عام للمدن. إلا أن هذا المعدل يرتفع إلى 17 بالألف في الريف، وذلك يؤكد ما ذكرنا أعلاه. (M. Samman 1978, 220).

من ناحية أخرى، استمرت معدلات الولادة والخصوبة في الارتفاع حتى وصل معدل الولادات الخام إلى 50.9 بالألف، وهو كان الأعلى بين جميع دول المشرق العربي، وقد ارتفعت بمقدار 5 بالألف عن عام 1960. بالإضافة إلى ذلك فقد بلغ متوسط عدد الولادات الحية للمرأة الواحدة 7.8 وهو الأعلى أيضاً. (Courbage et Fargues 1975, 1123).

سجل العمر المتوسط عند الزواج الأول للمرأة السورية ارتفاعاً طفيفاً خلال عقد من الزمن حيث أصبح 19.61 أي بارتفاع مقداره 0.1 سنة عن عام 1960. إلا أن نسبة العازبات في العمر 45-49 انخفضت من 2.7% إلى 2.4%. (M. Samman 1978, 227). أضف إلى ذلك أن العوامل الأصلية المؤدية إلى الخصوبة والتي ذكرناها أعلاه للعام 1960 لم تتغير كثيراً في سورية. فنسبة العاملات بأجر بقيت منخفضة جداً؛ هذا مع العلم بأن 58% من الإناث متزوجات بمزارعين، أي أنهن بأكثريتهن يساعدن في العمل الزراعي؛ وهذا مؤشر هام حول كيفية التعامل مع العمل الزراعي، وكأنه عمل غير مدفوع تقوم به المرأة بمساعدة الزوج فقط لا غير. ومن ناحية أخرى، فإن مستويات التعليم لم تتغير بمقدار كبير، مما أبقى على انخفاض العمر عند الزواج وارتفاع الخصوبة. لا بل حتى أن مستوى التحضّر لم يؤثر كثيراً على الخصوبة، حيث بلغ أدنى معدل ولادات خام 48 بالألف في دمشق و51 بالألف في الأرياف. (M. Samman 1978, 248)

بالإضافة إلى ذلك، نذكر عاملاً بالغ الأهمية حول سيطرة الفكر الديني التقليدي، وخاصة في المدن، على استمرار الخصوبة المرتفعة التي ترضي الله وتمنح الوالد القوة والعزوة في الوقت نفسه. ويتم ذلك على مستويات عدة، تبدأ أولاً بتحبيب الزواج إلى درجة اعتباره متمّماً للدين، فالأنثى، تقليدياً، لا وظيفة لها إلا الإنجاب والزواج، وذلك منذ لحظة البلوغ. هذا ما يفسر انخفاض العمر عند الزواج الأول، وخاصة في الريف. ومن ناحية أخرى، فإن وسائل تنظيم الأسرة الحديثة كانت شبه مفقودة في هذه الفترة. هذا بالإضافة إلى تحريم وتجريم الإجهاض في سورية. قد يخيّل للقارئ أن تعدد الزوجات، في بلد معظمه من المسلمين، هو السبب في ارتفاع الخصوبة، إلا أن الأمر أبعد ما يكون عن ذلك. فقد تراوحت نسبة الرجال الذي تزوجوا من أكثر من امرأة واحدة بين 4.5% في المناطق الريفية و2.5% في المدن. هذا الأمر فيه المزيد من التأكيد حول وظيفة المرأة الانجابية. (M. Samman 1978, 232)

بدأت السياسة، أو لنقل النظرة التي لم ترقَ إلى مستوى السياسة السكانية التزايدية تسائل نفسها منذ تعداد 1970 عن جدوى الفكرة التقليدية الداعية إلى زيادة النسل في مواجهة الآخرين. لم يعد المنظرون على ثقة بنجاعة هذه الرؤية، وخاصة عند اطلاعهم على النسب المتزايدة للفتيات من مجموع السكان، وما يخلقه الأمر من ضغط اقتصادي على من هم في سن النشاط. إلا أن الدولة لم تلجأ إلى التنظيم المباشر، أو وضع سياسات واضحة في هذا الخصوص. وفي الوقت عينه، دعا الخبراء إلى إنشاء سياسة لتنظيم الأسرة عمادها الأول إلغاء كل التنظيمات التي تعيق الوصول إلى وسائل تحديد النسل. صحيح أن الدولة قد أنشأت بعض المؤسسات المختصة بمسألة السكان، إلا أن التدخل المباشر بقي متواضعاً، لا بل شبه معدوم. (Courbage 1994, 732).

لم تنصت الحكومة السورية إلى ما اقترحه الخبراء، وهي الساعية إلى العلمنة، وإن الحذرة، كما رأينا أعلاه، بل فضلت أن ينشأ وعي سكاني، وتحديد نسل غير قسري، من قبل السكان على أثر التطور الاقتصادي وما ينتج عنه من تطور معرفي وتعليمي. وهو ما لم يحصل. فمع أن النمو الاقتصادي في سورية، والتقدم المحقق على المستويات التعليمية كان ملحوظاً في سورية السبعينيات، إلا أن الخصوبة لم تنخفض في شكل مرافق لهذا التقدم. فبالرغم من تأسيس هيئة عليا تعنى بشؤون السكان، وتتألف من عدد من المنظمات المعنية بهذا الشأن، وحتى مع قبول سورية بدخول هيئة عالمية هي اتحاد الدولي للتخطيط الأسري وبداية عملها في المدن السورية للتوعية حول أهمية خفض الخصوبة، إلا أن كل هذا لم يؤت بنتيجة. لا بل إن معظم الإناث

في هذه الفترة رفضن كل ما له علاقة بالتخطيط الأسري وتنظيم الولادات. ولم تتغير اتجاهات الخصوبة في سورية إلا لاحقاً، ومع انخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات، الأمر الذي ولّد انخفاضاً مرافقاً لعدد الولادات، ولم يتم هذا إلا بعد أكثر من عقد على تعداد 1970.

في المحصلة، شكّلت فترة الستينيات في سورية تحولاً في بعض النواحي الاجتماعية. على الأقل، كان هذا هدف الحكومات المتعاقبة على الحكم من بعد التجربة السيئة، لمعظم السوريين، في ما يتعلق بمسألة الوحدة. فأمام تردّي واقع المرأة السورية في التعليم والعمل، قامت حكومة البعث بعدد من الخطوات، عوضاً عن وضع سياسة متكاملة لحقوق المرأة؛ السياسة التي كان يؤمل منها تحسين وضع الأنثى في المجتمع السوري. وتمثل ذلك في تشجيع الإناث على التعلم والعمل حيث منحت المرأة، نظرياً، حقوقاً مساوية للرجل في قانون العمل عام 1959، وصولاً إلى فتح باب التوظيف في كل إدارات الدولة أمام المرأة عام 1971. أضف إلى ذلك أن الدولة أسست، في العام 1967، الاتحاد العام للمرأة السورية، كوسيلة لجذب المرأة السورية إلى العمل السياسي، والبعثي تحديداً. وتمكن الاتحاد من تحقيق نوع من النجاح مع زيادة العضوات المنتسبات وتخصيصه ببرامج إذاعية وتلفزيونية. إلا أن الدولة لم تخطُ خطوات جدية لتشجيع الاختلاط، ولا كان المجتمع السوري يسمح بذلك في هذه الفترة. فظلت جرائم الشرف منتشرة وواقع المرأة متردياً. فالزواج كان مسألة لا تخصّ المرأة المدينية في 50% من الحالات والريفية في 80% من الحالات. (ديب، ك. 2017، 379-381).

صحيح أن سورية لم تقع في مستنقع التشرذم الطائفي الذي يعاني منه لبنان أبداً، أقله في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى 1980، إلا أن هذا لا يعني أن تحركات انقلابية ذات طابع طائفي لم تحاول أن تطل بعنقها إلى سطح المجتمع السوري. فقد تمكن الجيش من اخماد عدة تحركات بين الأعوام 1963 و1967، ومنها التحرك الدرزي الذي ذكرناه أعلاه، وقد أخمد في مهده. فسورية تكونت من مزيج من الطوائف والإثنيات كما أشارت التعدادات السابقة كلها. وما ميّز سورية عن لبنان أن الأخير مكون من 3 أقليات كبرى وعدد من الأقليات الوسطى والصغرى. أما سورية فإنها مكونة من أكثرية طائفية سنيّة واضحة. إلا أن التراكم الذي بدأ مع الانتداب عزّز من مواقع الأقليات، وخاصة المسلمة منها، على حساب باقي أطياف المجتمع. هكذا، ومع الثورة البعثية تمكن أعضاء اللجنة العسكرية من تثبيت سلطة العلويين والاسماعيليين، بعد تراجع دور الدروز. وكانت هذه الطوائف في الأصل من سكان الريف، وخاصة الجبل، في مقابل السنّة من أهل المدن. ومع الوقت لعبت السلطة على وتر الأقلية، فجذبت إليها الأقليات

المسيحية لتصبح تجمعاً من الأقليات في مواجهة الأكثرية السنيّة في البلاد. ولم تسهم النزعة العلمانية لحزب البعث في التخفيف من حدة الصراع الخفي، والذي أطل برأسه أول مرة في بداية الثمانينيات مع الإخوان المسلمين قبل أن يعود لينفجر حرباً أهلية بشعة عام 2011. ذلك أن الدولة لم تستطع أن تطبق مبادئ العلمانية الصحيحة، بل اكتفت بدمج الأقليات في المشهد العام السوري، وكان ذلك في أغلب الأحيان على حساب الأكثرية السنية التي اعتبرت نفسها مستهدفة في ظل سيطرة الأقليات على الجيش، وبالتالي على الحكم. فالعلمانية لن تزدهر بين ليلة وضحاها، بل هي بحاجة إلى مسيرة إصلاحية بطيئة، ولكن مستمرة، في مجتمع تقليدي تعود عاداته ومعتقداته إلى قرون خلت. يمكن القول، هنا، إن زخم الاندفاعة العلمانية للثورة البعثية تراجع، لا بل توقف، بعد أن اصطدم بجدار التقليد الديني، أولاً؛ والطائفي ثانياً، في المجتمع السوري وصولاً إلى محاولة التكيّف مع هذا الواقع، وتحويل علمانيته إلى نوع من الإسلام المعصرن.

لم يقتصر المجتمع السوري على الطوائف، بل تعدى ذلك ليصبح مكوناً من عدد الإثنيات. فبالإضافة إلى الأكثرية العربية لا يمكننا أن ننسى الأقليات الأرمنية التي التجأت إلى سورية في الربع الأول من القرن العشرين، وأضف إلى ذلك نسبة لا بأس بها من الأكراد الذين قدموا من تركيا والعراق. قامت السلطات الفرنسية، وعلى فترات زمنية، بتوطين أعداد من الأقليات، الإثنية والطائفية، في الجزيرة السورية بحيث خلقت فيها تحولاً مشهوداً في بنيتها الديموغرافية. وكانت المشكلة الأساسية لحزب البعث تكمن تجاه الأقلية الكردية، فلم تثق بها وكادت تعاديها بمقدار معاداتها لإسرائيل.

في الحقيقة، إن العلاقة بين السوريين والأكراد لم تكن على ما يرام، حتى قبل نظام البعث. فمنذ الستينيات اعتبرت السلطة السورية أن أكراد الجزيرة ليسوا سوريين، وإنهم قدموا إلى سورية بطرق غير شرعية من تركيا والعراق. وتوصلت الحكومة السورية لاحقاً إلى فصل الأكراد السوريين عن الأكراد على الحدود التركية من خلال إبعاد المجموعة الأولى إلى الداخل السوري مخافة التواصل بين المجموعتين. وتعود جذور التوتر بين العرب والأكراد، وهي في الحقيقة ناتجة عن عدم الثقة بين العرب، من جهة؛ والأكراد والمسيحيين، من جهة أخرى؛ إلى الأحداث التي تلت توقيع الاتفاقية السورية الفرنسية عام 1936 واستمرت إلى حين توحيد الدويلات السورية والاستقلال. ففي هذه الفترة تحولت البنية الديموغرافية في الجزيرة، التي كانت تاريخياً معقلاً للبدو العرب، حيث بدأ الأكراد والمسيحيون، من أرمن وكاثوليك ولاحقاً

الأشوريون من العراق، يقصدونها ويستقرون فيها، وخاصة في مدينة القامشلي التي عرفت ازدهاراً تجارياً في ذلك الحين. وكانت الجزيرة، غير النامية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، بعيدة كل البعد عن فكرة الوطنية بل سعى أهلها إلى الانفصال عن سورية بغية الحفاظ على وضعهم القائم. ولم يسعف الوضع قيام بعض المسؤولين السوريين بمحاولة لتغيير الواقع الديموغرافي من خلال تشجيع فلاحي حلب وحمص وحماة على النزوح إلى الجزيرة بغية تغيير الواقع الديموغرافي فيها لصالح العرب المسلمين. قوبلت هذه التصرفات بثورة مسيحية - كردية نتج عنها أعمال عنف ذهب ضحيتها العشرات، وخاصة بعد انقلاب قبيلة كردية على المسيحيين وحصول مذبحة راح فيها 24 مسيحياً. فقامت السلطات الفرنسية على أثرها بقصف المساكن الكردية وراح ضحية هذا القصف 30 كردياً. وفي ظل كل هذه الأحداث كان للفرنسيين دور واضح في دعم الانفصاليين بهدف إضعاف الاتجاه الوحدوي في سورية، من خلال دعم المسيحيين وتشجيعهم على المطالبة بمختلف أنواع الحكم الذاتي. وقد توصل الفرنسيون أخيراً إلى وضع نظام خاص للجزيرة في 2 تموز 1939حيث أصبحت تحت السيطرة الفرنسية المباشرة. (الأتاسي، ن. 2015، 178-182).

لم تتحسن علاقة السلطات السورية بالأكراد إلا عام 1971، لتعود وتتدهور بعد عام 1973. وبقيت العلاقة بين السلطة والأكراد متوترة حتى ما قبل الحرب الأهلية عام 2011 من خلال قمع السلطة لأي احتجاج يقوم به الأكراد مهما كان صغيراً.

شكلت هذه التباينات العرقية والطائفية الشرارة التي أشعلت الجمر تحت رماد المجتمع السوري والتي، وإن أطلت برأسها بين الفينة والأخرى، لن تشتعل ناراً إلا بعد مرور 4 عقود من الزمن.

2. ديموغرافية سوريا المعاصرة (1970-2000)

في تشرين الثاني 1970 استلم وزير الدفاع حافظ الأسد السلطة فعلياً في سورية بعد قيامه "بحركة تصحيحية" إثر محاولة لعزله من مهامه. فتمكن من تطويق مؤتمر حزب البعث في الثالث عشر من تشرين الثاني، وعزل من خلاله كل من قرر عزله في حينه، كما صدر بيان بعد ثلاثة أيام يعلن عن تسلّمه رئاسة الجمهورية العربية السورية. سبق هذا الإعلان هبوط مفاجئ

للرئيس الليبي معمر القذافي في دمشق، في اليوم نفسه، وكان هدف الزيارة الفعلي هو التأكد من الوضع في سورية. وقد استقبله حافظ الأسد بنفسه في المطار فأعلن القذافي عندها أن الأسد يحوز على دعم ليبيا ومصر والسودان. (ديب، ك. 2017، 416-417). ما ميز هذه الحركة الانقلابية، أو التصحيحية، خلوها من العنف، وأنها كانت الأخيرة في تاريخ سورية المعاصر. فمع كل ما يحصل اليوم، ومهما حمل من تسميات، فإن السلطة السورية نفسها لا تزال مستمرة منذ العام 1970. أما على الصعيد الطائفي والاجتماعي الضيق، تميز الرئيس حافظ الأسد بأنه أول رئيس لسورية من الطائفة العلوية التي كانت من الطوائف الأكثر تهميشاً قبل مرحلة الانتداب. وهو بالإضافة إلى ذلك إبن ريف، حيث ولد في القرداحة لعائلة عملت في الزراعة. وعليه فإن معارضي الأسد وحكمه يحملون عليه أن ميزان القوى في سورية خلال فترة حكمه كان مائلاً للعلويين، وذلك على حساب الطوائف الأخرى وخاصة السنّة. ولتلافي الصدامات مع الطائفة السنية سعى إلى تعيين عدد من أبناء الطائفة في مناصب عليا، ومنهم على سبيل المثال عبد الحليم خدام الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية.

انتهج حافظ الأسد سياسة الانفتاح مع الأقليات الدينية والعرقية في سورية بهدف تعزيز سلطته من خلال تحالفه معها. فقبل الأسد عانت الأقلية الكردية من الاضطهاد، كما ورد أعلاه. ذلك أن العقيدة البعثية أعلت من شأن العرب على كافة الإثنيات الأخرى. أما الأسد فقد اتبع مبدأ انفتاح الإسلام وشموليته للأكراد السنّة والعرب ذوي الأكثرية السنية. وهذا ما سمح له، ومن خلال رجال الدين الأكراد، من التقرب إلى هذه الأقلية في سورية التي استفادت من نوع من الحرية داخل الدولة السورية. وهو ما قام به أيضاً مع الأقليات الأخرى وخاصة المسيحيين والدروز بحيث بات يُنظر إليه على أنه ضامن حرية واستقرار الأقليات في سورية. (Saverot 2013).

خبر حافظ الأسد جملة المتغيرات التي عصفت بالمجتمع السوري إنطلاقاً من كونه علوياً وريفياً وصولاً إلى انتمائه إلى حزب البعث. ولكنه لم يتأثر بانتمائه الطائفي، بل سلك طريقه نحو القومية والعروبة ومحاربة الطائفية. هكذا أصبح الانتماء السياسي عنده أقوى وأشد تأثيراً من انتمائه الطائفي، وهو ما جهد على إبرازه طيلة حياته. التحق بالكلية العسكرية في حمص عام 1951، ثم انتقل إلى مدرسة الطيران في حلب. ولعل هذا الالتحاق بسلاح الطيران سيكون له الفضل الأكبر على مسيرته المهنية فيما بعد وأوصله إلى السلطة. (ديب، ك. 2017، 440-441).

إلا أن الأسد استفاد من وقوف الطائفة العلوية إلى جانبه، فأحاط نفسه بفريق يثق به، كان بأكثريته من العلويين، لتقديره التام لعامل الوفاء في العمل. إلا أنه اتّبع عرفاً، بعد استلامه لرئاسة الجمهورية عام 1971، يقضي بإسناد رئاسة الوزارة إلى سنّي، وكان في العادة من دمشق. ولا شك في أن هذا العرف جاء استرضاءً للطائفة السنية في سورية. كما حرص على إحاطة نفسه بنساء ورجال، إن كان على الصعيد الحكومي أو العسكري أو حتى من بين أعضاء مكتبه. وكان هؤلاء من مختلف الطوائف في سورية، وقد عملوا معه لفترات طويلة من الزمن، ما أعطى صورة عن الحس القومي في إدارته، بالإضافة إلى وفائه للعاملين معه. (سيل، ب. 1988، 284-285).

تعرّض الدستور الجديد الذي نشر عام 1973 إلى موجة واسعة من الانتقادات حيث أزيلت منه العبارة التي تشير صراحة إلى أن دين رئيس الدولة هو الإسلام. تجنباً للمواجهة، أوعز الأسد إلى المعنيين بإعادة هذه العبارة. إلا أنه حرص على تفسير الإسلام وتعريفه على أنه دين المحبة والتقدم والابتعاد عن التعصب. هنا واجهت الأسد عقبة أخرى، فهل يجوز اعتبار العلوي مسلماً؟ حلّت هذه المعضلة عندما أعلن المرجع الشيعي موسى الصدر بإن العلويين هم فعلاً طائفة من المسلمين الشيعة. وعندما اعترضت مجموعة من المعارضين، وطالبت بالإعلان صراحة بأن الإسلام هو دين الدولة وقف الأسد في وجه هذه المحاولة ضمن استفتاء شعبي أيّد دستوره عام 1973. (سيل، ب. 1988، 279-280) (ديب، ك. 2017، 450).

وفي مجال التوزيع الطائفي للسكان السوريين، كان للحركة الإصلاحية التي أطلقها الأسد مع بداية حكمه أثراً في وقف الهجرة الخارجية للمسيحيين السوريين. فدولة البعث حاولت جاهدة أن تعمم نظاماً علمانياً وقومياً عربياً.

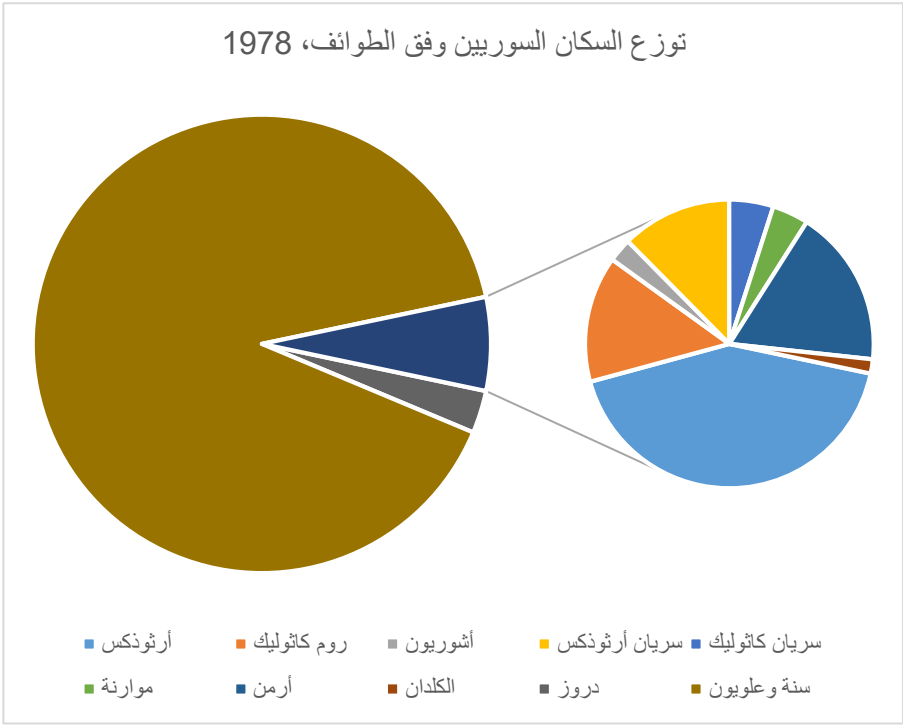

الرسم البياني 28: نسبة الطوائف من عدد السكان في سورية، 1978

هكذا، اختفى كل ذكر للطوائف من بعد تعداد 1960. وأصبح من الصعوبة الحصول على نسب الطوائف والإثنيات في سورية. (Bianquis et Al Dbiyat 1995, 87). وبناءً على ذلك، بدأ أبناء الأقليات هؤلاء ينظرون إلى الأسد، وإلى نظامه بشكل عام، على أنه ضمانة لهم ولبقائهم في سورية. (Seurat 1980, 40).

إلا أن الضرر كان قد لحق بالوجود المسيحي في سورية بعد أن أصبحت نسبتهم تقدّر بحوالي 6.5% موزعين على عدد من الطوائف، أكبرها الروم الأرثوذكس بنسبة 2.8%.

أما الطوائف الأخرى المسيحية، فقد بلغت نسبها من مجموع السكان: 1.16% للأرمن، 0.93 للروم الكاثوليك، 0.81% للسريان الأرثوذكس، 0.33% للسريان الكاثوليك، 0.27% للموارنة و0.1% للكلدان. أما المسلمون من علويين وسنة ودروز فقد بلغ مجموع نسبهم 93%. (Seurat 1980, 25-40).

قدّر عدد الأكراد في سورية في نهاية السبعينيات بحوالي 600 ألف نسمة، أي ما يشكل 7% من مجموع السكان، وهم بأغلبيتهم الساحقة من المسلمين السنّة. يتوزعون على ثلاثة تجمعات أساسية وأهمها منطقة الجزيرة العليا حيث يشكلون أكثرية سكانها، أي 300 ألف من 450 ألفاً. وقد خضع الأكراد، كما سبق وأشرنا إلى عدد من الإجراءات التي حدت من اندفاعاتهم الانفصالية، وجعلتهم موضع شك وحذر عند السوريين العرب. ونتيجة لهذا الشك كانوا عرضة لعدد من الإجراءات التي يمكن أن توصف بأنها سياسات تنقية ديموغرافية حيث تم عدّهم في تعداد الجزيرة عام 1962 على أنهم أجانب. ومن ثم تم خلق حزام بطول 350 كلم وعرض 15 كلم استوطنه "عرب أنقياء ووطنيون" مما أدى إلى دفع 30 ألف فلاح كردي باتجاه مدن الداخل أو إلى بيروت. وفي السبعينيات تم إعادة إسكان 25 ألف فلاح سوري عربي في مناطق محاذية لسكن الأكراد، بالإضافة إلى تسمية ما كان يعرف بجبل الأكراد بالجبل الأخضر أو مدينة عفرين التي باتت تعرف بمدينة العروبة. (Seurat 1980, 41-48).

3. حرب تشرين 1973

كانت أوائل السبعينيات من القرن العشرين بداية عهد جديد شهده العرب، أوصلت إلى حرب تشرين في 6 تشرين الأول 1973. ذلك أن سورية شهدت حركة تصحيحية في حزب البعث قادها حافظ الأسد قائد القوات الجوية السورية. وشهدت مصر وفاة جمال عبد الناصر، وبروز أنور السادات بديلاً عنه. والأردن كانت شاهدة في الوقت نفسه على محاولة تصفية المقاومة الفلسطينية في أيلول الأسود من العام 1970.

كان العرب في بداية هذا العقد لا يزالون متأثرين بنكسة حزيران 1967، مع زيادة احتلال أراض عربية جديدة في سيناء والجولان. وكان على الزعماء العرب، وخصوصاً في المشرق، على دراية بأهمية تغيير الصورة النمطية للعرب على أنهم ضعفاء ومتخاذلون، وغير قادرين على مواجهة الدولة الصهيونية المصادرة للأرض وللكرامة العربية. في غضون ذلك، رحل عن العرب زعيمهم الذي كان معوّلاً عليه في استرداد الكرامة العربية وإعادة ما صادرته "إسرائيل" من أراض جديدة عرفت بالأراضي المحتلة بعد 5 حزيران 1967. ولذلك لم يكن بين القادة العرب من يمكن أن يحل محل عبد الناصر في القيادة السياسية والعسكرية لمواجهة الكيان "الإسرائيلي".

هنا، وجد حافظ الأسد أن بإمكانه لعب هذا الدور إذا تسنّى له البروز على الساحتين العربية والدولية باعتباره قائداً عربياً جديداً لا بد أن يقوم بما يمكن أن يشكل العناصر الأساسية لبروز الزعامة كرئيس دولة عربية، وبالتالي كزعيم عربي. كان ذلك مهيأ من خلال توجيه جل اهتمامه إلى فلسطين، وهو المؤمن بالقومية العربية، وبالقضية الفلسطينية على الخصوص، باعتبارها القضية المركزية الأولى في النضال القومي المشترك.

وعليه، رسم الأسد استراتيجيته السياسية والعسكرية على الانفتاح أولاً على كل البلدان العربية، وهو ما لم تعتمده السياسة السورية سابقاً (ديب، ك. 2012، 444). وبدأ يعمل على جمع كلمة العرب لإيمانه بأن مواجهة "إسرائيل" تتطلب تعاوناً عربياً مشتركاً على كل الصعد، وخصوصاً بين بلدان المشرق المحيطة بإسرائيل، بالاضافة إلى مصر التي لا يمكن تحقيق أي انتصار عربي على الدولة المغتصبة بمعزل عنها.

كان الرئيس أنور السادات في هذه الفترة قد تبوأ منصب رئاسة الجمهورية خلفاً لعبد الناصر. وكان يحسّ أن على مصر أن تفعل شيئاً لرد الاعتبار إلى المصريين والقيادة المصرية بعد نكسة حزيران 1967. ومحاولة رد الاعتبار هذا بالنسبة للسادات، في حال نجاحها، هي التي يمكن أن تكرّس زعامته كخليفة مستحق لعبد الناصر.

هنا التقى طموح القائدين لرد الاعتبار للعرب، ولمصر وسورية على الخصوص. وبدأ الاعداد لهذه المواجهة، بالتهيئة السياسية للبلدان العربية أولاً، وخصوصاً العربية السعودية بقيادة الملك فيصل، ولتأمين الحلفاء من الدول الكبرى ثانياً، وخصوصاً الاتحاد السوفياتي، مع فتح مسارات جديدة مع الدول الغربية الأوروبية والولايات المتحدة، علماً ان الأسد كان يدرك تماماً أن الغرب، في كل الظروف، لن يتخلى عن دعم "إسرائيل"، وإن كان بطرق متفاوتة. (ديب، ك. 2012، 445)

بالاضافة إلى التهيئة السياسية العربية والدولية، بدأ العمل على الجبهة السورية بتعزيز قدرات الجيش وبتجهيزه بأحدث المعدات العسكرية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي الذي كان يطمح لإيجاد موطئ قدم على البحر، وليؤثّر في السياسة الاقليمية بدل ترك الأمور كلها بيد الأميركيين.

توجهت سورية بقياداتها السياسية والعسكرية إلى الاعداد لحرب مع "إسرائيل". ولأن الحرب تستدعي تأمين كل الظروف المناسبة لها، بدأ العمل على وضع البلدان العربية في أجواء ما يذهب إليه الأسد في تعاطيه عملياً مع المسألة الفلسطينية، من ناحية؛ ومع رد الاعتبار للعرب

بعد النكسة، من ناحية ثانية. وقد كانت الظروف مهيأة لدى أكثرية الحكام العرب ليدعموا الأسد في توجهاته، وإن كان ثمة منهم من وضع هذه الاستعدادات على طاولة الأميركيين والاسرائيليين. (ديب، ك. 2012، 452-457) جاءت المرحلة الثانية للبحث في إمكانية شن الحرب مع السادات مباشرة في محاولة أولى لاستكشاف النوايا، ومن ثم للبحث في كيفية التنفيذ. وسارت الخطة في طريقها المرسوم باعتبارها حرباً شاملة لاسترداد الأرض السورية والمصرية المحتلتين بعد حزيران 1967، مع إمكانية إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وفي حال الانتصار الكامل، يمكن الاستمرار لإسقاط الصهيونية في فلسطين. على هذا الأساس بنى الأسد استراتيجيته العسكرية، على أن تكون مشتركة مع المصريين. إلا أن السادات كانت له حسابات مغايرة لا تتعدى الحرب المحدودة لاسترجاع بعض الأراضي شرق القناة، ومن ثم تركِ الأمور للمفاوضات بالاشراف الأميركي، وبمعزل عن أي قوى عالمية أخرى، وخصوصاً الاتحاد السوفياتي، بالاستناد والاتكال على اليهودي المتصهين كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي المنحاز في شكل كامل وسافر للدولة الاسرائيلية وللإيديولوجيا الصهيونية. (ديب، ك. 2012، 445-452)

وكان أن انطلقت القوات السورية والمصرية في شكل مباغت في يوم الغفران 6 تشرين الأول 1973، وفي وقت واحد على الجبهتين السورية والمصرية، مستفيدة من يوم العطلة اليهودية، ومن عنصر المفاجأة. وكان النجاح منقطع النظير على الجبهتين. وذلك على امتداد يومين كاملين حصل خلالهما العبور التاريخي لقناة السويس واحتلال كل المواقع العسكرية الاسرائيلية، بالاضافة إلى التقدم ناحية الشرق وبدء بناء التحصينات لاستئناف الهجوم. كما وصلت القوات السورية إلى مشارف فلسطين بعد احتلال تلال الجولان وموقع المراقبة في جبل الشيخ والقضاء على المواقع العسكرية الاسرائيلية رغم تحصيناتها الهائلة. وكان هنا زمام المبادرة بأيدي العرب، وسط تضعضع القوى المعادية الاسرائيلية المشتّتة على الجبهتين المصرية والسورية، ورغم إنشاء الجسر الجوي العسكري بين الولايات المتحدة واسرائيل. يقول باتريك سيل معلقاً على الحدث: "كانت تلك لحظة سعادة كبرى وبلسماً لجروح الماضي، كما أن الحيوية والاندفاع والأسلوب والشجاعة التي كيلت بها الضربات في البداية قد منحت الزعيمين شيئاً يشبه الشيك على بياض كرأسمال سياسي أعطاهما فيما بعد كثيراً من حرية التصرف". (سيل، ب. 1988، 328)

ما حصل بعد ذلك، أن السادات أوقف التحرك العسكري على بعد عدة كيلومترات من شرق قناة السويس، باعتبار أن ما حصل عليه عسكرياً يمكن أن يؤسس لمفاوضات سلام مع اسرائل، وإن ترك السوريين وحدهم في المعركة. هذا التصرف، على ما يقول باتريك سيل، أدى إلى قلب

الموازين العسكرية، وجعل "إسرائيل" ترتاح في مواجهتها لسورية التي بقيت وحيدة. (سيل، ب. 1988، 337). هنا تغيرت حيثيات الحرب بانقلاب موازين القوى، ليس فقط على الجبهة السورية، بل أيضاً على الجبهة المصرية حيث حوصر الجيش الثالث في أماكن تمركزه إلى أن أنهك. ووصل الأمر بعد ذلك إلى استجداء وقف النار (ديب، ك. 2012، 468). بينما المعركة بقيت متواصلة في حرب استنزاف كبرى بين السوريين والاسرائيليين، إلى الدرجة التي بدأ فيها الجيش "الإسرائيلي" يستعيد بعض ما خسره في بداية الحرب. إلا أن المقاومة كانت عنيفة وأظهر فيها السوريون بطولات نادرة، وخصوصاً في المعارك الجوية، والمواجهة على الجبهات. (سيل، ب. 1988، 337-345)

انفراد سورية في الحرب جعلها تخسر الكثير مما كسبته في بدايتها، إن كان على صعيد الجيش الذي فقد ما يزيد عن 6000 جندي من مختلف الرتب، بالاضافة إلى الخسارة الكبرى في المعدات العسكرية من دبابات وطائرات، أو على صعيد البنية التحتية التي أغارت عليها الطائرات الاسرائيلية ودمّرتها طيلة فترة الحرب. ولم يبق إلا أن تتدخل القوى الكبرى لوقف النار بعد أن استعادت القوات الاسرائيلية السيطرة على الموقف واستيلائها على المزيد من الأراضي التي خسرتها في بداية الحرب، وهذا بناء على طلب كيسنجر المخفي والمعلن لتبقى "إسرائيل" في موقع القوة إبان المفاوضات المزمع عقدها بعد الحرب (سيل، ب. 1988، 339-341، 356)

كان الموقف من وقف إطلاق النار متناقضاً بين سورية ومصر. السادات يريد وقفاً لاطلاق النار بأي ثمن، والأسد يتمهل للحصول على مكاسب الحرب، إن كان في تحرير الأرض أو تقديم ما يمكن أن يخدم القضية الفلسطينية. بدأ الأمر بالبحث في فصل القوات بين مصر واسرائيل بمعزل عن سورية. ومع رفض الأسد لهذه المحادثات والاتفاقات فشل مؤتمر جنيف في 21 كانون الأول 1973. وبقيت المحادثات بين أخذ وردّ في رحلات مكوكية لكيسنجر إلى أن وصل الفريقان السوري والاسرائيلي إلى اتفاق الجولان في جنيف في 23 أيار 1974، "يتضمن انسحاب "إسرائيل" من الجيب الجديد الذي احتلته ومن مدينة القنيطرة وجوارها. وقبل انسحابه من القنيطرة، كرّر الجيش "الإسرائيلي" فيها ما فعله في السويس، من هدم مئات المنازل وجرفها وتدمير البنية التحتية من خطوط ماء وكهرباء واتصالات". (ديب، ك. 2012، 476-477)

بعد اتفاقيات الفصل، ظن حافظ الأسد أن العمل على تطبيق القرارين 242 و338، الخاصين بالسلام بعد عودة "إسرائيل" إلى حدود ما قبل حزيران 1967، لا بد حاصلين مع بتّ الحقوق

المشروعة للفلسطينيين. ولكنه أدرك أن وعود الولايات المتحدة كانت وهمية، والأمم المتحدة عاجزة عن تطبيق القرارات الدولية. ووصل الأمر إلى عقد اتفاقية منفردة بين مصر واسرائيل برعاية أميركية عرفت بـ "سيناء2" في العام 1975، وهي التي أوصلت إلى توقيع صلح منفرد مع "إسرائيل" في "كامب ديفيد" العام 1979، بعد الزيارة المفاجئة التي قام بها أنور السادات إلى القدس في العام 1977.

يقول كمال ديب في هذا الصدد أن العرب لم يروا تقدماً نحو السلام مع كيسنجر، بل شهدوا بداية انهيار الصف العربي. وكانت النتيجة غرق المنطقة في سلسلة من الحروب بعد أكثر من أربعة عقود. وكانت خيبة الأمل هذه التي نتجت عن العلاقة بين سورية ومصر قد دفعت الأسد إلى تغيير خططه السياسية والعسكرية ناحية أخرى يكون المشرق العربي قاعدة لها. (سيل، ب. 1988، 481)

4. نظام البعث والإخوان المسلمون

كانت العلاقة بين نظام البعث منذ بداية حكمه لسورية، من جهة؛ والاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الأخرى، من جهة أخرى، علاقة مواجهة وخصومة منذ العام 1963. إلا أن هذه الخصومة تفاقمت بعد الحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد في بداية السبعينيات. وكان حجة الاسلاميين أن الأمر تجاوز علمانية الحكم البعثي إلى استلام سدة الرئاسة من قبل شخصية سورية تنتمي إلى الأقليات، لا إلى الطائفة الأكثر عدداً في سورية، وصاحبة الحق في الحكم منذ وقت طويل. هذان البندان كانا محور المواجهة الاسلامية البعثية في سورية. هذا طبعاً بالاضافة إلى وجود أرضية صالحة ناشئة عن تعثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وانقلاب في نمط الحياة لمستفيدين من الحكم، ولمتضررين كانوا يعتبرون من وجهاء الناس اجتماعياً واقتصادياً وممارسة دينية، وهؤلاء بطبيعة الحال من سكان المدن الكبرى في سورية. ومن المعروف أن سكان المدن العربية في أكثريتهم ينتمون إلى الاسلام السنّي لظروف تاريخية وديموغرافية، لا مجال لذكرها هنا. هذا طبعاً، بالاضافة إلى ضغوط سياسية مؤثّرة إقليمية ودولية جاءت بالتزامن مع محاولات ترسيخ "السلم الإسرائيلي" الذي بانت أولى بوادره مع انفراد مصر في الصلح مع "إسرائيل"، والضغط على سورية للقبول بهذا الوضع بعد إضعافها بإثارة الاضطرابات الداخلية، ومن ثم فرض الصلح عليها. (سيل، ب. 1988، 515-521)

قسّم كمال ديب سنوات العنف الاسلامي والنظام إلى ثلاث مراحل متدرّجة في التصعيد بدءاً من 1976 وصولاً إلى الذروة في أحداث حماه في العام 1982. وقد بدأت هذه المواجهات بعمليات عسكرية سريعة استهدفت قتل أكبر عدد ممكن من أركان النظام ومن الشخصيات التي تدعمه، وخصوصاً من الطائفة العلوية، ومن يمشي في ركابها من السنّة، وخصوصاً رجال الدين الذين شجبوا عمليات الاغتيال من على المنابر. لقد ساعدت الأحياء القديمة في المدن السورية الجماعات الاسلامية على القيام بعملياتهم، ومن ثم التحصن في هذه الأحياء لينطلقوا منها في العمليات التالية. وتركزت المرحلة الثانية في حلب إثر تكاثر عمليات الاغتيال والمواجهة السافرة مع النظام. وقد حدث في حزيران 1979، عملية إسلامية ضخمة في مدرسة المدفعية بحلب عندما دخل مسلحون إسلاميون قاعة طعام الطلاب وفتحوا النار عشوائياً، بتواطؤ من أحد مدرّسي المدرسة، فقتلوا العشرات منهم وكانوا من العلويين. كان هذا الحدث السبب الذي أدخل السلطة في صراع مباشر مع التنظيمات الاسلامية في حلب أولاً، ومن ثم في بقية المدن السورية.

أدرك أركان النظام البعثي في سورية أن الاضطرابات والمواجهات لم تكن فقط وليدة ظروف خارجية. بل ظهر أن القاعدة الشعبية السورية المدينية كانت الأرض الخصبة لبروز هذه التيارات الاسلامية العنفية، كنتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السورية التي أثّرت على الوضع المعيشي للأكثرية الساحقة من الشعب السوري، مقابل نسبة قليلة استفادت من علاقتها مع النظام، ومع وجوه البعث الذين ارتفعوا في مستوياتهم المعيشية إلى ما لا يقاس بالمقارنة مع الفئات الشعبية، وهؤلاء كانوا من جميع الطوائف، وإن بنسب متفاوتة. كل ذلك أعطى للإسلاميين دفعاً جديداً لمواجهة النظام ورموزه في حلب والمدن الأخرى التي تحصّنوا فيها. كانت المواجهات قاسية في حلب في خريف 1979. وقد سقط فيها مئات الضحايا من رموز النظام إما بالاغتيال أو المواجهة المباشرة. وكان من هؤلاء رجال دين سنّة نددوا بأعمال الارهاب. كما قتل من الاسلاميين بضعة آلاف واعتقل الآلاف ايضاً بتهمة التطرف ومواجهة الدولة. (ديب، ك. 2012، 555)

كانت مواجهات حلب إيذاناً بعقد مؤتمر قطري لحزب البعث بين الأسبوعين الفاصلين، نهاية 1979 وبداية 1980. وقد أظهر فيه رفعت الأسد، شقيق الرئيس، عزمه على محاربة الارهاب في سورية، وطلب إطلاق يده للقيام بهذه المهمة. إلا أن التريث ظل ملازماً للرئيس الأسد، وحاول أن يخفف من الاحتقان في الدولة والمجتمع. إلا أن الأمور بقيت على حالها من التوتر

والاضطراب. وهذا ما حدا بالأسد إلى اعتماد الأسلوب الذي اقترحه شقيقه لمواجهة الارهاب. وبدأ التحول إلى النظام الأمني لحماية النظام نفسه. ويعتقد مراقبون لسورية، على ما يقول ديب، "أن استعمال رفعت (الأسد) أسلوب القبضة الحديدية ضد الاسلاميين هو الذي أنقذ النظام من الانهيار. صحيح أنه أنقذه ولكنه غيّره أيضاً إلى دولة أمنيّة ديكتاتورية". (ديب، ك. 2012، 557)

استمرت المواجهات بين الاسلاميين وقوات النظام حتى أواسط 1980. وذهب ضحيتها المئات من الاسلاميين ومن قوات النظام، ووصل الأمر في 26 حزيران 1980 إلى أن قام الإسلاميون بمحاولة اغتيال حافظ الأسد نفسه. وكادت تنجح المحاولة لو لم يجعل مرافق الرئيس من نفسه درعاً لحمايته، فقُتل هو ونجا الرئيس. كانت هذه اللحظة نقطة انطلاق عنفية للنظام لم تحدث سابقاً، وصارت كل الوسائل متاحة، بمنطق النظام، للقضاء على الاسلاميين. وقد بدأ ذلك بإعدام السجناء في تدمر وحظر حركة الإخوان المسلمين في سورية. ومع ذلك لم تخفّ الحركة المناهضة للنظام في حلب، وقد أنس فيها كثيرون من المعارضين من غير الاسلاميين بعد أن شعروا بقوة هؤلاء. وانتقلت المواجهة إلى دمشق وحماه، بعد تخفيف الضغط في حلب. (ديب، ك. 2012، 528-536)

في المرحلة الثالثة انتقلت المواجهات إلى مدينة دمشق، ولكن من خلال تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة في الأماكن الحساسة والمكتظة بالناس، فذهب ضحيتها المئات. وكانت خطورة هذه العمليات تكمن في أنها تحصل في العاصمة، معقل النظام والأجهزة الامنية التي وضعت كل ثقلها لحمايتها من التفجيرات الارهابية، ولإعادة الحياة الطبيعية إليها. (ديب، ك. 2012، 561-562)

حصلت في المرحلة الثالثة أعنف المواجهات في مدينة حماه، معقل السنّة الأكثر تمسكاً بأمور الدين، منهج حياة ونظاماً. ذلك ان أهل المدينة، بالاضافة إلى تديّنهم ونظرتهم المعلنة وغير المعلنة للنظام وأهله، وجدوا أنفسهم على هامش الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، بعد ان استلم حزب البعث مقاليد الأمور. وكان عليهم أن يعبّروا عن احتجاجهم بما يتوفر لديهم من أساليب. وقد وجد الاسلاميون في المدينة تربة خصبة لنشاطهم في مواجهة النظام. فكان أن بدأت المواجهة المباشرة في شباط 1982، بعد التعرض لدورية من الجيش في أحد أحياء المدينة، وبالقرب من أحد المعاقل السرية للإسلاميين. وبدأت معركة شرسة بين الطرفين كانت لصالح الاسلاميين في البداية لدقة تنظيمهم واشتراك الكثيرين في المواجهة الدموية. وكان ذلك مفاجئاً

للنظام، ما حدا بأركانه إلى التصميم على إخضاع حماه مهما كانت الكلفة، لأن سقوطها يعني إمكانية سقوط كل المدن السورية بأيدي الاسلاميين. واتُّخذ القرار بالدخول إلى حماه.

طوّق الجيش المدينة، واستطاع الدخول إلى ظاهرها. وبدأت المواجهة الدموية التي استمرت أسبوعاً كاملاً فأخضع أولاً الضواحي والأحياء الحديثة من المدينة. وانكفأ الاسلاميون إلى المناطق الداخلية منها التي يصعب اختراقها لضيق مداخلها وتعرّج أزقتها، ليبقوا بمأمن من هجمات الجيش. إلا أن القرار كان قد اتخذ بإخضاع المدينة بكل أحيائها حتى ولو تهدّمت على رؤوس ساكنيها. وهذا ما حدث فعلاً، إذ سُوّيت حارات بكاملها بالأرض، ودفن فيها آلاف الأشخاص، ولحق الدمار الكلي والجزئي بأبنية تاريخية ومساجد وكنائس ومواقع أثرية. وقد كانت حصيلة المواجهة مكلفة جداً، إن كان بعدد الضحايا من المقاتلين والمدنيين الذي بلغ الآلاف، والمفقودين أيضاً، بالاضافة إلى تهجير أكثر من مئة ألف من السكان. كما ذهب ضحية هذه المواجهات المئات من القوى المهاجمة.

لقد جاءت معركة حماه لتدلل على أهمية عدم وقوع أي مدينة سورية في أيدي الاسلاميين. لذلك كانت وحشية في مسالكها، وكأن تصفية الحساب بين خصمين لدودين لا بد أن ينتهي بانتصار أحدهما على الآخر. يقول باتريك سيل في تحليله لهذه الفترة الحرجة من تاريخ سورية المعاصر أن هدف مواجهة التشدد الاسلامي هو اقتلاعه مهما كان الثمن. وهذ يفسّر "سبب شدة العقاب الذي أُنزِل بالمدينة. فوراء الصراع المباشر كانت هناك عداوة قديمة متعددة الطبقات بين الاسلام والبعث، بين السنّي والعلوي، وبين الريف والمدينة". (سيل، ب. 1988، 538)

كانت الضريبة الباهظة التي دفعتها حماه في المواجهة بين قوى النظام والاسلاميين سبباً في إعادة إعمارها على أحدث الطرق في هندسة تخطيط المدن، ولكن أيضاً في خسارتها للمدينة القديمة التي تشي بتاريخ مغرق في القدم يدل على عراقة هذه المدينة وتاريخيتها.

لقد استفاد السوريون من درس المواجهات بين القوى الاسلامية ونظام الحكم في سورية، ولمسوا ما جرّت هذه المواجهات من مآس، إن كان في خسارة الآلاف من السوريين، ومنهم أصحاب أدمغة في شتى مجالات العلوم والصنائع، بالاضافة إلى تهديم المدن والقضاء على العمران، أو في الخسارة المادية التي فاقت كل ما هو متوقع. وساد الهدوء سورية، وإن كان تحت سيطرة الديكتاتورية السياسية وشمولية الحكم. إلا أن ذلك جعل سورية تنعم بالهدوء والاستقرار حتى

العام 2011، بدء "الربيع العربي" الذي غمر سورية بمجازر وحروب طاحنة انخرط فيها مقاتلون متطرفون بإسم الإسلام قدموا من شتى أنحاء العالم ليجعلوا من سورية دولة إسلامية، وهي التي كانت وما زالت بمثابة الحلم الذي رافق الاسلاميين من أواسط الستينيات من القرن العشرين، على الأقل في سورية. وظهرت الأحداث التي عصفت بسورية منذ العام 2011 وحتى 2019، وكأنها عود على بدء؛ ولكن بقوى أجنبية طاحنة ما كانت أحداث حلب وحماه في ثمانينيات القرن العشرين إلا مناوشات بالنسبة إليها.

5. ديموغرافية سوريا الأسد

في أيلول 1981 قامت سورية بتنفيذ التعداد الثالث بعد الاستقلال، وقد جاءت نتائجه لتعكس تحسناً واضحاً: فقد نفّذ التعداد بطريقة أكثر احترافية مما سبق وتجاوب معه السوريون أكثر من التعدادات السابقة. ارتفع عدد السكان في العام 1981 ليصل إلى 9.171 مليون نسمة، أي بمتوسط نمو سنوي قدره 3.46%. ارتفع هذا النمو عما كان عليه في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1970 حيث كان قد سجل 3.28% سنوياً. (M. L. Samman 1983, 185).

شهدت البنى الاجتماعية والديموغرافية في سورية عام 1981 بداية تحولات ديموغرافية واجتماعية ستطبع المجتمع السوري لفترة طويلة من الزمن. تمثل أول هذه التحولات في تراجع نسب الذكورة من 105.3% إلى 104.1%. يعود هذا التراجع إلى عدد من العوامل، أهمها: ارتفاع الهجرة إلى الخارج، وأكثر المهاجرين هم بطبيعة الحال من الذكور الذين يبحثون عن عمل. ارتفاع الوعي بأهمية التعداد في ظل دولة بقيت مستقرة خلال الأعوام الأحد عشر الأخيرة، وهو ما لم يعتده السوريون. فعمد الرجال في المناطق الريفية والبدوية إلى تسجيل بناتهم، وهو ما تمنعوا عن القيام في التعدادات السابقة. أضف إلى هذين العاملين تراجع الوفيات عند الإناث، وخاصة عند الأمهات أثناء أو بعد الولادة، بسبب تحسن الوعي الاجتماعي بالإضافة إلى تقدم المستوى الصحي في سورية. (M. L. Samman 1983, 186).

انخفضت نسبة الذكورة في الأرياف حيث وصلت إلى 102% مقارنة بـ107% في المدن، مما يؤشر إلى نزوح أبناء الريف إلى المدن بحثاً عن عمل. وبالفعل فقد ارتفعت نسبة هذا النزوح في سورية مما أثر على معدلات النمو السكاني في كل من الريف والمدينة، إذ بلغ المعدل 2.7% في الريف و4.4% في المدينة. كما أن نسبة سكان المدن ارتفعت عام 1981 لتصبح 48% بعد

أن كانت 43% عام 1970. وكانت أكثر المدن التي عرفت نمواً سكانياً في فترة السبعينيات هي المدن الصغيرة التي يتراوح عدد سكانها بين الـ20 ألفاً والـ100 ألف، ومن أهمها مدينتي الرقة والحسكة حيث شهدت كل منهما نمواً سكانياً بحدود الـ8%، وهو الأعلى في سورية. أما بالنسبة إلى دمشق وحلب، وهما الأكبر في سورية، فقد حلت دمشق في المرتبة الأولى سكانياً بما يقرب من 1.25 مليون نسمة لدمشق وحوالي المليون نسمة لحلب، مما جعل من هاتين المدينتين تضمان أكثر من نصف عدد سكان المدن السورية. (M. L. Samman 1983, 186-187)

تضاعف عدد السكان في سورية بين تعدادي 1960 و1981، وهو ما يشير إلى معدلات نمو مرتفعة جداً، وهي كانت من بين الأعلى في العالم. وهنا نعود إلى ما كان سائداً في سورية بعد الاستقلال من فكرة أن النمو السكاني ضعيف للغاية بحيث كان من المتوقع لسورية أن يتضاعف عدد سكانها بعد 50 عاماً. وتضافر عدد من العوامل التي أدت إلى هذه المعدلات المرتفعة من النمو السكاني، ونذكر منها:

ارتفاع معدل النمو الطبيعي من خلال انخفاض ملحوظ لمعدل الوفيات وارتفاع معدل الولادات. فمعدل الوفيات انخفض بمقدار النصف من عام 1970 (1.56%) إلى 0.82% عام 1978. وكان السبب في هذا الانخفاض، وخاصة وفيات الأطفال، هو ارتفاع الوعي الصحي عند السوريين مترافقاً مع تقديمات صحية أكثر شمولية وتطوراً وأهمها انتشار تلقيح الأطفال. ومن ناحية ثانية، نلحظ استمرار معدلات الولادة في الارتفاع حيث سجلت ما يقرب من 4%، وهو أعلى معدل ولادات بين جميع الدول العربية. (Eskandar 2010, 9)

تميزت فترة الثمانينيات بوعي الحكومة السورية إلى ارتفاع الخصوبة بشكل أصبح من الضروري السيطرة عليه. فقد سجل المؤشر المركب للخصوبة عند النساء السوريات، أرقاماً تراوحت بين 7.5 و10 أطفال للمرأة الواحدة بين الفترة الممتدة من الاستقلال إلى منتصف الثمانينيات، بينما يبلغ الرقم اللازم لبقاء المجتمع مستقراً أقرب إلى ولادتين للمرأة الواحدة. أمام هذا الواقع، بدأت الدولة باتخاذ إجراءات، وإلغاء أخرى كانت قائمة أصلاً، تهدف إلى الحد من الولادات والخصوبة. ومن الإجراءات التي قامت الدولة بإزالتها هو ما كان يعرف "بوسام الأسرة السورية" وكان يتألف من 5 درجات ويعطى للمرأة السورية كثيرة الإنجاب، حتى أن المرأة التي أنجبت أكثر من 15 ولادة حية تحصل على الدرجة الذهبية من هذا الوسام. (شريقي، م. 2015، 4) .(Eskandar 2010, 8)

كان من نتائج ارتفاع الخصوبة عند السوريين أن أصبح المجتمع السوري من أكثر المجتمعات فتوّة، حيث كان نصف سكانه دون الـ15 من العمر. وهو ما يزيد من العبء الاقتصادي على الفئة المنتجة التي تكون في الفئة 15-64 عاماً. إلا أن الخصوبة انخفضت في سورية في منتصف الثمانينيات بشكل واضح منذ 1985 إلى 1990، وذلك بانخفاض قيمة المؤشر المركب للخصوبة بمقدار ولادتين للمرأة الواحدة في هذه الفترة، إذ كان المؤشر 8 وأصبح 6.2 ولادة. هذا الانخفاض كان الأكثر حدّة في تاريخ سورية المستقر، وإن كان قد تابع الانخفاض المستمر ليصبح 2.94 ولادة للمرأة الواحدة قبيل الأزمة عام 2011. في الحقيقة، إن سبب هذا الانخفاض عائد إلى عاملين، الأول يتمثل في ارتفاع معدلات العمر عند الزواج الأول، وإن كانت مؤسسة الزواج لم تتراجع أهميتها في سورية لغاية اليوم. أما العامل الثاني فتمثل في انخفاض معدلات الوفاة بشكل ملحوظ داخل الأسرة السورية. هذا الانخفاض فتّح أعين أرباب الأسر على أن لا حاجة للإنجاب المرتفع لضمان بقاء الأسرة مما أدى بهم إلى خفض عدد الولادات. وقد ترافق انخفاض الخصوبة في هذه الفترة مع ارتفاع نسب استخدام وسائل منع الحمل التي ازدادت بمقدار الضعف خلال عقد الثمانينيات. ذلك أن نسبة استخدام وسائل منع الحمل في العام 1980 كانت 20%، فأصبحت 40% عام 1990. (شريقي، م. 2015، 4-8)

استمر عقد التسعينيات من القرن العشرين حاملاً نمواً سكانياً متواصلاً، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه قبل الثمانينيات. فالمجتمع السوري بقي فتياً، والخصوبة بقيت مرتفعة، مقارنة بالدول المجاورة. فقد بلغ معدل النمو السكاني 35.9 بالألف بين الفترة الممتدة من 1981 إلى 1994، من بعد أن كان 39.8 بالألف في الفترة من 1970 إلى 1981. (Eskandar 2010, 13)

إلا أن هذا العقد الذي لم يشهد على أي جديد ديموغرافياً، كان مليئاً بالتطورات السياسية، ومنها البالغ التأثير على المنطقة. فابتداءً من العام 1990 أصبحت سورية الموكلة الوحيدة بالملف اللبناني وإدارته، بدءاً من اتفاق لطائف مروراً بالانسحاب "الإسرائيلي" من معظم الأراضي اللبنانية عام 2000 وانتهاءً بالانسحاب السوري عام 2005. وفي آب 1990 دخل صدام حسين إلى الكويت فأشعل مواجهة مع العالم، ومن ضمنه سورية، استمرت طيلة فترة طويلة من الزمن. ومن بعدها كان تفكك مسارات التفاوض مع "إسرائيل" حيث عقدت الدولة الصهيونية اتفاقي سلام منفردين مع كل من الأردن وفلسطين، ما أبقى سورية ولبنان منفردين في مواجهة "إسرائيل". ولعل من أبرز الأحداث أيضاً الانهيار الذي أصاب الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي الذي لطالما عرف الأسد الأب كيف يوازن بينه وبين الأميركيين في المنطقة.

بلغ عدد السكان في سورية عام 1994، 13.782 مليون نسمة، بزيادة قدرها 4.7 مليون نسمة عما كان عليه العدد عام 1981. وقد قدّر معدل النمو السكاني في سورية في العام 1994 بـ3.29%، وهذا ما يبين انخفاض الخصوبة الذي أشرنا إليه أعلاه. ومع هذا الانخفاض بالخصوبة، شهدت سورية موجات هجرة مع دولة كانت قد أقفلت معها الحدود الرسمية منذ سنوات خلت. فالعراق وسورية الجاران اللدودان كانا قد أقفلا الحدود منذ الخلاف بين حزبي البعث في كل من البلدين. ومع ذلك، فقد نتج عن غزو العراق للكويت، وما نتج عنه من حرب كونية عليه، نزوح الآلاف من العراقيين إلى سورية عبر الطرق غير الشرعية، أو من خلال الحدود مع الأردن. وقد قدرت الهيئة العليا للاجئين عدد العراقيين اللاجئين إلى سورية، قبيل احتلال العراق عام 2003، بين 60 إلى 70 ألف شخص. (Gérard-Francois 2012, 21).

يمكن إجراء مقارنة سريعة بين سكان سورية في العام 1981 وفي العام 1994. وعليه، لا نلحظ العديد من التحولات التي طرأت على هرم الأعمار بين هاتين الفترتين، فالاثنان بقيا يحافظان على الشكل المتوسع للهرم، ذي القاعدة العريضة والرأس المدبب. وهو ما يُظهر ما كنا نذكره أعلاه عن ارتفاع الخصوبة مع بقاء الوفاتية في مستويات ليست منخفضة.

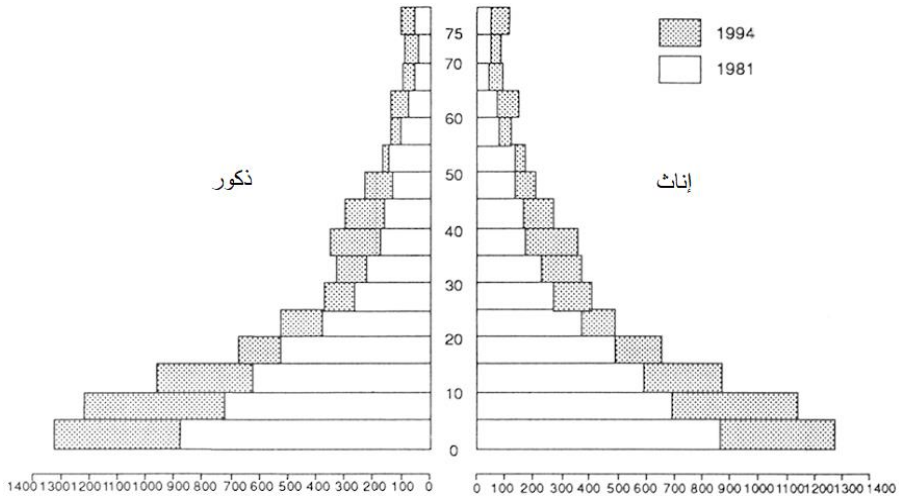

الرسم البياني 29: هرم الأعمار لسورية عام 1981 و1994 (المصدر: (Bianquis et Al Dbiyat 1995, **82)**

في الحقيقة، يظهر الاختلاف الوحيد بين الهرمين في الفئة العمرية 30-34 عند الذكور في العام، 1994 حيث نلاحظ فجوة صغيرة مقارنة بالفئتين السابقة لها واللاحقة. ومردّ هذا الأمر هو في

عدد المهاجرين من الذكور الذين يقصدون الخارج بحثاً عن عمل. أما ما تبقى من الهرم فهو يشير إلى زيادة في عدد السكان في كل فئة عما كان عليه الوضع عام 1981.

حمل النمو السكاني السريع في سورية عدداً من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن زيادة عدد السكان، وعلى رأس هذه المشكلات نذكر ارتفاع معدلات البطالة بشكل مطّرد مع مرور الزمن. فالاقتصاد لا بد أن يصل إلى مرحلة لا يعود فيها قادراً على استيعاب هذا الكم من السكان. ذلك أن نسبة السكان ارتفعت في عمر النشاط الاقتصادي والعمل من 48.5% في العام 1981، أي ما يمثل 4.4 مليون نسمة، إلى 52.2% من مجموع السكان، أي ما يمثل 7.2 مليون نسمة. وهذا يعني أن ثمة زيادة بمقدار 2.8 مليون شخص في سن العمل قد دخلت إلى السوق السورية. (سويد، ويحا و الركاد 2007، 15).

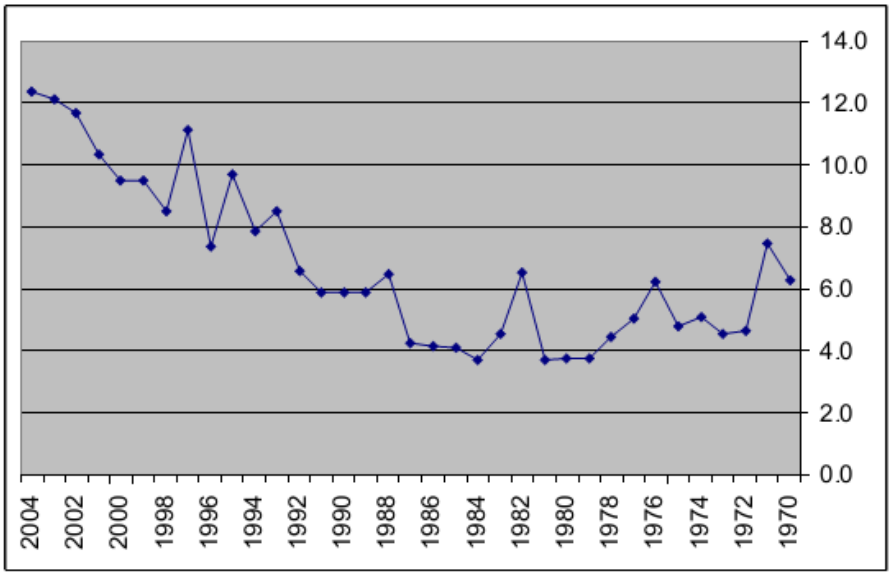

الرسم البياني 30: تطور نسب البطالة في سورية، 1970-2004

هكذا، فإن نسب البطالة في سورية شهدت تقلبات طفيفة منذ العام 1970. إلا أن الاتجاه العام للمعدل كان دائماً صعوداً، مما يعكس عدم تمكن الاقتصاد السوري من استيعاب الكم الهائل من السكان، وخاصة أن أعمار الجزء الأكبر تقع في سن العمل. وكان معدل البطالة في منتصف التسعينيات إلى 8%. (الشيخ حسين، ص. 2007، 34).

أما لناحية توزيع السكان بين ريف وحضر فقد شهد المجتمع السوري جملة من التحولات كان ملخصها أن السكان من الحضر قد ازدادت نسبتهم في كل المناطق والمحافظات، ما عكس توجهاً جدياً في توسع المدن السورية على حساب الريف.

سجلت جميع المحافظات السورية نمواً ملحوظاً على صعيد السكان، باستثناء مدينة دمشق. وفي حين كان النمو السكاني مسجلاً، وبشكل إيجابي في الريف والمدينة، إلا أن النمو المديني كان أعلى من الريفي. ففي حلب مثلاً، كان مجموع السكان المدينيين 12.4% ليصبح 13.2% عام 1994، في حين ظلت نسبة الريفيين على ما هي عليه، وهذا يعكس نزوحاً إلى المدينة، لأن حصة الريف كان يجب أن تزداد مع زيادة النمو في كل سورية.

جدول 33: توزع سكان سورية بين ريف وحضر في تعدادي 1981 و1994

المحافظة	1981			1994		
	حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	المجموع
دمشق	12.3	0	12.3	10.1	0	10.1
ريف دمشق	3.6	6.5	10.1	5.1	6.8	11.9
حلب	12.4	8.4	20.8	13.2	8.4	21.6
حمص	4.6	4.4	9	4.8	4	8.8
حماه	2.7	5.4	8.1	2.7	5.3	8
اللاذقية	2.6	3.5	6.1	2.7	2.8	5.5
دير الزور	1.4	3.1	4.5	1.5	3.7	5.2
ادلب	1.3	5.1	6.4	1.7	4.9	6.6
الحسكة	2.1	5.3	7.4	2.4	5	7.4
الرقة	1.5	2.4	3.9	1.6	2.4	4
السويداء	0.6	1.6	2.2	0.6	1.4	2
درعا	0.9	3.2	4.1	1.6	2.8	4.4
طرطوس	1	3.9	4.9	1.1	3.1	4.2
القنيطرة	0	0.3	0.3	0	0.4	0.4
المجموع	47	53	100	49	51	100
المصدر: (المكتب المركزي للاحصاء ؟، 13-15)						

أما بالنسبة إلى دمشق، فقد تراجعت حصتها من السكان لصالح حلب، وعلينا هنا أن نشير إلى أن هذه النسب تعكس توزع السكان في مدينة دمشق، أما في حلب فقد دخلت الأرياف المحيطة بها ضمن التعداد.

دخلت سورية في الألفية الجديدة من دون تغيرات جذرية في بنى السكان. أما على الصعيد السياسي فقد شهدت البلاد انتقالاً سلساً للسلطة من بعد وفاة حافظ الأسد إلى ابنه، والرئيس الحالي لسورية، بشار الأسد.

لم يُخفَ على أحد أن الدكتور بشار الأسد، وهو طبيب عيون من مواليد عام 1965، سيخلف والده وذلك بعد وفاة شقيقه باسل في حادث سير عام 1994. استلم من والده ملف لبنان ابتداءً من العام 1996 وبدأ يعدّه جدياً لتولي السلطة مع تدهور صحته في النصف الثاني من التسعينيات. ومن الإعدادات التي رافقت وصول بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية إحالة عدد لا بأس به من معاوني الرئيس الأب إلى التقاعد، وكان قسم كبير منهم قد تخطى السن القانونية للتقاعد أصلاً، بالإضافة إلى تنظيف بعض ملفات الفساد وتظهير الابن، إلى الداخل والخارج، على أنه الشخص الأكثر صلاحية ليقود سورية إلى القرن الواحد والعشرين. (ديب، ك. 2017، 684-685)

هوامش الفصل الخامس

[1]. للمزيد من المعلومات حول هذه الفترة التاريخية في سورية، يمكن مراجعة:

- كمال ديب، سورية في التاريخ، مذكور سابقاً، ص ص: 307-378
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، مذكور سابقاً، ص ص 244-245
- غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصر، مذكور سابقاً، ص ص: 144-240

[2]. بما أن معدلات النمو تكون خاصة بالسنة المذكورة، أي 3.6% معدل النمو لسنة 1970، فإننا نصبح بحاجة لعدد السكان بعد فترة معينة من الزمن لحساب المعدل، وقد اعتمدنا على عدد السكان في سورية عام 1990 وقد بلغ 12.8 مليون نسمة.

[3]. الأرقام مأخوذة من موقع البنك الدولي على الرابط التالي (تاريخ الدخول 23-11-2018):
https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW?end=2017&start=1970
&year_low_desc=false

[4]. الرسم مأخوذ من:
/https://www.populationpyramid.net/syrian-arab-republic/1970

الفصل السادس

سورية في القرن الحادي والعشرين

توفي حافظ الأسد في حزيران 2000 فأصبح نائبه عبد الحليم خدام رئيساً للجمهورية بالوكالة. وما كان منه إلا أن باشر بالإجراءات، المتفق عليها مسبقاً، وخاصة لناحية تعديل الدستور وخفض عمر المرشح إلى الرئاسة من 40 عاماً إلى 34 عاماً (المادة 83)، وانتخابه أميناً عاماً لحزب البعث وترشيحه والموافقة عليه بالإجماع وصولاً إلى انتخابه رئيساً للجمهوري في 11 تموز 2000. (ديب، ك. 2017، 686).

1. ربيع سورية

سعى الرئيس بشار الأسد في بداية عهده إلى انتهاج مسار أكثر انفتاحاً على جميع المكوّنات السورية، ووعد في خطاب القسم بالنهوض بالاقتصاد وإطلاق حريات الرأي العام، التي اشترط أن تبقى تحت سقف النقد البناء. وأطلق سراح بعض السجناء السياسيين ولاحق بعضاً من رموز الفساد، فتمكن من بعضهم، إلا أنه اصطدم بالبعض الآخر عندما وصل الأمر إلى عدد كبير من النافذين في الحزب والسلطة. وفي العام 2000 نشرت 99 شخصية أدبية وثقافية بياناً يدعو إلى جملة من الإصلاحات السياسية، وعلى رأسها إلغاء قانون الطوارئ. لم تتعامل الصحف السورية بإيجابية مع البيان. إلا أن السلطات لم تقم باعتقال ناشريه كما كانت تجري العادة سابقاً. أضف إلى ذلك ازدهار الجمعيات والمنتديات السياسية وتأسيس وسائل إعلام من القطاع الخاص. وهي كلها أمور لم تكن لتحصل من قبل. كل ذلك في إطار ما أطلق عليه "ربيع دمشق". (ديب، ك. 2017، 689-691).

نحا بشار الأسد في بداية حكمه طريق التسامح والانفتاح الديني وخاصة مع السنّة، كما استمر في التخفيف من حدة علمانية البعث. فسمح للعسكريين بممارسة الشعائر الدينية في المعسكرات، كما سمح للطالبات بارتداء الحجاب في المدارس، وقامت الدولة ببناء المساجد وانتشر التعليم الديني في المدارس. كما دعمت الدولة حركات المقاومة والتحرر ضد "إسرائيل"، وكان أهمها تلك الدينية الطابع. وكان كل هدف الدولة هو في كسب ود السوريين المسلمين وأملاً منها بأن لا يعتبروها عدوة لهم. كان لهذه السياسة انعكاسان سلبيان اثنان. تمثّل الأول في عزوف الشباب السوري عن شعارات البعث، وذلك بالتوجه نحو شعارات التدين؛ أما الثاني

فتمثل في القلق المتزايد من الأقليات الدينية التي تدرك أن علمانية البعث إنما هي الضامن الأكبر لوجودها. وبالفعل فقد تمكنت الطبقة السنّية البرجوازية الجديدة من خلق حالة خاصة بها. فهي كانت تسعى إلى انشاء جبهة ليبرالية معارضة للبعث. إلا أن الشعارات الليبرالية، وهي وليدة أصحابها من التجار والصناعيين الأثرياء المعولمين، لن تصمد أمام الإيديولوجيا العقائدية للتنظيمات الإسلامية الأصولية، وهو بالضبط ما كان يخشاه أبناء الأقليات. حتى أن الأكراد، الذين كانوا يعيشون في هامش حرية أوسع بكثير مما كان متاحاً لأكراد العراق، بدأوا بإثارة القلاقل مع بداية تحول الوضع السياسي في العراق إبان الغزو الأميركي. فالنزعة الانفصالية عاودتهم بقوة، وهم سعوا منذ غزو العراق عام 2003 إلى إعادة إحياء مشروع الدولة الكردية مما أدخلهم في عدد من المواجهات مع الدولة السورية. وأخيراً، فإن بعض التنظيمات الأصولية المتطرفة التي بدأت تنشط في سورية أعلنت مسؤوليتها عن عدد من الأعمال المخلة بالأمن والنظام، ومنها مواجهة بالأسلحة الفردية بالقرب من وزارة الدفاع عام 2006، ومحاولة نسف السفارة الأميركية في العام نفسه. كانت هذه التنظيمات، ونمو تأثيرها، هو ما أثار مخاوف المسيحيين والدروز والعلويين في سورية، على عكس مشاريع السنّة الليبرالية التي لا تثير القلق طالما أنها منفتحة على الآخر نوعاً ما. إلا أن إدراك الأقليات بضعف الليبرالية السنيّة أمام الأصوليات، والذي قد يأخذ بسورية إلى أزمة تحوّلها إلى دولة دينية شبيهة بإيران أو السعودية أو السودان، كان محرك هذه المخاوف. (ديب، ك. 2017، 695-700)

في ظل هذه التطورات، ارتفع عدد السكان في سورية عام 2004 إلى 17.92 مليون نسمة[1]، وهذا ما عكس معدل نمو سنوي وسطي بلغ 2.66%. في هذا الرقم نجد واقعاً متفائلاً وآخر متشائماً. فالتفاؤل يكمن في الانخفاض الملحوظ للنمو السكاني خلال العقود الماضية. ففي حين كان المعدل 3.79% عام 1994 انخفض بمقدار أكثر من نقطة مئوية خلال 10 سنوات. وفي حين كان العدد المتوقع للسكان عام 2004، لو استمر معدل النمو السكاني على ما هو عليه، من المفترض أن يصل إلى حدود الـ 20 مليون نسمة، توقف العدد عند أقل من 18 مليون. أما التشاؤم فيكمن في أن معدل النمو السكاني في سورية لا يزال مرتفعاً، لا بل إنه من الأعلى في العالم، وليس في المنطقة أو العالم العربي فحسب.

تفوّقت نسبة سكان المدن، وللمرة الأولى في تاريخ سورية، على نسبة سكان الريف. فقد بلغت نسبة سكان المدن 54% في مقابل 46% للريف. كان السبب في ذلك حركة النزوح الكثيفة من الريف إلى المدن في ظل تنامي الاقتصاد الحديث الذي طوّر التجارة والصناعة بوتيرة سريعة.

وفي الحقيقة سيشكل هذا النزوح دافعاً إضافياً للمزيد من النزوح في السنوات اللاحقة، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع في معدلات البطالة في شكل لن تتمكن معه الدولة السورية من تأمين فرص عمل، وخاصة في السنوات التي لحقت الانسحاب السوري من لبنان، وعودة آلاف العمال السوريين الذين يعملون في لبنان إلى بلادهم. هذه المعدلات، التي ستترافق مع جملة من العوامل، منها السياسي، ومنها حتى البيئي - المناخي ستتكاتف كلها لتفجّر موجة من الاحتجاجات المطلبية في عام 2011.

لم يشهد هرم الأعمار تغيرات جوهرية في شكله، إلا أن بعض تفاصيله تحولت في عقد من الزمن، فصلت بين تعداد 1994 و2004.

يمكن ملاحظة انخفاض الخصوبة بوضوح خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2004، وذلك بسبب الفرق بين الفئة العمرية 5-9 والفئة السابقة لها، أي الفئة 10-14. وفي الوقت نفسه، ولنؤكد على أن هذا الانخفاض لم يكن على فترة خمسية واحدة، بل على فترتين، ذلك أن الفئة العمرية 0-4 قريبة جداً بحجمها من الفئة 5-9.

في المحصّلة، لم يتغير الشكل الأصلي للهرم لغاية تعداد 2004. فهو لا يزال يحافظ على الشكل المثلث مما يشير إلى عدم مرور سورية، إلى هذه اللحظة، بمرحلة التحول الديموغرافي الأخيرة المتمثلة بانخفاض الوفيات عن الولادات. هذا وقد تبين في تعداد 2004 أن نسبة السكان السوريين في سورية بلغت 97.61%، مقابل 1.68% للعرب الفلسطينيين و0.5% للعرب الآخرين.

كان لانخفاض الولادات عند المرأة السورية الدور الأكبر في انخفاض النمو السكاني. فقد انخفض معدل الخصوبة الكلية من 4.2 مواليد للمرأة الواحدة عام 1994 إلى 3.6 مواليد في العام 2004. وكان لارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم كما لمشاركة المرأة في العمل دور أساسي في هذا الانخفاض؛ هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسب استخدام وسائل تنظيم الأسرة وارتفاع العمر عند الزواج الأول.

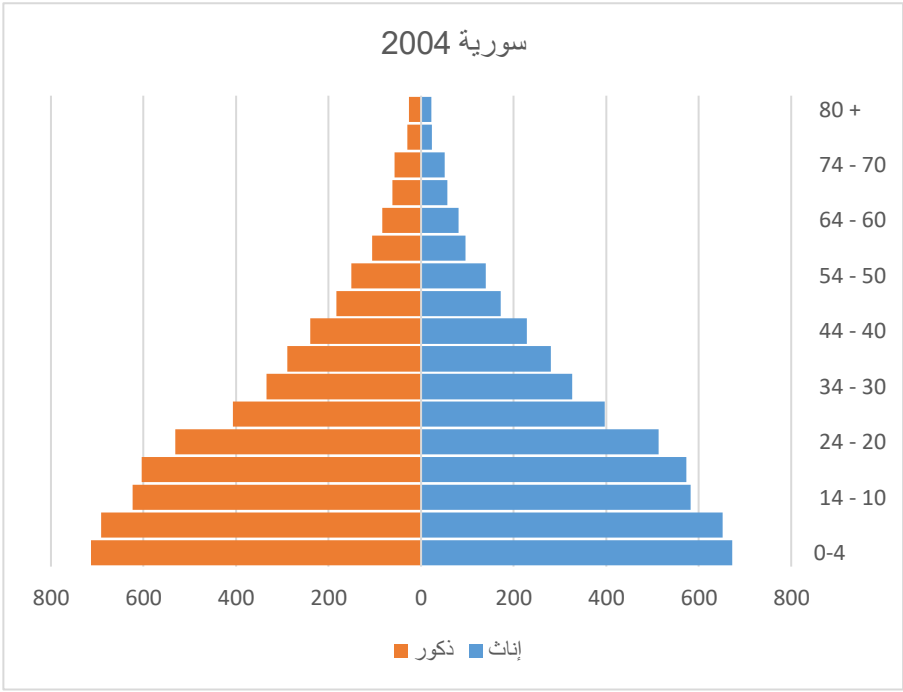

الرسم البياني 31: هرم الأعمار في سورية، 2004

كان للمستوى التعليمي للمرأة تأثير مباشر على انخفاض معدلات الخصوبة، حيث كان 4.66 ولادات للنساء الأميات بينما هو 1.99 ولادة للإناث من المستوى الثانوي وأكثر. إلا أن الرقم لا يزال بعيداً كل البعد عن معدل الإحلال اللازم لاستقرار المجتمع سكانياً وهو 2.1 ولادة للمرأة الواحدة. كما يمكن أن نشير إلى تفاوت الخصوبة بين الريف والمدن، إذ بلغت الخصوبة الكلية في الريف 4.1 ولادات مقابل 3.19 ولادات في المدينة. (الهيئة السورية لشؤون الأسرة 2011، 3-5).

تابعت نسبة السكان، في سن النشاط ا، بالارتفاع في سورية، وذلك نتيجة لانخفاض الخصوبة طيلة السنوات السابقة لتعداد 2004، حيث تنخفض نسبة السكان الفتيان لترتفع نسبة السكان في سن النشاط.

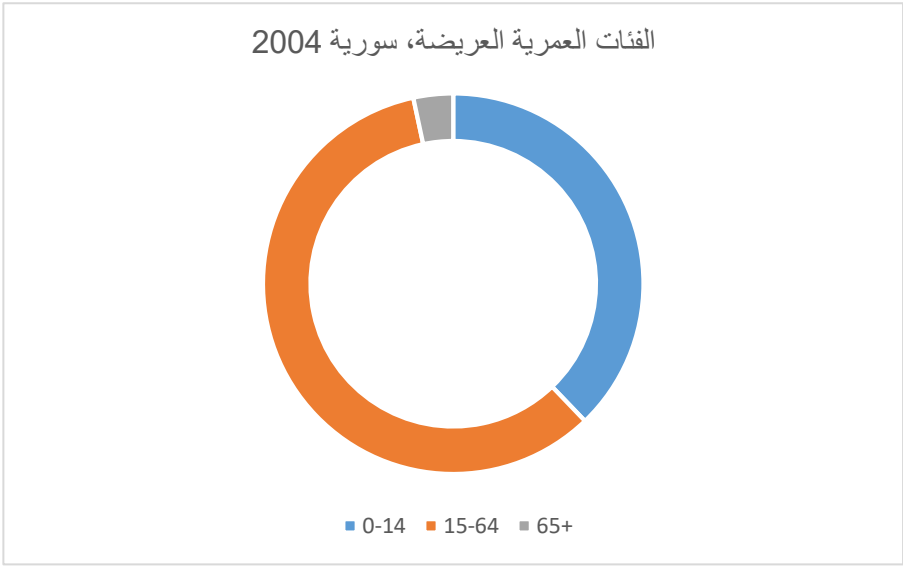

الرسم البياني 32: نسبة الفئات العمرية العريضة من مجموع السكان،سورية 2004

بلغت نسبة الناشطين في سورية 58.8% في العام 2004 وهو ما يمثل ارتفاعاً ملحوظاً عن الفترة السابقة. إلا أن ارتفاع نسبة الناشطين المستمر، وكما أشرنا سابقاً، لن يكون في صالح البلد إلا إذا تمكن من الاستفادة من مقدراتهم. فسورية قد دخلت بوضوح في مرحلة النافذة الديموغرافية. وهي الفترة التي يكون معظم السكان فيها من الناشطين. إلا أن مخاطر عدم تأمين فرص العمل لهؤلاء الناشطين يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة وما ستؤدي إليه من مشكلات في حال لم تتمكن الدولة من تصريف هذه البطالة إلى الخارج.

من زاوية أخرى، لا تزال البداوة تشكل جزءاً من المجتمع السوري، بشكل أو بآخر. فيعتبر البعض أن ما بين 12 إلى 15 % من السوريين هم بدو، ويعدون ضمن الفئات الريفية في معظم التعدادات. إلا أن نسبة لا بأس بها منهم توقفوا عن الإشارة إلى أنفسهم على أنهم بدو، وهي صفة كانوا يعتزون بها، لا بل كانت الصفة الوحيدة التي يرضون بأن تطلق عليهم. وعليه فإن معظم البدو يملكون منازل ثابتة في أحد المناطق السورية، ويمارسون نمطاً معيناً من الرعي المتنقل المؤقت، والبعض الآخر استقر بشكل تام ولكنهم لا زالوا يعتاشون من الماشية ويستخدمون رعاة للاهتمام بالقطعان. ولا يزال المجتمع البدوي يمارس دوره في المشهد الاجتماعي والسياسي في سورية حيث تخصص له حصة من 6 مقاعد في مجلس الشعب، هذا عدا على أن 12% من الممثلين الفائزين في انتخابات 2010 كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم

من أصول بدوية. لعب بعض قادة البدو أدواراً متفاوتة الأهمية عند إندلاع الأزمة السورية وتوزعوا على جميع أطياف النزاع في سورية. (Lund 2015)

2. الأزمة (2011 -)

لم يولد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) من فراغ، ولا من رحم "الربيع العربي" الذي أظهره وقوّاه. بل هو استمرار لتنظيمات وحركات إسلامية بدأت منذ زمن بعيد يعود إلى بدايات ظهور الاسلام، وإن كان على وجوه وممارسات متعددة ومختلفة هدفها تثبيت أركان الاسلام ونصرته ليبقى الدين الهادي للبشرية، سلماً أو حرباً وصراعاً من أجل البقاء. ظهر منذ بدايات العمل على خلافة الرسول مروراً بحروب الردة ومحاربة المعارضين والقضاء على المنشقين وصولاً إلى ما يمكن أن يعيد للإسلام هيبته وحكمه بالخلافة وإقامة حكم الله بدستورية القرآن.

ما تبلور من حركات إسلامية حديثة، أعطت لهذا التوجه مبادئه وطرق عمله وتنظيماته التي تراوحت بين العمل السلمي بين جموع المسلمين وبين العمل الجهادي الذي طال ليس فقط المستعمرين والعاملين على كسر شوكة الاسلام والمسلمين، بل أيضاً المجتمعات المسلمة التي لا تأخذ من الاسلام نظام حكم، ولا من القرآن دستوراً لهم، وإن كانوا يدينون بالاسلام. ظهر هؤلاء الذي يؤمنون بهذا التوجه في مختلف البلدان المسلمة من مصر وشمالي أفريقيا إلى الهند والباكستان.

1.2. تنظيم داعش، المولد والنهاية

ظهرت التنظيمات الاسلامية على اختلاف توجهاتها لمواجهة الفكر الغربي العلماني، ولنشر الفكر الاسلامي والطرق الآيلة إلى إقامة الدولة الاسلامية. وعليه، يمكن اعتبار كل هذه التوجهات الاسلامية ذات هدف واحد، وهو التقيد بالأصول والاقتداء بالسلف الصالح، وهذا ما دعا الباحثين في التيارات الاسلامية من إطلاق اسم التيارات السلفية الجهادية، نظراً وممارسة.

ما من شك في أن الأنظمة العربية التي حصلت على استقلالها منذ بدايات القرن العشرين حتى منتصفه كانت ضد هذه التيارات، باعتبارها المهدّدة لهذه الأنظمة، والعاملة على قلبها

لمصلحة أنظمة أسلامية تطبّق الشريعة بما أوصى الله في القرآن، وفي تفاسير التشريع الاسلامي المنبثق من العقيدة. هذا ما جعل هذه التيارات تلقى عقوبات القتل والسجن والتشريد حفاظاً على الدولة القومية الحديثة المحاكية للغرب في أي بلد عربي. ولأن الشعوب العربية كانت تنتظر التنمية ورفع مستوى المعيشة ، والتنشئة الاجتماعية السليمة، ولأن كل ذلك لم يتأمن، بل تحولت هذه الأنظمة إلى دكتاتوريات وآلات قمع، ما حدا بالشعوب العربية، والمسلمة منها على وجه الخصوص أن توجهت بدعواتها إلى الله لنصرتها والقضاء على الاستبداد والظلم. هذه الطريق أوصلت هؤلاء إلى الحركات السلفية التي تدعو إلى حكم الله وتعمل من أجل ذلك.

كانت المجتمعات العربية على اختلافها بيئة حاضنة للحركات الاسلامية علها تخلصها مما هي فيه من سوء أحوال وظلم وفقر، وأيضاً "بُعد عن الله". هكذا، جهرت التيارات السلفية بآرائها وقدمت برامجها لخروج المسلمين مما هم فيه للوصول إلى العدالة، وذلك برفع الظلم والقضاء على الفقر، والتقرب من الله بالإيمان. هذا كله يؤكد أن ثمة علاقة عكسية بين الأوضاع الاجتماعية والسياسية ونشاط التيارات السلفية. فعندما تسوء هذه الأوضاع ويستفحل أذاها، تنشط هذه التيارات، وعندما يسود الاستقرار وتعم البحبوحة يخف نشاطها. وعليه، لا بأس من زيادة استفحال الأزمات المعيشية، والعمل على عدم الاستقرار لتتقوّى هذه التيارات، وتفعل فعلها في تأليب العامة للوقوف في وجه الظلم والاستبداد. من هنا جاءت فكرة التظلّم التي رُفعت كراية جهادية لنشر الدعوة في طرقها المتعددة، من الاسلوب السلمي إلى العنفي الجهادي.

ما زاد من حدّة هذا التوجه ما حصل في العراق بعد الاحتلال الأميركي، والقضاء على نظام البعث بقيادة صدام حسين ومحاكمته وإعدامه وتسريح الجيش العراقي بمئات آلافه دون تأمين أي غطاء مادي لأفراده من مختلف الرتب، من اللواء إلى الجندي العادي. وكان من أهم أفراده من والوا الرئيس صدام حسين وحاربوا بسيفه. ولأن الأميركيين مسؤولون عن هذا الفعل الظالم الذي استهدف العناصر السنّية فيه، كان على هؤلاء أن يتصرفوا إما لرد الاعتبار أو للتعبير عن مدى الأذى الذي لحق بهم دون غيرهم، وخصوصاً بعد إعادة تشكيل الجيش العراقي على غير ما كان سابقاً. فما كان إلا أن التفتوا إلى التيارات السلفية التي كانت تنشط في العراق إبان الحصار ومن ثم الاحتلال وتسليم مقادير الأمور للشخصيات الشيعية العراقية دون السنّة، بقيادة المالكي وغيره من رموز الشيعة، وإن أعطيت رئاسة الجمهورية إلى كردي عراقي سني.

خرج تنظيم داعش من رحم القاعدة صنيعة الأميركيين في أفغانستان لمحاربة الشيوعيين، وتأسست عليه، بعد مخاض عدة تنظيمات وخلافات تنظيمية، الدولة الاسلامية في العراق التي قامت على مناهضة الأميركيين والشيعة والأقليات الدينية غير من مسيحيين أشوريين وأزيديين، وعملت على مدً نفوذها بعد استتباب تنظيمها ومصادر تمويلها إلى سورية ولبنان، بعد تمدّد اسمها إلى الدولة الاسلامية في العراق والشام، والمختصر باسم داعش. وقامت بأعمال جهادية وارهابية ضد الوجود الأميركي في العراق، وضد النظام في كل من العراق وسورية ولبنان. ونشرت الرعب من خلال تعميم ما كانت تقوم به من أعمال خطف وتنكيل وقتل بعد تصويرها بأحدث الأجهزة، ونشرها على نطاق واسع بإخراج سينمائي أقرب ما يكون من الطريقة الهوليودية، ما أدّى إلى نشر الرعب في شتى أنحاء العالم من وحشية ما كانت تقوم به، إن كان بتنفيذ الاعدامات الجماعية أو الفردية بشتى الطرق التي لا تخطر على البال بألبسة موحدة وباستعراض محترف لآلات القتل، أو طمر الجثث في مقابر جماعية. وكان يتم كل ذلك بتلاوة الأحكام الصادرة عن محاكم شرعية ميدانية وبتنفيذ الأحكام "بسم الله وبهتاف الله أكبر".

في مراجعة للمصادر التي استقي منها قادة داعش شرعية أعمالهم، تبين أن ذلك لم يكن وليد الحاضر أو اللحظة المناسبة للحكم وتنفيذه، بل يعود إلى مصدرين من أهم المصادر التي تنقل نظرية الحكم الاسلامي إلى الممارسة العملية. ولكن هنا، من المهم القول إن هذه النظرية لا تحوز على إجماع المسلمين، ولا حتى على إجماع التنظيمات السلفية ذاتها. هذان المصدران هما كتاب "المذكرة الاستراتيجية"[2] لعبدالله بن محمد، وكتاب "إدارة التوحش"[3] لأبي بكر ناجي.

يتضمن الكتاب الأول قراءة تحليلية للأوضاع العربية والمسلمة، والحالات من التفسخ والانهيار التي تمر بها البلدان العربية على الخصوص؛ وهي الحالات التي ساعدت وتساعد التنظيمات الاسلامية على التوغل أكثر في نسيج المجتمعات المسلمة. ذلك أن التوافق على ضرورة مواجهة الأنظمة العربية، ومن ثم إسقاطها لا بد أن يصل إلى مرحلة الاختلاف على توزيع المغانم بين المتوافقين على تغيير ما هو موجود، لعدم قدرة العرب والمسلمين على تطبيق الديموقراطية، وبسبب طبيعتهم التي لا تنقاد إلا للقوي. ((محمد، ع.ا. ب; بيروت، 52). وبالتالي تصل الأمور إلى تعميم الفوضى العارمة، كما حصل ويحصل في دول عربية عدة من مصر إلى العراق وليبيا وغيرها، وبالتالي لا بد من وصول هذه الثورات، المتخمة بالفوضى، إلى خواتيمها ووقوعها بين أيدي التنظيمات الجهادية. (الخالد، غ. 2015، 52)

يلحظ مؤلف المذكرة الاستراتيجية أن لكل بلد عربي ظروفه السياسية والاجتماعية وأماكن الخلل الأساسية في نظامه، وبالتالي على التعامل أن يظهر مع كل بلد على حدة حسب هذه الظروف والأحوال. ولأن الخلل متجذر فيها، وهو المشترك بينها جميعاً، لا بد في نهاية المطاف من الاقتناع بأن الاسلام هو الحل. هنا تلعب التيارات الجهادية دورها، مستغلة ضعف الحكام وهشاشة الأنظمة، متوسلةً "الظروف والأوضاع المتردية ومعاناة المواطنين وخلافات القوى المحلية الأخرى، كما الخلافات الاقليمية والدولية (الخالد، غ. 2015، 54) للتغلغل في المجتمعات المسلمة على المذهب السني، بغية الوصول إلى أهدافها في قيام النظام الاسلامي، بدءاً بالمهادنة بانتظار اللحظة المناسبة، ووصولاً إلى الجهاد العنفي. ولأن الانتفاضات العربية تفجّرت في ظروف مشابهة في أكثر من بلد عربي، فهذا يعني أن ثمة إمكانية لقيام ثورة إسلامية عابرة للحدود القومية من أجل قيام دولة الخلافة. من هنا، يظهر تأكيد عبد الله بن محمد على أن الخلافة الاسلامية هي الهدف، وبوساطتها يمكن فرض الاستقرار والأمن في المنطقة، وهي وحدها التي ستعمل لما هو في مصلحة الأمة الاسلامية وحمايتها من أطماع الغرب (محمد، ع.ا. ب; بيروت، 17) أما على صعيد نقطة الانطلاق في إعلان الدولة فهي إما من الشام أو من اليمن تصديقاً لقول النبي أن أهم الأجناد هي في الشام والعراق واليمن، بالاضافة إلى أحاديث كثيرة تنحو هذا المنحى. ونقطة الانطلاق هذه لا بد أن تتبعها نقاط تتعلق بالأمن العسكري بما هي تضاريس وجبال ومناطق وعرة، بالإضافة إلى تأمين الغذاء، والبيئة الحاضنة التي عليها أن تكون صافية لا يعكر وجودها أي لون أقلّوي.

يتكامل كتاب إدارة التوحش مع كتاب المذكرة الاستراتيجية من ناحية كيفية العمل على الأرض، وهي مرحلة النكاية والارهاق، في ظل الفوضى العارمة التي تسمح للقوة الكبرى، وهي هنا التيار الجهادي الأقوى، بأن تبسط سيطرتها على الأرض وتُخضع كل القوى الموجودة والمشاركة، مع ما هو موجود سابقاً، لإدارة المنطقة المحرّرة وفق ما تقتضيه الشريعة الاسلامية في زمن الحرب. وهذا ما يشكل مرحلة إدارة التوحش. هنا يأتي مصطلح إدارة التوحش ليفصح عن صلاحياته في إدارة كل ما له علاقة بالمرافق العامة وتجييرها لمصلحة مشروع الدولة الاسلامية، وهي هنا داعش، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وقضائياً وغيرها، لتستتب الأمور حسب ما يتناسب مع توجه مشروع الدولة الجديدة، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التمكين. المرحلة التي عليها أن تنتظر الظروف المناسبة لإعلان دولة الخلافة ومركزها.

في العام 2006 أُعلنت الدولة الاسلامية في العراق، وفي العام 2010 اختير أبو بكر البغدادي زعيماً للدولة بعد اغتيال قادة التنظيم بين 2006 و2010. وأبو بكر هذا، عراقي الجنسية مارس "عمله الجهادي" في العراق قبل وصوله إلى رأس الدولة الاسلامية، وقد سجن في العراق بعد إعدام صدام حسين بسنة، ومن ثم أطلق سراحة ليستأنف "العمل الجهادي" من جديد. مارس دوراً مهماً في توسيع آفاق الإمداد البشري للدولة من خارج العراق ومن خارج العرب. كما عمل على الافادة القصوى من ضباط الجيش العراقي الذين سُرّحوا بعد إنهاء حكم البعث في العراق من خلال وضع الاستراتيجيات العسكرية والسياسية للتنظيم أولاً، ومن ثم للدولة؛ وانصرف إلى تأمين الموارد المالية الضخمة من داخل العالم العربي والمسلم ومن خارجه؛ وركّز على الاعلام المحترف في إظهار النشاط السياسي والأعمال العسكرية ومشاهد القتل الفردي والجماعي. وفرض البيعة أو القتال على التنظيمات الرديفة، وتعامل بوحشية مع السكان المغايرين دينياً للتنظيم لتأمين جانب هؤلاء، ومنعهم من احتمال العبث بأمن الدولة الوليدة، أو باعتبارهم عيوناً للأعداء والمعارضين. (مناع، ه. 2014، 5-14)

استطاعت داعش ورديفتها جبهة النصرة، من التأثير في مجريات الأحداث في كل من العراق وسورية، بالاضافة إلى بلدان عربية وأجنبية عدة. كما استطاعت لفت نظر العالم إليها وإلى أعمالها الحربية والارهابية، مع إجبار الغرب والعرب وبقية العالم على التفكير في أسباب نشأتها والنتائج التي تأتّت عن هذه النشأة، وعن الأعمال التي قامت بها. ولأنها نشأت في رحم القاعدة، ولأن القاعدة قد نشأت عن ظروف وتداعيات سياسية وعسكرية صنعتها وروّجت لها الولايات المتحدة من ضمن نشاطاتها المتشعبة للسيطرة على العالم، ومن ثم عدم قدرتها على السيطرة على ما أوجدته واستيعابه، ولأن الأحداث تسارعت في غير مصلحة البلدان النامية والمقهورة من النظام العالمي الجديد ذي الرأس الواحد، وظاهرة العولمة التي عملت وتعمل ليسير العالم كله في ركابها، وفي التوجه الذي تريده الولايات المتحدة الأميركية والغرب في شكل عام، وإن كان في طرق تأثير متفاوتة، تفرعت القاعدة إلى فروع وتوجهات متعددة بتعدد الظروف والأحوال في بلدان العالم، ومنها البلدان العربية والمسلمة.

هذا على المستوى العالمي العام. أما على المستوى العربي، فقد أعطت الممارسات الأميركية في العراق، بالاضافة إلى القوى المحلية والاقليمية دفعاً جديداً للتطرف الذي مارسه تنظيم داعش. وقد نشأ ذلك عن المجازر التي ارتكبت في العراق والغارات المدمّرة للحجر والبشر، والتعذيب الذي لقيه المساجين في السجون التي أنشأتها الولايات المتحدة، بالاضافة إلى تسريح مئات

الألاف من الجنود العراقيين من طائفة محددة، والتحالف الدولي ضد هذا التطرف. كل ذلك جعل من داعش، بالاضافة إلى ما تتمتع به من امتيازات القتل والارهاب، كالجسد المجروح الأهوج الذي يضرب يمنة ويسرة ضَرْبَ اليائس من الحياة ومن الاستمرار. ولأن استراتيجية داعش قامت على استغلال الفوضى الهوجاء لتعيش وتنمو في كنفها ولتصل منها إلى بناء الدولة على مقاسها، فقد انقلب السحر على الساحر طالما منطق القوة هو السائد، وبدأت تنحصر في بقع تصغر مساحتها تدريجياً تحت ضربات النظامين في العراق وسورية والتحالف الدولي الذي وجد أن لا فائدة بعد اليوم من وجود داعش، ولا من استمرارها، لتنتهي أو تكاد، مخلّفة وراءها ما لا يحصى من الضحايا، أبرياء ومحاربين، وخسائر فادحة في العمران والبنى التحتية التي قدّرت بمليارات الدولارات، وأعادت، مع مساهمين، العالم العربي والمسلم عشرات السنين إلى الوراء.

2.2. ديموغرافية الأزمة السورية

أطل العام 2011 على سورية حاملاً معه المزيد من النمو السكاني، إذ أصبح عدد السكان في مطلع العام، وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء، 21.12 مليون نسمة. يشير هذا العدد إلى زيادة حوالي 4 ملايين نسمة عن 2004 وبمعدل نمو سنوي لهذه الفترة قدره 2.3%. وهو يشير إلى انخفاض طرأ على النمو السكاني. يعود هذا التراجع في النمو إلى استمرار انخفاض الخصوبة التي سجلت 3.1 ولادة للمرأة في المدينة و3.9 في الريف، ومعدل وسطي بلغ 3.5 على صعيد سورية. (المكتب المركزي للاحصاء 2019). كان من شأن استمرار النمو السكاني أن يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة وخاصة في نهاية العقد الأول من الألفية الحالية، وذلك يعود إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي بعد عام 2008. صحيح أن معدل البطالة قد انخفض في سورية منذ أن بلغ أعلى معدل له عام 2004، إلا أنه عاد إلى الارتفاع تدريجياً.

هكذا، ومع حلول عام 2011، كانت معدلات البطالة قد وصلت إلى حدود غير مسبوقة. فالبطالة عند الذكور وصلت إلى 10.4% وعند الإناث تجاوزت الـ37%. وبلغت البطالة في سورية 14.9%.

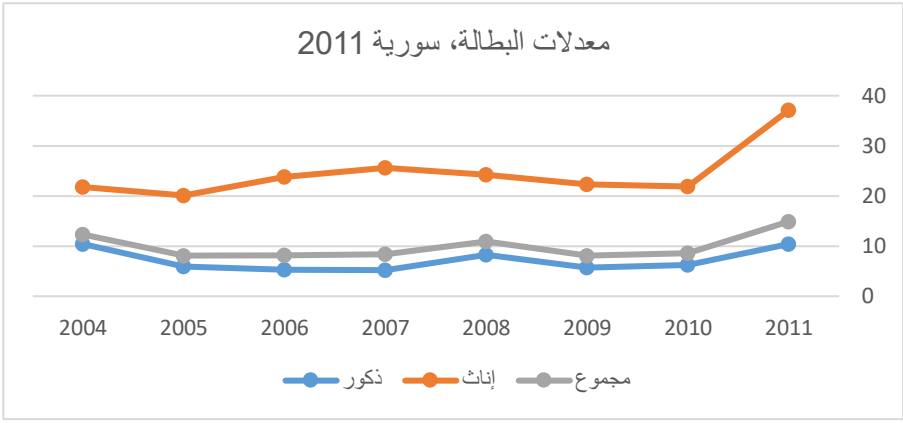

الرسم البياني 33: معدلات البطالة للذكور والإناث والمعدلات الكلية، سورية 2004-2011

من ناحية أخرى، ساهم عامل آخر لم يكن في الحسبان في زيادة النزوح الريفي إلى المدينة، بالإضافة إلى التأثير على معدلات البطالة. فقد عانت سورية من الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011 من جفاف لم يسبق له مثيل في تاريخ سورية الحديث. بلغ الجفاف أعلى درجاته عام 2008، وهو ما انعكس ارتفاعاً مباشراً في معدلات البطالة في هذا العام. لا بد من الإشارة إلى أن الجفاف لا يقتصر فقط على تراجع كمية المتساقطات، ولكنه يشير أيضاً إلى نضوب الينابيع وجفاف الواحات في البادية.

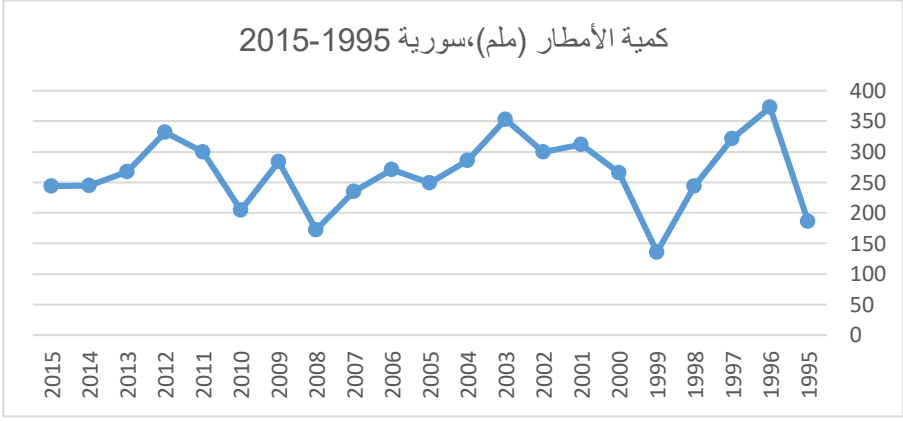

الرسم البياني 34: كمية الأمطار السنوية في سورية، 1995-2015 (المصدر: The World Bank Group 2019)

بالفعل، تشير الأرقام إلى انخفاض واضح في كمية الأمطار في العام 2008. صحيح أن هذا الانخفاض لم يكن كمثيله عام 1999، إلا أن عدد السكان عام 1999 كان أقل من عام 2008 بحوالي 5 ملايين نسمة، مما يعني أن الحاجات الغذائية كانت أدنى مما هي عليه عام 2008.

أدى هذا الجفاف إلى القضاء على عدد كبير من المزارع والأعمال الزراعية، ونتج عنه نزوح كثيف إلى المدينة. وهنا ينقسم المحللون على تأثير هذه العوامل في انطلاقة الشرارة الأولى للأزمة السورية. ونرى اتجاهاً واضحاً في الولايات المتحدة، مثلاً، بربط هذه الشرارة بالتغير المناخي المذكور. حيث نرى أن العلماء انقسموا بين اتجاهين، الأول يعترف، لا بل يشدّد على خطورة التغير المناخي؛ أما الثاني فهو ينكر وجود هذه الظاهرة. وعليه، نرى أن "آل غور"، نائب الرئيس الأسبق للولايات المتحدة "بيل كلنتون"، وهو من أقوى المدافعين عن نظرية التغير المناخي، يؤكد أن بداية الأزمة السورية مرتبط بثلاثية مترابطة: جفاف - نزوح المزارعين إلى المدن - ضغط اجتماعي أدى إلى مظاهرات مطلبية. ويشير غور إلى أن الجفاف قضى على 60% من المزارع في سورية، وهنا يقبع السبب الأساسي، لا للأزمة السورية فحسب، بل حتى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي هو بدوره مرتبط بأزمة اللاجئين السوريين إلى أوروبا. (Murphy 2017)

تأثر 1.3 مليون سوري يقيمون في شرق سورية بموجة الجفاف ما بين عامي 2006 و2009. ويقدّر عدد الأشخاص الذين خسروا موارد رزقهم بسبب الجفاف بـ800 ألف شخص، وانخفض انتاج القمح حوالي النصف، وتراجع عديد الماشية في شكل حاد. وأدّت عودة الجفاف عام 2011 إلى تفاقم هذه المشكلات، ما دفع بحوالي 1.5 مليون نسمة إلى النزوح صوب المناطق الأكثر مدينية، وخاصة إلى حلب ودمشق وحمص وحماه. وفي دراسات أعدّتها منظمة الغذاء العالمية في صيف 2011 تبيّن أن الفقر كان إلى ازدياد، والأمن الغذائي كان إلى تراجع. ولم تكن سياسات إدارة المياه المتّبعة في سورية، التي لا تزال تتبع طرق الري التقليدية في معظم الأحيان، إلا لتزيد من حدة المشكلة. (Gleick 2014)

قد يكون من التبسيط إلقاء تبعة "شرارة الأزمة" السورية على عامل المناخ، إلا أن تضافر مجموعة العوامل التي أدت إلى اندلاع العنف في سورية لا بد إلا أن تحمل معها تأثير موجة الجفاف التي استمرت طيلة 5 سنوات من عمر هذه الأزمة. فالعامل الأول هو بلا شك ديموغرافي، حيث لا بد أن يؤدي الارتفاع المطّرد لسكان سورية إلى أزمة عاجلاً أم آجلاً، وخاصة مع ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها في السنة التي بدأت فيها الأزمة. وما الاحتقان

الطائفي في بلد لا تحكمه أكثريته الطائفية، وهو المحاط بدول أخرى تسعى إلى تأجيج هذه النزعة في سكانه، إلا الجمر الذي ينام تحت رماد المجتمع السوري منذ استقلاله. أضف إلى ذلك اجتماع المصالح العالمية على استهداف سورية وإضعافها بعد تنامي قوّتها في المنطقة إثر ما حل بالعراق خلال العقدين الماضيين. وعند البحث عن نقطة الضعف الأساسية في المجتمع السوري، لم يكن من الصعب إيجادها، وذلك بالعمل على إذكاء المشاعر الطائفية في مجتمع لا تزال فيه الانتماءات الأولية هي الغالبة على كل مفهوم للوطنية والعلمانية، وما إليه من مفاهيم الدولة الحديثة.

بدأت سورية، وابتداءً من منتصف التسعينيات، في السير في التغيير الاقتصادي الذي هدف إلى نقل البلاد من الاقتصاد الموجّه، وخاصة بعد سقوط المنظومة الشيوعية، إلى اقتصاد السوق. إلا أن هذه المسيرة شابها عدد لا يستهان به من التحديات، وعلى رأسها الإدارة في ظل بيروقراطية ينخرها الفساد. وقد حاول الأسد الأب والابن، ومن دون جدوى، التخلص منها. أما التحدي الثاني فتمثّل في الضغط الديموغرافي الكبير المتمثل في تضاعف عدد السكان كل 20 عاماً، حيث قفز مجموع السكان من 6.3 مليون، عند استلام الأسد الأب مقاليد السلطة، إلى أكثر من 16 مليون عند استلام الابن الحكم بعد 30 عاماً. هذا التضاعف، وهو من الأعلى في العالم، أدى إلى حاجة ملايين السوريين إلى العمل. فهم أصبحوا في سن العمل بما أنهم ولدوا في أكثر فترات الخصوبة ارتفاعاً أي بين 1985 و1995. إلا أن العمل لم يكن متوفراً في ظل تباطؤ النمو وضعف التخطيط الحكومي في هذه الفترة. صحيح أن الاستثمارات الأجنبية، وخاصة الخليجية، في هذه الفترة كانت في أعلى مستوياتها، إلا أن نوعيتها لم تكن مولّدة لفرص العمل. فأغلبية الاستثمارات كانت في قطاع العقارات الذي لم يؤمّن فرص عمل على حجم الطلب، لا بل هو ساهم في زيادة الإحساس بالغبن والدونية عند شباب غير قادرين على شراء ما قدمته هذه الشركات. ترافقت هذه المتغيرات مع تحول في سياسة الدولة، عما كان سائداً خلال حكم الأسد الأب. فالحكومة لم تعد تولي الاهتمام الكافي بالأرياف وتنميتها، وخاصة في ظل تنامي أعداد سكان المدن بشكل مطّرد. ومن الأمثلة على ذلك ما أصاب منطقة حوران التي طالما كانت تعتبر خزان سورية للغذاء. فبعد 30 عاماً على الإصلاحات الزراعية، وبعد قدوم الجيل الثالث من المزارعين، أصبحت الأراضي التي قُسّمت بين الورثة، غير قادرة على إعالة أصحابها. وكذلك عامل الماء والري لا يغيبان عن المعادلة أبداً. ففي ظل تناقص كمية الأمطار، لجأ المزارعون في كل سورية إلى حفر آبار عشوائية واستغلالها بشكل لا يضمن استمراريتها. فما كان من الحكومة السورية إلا أن منعت حفر الآبار واستخراج المياه منها. إلا أن تطبيق هذا القانون كان استنسابياً، فهو

قد خضع لمنطقين، الأول على علاقة بالفساد والرشوة، والثاني غير بعيد عن الأول حيث كان بعض المزارعين العلويين يستثنون من تنفيذ هذا القرار، وخاصة في ظل وجود مسؤول عن المياه من الطائفة نفسها. من الطبيعي أن تولّد هذه الاستنسابية الشعور بالغبن، وما يتبعه من غضب، في نفوس المزارعين، وأغلبيتهم من السنّة. صحيح أن الدولة السورية كانت تخطط لمشروع حديث للري، وجمعت الأموال اللازمة له، إلا أن المسؤولين والمزارعين كانوا سينتظرون عشر سنوات على الأقل ليبصر المشروع النور، أي في العام 2020. هكذا، وللمرة الأولى في تاريخ سورية الحديث، انقلبت الأرياف تدريجياً على النظام الحاكم في سورية. (Balanche, Géographie De La Révolte Syrienne 2011, 438-441)

لن ندخل في تفاصيل ما جرى إثر المظاهرات التي بدأت مطلبية إنسانية لتتحول فيما بعد بعناوينها إلى مطالبات ذات بعد طائفي وعرقي، ومن مواجهات بدأت بين متظاهرين وقوات الأمن لتنتهي حرباً أهلية كونية من الأبشع في التاريخ الحديث. نترك للتاريخ أن يخبرنا بما يحصل في سورية في مواجهة عرفت تراجعاً لقوات السلطة الرسمية في سورية، ثم عودتها التدريجية حيث تمكنت من إعادة سيطرتها على معظم سورية لحظة كتابة هذه الأسطر.

تختلف التقديرات لنسب الطوائف والعرقيات في سورية وفقاً للباحثين وللهيئات البحثية. إلا أن ما هو أكيد وثابت يتمحور حول تراجع نسبة المسيحيين في سورية في شكل حاد، وذلك كما أشرنا أعلاه. أما الثابت الثاني فهو أن نسبة السنّة هي الأعلى في سورية، وهو ما شكّل وقوداً طائفياً لا لبس فيه في الصراع القائم حالياً. لا بل إن أصواتاً عديدة تعالت لتصف الحرب القائمة هناك وأبعادها الديموغرافية من خلال اتهام النظام بمحاولة إعادة خلق توازنات جديدة عن طريق تغيير خارطة التوزع الديموغرافي في سورية، وذلك بـ"توطين للشيعة" وطرد للسنة، وهذا ما لا يمكن أن يكون منطقياً أو ممكناً في ظل وجود أكثر من 85% من سكان سورية، قبل الأزمة، من السنّة. وسنقوم لاحقاً بنشر عدد من الخرائط، الفرنسية المصدر، والتي تظهر توزع السكان السوريين وفقاً لطوائفهم وإثنياتهم قبيل الأزمة السورية، وذلك بعد تعريب مفاتيحها.

يأتي انخفاض نسبة المسيحيين في سورية في وجه زيادة نسبة الطوائف الأخرى، وخاصة عند السنّة، ويعود هذا التحول في نسبة المسيحيين إلى عاملين، الأول هو كون خصوبتهم تاريخياً لم تتعدّ نصف خصوبة المسلمين. أما العامل الثاني فهو في كون معدل الهجرة عندهم يصل إلى ضعف الهجرة عند المسلمين.

هكذا، يظهر أن أعداد المسيحيين في سورية، وهي 5% حالياً، تتوزع على عدد من الطوائف، أكبرها الطائفة الأرثوذكسية التي تبلغ نسبتها 36% من مجموع المسيحيين أو 1.8% من مجموع السكان. تأتي الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية في المرتبة الثانية بنسب هي 22% من المسيحيين و1.1% من السكان.

أما الطوائف الأخرى فكلها تشكل نسبة 2.1% من مجموع السكان السوريين. وفي الوقت نفسه نجد ارتفاعاً طفيفاً عند الطائفة العلوية التي أصبحت تشكل 10% من مجموع السكان. إلا أن الزيادة الفعلية، العائدة إلى نمو طبيعي مرتفع أولاً، وإلى إعادة التفكير في كيفية احتساب السكان ثانياً، هي للأكراد الذي يبلغون في أضعف تقدير 10% وهم أقرب إلى 15% فعلياً. ذلك أن المنهجية السورية في التعداد كانت تلجأ إلى اعتبارٍ مفاده أن الأكراد في المدن قد ابتعدوا عن كرديّتهم وتعرّبوا، وذلك لفقدهم العلاقة مع أقرانهم ومع معاشهم الذي كان قائماً على الزراعة. (Balanche 2014, 40).

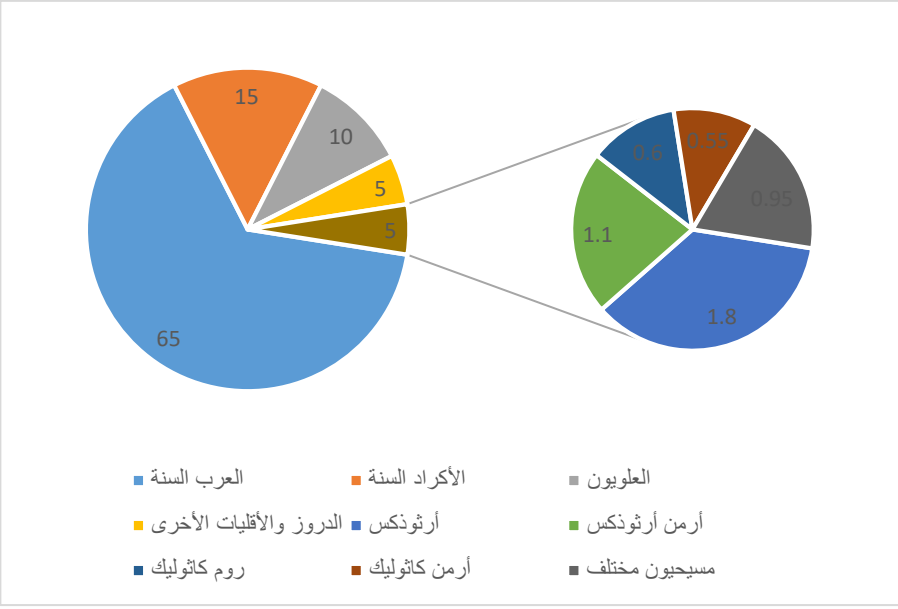

الرسم البياني 35: توزع السكان السوريين وفقاً لطوائفهم، 2014 (المصدر: (Balanche, Communitaurasime en Syrie: Lorsque le Myth Devient Réalité 2014, 31-41)**)**

رأى العلويون في المواجهات التي بدأت تحتدم بين المعترضين والنظام تهديداً مباشراً لهم. وسرعان ما تزايد هذا الشعور عندما بدأ التحرك ذو الطابع الإسلامي الأصولي، المفرط العنف،

يستولي على حركة المعارضة. عندها رجع العلويون إلى ممارسة ليست بجديدة عليهم، تمثلت في انكفائهم صوب المناطق العلوية ابتعاداً عن المدن والتجمعات الكبرى. هذا النزوح، ذو الطابع الطائفي، ليس جديداً، إذ سبق لعلويّي حلب أن لجأوا إلى المناطق العلوية. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الذين تركوا حلب قد التجأوا إليها أصلاً من بعد سلخ الإسكندرون عن سورية عام 1939. وهذا بالضبط ما حصل للآلاف من المزارعين العلويين في إدلب الذين قصدوا اللاذقية بعيداً عن بطش داعش والنصرة. (Balanche 2011, 446)

عند التعمق في المواجهات التي أعلنت بداية الأزمة، فإنك لن تتمكن من الجزم بأن المواجهة كانت طائفية، لا بل على العكس. فشرارة المواجهات، وإن كانت الأقوى في المناطق السنّية، إلا أن هذه المناطق كانت تتميز بفقرها واعتمادها على الزراعة التي تراجعت بحدة للأسباب المذكورة سابقاً. أما في المدن فإن الأحياء السنّية البرجوازية في حلب واللاذقية وغيرها لم تخرج للتظاهر، بل إن الطبقة الغنية من تجار حلب لم تخفِ امتعاضها من الظروف التي تسير فيها المظاهرات، بتكوينها المطلبي حيناً، والطائفي السياسي أحياناً. (Balanche 2014, 33)

وفي الحديث عن المدن، نجد نوعين من المدن في سورية لناحية التنظيم المدني. ويأتي هذا التنظيم في محاولة تغليب التكتيك العسكري في ظل غياب الديموغرافيا. فالنوع الأول هو المدن المتشرذمة أو المقسمة وفقاً لأحياء كالفسيفساء، بحيث تتجاور فيها أحياء جماعتين كبيرتين كاللاذقية وحمص وبانياس، فنجد أحياء السنّة أو المسيحيين، سكان المدن المذكورة الأصليين، تجاور أحياء العلويين وهم في العادة من سكان الريف؛ أو في مدن حلب والرقة نجد العرب والأكراد أو الأرمن. أما النوع الثاني للتنظيم المدني فنشأ بسبب مقاومة، أو عدم تقبّل، سكان المدن الأصليين لسكان الأرياف. وفي ظل الغلبة الديموغرافية التي تمكّن النظام من فرض واقع ريفي ذي أغلبية طائفية معينة، قام بتوزيع هذه الجماعات الطائفية الأقلوية على أطراف المدن بشكل حزام يلفّ المدينة، ويحاصرها تماماً. تقع حلب في تصنيف مزدوج بين المدن المقسمة والمحوطة، أما دمشق فهي تمثل النوع الثاني خير تمثيل. وبالفعل فإن الأحياء التي تحيط بدمشق يسكنها كبار الموظفين والعسكريين، وهم بغالبيتهم من العلويين بحيث يؤمّنون محيطاً يعزل دمشق عن خارجها في حال وجود أي مشكلة تهدد سورية. وحين ننظر إلى الواقع السوري اليوم نجد أن هذه السياسة قد نجحت بالفعل في إبقاء دمشق بعيدة نسبياً عما حصل ويحصل في سورية. (Balanche 2011, 247)

ككل حرب، أو أزمة مسلّحة طويلة الأمد، يكون السكان المدنيون هم الأكثر تأثراً، وبخاصةٍ الفئات الأضعف من نساء وشيوخ وأطفال. فقدت سورية جزءاً كبيراً من سكانها طيلة الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، وذلك يعود إلى الأسباب التقليدية الثلاثة في الأزمات: ارتفاع الوفيات، وازدياد الهجرة المغادرة، وانخفاض الولادات. وعند الاطلاع على الأرقام المنشورة من قبل مكتب الإحصاء السوري نجد تفاوتاً في الأعداد المقدّرة للسكان حتى ضمن التقرير الواحد. ففي حين قدّر العدد عام 2017 في إحدى صفحات التقرير بأنه 24 مليوناً بحيث يزداد تدريجياً منذ العام 2011؛ نجد في صفحة أخرى أن عدد السكان للعام 2014 بلغ 20.98 مليوناً، وهو ما يشير إلى انخفاض في عدد السكان، لأن عدد السكان عام 2011 كان 21 مليوناً، كما هو مذكور سابقاً. وعند التدقيق يتبين أن الرقم الأول استخرج على أساس تقدير عدد السكان من عام 2011 إلى 2017 وفقاً لمعدلات النمو السائدة في حينه، وهذا غير مقبول بتاتاً لأن معدل النمو في سورية انخفض بحدّة وأصبح سلبياً مع مرور الأزمة، وفي ظل مغادرة أكثر من 6 ملايين شخص لبلادهم، وموت مئات الآلاف من السوريين. عندها نتيقن أن كل ما له صلة بالأعداد داخل سورية غير دقيق، ومبني على تقديرات في أفضل الأحوال. أما خارج سورية فالوضع مختلف.

نشطت الهيئة العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، وهي تابعة للأمم المتحدة، بمتابعة أوضاع اللاجئين السوريين. وقد واجهت الهيئة اتهامات من جهات عديدة لناحية تسييسها لمسألة إنسانية بحتة، ومحاولة فرض شروط معينة لعودتهم أو حثّهم على عدم العودة بطرق غير مباشرة. يقسم الانتقاد إلى قسمين، الأول صادر من الدول الغربية، وخاصة بعدما اجتاحت صور معاناة اللاجئين السوريين وسائل الإعلام، حيث تلقت الهيئة اللوم لعدم مساهمتها الفعالة في إغاثة السوريين ومساعدتهم على الوصول إلى بلدان أكثر أمناً واستقراراً. أما القسم الثاني فهو ما كان يصدر من دول اللجوء المحيطة، وخاصة لبنان الذي انتقد الهيئة بأنها لا تشجع السوريين على العودة، لا بل على العكس فهي تثنيهم عن ذلك بحجة أن الوضع لا يزال خطراً. (Janmyr 2017, 410-411).

صحيح أن الأزمة بدأت في العام 2011، إلا أن تحولها إلى أزمة إقليمية للاجئين، وعالمية بعدها، لم تبدأ قبل العام 2013. وقد وصلت اليوم إلى واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في العالم مع عدد مسجل يزيد عن 5.6 ملايين نسمة.

ارتفع عدد اللاجئين خلال عام 2013 من 360 ألفاً، مسجلاً لدى الهيئة العليا للاجئين، إلى 3.2 ملايين، أي زيادة في سنة واحدة تقدر بسبعة أضعاف. واستمر العدد في النمو إلى أن وصل إلى ما هو عليه في بداية عام 2019.

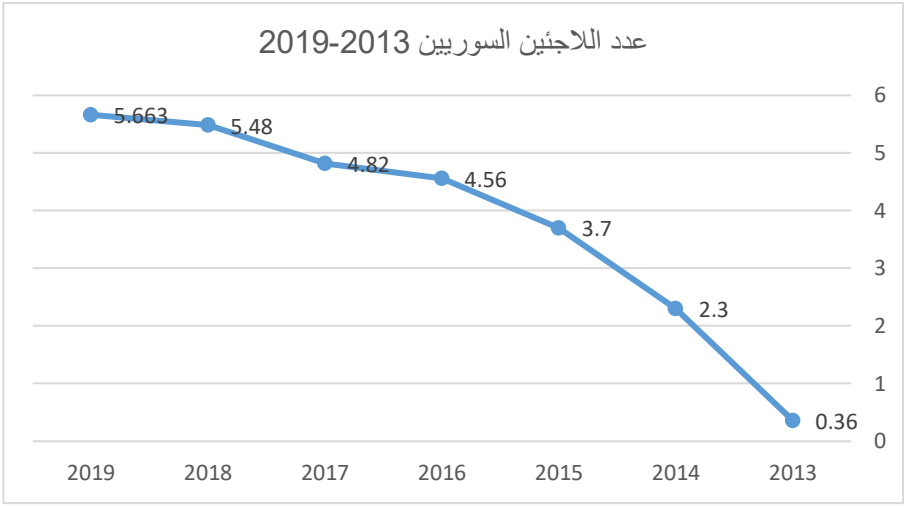

الرسم البياني 36: تطور أعداد اللاجئين السوريين المسجلين بين 2013 و2019 (المصدر: UNHCR **(2019)**

بالإضافة إلى ذلك، فقد نزح 6 ملايين نسمة داخل سورية وبعيداً عن مناطقهم، أي أن أكثر من نصف عدد السوريين قد هجّروا من أماكنهم، وهو ما يفتح باب التغيير الديموغرافي على مصراعيه. (UNHCR 2019)

توزع اللاجئون على عدد من الدول، خاصة تلك الملاصقة لسورية. ففي بداية عام 2019، توزع اللاجئون على 5 دول أساسية، وخاصة تركيا التي تحتوي على أعلى عدد من اللاجئين حيث بلغ عددهم 3.63 مليون لاجئ.

يأتي لبنان في المرتبة الأولى بعد تركيا، عددياً، إلا أنه في المرتبة الأولى عالمياً لناحية نسبة عدد اللاجئين من السكان. تجدر الإشارة هنا إلى أن لبنان يصرح دائماً بأن عدد اللاجئين هو أكثر من المسجل بأشواط، وذلك بسبب دخول قسم كبير من اللاجئين إلى البلاد بطريقة غير شرعية، ودون تسجيل وجودهم مع الهيئة العليا للاجئين. وتقدر الهيئات الدولية بأن أعداد السوريين المسجلين كلاجئين، وغير المسجلين، والمقيمين بطريقة شرعية في الدول الخمس المحيط بسورية، يبلغ 7.25 مليون نسمة.

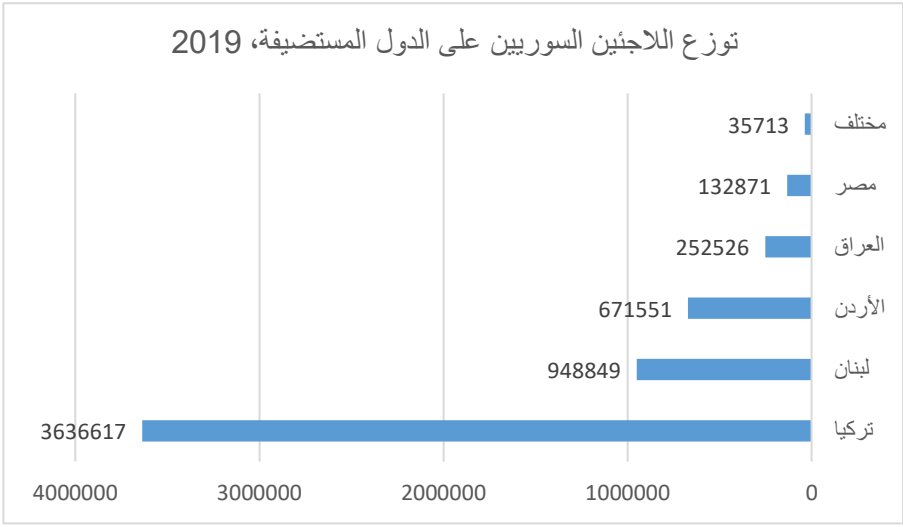

الرسم البياني 37: توزع اللاجئين السوريين على الدول المستضيفة، 2019 (UNHCR 2019)

توزع اللاجئون بين المخيمات المستحدثة لهم والتجمعات السكانية المدينية والريفية، وقد بلغت نسبة تواجدهم داخل التجمعات السكنية 93%، أي أنهم يعيشون ضمن المحيط السكاني للدول المستضيفة. بالإضافة إلى ذلك، نجد تفاوتاً في أعمار اللاجئين حسب الفئات العريضة، حيث بلغت نسبة الأطفال دون الـ15 من العمر 40.2% من مجموع السكان. وهنا نشير إلى أن نسبة الفتيان من ضمن مجموع اللاجئين أعلى من النسبة التي كانت موجودة في سورية في آخر تعداد، وذلك لأن أكثر اللاجئين يكونون من النساء والأطفال والشيوخ.

بقيت الخصوبة عند السوريين اللاجئين مرتفعة في الدول المستضيفة، وهو ما استغربته المنظمات الدولية التي تحاول جاهدة الحد من هذه الظاهرة. إلا أن عدداً من العوامل تضافر لإبقائها على هذا التوجه. فأغلبية النازحين هم من مناطق ريفية، حيث كانت الخصوبة مرتفعة قبل الأزمة ولا زالت. هذا العامل الثقافي، الذي يحتاج إلى وقت غير قصير ليتحول، يتمثل في الرغبة بعدد مرتفع من الأبناء معطوف على رفض استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وقد يدخل عامل نفسي مساعد، وهو الرغبة في تعويض الخسائر البشرية على حسابات الأهل السوريين مما يرفع من خصوبتهم.

إلا أن الوجه الأخطر للأزمة في سورية، والذي لا يزال مستتراً أو غير واضح ونهائي إلى اليوم، يتمثل في التغير الديموغرافي الذي لا بد أن البلاد تعاني منه اليوم. أضف إلى ذلك أن كل المؤشرات

تشي بتطور دراماتيكي لهذه المسألة. من البديهي القول إن تحولاً عميقاً أصاب البنية الديموغرافية للسوريين خلال فترة الأزمة. فكما أشرنا أعلاه، بدأت معظم المواجهات التي نتجت عما حصل إثر المظاهرات، في مناطق ذات أغلبية سنيّة. أما المناطق الدرزية والمسيحية والعلوية والكردية فقد بقيت هادئة إلى أن وصلت إليها القوى المعارضة للنظام، على مختلف تسمياتها، وفعلت فعلها في السكان. هكذا، فإن معظم اللاجئين السوريين إلى الخارج هم من الطائفة السنّية، التي تشكل أصلاً 80% من مجموع السكان. أما السوريون النازحون داخلياً فقد اضطروا إلى إعادة التموضع داخل سورية، وفي المناطق التي تشبههم طائفياً. فعاد العلويون إلى السكن ضمن التجمعات العلوية، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض المسيحيين الذين لجأوا إلى خارج قراهم مع دخول النصرة وداعش إليها. اغتنمت تركيا ظروف الحرب وعدم مقدرة الجيش السوري على خوض مجابهة مباشرة مع هذه القوى المعارضة وخاصة الكردية منها، فدخلت إلى عدد من المناطق الحدودية لتبعد الأكراد عن مناطقهم وتقضي على طموحاتهم الانفصالية والمتمثلة في إقامة دولة كردية مستقلة، أو أقله ذات حكم ذاتي كما هو الأمر في العراق. نتج عن هذا الوضع توزع على الشكل التالي: تركّز السنة في شمال سورية، والأكراد في الشمال الشرقي وتركّز العلويين في اللاذقية وطرطوس وحمص.

تطور الرقم خلال الأزمة السورية ليصبح سلاحاً بيد من يجيد استخدامه. فترى أن السلطة والفرقاء المعارضين لها تبادلوا استخدامه كلٌّ وفق مصالحه. ففي حين توقفت الدولة السورية عن إجراء دراسات سكانية دقيقة، بقيت تمدّ هيئات الأمم المتحدة المختصة بالإغاثة أرقاماً حول أعداد النازحين في الداخل. ومن الممكن أن تكون هذه الأرقام مضخمة، وذلك بغية الحصول على كمية أكبر من المساعدات. وبدورها تقوم القوى المعارضة إلى تضخيم أرقام المحاصرين في المدن والمناطق التي كان الجيش يطبق عليها للهدف نفسه، بالإضافة إلى النية في تضخيم الوضع الكارثي للمحاصرين أمام الإعلام والرأي العام الغربيين. نذكر مثلاً عن ذلك حين قام الجيش السوري بمحاصرة الأحياء الشرقية لمدينة حلب تراوحت أعداد المحاصرين، وفق المعارضة ووكالات الأنباء العالمية، بين 250 و300 ألف شخص. أما حين دخل الجيش إلى هذه المناطق تبين أن العدد لم يزد عن 100 ألف شخص. وفي مقابلة صحافية تمكن صحافي فرنسي، ومن خلال مقابلته لأحد المسؤولين في الأمم المتحدة، من الحصول على الإجابة عن السبب في هذا التضخيم. فكان جواب موظف الأمم المتحدة أن التضخيم ضروري لمساعدة "الثوار". (Balanche 2018, 19)

توزع اللاجئون والنازحون السوريون على 5 دول مجاورة بالإضافة إلى سورية. ولجأ هؤلاء إلى مناطق اللجوء المنتقاة إما وفق توافر أقرباء ومعارف لهم، أو وفق إمكانية الوصول إليها. وعليه، فإن النازحين داخل سورية سيقصدون الأماكن التي لهم فيها أقرباء، وهي بالتالي ستكون على الأغلب مناطق مشابهة لانتماءاتهم الطائفية والعرقية. فلجأ المسيحيون إلى وادي النصارى، ورجع العلويون من دمشق إلى قراهم الأصلية على الساحل. في حين توجه دروز جرمانا منطقة السويداء. أما أكثرية اللاجئين السنّة فقد قصدوا مناطق ذات أكثرية غير سنيّة، ما أدى إلى اختلال التركيب الديموغرافي الطائفي فيها، وهو أمر يشير إلى أن الحرب في سورية ليست طائفية حصراً. ومن غير المفاجئ الإشارة إلى أن أغلبية اللاجئين إلى الخارج هم من العرب السنّة، بنسبة 80%، وذلك نظراً إلى أن العرب السنّة يشكلون غالبية السكان، بالإضافة إلى كون معظم المواجهات العسكرية حصلت في المناطق العربية السنية.

لم يشكل السوريون من العرب السنّة مجموع اللاجئين، بل كان هناك أيضاً نسبة 11% منهم من السنة الأكراد والتركمان، بالإضافة إلى 8% من اللاجئين المسيحيين. وعند التركيز على نسبة اللاجئين المسيحيين يتبين أن الوضع مقلق جداً بالنسبة لمستقبل التنوع الديموغرافي في سورية، فإذا اعتبرنا أن عدد اللاجئين إلى الخارج هو 6.5 مليون نستنتج أن عدد اللاجئين المسيحيين بلغ 520 ألفاً.

وعند العودة إلى النسب السابقة التي تذكر أن المسيحيين شكلوا 5% من مجموع سكان سورية البالغ 21 مليوناً، نجد أن الباقين في سورية من المسيحيين هو نصف العدد الذي كان موجوداً قبل بداية الأزمة. وأكثر المسيحيين تأثراً هم الأرمن الذين كان عددهم في حلب يناهز الـ150 ألفاً لم يبق منهم اليوم إلا بضعة آلاف. وقد هاجر معظم الأرمن إلى أرمينيا أو إلى الولايات المتحدة وكندا. (Balanche 2018, 22)

تغير توزع السكان وفق طوائفهم في سورية في خضم الأزمة عما كان عليه الوضع قبل الأزمة. ففي حين كانت نسبة الأقليات عام 2011 تصل إلى 20% من مجموع السكان، أصبحت هذه النسبة تناهز الـ25 مع العام 2015. وحين التدقيق في النسب داخل المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري نجد أن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى 37% أو إلى 42% إذا تم حساب الأكراد من ضمن الأقليات. أي أن التغير الديموغرافي حاصل لا محالة، وذلك بغضّ النظر عن كونه نتيجة طبيعية لمسارات الحرب أو هو نتيجة تدخل القوى المتصارعة في التأثير على الحراك السكاني.

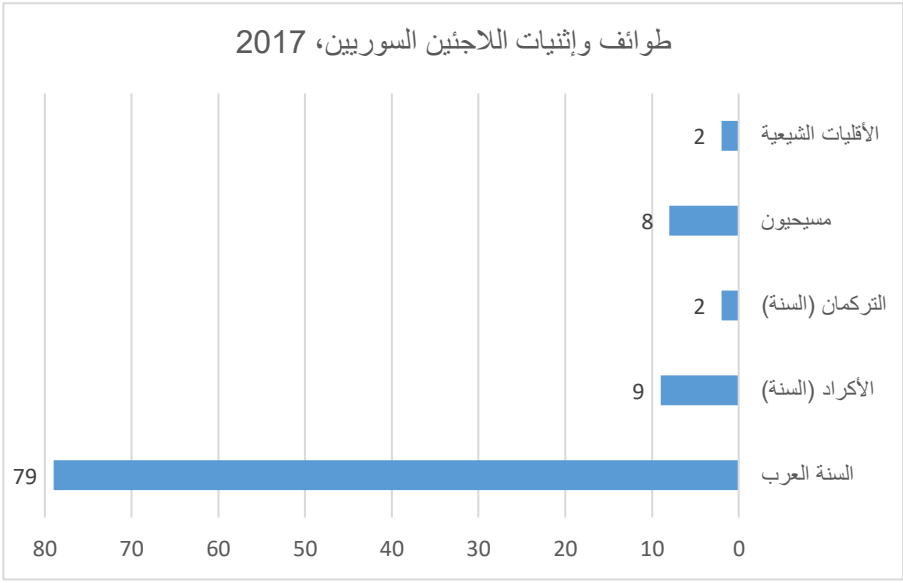

الرسم البياني 38: توزع اللاجئين السوريين وفقاً لطوائفهم أو إثنياتهم، 2017 (Balanche, Secterianism in Syria's Civil War 2018, 20)

ولم يكن البدو بمنأى عن الصراع السوري، فانقسموا بين مؤيد ومعارض للحكومة السورية، وفقاً لمدى ولائهم السابق لها. ففي حين شكل بعض وجهاء العشائر طليعة المعارضين والمتظاهرين في بداية الأزمة، بقي الآخرون على موقفهم الداعم لبشار الأسد. وقد لعبت عصبية النسب دورها في هذا الانشقاق. فبعض القبائل السورية ناسبت الأسرة المالكة السعودية منذ عقود خلت، ولا تزال تحافظ على علاقات الزواج هذه وتعتز بها. فشكلت هذه العلاقات منطلق معارضتها للنظام السوري. تبدلت ولاءات العشائر والقبائل البدوية في سورية مع تحول موازين القوى على الأرض، ونذكر مثلاً عنهم "نواف البشير" شيخ عشيرة البقارة، الذي كان على عكس أقرانه من شيوخ العشائر، من أشد المعارضين للنظام عند إندلاع المظاهرات عام 2011. إلا أنه، وبعد صولات وجولات تنقل فيها على مختلف الولاءات، حط أخيراً في رحال المدافعين عن النظام السوري وأسس مجموعات مسلحة لهذه الغاية. انكفأ اليوم معظم شيوخ العشائر من معارضة النظام إلى لعب أدوار بالغة الأهمية على صعيد مجتمعاتهم المحلية من خلال الإشراف على عمليات الإغاثة وتنظيم المساعدات لمن هم بحاجة، حتى أن "دون الشطي" اعتبرتهم بأنهم قد يلعبون دور "الصمغ" الذي سيبقي على وحدة وتماسك سورية بعد الأزمة. (Lund 2015)

صحيح أن الطائفية ليست السبب الوحيد للحرب في سورية، إلا أنها بلا شك من الأهم. فالوضع الميداني الحالي يشير إلى أن الأقليات الطائفية جميعها إما تناصر بشار الأسد أو تهادنه على الأقل. هكذا فإن المعارضة للنظام السوري تكاد تقتصر على الطائفة السنّية. أدى الوضع المتفجر في سورية منذ حوالي الثماني سنوات إلى تراجع التعايش بين الطوائف السورية باستثناء مناطق تواجد النخب الاقتصادية. صحيح أن المدن الكبرى لا تزال مختلطة، إلا أن التواصل بين المواطنين من الطوائف المختلفة أصبح محدوداً ومشوباً بالقلق والحذر.

يرى بعض المحللين أن لا مجال لاستقرار حكم بشار الأسد في سورية إلا بتعزيز نسب الأقليات الموالية له على حساب الأكثرية السنية، وهو ما يستدعي مزيداً من الهجرة السنّية إلى الخارج، أو من خلال إبقاء بعضهم على ولائه للنظام عن طريق تفريق الكتلة السنّية إلى عدد من الكتل والتجمعات الفرعية. ما نراه في سورية اليوم يفصح عن واقع غير مستحبّ فيها، وهو هذا الذي يعصف بها اليوم، ومما لا شك فيه أن مستقبلها غير واعد إذا استمرت الحرب، بحيث قد تسعى كل أقلية فيها إلى إعادة فكرة تقسيم سورية حسب دويلات طائفية تحكم نفسها في شكل مستقل عن السلطة المركزية. هو واقع شبيه بما حصل في أوروبا إبان الثورة الصناعية، حيث استبعدت الطبقات "الخطرة" إلى خارج الدول التي شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً، وذلك إلى دول العالم الجديد. ولعل التحدي الأبرز الذي ستواجهه الحكومة السورية بعد الحرب هو في محاولة دمج جيل جديد ولد أثناء الحرب، جيل لم يدخل المدارس البعثية الإيديولوجية، جيل لم يرَ بلاده إلى الآن، ولا هو أكيد من أنه عائد إليها أصلاً.

هوامش الفصل السادس

[1] تم استخدام الأرقام الرسمية المتوفرة على الموقع الرسمي لمديرية الإحصاء السورية. أما المعدلات والاستنتاجات فهي للكاتب. ويمكن الحصول على هذه المعطيات من خلال الموقع التالي: http://www.cbssyr.sy/index-EN.htm

[2] . عبد الله بن محمد، الجمع القّيم لسلسلة المذكرة الاستراتيجية، مؤسسة المأسدة الاعلامية، بيروت، 2012.

[3]. أبو بكر ناجي، إدارة التوحش، مركز الأبحاث والدراسات الاسلامية، د. ت.

الفصل السابع

لبنان من التأسيس إلى الحرب

يتميز لبنان عن بقية دول المشرق بعدد من الخصائص الاجتماعية والسكانية التي جعلت من سكانه خليطاً من الجماعات الروحية والعرقية المتداخلة. صحيح أن الجمهورية السورية تضم عدداً أكبر من الجماعات المتنوعة عرقياً وطائفياً، إلا أن ما يميز لبنان الحديث، أو "الكبير"، هو عدم سيطرة جماعة على الأخرى عددياً طيلة وجوده ككيان واضح المعالم. ففي الإمارة، كانت الأرجحية العددية للدروز، إلا أن عدداً من العوامل أدى إلى تراجع هذه الأرجحية تدريجياً لصالح الموارنة. بناءً على هذا الخلل في التوزع نشب صراع دموي أدى إلى إعادة تأسيس لبنان مرتين. كانت الأولى في إنشاء نظام القائمقاميتين، الذي ولد ميتاً، حيث قسم جبل لبنان إلى منطقتين؛ الأولى ذات أغلبية مسيحية راجحة وأقلية درزية، ويحكمها قائمقام ماروني. أما الثانية فكانت فيها الغلبة العددية، وإن غير الراجحة، للموارنة، وحاكمها درزي. لم يدم هذا النظام طويلاً حيث أعيد توليده في نظام المتصرفية الذي كرّس، ومن حينها، مبدأ اللاغالب واللامغلوب. فمن خلال تأسيس مجلس للمتصرفية، توزعت السلطة نسبياً على الطوائف الأكثر عدداً، الموارنة والدروز، والطوائف الأقل عدداً. صحيح أن المسيحيين هم من تولوا إدارة المتصرفية، إلا أن المتصرف لم يكن لا لبنانياً ولا مارونياً. اتخذت السلطة في لبنان، ومن ذلك التاريخ، وجه الديموقراطية الممسوخ. فالديموقراطية هنا، لم تكن حكم الأكثرية، بل هي كانت حكم أكثرية وأقليات للتحول مع لبنان الكبير إلى حكم الأقليات الكبرى وبعض الأقليات الوسطى.

مع تحول لبنان من المتصرفية إلى لبنان الكبير تغير الوضع العام من عدد سكان ومساحة ومقدرات، إلا أن الوضع الخاص لم يتغير إلا لناحية الشكل. فالحكم بقي طائفياً، لا بل أضيف مدماك جديد إلى البنية السياسية - الطائفية اللبنانية تمثل في تكريس أعراف جديدة لناحية طائفة رئيس الدولة وعدد النواب من كل طائفة في لبنان. تبعت هذه الخطوة مداميك أخرى من المؤتمرات التي عقدتها الطوائف اللبنانية خلال مرحلة الانتداب والتي من خلالها انخرطت في اللعبة السياسية اللبنانية، وصولاً إلى تكريس طوائفية مجلس النواب، وإن "لمرة واحدة" لم تنته، في اتفاق الطائف، مروراً بالميثاق الوطني الذي كرس عرف تقسيم المناصب "الرئاسية" في انتظار "اليوم المجيد" الذي تلغى فيه الطائفية في لبنان.

كثرت مصادر التعدادات والاحصاءات السكانية التي بحثت في عدد ونوع السكان في لبنان منذ القرن التاسع عشر. إلا أنه لا يمكن لنا أن نثق بكل هذه المعطيات التي كانت غالباً متأثرة

بالآراء المسبقة لمعدّيها، هذا بالإضافة إلى قولبة النتائج لتتماشى مع مخططات الدول التي نظمتها. فبعض هذه التعدادات نفذتها السلطنة العثمانية، وبعضها الآخر قامت القنصليات الأجنبية بتنفيذه، بالإضافة إلى إحصاءات قدمها بعض الباحثين والمستشرقين. أما أهداف هذه الاحصاءات فكانت متنوعة، منها ما هو معلن، ومنها ما هو خفي. فالتعدادات التي نفذها العثمانيون كانت تهدف إلى حصر مداخيل الدولة من خلال الوقوف على عدد المكلفين، أي الذكور ما بين سن الخامسة عشرة والستين الذين يدفعون الضرائب. أما الاحصاءات التي نفذتها القنصليات الأجنبية، وخاصة القنصلية الفرنسية، فهدفت في الدرجة الأولى إلى إظهار نسب الطوائف بين سكان جبل لبنان، وذلك، ربما، لتثبيت وجهة النظر الفرنسية بضرورة التدخل لمساعدة الموارنة. واستمرت هذه النظرة الفرنسية للإحصاءات السكانية طيلة الفترة التي عرفت بمرحلة المتصرفية.

لم تختلف مرحلة الانتداب، لناحية المقاربة الفرنسية للإحصاءات، عن المرحلة السابقة لها. نفذ الفرنسيون في هذه المرحلة الإحصاءين الشاملين الوحيدين في تاريخ لبنان، عام1921 و1932، بالإضافة إلى بعض التقديرات والتعدادات، منها في العام 1943. إلا أن نتائج هذه الاحصاءات لم تكن مقبولة من جميع اللبنانيين، وخاصة أولئك الذين شعروا بأن الفرنسيين يحاولون بكل جهدهم التأثير في النتائج لتثبيت الوضع السياسي القائم. مع ذلك، لم تقم الحكومة اللبنانية أو أي جهة أخرى بتنفيذ إحصاء شامل، بل اكتفت الحكومات المتعاقبة بالتقديرات السكانية المستقاة من إحصاء 1932.

في المرحلة الممتدة من الاستقلال (1943) إلى اندلاع الحرب اللبنانية (1975)، يمكن ذكر دراستين أساسيتين اعتمدتا على التقديرات الاحصائية: الدراسة التي نفذتها بعثة إرفد في بداية الستينيات، ودراسة القوى العاملة عام 1970.

أتت الحرب اللبنانية لترخي بأوزارها على كل الإدارات الرسمية، ومنها تلك المكلفة بالإحصاءات السكانية والحيوية. وفي غياب الدولة ينشط المجتمع الأهلي ليتولى بعضاً من مهامها. هكذا كثرت الأرقام والاحصاءات التي أتت على قياس منفذيها لتثبت وجهات نظر مؤدلجة في التفوق العددي لهذه الجماعة على تلك.

مع العودة التدريجية للحياة الإدارية بعد مرحلة الحرب، عاودت الوزارات والإدارات إلى تنفيذ الدراسات الإحصائية والسكانية، خاصة تلك التي عملت على رصد التغيرات التي نتجت عن

الحرب بغية تحديد الحاجات الأساسية لدولة شبه مهدمة، ولكنها متأهبة لإعادة الإعمار. إلا أن موضوع الدراسة الإحصائية الشاملة بقي خارج التفكير فيه، نظراً لما يمكن أن يحمله من معلومات من شأنها أن تؤثر في الوضع القائم.

1. ديموغرافيا ما قبل لبنان الكبير

تعود أكثرية الأرقام المذكورة عن "لبنان"، في الفترة السابقة لإعلان لبنان الكبير، إلى جبل لبنان فقط. كما تشير الدراسات التي قدمها الباحثون في تلك الفترة إلى تفوق نسبي للموارنة على الدروز. يعود سبب هذا التفوق إلى عدة عوامل. أول هذه العوامل نشأ عن الحملة المصرية على جبل لبنان، حيث فرض ابراهيم باشا، قائد الحملة، السخرة والجندية على الذكور من الدروز فقط، ولم يفرضها على الموارنة. فأدى هذا الأمر إلى تدني ملحوظ في عدد الذكور الدروز بسبب وفاتهم في ظروف العمل الصعبة، أو في ساحة القتال، أو من خلال هجرتهم إلى حوران هرباً من السخرة والجندية. ويتوضح ذلك من خلال ما نقله "شوفالييه" عن دراسة تناولت عينة من المناطق المختلطة في الجبل، أوردت الأرقام التالية:

- الموارنة: 3,319 نسمة (64% من السكان)، منهم 1,155 ذكراً و847 أنثى و1,317 طفلاً.
- الدروز: 1,860 نسمة (36%) من السكان، منهم 572 رجلاً و 600 أنثى و 688 طفلاً. (Courbage et Fargues 1974, 13)

لا تكتفي هذه الأرقام بتوضيح التفوق العددي للموارنة فحسب، بل تظهر ما هو أبعد من ذلك، أي التفوق النوعي للموارنة لناحية عدد الذكور وعدد الاطفال، الأمر الذي سينعكس بشكل أوضح على تزايد السكان لدى كل من الطائفتين. وهذا ما يعني أن نسبة الدروز من شأنها أن تنخفض إلى 5% في حدها الأدنى، حسب بعض الباحثين، وإلى 14% في حدّها الأقصى، حسب البعض الآخر، من المجموع العام للسكان. (Courbage et Fargues 1974, 12)

تجدر الاشارة إلى أن أسباباً أخرى غير الجندية أدت إلى اختلال التوزيع الطائفي للسكان، منها ارتفاع نسبة الخصوبة عند الموارنة وانخفاضها عند الدروز. ويعود هذا الأمر إلى انخفاض سن الزواج عند الفتيات الدرزيات، مما يعرضهن لخطر الطلاق في أوج فترة خصوبتهن. وهكذا،

بلغت الخصوبة عند النساء الدروز 1.14 قبل فترة القائمقاميتين، حسب كرباج وفارغ. أما عند الموارنة فقد بلغت 1.55 طفلاً للمرأة الواحدة. (Courbage et Fargues 1974, 14)

بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، والتي أدت إلى اختلال التوزيع الطائفي بين الموارنة والدروز، نضيف عاملين إثنين، أحدهما ثقافي، والآخر اجتماعي. تجلى العامل الثقافي في تقبل الموارنة للاكتشافات الغربية الحديثة التي حملت إليهم التطعيم ضد بعض الأمراض الشائعة، وذلك بسبب تقبلهم لتعاليم الإرساليات الأجنبية؛ وهي التعاليم التي نظر إليها الدروز بحذر في أفضل الأحوال. أما العامل الاجتماعي، فهو الاحساس بنوع من الغربة، سيطر على السكان الدروز بسبب تدني نسبتهم إلى السكان في محيط ماروني يتفوق عليهم عددياً. هذا ما دفعهم إلى الهجرة خارج الجبل، خاصة إلى جبل حوران، ما ساهم في تعزيز تناقص عددهم. (Courbage et Fargues 1974, 12-14)

يوضح الجدول أدناه توزع سكان جبل لبنان وفقاً لطوائفهم في الفترة الممتدة بين 1783 و1840.

جدول 34: توزع سكان جبل لبنان بين 1783 و1840، حسب الطوائف

المصدر	السنة	المجموع	الموارنة	الدروز	كاثوليك	أرثوذكس	السنة	الشيعة
فولنيVolney	1783	235000	115000	120000	0	0	0	0
دوين Douin	1816	215000	130000	65000	3000	10000	2500	3000
لوران Laurent	1840	218200	0	0	0	0	0	0
المصادر: (ضاهر 1981، 238) و (Courbage et Fargues 1974, 11)								

نلاحظ في هذا الجدول أن الأرقام التي قدمها كل من "دوين" و"لوران"، هي أقرب إلى الواقع بسبب تقاربها من العدد الذي قدمه "فولني". في هذا المجال، يستبعد شوفالييه مجموعة من الدراسات التي ترفع الأرقام إلى 400 ألف مقيم، ما يعني رفع نسبة الموارنة إلى الدروز بشكل كبير. ويرجح أن تكون الأرقام المقبولة هي تلك المذكورة في الجدول أعلاه، مع أرجحية اقترابها من الحد الأدنى. (ضاهر 1981، 238)

لا يمكن أن تخلو الاحصاءات والأرقام في هذه الفترة من الإشارة إلى توزع السكان حسب الطوائف، وخاصة بين الدروز والموارنة. فالهدف من هذه الدراسات كان تأكيد الاختلال في التوزيع الطائفي لصالح الموارنة، وذلك ربما يشير إلى رغبة غير معلنة في تغيير الوضع القائم

وصولاً إلى نظام يحكم فيه الموارنة. فنظام القائمقاميتين ولد ميتاً بسبب الكم الكبير من التناقضات التي حملها. فالجبل قسم إلى قائمقاميتين؛ يحكم الأولى قائمقام ماروني في منطقة ذات أغلبية مارونية وأقلية درزية. أما الثانية، فيحكمها درزي، وإن كانت فيها نسبة الموارنة أعلى من نسبة الدروز، مما يحولهم إلى أكثرية تحكمهم أقلية. ولذلك ليس من المستبعد أن تنشط القنصلية الفرنسية في إظهار الاختلافات بين هذه النسب، بغية تغيير نظام الحكم لصالح الموارنة. لقد قامت هذه القنصلية عام 1844 بنشر أرقام تشير إلى الاختلال في التوزيع الطائفي، وخاصة في المناطق "المختلطة"، وذلك بهدف ضمها إلى القائمقامية المارونية. فيشير التقرير إلى تفوق عددي للموارنة والمسيحيين في جميع الأقضية باستثناء الشوف والمناصف، بالإضافة إلى تقارب الأعداد في كل من العرقوب والغرب الأعلى. (ضاهر 1981، 248)

تشير الأرقام التي تعود إلى القنصلية الفرنسية عن عام 1847، إلى أن عدد المقاطعات التي يمكن أن تضم إلى القائمقاميتين ستزيد من عدد السكان ليصل إلى 338,426 نسمة، منها 193,935 نسمة في القائمقاميتين. ويتوزع سكان القائمقاميتين إلى 129,545 على المقاطعات المسيحية، و64,390 على المقاطعات المختلطة. وفي هذه الفترة نفسها، لوحظ ازدياد الاهتمام الفرنسي بمدينة طرابلس لناحية تركيبة السكان فيها. فقد بلغ سكان طرابلس 24,000 نسمة عام 1856 موزعين بين: 18,000 في المدينة، و4,000 في الميناء، بالإضافة إلى 2,000 نسمة موزعين على النواحي الأخرى. ويذكر التقرير أن ثلثي السكان هم من السنة والثلث من المسيحيين، ولا يشكل الموارنة أكثر من 10% من مجموع المسيحيين. (ضاهر 1981، 257)

تظهر في الجدول أدناه بعض الأرقام حول عدد سكان لبنان في هذه الفترة، ونلاحظ أن بعضها لا يعبر عن الواقع في شكل دقيق، وذلك بسبب رغبة منفذيها بتبيان وجهة نظرهم السياسية.

جدول 35: توزع سكان لبنان في عهد القائمقاميتين، حسب بعض المصادر وتوزعهم على الطوائف بين 1847 و1860

العام	المصدر	المجموع	الموارنة	الدروز	كاثوليك	أرثوذك	سنة	شيعة
1847	بوريه	193935	0	0	0	0	0	0
1847	جي	300919	0	0	0	0	0	0
1847	شدياق	0	107593	0	0	0	0	0
1860	كرم	441500	350000	40000	0	0	0	0
1860	الجيش	269980	172500	28560	20400	27100	7795	13220
المصدر: (Courbage et Fargues, La Situation Démographique Au Liban 1974, 17)								

تبدو المعطيات حول السكان في هذا الجدول متفاوتة بدرجة كبيرة، إلا أن أقربها للصحة قد تكون الأرقام التي قدمها الجيش الفرنسي بسبب تقاربها من الأرقام المذكورة في مرحلة ما قبل القائمقامية. شهد الجبل نوعاً من الاستقرار في هذه الفترة. إلا أن هذا الاستقرار لا يعني غياب الاهتمام بالواقع الديموغرافي، فقد ازدادت أهمية الاحصاءات التي كان يدفعها المحرك الطائفي، بغية الحصول على أكبر عدد من الوظائف العامة. هذا بالإضافة إلى اهتمام الإدارة بهذا الموضوع بهدف تنظيم أمور الضرائب وتقدير عدد الرجال القادرين على الانتاج والعمل.

يشير تقرير عن القنصلية الفرنسية، صادر عام 1863، أن عدد سكان المتصرفية بلغ 235791 نسمة عام1863.

جدول 36: توزع سكان المتصرفية حسب الطوائف عام 1863

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	131800	55.9	دروز	28560	12.11
أرثوذكس	29320	12.43	شيعة	9820	4.16
كاثوليك	19370	12.11	سنة	7611	3.22
بروتستانت	100	0.04	**مجموع المسلمين**	**45991**	**19.5**
مجموع المسيحيين	**189780**	80.48	يهود	20	0.01
مجموع السكان			235791		**100**
المصدر: (ضاهر 1981، 240)					

نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول أن الموارنة لم يكونوا الأكثرية الساحقة ضمن مجموع المسيحيين من السكان، لا بل كانوا الأكثرية في مجموع السكان المختلطين إذ بلغت نسبتهم 55.9%. فهذه النسبة مكنتهم من المطالبة بأكبر تمثيل في مجلس الإدارة، وهو ما سيتحقق في السنوات اللاحقة لهذا التعداد. أما أقرب نسبة من سكان الطوائف المسلمة من نسبة الموارنة، فتعود للدروز. إلا أنها بقيت أدنى من نسبة الأرثوذكس. وما يلفت الانتباه هنا أيضاً هو تدني الأرقام الواردة في هذا التعداد عن تلك المذكورة في التعدادات السابقة للمتصرفية. فقد يعود هذا الأمر إلى سببين، هذا إذا اعتبرنا أن الأرقام صحيحة. السبب الأول، هو العدد الكبير للضحايا الذين سقطوا خلال المعارك السابقة لإعلان المتصرفية. أما السبب الثاني، فيعود إلى الهجرة التي بدأت تستشري بين صفوف سكان الجبل نظراً لضيق الأحوال، وتوافر الأخبار عن مدى الثروات التي تنتظرهم في العالم الجديد. (الصليبي، ك. 1972، 132-142)

"وكان ضيق ذات اليد السبب الرئيسي للهجرة، لأن ضيق حدود جبل لبنان بموجب نظامه الدولي الموضوع سنة 1861 وحرمانه من الأرض الصالحة للاستثمار لا يتفقان مع نشاط اللبنانيين وجهودهم الجبارة التي جعلت من صخور التلال والأودية جنةً غناء". (الحكيم، ي. 1980، 43)

وصف روبير كراسويل هذه الهجرة بأنها "*أتت لتجسد أحد أعظم الأحداث أهمية في التاريخ اللبناني الحديث*". (كراسويل، ر. 1983، 29)

أوردت التقارير والدراسات اللاحقة نتائج أكثر دقة من تلك الصادرة سابقاً، إلا أنها لم تكن ذات ثقة في شكل تام، وذلك بسبب تنوع طرق تنفيذها. فتعداد عام 1867 أجري فقط على الذكور ما بين 15 و64 عاماً، مما استوجب إجراء توقع آخر، من خلال ضرب العدد بالنسبة المتوقعة لهذه الفئة من السكان، للحصول على رقم تقريبي لهم على الشكل الآتي: بما أن عدد الذكور البالغ 99,834 يشكل 26% من المجموع، يصبح العدد الكلي لسكان المتصرفية 380,000 (بالتحديد 99,834 ضرب 100 على 26 يساوي 383,976 نسمة)، وهو رقم مرتفع مقارنة بالرقم الوارد في الجدول 2. إلا أن المزيد من التقارير الصادرة تباعاً أظهرت أرقاماً قريبة من الـ 380 ألفاً. ففي عام 1887، تم إحصاء المساكن التي بلغت 52,780 منزلاً. وبما أن العدد المتوسط للأفراد في المنزل يبلغ 7.5 نسمة، يصبح عدد السكان 395.000 نسمة. أما التقدير الأكثر "جدارة بالاحترام"، حسب كرباج وفارغ، فهو الذي أجراه "فيتال كوينيه" Vital Quinet عام 1895، وخلص إلى أن عدد السكان هو 399,530 نسمة[1]. هكذا نجد أن سكان المتصرفية وصلوا إلى حدود الـ 400,000 نسمة في مطلع القرن العشرين، وعلى مساحة 3,200 كلم^2، مما رفع كثافة السكان إلى 125 نسمة في الكلم^2؛ علماً أن هذه المساحة لم تكن كلها مزروعة أو قابلة للزراعة (تبعاً للتقنيات المتوفرة في حينه).

دفعت هذه الكثافة المرتفعة بالعديد من الشباب إلى الهجرة التي تزايدت بشكل سريع قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914. وهذا ما أكدته الأرقام الأقرب إلى الصحة، التي أتى بها التعداد الذي أجراه كوينيه عام 1895 وأوهانس باشا عام 1913. فالتعداد الحاصل عام 1913 أحصى السكان بطريقة مباشرة، أي من دون اللجوء إلى تقديرات وسيطة مثل نسب الذكورة أو نسبة فئة عمرية من إجمالي عدد السكان. وخلص إلى نتيجة مفادها أن عدد السكان هو 414,768 نسمة. إلا أن هذا الرقم ارتفع بعد تصحيحه ووصل إلى 468,714 نسمة.

بالاستناد إلى هذه الأرقام، يمكن احتساب معدل الزيادة السكانية الذي يبلغ 0.9% سنوياً. وهو منخفض جداً، ربما بسبب الهجرة المتزايدة لسكان المتصرفية. ولكن من المهم لفت النظر إلى أن هذه الهجرة لم تكن دائماً خارج "لبنان الكبير" (كما سيصبح عام 1920). فالعديد من أهل المتصرفية هاجروا باتجاه بيروت طلباً للعمل والسكن. (Courbage et Fargues 1974, 16). وهذا ما يفسر بداية التحول السكاني في بيروت، بالإضافة طبعاً إلى عوامل أخرى، منذ منتصف القرن التاسع عشر، نحت بالمدينة إلى ما ستصبح عليه اليوم، أكبر تجمع سكاني في لبنان.

مع نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، الذي شهد نهاية نظام المتصرفية، قدر عدد السكان في الجبل بـ 414,800 نسمة.

جدول 37: توزع السكان حسب الطوائف عام 1919 في المتصرفية[2]

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
الموارنة	242308	58	**السنة**	13576	3
الأرثوذكس	52356	12	**الشيعة**	16846	4
الكاثوليك	31936	7	**الدروز**	49812	12
مسيحيون مختلف	2882	1	**مجموع المسلمين**	80234	20
مجموع المسيحيين	329482	79	**يهود وأقليات مختلفة**	153	أقل من 1
المجموع العام				**414900**	**100**
المصدر: (Courbage et Fargues 1974, 17) و (ضاهر 1981، 54)					

في مقارنة سريعة بين الجدولين أعلاه، نرى أن نسبة الموارنة قد ازدادت بشكل ملحوظ بلغ 2%. وأتت هذه الزيادة على حساب الكاثوليك (من الممكن أن يكون هناك خطأ في أحد التعدادين قضى باحتساب أبناء إحدى الطائفتين من الطائفة الأخرى). أما الدروز، فقد انخفضت نسبتهم لتصل إلى 7% فقط من مجموع السكان. وكانت هناك أيضاً زيادة طفيفة لنسبة الشيعة في المتصرفية.

عصفت الأحداث الملتحمة على لبنان وسكانه خلال الحرب العالمية الأولى، وخاصة خلال العامين 1915-1916، حتى كادت أن تقضي عليهما. فالمجاعة والجراد والأوبئة المترافقة مع "مصادرة" الأطباء والممرضين، للسخرة وخدمة الجيش العثماني، والهجرة اجتمعت لتقضي على أكثر من ثلث سكان المتصرفية. ولم تنته موجات الهجرة عند انتهاء هذين العامين، فاستؤنفت الهجرة

مع رفع الحصار، ما شكل فرصة للآلاف من اللبنانيين لمغادرة بلادهم، حتى أن متوسط عدد المهاجرين المغادرين تراوح بين 8 و9 آلاف مهاجر في السنة الواحدة. (Augustin 1924, 77). وهكذا، لم تنته الحرب إلا وكان لبنان في حالة مأساوية يرثى لها، حتى أن البحارة الغربيين، عندما أرسوا في بيروت في السابع من تشرين الأول 1918، رووا عن حالتها المزرية حيث كانت مئات الجثث، من ضحايا المجاعة، تُنتشل منها يومياً. وهكذا، ومع انتهاء الحرب، فقد لبنان الصغير 40% من سكانه، إذ كان هؤلاء يقدّرون بـ 400 ألف نسمة، لم يتبق منهم إلا 240 ألفاً مع حلول العام 1921. (Augustin 1924, 76-77)

حملت السنوات الواقعة بين دخول الفرنسيين إلى لبنان، وإعلانه كبيراً، جملة من التحولات المتسارعة، وخاصة على صعيد الحراك السياسي لجزء لا يستهان به من اللبنانيين الذين سعوا إلى استقلال لبنان، وجعله كياناً قائماً بحد ذاته، مع توسعته إذا أمكن، وذلك لتلافي مأساة جديدة بسبب افتقاد المتصرفية للسهول الزراعية اللازمة لتأمين الغذاء. ولم تخفِ فرنسا دعمها للفئات المطالبة بالاستقلال، وعلى رأسهم الموارنة، حيث صرّح روبير كولندر، وهو مساعد المفوض السامي جورج بيكو، بأن "فرنسا إنما جاءت لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم". (الصليبي، ك. 1972، 207). وقد "وقف الفرنسيون من وراء الموارنة يشجعونهم على المطالبة باستقلال الوطن اللبناني لأن الأمة اللبنانية لا يمكن أن تعيش مع أمة أخرى". (صايغ، أ. 1955، 140)

وإذا كانت غلبة الموارنة السياسية قد بدأت بالتراجع مع إعلان دولة لبنان الكبير، لتعدد الشركاء في لعبة الحكم، وخصوصاً ما استجد بزيادة الملحقات، فإن ما يترجم هذا التراجع عملياً هو زيادة الهجرة للعائلات المسيحية من لبنان. وإذا كان لهذه الأرقام من دلالة فهي شبه الاقتناع الذي ترسخ لاحقاً بان البلاد تتجه إلى غلبة إسلامية، ما يعني أن الواحة المسيحية لا بد مندثرة. وقد قدم كمال ديب أطروحته في هذا الموضوع، وهي الأطروحة التي تترقب خلو لبنان من المسيحيين مع بدايات العشرينيات من القرن الحادي والعشرين، آخذاً بالملاحظة التي أبداها عميد الكتلة الوطنية اللبنانية ريمون إدة أمام قريبه الذي استقدم من أميركا اللاتينية لوراثة موقعه السياسي[3]. وقد ترجم هذا التغير الديموغرافي بزيادة الهجرة وتفاقمها طيلة القرن العشرين، وإن كانت الهويات الطائفية للمهاجرين مختلفة بين ما قبل الستينيات من القرن الماضي وما بعده. والحركة هذه متعلقة في شكل أساسي بالأوضاع السياسية العامة في البلاد،

وبالعلاقات بين الطوائف، وموقع كل طائفة مقابل الطوائف الأخرى، ودرجة تأثيرها في النظام السياسي. (ديب، ك. 2008، 235-240)

اعتاد مسيحيو جبل لبنان قبل الثورة العربية الكبرى أن يكون لهم الرأي الأكبر في تقرير شؤون دولتهم وفي تجلياتها المختلفة. وهكذا كان من الطبيعي أن ينظروا إلى أي ثورة أو تحرك عربي يهدف إلى الوحدة، عربية كانت أم إسلامية، نظرة شك وريبة. فالوحدة سينتج عنها في أفضل الأحوال ذوبان للمسيحيين في مد عربي مسلم في أغلبيته الساحقة. ينتج عن هذا الذوبان غياب لأي تأثير مسيحي في الحياة السياسية، الأمر الذي ينعكس تراجعاً في مستوى معيشتهم وتراجعاً في نفوذهم وثرواتهم. نحا المسيحيون إذن، وأغلبيتهم من الموارنة، منحى رفض انضمام جبل لبنان إلى أي دولة عربية قد تنشأ، وبدأت المطالب باستقلال لبنان واعتباره كياناً منفصلاً عن الجسم المحيط به. بدأت هذه الأصوات تعلو مع تسرّب معلومات حول نية بريطانيا في مساعدة الشريف حسين على إقامة مملكة عربية تضم لبنان إلى ما حوله من دول أخرى.

بدأ عدد الموارنة بالتدهور ابتداءً من سنة 1912 نتيجة لعدة عوامل أهمها ظروف الحرب العالمية الأولى وما ترافق معها من حصار ومجاعة وأحكام إعدام طالت أهل المتصرفية وقضت على ربع عددهم (حوالي 100 ألف نسمة). من الأمثلة على هذا الواقع، انخفاض عدد بعض القرى المارونية في قضاء البترون بنسب تتراوح بين الـ 40% والـ 90% حتى كاد بعضها أن يشارف على الانقراض. (ديب، ك. 2008، 234). ليس من المستغرب، إذاً، أن يتخوف الموارنة من كيان لا يشكلون فيه أكثر من ثلث عدد السكان، بعد أن كانوا أقرب إلى الثلثين أيام المتصرفية. وهذا ما جعلهم يشعرون بالحاجة إلى الأرثوذكس والكاثوليك ليحققوا معاً تفوقاً عددياً على المسلمين (يبلغ 55% فقط)، بعد أن كانوا (أي المسيحيون) يشكلون أكثر من 81% من عدد السكان قبل 1912.

ترافق الاهتمام الفرنسي بالموارنة بتهميش للسنة مقروناً باستفزازات متفرقة مسّت المسلمين عامة والسنّة خاصة. فاعتبر دخول الفرنسيين وكأنه عودة للصليبيين بعد أن دحرهم صلاح الدين باعتبار أنهم جاؤوا لإعلاء شأن الموارنة والنيل من المسلمين. (ديب، ك. 2008، 91). فالموارنة حولوا "لبنان" من جبل إلى كيان مستقل عن محيطه، إلى "رسالة" أسسها يسوع المسيح حين قصده أكثر من مرة. إنها ذهنية الاندماج بين المارونية ولبنان "الفريد من نوعه" ذي الخصائص المميزة. وما يميّز لبنان هو ليس وجود هذه الخصائص، بل مجرد الاعتقاد بوجودها. (الخوري، ف. ا. 1988، 204-208) (ديب، ك. 2008، 89-90). هذا التميز الذي ما هو إلا إشارة

على تمايزه عن بقية الدول المحيطة باعتباره البلد الوحيد الذي يحتوي على أكثرية مسيحية، على الأقل عند لحظة نشوئه. وهو تميّز سيؤدي لاحقاً إلى العديد من الأزمات والحروب تنتهي كلها بتسوية تتمحور حول التميز أو انعدامه.

لم يكن من المستغرب أمام هذا الواقع من أن يتخوف المسلمون من الانتداب الفرنسي ويسعون بكامل قواهم إلى رفضه وتفضيل الوحدة عليه، مهما كان نوع هذه الوحدة. رفض السنّة أن يكون ضم الاطراف إلى أراضي المتصرفية إجراءً نهائياً لأن من شأنه جعل سكان هذه المناطق محكومين كأقليات بعد أن كانوا هم الأكثرية. (الصليبي، ك. 1972، 214). بالنسبة للطائفة السنّية كان الحد الأدنى المقبول هو دولة عربية تضم سورية ولبنان. ذلك أنهم أبدوا رفضاً للانتداب ورفضاً آخر للاستقلال أو الانفصال عن سورية.

كان أحد الهموم الكبرى التي تنبّه لها السنّة متمثلاً في وعيهم للاختلال الديموغرافي، لصالح المسيحيين، في دولة لبنانية مستحدثة. (ديب، ك. 2008، 91). فالسنة كانوا الأكثرية في كل المناطق التي وجدوا فيها. وهم اعتادوا على مدى أكثر من ثلاثة عشر قرناً أن يكون الحكم بيدهم، لأنهم من رعايا السلطان أو الخليفة أو الوالي. هكذا، لعبت المتغيرات الديموغرافية دوراً هاماً في بلورة رأي السنّة حول رفض الإنسلاخ عن سورية والانضمام إلى لبنان. فوفقاً لإحصاءات عام 1922 ما كانوا ليشكلوا أكثر من 20.5% من عدد السكان، مقارنة بنسبة 32.7% للموارنة.

إلا أن تمايزاً ظهر بين أعضاء مجلس الإدارة، وأكثريته كما هو معروف من المسيحيين الموارنة، بين تيارين. دعا الأول إلى الاستقلال التام عن سورية؛ أما الثاني، ففضّل الاستقلال النسبي شرط عدم تدخل أحد بمصير اللبنانيين والسوريين. وقد واجهت سلطة الانتداب الفرنسي دعاة التيار الثاني بالاعتقال والنفي. (ضاهر، م. 1972، 261-262) ما يعني أن الموارنة لم يكونوا جميعهم من دعاة الاستقلال التام ومن المرحبين بفرنسا، ولا اقتصر هذا التأييد على الموارنة دون غيرهم من الطوائف المسيحية الأخرى. وقد ظهر هذا الأمر في مقررات مجلس الإدارة قبل أن يحله الجنرال غورو. (ضاهر، م. 1972، 262) ويؤكد مسعود ضاهر على أن المطالبة بإقامة كيان لبناني مستقل، مسيحي الطابع، ما هو إلا نتيجة مطالبة رجال الدين الموارنة في استعادة نفوذهم أيام المتصرفية.

لم يكن هذا الكيان ليولد لولا رغبة الفرنسيين في إضعاف سورية عن طريق خلق كيان متعدد الطوائف، تسهل السيطرة عليه من خلال اللعب على التناقضات الداخلية التي تحكم العيش فيه. (ضاهر، م. 1972، 265). هذه التناقضات لم تنحصر بين المسيحيين والمسلمين بل هي امتدت لتطول بعض الطوائف داخل الدين الواحد. ففي نهاية عام 1919، وإثر الغارات التي قام به الفرنسيون على بعض قرى الجنوب، قام البعض من أنصار الملك فيصل بغارات على بعض القرى المسيحية. نتج عن هذه الهجمات أن اصبحت حماية القرى المسيحية وكأنها من مسؤولية الفرنسيين الذين وضعوا أمن هؤلاء على رأس مهامهم المعلنة في لبنان وسورية. هكذا بدا فيصل وكأنه يرهن أمن المسيحيين بردة الفعل الفرنسية، فإما يحجمون عن مشروعهم للبنان وسورية أو يتحملون مسؤولية ما يمكن أن يصيب المسيحيين من شدائد. (شرارة، و. 1991، 203).

كان موقف الطوائف الأخرى، وخاصة الدروز والأرثوذكس، متقارباً مع الموقف السنّي. فالدروز قاتلوا الفرنسيين. والأرثوذكس لم يكونوا من المرحبين بهم. تخوّف الدروز من مفهوم توسع الدولة مهما كان: دولة مستقلة عن سورية أو متحدة معها. فهذا الواقع سيحولهم من الطائفة الثانية إلى أقلية صغرى لا يمكنها ان تؤثر في مجريات الأمور. أما الأرثوذكس فكانوا لا يزالون يأملون بوحدة عربية علمانية، يعاملون فيها كعرب وليس كأهل ذمة في دولة إسلامية. هذا بالإضافة إلى امتعاض أهل هاتين الطائفتين من المعاملة الخاصة التي حصل عليها الموارنة من قبل الفرنسيين. (الصليبي، ك. 1972، 214-215). فالموارنة على الصعيد السياسي هم خصوم الأمس القريب بالنسبة للدروز، وهم خصوم الأمس البعيد على الصعيد العقائدي بالنسبة للأرثوذكس. تمخّضت المتغيرات المحلية والدولية بين أعوام 1918 و1920 عن مجتمع محكوم منذ اللحظة الأولى بصراعات ثقافية واقتصادية ارتدت أثواباً عدة: طائفية وقومية ومذهبية ولغوية.

2. سكان لبنان في مرحلة الانتداب (1920-1943)

استقبل المسيحيون، وخاصة الموارنة، نبأ إعلان الانتداب بارتياح وفرح، (الصليبي، ك. 1972، 208) على عكس العروبيين، ومعظمهم من المسلمين، الذين صعقوا لهذا النبأ لما شكّل من طعنة في ظهرهم وتنصّل الحلفاء لما وعدوهم به إبان الثورة العربية. وفي الحقيقة كانت إدارة

لبنان أسهل على السوريين من إدارتهم لسورية نظراً للمرونة التي قابل بها معظم اللبنانيين، باستثناء بعض المناطق ذات الأكثرية المسلمة ومنها طرابلس، سلطة الانتداب الفرنسي. ولم تكن فرنسا متساهلة مع من عارض الانتداب أو تصدى لفكرة لبنان الكبير، فقد نفت بعضاً من رجالات الوحدة العربية ومنهم عبد الحميد كرامي وسامح فاخوري، كما عطلت الصحف التي تؤيد هذا الاتجاه. زاد هذا السلوك الفرنسي من تقرّب الموارنة لهم ومن نفوذهم في البلاد، فقد اعتنت بهم فرنسا وبمصالحهم وساهمت في نمو وتطور مدارسهم التي سرعان ما تحولت إلى إعادة انتاج الولاء الماروني - الكاثوليكي لفرنسا "الأم الحنون". بالإضافة إلى ذلك، أدخلت فرنسا إلى لبنان لاجئين مسيحيين من أرمن وسريان وأشوريين، بأعداد كبيرة، (صايغ، أ. 1955، 144)، ما سيشكل رافعة للتفوق العددي المسيحي عند إجراء تعداد 1932.

عزف الفرنسيون على وتر التناقضات في لبنان، فأذكوها في بعض الأماكن وخفّفوا من حدتها في أماكن أخرى. هكذا، أعلن الجنرال غورو، و"استجابة لتمنيات الأهالي المعبّر عنها بحرية" قيام دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول من عام 1920. ضمت الدولة الجديدة، بالإضافة إلى أراضي المتصرفية، أقضية حاصبيا وبعلبك وراشيا والبقاع (كانت تابعة لولاية بيروت) وما تبقى من ولاية بيروت وسنجقي صيدا وطرابلس بعد فصل بعض المناطق عنهما وإتباعها بكل من سورية وفلسطين. (قربان، م. 1978، 156-157).

حمل إعلان دولة لبنان الكبير ثلاثة تحولات جذرية. تمثّل الأول بضم مساحات وأراض واسعة إلى المتصرفية، فارتفعت مساحتها 3 أضعاف لتصبح 10,452 كلم^2. والتغير الثاني كان بزيادة حجم السكان الذي تضاعف ليصبح أكثر من 600 ألف نسمة. أما التغير الثالث، فتمثل بتغير نسب الطوائف وانتقال لبنان من بلد ذي أكثرية ساحقة مارونية، إلى بلد يضم 3 أقليات كبرى، وأكثر من عشر أقليات صغرى.

ما أن بدأ عهد الانتداب حتى قام الفرنسيون بتنفيذ أول مسح شامل للسكان. فكان هدفهم المعلن منه هو التعرف على عدد السكان. أما الهدف غير المعلن فهو تأكيد الغلبة العددية للموارنة بهدف تبرير تعزيز مواقعهم في الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد. ولهذا السبب، لم يخلُ الإحصاء الذي نفّذ عام 1921 من الأخطاء، المتعمدة منها وغير المتعمدة. فحسب العديد من الباحثين[4]، أجري هذا التعداد بطريقة معينة، ليظهر التوزيع الطائفي على النحو الذي أراده الفرنسيون، وذلك بهدف إعادة تمثيل الطوائف في البرلمان المزمع إنشاؤه على شاكلة مجلس

الإدارة، أي أن تمثل كل طائفة بحسب نسبتها من مجموع السكان. أضف إلى ذلك أن سكان العديد من المناطق الملحقة، رفضوا التعداد لرفضهم الدولة الحديثة التي، وبحسب رأيهم، انشئت رغماً عنهم. فضلاً عن أن هذا التعداد أجري بواسطة مخاتير كل حارة أو قرية، فقدموا أرقاماً حسب تقديرهم الخاص للسكان في المناطق التي تقع ضمن صلاحياتهم.

إلا أن المفارقة الأساسية في تعداد 1921 تمثلت في احتساب المهاجرين، أو جزء منهم، ضمن مجموع عدد السكان. وهذا ما يتنافى مع تعريف الساكن كما بات معلوماً. إلا أن السبب في ذلك لم يكن وليد خطأ أو إهمال بل هو متعمّد من الفرنسيين الذين أرادوا تثبيت الأرجحية العددية للمسيحيين، وخاصة الموارنة، في الدولة الناشئة. فكما سبق وذكرنا أعلاه، هاجر عشرات الألاف من اللبنانيين وطنهم للعمل والعيش خارجاً، إلا أن معظم المهاجرين كانوا من المسيحيين والموارنة. هكذا أصبحت نسبة المهاجرين من المسيحيين أعلى بكثير من نسبة المسلمين. أدرك الفرنسيون أن هذا الواقع لا بد أن يؤدي لاحقاً إلى اختلال في نسبة المسيحيين في لبنان، فعمدوا للبحث عن وسيلة تضمن تثبيت التفوق العددي للمسيحيين. وكان لهم ذلك في احتساب المهاجرين الذين يدفعون الضرائب في لبنان على أنهم مقيمون فيه. بلغ عدد المهاجرين الذين يدفعون الضرائب حوالي 40% من مجموع المهاجرين الذين قدّروا بحوالي 130 ألف شخص، وكان 82.5% منهم من المسيحيين. (Jaulin 2009, 195).

بلغت نسبة المسلمين في تعداد 1921 45% من مجموع السكان، وعندما أضيفت الطوائف الصغرى إلى مجموع السكان المسيحيين اقتربت نسبتهم من 55%، إلا أن ما هو لافت في هذه الأرقام هو الدور الذي لعبه الفرنسيون، إذا اعتبرنا أن كل شيء آخر كان سليماً، في رفع نسبة المسيحيين من 51% إلى 55% من خلال عدّ المهاجرين "الذين يدفعون الضرائب" من ضمن مجموع عدد السكان.

هبطت نسبة المسيحيين من مجموع السكان، من 79% في أيام المتصرفية، إلى 55% في لبنان الكبير، وارتفعت نسبة المسلمين من 20% من سكان المتصرفية، إلى حوالي 45% من سكان لبنان، وهذا ما أزاح الثنائية المارونية ــ الدرزية، لتحل مكانها ثلاثية مارونية (31.6%) ــ سنية (21.9%) ــ شيعية (18.6%) ستتبلور أكثر فأكثر في العقود اللاحقة.

جدول 38: توزع السكان في لبنان الكبير الذين شملهم تعداد 1921، حسب الطوائف

	المقيمون		المهاجرون دافعو الضرائب		المجموع	
الطائفة	**العدد**	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
موارنة	175702	31.6	23480	47.4	199182	32.9
روم أرثوذكس	64416	11.6	12993	26.2	77409	12.8
روم كاثوليك	38559	6.9	3903	7.9	42462	7.0
إ	3730	0.7	485	1.0	4215	0.7
مجموع المسيحيين	**282407**	**50.8**	**40861**	**82.5**	**323268**	**53.4**
سنة	121917	21.9	2824	5.7	124741	20.6
شيعة	103038	18.6	1879	3.8	104917	17.3
دروز	39841	7.2	3792	7.7	43633	7.2
مجموع المسلمين	**264796**	**47.7**	**8495**	**17.1**	**273291**	**45.2**
مختلف	8251	1.5	185	0.4	8436	1.4
مجموع السكان	**555454**	**100**	**49541**	**100**	**604995**[5]	**100**
المصدر: (Jaulin 2009, 195)						

تأثرت الأعداد في المدن اللبنانية التي شهدت تحولاً كبيراً في التوزيع النسبي للطوائف فيها.

نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن الموارنة لم يعودوا يشكلون أكثرية في أي من هذه المدن. إلا ان مدينة بيروت بقيت الوحيدة التي يتمتع فيها المسيحيون بأكثرية السكان (51.2%).

جدول 39: توزع السكان حسب الطوائف في أبرز المدن اللبنانية في العام 1921

الطائفة	**بيروت**		**صيدا**		**صور**		**طرابلس**	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**
السنة	32844	42.49	6533	20.25	735	1.78	24738	88.80
الشيعة	3273	4.23	21160	65.60	34694	84.18	3	0.01
الدروز	533	0.69	29	0.09	11	0.03	1	0.00
مجموع المسلمين	**36650**	**47.42**	**27722**	**85.95**	**35440**	**85.99**	**24742**	**88.81**
الموارنة	17573	22.74	2698	8.36	2432	5.90	4060	1.46
الأرثوذكس	12422	16.07	201	0.62	137	0.33	1687	6.06
الكاثوليك	4225	5.47	1199	3.72	3063	7.43	171	0.61
مجموع المسيحيين	**39569**	**51.19**	**4098**	**12.71**	**5632**	**13.67**	**2264**	**8.13**
أقليات	**1073**	**1.39**	**433**	**1.35**	**142**	**0.34**	**852**	**3.06**
المجموع العام	**77292**	**100**	**32254**	**100**	**41214**	**100**	**27858**	**100**
المصدر: (ضاهر، م. 1972، 55-56)								

أما بقية المدن فقد شهدت تفوقاً عددياً واضحاً لإحدى الطوائف على الطوائف الأخرى مجتمعة. فنسبة الشيعة في صيدا وصور أعلى بكثير من بقية الطوائف (65.6% و84.2%). أما في طرابلس فشكل السنّة 88.8% وأصبحت طرابلس المدينة ذات النسبة الأعلى من السنّة تليها بيروت التي بلغت فيها نسبتهم 42.49%.

هكذا بدأت المناطق اللبنانية ترتدي طابعاً طائفياً مميزاً يخفت أحياناً، مع ازدياد أبناء الطوائف الأخرى بسبب نزوحهم من القرى المجاورة طلباً للعلم والعمل؛ ويعود للظهور أحياناً أخرى، مع عودة هؤلاء النازحين إلى قراهم، في أوقات الأزمات السياسية والأمنية.

لم يلغِ الدستور اللبناني، الذي وضع عام 1926، الاختلافات بين الطوائف وفقاً لما هو متّبع منذ نظام المصرفية، بل كرّس مبدأ الطائفية في الحكم، وإن اعتبره المفوض السامي دو جوفنيل وضعاً مؤقتاً وانتقالياً. (Jaulin 2009, 197)؛ لا بل إنه "تجنب تحديد مبادئ إلزامية للتعاون بين مختلف الطوائف وآثر أن يترك المجال مفتوحاً للأخذ والعطاء". ما أنتج نظاماً ذا أحكام "بالغة التعقيد ويسهل جداً استغلالها من جانب السياسيين على حساب سير الإدارة الحكومية سيراً حسناً. (الصليبي، ك. 1972، 212-213).

لم تُرضِ الدولة اللبنانية الناشئة طموح المسيحيين عموماً، والموارنة على وجه التحديد، حيث لم يجدوا في الدولة التي ولدت عام 1920 تحقيقاً لطموحهم في تأسيس دولة تكون "ملجأ لمسيحيي المشرق" حتى ذهب البطريرك الماروني الحويك إلى مراسلة وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في عام 1926 حيث عبّر له بوضوح عن أن ما "خسرناه" منذ دخول الفرنسيين إلى لبنان أكثر مما ربحناه، وذهب في الرسالة نفسها إلى اقتراح غير مباشر بتنفيذ ترانسفير سكاني بين المسلمين والمسيحيين في لبنان والمناطق الحدودية المتاخمة له. (Maktabi 1999, 232). وحتى أن بعضاً من السياسيين الموارنة، وعلى رأسهم الرئيس إميل إدة، ذهب إلى المطالبة بتحويل طرابلس إلى مدينة مفتوحة يأخذ المسيحيون فيها الجنسية اللبنانية في ما يحصل المسلمون، وعددهم 55 ألفاً، على الجنسية السورية. ويمنح الجنوب، بناءً على اقتراحهم، حكماً ذاتياً، مما يزيل 140 ألف مسلمٍ من مجموع سكان لبنان، وهكذا ترتفع نسبة الموارنة من جديد إلى ما يزيد عن 80% من عدد السكان. (ديب، ك. 2008، 95)

بقي المسلمون على موقفهم، الذي يتراوح من الرفض للكيان اللبناني الجديد إلى الحذر منه، طيلة السنوات العشر الأولى من عمر لبنان الكبير. فهم رأوا فيه فصلاً لهم عن الدولة العربية

الكبرى. نظّم أبرز قادة المسلمين السنّة أنفسهم في تجمّع حمل اسم "مؤتمر الساحل". إلا أنهم تمايزوا ضمن موقفين: الأول، ومن أبرز الداعين له كان الشيخ محمد الجسر الذي قال بضرورة الانخراط في الحياة الإدارية مع المطالبة بالوحدة مع سورية وإنهاء الانتداب؛ أما التيار الثاني فقد مانع أي شكل من أشكال التعاون مع الانتداب، وكان على رأس هذا التوجه عبد الحميد كرامي. وقد ساند المسلمين السنة في هذا التوجه بعضُ الأرثوذكس، الذين امتعضوا من اهتمام الفرنسيين بالموارنة، وكذلك الدروز الذين وجدوا في المعارضة اثباتاً لوجودهم السياسي بعد تضاؤل نسبتهم في الدولة الجديدة. أما الشيعة، فقد أقلعوا عن مقاومة الفرنسيين حين أيقنوا أن وضعهم كأقلية كبرى في لبنان أفضل من كونهم أقلية صغرى في دولة عربية كبرى. وذهب السنّة إلى التظاهر ضد الدستور ومطالبة الجمعية التأسيسية السورية، عام 1928، بإعلان حق سورية في المطالبة بالمناطق المسلمة في لبنان. خلق هذا التوجه العروبي - الإسلامي شعوراً بعدم الطمأنينة عند موارنة لبنان تجاه الطائفة السنّية. (الصليبي، ك. 1972، 214-215)

عندما شارفت ولاية الرئيس شارل الدباس الثانية على الانتهاء كان واضحاً أن لرئيس مجلس النواب محمد الجسر، المسلم السنّي الطرابلسي، النية في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية. وفي ظل المعارضة المسيحية لقراره، تذرّع بأن المسلمين هم أكثر من المسيحيين في لبنان، وطالب بإجراء إحصاء شامل لتثبيت كلامه. إلا أن الفرنسيين تذرعوا بعدد من الأسباب، ومنها ترشح الجسر، فعلقوا الدستور ومارسوا السلطة المباشرة بأنفسهم، وإن من خلال رئيس الجمهورية شارل دباس. (الصليبي، ك. 1972، 222-223)

اختلف تعداد 1932 عن سابقه من حيث الجدية في تنفيذه، التي تمثلت في منع التجول لمدة 24 ساعة، وقيام مجموعة مدربة من الموظفين بإجراء المسح. إلا أن الأجواء التي رافقت وتلت التعداد لم تكن إلا لتدل على تمفصل الرقم على السياسة الطائفية في البلاد. فقد سبق تنفيذَ التعداد اقتراحا قانون مقدمان من النائب عبد الله بيهم، السني، كمحاولة منه لإبراز التغير الحاصل في نسب المسيحيين إلى المسلمين بغية تحصيل مقدار أوسع من السلطة. وعند إقرار القانون الخاص بالتعداد دبّت الفوضى بين المسؤولين اللبنانيين، فمنهم من حثّ الشيعة والدروز على التصريح عن أنفسهم على أنهم سنة، ومنهم من دعا إلى التسجيل على أنهم سوريين. لم تتوقف الفوضى بعد صدور النتائج. فقد ندّد البطريرك الماروني بتسجيل العراقيين والسوريين والفلسطينيين على أنهم لبنانيون والعلويين على أنهم لبنانيون. ومن جهة أخرى سعى بعض الساسة إلى تسجيل المهاجرين، وخاصة المسيحيين منهم، على أنهم لبنانيون. كل هذه الإجراءات

التي لا علاقة لها بعملية وعلمية التعداد لا هَمّ لها إلا التأثير في نسب كل طائفة على حساب الأخرى. (Jaulin 2009, 198)

لم يمر اقتراح إميل إدة، المذكور أعلاه، مرور الكرام. فقد عمدت السلطات المعنية إلى اللعب على النتائج المستقبلية للتعداد، لناحية تجنيس لبنانيين جُدد شملهم العدّ للمرة الأولى، إذ صنّف السكان "غير المرغوب فيهم" على أنهم أجانب أو تم استثناؤهم من سجلات النفوس الناجمة عن التعداد، مما حرم الجنسية اللبنانية للآلاف. ومن جهة أخرى مُنح الأجانب "المرغوب فيهم" إمكانية التسجيل في التعداد ومنحوا على أثرها الجنسية اللبنانية، ومنهم المسيحيين من أرمن وعراقيين وسوريين وفلسطينيين. (Maktabi 1999, 233)

شهد لبنان، في الفترة الفاصلة بين تعدادي 1921 و1932، حدثاً ديموغرافياً هاماً تمثل بالهجرة الأرمنية الوافدة هرباً من المجازر التركية التي حصلت بحقهم. لقي الأرمن ترحيباً من اللبنانيين الذين يشاطرونهم الانتماء المشترك للدين المسيحي بعد موجات الهجرة التي بدأت عام 1894 إثر المجزرة الأرمنية الأولى، ثم تلاحقت أعوام 1915 إلى أول العشرينيات من القرن العشرين. (الصليبي، ك. 1991، 179). فتدفق عشرات الآلاف من الأرمن، وسكنوا في لبنان الكبير. فأتت هذه الهجرة لترفع من نسبة المسيحيين المقيمين. (الصليبي، ك. 1991، 72). وهذا ما انعكس، في شكل أساسي، على نتائج الاحصاء الشامل الذي أجري عام 1932. فكان السبب الرئيسي، لارتفاع نسبة المسيحيين مقارنة بالطوائف الأخرى يعود إلى احتساب الأرمن ضمن هذه الفئة. ذلك أن المهاجرين الأرمن، وعددهم عشرات الآلاف، ساهموا في زيادة نسبة هذه الفئة. إلا أن هذا الرفع لم يقتصر على ازدياد نسبة المسيحيين فحسب، بل بالإضافة إلى ذلك، زاد من نسبة المسيحيين على نسبة المسلمين. وما يعنيه هذا أنه لولا الأرمن لكان عدد المسلمين أكثر من المسيحيين. ويمكن تأكيد ذلك بسهولة. فلو اعتبرنا أن عدد "المسيحيين من الطوائف الأخرى" قد ازداد خلال عشر سنوات بنسبة 13% (مثل الموارنة) أو بنسبة 8.42% (مثل الكاثوليك)، وتجاهلنا إمكانية انخفاض عددهم كما حصل للأرثوذكس، نحصل على رقم أقصى حد له هو: 14,194 نسمة. وهذا ما يجعل مجموع المسيحيين 363,094 (أما الرقم المدون في إحصاء 1932 فكان: 402,363) في مقابل مجموع المسلمين وهو 383,180. هذه الزيادة لا يمكن تبريرها إلا من خلال التأكيد على أن الإحصاء شمل الأرمن باعتبارهم سكاناً لبنانيين مثلهم مثل أي طائفة أخرى وصنّفهم ضمن فئة "مسيحيون آخرون"[6].

كما يمكن بالإضافة إلى ما تقدم، إدراج بعض الملاحظات الأخرى: الأولى، مشاركة اللبنانيين (وخاصة السنّة) بكثافة في تعداد 1932 خلافاً للإحصاء الأول، إذ قاطعه عدد كبير من السكان تعبيراً عن رفضهم للتقسيمات الادارية الجديدة لأنها، ربما، تفصل لبنان عن المملكة العربية الموعودة التي كان يدعو لها الأمير فيصل. كما يمكن أن تفسر هذه المشاركة، في حال حصولها، على أنها تعبير عن رغبتهم في الانخراط التام في الحياة السياسية والإدارية في لبنان الكبير. أما الملاحظة الثانية، كما يظهر في الجدول، فهي استمرار نمط لا يزال مستمراً لغاية اليوم، يتجلى في تراجع نسب المسيحيين لحساب نسب المسلمين. وسيتم عرض أسباب هذه الظاهرة في قسم متقدم من هذا الفصل.

هكذا، بالرغم من اقتناع عدد كبير من الباحثين بأن نتائج هذا المسح لم تخلُ من الأخطاء، بالإضافة إلى أنها بعيدة عن الدقة، لا تزال تعتبر المرجع الأساسي الذي تعتمد عليه التقديرات السكانية، بطريقة أو بأخرى، باعتباره المسح الشامل الأخير الذي أجري في لبنان. وما تبعه من تعدادات لم تكن إلا دراسات بالعينة أو تقديرات سكانية.

يقدم سعيد حمادة، نقلاً عن الجريدة الرسمية التي أصدرت أرقام التعداد، جدولاً مفصلاً بتوزع سكان لبنان الكبير وفقاً لكل طائفة. ويفصل الأرقام بين المقيمين والمغتربين دافعي الضرائب. أول ما نلحظه في الجدول هو تفصيل ما كان يصنف في خانة "مسيحيين مختلف" إلى 6 فئات جديدة هي الأرمن الأرثوذكس والكاثوليك، والسريان الأرثوذكس والكاثوليك، والكلدان الأرثوذكس والكاثوليك، وشكلت نسبة هذه الطوائف حوالي 5% من مجموع اللبنانيين المقيمين، أي أنهم كانوا رافعة لنسبة المسيحيين. فلولا احتسابهم ضمن التعداد لكانت بلغت نسبة المسيحيين 47.5% ونسبة المسلمين 51.2%. أما مع احتساب الطوائف الست الجديدة فقد بلغت نسبة المسيحيين، بعد إضافة فئة المختلف وهم بمعظمهم من المسيحيين أيضاً، حوالي 51%. إلا أن المسيحيين في لبنان بدأوا بالاعتماد على مقولة أن المغتربين، وهنا تعود فكرة أن المغترب الذي يدفع الضرائب يمكن عدّه، هم بأكثريتهم من المسيحيين، بنسبة 84.6%، وخاصة الموارنة وذلك بنسبة 48.4% من المجموع. وعليه فإن لبنان لا يزال على هذا الأساس موطن المسيحيين في المشرق. وعند احتساب المغتربين من ضمن مجموع السكان ترتفع نسبة المسيحيين إلى حوالي 59% من هذا المجموع.

مع كل الالتفاف والتحاذق السياسي الذي لحق بإعلان نتائج التعداد، جاءت النتائج لتؤكد للفرنسيين، وللمسيحيين في لبنان، ما كانوا يخشون منه: الوجود المسيحي في لبنان آخذ في

التناقص. أدى هذا الاستنتاج إلى وقف كل عمليات العد المستقبلية في شكلها الشامل وجرى الاستعاضة عنها بمسوحات عينية بحيث يمكن التشكيك في صدقية نتائجها مهما توخّى منفذوها الدقة في عملهم.

جدول 40: توزع السكان اللبنانيين المقيمين والمغتربين، من دافعي الضرائب، وفق تعداد 1932

الطائفة	المقيمون	النسبة	المهاجرون	النسبة	المجموع	النسبة
سنة	178100	22.4%	17205	6.7%	195305	18.6%
شيعة	155035	19.5%	11510	4.5%	166545	15.9%
دروز	53334	6.7%	8750	3.4%	62084	5.9%
مجموع المسلمين	**386469**	**48.7%**	**37465**	**14.7%**	**423934**	**40.4%**
موارنة	227800	28.7%	123397	48.4%	351197	33.5%
روم أرثوذكس	77312	9.7%	57031	22.4%	134343	12.8%
روم كاثوليك	46709	5.9%	29627	11.6%	76336	7.3%
إنجيليون	6869	0.9%	2931	1.1%	9800	0.9%
أرمن أرثوذوكس	26102	3.3%	1970	0.8%	28072	2.7%
أرمن كاثوليك	5890	0.7%	454	0.2%	6344	0.6%
سريان أرثوذوكس	2723	0.3%	97	0.0%	2820	0.3%
سريان كاثوليك	2803	0.4%	312	0.1%	3115	0.3%
كلدان أرثوذوكس	190	%020.	0	0.0%	190	0.0%
كلدان كاثوليك	548	0.1%	25	0.0%	573	0.1%
مجموع المسيحيين	**396946**	**50%**	**215844**	**84.6%**	**612790**	**58.5%**
يهود	3588	0.5%	415	0.2%	4003	0.4%
مختلف	6393	0.8%	1263	0.5%	7656	0.7%
المجموع العام	**793396**	**100%**	**254987**	**100%**	**1048384**	**100%**
ذكور	394100	49.7%	160020	62.8%	554120	52.9%
إناث	399296	50.3%	94967	37.2%	494263	47.1%
المصدر: (حمادة، س.; 1936، 453-455)						

يمكن استخلاص جملة واسعة من المعلومات من الجدول أعلاه، فالطائفتان الوحيدتان اللتان ازدادت نسبتهما هما الطائفة السنية والشيعية. هذا وقد ارتفع عدد أبناء الطوائف كلها من دون استثناء. إلا أن هذه الزيادة لا يمكن فهمها إلا على ضوء مقارنة معدلات النمو الخاصة

بكل طائفة على حدة. هكذا بلغ معدل النمو السكاني، من سنة 1921 إلى 1932، 2.39% عند الموارنة بينما كان 1.67% عند الأرثوذكس و1.74% عند الكاثوليك. أي أن معدلات النمو شهدت تفاوتاً واضحاً بين المسيحيين.

أما عند المسلمين فكانت هذه المعدلات: 3.51% عند السنة و3.78% عند الشيعة و2.69% عند الدروز. أي أن أدنى هذه المعدلات كان أعلى من معدل النمو عند الموارنة. وعلى صعيد الدينين، بلغ معدل النمو عند المسيحيين 3.14%، وذلك بسبب تسجيل الطوائف الجديدة المذكورة أعلاه، أما عند المسلمين فقد بلغ معدل النمو 3.5%.

هكذا، وابتداءً من عام 1932، أصبح واضحاً للفرنسيين أن معدلات النمو المتفاوتة بين المسيحيين والمسلمين ستؤدي في نهاية المطاف إلى غلبة عددية للمسلمين، وهو ما يراه كمال فغالي أنه قد حصل فعلاً ابتداءً من سنة 1938. (فغالي، ك. 2003، 38)

قدم "فيدمر"، وبالتوازي مع تعداد 1932، عرضاً لسكان لبنان بين 1922 و1932؛ وهو عرض يظهر فيه مجموع السكان بشكل مختلف عما هو عند الآخرين.

جدول 41: توزع سكان لبنان على المحافظات بين 1922 و 1932

المحافظة	1922-1921		1932	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بيروت	92026	14.62	160759	18.81
جبل لبنان	177018	28.12	233120	27.28
لبنان الشمالي	144797	23.00	184007	21.53
لبنان الجنوبي	116255	18.47	154752	18.11
البقاع	99323	15.78	122055	14.28
المجموع	629319	100	854693	100
المصدر: (فيدمر، ر. 1936، 6)				

ارتفعت حصة بيروت من 14.62% من مجموع السكان، إلى 18.81%، وذلك على حساب المحافظات كلها من دون استثناء، وخاصة محافظة الشمال. الأمر الذي يعكس أهمية بيروت العاصمة بنظر السكان الذين نزحوا للإقامة فيها باعتبارها المركز الاقتصادي والثقافي للبنان. ويخلص فيدمر إلى "أن الكثافة السكانية بلغت 92 نسمة في الكلم^2 وهي أعلى كثافة مقارنة

مع الدول المجاورة". إلا أنها أقل من الكثافة التي حسبها فولني في القرن التاسع عشر على أراضي المتصرفية. (فيدمر، ر. 1936، 5) كما يشير إلى أن نسبة سكان المدن في لبنان بلغت 34.8% وهي أدنى مما هي عليه في سورية التي ترتفع إلى 41.24%. (فيدمر، ر. 1936، 7)

حقق لبنان معدل نمو سنوياً قدّر بـ 2.6%، وهو معدل يظهر نوعاً من التضخيم إذ إن عدد الذكور في عمر الزواج كان منخفضاً بسبب عاملين: الأول هو تأثير الحرب الأولى، وخاصة بين عامي 1914-1919؛ والثاني، الهجرة التي حصدت ما تبقى من ذكور. (Courbage et Fargues 1974, 22).

للتعرف على الأسباب التي أثرت في بنية السكان في مرحلة ما بعد الاستقلال، لا بد من عرض لبعض مؤشرات الخصوبة والوفاتية المتوفرة عن تلك الحقبة. ومن خلال المعلومات المفصلة التي قدمها سعيد حمادة حول إحصاء 1932 يمكن رسم نسبة الذكورة عند كل طائفة لمحاولة معرفة تأثر الطوائف بالهجرة.

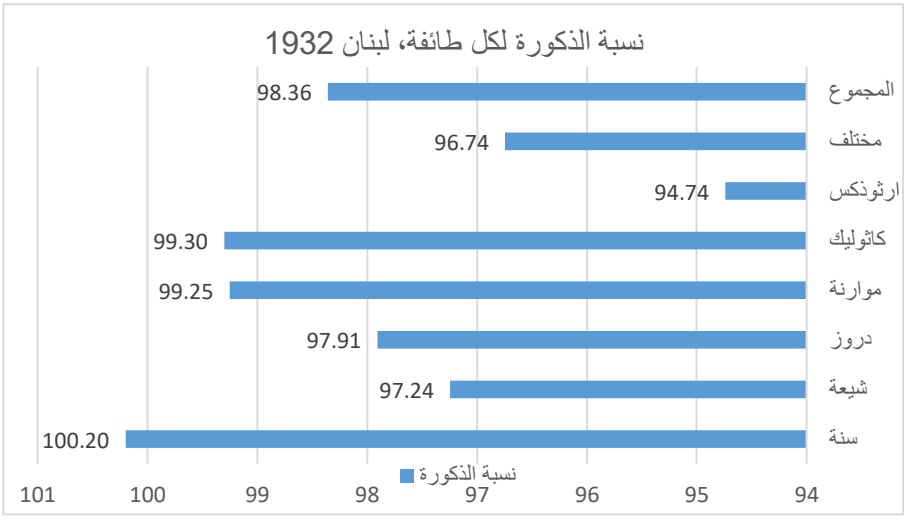

الرسم البياني 39: نسبة الذكورة عند الطوائف في لبنان، حسب إحصاء 1932

نلاحظ أن الطائفة السنية هي الوحيدة التي تخطت فيها نسبة الذكورة الـ 100%، أي أن الذكور أكثر من الاناث؛ واقتربت هذه النسبة عند الموارنة والكاثوليك من الـ 100. أما عند كل الطوائف الباقية فقد تدنت هذه النسبة، لتصل إلى أقل معدل لها عند الأرثوذكس في رقم

قريب من 94%، الأمر الذي يعكس اختلالاً في نسب الذكور، وهذا لا يمكن تفسيره إلا من خلال اعتماد فرضية الهجرة عند الذكور من هذه الطائفة.

بلغت نسبة الأميين 54% عند الذكور، و82% عند الاناث. يمكن الافادة أيضاً من المعلومات المقدمة لحساب نسبة الأميين حسب المحافظات اللبنانية وفقاً للرسم أدناه.

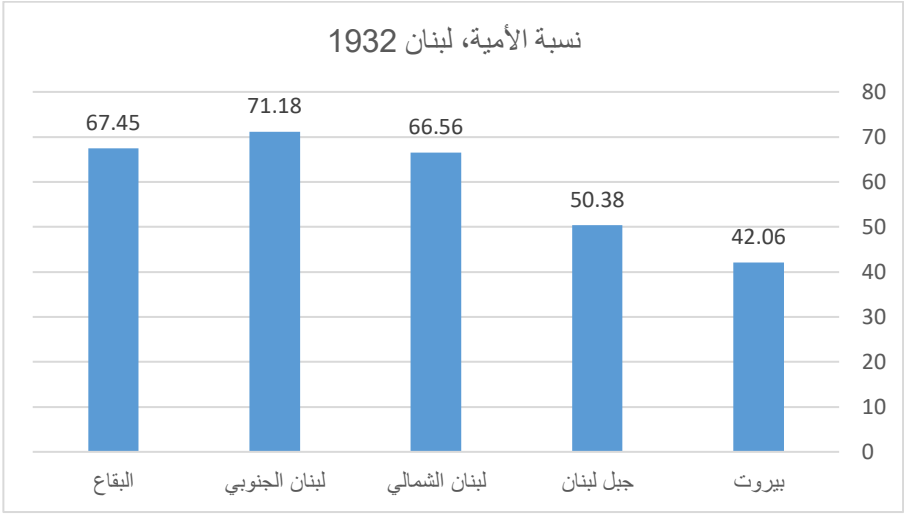

الرسم البياني 40: نسبة الأميين حسب المحافظات ، احصاء 1932 (فيدمر، ر. 1936، 15-16).

يظهر هذا الرسم البياني أن أدنى نسبة للأمية كانت في العاصمة بيروت، بحيث بلغت 42%. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أعلى معدلاتها في الجنوب (71%) والبقاع (68%).

يشير فيدمر أيضاً إلى ارتفاع معدلات الأمية عند الإناث والذكور في تلك الفترة حيث بلغت 56% عند الذكور و82% عند الإناث.

جدول 42: أعداد المهاجرين من لبنان بين 1927 و 1932

السنة	العدد	النمو السنوي	السنة	العدد	النمو السنوي
1927	3725		**1931**	1387	-64.28
1928	5998	61.02	**1932**	1171	-15.57
1929	5047	-15.86	**1933**	1516	29.46
1930	3883	-23.06			
المصدر: (Courbage et Fargues 1974, 22)					

كما وفّر أيضاً بعض المعطيات حول المهاجرين من لبنان خلال هذه الفترة، تظهر أن الهجرة بلغت أوجها عام 1928. ومن ثم عادت للتراجع بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، وذلك بسبب أزمة 1929 الاقتصادية العالمية التي خلّفت معدلات عالية جداً للبطالة في الدول الصناعية المستقبلة للعمالة الوافدة (فغالي، ك. 2003، 38).

3. سكان لبنان في فترة الاستقلال (1943-1975)

كما ذكرنا سابقاً، كان إحصاء 1932 آخر إحصاء شامل تم إجراؤه في لبنان. والسبب في ذلك تفضيل الحكومات المتوالية إجراء تقديرات أو إسقاطات تبين الوضع السكاني، على حساب الدقة. فلبنان لا يمكنه أن يتحمل تغييراً في الدستور والميثاق المبنيين على المحاصصة الطائفية، كلما تغيرت نسب الطوائف فيه.

أما في ما يتعلق بالتوزيع الطائفي للسكان، ارتفعت نسبة المسيحيين عام 1943 من 51.2% عام 1932، إلى 52.7% حسب عدة مصادر. ويعود هذا الارتفاع، حسب كمال ديب، إلى لجوء عدد كبير من السوريين والعرب المسيحيين للسكن في لبنان، وغالبيتهم من الأرثوذكس، (ديب، ك. 2008، 327)؛ وعودة قسم لا يستهان به من المهاجرين، ومعظمهم من المسيحيين، على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 التي استمرت حتى منتصف الثلاثينيات، فضلاً عن تراجع الهجرة خلال الحرب العالمية الثانية.

يبين هذا الجدول أن المسيحيين تمكنوا، وللأسباب المذكورة أعلاه، من تحقيق معدلات نمو سنوية أعلى من تلك العائدة للمسلمين. إلا أن هذه الأرقام لن تلبث أن تبدأ بالانحدار مع نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي؛ ذلك أن بعض الباحثين يعتبر أن عام 1938 كان آخر عام يشهد تفوقاً عددياً للمسيحيين. ويذهب بعضهم الآخر إلى أن المناصفة النسبية بين المسيحيين والمسلمين كانت لا تزال قائمة (حسب سجلات دوائر النفوس) حتى عام 1975. (ديب، ك. 2008، 327)

جدول 43: توزع سكان لبنان حسب الطوائف ومعدل زيادة كل طائفة،عام 1943

الطائفة	العدد	النسبة	معدل النمو السنوي 1943-1932	الطائفة	العدد	النسبة	معدل النمو السنوي 1943-1932
موارنة	318201	30.4	3.2	**سنة**	22594	21.3	2.2
أرثوذكس	106658	10.2	3.1	**شيعة**	200698	19.2	2.4
كاثوليك	61956	5.9	2.7	**دروز**	71711	6.9	2.8
مسيحيون	64603	6.2	1.7	**مجموع**	495003	47.3	2.3
مجموع	551418	52.7					
المجموع العام		1046421					
المصدر:(Courbage et Fargues 1974, 21)							

عادت العلاقة بين الرقم والسلطة إلى الواجهة مع انتخابات 1943. حيث قام أيوب تابت الذي عينته السلطات الفرنسية على رأس لبنان الكبير، وكانت مهمته الأساسية اجراء الانتخابات النيابية عام 1943، بإلغاء النظام المتبع لعدّ المغتربين. فبلغت نسبة المسيحيين المقيمين، وفقاً للعد، 54.1%. (Jaulin 2009, 205)

استعاض تابت عن هذا النظام بإدخال بنود إلى قانون الانتخاب تتيح عدّ الأفراد الذين اختاروا أن يسجلوا أنفسهم بين عامي 1924 و1926 أو بين عامي 1937 و1938. أشارت أرقام الإحصاء عام 1943 إلى ارتفاع نسبة المسيحيين من جديد لتصل إلى 54% ونسبة المسلمين إلى 46%، هذا من دون احتساب المهاجرين المسجلين.

ويعود السبب في ارتفاع نسبة المسيحيين إلى احتساب المهاجرين من بعد عام 1924 من ضمن فئة السكان المقيمين. وبناءً على هذه الأرقام حدد تابت للمسيحيين 32 مقعداً في مقابل 22 للمسلمين، بحيث تراوح عدد الناخبين لكل نائب بين 19 و25 ألفاً. (Jaulin 2009, 205-206) (الصليبي، ك. 1972، 235).

جدول 44: توزع السكان المقيمين والمغتربين حسب الطوائف، لبنان 1943

الطائفة	المقيمون	النسبة	المسجلون	النسبة	المجموع	النسبة	عدد النواب	نائب/ناخب
سنة	225594	20.8%	4913	3.1%	230507	18.5%	10	23501
شيعة	200698	18.5%	9367	5.9%	210065	16.9%	9	23341
دروز	71711	6.6%	4863	3.0%	76574	6.2%	3	25525
مجموع	**498003**	**45.9%**	**19143**	**12.0%**	**517146**	**41.6%**	**22**	**23507**
موارنة	318201	29.3%	91278	57.2%	409479	32.9%	18	22749
روم أرثوذكس	106658	9.8%	33655	21.1%	140313	11.3%	6	25076
روم كاثوليك	61956	5.7%	13272	8.3%	75228	6.0%	3	23386
أرمن	58007	5.3%	66	0.0%	58073	4.7%	3	19358
أقليات	41596	3.8%	2159	1.4%	43755	3.5%	2	21878
مجموع	**586418**	**54.1%**	**14043**	**88.0%**	**726848**	**58.4%**	**32**	**22714**
المجموع العام	**108442**	**100.0**	**15957**	**100.0**	**124399**	**100.0**	**54**	**23037**
المصدر: (Jaulin 2009, 205)								

تمكن الرئيس بشارة الخوري، على رأس "الكتلة الدستورية" من تحقيق فوز صريح وواضح في الانتخابات النيابية ومن بعدها الرئاسية. وتمكن، بالاشتراك مع رياض الصلح، من وضع ميثاق شفهي لا يزال يحكم الجمهورية اللبنانية إلى اليوم. فعلى أساس هذا الاتفاق تخلى المسيحيون عن التطلع للغرب والمسلمون عن أحلام الوحدة العربية. واتخذوا من لبنان وطناً يشتركون في حكمه والانتماء إليه. (الصليبي، ك. 1972، 236) يرى أنيس الصايغ أن "الميثاق الوطني يكاد يكون أعظم تسوية لأوضاع لبنان الداخلية... فقد كرس الطائفية واعترف بها ضمناً. وسعى لأن يوفّق بين مختلف عناصرها بوضع توازن دقيق بينها. إلا أن الميثاق لم ينزع جذورها، ولم يسعَ إلى البحث عن هذه الجذور، ولكنه اكتفى بأن قلّم فروعها وشذّبها. حتى بدا لبنان الطائفي أمام الأعين واقعاً جميل المنظر، متناسق الاتجاهات". (صايغ، أ. 1955، 157)

أثار التعداد، وما نتج عنه من تقسيم مقترح للمقاعد النيابية، غضب المسلمين في لبنان، مما تسبب بأزمة سياسية عميقة خلال صيف 1943، حيث تمسّك ممثلو الطوائف المسيحية بالتوزيع المقترح من تابت ورفضه ممثلو المسلمين. حتى أن زعماء الطوائف الإسلامية طلبوا

تدخل المصريين والعراقيين، ومن ورائهم الإنكليز، للضغط على كاترو لثني أيوب تابت عن قراره. وبالفعل، وبعد وساطة من رئيس الوزراء المصري، تم اقتراح تعديل توزيع المقاعد. وبعد أخذ وردّ، تم اعتماد اقتراح المفوض البريطاني سبيرز باعتماد توزيع نسبي: 6 مقاعد للمسيحيين، وهو ما يمثل توزعهم النسبي من 11، في مقابل 5 مقاعد للمسلمين، وهو ما يمثل توزعهم النسبي من 11. (Jaulin 2009, 206)

يعتبر كرباج وفارغ أن الأرقام التي توصل إليها العدّ عام 1943 كانت مضخمة لأنها ارتكزت على إحصاء من أجل توزيع بطاقات التموين، حيث يسعى السكان إلى المبالغة في التصريح عن الأعداد بغية الحصول على حصص أعلى من التموين، وذلك على عكس تعداد 1932 الذي قلّل فيه السكان من التبليغ تخوفاً من الضرائب. (Courbage et Fargues 1974, 23). ومع ذلك فإن الرقم في لبنان عملة نادرة لا يمكن الاستغناء عنها حتى لو شابتها بضعة أخطاء.

لم يتمكن الميثاق والدستور من الحيلولة دون نزعات اللبنانيين نحو طموحاتهم القديمة. ففي عام 1958 اندلعت احتجاجات عنيفة في كافة المناطق اللبنانية حول السياسات الخارجية لكميل شمعون، وخاصة في ما يتعلق بموقفه من عبد الناصر في مصر والعدوان الثلاثي عام 1956، ونهجه النابع من شعوره بتهديد استقلال لبنان، بعد الوحدة بين مصر وسورية. تطورت الاحتجاجات إلى ثورة مسلحة كادت أن تطيح نهائياً بالأمن في البلاد. تزعّم الثورة ضد الرئيس شمعون أقطاب المعارضة السياسية، وكانوا بمعظمهم من المسلمين، وعلى رأسهم الرئيس رشيد كرامي والزعيم كمال جنبلاط. وكانت نتائج الانتخابات النيابية، التي عززت من الثورة ضد شمعون، قد أظهرت أنه لا زال يحظى بدعم غالبية المسيحيين. (الصليبي، ك. 1972، 246-248). هكذا، كانت الثورة عام 1958 في ظاهرها ضد توجهات رئيس الجمهورية، ولكنها تخفي توتراً بين المسلمين والمسيحيين يرتكز على الأسباب نفسها التي لم تنطفئ منذ إعلان دولة لبنان الكبير. لم تنته الثورة إلا بانتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً جديداً للبلاد، ، الذي أسس في بادئ الأمر حكومة من أقطاب المعارضة، إلا أن رموز السلطة السابقين وعلى رأسهم الأحزاب المسيحية، اعتبرتها مستفزة لهم فكادت ثورة مضادة أن تندلع في وجه العهد الجديد. وما لبث شهاب أن أسس لحكومة جديدة مثلت "الثورتين" معاً وأطلقت الشعار اللبناني الشهير "لا غالباً ولا مغلوباً". (الصليبي، ك. 1972، 251)

تمتع لبنان في فترة الستينيات لغاية منتصف السبعينيات بنمو وتطور عدد كبير من قطاعاته كالتجارة والمصارف والعمران والاقتصاد والتربية والتعليم والحماية الاجتماعية. كما أن الفترة

الممتدة من الاستقلال إلى اندلاع الحرب الأهلية شهدت بعضاً من أهم الأعمال الاحصائية، وإن كانت مبنية على تقديرات أو على مسوح بالعينة، منها تقديرات مديرية الإحصاء المركزي عام 1964 وتقرير القوى العاملة في لبنان عام 1970. تعتبر هذه الأرقام، حسب الباحثين، الأكثر دقة خلال تلك الفترة. (Courbage et Fargues 1974, 25)

قامت مديرية الإحصاء، التي كانت تابعة في حينه إلى وزارة التصميم العام، في عام 1964، بتقدير سكان لبنان في 1964/12/31، فبلغ عددهم 2,367,141 نسمة توزعوا على الشكل التالي:

جدول 45: توزع سكان لبنان حسب المحافظات عام 1964[٧]

المحافظة	العدد	النسبة
بيروت	330995	14
جبل لبنان	678687	28.7
لبنان الشمالي	551409	23.3
لبنان الجنوبي	458958	19.4
البقاع	347092	14.6
المجموع	2367141	100
المصدر: (مراد، م. 2009، 51)		

يبين هذا الجدول توزع السكان على المحافظات بطريقة غير متوازنة إذ حصلت محافظة جبل لبنان على أكبر حصة منهم تليها محافظة الشمال، أما محافظة بيروت فحصلت على أقل نسبة من السكان.

قامت وزارة التصميم عام 1970 بإجراء مسح بالعينة للسكان، إلا أن عدد السكان أتى أقل مما كان عليه عام 1964. لذلك قام فارغ وكرباج بتصحيح هذه المعطيات في كتابهما حول الوضع الديموغرافي في لبنان. (Courbage et Fargues 1974, 26).

جدول 46: توزع سكان لبنان حسب الجنس والعمر الخماسي بالألوف، عام 1970

العمر	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
4-0	187.9	180.4	368.3	**104.16**
9-5	171.4	165.6	337	**103.50**
14-10	146.5	142.1	288.6	**103.10**
19-15	113.2	108.1	221.3	**104.72**
24-20	84.7	81.2	165.9	**104.31**
29-25	64.9	67.4	132.3	**96.29**
34-30	62.8	65	127.8	**96.62**
39-35	62	61.3	123.3	**101.14**
44-40	56.9	55.7	112.6	**102.15**
49-45	44.3	43.8	88.1	**101.14**
54-50	30.3	30.2	60.5	**100.33**
59-55	34.9	35.6	70.5	**98.03**
64-60	28	29.3	57.3	**95.56**
69-65	21.2	23.1	44.3	**91.77**
74-70	14.7	16.7	31.4	**88.02**
79-75	9	10.9	19.9	**82.57**
84-80	4.5	5.9	10.4	**76.27**
85 وأكثر	2.3	3.2	5.5	**71.88**
المجموع	**1.139**	**1.125**	**2.264**	**101.24**
المصدر: (Courbage et Fargues 1974, 50)				

ونلاحظ أيضاً من خلال هذا الجدول، أن الذين هم بعمر 19 سنة وما دون، يشكلون 53.67% من مجموع السكان، وهذا ما يبرزه جيداً هرم الأعمار لعام 1970.

من خلال نظرة سريعة إلى هرم الأعمار للعام 1970، يمكن الاستنتاج أن المجتمع اللبناني، كان في حينه، مجتمعاً فتياً بامتياز، بحيث يأخذ شكل المثلث. ويعود ذلك إلى ارتفاع الخصوبة في شكل ملحوظ مع ارتفاع في الوفيات وخاصة في الأعمار المتقدمة. كما يشير الهرم إلى تراجع بسيط في نسب الذكورة في الأعمار 25-44 وذلك بسبب هجرة اللبنانيين إلى الخارج بحثاً عن عمل، وخاصة إلى أستراليا ودول الخليج العربي التي كانت قد بدأت للتو في استغلال ثرواتها النفطية والأموال الناتجة عنها في ورشة إعمار لا تزال مستمرة إلى اليوم.

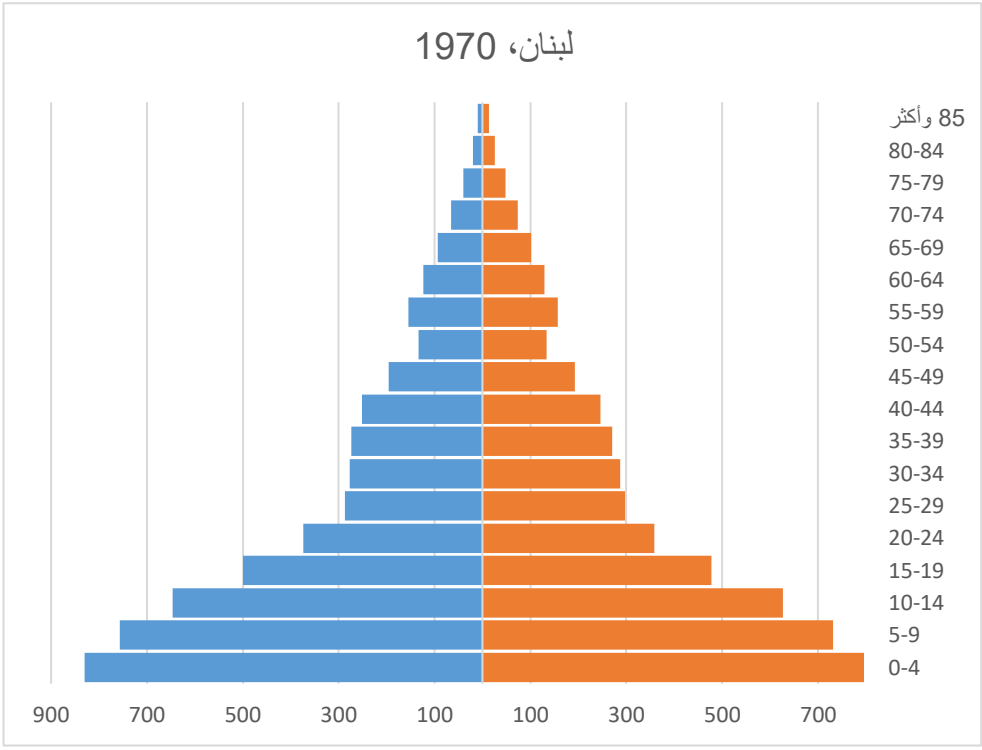

الرسم البياني 41: هرم الأعمار في لبنان عام 1970

من الملاحظات الأساسية على هرم الأعمار للعام 1970 ما نشهده من تراجع في عدد السكان في الفئة العمرية 50-54، وعند التدقيق يتبين أن هذه الفئة هي من مواليد 1915-1919 وهي الفترة التي أثرت بشكل أساسي على ديموغرافيا لبنان بسبب المجاعة والأوبئة والحرب. فتوفي عدد كبير من الأفراد وخاصة من الأطفال، أي من مواليد 1915-1916، بالإضافة إلى تراجع الخصوبة بشكل حاد نظراً لكل الظروف التي ألمّت بلبنان. أدت هذه الظروف وما نتج عنها من تراجع خصوبة ووفاتية إلى الحد من عدد فئة مواليد الأعوام 1915-1919 وهو ما تجلى بعد 50 عاماً في هرم الأعمار هذا.

قام يوسف كرباج، في دراسة منشورة له عام 1975 بتقدير عدد سكان لبنان بـ 2.686 مليون نسمة، مع كثافة سكانية بلغت 264 نسمة/ كم^2، ليكون لبنان بذلك صاحب ثاني أكبر كثافة بين الدول العربية في المشرق مباشرة بعد البحرين. وقد تضمن هذا العدد ما يزيد عن 240 ألف فلسطيني، أي ما يقرب من الـ9% من مجموع السكان. وقد حلت بيروت في المرتبة الثانية لناحية المدن الأكثر سكاناً حيث قدر عدد السكان فيها بـ964 ألف نسمة. أما بغداد فقد حلت

في المرتبة الأولى مع 2.184 مليون نسمة. (Courbage et Fargues, La Population des Pays Arabes et D'Orient 1975, 1117-1119)

سجل لبنان، في العام 1975، أدنى معدل نمو طبيعي بين الدول العربية في المشرق حيث بلغ معدل هذا النمو فيه 25.3 بالألف. بالتزامن مع معدل النمو المنخفض، بالنسبة لمحيطه، وأدنى معدل ولادات خام بين دول المنطقة حيث بلغ 34.4 بالألف، بحيث أنجبت كل امرأة لبنانية في حينه 5.5 أطفال. هذا الرقم سينخفض في شكل حاد في السنوات اللاحقة مع اندلاع الحرب، وتغير السلوك الانجابي للبنانيين. وكان اتجاه الخصوبة يشير إلى ارتفاع الولادات في الأعمار المحيطة بـ25 عاماً عند النساء، وهو لا يعتبر عمراً منخفضاً للزواج والخصوبة، إلا أن الخصوبة في الأعمار 15-19 كانت منخفضة للغاية مما يؤشر على ارتفاع تدريجي لسن الزواج والانجاب في لبنان مقارنة بمحيطه. وفي الوقت نفسه فقد انخفض معدل الوفاتية الخام في لبنان ليكون الأدنى بين الدول غير النفطية في حينه، وبلغ 9.1 بالألف. أما توقع الحياة عند الولادة فكان 64.1 وهو أيضاً الأفضل بين دول المنطقة غير النفطية. وكان للمستوى العلمي في لبنان، حيث تنخفض الأمية إلى أدنى المستويات في المنطقة، الدور الأساسي في خفض معدلات الوفاة، بينما كان السبب في الدول الأخرى هو ارتفاع الدخل الفردي. (Courbage et Fargues, La Population des Pays Arabes et D'Orient 1975, 1123)

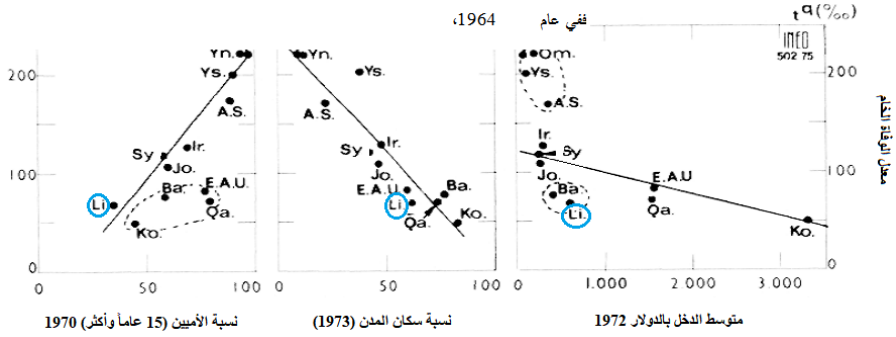

الرسم البياني 42: معدل الوفاة ونسبة الأمية والدخل الفردي في دول المنطقة، 1970-1973 المصدر:
(Courbage et Fargues, La Population des Pays Arabes et D'Orient 1975, 1131)

فكما هو واضح في الرسم أعلاه يأتي ترتيب لبنان من ضمن الدول المنخفضة الدخل الفردي، حيث كان يقل عن دخل الكويت التي هي الأولى لناحية انخفاض الوفيات، بمقدار الثلث. أما لناحية انخفاض الأمية فنراه في مرتبة متشابهة مع الكويت لناحية نسبة الأميين.

دخل لبنان الحرب بمجتمع فتي حيث انخفض عمر 43.9% من سكانه عن الـ15 عاماً. وفي الوقت نفسه كان 51.2% من سكانه في عمر الشباب أي تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاماً. هذا بالإضافة إلى كونه الدولة التي تحتوي على أعلى نسبة من الكبار، بين دول المنطقة، حيث بلغت 4.9%. لن تبقى هذه النسب على ما هي عليه بعد انتهاء الحرب الأهلية، فمع ارتفاع معدلات الوفاة، بسبب الحرب وما يرافقها، وانخفاض معدلات الخصوبة، للأسباب نفسها، بقي عدد السكان في لبنان شبه ثابت من الفترة الممتدة من 1975 إلى 1990 مع تغيرات على صعيد الطوائف فيما بينها.

هوامش الفصل السابع

[1]. العديد من المراجع اعتمدت على التعدادات والاحصاءات نفسها، نذكر منها:

- علي راغب حيدر أحمد، المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل، دار الهادي، 2007 بيروت، ص ص: 108- 109
- Courbages et Fargues, La Situation. opt. cit, p p :14-15.

[2] تجدر الإشارة إلى أننا قمنا بتركيب الجدول بناءً على معطيات احصائية من عدة مصادر ولذلك نورد هذه المصادر في أسفل الجدول، وهو الشكل الذي سنعتمده في كافة الجداول المركبة من مصادر مختلفة.

[3] . يذكر كمال ديب عبارة تلفظ بها ريمون إدة أمام قريبه كارلوس إدة، كما يلي:" إسمع يا كارلوس، بدي منك تبقى بالبرازيل وما تروح تشتغل سياسة بلبنان. بعد عشرين سنة ما رح يبقى ولا مسيحي بلبنان"، (باريس، صيف 2000)، أنظر:

- كمال ديب، هذا الجسر العتيق، مذكور سابقاً، ص: 9.

[4]. للمزيد من المعلومات حول تعداد 1921 والانتقادات الموجهة إليه، أنظر:

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: 57.
- روبرت فيدمر، "السكان".. في: النظام الاقتصادي والاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: 1.
- Courbage et Fargues, opt. cit., p p : 20-21

[5]. يشير كرباج وفارغ إلى أن عدد السكان في تعداد 1921 بلغ 609 آلاف نسمة.

[6]. للمزيد حول هجرة الأرمن إلى لبنان، أنظر:

- فيدمر، "السكان"، في النظام الاقتصادي، مذكور سابقاً، ص ص: 24-27.
- أما تفسير هذا الأمر بالأرقام فيكون وفق معادلة الزيادة السكانية: $P_t= P(1+r)^t$. حيث (1921-1932) t= 11 والسكان في الفترة الأولى أي 1921 هم 12,651 والسكان في الفترة 1932 هم 53,463. وبعد تطبيق القاعدة نحصل على r= 40%. هذا الرقم من المستحيل أن يكون صحيحاً من دون أن نأخذ في عين الاعتبار إدراج

الأرمن في التعداد (بلغت نسبة الزيادة السكانية السنوية معدلاً يتراوح بين 1.6 و2.6% عند الطوائف الأخرى).

[7]. أورد المرجع الذي استندنا إليه في استخدام هذه الأرقام أن الجدول يعود إلى عام 1964، ومصدره هو: المجموعة الإحصائية الصادرة عن مديرية الإحصاء المركزي في عام 1967. إلا أن الصحيح أن هذه الأرقام هي لتوقع عدد السكان الذي أجرته المديرية بناءً على نتائج الدراسة التي أجرتها عام 1964 وبلغ فيها عدد السكان: 2.179.900 نسمة. للمزيد من الإيضاح، أنظر:

- المرجع الذي أورد أرقام الجدول: محمد مراد، التملك والسلطة في الجنوب اللبناني، مذكور سابقاً، ص: 51
- المرجع الذي استنتجنا منه أن السنة هي 1967 هو كرباج وفارغ، المذكور سابقاً، ص: 24.

الفصل الثامن

لبنان، ديموغرافيا الحروب والأزمات

تكاتفت العوامل الخارجية والداخلية لتُفجّر الوضع في لبنان في نيسان عام 1975. ومن أبرز المتغيرات التي دخلت الساحة في لبنان كان الوجود الفلسطيني المسلح الذي استخدم الأراضي اللبنانية كقاعدة للهجمات ضد الكيان الصهيوني. إلا أن الفلسطينيين اصطدموا مراراً وتكراراً بالأحزاب المسيحية، وعلى رأسها الكتائب، نظراً لتمدد سطوة الفلسطينيين خارج المخيمات ولعدم تقبّل بعض اللبنانيين لذلك. وعند تفجّر الحرب التي بدأت أعمالاً، وأعمالاً مضادة، بين الكتائب ومنظمة التحرير، كانت الأرضية اللبنانية مهيأة لانقسام عمودي لم ترّ له البلاد مثيلاً منذ أكثر من قرن من الزمن. فقد شهدت الأراضي اللبنانية ازدياداً لأعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين تم النظر إليهم من قبل قسم من اللبنانيين باعتبارهم خطراً محدّقاً بمستقبل لبنان "الرسالة". فعوملوا على أنهم ضيوف موقتون في صيغة إقامة شرعية. وحددت لهم الأعمال والمهن التي يمكنهم ممارستها على أرض لبنان.

1. حرب لبنان (1975-1990)

في السياق العام للعلاقات اللبنانية الفلسطينية برز مفهوم التوطين ليضاف إلى المصطلحات اللبنانية التي تندرج ضمن خانة "المصطلحات الأشد خطورة". فمنح الجنسية للفلسطينيين أو توطينهم، على غرار ما حصل مع الأرمن في بداية القرن، هو زيادة عددية هائلة لإحدى الطوائف مقابل الطوائف الأخرى. المخطط هذا، في وجهه الظاهر، سياسي. أما في المستتر فهو ديموغرافي: زيادة عدد المسلمين في لبنان، من خلال توطين الفلسطينيين، الأمر الذي يخلق غلبة عددية للمسلمين. هذه الغلبة العددية تعني تراجع صلاحيات المسيحيين للنصف في أحسن الأحوال. إلا أن "المخطط" قد يعني أيضاً تهجير المسيحيين من لبنان ودفعهم باتجاه دول أخرى. إنه الخوف إذاً من انتهاء لبنان المسيحي.

لم تكن الاحصاءات السكانية واضحة بهذا الشأن. فهي وإن أكدت في بداية الثلاثينيات ارتفاع نسب المسيحيين (وتراجع الموارنة)، إلا أن الاحصاءات السكانية الشاملة باتت شبه محرّمة في لبنان. وتعتبر هذه الاحصاءات الوسيلة العملية الوحيدة لمعرفة نسبة كل طائفة في شكل دقيق. وبما أن الفرنسيين تحججوا بنتائج تعدادات1921 و1932 ليبرروا تسليمهم الموارنة أكثرية شؤون

السلطة، فما المانع أمام أبناء الطوائف الأخرى ليزيدوا أعدادهم من أجل المطالبة بمساواتهم بالموارنة أو بالتفوق السلطوي عليهم؟ كان هذا سبباً لرفض المسيحيين إقامة أي تعداد، إلا إذا شمل المغتربين على اعتبارهم مواطنين لبنانيين. (Courbage et Fargues 1974, 20)

كانت هذه المسألة أساساً لكل التحركات السياسية للأحزاب المسيحية فيما بعد، وخاصة بعد اتفاق القاهرة، حيث بدأت هذه الأحزاب تدرب محازبيها عسكرياً تحسباً لأي "مخطط" يحضّر للبنان. هكذا، انقسم اللبنانيون بين مؤيدين للفلسطينيين، وكانوا بمعظمهم من المسلمين وتساندهم في ذلك الأحزاب العلمانية، وبين مناوئين لهم وكانوا بأكثريتهم من المسيحيين. دفع هذا الصراع الذي تحول وتبدل على مدار 15 سنة، كل طرف إلى محاولة تثبيت مطالبه وأحقيتها في دولة على قياسه، لا أهمية لحجمها، ما دامت تحوي على أبناء جلدته دون غيرهم.

كان الواقع الديموغرافي، وفقاً لتقديرات الباحثين في تلك الفترة، قد بدأ يميل لصالح المسلمين، وخاصة الشيعة. فقد بلغت نسبة المسيحيين 49% مقابل 51% للمسلمين. هذه الأرقام ليست مستغربة في ظل التفاوت الواضح في معدلات النمو وفقاً للإحصاءات المقدمة أعلاه. وهنا لمس الكاتب والسياسي الفرنسي "بيير روندو" إصرار المسيحيين على استخدام كل ما من شأنه زيادة نسبتهم مقابل تخفيض نسب المسلمين، ومن هذه الوسائل ما درجوا على المطالبة به من ضرورة حساب المغتربين، أو على الأقل الذين يدفعون الضرائب للدولة. هذا الاتجاه يصب في صالح الموارنة أولاً، والشيعة مقابل السنة ثانياً. (روندو، ب. 1984، 26).

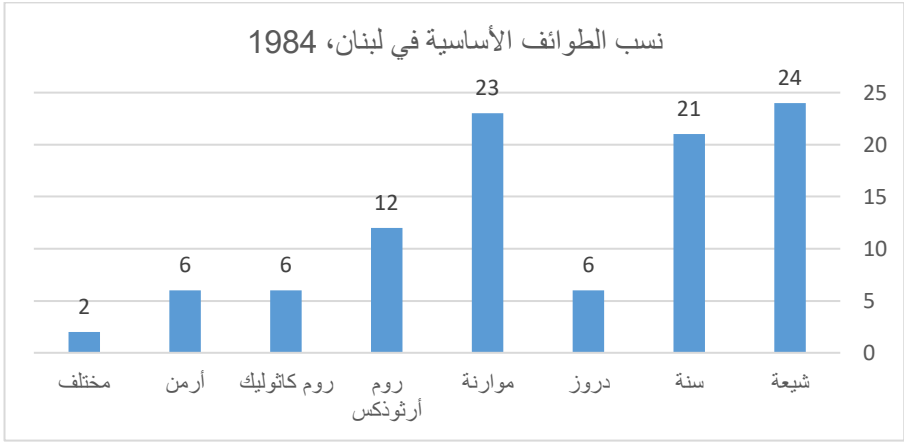

الرسم البياني 43: توزع السكان اللبنانيين وفقاً للطوائف الأساسية (المصدر: (روندو، ب. 1984، 26)

كان الموارنة أكثر من عانى من تراجع في نسبتهم لعدد السكان بحيث تدنت من أكثر من 30% عام 1932 إلى ما يقارب الـ24% في بداية الثمانينيات. أما أكثر الطوائف نمواً فكانت الطائفة الشيعية التي باتت تشكل ربع عدد السكان بعد أن كانت نسبتها لا تتجاوز الـ18%. تبرز هذه الأرقام بعض التناقضات مثل نمو الطائفة الأرثوذكسية من 9.7 إلى 12% وهو أمر مستبعد في ظل تدني معدل النمو السكاني عند الأرثوذكس نسبة لباقي المسيحيين. والأمر نفسه يصلح على نسبة الدروز. وهذا ما يطرح إمكانية التشكيك في مدى صدق هذه النسب. إلا أن هذا الأمر لم يمنع الطوائف، وزعماءها، من تسخير الأرقام لصالحهم، كل وفق نظرته الخاصة للتحضير للمرحلة التي لا بد أن تلي انتهاء الحرب في لبنان.

حالت الفوضى التي ترافقت مع الحرب اللبنانية دون إجراء إحصاءات سكانية دقيقة وبالتالي موثوقة. وحلت المنظمات الأهلية وخاصة الميلشيات المتقاتلة مكان الدولة في إجراء هذه الدراسات. خلصت هذه الدراسات إلى نتائج على قياس الأطراف التي نفذتها بحيث سعت كل جهة إلى إبراز نفسها كأكثرية، وذلك سعياً منها في الحصول على حصة أكبر من السلطة فور توقف الأعمال العسكرية. فالتنظيمات الشيعية، وخاصة حركة أمل وحزب الله، نشرت أرقاماً تشير إلى أن الشيعة هم الطائفة الأكثر عدداً (1.1 مليون)، والموارنة هم الطائفة الثانية وعددهم 900 ألف. أما السنّة فحلوا في المرتبة الثالثة بـ 750 ألف نسمة.

جدول 47: توزع سكان لبنان حسب الطوائف، عام 1984[1]

الطائفة	العدد	النسبة	الطائفة	العدد	النسبة
موارنة	900000	25.53	سنة	750000	21.28
أرثوذكس	250000	7.09	شيعة	1100000	31.21
كاثوليك	150000	4.25	دروز	200000	5.67
مسيحيون مختلف	175000	4.96	**مجموع المسلمين**	1950000	58.1
مجموع المسيحيين	1475000	41.9			
المجموع العام			3525000		
المصدر: (ديب، ك. 2008، 68-70)					

لا يمكن الدخول هنا في مدى صحة أو دقة هذه الأرقام. ولكن يمكن الاكتفاء بإبراز بعض الملاحظات والاستنتاجات. فعدد السكان في لبنان الذي بلغ حوالي الثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، حسب هذا التقدير، يعكس نسبة زيادة سنوية تبلغ 3.26% عن عدد السكان في 1970.

وهذه النسبة لا يمكن أن تكون دقيقة، والسبب في ذلك يعود إلى أن الفترة 1970-1984 شهدت 9 سنوات من الحرب التي تنخفض فيها الخصوبة، وترتفع فيها الوفيات بشكل كبير. كما أنه لا يمكن أن يكون معدل الزيادة السنوية أعلى من معدل الزيادة في فترة الستينيات الذي بلغ 3.06%[2].

ولكن بصرف النظر عن دقة هذه الأرقام، فإن دلالاتها العامة تعكس تحولاً أساسياً يتمظهر في تراجع نسب المسيحيين وارتفاع نسب المسلمين، لأسباب عديدة سيظهر بعضها لاحقاً. إلا أنه في هذا المجال، يذكر غسان تويني عام 1984 أرقاماً تختلف عن تلك الواردة في الجدول أعلاه، تدل على أن نسب السنّة والموارنة تساوت (22.8% لكل منهما). أما الشيعة، فأصبحوا، حسب تويني، الطائفة الأكثر عدداً، وقد بلغت نسبتهم 25.8%. (سلهب، ن. 2000، 21). فإن كان هناك من اختلال في التوزيع الطائفي حسبما تظهره هذه التقديرات، فيعود ذلك إلى عامل الهجرة، بالإضافة طبعاً إلى عوامل أخرى، مسّت المسيحيين أكثر من غيرهم. وقد قدّر بعض الباحثين نسبة المسيحيين قبل معارك (1989-1990) بحوالي 42% وبعدها بـ36% بسبب موجات الهجرة الكثيفة لأبناء هذه المناطق، بالإضافة إلى العدد المرتفع من القتلى. (ديب، ك. 2008، 330) وقدرت خسارة لبنان من المهاجرين طيلة فترة الحرب بحوالي 900 ألف نسمة، معظمهم من المسيحيين. (ديب، ك. 2008، 332).

2. ما بين حرب وأزمة (1990-2010)

تراجعت حدة الأعمال القتالية بين الطوائف اللبنانية خلال الثمانينيات لتحتدم بين أبناء الطوائف الواحدة مما أشّر إلى انتقال الحرب من أسباب فجّرتها وصولاً إلى حروب نفوذ ومصالح للسيطرة على المناطق التي تقاسمتها الأحزاب والميليشيات. وشهدت أخر سنتين من عمر الحرب أعنف الجولات التي دفعت بأعداد كبيرة من اللبنانيين، وخاصة من المسيحيين إلى الهجرة خارج لبنان. كانت الحلول السياسية المقترحة لوضع حد للحرب مهيأة منذ ما قبل انتهائها ولكنها بانتظار اللحظة المناسبة للتوافق عليها. تمثلت هذه اللحظة بالخيبات التي مني بها المسيحيون مع استسلام قائد الجيش في حينها العماد ميشال عون واستيلاء السوريين على قصر بعبدا بالإضافة إلى انكفاء الأحزاب المسيحية الأخرى، وعلى رأسها القوات اللبنانية التي كانت أقوى ميليشيا مسيحية في تلك الفترة. وكان قد سبق دخول قصر بعبدا انعقاد مؤتمر

جمع أغلبية القوى المتقاتلة خلال الحرب في مدينة الطائف السعودية، وحمل اسمها، وكان أبرز ما حصل في المؤتمر هو تعديل الدستور اللبناني ليتماشى مع التغيرات الديموغرافية التي أصبحت واقعاً خلال هذه الفترة، وإن رُوّج له وفق ما عرضنا أعلاه.

تغير توزيع القوى إثر مؤتمر الطائف ليعزز من حصة السلطة في يد جميع الأطراف إلا المسيحيين، وخاصة الموارنة. فقد نُزعت صلاحيات عديدة من يد رئيس الجمهورية، وعلى رأسها تعيين وعزل رئيس الحكومة منفرداً، وأنيطت كلها بمجلس الوزراء. هكذا أصبح منصب رئاسة الجمهورية الذي بقي مع الموارنة، شبه مجرد من أي سلطة فعلية. وفي الوقت نفسه، تم تعديل الدستور ليشمل عدد النواب وتوزعهم على الطوائف. كان هذا التعديل هو الأول والأبرز منذ عام 1943، فعدلت القاعدة المعتمدة، 5+6 نواب، ليصبح مجلس النواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ونسبياً بين الطوائف والمناطق. صحيح أن الإحصاءات المنفذة أثناء الحرب تشير إلى تفوق المسلمين على المسيحيين، عددياً، إلا أن التعديلات الدستورية عكست هذا الواقع على مستويين: الأول ظهر في إعادة توزيع المقاعد النيابية ووظائف الفئة الأولى، وتلتها أعراف هجينة طالت جميع الوظائف تقريباً. أما الثاني فكان متعلقاً بإعادة توزيع سلطات الرئاسة على مجلس الوزراء مجتمعاً. إلا أن هذه الصلاحيات، كانت عرضة لقوة شخصية ونفوذ رئيس مجلس الوزراء، الذي تمكن في الكثير من الأحيان من السيطرة عليها منفرداً. وللأسباب نفسها تمكن رئيس مجلس الوزراء من التحكم إلى درجة بعيدة، بمسار السلطة التنفيذية. هذا التفرد بقرار المؤسسات حول الحكم من نظام رئاسي، قبل الحرب، إلى نظام الرؤساء الثلاثة الممثلين للطوائف الثلاث الكبرى في البلاد. سمح هذا النظام، الذي عرف "بالترويكا" بتسيير أعمال الدولة في حال الوئام. أما عند الخصومة والزعل فإن الحكم يعطّل وتعطل معه البلاد.

أعاد التوازن المولود بين الطوائف، ورؤسائها، مسألة الرقم إلى الواجهة. ففي فترة التسعينيات ازدادت هجرة المسيحيين إلى الخارج وفقاً لما اصطلح على تسميته "بالإحباط المسيحي" حيث شعروا أنهم مهمشون، بعدما كانوا أهل الحكم لعقود من الزمن. وأمام الهجرة المتزايدة، أدرك المسؤولون أن الوضع الديموغرافي المسيحي آخذ في التدهور لا محال، وعليه فإن أي تعداد شامل قد يوضّح هذه المسألة ويثبّتها، وأصبحت مسألة التعداد آخر ما يمكن أن ينفّذ في لبنان.

مع انتهاء الأعمال الحربية في لبنان، وبهدف التعرف إلى الحاجات التي نشأت بسبب الحرب، كان لا بد من إجراء الدراسات الاحصائية. وكان أهمها تلك التي قاامت بها إدارة الإحصاء

المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها العديد من الباحثين في المجال السكاني، منهم: حلا نوفل وكمال فغالي وبطرس لبكي.

أولى المعطيات التي يمكن عرضها هنا هي ما يتعلق بالإحصاء الذي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية عام 1996.

جدول 48: توزع سكان لبنان حسب العمر الخماسي والجنس، عام 1996

	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
4-0	181700	174300	356000	**104.25**
9-5	170100	162900	333000	**104.42**
14-10	167300	158800	326100	**105.35**
19-15	161600	153600	315200	**105.21**
24-20	149000	146900	295900	**101.43**
29-25	132500	140200	272700	**94.51**
34-30	115100	128700	243800	**89.43**
39-35	95900	108800	204700	**88.14**
44-40	78500	87800	166300	**89.41**
49-45	67000	72800	139800	**92.03**
54-50	60600	64300	124900	**94.25**
59-55	56400	59600	116000	**94.63**
64-60	50800	52600	103400	**96.58**
69-65	41600	41700	83300	**99.76**
74-70	30200	30600	60800	**98.69**
79-75	20000	21300	41300	**93.90**
84-80	11300	13000	24300	**86.92**
+85	8800	10700	19500	**82.24**
المجموع	**1598400**	**1628600**	**3227000**	**98.15**

المصدر: (نوفل، ح. 2003، 78)

بيّن المسح أن عدد السكان، المصحح، هو 3,227,000، أي أدنى مما كان عليه قبل 12 سنة. ولا يمكن تفسير هذا الانخفاض، إذا كان صحيحاً، إلا بما أدّت إليه الحرب من موت وهجرة. (نوفل، ح. 2003، 78)

أما هرم الأعمار الذي يرتكز على هذا الاحصاء فيظهر بداية تغير في بنية السكان بحيث بدأت الولادات بالانخفاض دون أن تصبح الفئة العمرية 0-4 سنوات أدنى من الفئات الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ في الوفيات في الفئات الكبيرة. من الملاحظ أيضاً، انخفاض نسب الذكورة وخاصة في الأعمار بين 25 و60 عاماً. ومن أسباب هذا الانخفاض، الهجرة طلباً للعمل بالنسبة للفئة 25-29 سنة، خاصة، وعامل الحرب اللبنانية التي أودت بحياة الآلاف من الضحايا، سيما بين الذين كانوا في عمر يسمح لهم بالقتال في تلك الفترة أي في الفئات العمرية (40-59 سنة) الذين تراوحت أعمارهم بين 20-39 سنة في بداية الحرب.

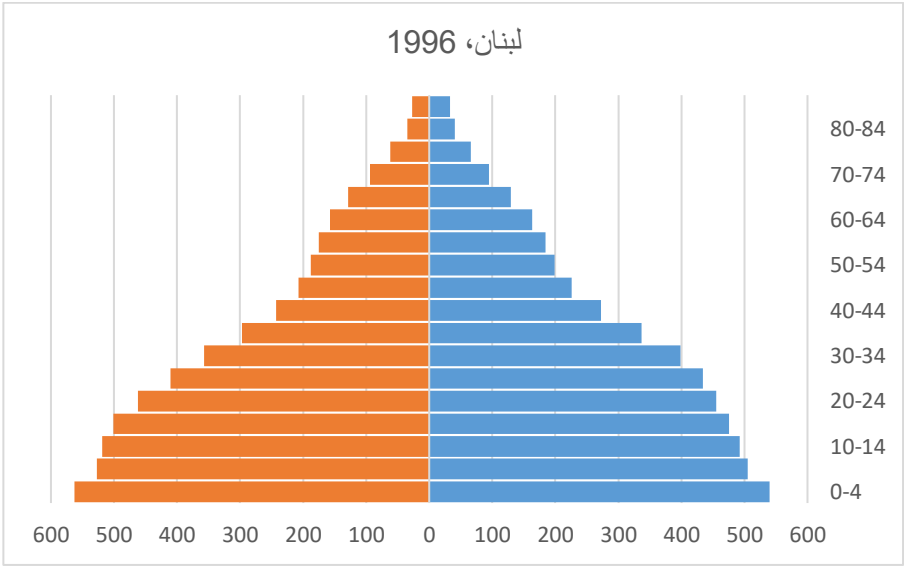

الرسم البياني 44 : هرم الأعمار في لبنان عام 1996

إن الهرم أعلاه، العائد لعام 1996، سيكون آخر هرم بشكل مثلث تام، فكل الأهرام التي تلته شهدت تراجعاً في الفئات الدنيا، الأمر الذي يشير إلى أمرين: الأول هو تراجع الخصوبة في شكل تدريجي ومستمر في لبنان منذ منتصف التسعينيات وصولاً إلى اليوم. أما الملاحظة الثانية فهي تتمثل في كون فئة المواليد العائدة للفترة 1990-1995 ستصبح الأعلى في لبنان. وهي لا تزال مستمرة لغاية اليوم. ويتضح هذا الأمر في الأهرام اللاحقة وخاصة التابع للعام 2016.

تعددت الدراسات منذ عام 1996. ويمكن الاكتفاء بعرض أهم هذه الدراسات في الفترة الحديثة، أي دراستي أحوال الأسر المعيشية في عامي 2004 و2007.

جدول 49: سكان لبنان لعام 2004

العمر	ذكور	إناث	مجموع	نسبة الذكورة
4-0	159169	140003	299172	**113.69**
9-5	178383	160560	338943	**111.10**
14-10	198761	186002	384763	**106.86**
19-15	192415	179620	372035	**107.12**
24-20	190859	182331	373190	**104.68**
29-25	143229	154694	297923	**92.59**
34-30	134493	141595	276088	**94.98**
39-35	117916	138598	256514	**85.08**
44-40	111104	138815	249919	**80.04**
49-45	91412	102360	193772	**89.30**
54-50	82501	83261	165762	**99.09**
59-55	65547	71950	137497	**91.10**
64-60	59687	66222	125909	**90.13**
69-65	56965	55904	112869	**101.90**
74-70	43505	40305	83810	**107.94**
79-75	24509	24949	49458	**98.24**
84-80	13471	13347	26818	**100.93**
+85	4296	5047	9343	**85.12**
المجموع	1868222	1885563	3753785	**99.08**
المصدر: (وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي 2005، 20)				

يمكن للجدول والرسوم المبينة أدناه أن تؤكد ما ظهر سابقاً حول بداية التحول في البنية السكانية في لبنان. فالولادات بدأت بالانخفاض في شكل واضح في السنوات العشر السابقة للبحث، أي منذ عام 1994، والانخفاض يتضح أكثر منذ عام 1999. الحقيقة أن هذا النمط لا يزال مستمراً لغاية اليوم. إلا أن لبنان لم يصل بعد إلى مرحلة النافذة الديموغرافية. فالعدد الأكبر من السكان لا يزال دون الخامسة والعشرين من العمر. ويمكن أيضاً الاشارة إلى التفاوت الكبير في نسب الذكورة؛ وهو ما يعكس استمراراً في الهجرة بين الشباب، وخاصة الذكور، بالإضافة إلى عامل الحرب الذي لا يزال تأثيره حتى اليوم.

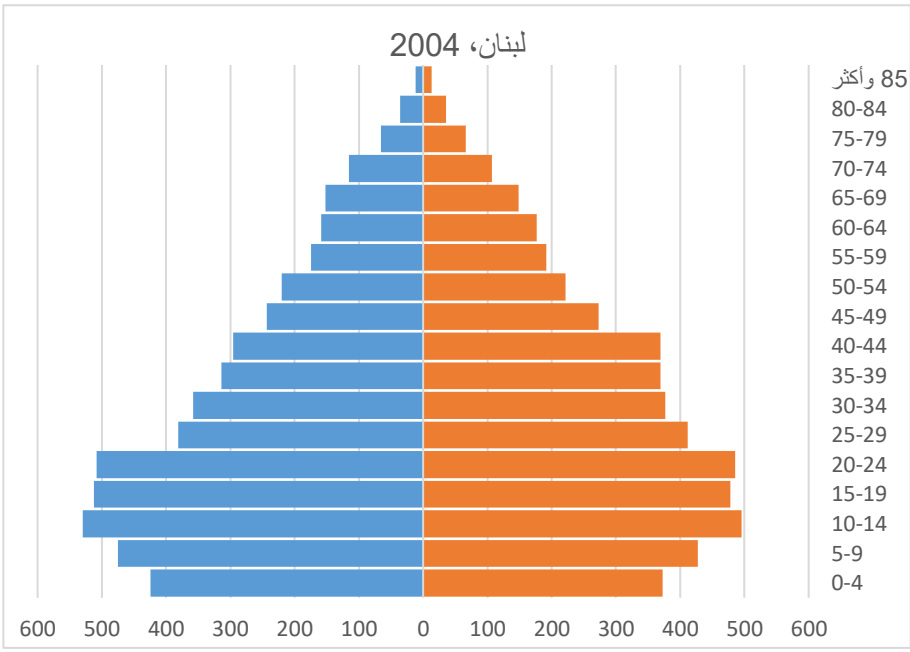

الرسم البياني 45: هرم الأعمار، لبنان 2004

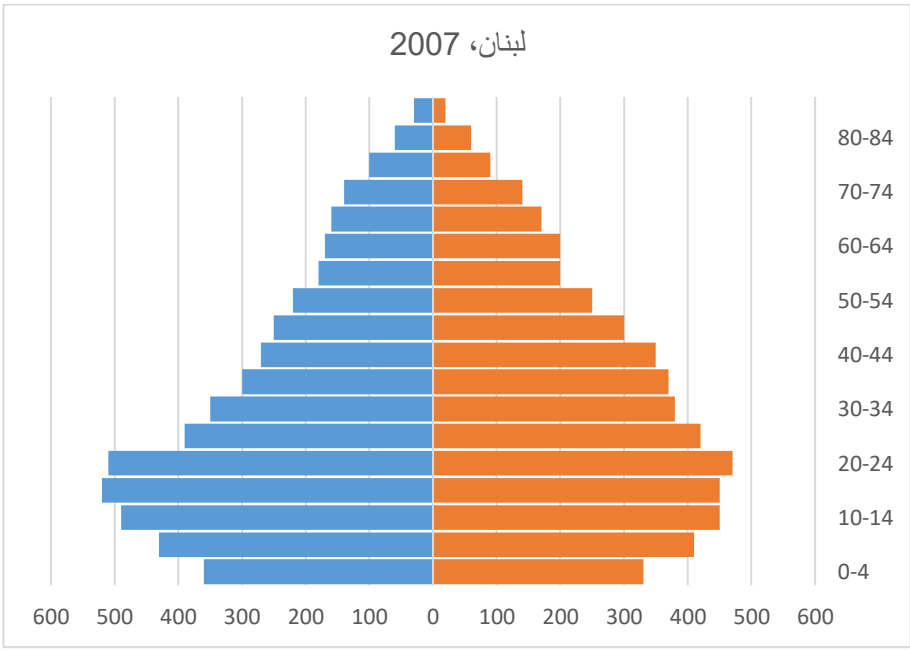

الرسم البياني 46: هرم الأعمار، لبنان 2007

جدول 50: توزع السكان حسب المحافظات في عام 1997 و2004

المحافظة	1997	2004
بيروت	10.1	10.4
جبل لبنان	38.6	40
لبنان الشمالي	20.2	20.5
لبنان الجنوبي	11.8	10.7
البقاع	13.5	12.5
النبطية	6.9	5.9
المجموع	100	100
المصدر: (نوفل، ح. 2010، 96)		

يعكس الجدول توزع السكان حسب المحافظات في عامي 1997 و2004. ويمكن الاشارة إلى تركز كبير للسكان في محافظة جبل لبنان (تضم المحافظة ضواحي بيروت)، مع شبه استقرار للسكان في كل من الشمال وبيروت. أما الزيادة التي طرأت على جبل لبنان فمصدرها الأساسي من الجنوب والنبطية والبقاع، حيث يظهر النقص في هذه المحافظات بشكل واضح في الجدول أعلاه.

من الصعب على الباحث في مجال الديموغرافيا اللبنانية، حيث يتمفصل الرقم على الطائفة، أن يجد أرقاماً تدل على توزع السكان وفقاً للطوائف المتعددة. إلا أن دراسة نشرت في مجلة "الشهرية"، وهي التي تعنى بالإحصاءات والدراسات حول مواضيع مختلفة، أشارت إلى توزع الطوائف في العام 2007 في لبنان، ووفق عدة متغيرات.

أهم ما تضمنته هذه الدراسة هو إبراز الاختلاف بين الطوائف اللبنانية، وخاصة بين المسيحيين والمسلمين، لناحية بنى السكان. ويتضح مباشرة من خلال الأرقام الاختلاف العميق بين الطوائف حيث تتجه المسيحية منها نحو التعمّر، بينما الطوائف الإسلامية لا تزال في مرحلة الفتوة والشباب. (الدولية للمعلومات 2007، 4-7)

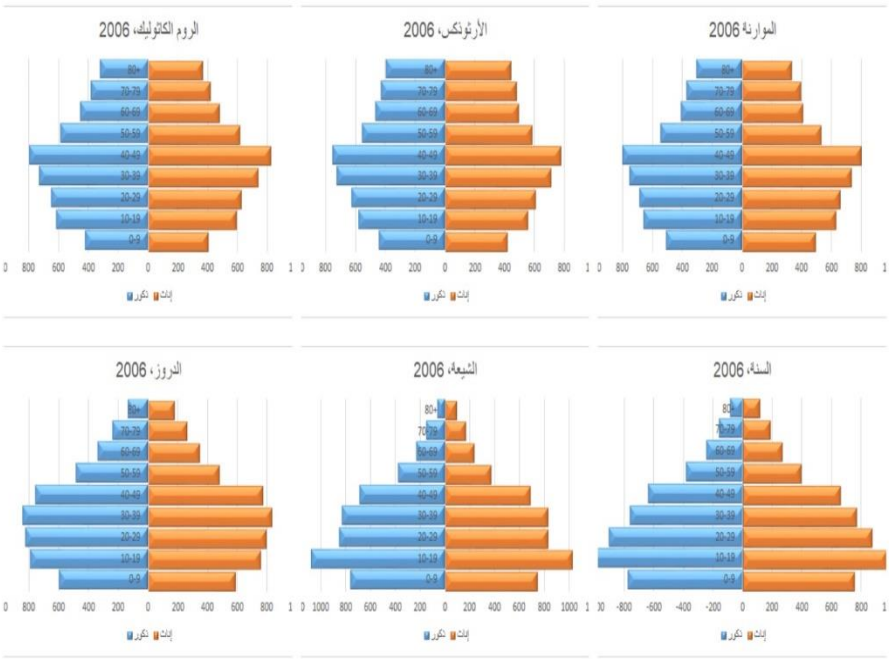

الرسم البياني 47: أهرام الأعمار بالفئات العشرية للطوائف الكبرى في لبنان، 2007 (المصدر: (الدولية للمعلومات 2007، 4-7)

تشكل الفئة العمرية 40-49 أكثر الفئات حجماً عند الطوائف المسيحية الثلاث، بينما تعتبر الفئة 10-19 أكبر الفئات عند كل من السنة والشيعة. أما عند الدروز فإن الفئة الأكبر حجماً هي 30-39. تدل هذه الأرقام على أن المسيحيين أكثر تعمّراً من المسلمين. وهذا يؤدي إلى استنتاجين: الأول هو الارتفاع المستقبلي للوفيات عند المسيحيين بسبب ارتفاع أعمارهم. أما الاستنتاج الثاني فيتعلق بارتفاع خصوبة المجتمعات الفتية حيث تكون معظم الإناث في عمر الإنجاب، هذا عدا عن أن الخصوبة المرتفعة هي ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الصغار والشباب في الطوائف المسلمة.

بناءً على هذه الأرقام قدمت المجلة توقعات استشرفت انخفاضاً في نسب المسيحيين مستقبلاً. وقد قسمت التوقعات انطلاقاً من فرضيتين مختلفتين، الأولى تعتبر أن معدلات الوفاة والولادة ستبقى على ما هي عليه، فخلصت إلى أن المسيحيين في العام 2081 سيشكلون نسبة لا تزيد عن 27% من مجموع السكان، مقارنة بنسبة انطلاق هي 35%. ويشكل الموارنة 15.5% من مجموع السكان المستقبليين مقارنة بنسبة انطلاق هي 19.24%. أما الفرضية الثانية، فتعكس

استمرار انخفاض الخصوبة عند بعض الفئات وارتفاعها عند أخرى، وتصل هذه الفرضية إلى خلاصة مفادها أن نسبة المسيحيين لن تتعدى الـ12% عام 2081 ويكون للموارنة نسبة لا تتجاوز الـ7% من المجموع. (الدولية للمعلومات 2007، 9)

وفي كتاب سابق لكاتب هذه الأسطر، تبين أن ما قدمته الدولية للمعلومات ليس بعيداً عن الواقع. إلا أن الاتجاهات المستقبلية قد تشهد تحولات مهمة وذلك نتيجة لجملة من المتغيرات أهمها انفصال الديموغرافيا عن الانتماء الطائفي، إلا عند ارتباط الديموغرافيا بمشروع سياسي مطيف. فالمؤثر الأساس على الخصوبة هو مقدار الوعي المتمفصل على المستوى التعليمي وعلى ثقافة الفرد المحلية. ثم يأتي تأثير الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ولا نلحظ دوراً للانتماء الديني إلا بعد هذه المتغيرات. (عطيه، ش. 2014، 311-316) وقد خلصت الدراسة الميدانية التي اعتمد عليها الكتاب، وهو بالأصل أطروحة دكتوراه، إلى أن الطوائف المسلمة ليست أكثر فتوة وحسب، بل إن الفرق بينها وبين الطوائف المسيحية شاسع لناحية الأعمار المتوسطة والوسيطة. فالطوائف المسيحية اقتربت أعمارها الوسيطة من الأربعين عاماً، وخاصة عند الروم الكاثوليك والأرمن والأرثوذكس في حين بقي العمر الوسيط عند الموارنة في حدود الـ35 عاماً. تعكس هذه الأرقام المرتفعة انخفاضاً في مستوى الخصوبة مقروناً بانخفاض معدلات الوفاة بسبب انتشار الوعي مقروناً بأوضاع اقتصادية أفضل مما هو موجود عند الطوائف الأخرى.

أما عند الطوائف المسلمة فإن الأعمار الوسيطة تنخفض كلها دون الـ30 عاماً وصولاً إلى 25 عاماً عند السنّة. وهو ما يشير إلى ارتفاع معدلات الولادة مما يزيد من عدد صغار السن ويؤثر بالتالي على الأعمار حتى لو كانت الوفيات مشابهة لما هو موجود عند المسيحيين.

ومن ناحية أخرى، يقدم الباحث الديموغرافي الفرنسي "جيرارد - فرانسوا دومون" "Dumont"، في مبحث عن سكان لبنان، أن نسب المسيحيين والمسلمين قد تغيرت منذ آخر تعداد أجري عام 1932 إلى عام 2005. حيث انخفضت نسبة المسيحيين من سكان لبنان إلى ما لا يزيد عن 40%. هكذا، أصبحت نسبة السنّة حوالي 25% ونسبة الشيعة 30% ونسبة الدروز 5%. (Dumont, Les Populations du Liban 2005, 438-439).

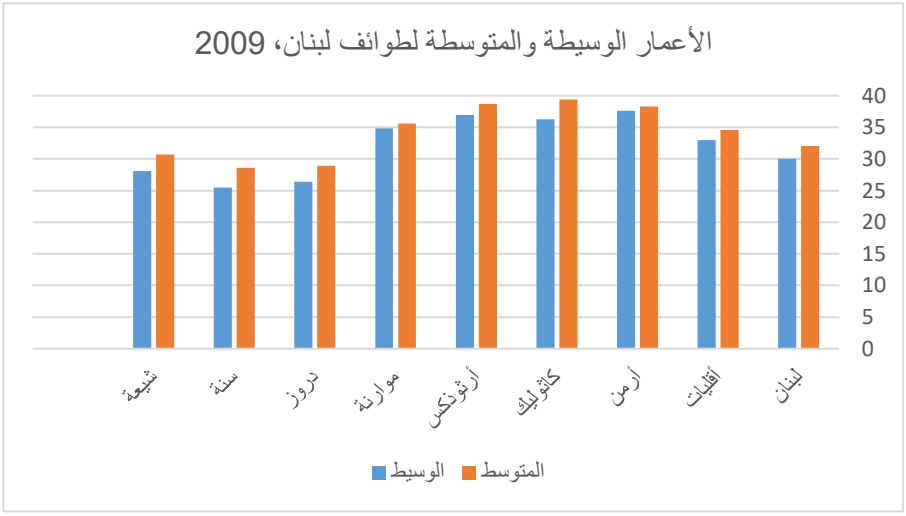

الرسم البياني 48: الأعمار الوسيطة والمتوسطة للطوائف في لبنان، 2009 (المصدر: (عطيه، ش. 2014))

بناءً على أبحاث سابقة، يمكننا أن نشير إلى أن نسب الشيعة والسنّة في لبنان أصبحت متقاربة للغاية، مع إمكانية جدية في ارتفاع نسبة السنّة عن الشيعة بسبب تراجع الخصوبة عند الشيعة مع بقائها مرتفعة عند السنّة. إلا أن ما هو أساسي في ما تقدم هو القلق المسيحي على المستقبل، مستقبل لبنان وطبيعة بنيانه الاجتماعي إذا ما تحققت التوقعات في التغير الديموغرافي العميق الذي سيمسّه. هذا التخوّف دفع بالعديد إلى التلاعب بالأرقام وتقديم دراسات تتوسل العلمية في توقع مستقبل ديموغرافي مختلف عما هو في الحقيقة. والأسوأ من هذا أن عدداً من التيارات السياسية اللبنانية قد قام بتبني هذه الدراسات والترويج لها، وذلك توهّماً منها بالتمسك بالسلطة أو على أقله الدفاع عما تبقّى لها منها، وهو ما سنتعرض إليه أدناه.

3. الأوضاع الديموغرافية من 2010 إلى اليوم

مر لبنان ابتداءً من اغتيال الرئيس رفيق الحريري بجملة من التحولات الخطيرة التي كادت أن تودي بالبلد، وفي أكثر من مناسبة، إلى هاوية الحرب الأهلية. ولم يشهد البلد توتراً، لا بل قل انقساماً طائفياً عمودياً كالذي يشهده في هذه الفترة بين السنّة والشيعة. فقد أخذ كل حدث، إن كان ذا أصل محلي أو إقليمي أو دولي، بعداً طائفياً بحيث انقسم حوله اللبنانيون بين مؤيد

ومعارض. وككل انقسام سياسي، كان للتوزع الطائفي دور في هذه الخلافات. فلم يجر حدث في لبنان أو في سورية أو تركيا أو الخليج أو العالم إلا وقسّم المجتمع وفق ولاءات سياسية متمفصلة أصلاً على الانتماء الطائفي - القبلي. ونحن مهما اجتهدنا بالبحث والبيان، لن نجد أزمة أشد استقطاباً من الأزمة السورية التي اندلعت في العام 2011.

وجد قسم من اللبنانيين الذين كانوا ينضوون ضمن تجمع سياسي واحد في وقتها وهو قوى 14 آذار، في المظاهرات التي عصفت بسورية في عام 2011، ضالتهم السياسية ليتمكنوا من الانتقام من النظام السوري الذي يلقون عليه اللوم في معظم ما حصل في لبنان، ليس لغاية 2005 فحسب، بل لغاية تاريخه. وكان التوزيع الطائفي لهؤلاء موزعاً بين غالبية السنّة وقسم من المسيحيين وغالبية الدروز. أما بقية اللبنانيين فقد وجدوا أنفسهم في موقع المدافع عن النظام السوري، وصولاً إلى ربط مصيرهم باستمراره، وهنا الحديث يكون عن الشيعة، أو الغالبية منهم، وهم يصنفون أنفسهم ضمن خط المقاومة. وهكذا، فإن المجموعة الثانية، المكونة من الشيعة ومن تحالف معهم من بقية المسيحيين وبعض السنّة، كانت في خط المدافعة عن النظام السوري. هذا الانقسام غير الجديد بين اللبنانيين، أقلّه في شكله الحالي، ازداد حدة للتقارب الديموغرافي العددي القائم بين طرفي الخلاف.

بدأت جذور التنافر بين السنّة والشيعة ابتداءً من 2005، ونحن هنا لسنا في صدد الحديث عن تاريخية الجمر والرماد في العلاقة السنية - الشيعية التي تعود إلى قرون خلت، بل سنكتفي فقط بالعقد والنيف من الزمن المنصرم. مرّ الخلاف في أكثر من محطة صبّت الزيت على ناره، وكادت تودي بالبلد في أتون لا تخمد قبل استهلاك كل ما يشعلها. فقد ألقي اللوم في حرب تموز 2006 على حزب الله، وإن موارباً أو بعدم التبني أو بالتنصل مما حصل. وحزب الله ليس كائناً مستقلاً عن البيئة الحاضنة له، وهي بطبيعة الحال شيعية. وقد أتت الإشارة إلى ذلك من التصريحات التي ألقاها رموز قوى الرابع عشر من آذار، في حينه، وهي في أقلها غير مدافعة عن حزب الله، وفي أكثرها محرّضة عليه ومحاربة له. (المحمود، ح. 2007).

بدأ الحديث عن ضرورة نزع سلاح حزب الله يتسع تدريجياً حتى قبل انتهاء الحرب عام 2006، وهو قد بدأ بشكل خافت بدءاً من الانسحاب "الإسرائيلي" من الجنوب عام 2000. وبدأ هذا النقاش يتسع ليصبح خلافاً أساسياً في البلد. وتخلل هذا النقاش أحداث نهر البارد في شمال لبنان في ربيع 2007، حيث قامت جماعة إرهابية أطلقت على نفسها "فتح الإسلام" بالاعتداء على الجيش والقوى الأمنية فكان أن تفجّر الوضع بقرار قيادة الجيش بالرد على ما حصل،

وخاصة بسبب ما سقط لها من شهداء، بحزم وشدة وصولاً إلى القضاء على الجماعة المذكورة. وهو ما أدخل المخيم في حرب استمرت قرابة الثلاثة أشهر، وكان ثمنها مرتفعاً في الأرواح والممتلكات. وأخذ هنا موقف السيد حسن نصر الله حين اعتبر أن كلاً من المخيم والجيش خط أحمر لا يجوز المساس بهما.

تفجّر الوضع في البلد في أيار 2008، بعد قرار من مجلس الوزراء بإنهاء شبكة الاتصالات التابعة لحزب الله، وهو ما اعتبره الحزب مساساً بسلاحه. على أثر هذه القرارات اندلعت مواجهات كان مركزها الأساسي بيروت والجبل، إلا أنها امتدت إلى عدد من المناطق اللبنانية توتراً وأعمالاً قتالية. طائفياً، كانت المواجهة مقتصرة على المسلمين، أو لنقل الأحزاب ذات الانتماءات الطائفية المعروفة: حزب الله وحركة أمل وبعض الأحزاب الحليفة لهما، الحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل. أعادت هذه الأحداث تموضع القوى السياسية بحيث أصبح الوزير وليد جنبلاط، الممثل الأول للدروز، متفاهماً مع حزب الله. وهكذا، تظهّرت الصورة في لبنان: السنّة والشيعة، المتماثلون في العدد، يتحالفون مع قسم من المسيحيين؛ ويكون الدروز أصحاب العدد المرجح في أي منعطف.

أبقى التوازن هذا على البلد في خانة المراوحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية طيلة الفترة الأخيرة. لذلك ليس من المستغرب أن يعود اللبنانيون، الواعون إلى التوازن القائم، إلى نغمة الاستقواء بالخارج، وهم لم ينقطعوا عن غنائها في يوم أصلاً. وبما أن سورية كانت الداعم الأساسي لقوى الثامن من آذار التي هي بأكثريتها من الشيعة ومن تحالف معهم، أي قسم من المسيحيين، وبعض الأقليات ضمن الطوائف الأخرى، فإن زوال النظام القائم في سورية، أو إضعافه على الأقل، لن يكون في صالح قوى الثامن من آذار. وبما أن النظام الحاكم في سورية منبثق من الأقلية العلوية في مواجهة الأكثرية السنية، فلا شك أن موت النظام سيولد مكانه نظاماً سنّياً سيكون أقرب إلى السنّة في لبنان من الشيعة. ففي بداية الأزمة هب بعض السنة، وخاصة المنتمين إلى بعض المنظمات الإسلامية السلفية إلى "مساندة" الشعب السوري، فعبروا الحدود إلى سورية للمشاركة في ما يدور من قتال هناك. لم تتبن الجماعات الدينية والأحزاب السنية الطابع هذه الأعمال وأبقتها في خانة الأعمال الفردية ذات الدافع العاطفي "لنصرة أهل السنة ودفع الظلامة عنهم". إلا أن الأزمة السورية أخذت بعداً أكثر جدية وخطورة مع استفحال المواجهات، وذلك من خلال واقع وحجم اللجوء السوري إلى لبنان، أضف إليه التدخل

المباشر في الساحة السورية مع دخول مقاتلي حزب الله في لجة الحرب بجانب الجيش العربي السوري.

أدرك حزب الله أن القتال دفاعاً عن النظام هو واجب عليه للإبقاء عليه حياً، فزوال حكم بشار الأسد وتغير الوضع القائم في سورية سيكون انكشافاً لظهر الحزب في الخارج أولاً، مع رحيل أهم مناصريه. إلا أن الخطر الداخلي سيكون أشد وقعاً مع دخول مئات الآلاف من السوريين إلى الداخل اللبناني. لم يقتصر اللجوء السوري إلى لبنان على المدنيين، بل كان من ضمن الوافدين أعداد لا بأس بها من مقاتلي جهات المعارضة المتخفين والذين أضروا بالداخل اللبناني من خلال عدد من التفجيرات، منها ما كان انتحارياً. وما يقلق حزب الله ليس الوافدين بحد ذاتهم، بل انتماءاتهم الطائفية المعطوفة على ميولهم السياسية والتنظيمية. فالسوريون في لبنان بأغلبيتهم من المناطق السنّية في سورية، أي أنهم من السنّة مع تواجد لمسيحيين وأقليات مختلفة ذات نسب متدنية. هذه الأكثرية السنية في لبنان لا تنظر إلى حزب الله بعين المودة والعطف، فهو التنظيم الشيعي الذي يقاتل ضد جماعات اتخذت من الإسلام السني السياسي معتقداً لها. وفي الوقت نفسه، ومع استفحال الأزمة، بدأ حزب الله يبدي الريبة والحذر في التعامل مع السوريين في لبنان، وخاصة بعد موجة من الأعمال الإرهابية التي طالت التجمعات ذات الطابع الشيعي. وعليه، فإن حزب الله، والشيعة عامةً، يخشون من استخدام العصب الطائفي من قبل سنّة لبنان بحيث يصبح السوريون في لبنان رافعة للعدد السني في مقابل العدد الشيعي. أي الميزان متساوي الكفتين بين السنة والشيعة سترجح كفته ناحية السنّة.

تشبه هذه المعادلة تلك التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين. إلا أن طرفي المعادلة كانوا في حينها الأحزاب المسيحية الممثلة بالجبهة اللبنانية في مواجهة الحركة الوطنية المؤلفة من أحزاب اليسار والأحزاب والقوى ذات الأكثرية المسلمة الداعمة في حينه للوجود الفلسطيني ذي الأكثرية المسلمة، في لبنان. هكذا، فإن معادلة النزاع بين الجماعات اللبنانية القائمة على أكثرية العدد تعود لتطل برأسها في السنوات الأخيرة، وتكرس يوماً بعد يوم الانقسام العمودي في البلد، ولكن هذه المرة ليس في الخلاف بين المكوّنات الدينية في لبنان، بل بين مكوّناته الطائفية. اذا كان موقف السنّة والشيعة من الوجود السوري في لبنان مثّل انقساماً، وإن غير علني في البدء، إلا أن الموقف المسيحي، الذي بدأ منقسماً، عاد وتوحّد مع ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين إلى لبنان. ففي حين كان التيار الوطني الحر أول من دعا إلى إقفال الحدود مع سورية، اعترض معظم اللبنانيين على هذا

الأمر، وذلك تحت شعارات إنسانية؛ وفي الوقت نفسه، كان هناك دعوات إلى المجتمع الدولي بغية إغاثة السوريين في لبنان. (كفيرمي، ك. 2013) ومن المؤشرات الأساسية على الجدية التي تعامل فيها المسيحيون مع أزمة الوجود السوري، تلاعبهم على المصطلح العلمي بغية ابتكار مصطلح ملبنن، على غرار كل ما في لبنان من مصطلحات على قياس المجتمع المتعدد والمطيّف. هكذا، تحول مصطلح اللاجئ السوري، وهو المصطلح الصحيح علمياً بحيث يشير إلى كل شخص فرّ من أرضه لسبب قاهر وعبر الحدود إلى بلد آخر بحثاً عن الأمان، إلى "نازح سوري" للتهرب من الموجبات القانونية لمفهوم اللاجئ، وللتأكيد على أن السوريين لن يطيلوا البقاء في لبنان، وأنهم بلا شك عائدون قريباً على عكس "اللاجئين الفلسطينيين" الذين لم يعودوا بعد.

تعرَّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللاجئ على أنه كل شخص عبر حدود دولته إلى دولة، أو دول أخرى، وهو في حالة خطر أو اضطهاد في دولته الأصلية. أما النازح، فهو كل شخص انتقل من منطقة إلى أخرى، داخل حدود دولته، دون أن يعبر الحدود، ولكنه اضطر أيضاً أن يترك مكان إقامته الأصلي[3].

وعليه، فإن الاتفاقية الموقعة عام 1951 التي ترعى أوضاع اللاجئين، والتفويض الممنوح لمكتب الهيئة العليا للاجئين، التابع للأمم المتحدة، UNHCR، هما اللذان يمنحان الإطار القانوني والمرجعي لحماية اللاجئين. واللاجئون محميون أيضاً بالقانون العام لحقوق الإنسان، إذا وجدوا أنفسهم في دولة فيها نزاع مسلّح من أي نوع. هذه الحماية تعترف بخصوصية وضع اللاجئين، وضعفهم، لكونهم غرباء في دولة ليست موطنهم. أما النازح، فلا قانون محدّد لحمايته، كما هو الحال مع اللاجئ. إلا أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يؤمّن له مظلة، وإن مجردة الفعالية، ضد بعض الأخطار التي تحيط به.

في العودة إلى الواقع، فإن لبنان لم يوقع الاتفاقية الصادرة عن المؤتمر الخاص باللاجئين لعام 1951، ولا البروتوكول التابع لها، والصادر عام 1967. بل هو اكتفى بالتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن اللاجئين مع مفوضية شؤون اللاجئين عام 2003. (Saliba 2016, 213) وتنص مذكرة التفاهم على أن الحكومة اللبنانية تمنح طالبي اللجوء، من خلال طلبات مقدّمة من قبل المفوضية، إقامة مؤقتة من ثلاثة أشهر قابلة للتمديد لحدود ستة أو تسعة أشهر. ولبنان الذي يحتوي على ما يزيد عن مليون ونصف لاجئ من الفلسطينيين والعراقيين والسوريين، تعرّض أكثر من مرة لانتقادات مفوضية اللاجئين التي اعتبرت أن اللاجئين فيه يتمتعون بحقوق ضئيلة. (Saliba 2016, 213)

أما الوثيقة القانونية التي تنظّم وضع إقامة السوريين، من النازحين، فهي ما صدر عن المديرية العامة للأمن العام، وتنصّ على أنه لا يحق لأي سوري الدخول بصفته لاجئاً إلا في حالات شديدة الخصوصية، وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية. أما بالنسبة للسوريين المسجّلين مسبقاً كنازحين[4] فلا يمكنهم معاودة الدخول إلى الأراضي اللبنانية، إلا إذا التزموا بشروط هذه المذكرة. ويجب أن يقوم النازح الذي يحمل بطاقة أو تصريحاً، من مفوضية اللاجئين بتأمين تعهّد واضح بأنه لن يعمل أو يبحث عن عمل طيلة فترة إقامته على الأراضي اللبنانية. وقد أعلنت السفارة الألمانية في برلين أن هذه التعليمات دخلت حيز التنفيذ في 5 كانون الثاني 2015. (Saliba 2016, 215) وقد أدت هذه الإجراءات إلى الخفض من أعداد اللاجئين كما سيتبين لنا في سياق هذا البحث.

هكذا، ومع تهجين المصطلح، لبنن كل ما له علاقة بالسوريين في لبنان، ونحن وإن استخدمنا مصطلحات اللجوء والنزوح والوجود والتواجد وغيرها فهو لأننا لن نفلسف الأمور على الطريقة اللبنانية بل نستخدم كلمات لا تدل إلا على شيء واحد: وجود ما يقرب من مليوني سوري في لبنان يفتقرون إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة وهم ممن يصطلح عليهم العبارة الشعبية: "لا معلق ولا مطلق"، فالبقاء في ظروف صعبة ليس بالأمر الهين والعودة إلى سورية في ظل حرب وإجراءات لا تسهل عودتهم ليس بالأمر اليسير. صحيح، وكما أشرنا أعلاه، أن الموقف اللبناني المُطَيف كان شبه محدد مع بداية الأزمة، إلا أنه تبلور بشكل جلي وواضح مع تقدم الوقت. فبعد مرور 5 سنوات على الأزمة سجلت أرقام قياسية للنازحين فاقت، بتقديراتها غير الرسمية، المليوني نازح، وفي الأرقام الرسمية لم يقل الرقم عن المليون والنصف.

بدأت أزمة التوافد السوري إلى لبنان مع بداية الأزمة السورية عام 2011، إلا أنها تفاقمت تصاعدياً سنوياً، ووصولاً إلى العام 2016. تصاعد عدد السوريين في لبنان ابتداءً من عام 2013 بوتيرة سريعة حيث ارتفع العدد من أقل من 400 ألف في منتصف العام 2013 إلى أكثر من مليون ونصف في العام 2016، علماً أن أكثر وتيرة زيادة في الأعداد كانت بين عامي 2013 و2014.

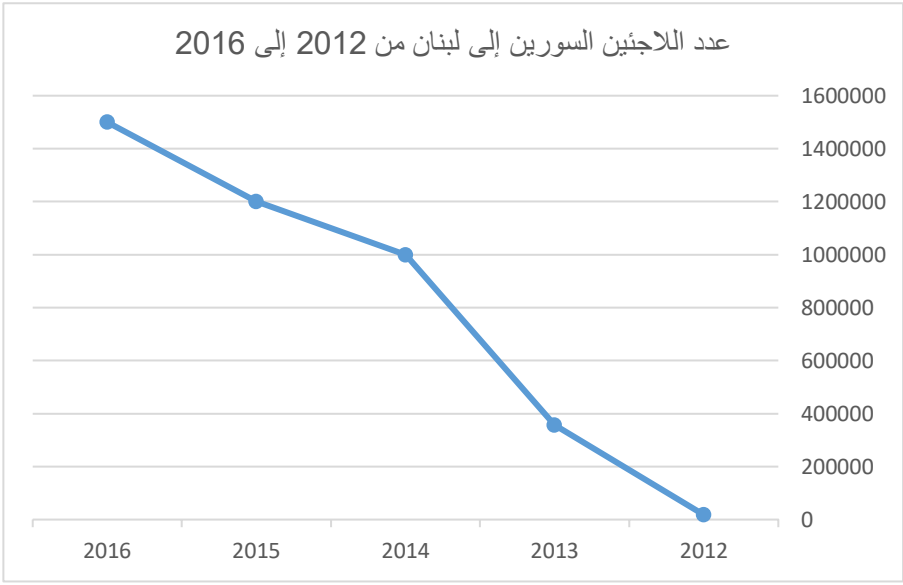

الرسم البياني 49: أعداد اللاجئين السوريين إلى لبنان، 2012-2016

أشارت المفوضية العليا للاجئين في العام 2016، في التقرير الصادر عن "الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات" 3RP[5]، أن عدد النازحين واللاجئين المسجلين في لبنان قد وصل إلى مليون ونصف المليون نازح سوري، و270 ألف لاجئ فلسطيني، و45 ألف نازح فلسطيني من سورية. مما يجعل من عدد السكان في لبنان 5.865 مليون ساكن. (3RP 2016, 5) وهنا لا بد من تفسير لمفهوم ملبنن هو الآخر. ففي كل دول العالم يطلق مصطلح الساكن على كل شخص يقيم في مكان معين ولفترة معينة، تكون هذه الفترة في الغالب أكثر من ستة أشهر في السنة الواحدة. وعليه فإن كل شخص يقيم في مدينة أو قرية لمدة تزيد عن ستة أشهر، وليس بالضرورة أن تكون متواصلة، يصبح مقيماً أو ساكناً، ولكنه لا يصبح مواطناً، أي أنه لن ينال جنسية هذا البلد. أما في لبنان، فيطبق هذا المفهوم مجتزأً، فكل الذين يقيمون على الأراضي اللبنانية هم مقيمون، باستثناء الفلسطينيين والسوريين. هكذا حيث نبحث عن أعداد المقيمين في لبنان نجد أنفسنا أمام رقمين، الأول معتمد من قبل جميع المؤسسات العالمية، ويشير الى عدد سكان قريب من الـ6 ملايين نسمة. أما الثاني فهو المستخدم في لبنان من قبل مؤسساته الرسمية والخاصة ويشير إلى أرقام تتراوح بين 4.1 و4.3 مليون نسمة. أما المفوضية العليا للاجئين فقدّرت عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان بـ4.05 مليون نسمة وأضافت إليهم مجموع السوريين والفلسطينيين في لبنان ليصل المجموع إلى الرقم المشار إليه أعلاه.

جدول 51: توزع السكان في لبنان حسب الجنسية وفقاً للمفوضية العليا للاجئين، 2015

الصفة	العدد
اللبنانيون	4.050.000
النازحون السوريون	1.500.000
النازحون الفلسطينيون من سورية	45000
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	270.000
المجموع	5.865.000

هكذا نجد أن عدد اللاجئين، أو النازحين أو المقيمين "بشكل مؤقت"، زادت عن 1.7 مليون نسمة، ونعيد التذكير هنا أن هذه الأعداد هي تلك الرسمية التي استطاعت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن تحصيها. أما الأرقام غير الرسمية فهي ترجّح أن يكون عدد السوريين قريباً من مليوني نسمة في تلك الفترة. أي أن عدد غير اللبنانيين يزيد عن ثلث مجموع عدد السكان. ومع ذلك بقيت الجهات الرسمية اللبنانية لا تعترف بأن هذا العدد الضخم من السكان هم من المقيمين، مع ما يعني مفهوم الإقامة من واجبات على الدولة.

من العام 2011 إلى 2018 سجلت أعداد السكان، وفقاً للأرقام العالمية ازدياداً واضحاً بلغ أكثر من 1.58 مليون نسمة خلال هذه السنوات السبع. أما الإحصاءات اللبنانية فهي تشير إلى زيادة بلغت 0.32 مليون نسمة فقط. وهكذا فإننا حين نقارن بين أعداد السكان ونموهم من مصدري المعلومات فإننا سنحصل على أرقام بعيدة كل البعد عن بعضها بعضاً.

جدول 52: عدد السكان في لبنان حسب الإحصاءات الأجنبية واللبنانية[٥]

	مكتب الإحصاء الأميركي	إدارة الإحصاء المركزي
2011	4512	4036
2012	4612	4104
2013	5149	4168
2014	5883	4231
2015	6185	4292
2016	6238	4356
2017	6230	-
2018	6100	-

ما يهمنا هنا هو تبيان حجم الزيادة التي طرأت على عدد السكان والتي قامت الهيئات الأجنبية بتوثيقها. أما الجهات الرسمية اللبنانية فاكتفت بعرض تطور عدد السكان وفقاً للنمو السكاني السائد في لبنان في الفترة السابقة للأزمة السورية، وبالتأكيد دون احتساب أعداد اللاجئين الفلسطينيين. ومن الواضح أن عدد السكان، وفقاً للعمود الأول، قد ارتفع بشكل مطرد ليصل إلى أكبر رقم في العام 2016 ويعاود التراجع من بعدها، وهذا يؤكد الأرقام التي وزعتها مفوضية اللاجئين في تراجع أعداد النازحين ابتداءً من 2016. أما السبب في أن التراجع لم يكن واضحاً أكثر مما هو عليه، فهو حقيقة النمو السكاني الإيجابي في لبنان بين عامي 2015 و2016.

وعند احتساب معدل النمو السنوي، كل سنة على حدة، فإن الأرقام ستكون متباينة في شكل واضح. ففي حين بلغ معدل النمو السكاني السنوي 13.3% عام 2013 فإنه لم يزد عن 1.5% وفقاً للأرقام اللبنانية.

تشير معدلات النمو، وفقاً للأرقام اللبنانية، إلى شبه ثبات في نمو السكان في لبنان، وذلك بين الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، وكأن تدفق السوريين إلى لبنان لم يحصل أبداً. علماً أن الواقع يختلف في الأردن مثلاً، حيث قامت الدولة بإحصاء السوريين ضمن التعداد الأخير، الأمر الذي رفع من معدلات النمو في المملكة.

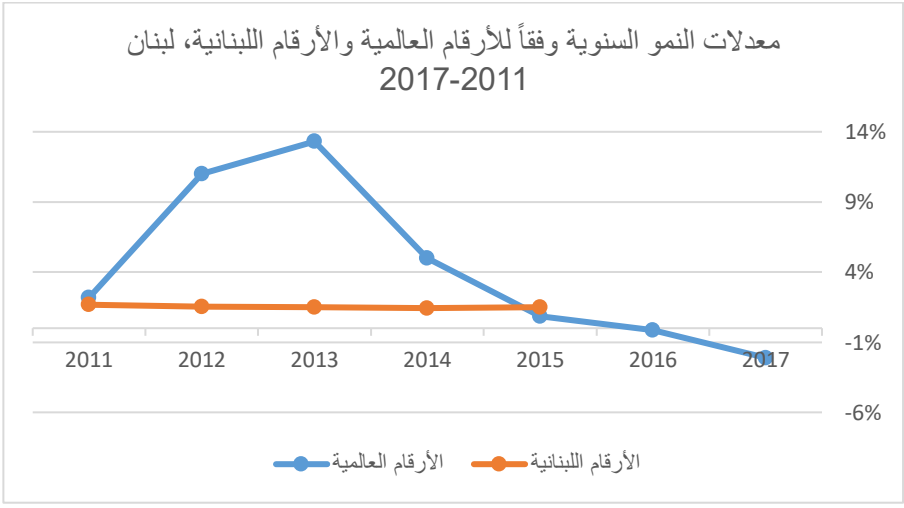

الرسم البياني 50: التفاوت بين معدلات النمو لسكان لبنان بين الأرقام الرسمية اللبنانية والأرقام الدولية، 2011-2017

أما حين نلجأ إلى الأرقام الدولية، فإن معدلات النمو تعكس الواقع الديموغرافي الحقيقي في البلد، وهو أن معدلات النمو السنوية قد ارتفعت، سنة بعد سنة، في شكل ملحوظ بين الأعوام 2011 و2015، وبلغت أقصى حد لها في العام 2013، مع 13% كمعدل سنوي للنمو. لتعود هذه المعدلات وتتراجع ابتداء من 2015 إلى أن وصلت إلى أرقام سلبية في العام 2017. وهذا يفسر أن تدفق السوريين إلى لبنان قد توقف، أو على الأقل تراجع عما كان عليه، أضف إلى ذلك أن بعض السوريين عادوا إلى بلدهم.

إلا أن الأمر المثير للاهتمام، في كيفية تصرف الدولة اللبنانية مع مسألة اللاجئين وكأنها غير موجودة، هو أنها تقدم لهم ما تستطيع من خدمات، ومعظمها مجاني. فالسوريون، في المخيمات وخارجها يحصلون على الكهرباء مثلاً، ويستخدمون الطرقات ويرمون النفايات، وعندما لا تعتبرهم الدولة موجودين، أقله ديموغرافياً، فإنها لا تلحظهم في الخطط التنموية والاقتصادية، إن وجدت أصلاً. وهذا ما يضاعف من فشل الدولة في تقديم الحلول لأكثر المشاكل التي تواجه سكان لبنان كالكهرباء والمياه الصالحة والتعليم والتخلص الصحيح من النفايات وغيرها. وعليه، فإن مقاربة الدولة اللبنانية لمسألة النازحين، أو اللاجئين أو ما شاءت تسميتهم، لا تقتصر على الخوف من الخلل الديموغرافي الناجم عنهم، بل هي في تجاهلها لوجودهم واكتفائها بطلب المساعدات من أجلهم.

وللإضاءة أيضاً حول كيف تنظر الجمعيات والمنظمات الأجنبية إلى عدد السكان في لبنان، نبرز الرسم البياني أدناه، وهو من إعداد منظمة ريليف وب Relief Web. ويبين الرسم كيفية توزع عدد السكان الموجودين على الأراضي اللبنانية وفقاً لكل محافظة.

تبرز في الرسم كيفية توزع الأفراد، بين سوريين وفلسطينيين ولبنانيين مقيمين على الأراضي اللبنانية، وفقاً لدرجات حاجاتهم الاقتصادية. وارتكز هذه الرسم على عدة مصادر للمعلومات. إلا أن المهم في الأمر، أنه يقدر عدد المقيمين، على الأراضي اللبنانية، في أول عام 2016 بـ 5.4 مليون نسمة. ويشير الرسم إلى كم هائل من المعطيات. فاللبنانيون الذين يعيشون دون خط الفقر يتواجدون بأعلى نسبة، وفقاً لعدد سكان المحافظة، في النبطية حيث بلغت نسبتهم 41.7%. تليها محافظة عكار بنسبة 38.9%.

أما المحافظتان الأقل فقراً فهما بيروت حيث يعيش 8.4% من السكان دون خط الفقر، وجبل لبنان حيث بلغت هذه النسبة 17.5%. أما البقاع، فصحيح أن نسبة السكان اللبنانيين دون

خط الفقر هي 11% إلا أن هذه المحافظة هي التي تحتوي على أعلى نسبة من النازحين السوريين المسجلين حيث تتفوق نسبتهم على السكان اللبنانيين، وفقاً للرسم، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة السكان اللبنانيين دون خط الفقر.

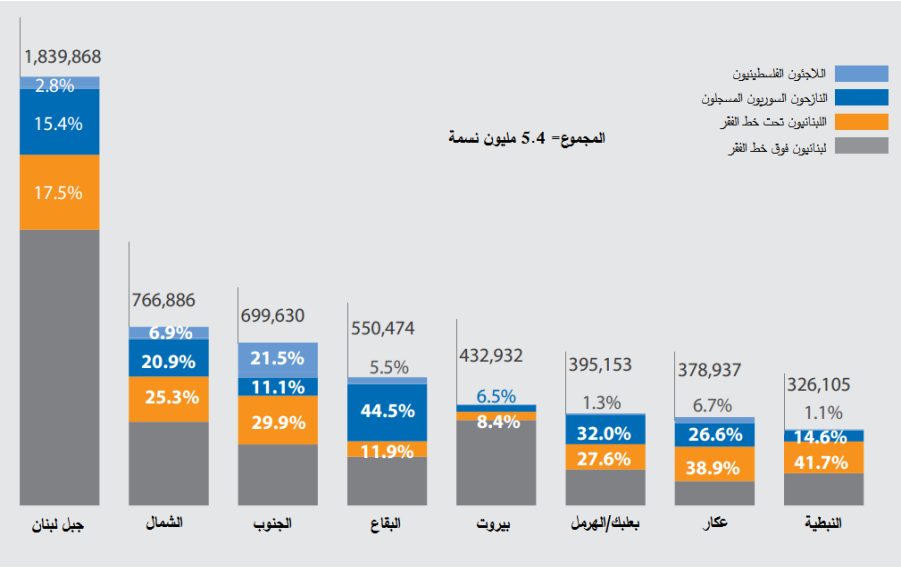

الرسم البياني 51: توزع المقيمين في لبنان وفق المحافظات لعام 2016[7]

على المقلب الآخر، فإن الفلسطينيين يتوزعون بنسب متفاوتة وفقاً للمحافظات، فأعلى نسبة لهم هي في محافظة الجنوب حيث 21.5% من أصل سكانها هم من الفلسطينيين. تليها بيروت بنسبة 6.5% من سكانها. أما المحافظة التي يوجد فيها أقل نسبة من الفلسطينيين فهي في النبطية حيث بلغت نسبتهم 1.1%. وأخيراً فإن السوريين يتوزعون أيضاً وفق نسب مختلفة في لبنان، وصحيح أن أقل نسبة لتواجدهم هي في بيروت. إلا أن الأمر ليس مستغرباً حيث ندرك أن أكثرية السوريين هم إما في مخيمات، وهو ما لا يمكن حصوله في بيروت لكونها العاصمة أولاً، ولغياب المساحات الصالحة فيها لإقامة المخيمات، ثانياً. وعليه، فإن أدنى نسبة في بقية المحافظات أتت في النبطية والجنوب، وهما المحافظتان اللتان فيهما أعلى نسبة من الشيعة لعدد السكان، بالإضافة إلى بعدهما الجغرافي عن سورية.

من البديهي أن يكون معظم النازحين من الإناث، وأن تغلب فئات عمرية معينة على الفئات الأخرى. هذا واقع جميع النازحين واللاجئين في العالم. وتشير أرقام مفوضية اللاجئين إلى هذا الواقع، حيث أن نسب الذكور أدنى من نسب الإناث في كل الفئات، إلا في فئة الأعمار الأولى

4-0. وهو من الحقائق في الديموغرافيا حيث تغلب نسبة الذكور على الإناث عند الولادة بواقع 105% لصالح الذكور.

في دراسة نشرتها المفوضية عام 2017، وشملت 4966 أسرة سورية مسجلة لديها، تبيّن أن نسب الذكورة أكثر ما تكون متوزعة في أعمار النشاط. وقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أن حوالي نصف عدد أفراد العينة هم دون الـ15 من العمر. وأن 58% من الوحدات السكنية المبحوثة فيها ولد واحد دون عمر السنة.

إلا أن أكثر ما يثير اهتمامنا هو هرم الأعمار لأفراد العينة المبحوثة، ومن خلاله نرى، بوضوح، مدى الاختلافات بين نسب الإناث والذكور، في أعمار محددة، بالإضافة إلى الاختلافات الموجودة بين فئة عمرية، وأخرى داخل الهرم.

تنخفض نسب وأعداد النازحين المسجلين، من الذكور، في الأعمار 20 إلى 29، ومن المرجّح أن أسباب ذلك هو إما بقاء قسم من الذكور، في هذه الأعمار اختيارياً أو قسريّاً، في سورية للقتال إلى جانب أحد الأطراف المتنازعة، أو يمكن أن يعود السبب إلى أنهم أكثر من هاجر من خلال الطرق غير الشرعية إلى أوروبا.

أما ما يهمّنا في هذا الهرم، فهو قاعدته العريضة، وهو ما يؤشّر إلى الخصوبة المرتفعة للنازحين في لبنان. وهو ما سيكون له الأثر الأكبر في المستقبل. أضف إلى ذلك، النسب المرتفعة للنازحين في عمر النشاط (15-64)، ما يشكل منافسة جدّية لليد العاملة اللبنانية، وهو ما يحصل في شكل يومي على أرض الواقع.

وفي حين يشير موقع المفوضية إلى أن نسبة النازحين السوريين في العمر 18-59 هي 41.8%، فإن حساب هذه النسبة من جدول الأعمار للبنانيين لعام 2016 يدل على أن نسبة اللبنانيين في العمر 18-59 هي 56.32%، أي أن هناك 417 ألف نازح سوري في مقابل 2.278 مليون لبناني.

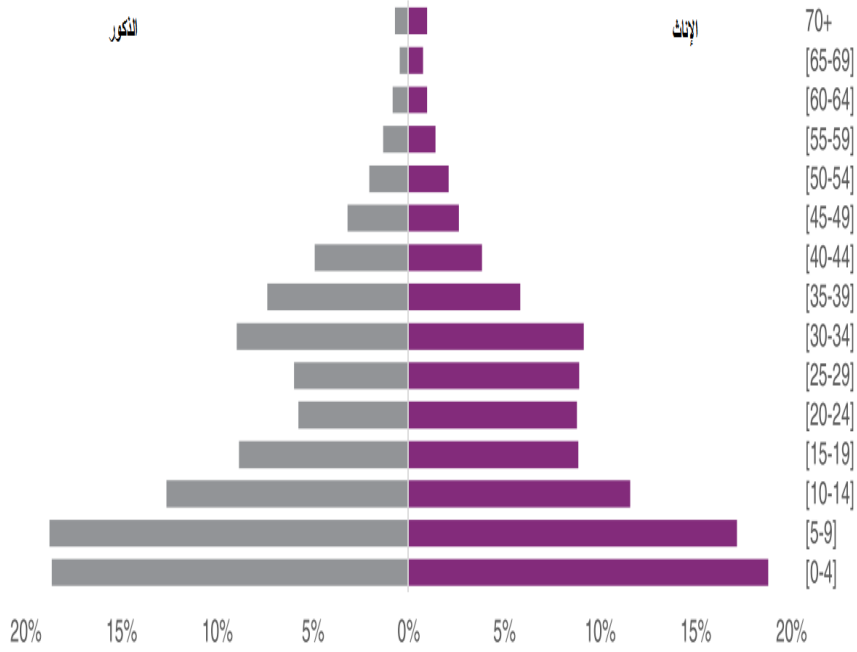

الرسم البياني 52: هرم الأعمار للنازحين السوريين المسجلين في لبنان، دراسة بالعينة، 2017
(UNHCR & WFP 2017, 10)

أما الأرقام الأكثر إثارة للانتباه في لبنان، فهي في الفئة 0-4، فنسبة السوريين في هذا العمر هي 16.8% من مجموع السوريين، أما نسبة اللبنانيين فهي 6.9% من مجموع اللبنانيين. أي ما عدده: 168 ألف طفل سوري في مقابل 300 ألف طفل لبناني. وهو ما سنرجع إليه في مكان آخر من هذا المبحث.

يتوزع النازحون على أكثر من ألف موقع، من تجمعات سكنية إلى مخيمات منظمة وأخرى عشوائية. وهم يتوزعون أيضاً على جميع المحافظات، وإن بنسب غير متساوية. وعند الاطلاع على أعداد هذا التوزع، يمكننا أن نكوّن خريطة لما هو عليه الواقع الحالي.

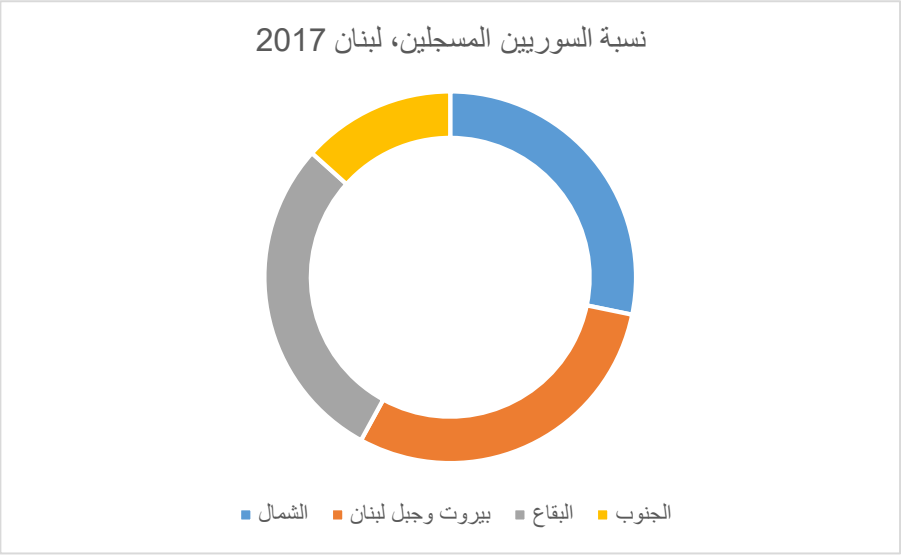

الرسم البياني 53: توزع النازحين السوريين، المسجلين، على المحافظات في نهاية عام 2017 (المصدر: (UNHCR 2018

وفقاً للرسم أعلاه، فإن أعلى نسبة للنازحين تتركز في البقاع، حيث بلغت الأعداد ما يزيد عن 357 ألفاً، بنسبة 35.81%. أما في الجنوب، فكانت النسبة الأقل أي 12.02%، وبأعداد بلغت ما يقرب من 120 ألف نازح مسجل.

4. الوضع الديموغرافي في لبنان اليوم

يمكن أن نصنف لبنان اليوم من بين الدول التي تسجل ثباتاً في عدد سكانها، وحتى يمكن التكهن بأن مستقبل لبنان الديموغرافي مقبل إلى تراجع في عدد السكان، إذا استمر الوضع على ما هو عليه. فقد ساهم عدد لا بأس به من العوامل في تراجع بطيء ومستمر للخصوبة، فارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة والوعي الاجتماعي والاقتصادي عند اللبنانيين أدت إلى تراجع نسب الزواج وارتفاع العمر الأول عند الزواج وانخفاض عدد الأولاد في الأسرة الواحدة. وإذا ما استمر الوضع على ما هو عليه، سترتفع نسبة كبار السن في الثلاثين سنةً المقبلة مما سيخلق أعباء إضافية على الناشطين وعلى الصناديق الضامنة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الوفيات، مع تحول

المجتمع إلى التعمر، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض في عدد السكان ابتداءً من منتصف القرن الحالي. (عطيه، ش. 2014، 425-426).

أما اليوم، فإن أحدث الأرقام اللبنانية تعود إلى العام 2016 وتشير إلى أن عدد السكان يقترب من 4.35 مليون نسمة. تعود هذه الأرقام إلى النشرة الإحصائية السنوية التي تصدرها وزارة الصحة اللبنانية بالاستناد إلى عدد من الإحصاءات والتقديرات من عدد من المصادر، أهمها ما تقدمه إدارة الإحصاء المركزي. وعليه، فعند تحليل هذه النشرات من العام 2010 إلى 2016 يمكن أن نبرز عدداً من الاستنتاجات حول الواقع الديموغرافي في لبنان اليوم.

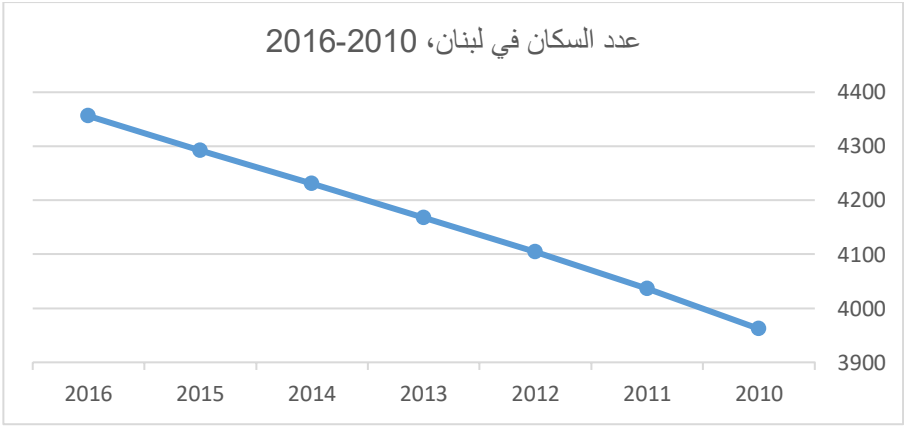

الرسم البياني 54: تطور عدد السكان في لبنان بين الأعوام 2010-2016 (المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصحة)

أول هذه الاستنتاجات ما يتعلق بالتطور الخطي للعدد السكان، أي وكأن أعداد السكان تلتقي كلها، سنة بعد سنة، على خط واحد مستقيم. يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الأعداد تستند على تقديرات من مصدر واحد ويتم التقدير على افتراض أن النمو السكاني ثابت ولا يتغير. وهذا من مميزات الديموغرافيا اللبنانية، ليس الثبات، بل التقدير بحيث لا توجد أي معطيات أصيلة للانطلاق منها، أقلّه بين أيدي الباحثين والمؤسسات البحثية.

هكذا، ينمو عدد السكان في لبنان بشكل مستمر، ولكن بطيء. ففي حين بلغ عدد السكان 3.96 مليون نسمة عام 2010 ازداد هذا العدد تدريجياً إلى أن وصل إلى 4.356 مليون نسمة للعام 2016. هذه الزيادة التي بلغت حوالي 10% خلال 6 سنوات تعكس معدل نمو سنوي يبلغ 1.6% وهو الأقل بين جميع دول المشرق.

من جهة أخرى، تتابع الوفيات والولادات كل في اتجاهها الخاص وإن تميّز الاتجاهان بنوع من الثبات، إلا أن الوفيات تميل إلى التزايد والولادات تميل إلى التناقص.

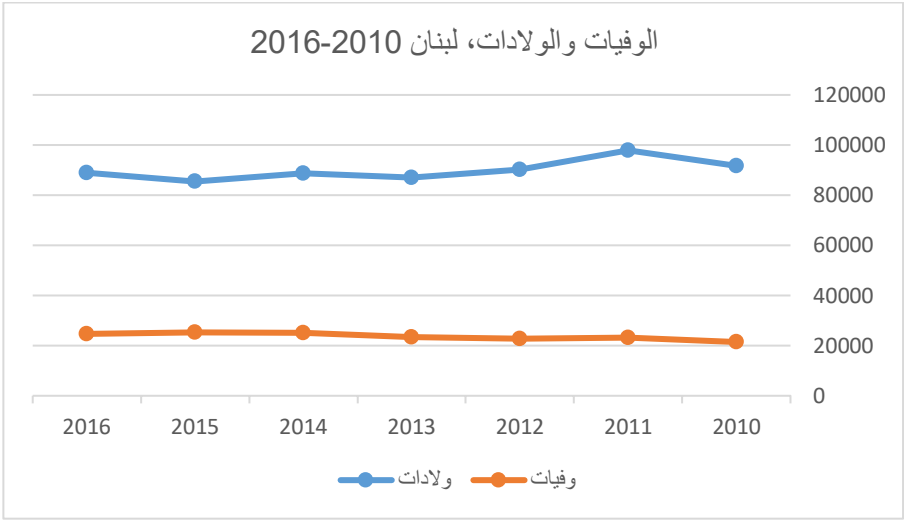

الرسم البياني 55: تطور أعداد الولادات والوفيات في لبنان، 2010-2016

ففي حين ارتفعت الولادات لتبلغ أعلى مستوى لها في العام 2011 مع حوالي 92 ألف ولادة، إلا أن هذا العدد سرعان ما انخفض تدريجياً إلى أن بلغ 88 ألفاً في العام 2016. ومن ناحية أخرى، ارتفع عدد الوفيات من 21 ألف حالة سنوياً إلى 24 ألف حالة سنوياً خلال الفترة نفسها. تدعم هذه الأرقام كل ما ذكر أعلاه حول التحول البطيء، ولكن المستمر، لبنية المجتمع اللبناني في التعمر، وإن كان لا يزال شاباً وسيستمر في ذلك طيلة العقدين المقبلين من الزمن. إلا أن المشكلة الأساسية تكمن في عدم تمكن الحكومات اللبنانية المتعاقبة من خلق فرص عمل للشباب اللبناني مما يدفعه باستمرار إلى الهجرة خارجاً بحثاً عن عمل.

يقدم هرم الأعمار الفكرة الأكثر وضوحاً عن سكان لبنان وتوزعهم حسب الجنس والعمر في العام 2016. وعند مقارنته بالأهرام في الفصل السابق يصبح واضحاً مدى التراجع في الخصوبة الحاصل خلال السنوات العشر الأخيرة.

لقد تدنى عدد السكان في الفئتين 0-4 و5-9 بشكل واضح، وهذا المؤشر الأكثر وضوحاً على انخفاض الخصوبة في المجتمع اللبناني. فعند مقارنة الهرم بأي هرم عائد لأحد دول المشرق الأخرى، لوجدنا أن لبنان هو الدولة الوحيدة التي تراجعت فيها قاعدة الهرم، بينما استمرت

قواعد الأهرام الأخرى بالتوسع، أو أقله ثبتت خلال العشر سنوات الأخيرة. ومن ناحية ثانية، يشير الهرم، وابتداءً من العمر 25-29 إلى تراجع نسبة الذكورة، حيث تستمر الهجرة إلى الخارج بحثاً عن عمل. هذه الظاهرة أكثر ما تصيب الذكور في لبنان، وإن بدأت تؤثر حالياً على أعداد كثيرة من الإناث دون عمر الـ30.

هكذا، ومن خلال المعطيات اللبنانية، يمكن القول إن المجتمع اللبناني يشهد نوعاً من الثبات الديموغرافي، وإن كان هذا الثبات مائلاً إلى التراجع على المدى الطويل. هذا التراجع في النمو السكاني والزواج والخصوبة، يمس جميع اللبنانيين بمختلف طوائفهم. فالمؤثر الأكبر على الخصوبة ليس الدين، على ما يعتقد الكثيرون، بل هو مقدار الوعي عند أي جماعة بشرية. والوعي المتمفصل على التربية والتعليم قد يتأثر بالطائفة، إلا أن هذا التأثير يكون ثانوياً ومبنياً على ظروف اجتماعية أثرت بهذه الطائفة أولاً. فتأخر الالتحاق بالمدارس الحديثة، مقابل الكتاتيب ودور تحفيظ القرآن التي كانت المصدر الأساسي لتعليم الشريحة العظمى من المسلمين لغاية العقدين الأولين من القرن العشرين، خلق فرقاً تراكمياً في مقدار العلم والوعي والثروة الاقتصادية بين المسيحيين والمسلمين في لبنان (عطيه، ش. 2014، 311-316).

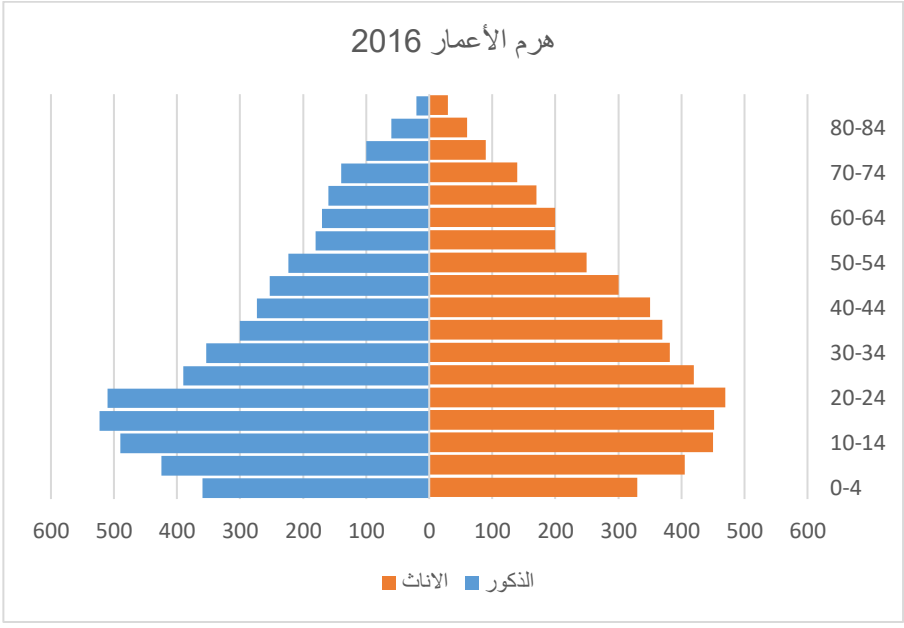

الرسم البياني 56: هرم الأعمار، لبنان 2016 (المصدر: (وزارة الصحة اللبنانية 2017، 6))

إلا أن هذا الفارق الآخذ بالزوال جعل من الطبقات الاجتماعية، المتشابهة تربوياً واجتماعياً واقتصادياً، المحدد الأساس للنماذج الديموغرافية المنتشرة في لبنان. هذا وقد لعبت الأحزاب والقوى السياسية الطوائفية في لبنان أدواراً أساسية، وفي عدد من المراحل والحقبات، في تبني مشاريع ديموغرافية تسعى إلى زيادة عدد أبناء مللها في مواجهة الطوائف الأخرى بغية الوصول إلى مقادير أعلى من السلطة. وهذا ما يفسر خشية اللبنانيين المستمرة من تغير العدد في أي لحظة، مع ما يعني ذلك من ذرائع للمطالبة بتعديلات على توزع السلطة. لهذا السبب يحجم اللبنانيون عن النظر أو البحث في الواقع الديموغرافي ولا يقتربون من كل ما له علاقة بأحجام السلطة المرتبطة بهذا الواقع. أقله للآن في ظل عدم الأرجحية لطائفة على أخرى.

5. الرقم: المعضلة اللبنانية

لا يختلف الوضع الديموغرافي الأساسي للبنانيين كثيراً عما كان عليه من عشر سنوات، إلا أن الوضع الديموغرافي في لبنان اختلف جوهرياً عما كان. فاللبنانيون يقولبون المصطلحات على ما يرونه مناسباً، فيتحول معهم لبنان إلى كون قائمٍ بذاته. فيصبحون عشرة أو خمسة عشر مليوناً، حيث يضمون إلى أنفسهم أعداد كل من تحدر من أصل لبناني، كلما اقتضت الحاجة لذلك. وهذا ما يتعارض مع المفهوم الديموغرافي للساكن الذي عرفناه في أكثر من محل في هذا الكتاب. وعليه يصبح اللبناني فكرةً عوضاً عن أن يكون واقعاً، فهو رقم يستخدمه من هم في مواقع القرار للدفاع عن سبب استمراريتهم في وجه أي تغير قد يطرأ بسبب الديموغرافيا. وليس من المستغرب أن تصدر بضعة دراسات تسعى إلى تجميع المعطيات وجدولتها بما يضمن انحيازها إلى الهدف الذي يسعى إليه واضعو الدراسة. وقد يكون الخطأ غير متعمد في أبحاث أخرى، إلا أن منهجية التنفيذ قد تؤدي إلى نتائج غير صحيحة. فقد توصلت "دراسة" أجريت عام 2013، وصدرت عن المركز اللبناني للمعلومات، تحت اسم الواقع الديموغرافي في لبنان، إلى أن المسيحيين في لبنان سيتخطون عتبة الـ 40% من مجموع عدد السكان مع حلول العام 2045 (المركز اللبناني للمعلومات 2013، 18). نشرت هذه الدراسة في العام 2018 في المجلة العلمية العالمية Yearbook Of International Religious Demography 2018 وحملت توقيع عدد من المؤلفين من بينهم أساتذة جامعيين في أهم الجامعات اللبنانية. وقد احتفلت الأحزاب المسيحية الطابع بهذا التقرير، عند صدوره عام 2013 وعند نشر الدراسة المستمدة منه عام 2018. وهو ما يوضح الديموغرافيا المسيسة والمطيفة بأبهى صورها. فلم يعذب أحدهم نفسه للتشكيك

بمدى صحة الأرقام أو الاستنتاجات. فالأرقام مستمدة من عدد من المصادر بغية تجميع ما يمكن أن يؤشر إلى عدد سكان لبنان. وقد اعتمد المؤلفون على المصادر التالية في تكوين فكرة عن عدد السكان: عدد الأطفال دون الثالثة من العمر + طلاب المدارس (3-18) + طلاب الجامعات (18-21) + طلاب المدارس المهنية (دون 21) + الهجرة + لوائح الشطب. وهنا يظهر الخطأ الفادح الذي وقع به المؤلفون، فهم أولاً قد اعتبروا أن لوائح الشطب صحيحة، وثانياً فاتهم كل ما يلي:

لوائح الشطب، إن كانت صحيحة، توضح عدد اللبنانيين المسجلين في لبنان والخارج. والخارج هنا قد يكون للمقيمين بشكل مؤقت خارج لبنان أو لمتحدرين لم يسبق لهم أن زاروا لبنان قط.

لا يحسب المهاجرون، ولا في أي بلد كان، من ضمن عدد المقيمين. وقد اثبتت الانتخابات النيابية الأخيرة أن الأكثرية الساحقة للمهاجرين قد فصلوا أنفسهم عن لبنان وصراعاته بحيث لم يتجاوز عدد الناخبين المسجلين في الخارج 83 ألفاً رغم كل الجهد الذي بذل لتشجيعهم على الانتخابات. أي أن نسبة الناخبين من المقيمين خارج لبنان لم تتجاوز 2.21%. (وزارة الداخلية اللبنانية 2018).

صحيح أن الوضع التعليمي في لبنان جيد، إلا أن نسبة لا بأس بها ممن هم دون الـ18 سنة خارج التعليم. وعليه فإن العدد المعتمد للمتعلمين لا يمكن أن يكون صحيحاً، وخاصة في إطار التعليم الجامعي حيث يقول المؤلفون أن 60% من طلاب لبنان الجامعيين هم من المسيحيين، إذ كيف يمكن لذلك أن يكون صحيحاً علماً أن نسبة المسيحيين أقل من المسلمين وهو ما بدأوا فيه دراستهم. وحتى لو تم ذكر أن السبب في اختلال التوزيع هو أن المسلمين هم أكثر التحاقاً بالتعليم المهني، إلا أن التعليم المهني قد يمتد من عمر 14 إلى 21. لقد فات المؤلفين أن هناك نسبة هامة من اللبنانيين، وخاصة من بعض الفئات المسلمة، تضطر إلى عدم الالتحاق بالجامعة، لا بل حتى ترك المدرسة، لتدخل مبكراً في سوق العمل، وذلك بسبب تراجع الوضع الاقتصادي عند بعض هذه الفئات عن مثيلاتها في لبنان، وهو ما أتينا على ذكره في الفصل السابق.

يتردد المؤلفون في حساب الدروز مع الطوائف الإسلامية. (المركز اللبناني للمعلومات 2013، 18)، وكأنهم بذلك يريدون أن يضعوهم في فئة خاصة بغية التقليل من نسبة المسلمين.

يقدم المؤلفون معدلات خصوبة للمسلمين والمسيحيين للعام 2004. هذه المعدلات لا تزال عند المسلمين أعلى من المسيحيين. فوفقاً للدراسة، بلغت الخصوبة عند المسيحيين 1.53 مولوداً للمرأة الواحدة و1.82 عند المسلمين. وعليه فإن استمرار الخصوبة أكثر ارتفاعاً عند المسلمين ستؤدي إلى استمرار تفوق أعدادهم على المسيحيين. (المركز اللبناني للمعلومات 2013، 11).

اعتمد المؤلفون على أرقام صادرة عن وكالة الاستخبارات الأميركية، CIA، للدلالة على أن نسبة المسيحيين في لبنان عند إعداد الدراسة هي قريبة من 40%. ونحن إذ نرفض الوثوق بأي رقم عن الديموغرافيا اللبنانية لأنه مبني على توقعات واسقاطات، ولكن سنسلم جدلاً بصحة هذه الأرقام ونقدم آخر تحديث لها. لقد بلغت نسبة المسيحيين وفقاً للموقع المذكور: 36.2% مما يسجل انخفاضاً ملحوظاً عما قدمه المؤلفون.(CIA 2018)

هكذا، لترتفع نسبة السكان المسيحيين من 36% إلى 41% يجب توافر عدد من الشروط، وهي: أولاً تراجع خصوبة المسلمين عن المسيحيين، وهو ما لم يحصل. ثانياً، ارتفاع معدلات الوفيات عند المسلمين، وهو ما لن يحصل أيضاً بسبب تعمر الطوائف المسيحية أكثر من المسلمة وبعدد غير قليل من السنوات (أنظر الفصل السابق). وارتفاع هجرة المسلمين مقابل هجرة المسيحيين وذلك بشكل ملحوظ، وهو ما لا يمكن لأي أحد التأكد منه. وحتى لو توفرت كل هذه الشروط فينبغي بتفاوت كل مؤشر وفقاً للطائفة أن يكون ظاهراً وواضحاً لكي تسجل نسبة المسيحيين هذا النوع من الارتفاع.

وفي المقلب الآخر، قامت إدارة الإحصاء في لبنان بالتعاون مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بإجراء التعداد الأول من نوعه حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وقد شمل هذا التعداد، وهو الأول من نوعه في لبنان، جميع سكان المخيمات والتجمعات المحيطة بالمخيمات الفلسطينية. خلص التعداد إلى أن عدد الفلسطينيين داخل المخيمات هو أقل بكثير مما كان متوقعاً، حيث بلغ عددهم 174 ألفاً من أصل 237 ألف شخص يعيشون في المخيمات والتجمعات (إدارة الاحصاء المركزي 2017، 16). وحتى أن بعض التجمعات تضم نسبة غير فلسطينيين أعلى من نسبة الفلسطينيين. كانت نتائج هذا التعداد صادمة للجميع، وقد حظيت باهتمام رسمي واسع حيث أطلقها رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري شخصياً، ومن القصر الحكومي، وسط تأكيده أن الخوف والتهويل من الوجود الفلسطيني في لبنان غير مبرر بعد اليوم. هذا وقد دلت النتائج على أن الفئة الأكبر، من بين

السكان، هي 25-34 حيث بلغت نسبة أفرادها 15%، وهذا ما يدل على مجتمع شاب وفي عمر النشاط الاقتصادي. (إدارة الاحصاء المركزي 2017، 23).

حظيت هذه الدراسة بتغطية إعلامية واسعة، إلا أن النتائج كانت مفاجئة للبنانيين الذين كانوا يظنون أن العدد يقترب من نصف المليون أو حتى يتجاوزه. وفي تفسير النتائج، يشير التقرير الحديث إلى أن عوامل عدة ساهمت في التراجع التدريجي والمستمر لأعداد الفلسطينيين في لبنان. أول هذا العوامل كان خروج منظمة التحرير أثناء الحرب وما رافقها من موجات هجرة مستمرة لآلاف الفلسطينيين. ثاني هذه العوامل يتمثل في الهجرة المغادرة للفلسطينيين المولودين في لبنان. ذلك أن الهجرة تصبح هدفاً للشباب، من كلا الجنسين، ومن عمر مبكر، بسبب القيود الإدارية والقانونية التي تضعها الدولة اللبنانية على عملهم. أدت هذه القيود إلى دفع مستمر بالشباب الفلسطيني تجاه الهجرة لتحصيل حقوق، ومن أبسطها العمل، في دول أخرى غير لبنان. ثالث هذه العوامل تمثل في الأحداث الأمنية المستمرة التي تعصف بالمخيمات بين الفينة والأخرى، وأهم هذه الأحداث كان ما عرف بحرب مخيم نهر البارد حيث غادر جميع سكان المخيم من منازلهم وتوزعوا على المخيمات الأخرى، بالإضافة إلى الذين غادروا البلد نهائياً. إلا أن قسماً من أهل مخيم نهر البارد سكنوا في شقق مؤجرة، أو تملكوا شققاً غير مسجلة[8]، وبذلك أصبحوا من الفلسطينيين خارج المخيمات، وهنا نصل إلى الملاحظة الأساسية في هذه المسألة. فالدراسة، وكما ذكرنا في أكثر من مكان، أحصت الفلسطينيين داخل المخيمات فقط، أما الفلسطينيون خارج المخيمات فلا يمكن تحديد عددهم بالضبط لأنهم عندها يصبحون كالسكان اللبنانيين، أي لا يمكن معرفة أعدادهم بسبب غياب الإحصاءات.

هكذا، فإن رقم الـ174 ألفاً، الذي كان موضع نقاش بين الأطراف اللبنانية، سيصبح محطاً للمزيد من الجدل عند الإشارة إلى أن العدد الأصلي أعلى من ذلك، وخاصة مع تفضيل أعداد لا بأس بها من الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المخيمات، لتحسن أوضاعهم المعيشية أولاً، وتفضيلهم الابتعاد عن الصبغة السلبية للمخيمات التي طالما لاحقت فلسطينيي لبنان. ونشير هنا إلى أن منظمة الغوث "الأونروا" تشير إلى أن عدد الفلسطينيين المسجلين لديها في لبنان قد بلغ 469 ألفاً، إلا أن هؤلاء المسجلين قد يكونون غادروا لبنان، وعليه يصبح تحديد الأعداد الصحيحة صعباً للغاية. (النهار 2017). من المهم الإشارة هنا إلى أن الصحف اللبنانية التي غطت إطلاق تقرير أوضاع الفلسطينيين وضعت الخبر في قسم "السياسة" عوضاً عن وضعه في قسم الاجتماعيات أو الاقتصاد أو غيره. وهذا ما يدل على تسييس الرقم في لبنان حتى لو كانت

الدراسات من تنفيذ الجهات الرسمية للدولة. ويمكن حتى التنبه إلى هذه المسألة من خلال تحليل الخبر الصحافي العائد لهذه التغطية في عدد من الصحف والمواقع الالكترونية. حتى أن موقعاً إلكترونياً ذهب إلى أن: "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، أطلقت مشروع التعداد في 20 كانون الثاني 2017، برعاية رئيس الوزراء سعد الحريري، وسط حرص على إطلاق تسمية "التعداد السكاني"، تفادياً لكلمة "إحصاء" كي لا تثار ضجة ومخاوف". (النشرة 2017)، علماً أن التعداد هو عدّ السكان، جميع السكان، في وقت محدد وفي رقعة جغرافية محددة. أما الإحصاء فهو عادة ما يطلق على الدراسات بالعينة. وهنا شدد معدّو التقرير على أن دراستهم هذه هي تعداد، بحيث تنطبق عليه جميع شروط ذلك.

وإذا كان اللبنانيون لا يجرؤون على الحديث عن التغيرات الديموغرافية وتأثيرها المحتمل على أحجام كل طائفة في السلطة، فإن المفكرين الغربيين لا يتوانون عن ذلك. ففي تحقيق لها حول احتفاظ المسيحيين بحصة توازي نصف السلطة في بلد لم يعد لهم فيه نصف السكان، عنونت مجلة الإكونوميست البريطانية The Economist هذا الأمر بأنه غير عادل.

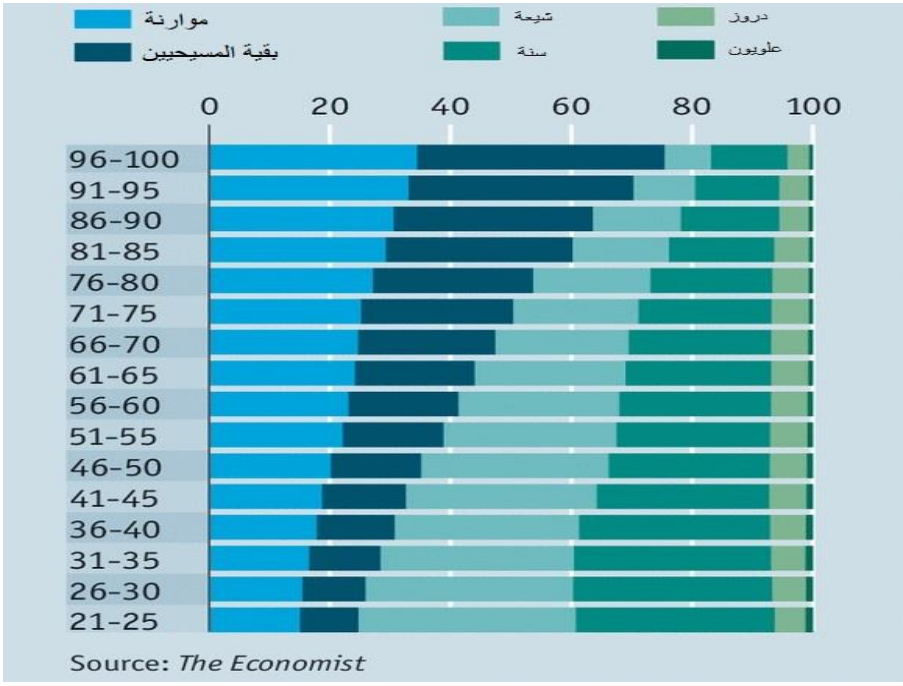

الرسم البياني 57: توزع الطوائف الكبرى اللبنانية وفق الأعمار، 2016 (The Economist 2016)

بيّنت المجلة، ومن خلال معلومات حصلت عليها، أن المسيحيين لم تتراجع نسبتهم فحسب، بل إن معدلات أعمارهم أعلى من المسلمين، مما يشير إلى المزيد من التراجع في المستقبل. (The Economist 2016).

يبين الرسم مدى الاختلاف في أعمار المسيحيين والمسلمين حيث يتكون المسيحيون من أغلبية معمرة أما المسلمون فهم بأغلبيتهم من الشباب. ويمكن التأكيد أيضاً على أن نسبة صغار السن غير المسجلين في لوائح الشطب هي بأكثريتها من المسلمين بسبب ارتفاع خصوبة المسلمين عن المسيحيين. إلا أن المقال نفسه يشير إلى أمر بالغ الأهمية، نقلاً عن لسان وليد جنبلاط، بأن اللبنانيين لا يفكرون في تغيير الصيغة الحالية لأنها بالتأكيد ستؤدي إلى خراب البلد وهدم الهيكل على رؤوس الجميع. (The Economist 2016).

في المحصلة، ما كان هدف هذا النقد إلا إظهار مدى تشوش الحقائق الديموغرافية في لبنان، لأنها مبنية على تكهنات وتوقعات غير علمية، ولأن كل طرف يسعى إلى تسييس مسألة السكان ليبني على الشيء مقتضاه. فعوضاً عن التلاعب بالوقائع والأرقام أو ترويضها لتصبح بقياس المشاريع السياسية لمريديها، لربما كان من الأفضل العمل على تغيير الواقع على الأرض. فمن أراد التشبث بالسلطة، ليبرر بقاءه على الأرض، عليه أن يخلق واقعاً يتيح له ذلك. والقوة العسكرية، لم تسمح لأي طرف لبناني مهما حاول ذلك، وفي كل الحقبات التاريخية في بلد التنوع والعيش المشترك أن تنتصر وتسيطر. وعليه يبقى الحل الوحيد، للبقاء فعلاً في هذا المشرق، هو في اتباع السياسات الديموغرافية التزايدية، وتقع المسؤولية الأساسية هنا على من يحتفل ويروج لدراسات غير دقيقة، تبرّر الحفاظ على السلطة، لا الحفاظ على أهل لبنان أولاً، والمشرق ثانياً، وثنيهم عن مغادرته إلى الخارج؛ أو لمن يتوسل ابتكار القطب المخفيّة ليزيد عدده من احتساب المهاجرين تارة، والتعامي عن وجود نازحين أو لاجئين طوراً، أو حتى في ابتكار مصطلحات ملبننة في كل أزمة تمر بها البلاد من حفظً للعيش المشترك وفق الميثاقية التوافقية حيث لا غالب ولا مغلوب، وحيث يتحول اللاجئ إلى نازح ويصبح المقيم غريباً في بلده.

هوامش الفصل الثامن

[1]. قمنا بتصحيح النسب المئوية استناداً إلى الأعداد، ذلك أن الأرقام التي قدمها الباحث بلغ مجموعها 104%.

[2]. اعتمدنا على الأرقام التالية: عدد السكان حسب بعثة إرفد عام 1959= 1.626.000، عدد السكان عام 1970= 2.265.000 أنظر:

- Courbage et Fargues, opt. cit, p :24.

[3]. للمزيد من التفصيل حول تعريف اللاجئ والنازح، أنظر الصفحة الرسمية للصليب الأحمر على الرابط التالي:
https://www.icrc.org/en/document/protected-persons/refugees-displaced-persons .

[4]. يشير الكاتب إلى النازحين بصفة لاجئين باللغة الإنكليزية، Refugees.

[5]. Regional Refugee and Resilience Plan .

[6]. يمكن الحصول على كل الإحصاءات المتعلقة بلبنان، لعام 2017، من موقع مكتب الإحصاء الأميركي، على الرابط التالي:
https://www.census.gov/data-tools/demo/idb/region.php?N=%20Results%20&T=13&A=separate&RT=0&Y=2017&R=-1&C=
بالنسبة للأعوام الأخرى، يكفي استبدال السنة، في الرابط، بأي سنة من 2011 إلى 2017. أما بالنسبة للإحصاءات من وزارة الصحة، وهي منقولة عن إدارة الإحصاء المركزي، يمكن الاطلاع على جميع النشرات الإحصائية السنوية من خلال الموقع التالي:
https://www.moph.gov.lb/ar/DynamicPages/index/8

[7] . مصدر هذا الرسم هو مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في منشور لريليف وب، بعنوان نظرة عامة للبنان شباط 2016.

[8] . تمنع القوانين اللبنانية الفلسطينيين من التملك، لذلك فهم إما يؤجِّرون العقارات التي يستخدمونها، أو يقومن بابتياعها وتسجيلها بأسماء لبنانيين يكونون موضع ثقتهم.

الفصل التاسع

العراق من فيصل إلى صدام

يحتل العراق مساحة واسعة من الأرض تجاوزت الـ437000 كلم^2 تحيط به أهم دول المنطقة، من تركيا وإيران والسعودية وسورية والكويت وبحدود برية تجاوزت الـ3500 كلم، وحدود بحرية لا تتجاوز الـ60 كلم على الخليج العربي. وكان المؤرخون يرون أن عدد سكان ما بات يعرف لاحقاً بالعراق، قد وصل في وقت من الأوقات إلى حوالي 15 مليون نسمة قبل أن يعود عدد السكان لينخفض بسبب مجموعة من العوامل، قد يكون تغير المناخ تاريخياً أحدها. وفي القرن الثامن عشر، كان البدو يشكلون قرابة الـ35% من مجموع السكان وأهل الريف نسبة 41% مما يبقي نسبة لا تزيد عن 24% لسكان المدن العراقية. وبدأت هذه النسبة بالانخفاض التدريجي مع تحول المجتمعات نحو التمدن، منها المجتمع العراقي، حتى وصلت إلى 17% مع بداية القرن العشرين. (السامرائي، أ. م. 2009، 345-346).

1. بداية التحوّلات

منذ القرن التاسع عشر بدأت أعداد الشيعة في العراق تزداد بشكل مطرد بعد أن كانوا مجرد أقلية مدينية. إلا أن تأثير الحركة الوهابية، أو لنقل المخوف من تأثيرها على العراق، دفع بعدد كبير من شيوخ العشائر إلى التشيع بتأثير مباشر من كبار العلماء الشيعة في المدن المقدسة للحد من المد الوهابي. إلا أن هذا التحول غير الاعتيادي إلى البداوة ساهم في تراجع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشيعة العراقيين. (Al Jiboury 2019)

دخل العراق في عداد مناطق السلطنة العثمانية من خلال ولاية بغداد. وقد تداولها ولاة عثمانيون تفاوت اهتمامهم بشؤون بغداد والعراقيين، وكان همهم الأساسي إدارة البلاد في الشكل الذي يؤمّن الموارد المالية، والدفاع ضد الطامعين في الأراضي العراقية من البلاد المجاورة. وعليه، لم يستفد العراق كثيراً من حكم العثمانيين، ومن ثم من الفترة التي حكم فيها المماليك العراق بشبه استقلال سياسي (1750- 1831) إلى أن عاد الحكم المباشر إلى العثمانيين بتولية علي رضا على بغداد. إلا أن العراق بقي يعاني من حكم العثمانيين كما بقية المناطق العربية التي كانت تحت سلطتهم. وبقي الأمر على ما هو عليه إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى في العام 1914.

على الصعيد الاقتصادي، كان العراق يعتمد على القطاع الزراعي رغم استعمال الوسائل البدائية في الزراعة أو صيانة أراضي النخيل وحمايتها من الفيضانات. وكان أن تشجّع البدو على الاستقرار وجني المحاصيل الزراعية باستعمال طرق الري التي كانت ما تزال بدائية. فعوّضهم ذلك عن التنقل طلباً للماء والكلأ. وقد ساهمت السلطات المحلية العثمانية في هذا المجال، ليس فقط من أجل تحسين وسائل العيش للفلاحين ورجال القبائل، بل قبل ذلك، من أجل تحسين الجباية لتغذية خزانة السلطنة العثمانية.

كان لتحسّن الانتاج الزراعي أن انتقل من مرحلة الكفاف إلى الدخول في شرايين التجارة العالمية، وخصوصاً في تصدير المواد الأولية الزراعية والتمور التي اشتهر بها العراق. فأغرى هذا الانفتاح على الخارج كبار التجار والموظفين المدنيين والعسكريين للاستثمار في القطاع الزراعي. فجمعوا الثروات الطائلة على حساب فقر الفلاحين وبؤسهم. وعلى هامش الزراعة المزدهرة نشأت طبقة من التجار المتمولين جعلوا من أنفسهم صلة الوصل بين ملاكي المزارع وبين التجار الأجانب. وعلى أثر ذلك ازدهرت الأعمال الخدماتية إن كان عن طريق البواخر أو القوافل، أو كان على صعيد تأسيس البنوك والمراكز المالية لتأمين كل ما يلزم لجعل العراق حلقة في شبكة التجارة العالمية. (غنيمة، ي. 1922، 110)

كانت بريطانيا الدولة الأكثر تعاملاً تجارياً مع العراق، إن كان في صادراته أو وارداته. ومن الطبيعي أن تكون الصادرات مؤلفة من المواد الأولية الضرورية للصناعة، وخصوصاً صناعة الانسجة، أو المبنية على المنتوجات الزراعية. أما الواردات فهي مؤلفة من كل ما هو مصنوع في الخارج، ومن كل الأنواع.

على هذا النمط دخل العراق في العلاقات غير المتكافئة مع العالم الصناعي وانفتح على السوق العالمية، وإن كان لا إرادة له في توجيهها الوجهة التي تعبر عن مصالحه. وبناء على هذا التوجه، كان لبريطانيا السبق في التعامل التجاري مع العراق، ومن ثم التعامل السياسي بعد دخول القوات البريطانية إلى مدينة البصرة في بداية الحرب العالمية الأولى. (أحمد، ك. 1978، 36-37)

من الناحية الاجتماعية، ومع بداية اطلالة العراق على العالم الحديث، تحكّم به نمطان من الحياة الاجتماعية: نمط الحياة المدينية، والحياة القبلية. ومن ضمن ما يعنيه هذان النمطان، تنظيم الدولة الحديثة والتنظيم القبلي. وعليه، ظهر الصراع بين هذين النمطين، مع نهاية الحكم العثماني، وظل سائداً حتى بعد الحرب العالمية الأولى في زمن الانتداب البريطاني وفي

عهد الملكية في العراق، ولا يزال في التوجهات العامة حياً في المجتمع العراقي وفي الدولة حتى اليوم.

عملت السلطنة العثمانية على توطين البدو واستقرارهم وانتقالهم من حياة الرعي إلى الزراعة. وإذا كان هذا التوجه قد نجح جزئياً، على الصعيد الاقتصادي، فقد بقيت الذهنية القبلية في كل توجهاتها مترسخة، رغم كل التغيرات الظاهرية. ومن أجل تأمين الموارد اللازمة لخزينة السلطنة، عدلوا عن توطين البدو، وطبّقوا نظام الالتزام لتحصيل الضرائب، زلم يهتموا بما يفعله الملتزمون بأصحاب الأملاك والفلاحين على السواء. ولا بأس إن كان الملتزمون من شيوخ القبائل أو الملاكين. (ماجد، م. 2012، 18-27)

بلغ عدد سكان العراق قبل الحرب العالمية الأولى ما يقرب من مليونين ونصف مليون نسمة. وهنا لا بد من الحديث عن دقة الأرقام التي كانت تؤمّنها سجلات السلطنة العثمانية. صحيح أن السلطنة قامت بأربع تعدادات في القرن التاسع عشر (1831، 1844، 1881و1893)، إلا أنها لم تكن دقيقة بالمعنى المتعارف عليه اليوم، ولا حتى بالمعنى المتعارف عليه أوروبياً في حينه. فقد تم جمع المخاتير وممثلي الحارات وسؤالهم عما يعرفونه عن عدد السكان. وعليه، يعتبر تعداد 1893 الأكثر دقة بين تلك المذكورة أعلاه، حيث تم حصره بفترة زمنية أقصر مما مضى، إذ كانت التعدادات السابقة تستغرق عدة سنوات، بالإضافة إلى أنه تم عدّ الإناث لأول مرة في تاريخ السلطنة. وفيما بعد، قام البريطانيون بمتابعة ما قام به العثمانيون، وكان هدفهم من التعداد هو الحصر الرقمي للسكان أكثر من مسألة تصنيفهم والذي، أي التصنيف، كان الشغل الشاغل للبريطانيين تجاه سكان الهند مثلاً. (Dundar 2012, 7-8)

توزع السكان العراقيون بين عدد من الطوائف كان المسلمون يشكلون الغالبية العظمى منها. بلغت نسبة المسلمين 80% من سكان العراق، حيث شكل المسلمون العرب نصف نسبة السكان، أما بقية المسلمين فتوزعوا على اثنيات كالفرس والأكراد والأتراك. وشكل بقية السكان، وبلغ عددهم وقتها حوالي النصف مليون، مزيجاً من المسيحيين (أرمن وسريان وكلدان وأشوريين...) وبعض اليهود واليزيديين.

مهّد الانكليز لوضع يدهم على العراق بإرسال البعثات العلمية للتنقيب عن الآثار، من ناحية؛ وعن النفط من ناحية ثانية، باسم شركات ضخمة تعرف كيفية الدخول في نسيج المجتمع العراقي. من هنا بدأت عملية السلب المنظم لآثار العراق، ومن ثم استخراج النفط واحتكار

استخراج المواد الخام، بالاضافة إلى السيطرة على تجارة التمور وكل ما له علاقة بجمعه وتوضيبه وتصديره. (هيرشلاغ، ز.ي. 1973، 342)

احتل البريطانيون العراق على مراحل، بدأت المرحلة الأولى باحتلال البصرة باسم حماية المصالح البريطانية في المدينة، وإن كان ذلك قد أغضب العراقيين فقاموا بحركات استنهاض للدفاع عن البلاد باسم الدين والوطنية. وقد أوردت مها ماجد برقية مرسلة من وجهاء البصرة تدعو إلى الجهاد في مواجهة المحتلين، "ثغر البصرة، الكفار محيطون به، الجميع تحت السلاح، نخشى على باقي بلاد الاسلام، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع"[1]. وبعد البصرة بدأ قضم الأراضي العراقية بالتدريج حتى وصلت القوات البريطانية إلى بغداد بعد معارك طاحنة مع القوات العثمانية في العام 1917، وما كاد ينتهي العام 1918 إلا وكان العراق بأكمله تحت السيطرة البريطانية.

2. بلاد فيصل

كشفت نهاية الحرب العالمية الأولى المعاهدات والمراسلات السرية التي عقدت أثناء الحرب، منها اتفاقية سايكس بيكو والوعود التي تمخضت عنها مراسلات الشريف حسين بجعل بلاد العرب مملكة للحسين، ووعد بلفور بإعطاء فلسطين لليهود كنتيجة لنشاطات الحركة الصهيونية العالمية. وكان مؤتمر سان ريمو الذي عقد بعد الحرب لتقسيم تركة العثمانيين عام 1920؛ وهي أحداث وتبعات تقرير مصير للعرب بأجمعهم خفيت ليس فقط عن الشعب في بلاد العرب بكل أطيافه، بل أيضاً على مستلمي زمام الأمور الذين كانوا يعتبرون أنفسهم حلفاء للانكليز بتعاملهم الند للند، إن كان مع الانكليز أو الفرنسيين، علماً أن الأمير فيصل قبل تنصيبه ملكاً كان قد وافق على أمور كثيرة طرحها الحلفاء سراً، ومنها قبوله بما جاء به وعد بلفور. (ماجد، م. 2012، 64-66)

وفي النتيجة المفاجئة كان العراق وفلسطين من حصة الانكليز وسورية ولبنان من حصة الفرنسيين، وقد فصّلنا القول في ذلك سابقاً. لم يؤد تنفيذ هذه القرارات الموضوعة بمعزل عن القادة العرب إلى رضى العراقيين، كما بقية البلدان المعنية بهذه المعاهدة، إذ جاءت على غير ما يأمله العرب، وعلى غير ما وعد به الحلفاء، وخصوصاً الشريف حسين. فقامت المظاهرات والاحتجاجات التي تزامنت مع إعلان الأمير فيصل نفسه ملكاً عربياً على سورية أولاً، وأنشأ الحكومة العربية في دمشق، وكان له ممثلون في لبنان عملوا على إلحاقه بالدولة العتيدة. إلا

أن معارضة هذه الخطوة من قبل الفرنسيين، أدت إلى نشوب معركة ميسلون وخسارة فيصل ونفيه إلى الخارج. هذا التطور الدرامي للاحداث شجع الانكليز على التشدد في العراق، إلى الدرجة التي جعلت كوكس الانكليزي يحكم بأمره في البلاد مع مساعديه من أبناء جلدته. وفي نهاية المناوشات بين العراقيين والانكليز تم التوافق على تنصيب الملك فيصل على العراق، في الفترة التي اعتلى فيها الأمير عبد الله، شقيقه، كرسي العرش في الأردن. (حسين، م. م. 1959، 174-175)

منذ بداية احتلالها للعراق، واجهت بريطانيا أزمة داخلية في ما خص المسألة الكردية. فقد قام الأكراد برفع قضيتهم أمام مؤتمر "سيفر"، وادّعوا أن عدد الأكراد في السلطنة العثمانية يناهز الخمسة ملايين نسمة، وهو ما اعتبره الإنكليز رقماً مضخّماً. هكذا، قام الإنكليز بجمع المعلومات الإحصائية عن الأكراد بأنفسهم لرغبتهم بوضع حدود إثنوغرافية للشعب الكردي. إلا أن الآراء الإنكليزية حول الأكراد تعددت. فالبعض، مثل "إدوارد نويل" Noel" كان من المدافعين عن فكرة إقامة كردستان الكبرى التي ستضم ما يزيد عن 5 ملايين كردي من رعايا السلطنة المهزومة. إلا أن "أرنولد توينبي" "Toynbee" وقف ضد هذه الفكرة لأن كردستان هذه ستضم مجموعة كبيرة من الأقليات، ومنها "شعوب ذات حضارات أرقى من الأكراد" كالأرمن، أضف إلى أن الأكراد لن يتمكنوا من حكم ذاتهم، على حد تعبيره. صدر عن مؤتمر سيفر مجموعة من القرارات، وكان أحدها يقضي بإنشاء دولة أرمنية، إلا أنها أنشئت بأكثرية مسلمة وكردية. فتبعاً لبنود المعاهدة، كان يمكن إنشاء دولة كردية في المناطق التي تقع شرق الفرات إذا تمكن الشعب في هذه المنطقة من تلبية شرطين أساسيين: الأول هو "رغبتهم بالاستقلال"، أما الثاني فهو أن تعتبرهم عصبة الأمم مؤهلين لهذا الاستقلال. إلا أن رفض مصطفى كمال لمعاهدة سيفر أوقف تنفيذ هذا الإجراء. (Dundar 2012, 12-13)

في هذه الفترة، قدم البريطانيون معلومات إحصائية ستستخدم لاحقاً لتحديد مصير الأكراد وليواجهوا بها الأتراك الذين قدموا معطيات مخالفة. يمكننا أن نعتبر أن معلومات البريطانيين كانت أكثر دقة، وذلك لأن والي الموصل حين غادرها لم يأخذ معه أي أوراق رسمية، ومن ضمنها الإحصاءات، لتستخدم لاحقاً، لا بل إن الأتراك استخدموا أرقاماً تعود إلى تعداد 1893. وعليه، ووفقاً للإحصاء البريطاني، بلغ عدد السكان في العراق حوالي المليونين ونصف المليون نسمة موزعة على عدد من الطوائف والإثنيات.

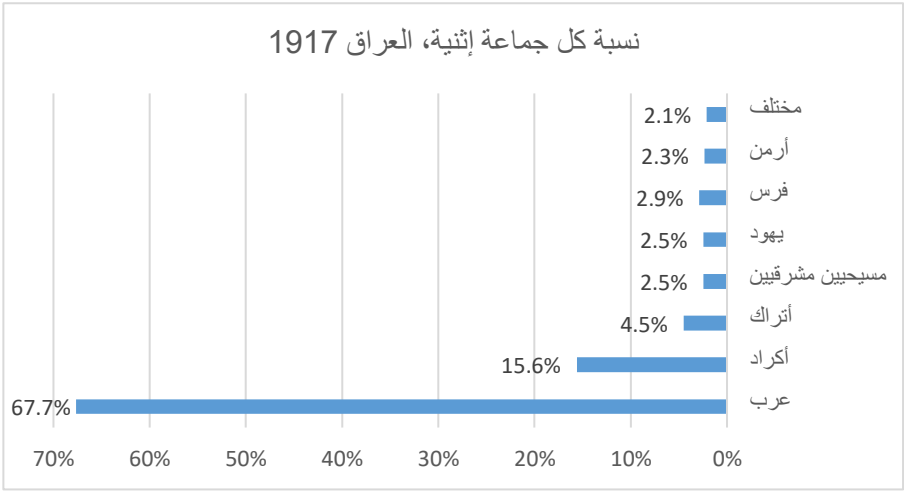

الرسم البياني 58: التوزع النسبي لسكان العراق وفقاً لطوائفهم أو إثنياتهم، 1917 (المصدر:
(Dundar 2012, 18, 22)

كانت أكبر جماعة إثنية، ومن دون تحديد مكوناتها الطائفية، تتألف من العرب. أما الجماعة الثانية عدداً فهي الأكراد، حيث بلغ عددهم 380 ألفاً أي ما نسبته 15.6% من السكان. وقد بلغت نسبة المسيحيين مجتمعة حوالي 5% في مقابل 2.5% لليهود. استخدم الإنكليز هذه المعلومات لاحقاً بالإضافة إلى معلومات أخرى تشير إلى أن نسبة الأكراد في محافظات أربيل وكركوك والموصل والسليمانية تبلغ 58% من مجموع سكان هذه المحافظات في محادثات السلام في لوزان عام 1922. ولم يكن استخدام هذه المعطيات بغية إنشاء دولة كردية مستقلة، بل كان يهدف إلى منع تركيا من المطالبة بحقها على الموصل، وهو ما حصل فعلاً عام 1926. (Dundar 2012, 18, 22).

عمد البريطانيون، مع بداية تدعيم وجودهم في العراق، ومعرفة منهم بأن لا يمكن لهم تسمية شخص لحكم العراق "احتراماً" لمبدأ الحق في تقرير المصير، إلى إجراء استفتاءين في العراق عامي 1919 و1921. كان الهدف المعلن منهما هو طرح اسم الأمير فيصل كملك على العراق، وهو غير عراقي، بل من الحجاز. أما الهدف المستتر فكان في تمرير مخططها القاضي بوضع البصرة وبغداد والموصل ضمن حدود جغرافية واحدة. ذلك أن انقساماً في الرأي قد ساد أيضاً حول أهمية الموصل، حيث اعتبرها البعض ضرورية لإقامة دولة كردية تبعد مصطفى كمال عن حدود الدولة العراقية. أما البعض الآخر فقد اعتبر أن المصلحة الإنكليزية تقضي بضم الموصل إلى بغداد. وفي الوقت نفسه، لم يجرِ البريطانيون أي استفتاء بشأن مصير الأكراد وتلبية مطالبهم

المتكررة، بل اعتمدوا على الاستفتاءين المذكورين أعلاه ليبرروا هيمنتهم على العراق والمنطقة. والحقيقة أن هذه الاستفتاءات شابها عدد من العيوب؛ فهي لم تكن استفتاءات، بحيث لم يصوت الشعب إفرادياً على الموضوع ضمن مغلفات سرية ومختومة، كما أن الضباط الإنكليز هم من نفذوها مما مكنهم من التلاعب بالنتائج وفق ما يرونه مناسباً. وأخيراً فإن نتائجها لم تنشر بشكل جداول إحصائية موثقة ليتمكن الجميع من الاطلاع عليها. هكذا، فإن إعلان "الإرادة الموحدة لشعب ما بين النهرين" والذي نشأ عنه العراق لم يكن إلا نتيجة التلاعب الإنكليزي بالاستفتاء وفقاً لرأي بعض الضباط الذي تفوّق على رأي آخرين في مسألة جيوبوليتيكية صرفة، وليست نتيجة لحق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن الأمثلة على التحيّز البريطاني في إجراء الاستفتاء أنهم قد أعطوا وزناً مرجّحاً للمسيحيين الذين كانوا يشكلون 8% من سكان الموصل، وفقاً للإحصاءات الإنكليزية، إلا أنهم قد شكلوا 250 من أصل 342 توقيعاً على عريضة ضم الموصل إلى بغداد. (Dundar 2012, 14-15).

بدأ حكم الملك فيصل للعراق في آذار 1921. وعمل على تشكيل حكومة دستورية وطنية مقيدة بالقانون. ليس هذا فحسب، بل عمل على إشراك الشعب العراقي بالحكم من خلال الاستفتاء الذي أجراه في البلاد ونال موافقة 94% من المستفتين على اعتباره ملكاً. (قدورة، ز. 1968، 117)

أصاب الملك فيصل في العراق ما أصابه عندما كان ملكاً على سورية قبل الاطاحة به من قبل الفرنسيين. ذلك أن سياسته الاستقلالية وخطابه الذي وعد به الشعب العراقي العمل على نقل العراق إلى مرحلة الاستقلال التام بدءاً بالانتخابات النيابية وتشكيل المجلس التأسيسي، لم ترضِ الانكليز باعتبار أن خطوة تنصيب الملك فيصل ما هي إلا حلقة من حلقات تنظيم الانتداب الانكليزي على العراق. وتكررت المناقضة بين أماني الشعب السوري في علاقته مع الانتداب الفرنسي، إلى مناقضة مماثلة بين الشعب العراقي والمسؤولين فيه في علاقته مع الانتداب الانكليزي. وبدأ هذا التناقض يظهر إلى العيان على شكل مناوشات في الشارع ومفاوضات في أروقة الديبلوماسية الانكليزية إلى أن طُلي الانتداب بطلاء معاهدة ما كان لها أن تكون إلا لمصلحة الانكليز، وكان ذلك في العام 1922.

من المهم القول في هذا الإطار إن فيصل كان إزاء دولة ومجتمع محكومين بالتفتت والانقسام، من ناحية؛ وبمشكلات اقتصادية واجتماعية كان عليه أن يجد الحلول لها، في وقت تميّز ببروز صراع خفي حيناً وعلني حيناً آخر طغى عليه الطابع الاجتماعي السياسي بين المجتمع والدولة،

من ناحية ثانية؛ والمحتل تحت عنوان الانتداب، من ناحية ثالثة. ذلك أن الملك فيصل وجد صعوبة فائقة في إدارة شؤون البلاد، ومحاولة إنشاء الدولة الحديثة في العراق بسبب الصعوبات المتأتية من بنية المجتمع العراقي، ومن أصحاب الرأي والفعل فيه، ما أدى إلى هيمنة العقلية التقليدية في إدارة شؤون البلاد، بدءاً من ذهنية الأب الذي عليه إدارة الشؤون المجتمعية وقيادتها بقالبها المستحدث، ويناقش ويقرر دون الرجوع إلى آراء الآخرين أو مشورتهم.

ليس هذا فحسب؛ ذلك أن ما خفي على عرب العراق هو ذلك الفرق الواضح بين نظرة المستعمرين إلى شؤون مستعمراتهم التي عليها في كل الظروف أن تكون في خدمة المستعمر، بالاستناد إلى الدرس والتخطيط طويلَي النفس والمبنيين على استراتيجية عقلانية تدرك إلى أين يمكن الوصول، وكيفية تحقيق الأهداف؛ ووطنيين مخلصين لقضيتهم الوطنية يريدون بالتفكير المبني على العاطفة، وعلى استراتيجية فردية في كيفية الوصول إلى السلطة وبناء الجاه دون تخطيط مبني على التعاضد والدرس ورسم المشاريع الوطنية بتجاوز نزعة الذات والفردية المدمّرة.

إلا أن هذا الصراع كان له الأثر الفعال الذي ساهم في تعديل توجّه الانكليز إلى الحكم بأيد محلية، على أن يحكموا هم من وراء الستار. وكانت معاهدة 1922 خير دليل على ذلك، مع أنها لم تلبّ مطامح العراقيين، ولا الملك فيصل الذي اعتبر أن هذه المعاهدة لم تكن تلك التي وعده بها تشرشل في لندن. (Khadduri 1960, 5)

انصبّ اهتمام الملك فيصل، وكذلك الانكليز، على استمالة العشائر في العراق، في وجهتين متناقضتين، الأولى اتبعها الملك فيصل ليتمكن من بناء الدولة على الأسس الحديثة على أن تكون هذه القبائل تحت راية الدولة؛ وعمل الانكليز على استمالتها لتبقى الدولة على وضعها الهشّ، وبالتالي خاضعة للنفوذ الانكليزي، (ديب، ك. 2013، 44)، ما يؤدي إلى تأمين مصالحها من خلال ثقل ممثلي العشائر في المجلس التأسيسي. وبين أخذ وردّ، بقي الوضع على حاله من الضياع بين رجال الدين وشيوخ القبائل في علاقاتهم مع الملك من ناحية، ومع الانكليز من ناحية ثانية، ما أدى إلى إعاقة التوجه المدني في الحكم القائم على الكفاءة والدراية في شؤون السياسة، وبالتالي إعاقة توجه الملك في إرساء أسس الدولة الحديثة، أو على الأقل بناء دولة قوية تستطيع الصمود أمام العاملين على إبقاء المجتمع على حالته التقليدية.

كان يعاون الملك في تسيير شؤون الحكم الخلّص من المريدين الذين كانوا ينتمون إلى فئتين مضادتين في الأصول وفي التوجه السياسي، وإن كان الفريقان يمحضان الثقة والولاء للملك. الفئة الأولى تتحدّر من العائلات الاقطاعية ومن كبار التجار والوجهاء في العراق، والثانية حصلت على كفاءتها العلمية وتنشئتها الوطنية من المدارس والجامعات، ومن انخراطها في الأحزاب السياسية والقومية، ما أكسبها خبرة وكفاءة في التعاطي مع العمل السياسي، وإن كانوا ينتمون في أصولهم إلى الفئة الدنيا. هذا الأمر جعل كل فئة تنظر شزراً إلى الفئة الأخرى ضمن بطانة الملك وحاشيته ومنفذي سياسته. كان هؤلاء في أكثريتهم الساحقة من المسلمين السنّة والمتحمسين للقومية العربية، ولإنشاء دولة تلبّي طموحاتهم في تنصيب فيصل ملكاً على العرب.

كانت العناصر الشيعية المسيّسة في تلك الفترة بعيدة عن مؤسسات الدولة، وعن الادارة في شكل خاص، ولم يكن لها كلمة تذكر في تسيير شؤون البلاد، وخصوصاً بعد تزعّمها لثورة العشرين. فبقي وجودها على هامش الحياة السياسية العراقية، وعلى هامش تشكيل الجيش العراقي، كما كانت في العهد العثماني. (ماجد، م. 2012، 157-158)

كان الملك فيصل يدرك جيداً أهمية استمالة الطائفة الشيعية للدخول في الدولة، فعمل على إدخال الشبان في المعاهد العليا لتحصيل الكفاءة اللازمة للانخراط في الادارة، كما أنشأ لأبنائها ثانوية مسائية للتعلم والتدريب للدخول إلى المعاهد العليا. (السويدي 1969، 76-77). كانت هذه المبادرة تهدف إلى تغيير نظرة الشيعة إلى الدولة، ذلك أن هؤلاء كانوا يحتقرون أي فرد منهم إذا قبل الاشتراك في قيادة الدولة حتى ولو كان في منصب وزير. وهذا ما يفسر قلة انخراطهم في وظائف الدولة في مختلف مستوياتها. وكان من الصعب جداً العثور على رجل شيعي له مكانته الاجتماعية، ويرضى في الاشتراك في الوزارة. (الحسني، ع. 1965، ص9). إلا أن هذا الوضع اختلف بعد أن لمس المتنفذون الشيعة من غير الخاضعين لسلطة رجال الدين من أهمية لعدد الناخبين من أجل أن يشقّوا طريقهم للدخول في النشاط السياسي العام والفاعل في البلاد بعد أن كان هذا النشاط شبه مقتصر على السياسيين السنّة. (بطاطو، ح. 1995، 405)

حاولت قوات الانتداب البريطاني اللعب على أوتار التفرقة الدينية والطائفية والعرقية بين أبناء العراق لتثبت نفوذها في سياسة "فرق تسد". فقد مارست تحيزاً واضحاً ضد قبائل الفرات الأوسط ووقفت ضدهم وحاربتهم، بالإضافة إلى بث التفرقة الطائفية والعرقية بين سكان العراق، وهي قد وجدت في ذلك تربة صالحة، وإن لم تنجح في هدفها في حينه إلا أن العراق سيعاني من بذور هذه الطغمة بعد عقود على زرعها. (السامرائي، أ. م. 2009، 353).

3. العراق المستقل

في دراسة فرنسية تعود إلى العام 1932، اعتبر "جاك والرس" "Jacques Weuleresse" أنه في العام 1920 لم يكن يوجد عراقي واحد في العراق، وذلك ليعبّر على أن الانتماءات في حينها كانت كلها إما طائفية أو قبلية؛ وإن من كان يمكن أن يطلق عليهم وصف "عراقي" كانوا الموظفين المسؤولين عن إدارة البلاد، وهؤلاء أصلاً ليسوا عراقيين بل من بدو نجد والحجاز الذين رافقوا الملك فيصل في مسيرته وصولاً إلى العراق. وعند محاولة فرض الوطنية على سكان مشتتين في أرض عرفت بالعراق كان لا بد لهؤلاء، ولمقاومة ما سيفرض عليهم، من تنظيم أنفسهم في وحدات ذات وجه وطني وخلفية طائفية أو إثنية. (Weulersse 1934, 70-71)

وفقاً للدراسة نفسها، تبين أن عدد الشيعة يفوق عدد السنة في العراق، حيث يبلغ عدد الشيعة 1.5 مليون نسمة في مقابل 1.135 مليون نسمة للسنة.

جدول 53: توزع سكان العراق حسب الطوائف في فترة الانتداب البريطاني

الطائفة	العدد	النسبة
الشيعة	1500000	53%
السنة	1135000	40%
المسيحيون	80000	3%
اليهود	88000	3%
اليزيزديون	30000	1%
المجموع	2833000	100%
المصدر: (Weulersse 1934, 73-74)		

شكل المسيحيون واليهود مع الأزيديين أهم الأقليات الدينية في العراق، إلا أن اليهود كان لهم دور أكبر من عددهم لما لهم من ثقل في التحكم بالمقوّمات الاقتصادية للعراق طيلة فترة الوجود العثماني فيه. ويشكل الأشوريون جزءاً من الطوائف المسيحية التي لم يكن أصلها من العراق، بل هي من تركيا حيث ساعدوا الحلفاء ضد السلطنة، وخاصة الروس. إلا أنهم وضعوا في مأزق بعد انسحاب هؤلاء من الحرب العالمية الأولى. وفضلوا الهجرة على مواجهة الأتراك. فقصدوا العراق بداية الأمر ووجدوا فيه صعوبة في الاستقرار بسبب رفض العروبيين لهم، كما

واجهوا في الوقت عينه الضغط الفارسي والتركي ضدهم مما أبقاهم في وضع بالغ الحرج سيؤدي بهم إلى هجرة أخرى صوب سورية كما ورد في الفصول السابقة. (Weulersse 1934, 74)

صحيح أن السنة شكلوا 40% من سكان العراق، إلا أن نسبة عظيمة منهم كانت من الأكراد الذين بلغ عددهم أكثر من 500 ألف فرد في حينه، لدرجة أنهم باتوا يشكلون شبه دولة في العراق. وتميز الأكراد، وبسبب كثرة عددهم، بتمسكهم بلغتهم الأصلية على عكس الأقليات الأخرى، لا بل إن هذه الأقليات غالباً ما كانت تستخدم اللغة الكردية إذا كان سكنها مجاوراً للتجمعات السكانية لهؤلاء. وعليه، فقد تنبأ كاتب هذه الدراسة التي يناهز عمرها الخمسة وثمانين عاماً أن التهديد الأكبر للعراق لن يكون دينياً أو طائفياً، بل هو "سيكون من أبناء الطائفة نفسها ومن إثنية أخرى". (Weulersse 1934, 76)

ساهم قانون الجنسية الذي وضع عام 1924 في زيادة الشرخ بين الشيعة والسنة إذ وضع شروطاً قاسية للحصول على الجنسية العراقية. ذلك أن اعتبار الفرد عراقياً أصيلاً يجب أن يكون متلازما مع إثبات أصله العثماني. وهنا ظهر أن أغلبية العرب الشيعة كانوا قد فضّلوا عدم التسجيل للجنسية العثمانية، هرباً من الخدمة العسكرية. وعليه، فقد أصبح هناك ثلاثة احتمالات للحصول على الجنسية: العراقيون من أصل عثماني، العراقيون من أصل عربي، العراقيون من أصل إيراني. وقد عانى العراقيون من أصول غير عثمانية من تمييز شديد تجاههم ابتداءً من عام 1927 حيث حرموا من الوصول إلى المناصب العامة، ما أدى إلى تناقص عددهم مع الوقت. هذا ما يبرر تدنّي نسبة الشيعة في الوظائف العامة، في فترة الثلاثينيات التي لم تتجاوز الـ15% من مجموع الموظفين. نشأت عن هذا الواقع ثورة قبلية مسلحة عام 1934 بعد رفض طلب ترشّح أحد المتنافسين الشيعة للانتخابات. (Al Jiboury 2019)

بلغت نسبة السكان العرب من العراقيين 79%، حسب تقديرات 1935، والأكراد 16%، والتركمان 2.75%، والأقليات (مسيحيون وأزيديون وغيرهم) 2.25%. (درويش، م. 1936، 44). ونما سكان المدن الرئيسية في العراق في شكل كبير بين سنة 1908 و1935، وكان ذلك نتيجة هجرة من الريف إلى المدينة. حتى أن نسبة النمو السكاني في بغداد بين هذين العامين بلغ 4.33%.

وقد أصابت الزيادة السكنية المتسارعة مدينتي الموصل والبصرة، إلا أنها لم تكن بمستوى بغداد التي كانت محط رحال معظم السكان الذين فضلوا ترك الأرياف أو حتى البداوة والبحث عن حياة أفضل في المدن.

جدول 54: توزع سكان المدن الرئيسية في العراق بين أعوام 1908 و1935

السنة	بغداد	الموصل	البصرة
1908	150000		
1922	200000	70000	55000
1935	350000	100000	60000
المصدر: (بطاطو، ح. 1995، 53)			

لم يزد عدد سكان العراق حتى العام 1930 عن ثلاثة ملايين وربع المليون يتشكلون من ساكني المدن والأرياف وممارسي حياة البداوة في تنقلهم وترحالهم. إلا أن نسبة البداوة من السكان انخفضت من 17% إلى 7% بين سنتي 1905 و1930. كان ذلك نتيجة استقرار البدو واستيطانهم في الأرياف. وقد أدى ذلك إلى تزايد نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان من 59% إلى 68% بين الفترتين المذكورتين. كما انخفضت نسبة سكان المدن مقارنة بسكان الريف بعد استقرار البدو من 34% إلى 25% في الفترة نفسها. (ماجد، م. 2012، 13-14)

يتفرع سكان العراق، بناءً على ما تقدم، وعلى صعيد التركيبة السكانية، بين سكان ريف ومدن وبداوة، وإلى فئات اجتماعية - اقتصادية تبيّن نمط حياة سكان العراق وأحوالهم الاقتصادية. والفئات هذه ثلاث، كما في أي بلد عربي؛ الفئة العليا تتألف من التجار وكبار موظفي الدولة، من مدنيين وعسكريين، وهؤلاء بطبيعة أعمالهم سكان مدن. ثم تأتي بعدها فئة شيوخ القبائل وكبار ملاكي الأراضي، وهؤلاء بطبيعة تشكلهم سكان أرياف وبوادي. والفئة الدنيا تتألف من الفلاحين وعمال المدن والمرافق الحيوية، ويعيشون على امتداد مساحة العراق في حالة من الفقر والمحرومية. ولا يبقى إلا قطاع الخدمات الذي يتوزع على مؤسسات الدولة والقطاع الخاص في المجتمع. وهؤلاء بطبيعة تشكلهم أيضاً، يعيشون في تنقل هادئ وبطيء بين الفئة الثانية والثالثة من فئات المجتمع العراقي. أما على المستوى الإثني فينقسم العراقيون إلى عرب وأكراد وتركمان وأقليات أخرى. وعلى المستوى الديني إلى مسلمين شيعة وسنّة، وإلى مسيحيين ويهود وصابئة. (ماجد، م. 2012، 17)

عندما بدأ الشيعة في المشاركة في الحكم وإن متأخرين، كان المجتمع العراقي يعاني من مشكلتين أساسيتين على صعيد الدولة والمجتمع معاً. المشكلة الأولى ما تأتّى عن تمرد العراقيين الأشوريين الذين والوا الانكليز بمبادرات من هؤلاء لاستيعابهم واستعمالهم ضد توجهات الحكم الوطني في العراق؛ فشاركوا في قمع ثورة العشرين، وفي عرقلة مساعي الدولة لتوحيد عناصر المجتمع العراقي. هذا ما حدا بالدولة إلى تفرقتهم من خلال توزيعهم على مناطق متباعدة من البلاد للتخفيف من حركتهم. إلا أنهم تمرّدوا على القرار فحصلت مناوشات بينهم وبين الجيش العراقي، وما كان من ولي العهد ورشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء وقائد الجيش إلا أن قمعوا التمرد وقضوا على بضعة آلاف منهم، واعتقلوا ونفوا وهجّروا الكثيرين، وسحبوا الجنسية العراقية من بعضهم. إلا أن الكثيرين منهم بقوا في العراق، وشاركوا في الحياة السياسية وتفاعلوا مع مكوّنات المجتمع العراقي. (ديب، ك. 2013، 50)

أما المشكلة الثانية فهي تتمثل في العلاقة المتوتّرة بين أكراد العراق والدولة. وهي المشكلة العصيّة التي لا تزال تفعل فعلها، ليس في العراق وحده بل أيضاً في سورية وتركيا. وقد بدأ يظهر التوتر الكردي في بداية الثلاثينيات، إثر المعاهدة التي عقدت بين الحكومة العراقية والانكليز (1931)، والتي لم ترض لا الشعب العراقي ولا الملك، كما مرّ أعلاه. ولكن تبيّن أنها كانت مجحفة بحق الأكراد أيضاً الذين وُعدوا من قبل الانكليز بحل مشكلتهم مع الدولة العراقية. إلا أن الانكليز تجاهلوا هذه الوعود تماماً، بناء على ما ظهر في بنود المعاهدة (ديب، ك. 2013، 42). وكان أن تعاون الانكليز والحكم العراقي على قمع التمرد الكردي في أكثر من مواجهة طيلة الفترة الواقعة بين بدايات العشرينيات وبدايات الثلاثينيات. وقد كان للأشوريين من خلال قوات "الليفي" دور في قمع التمرد الكردي. لذلك لم يتعاطف أحد من أطياف المجتمع االعراقي، وخصوصاً الأكراد، مع محنة الأشوريين الذين وجدوا أنفسهم وحيدين في مواجهة جيش النظام، وإن تعاطفت معهم القوات الانكليزية وحاولت الدفاع عنهم وحماية قادتهم. (ماجد، م. 2012، 180-187)

من المشكلات التي عانى منها أيضاً الشعب العراقي، المشكلة اليهودية بعد ظهور النشاط الصهيوني في الاعتداء على فلسطين وعلى الشعب الفلسطيني باسم أرض الميعاد. كان العراقيون اليهود يشكلون نسبة منظورة من الشعب العراقي بلغت حسب التقديرات 3% من عدد السكان، و20% من أهل بغداد. وكان لهم وزنهم الاقتصادي والاجتماعي في العراق، وخصوصاً في بغداد. وكانوا يمارسون حياتهم بحرّية مطلقة إلى الدرجة التي وصل فيها أحد وجوههم

الاقتصادية إلى شغل مركز وزارة المالية في العراق إبان العهد الملكي، قبل الانتفاضة العربية ضد الانكليز، وضد الاستيطان اليهودي في فلسطين. وكانت سنة 1936 بداية تراجع الوجود اليهودي في العراق، بسبب النشاط الصهيوني في فلسطين، وتدرّج العنف في مواجهتهم وصولاً إلى الإيذاء الجسدي ونهب وتدمير الممتلكات اليهودية، ومن ثم الهجرة والوجهة فلسطين للمساهمة في تعمير دولة "إسرائيل"، وكان ذلك في قسم كبير منه من صنع المخابرات الصهيونية التي كانت تتبع هذا الأسلوب لتنمية الهجرة وتسريعها إلى فلسطين، لتهيئة قيام "الدولة والمجتمع الاسرائيليين". وكان أن قُيّدت حركات اليهود ودُفعوا إلى الهجرة حتى لم يبق منهم في العراق أكثر من بضع مئات بعد الحرب العربية الاسرائلية في العام 1967. (ديب، ك. 2013، 51-52)

بقي الأمر على حاله بعد غياب الملك فيصل واستلام ابنه غازي مقاليد الحكم الملكي في العراق، وكاد ينجح في حكمه ويطور الحياة السياسية والاجتماعية لولا أن داهمته المنيّة في حادث سير قيل أنه مدبّر تمهيداً لاستلام السلطة من قبل عمه عبد الإله الموالي للانكليز. هنا، تحول الحكم إلى وصاية لصغر سن الوريث الشرعي فيصل الثاني. في هذه المرحلة مالت دفة الحكم ناحية الانكليز بالتواطؤ بين الوصي على العرش وأعوانه من الموالين. (ديب، ك. 2013، 54)

لم يشهد المجتمع العراقي أي تحول ملحوظ في بنيته السكانية حتى العام 1947 حيث ظهر أن مجموع سكانه قد وصل إلى 4.8 ملايين نسمة، مع تحول واضح في فئاته السكانية بين أهل ريف وحضر وبدو. فانخفضت نسبة البدو إلى 5% والريفيين إلى 57% بدل 68% والحضر (سكان المدن) ارتفعت نسبتهم إلى 38% بعد أن كانت 25%. (حسن، م. ح. 1965، 53). في دراسة تعود إلى عام 1961، يمكن أن نستخرج أن معدل الولادات الخام في العراق بلغ 49 بالألف في العام 1947، وأن معدل النمو الطبيعي قارب الـ2.49%. ومع هذا فإن الأرقام كانت على الأرجح أقل مما هي في الواقع نظراً لما يقوم به السكان من سوء تبليغ في اتجاه خفض الأرقام الفعلية. (Seklani 1960, 841).

أما حنا بطاطو فيدرج جدولاً مفصّلاً، مستمداً من عدة مصادر، يورد فيه أن عدد السكان التقريبي للعراق يبلغ 4.562 مليون نسمة، بالإضافة إلى 170 ألفاً من البدو، ما يجعل المجموع 4.732 مليون نسمة يشكل البدو 3.6% منهم. (بطاطو، ح. 1995، 60)

تكونت الأغلبية العظمى لسكان العراق من المسلمين بمختلف طوائفهم وإثنياتهم، فشكلوا نسبة 93.3% من مجموع السكان، وهنا المقصود من غير البدو. أما غير المسلمين فقد بلغت

نسبتهم 6.7% يشكل المسيحيون 3.3% منهم، وهم بغالبيتهم من الكلدانيين والأرمن والأشوريين. وفي الملاحظات الأساسية على توزع السكان لعام 1947، نشير إلى أن المسلمين العرب شكلوا ما مجموعه 71.1% من السكان وأن الغالبية من السكان هم من الشيعة العرب حيث بلغت نسبتهم 51.4%.

أما عند التفصيل وفقاً للطوائف بغضّ النظر عن الإثنية، فقد شكل الشيعة نسبة 53.4% مقابل 39.2% للسنة. ومن الملاحظ استمرار نسبة اليهود المرتفعة نسبياً في بلد آخر غير فلسطين حيث بقيت قريبة من نسبة المسيحيين، وإن انخفضت عما كانت عليه في الاحصآت السابقة المذكورة أعلاه.

جدول 55: توزع سكان العراق وفقاً للطوائف (بالآلاف)، 1947

الطائفة	حضر (العدد)	حضر (النسبة)	ريفيون (العدد)	ريفيون (النسبة)	المجموع	النسبة
عرب شيعة	673	42.0%	1671	56.5%	2344	51.4%
عرب سنة	428	26.7%	472	16.0%	900	19.7%
أكراد سنة	176	11.0%	662	22.4%	838	18.4%
فارسيون شيعة	49	3.1%	3	0.1%	52	1.1%
تركمان سنة	39	2.4%	11	0.4%	50	1.1%
تركمان شيعة	11	0.7%	31	1.0%	42	0.9%
أكراد شيعة	14	0.9%	16	0.5%	30	0.7%
مجموع المسلمين	**1390**	**86.7%**	**2866**	**96.9%**	**4256**	**93.3%**
مسيحيون	94	5.9%	55	1.9%	149	3.3%
يهود	113	7.0%	4	0.1%	117	2.6%
يزيديون وشبكيون	2	0.1%	31	1.0%	33	0.7%
صابئة	5	0.3%	2	0.1%	7	0.2%
مجموع غير المسلمين	**214**	**13.3%**	**92**	**3.1%**	**306**	**6.7%**
المجموع	**1604**	**100%**	**2958**	**100%**	**4562**	**100%**
المصدر: (بطاطو، ح. 1995، 60)						

يؤكد كمال ديب هذا الأمر حيث يقول إنه "بقي داخل العراق (عام 1948) 120 ألفاً (من اليهود) أو حوالي 3% من السكان". (ديب، ك. 2013، 52) والأمر المميز الآخر هو طبيعة توزع

هذه الطوائف. صحيح أن كلاً من السنة والشيعة شكّلا طائفة أغلبيتها من أهل الريف، وذلك بنسبة الثلثين لكل منهما، إلا أن توزيع أبناء كل طائفة وإثنية كان مختلفاً.

توزع العرب الشيعة بأغلبيتهم على الريف، بنسبة 71.3%، بينما العرب السنّة كانوا أكثر مدنيةً حيث بلغت نسبة أهل المدن منهم 47.6%. وفي الوقت نفسه نرى أن الفرس الشيعة، وبنسبة 94.2% منهم، هم من سكان المدن، وهذا أمر متوقع حيث يتمركزون في المدن المقدسة عند الشيعة.

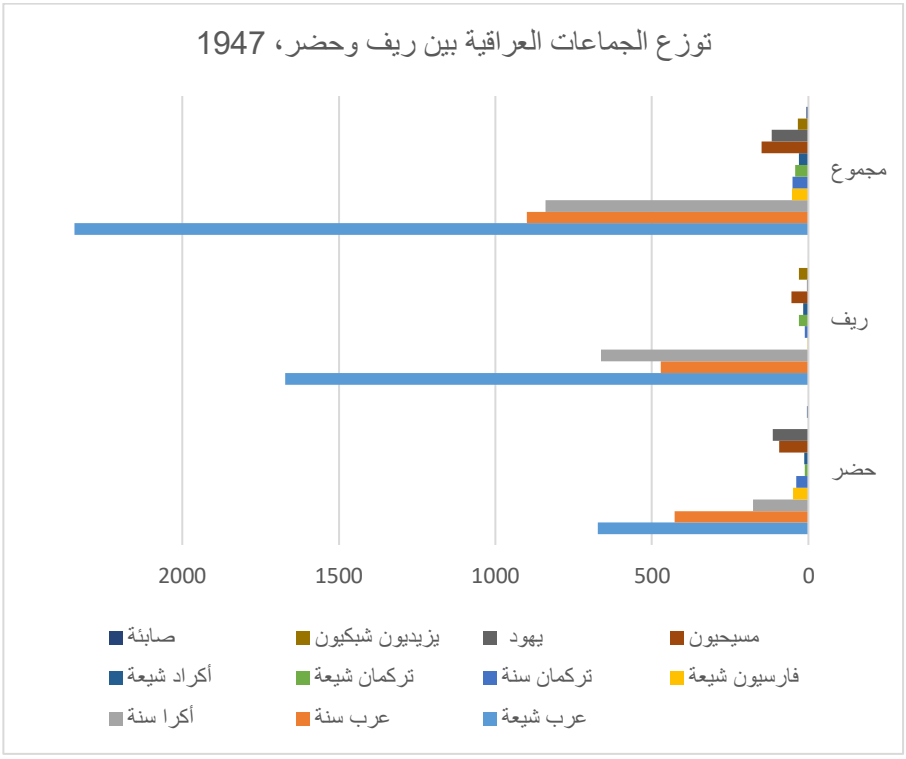

الرسم البياني 59: توزع الطوائف العراقية وفقاً لنوع حياتهم بين ريف وحضر، 1947 (المصدر: (بطاطو، ح. 1995، 60))

ينطبق الأمر نفسه على اليهود الذين يسكنون المدن بنسبة 96.6% بسبب عملهم التاريخي في التجارة والمال. والمسيحيون أيضاً في غالبيتهم من أهل المدن بنسبة 63.1%. هكذا فإن أكثرية الأقليات كانت من أهل المدن باستثناء الطائفة اليزيدية التي استقرت في غالبيتها العظمى في

أماكن ريفية وشبه معزولة عن المدن، ما ساهم لفترة طويلة في بؤسها وفقرها. (بطاطو، ح. 1995، 60)

ومن خلال ما تقدم في الجدول والرسم البياني، أصبح من السهولة معرفة اتجاه النفوذ والسلطة المستقبلي وبأنه سيكون متركزاً في أيدي أهل المدن، وهم هنا بأكثريتهم من السنّة. هذا يعني أن عدد الشيعة من أصل فارسي ومن سكان المدن يعتبر ضئيلاً مقارنة بالسنّة (10% من عددهم). أما اليهود فإن دورهم سيتلاشى مع حلول السنوات القادمة بسبب اندلاع النزاع العربي "الإسرائيلي" والذي لن تكون العراق بمعزل عنه.

يعتبر تعداد 1957 أهم المحطات الإحصائية في تاريخ العراق. ذلك أنه شكّل واحداً من أهم مصادر المعلومات في العراق الذي استمر على ما هو عليه لغاية 2003. تعتمد أكثرية وأقلية العراق على مفاعيل هذا التعداد إن كان سلباً أو إيجاباً. ونخص بالذكر هنا الأقليات الكردية التي تذكّر دائماً بضرورة العودة إلى هذا التعداد لأنه كان الأخير الذي اشتمل على سؤال حول القومية التي ينتمي إليها الأفراد. (Pérousse 1997, 75)

نلاحظ في هذا التعداد ارتفاعاً لعدد السكان في العراق عن التعداد السابق، حيث بلغ مجموع عدد السكان 6.33 مليون نسمة.

جدول 56: توزع سكان العراق حسب الدين، تعداد 1957

الطائفة	العدد	النسبة
المسلمون	6057493	95.6%
المسيحيون	206206	3.3%
اليهود	4906	0.1%
الصابئة	11825	0.2%
اليزيديون	55885	0.9%
آخرون	1039	0.0%
المجموع	6337354	100%
المصدر: تعداد السكان في العراق 1957		

تشكل هذه الزيادة في عدد سكان العراق في فترة السنوات العشر، بين تقدير وتعداد، نسبة نمو سنوية بلغ متوسطها 3.34%، وهي نسبة مرتفعة حتى في معايير منتصف القرن العشرين.

وقد سجّل المسلمون أعلى معدل نمو حيث بلغ 3.59%. أما المسيحيون فقد كان معدل نموهم 3.29%، وهو أيضاً معدل مرتفع. هذا ما يمكّننا من الاستنتاج أن خصوبة العراقيين لم تتأثر كثيراً بالانتماءات العرقية أو الطائفية، لا بل كانت مرتفعة عند الجميع. وهنا لا بد من الإلتفات إلى تضاؤل نسبة اليهود من 2.6% إلى 0.1% من مجموع السكان. والتضاؤل لم يكن بسبب تفوّق المجموعات الأخرى عليهم ديموغرافياً، بل هو عائد إلى مغادرتهم لأغلبية الدول العربية بعد الإعلان عن تأسيس "إسرائيل" والحروب العربية ضد الكيان الصهيوني والتي كان قد اندلع منها اثنان قبل إجراء هذا التعداد.

يورد عمار علي السمر في كتابه حول الأحداث التي عصفت بشمال العراق بين عامي 1958 و1975 نسب توزع السكان العراقيين وفقاً لقومياتهم، فيقول إن نسبة العرب في تعداد 1957 قد بلغت 78.1% من مجموع السكان.

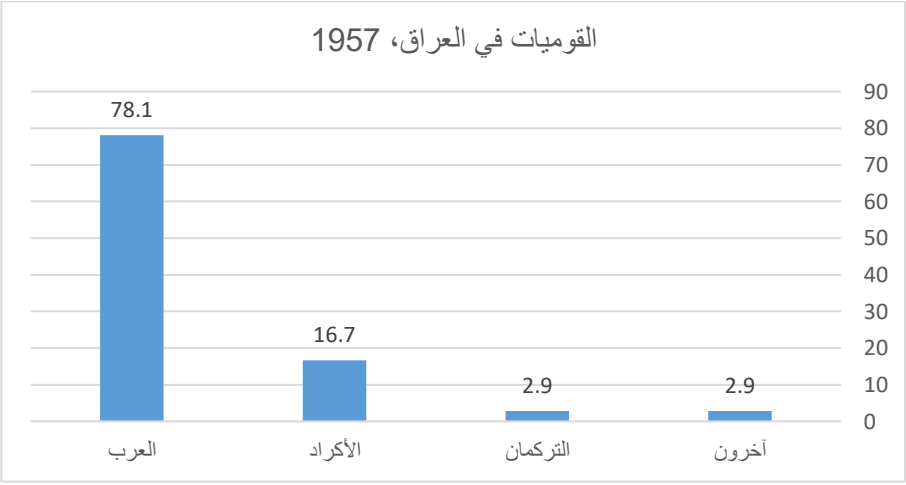

الرسم البياني 60: توزع سكان العراق وفق القوميات الأساسية، 1957 (المصدر: (السمر، ع. ع. 2012، 40)

لم يفرّق الكاتب هنا بين العرب والأكراد وفقاً لطوائفهم، وهو ما دأب الباحثون على القيام به، حيث كانت وحدة التحليل الأساسية بالنسبة لهم هي القومية أو العرق وليس الطائفة. ونلاحظ أن النسبة الثانية من سكان العراق تتوزع على الأكراد حيث بلغت نسبتهم 16.7% من مجموع السكان.

تابع السكان العراقيون حركة نزوحهم باتجاه المدن التي شهدت نمواً سكانياً مطرداً عبر السنوات. فقد ازداد عدد السكان في محافظة بغداد من 817 ألفاً عام 1947 إلى 1.313 مليون عام 1957. أي أن متوسط معدل النمو السكاني بلغ 4.48% في السنة الواحدة. وتشير هذه الأرقام إلى استمرار التراجع في نسب سكان الريف لمصلحة سكان المدن الذين يطمحون إلى تحسين مستويات حياتهم ومعيشتهم. لم تلعب الهجرة الوافدة أي دور في زيادة عدد السكان العراقيين في هذه الفترة، على عكس الأردن ولبنان مثلاً. كما أن معدلات الوفيات التي تنخفض في المدينة عن الريف ستساهم في زيادة النمو السكاني في العراق عامةً، وفي العاصمة والمدن الأساسية على وجه التحديد، حيث بلغ معدل النزوح الداخلي باتجاه العراق 7% سنوياً. ونذكر هنا بغداد بالتحديد لأنها كانت الأكثر استقطاباً للنزوح الداخلي، أضف إلى ذلك نسبة معدلها 5% سنوياً للبصرة والموصل. أما بقية المدن فلم تستقطب النازحين بنسب ذات قيمة. وعليه، فإن نسبة السكان المدينيين قد بلغت 44% من خلال تعداد 1957 وهو ما يعتبر رقماً ليس بقليل في دولة لا تملك قطاعاً صناعياً ضخماً كما كان حال العراق في هذه الفترة.

ومن الملاحظات المهمة أيضاً أن نسب الذكورة في بغداد والموصل والبصرة لم تكن مرتفعة، وخاصة عند الفئات الناشطة، ما يمكّننا من طرح استنتاج بالغ الأهمية وهو أن النزوح في العراق، وبقية دول الشرق الأوسط في هذه الفترة، لم يكن ذكورياً، أي لم يكن يهدف إلى العمل حصراً، بل إلى تغيير الوضع المعيشي ككل. فلو كان هذا النزوح يهدف إلى العمل، كنا رأينا نسبة مرتفعة للذكور في سن العمل، تصل إلى 150 أو 200%، حيث يستقر الذكور فترة من الزمن ثم يتزوجون في المدينة من بنات قراهم أو يرسلون في طلب أسرهم من الأرياف. وأدت هذه الظاهرة، في ترييف المدن، إلى رفع معدل الولادات في المدن المذكورة بشكل واضح عن الريف، حيث ازداد هذا المعدل في بغداد 10% عن معدل الولادات على الصعيد الوطني. ومن شأن هذا المعدل المرتفع، معطوفاً على معدل وفيات أقل من الريف، أن يرفع من معدل النمو الطبيعي في المدن كبغداد. (Jones 1968, 150-152)

4. نهاية الحكم الملكي وبداية الجمهورية

لم يكن توجه العراقيين مناصراً لحكم عبد الإله وأعوانه، ما شجّع العسكري رشيد علي الكيلاني على القيام بانقلاب أطاح برموز الموالاة للإنكليز وعلى رأسهم عبد الإله. إلا أن توجه الحكم

الجديد ناحية الإلمان زمن الحرب، دفع الإنكليز للتدخل بكل ثقلهم للعودة إلى ما كانت عليه أمور الحكم قبل الانقلاب. وكان أن عاد عبد الإله على رأس الحكم الملكي وانتقم من رجال الانقلاب، وقام بتنفيذ حكم الإعدام بالبعض منهم ونفي البعض الآخر.

تمخضت حركة الانقلابات والانقلابات المضادة عن حركة سياسية وعسكرية ما كانت معهودة أيام العهد الملكي الأول والثاني. ذلك أن الكراهية الشديدة التي كنّها الشعب العراقي وقوى الجيش تجاه الوصي على العرش عبد الإله قد أوصلت إلى ثورة تموز 1958، بقيادة الضابطين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف؛ وهي الثورة التي قلبت نظام الحكم وأنهت العهد الملكي في العراق. ومن اللافت للنظر، طيلة فترات هذه الثورة قبل أن تستتبّ الأمور لصالح رجالها، لم تتحرك قطعة عسكرية واحدة لنصرة الملكية في العراق والدفاع عنها. ومن أجل تأمين عدم العودة إلى العهد الملكي قام الثوار بالهجوم على القصر الملكي وقتلوا كل من فيه، كما يحصل عادة في الثورات الكبرى من أجل التطلع إلى الأمام، وقطع أي أمل من خلال التطلع إلى الوراء. وينقل هنا كمال ديب صورة حية عن شهود عيان وصفوا تفاصيل ما جرى من قتل وسحل وتقطيع جثث وعرضها أمام العامة، ولم يسلم من ذلك من كان يدير دفة الموالاة للانكليز من وراء الستار نوري السعيد الذي حاول الهرب متنكراً، فاكتشف أمره وقتل وسحل ووزعت بعض أعضاء جسده على من ساهم في الهجوم والقتل والتدمير. (ديب، ك. 2013، 61-62)

كان مجلس الضباط الأحرار الذي قاد الثورة مؤلفاً من 14 عضواً يقودون خلايا سرية تعمل داخل الجيش. وكان هؤلاء في أكثريتهم الساحقة من العرب السنّة 12 من أصل 14، والاثنان الباقيان من العرب الشيعة، ولم يكن من بينهم لا أكراد ولا مسيحيون. وكان على رأس هذا المجلس الزعيم عبد الكريم قاسم. وقد قرروا قبل القيام بالثورة اعتماد النظام الجمهوري البرلماني في الحكم، وبممارسة الديمقراطية. كما قرروا التخلص من رموز الملكية ومن الموالين للانكليز. وهذا ما حصل في بداية الثورة. (خدوري، م. 1974، 28-52)

على النهج الخلدوني، بدأ عبد الكريم قاسم يزيل من طريقه كل من كان يهدد زعامته كقائد للثورة. ووصل الأمر به إلى محاكمة وإعدام بعض من كان يعاونه في مجلس الضباط الأحرار. ذلك أنه كان يشكك في ولاء البعض، وفي مدى إخلاصه له. وحتى يرتاح من الهواجس والقلق كان يعمل على محاكمتهم وإدانتهم ومن ثم تنفيذ حكم الاعدام بهم. أما عبد السلام عارف رفيقه الدائم في القيادة، فقد صعب عليه التخلي عنه بسهولة. ذلك أن عارف كان أكثر المتحمسين من قادة الثورة إلى إجراء الوحدة مع مصر عبد الناصر. وكان يروّج لزعامة عبد

الناصر في الاحتفالات واللقاءات الشعبية، تاركاً الحديث عن قاسم وليس متجاهلاً له. وعبد السلام عارف العقيد في الجيش العراقي، كان خطيباً مفوّهاً وسهل التأثير على سامعيه إن كانوا من الجيش أو من عامة الشعب. هذه التحركات ما كان ليرضى بها قاسم الذي فرض نفسه كزعيم أوحد، وأبي الثورة، ولن يقبل بالتخفيف من قدره، ولو كان المنادى به هو عبد الناصر نفسه.

حاول قاسم أن يخفف من حماس عارف، ومن تصرّفه الفردي دون العودة إليه أو إلى مجلس القيادة. لم يتراجع عارف رغم تدخل رفاق الثورة. وبدأ قاسم يخفف من مسؤوليات عارف، إلى أن وصل في الأخير إلى إعفائه من مهامه كافة. ومن أجل أن يأمن تحركاته، ولحفاظه على صداقة متينة تقوّت من خلال الاشتراك في قيادة الثورة، قرّر إخراجه من البلاد ليقوم بمهام سفير العراق في رومانيا. رفض عارف الخروج من العراق، وهو ذو الشعبية المتحصلة من قوة بلاغته في الخطابة ومن دعوته الجامحة للوحدة الاندماجية مع مصر عبد الناصر. وبعد محاولات عديدة من قاسم ومن زملائه في مجلس القيادة قبِل بالخروج لمدة ثلاثة أسابيع بناء على طلب قاسم. وكان للخروج هدفان، الأول لقاسم على أساس أنه متى خرج لن يعود، فيأمن شره؛ والثاني موافقة عارف على طلب قاسم بحيث حدد الغياب بثلاثة أسابيع فقط. وهذا ما حصل. وعاد إلى العراق بعد انتهاء المدة وفاجأ الجميع. وبعد أخذ وردّ مع الزعيم قاسم وبطانته، دبّر له قاسم تهمة ليتخلص منه بأي ثمن. فصدر بحقه عن محكمة المهداوي الشهيرة، حكم بالاعدام. إلا أن قاسم احتفظ بخلاصة الحكم وأجل تنفيذه ليبقى سيفاً مصلتاً على عارف. هكذا كان يفعل قاسم. يحاكم ويحتفظ بخلاصة الحكم كرهينة ليأمن شر من يمكن أن يقف في وجه طموحاته.

ما وصلت إليه الأمور، إبان احتدام الخلاف حول كيفية التعامل مع الوحدة العربية في عز زعامة عبد الناصر باعتباره قائدها، انقسم مجلس القيادة العراقي الذي أطلق على نفسه تسمية الضباط الأحرار تيمّناً باسم الضباط الأحرار في مصر. ومن جملة النقمة على عارف ما وصل إلى مسامع قاسم بأن عبد الناصر سأل عارف عما يمكن أن يحصل لقاسم إذا تمت الوحدة، فأجابه عارف يكون مصيره كمصير محمد نجيب، ما يعني يوضع جانباً. ولما سأل قاسم رفيقه عارف عن هذا الأمر أنكره تماماً. وليقظة الهواجس وتحقيقاً للانفراد بالمجد، ما كان على قاسم إلا أن يعتبر أن هذا الحوار صحيح، وعليه أن يتصرف بناء على ذلك.

كانت هذه المسألة برمّتها السبب المباشر لزيادة النقمة على قاسم باعتباره ضد عبد الناصر وضد الوحدة العربية. والمسألة نفسها كانت سبباً في الانقلاب عليه وإدانته بتهمة العمل طبقاً لمصالحه الشخصية التي أوصلته إلى ارتكاب الجرائم باسم القضاء على الخيانة والعمل ضد ما كان يطمح إليه.

قبل ثورة تموز 1958 كانت الأحزاب شبه مقموعة بحيث تحولت إلى العمل السري. وبعد الثورة اقتصر النشاط الحزبي على حزبين رئيسين، كان ظهورهما العلني باعتباره من نتائج الثورة، وهما الحزب الاشتراكي العربي الذي صار حزب البعث، والحزب الشيوعي العراقي. الأول كان متوافقاً مع مواقف عارف الوحدوية ويعمل على إقامة الوحدة العربية الشاملة بقيادة مصر، والثاني كان يعمل بهدوء أولاً، ومن ثم بعنف من أجل الاستيلاء على السلطة، ولو استعمل في ذلك وسائل القتل والتدمير مستقوياً بتأييد قاسم له، في مقابل الوحدويين الذين كانوا في هذه المرحلة على نقيض التوجه السياسي للشيوعيين، وعلى موقف يأتلف توجهه مع عبد السلام عارف المرمي في السجن من 5 شباط 1959 حتى خريف 1961. هذا التناقض في الموقفين السياسيين أوصل قادة البعث إلى التفكير باغتيال عبد الكريم قاسم، وكان ذلك في 7 تشرين الأول 1959. نجا قاسم من الاغتيال واقتص من المنفذين فحوّلهم إلى المحاكمة وصدر بحقهم حكم الاعدام الذي لم ينفّذ. وخرجوا من السجن بعد القضاء على قاسم بانقلاب نفّذه البعثيون ومن والاهم من الجيش، وأعلنوا استلامهم الحكم باسم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في9 شباط 1963. (خدوري، م. 1974، 179-181)

كان الثمن الذي دفعه العراق غالياً نتيجة الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش ضد قاسم وبتأييد وقيادة من الوحدويين وعلى رأسهم حزب البعث. كانت القوة شبه متكافئة بين النظام المدعوم من الشيوعيين وعناصر الجيش الموالية، من جهة؛ والوحدويين وعناصر الجيش المعارضة، وخصوصاً سلاح الطيران، من جهة ثانية. وبقي الأمر بين كرّ وفرّ ليومين، إلى أن انجلى الموقف باحتلال وزارة الدفاع وإلقاء القبض على قاسم وأعوانه. واقتيدوا إلى مبنى الاذاعة. وكان من المفارقات أن مثل عبد الكريم قاسم أمام رفيقه اللدود عبد السلام عارف، فاستجدى العفو منه وإخراجه من البلاد. إلا أن الجميع، ومنهم المهداوي قاضي محكمة قاسم الشهير، مثلوا أمام محكمة عسكرية سريعة حكمت عليهم بالاعدام، ونُفّذ بهم الحكم فوراً رمياً بالرصاص، في إحدى قاعات الاذاعة، وكان ذلك في 9 شباط 1963. (خدوري، م. 1974، ص267-268).

5. البعث في العراق

منذ تلك اللحظة استلم حزب البعث الحكم في العراق، ولكن أولاً من وراء الستار، ليضمن ولاء أكثرية الشعب العراقي، وخصوصاً التيارات الوحدوية المحافظة التي كان يعبّر عنها عبد السلام عارف. لم يظهر للعلن ما يدل بأن الحكومة أو النظام بعثيان في العراق، في البداية لأن الحكومة والتوجه العام وإن كانا عروبيين، كان الوزراء مختلطين من بعثيين وغيرهم تحت قيادة عارف غير البعثي. ولما نحا البعثيون منحى التفرد بالسلطة أنشأوا الحرس القومي لمطاردة ومعاقبة كل من يعارض التوجه البعثي في الحكم، وخاصة الشيوعيين. وبدأوا يمارسون سلطة الانفراد بالمجد كما كان يفعل عبد الكريم قاسم سابقاً. ومع ذلك، بقي عبد السلام عارف غير البعثي يمارس سلطته الأولى في البلاد دون أن يستطيع كبح جماح الحرس القومي. ومن أجل امتصاص سلبيات ما كان يقوم به البعثيون إلتفت إلى عبد الناصر، وهو الزعيم المنتظر للوحدة العربية، ربما يوفّق في تحقيق هذا الحلم الذي صبا إليه منذ فترة طويلة. وما حصل أن عارف لمس فتور حزب البعث في المطالبة بالدخول في وحدة مع مصر، ربما بسبب ما حصل من انفصال الوحدة بين مصر وسورية في العام 1961. وعندما استلم حزب البعث في سورية مقاليد الحكم في 8 آذار 1963، أي بعد أقل من شهر من ثورة شباط في العراق، حاول أن يعيد المحادثات بين مصر وسورية لاستئناف عملية الوحدة بين البلدين، على أن يدخل العراق بنظامه البعثي أيضاً فيها. إلا أن ذلك لم يحصل، ربما خوفاً من خسارة السلطة للحزب في كل من البلدين لصالح عبد الناصر. وقد أخذ الحزبان ما حصل لسورية إبان الوحدة من إلغاء لدورها، وطغيان العنصر المصري على مقاليد الحكم، مثالاً لهما[2].

حاول الحكم الجديد أن يقدم للشعب العراقي ما يستحقه من خدمات، وخصوصاً في مجالات التعليم والاصلاح الزراعي والرعاية الاجتماعية ليبقى الشعب على ولائهم للنظام الجديد. وكان أن نسجوا على منوال مصر في مسألة التأميم وإنشاء المؤسسات الداعمة لهذا التوجه. إلا أن الحماس غير المبني على التخطيط والدراسات لا يمكن أن يصل إلى النتيجة المرجوة. ذلك ان الاعتماد على النفط وحده، دون دراية كافية في كيفية إدارته، يمكن أن يوقع البلاد في حالة من الركود، وبالتالي التعرض لأزمة اقتصادية، وخصوصاً بعد النفقات الباهظة التي تكبّدها الجيش في حملاته على الأكراد. وهذا ما حصل عندما هبطت أسعار النفط، ما أدى إلى خسارة مادية كبيرة لا يمكن تعويضها من مصادر أخرى، إلا بالضرائب المباشرة على المواطنين، وخصوصاً محدودي الدخل منهم، والفقراء وهم جلّ الشعب العراقي. فكان أن بدأت مناصرة الحكم

بالتراجع، وخصوصاً بعدما بدأ الموظفون في القطاع العام يعتمدون على مصادر مالية خارج مرتباتهم الشهرية الشحيحة أصلاً. فعمّ الفساد وانتشرت الفوضى في المؤسسات الحكومية وفي القطاع الخاص، وارتفعت أسعار المواد، وخصوصاً الاستهلاكية اليومية منها، وكذلك في التعامل بين الناس، وارتفعت في شكل سريع ومفاجئ موجات النزوح من الريف إلى المدينة، وخصوصاً بعد فشل مشاريع الاصلاح الزراعي. فازدادت أحزمة البؤس حول المدن، وانتشرت البطالة، ما هدد مصير الحكم كله بالفشل، وبالتالي تحوّله إلى أدوات قمع لإسكات المعارضين، وخصوصاً بعد عودة الحزب الشيوعي، وخصوصاً في الجنوب؛ وهو الذي اعتمد ويعتمد النضال المطلبي لتوسيع رقعة مؤيديه، وبالأخص الفقراء منهم ومحدودي الدخل. وفي خطوة زادت الطين بلّة، أقدمت الحكومة على تسريح آلاف المواطنين للتوفير على خزينة الدولة (ديب، ك. 2013، ص88)، ولو أدى ذلك إلى رفع نسبة البطالة إلى درجة غير مسبوقة.

هوامش الفصل التاسع

[1] . البرقية منقولة من كتاب علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، جـ 4، دار بهجة المعرفة، بيروت، 2008، ص127.

[2] . حول هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العرب الحديث، وخصوصاً حول استلام الحكم من قبل حزب البعث في بلدين من المشرق، والوجود الطاغي لعبد الناصر والاحجام عن المسير في طريق الوحدة لأقوى البلدان العربية، راجع للتفصيل:

- خدوري، العراق الجمهوري، مذكور سابقاً، ص ص268-279.

الفصل العاشر

العراق، جمر الديموغرافيا ورماد السلطة

يتشابه العراق ولبنان في مسألة الارتباط الدائم بين السلطة والديموغرافيا، إلا أن الفرق أن لبنان بنى تناقضاته على ثلاثية طائفية بحت، في ما تتأجج في العراق ثلاثية طائفية-عرقية معقدة. فالعراق بلد ألغام قائم على عدم الاتفاق على وحدة اللغة أو وحدة المعتقد أو وحدة العرق.

1. مسألة الأكراد

ليس من قبيل المصادفة أن يكون الأكراد في صفوف المعارضة لأي نظام حكم في العراق، من بداية الملكية إلى الجمهورية، وصولاً إلى نظام حكم البعث. ذلك أن الأكراد ليسوا عرباً، ولا يريدون الانصهار في مجتمع يعتبر نفسه عربياً، أو حتى فارسياً، فقط لأنهم أكراد ويعون قوميتهم الكردية، بغضّ النظر عن أي نظام حكم يجدون أنفسهم خاضعين له. كان ذلك إبان الحكم العثماني، ومن ثم العربي في عهد الملك فيصل ومن جاء بعده، وصولاً إلى نظام الحكم الجمهوري.

لم يعتبر الأكراد أنهم معنيون بالوحدة العربية، ولا بمحاولات الاندماج مع مصر أوسورية في وحدة عربية شاملة، لأنهم في كل بساطة ليسوا عرباً، وليس وارداً عندهم أن يتخلوا عن قوميتهم الكردية من أجل القومية العربية أو أي قومية أخرى. وهم عراقيون ومن المهم أن يشاركوا عرب العراق في بناء دولتهم الحديثة. وإذا كانوا قد تلقوا الوعود من قاسم باني الجمهورية بأن يكونوا صنو العرب في بناء الدولة والمجتمع العراقيين، فقد انخرطوا في دعم حكم قاسم مقابل عارف الوحدوي بحماسته المعهودة. ولأن الأحزاب العراقية تعمل على نهضة العرب وتدعو إلى الوحدة العربية، كل حزب على طريقته، وجد الأكراد أنفسهم بأنهم غير معنيين بهذه الأحزاب وليس وارداً الانخراط فيها بالنسبة لأي كردي. هذه هي النقطة المفصلية التي دفعت بالأكراد إلى التوجه إما إلى قاسم كزعيم عراقي تتوجب نصرته، أو إلى الانخراط في الأحزاب اليسارية التي لا تعني لها القومية شيئاً، أو تنظر إليها على أنها شأن برجوازي معادٍ، وأهم هذه الأحزاب الحزب الشيوعي العراقي. فانخرط الكثيرون من العاملين الأكراد في شؤون السياسة، ووصل بعضهم إلى مناصب قيادية فيه. وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن يكون الحزب الشيوعي في تلك الفترة حليفاً لقاسم وبالتالي حليفاً للأكراد.

لهذه الأسباب، اعتبر الأكراد أنفسهم عراقيين وعليهم أن يعملوا على إظهار نشاطهم السياسي، وبالتالي قدرتهم على المشاركة في الحكم بأي صيغة تؤمّن لهم وجودهم المتميز، وتُظهر نشاطهم باعتبارهم أكراداً لهم ملء الحق في العيش مع العرب العراقيين على قدم المساواة، أو إذا تعذر ذلك، منحهم نوعاً من الحكم الذاتي، دون أن يعني ذلك الانفصال، وذلك تحت راية الدولة العراقية.

على هذا الأساس، كان تمرد الأكراد مستمراً منذ حركتي البرزنجي وأحمد البرزاني في العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين (ماجد، م. 2012، 280-287)، وصولاً إلى عصرنا الحاضر. وقد استلم زمام أمور الأكراد مصطفى البرزاني بعد التماسه العفو من قاسم والسماح له بالعودة مع أصحابه وغيرهم إلى العراق. إلا أن هذه العودة للزعيم الكردي المؤتلفة مع توجه قاسم في الحكم، والتي تمخضت بوعود وردية لصالح الأكراد، لم تترجم إلى أعمال أو إلى تغيير وضع الأكراد في المجتمع والدولة. الاخلال بالوعود القاسمية دفع بالبرزاني إلى تقوية نفوذه لدى الأكراد وصار بالنسبة إليهم الزعيم الأوحد، وهو اللقب الذي انحصر في قاسم باعتباره رأس الجمهورية والزعيم الأوحد للعراق.

اعتبر قاسم أن الملا مصطفى البرزاني يشكل خطراً عليه وعلى الجمهورية ووحدة المجتمع العراقي. ووصل الأمر إلى المواجهة بينهما، ومن ثم المطالبة بالحكم الذاتي للأكراد، من قبل البرزاني. وبقي الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان له النشاط السياسي الواضح قبل المواجهة، وكأنه غير معني بهذه المواجهة. إلا أن قاسماً قام بكل ما يمكن أن يخفف من قوة الحزب باسم الحفاظ على وحدة الدولة والمجتمع، وذلك من خلال تعطيل الصحف الكردية، واعتبار الحزب الديمقراطي الكردي غير مشروع، والأمر باعتقال زعماء الحزب. (خدوري، م. 1974، 240). إلا أن المواجهة بين الجيش وقوات البرزاني أدت إلى خسارة كبيرة من الطرفين واستنزفت خزينة الدولة، وساهمت في إبعاد المجتمع العراقي بكل أطيافه عن الدولة، بالاضافة إلى عزوف الجيش عن نصرة قاسم، ما أدى إلى إضعاف موقعه، وإلى تشجيع الأطراف المعادية إلى التحرك للإطاحة به، وهذا ما حصل. لذلك يعتبر مجيد خدوري، وهو المعاصر لتلك الفترة والباحث فيها والمتحدث مع بعض زعمائها، أن الحرب الكردية من الأسباب المهمة التي أدت إلى سقوط عبد الكريم قاسم. (خدوري، م. 1974، 242)

لم يتغير الوضع الكردي عملياً في عهد عبد السلام عارف، علماً أن وعوداً كثيرة أعطيت من الحكومة العراقية للأكراد، بالعمل على إعطاء الحقوق كافة لهم في إدارة شؤون بلادهم بما

يشبه الحكم الذاتي. وآثر المسؤولون العراقيون على تسمية الحكم الذاتي بالادارة اللامركزية إبعاداً للشبهة من إمكانية تحول الحكم الذاتي إلى نوع من الاستقلال عن العراق في عهد حكومة تعدّ العدة لإجراء الوحدة مع مصر عبد الناصر. وبقي الأمر بين أخذ وردّ دون أن تحظى المناطق الكردية لا بالحكم الذاتي ولا باللامركزية. حتى أن التعداد الذي كان مقرراً في العام 1970 تم تأجيله، ومن ثم إلغاؤه، من دون أي تبرير مقنع من السلطات العراقية. (Pérousse 1997, 75)

ومع ذلك اتفق الطرفان على مشروع معاهدة تتضمن عبارة اللامركزية الادارية بدل الحكم الذاتي، وذلك بعد طول محاولات إقناع البرزاني زعيم الأكراد بصوابية ذلك، دون الاضرار بمصالح الطرفين. وتضمن الاتفاق نقاطاً تفصيلية تقرّ بالحقوق الكردية وتعطيهم أكثر المطالب التي أعلنوا عنها. (خدوري، م. 1974، 357-359)

إلا أن الأكراد في شخص جلال الطالباني ممثل البرزاني أعادوا النظر ببنود الاتفاقية بعد أن لمسوا أن مباحاث الوحدة مع مصر تسير سيرها الطبيعي. ولأن الأمر كذلك، أعادوا صياغة بنود الاتفاقية مع ما يتلاءم مع سير المباحثات الوحدوية في مصر. فإذا بقي العراق على حاله كما هو دون موجبات الوحدة فإن الأكراد يقبلون باللامركزية. أما في حال الاتحاد مع دولة أو دول عربية فإنهم يطالبون بالحكم الذاتي، وفي حال الوحدة الاندماجية مع أي بلد عربي، فإنهم يطالبون بالانفصال وإنشاء دولتهم المستقلة. إلا أن الأمر لم يصل إلى ما يأمل الفريقان. وعادت الحرب تطل برأسها بين قوات البرزاني والجيش العراقي. ووقعت بضع معارك بين الطرفين استنزفتهما. وما كان بد من وقف هذه الحرب باقتناع الطرفين على أن يوجدا الحل المناسب يرضي الطرفين أيضاً، علماً أن ثمة عائقاً حقيقياً يمنع الحكم العراقي من الموافقة على الحكم الذاتي نظراً لإيمانه الوحدوي على امتداد الأمة العربية، فكيف له أن يوافق على ما هو ضد توجهه الإيديولوجي؟

ومع ذلك، أصدر عبد السلام عارف ومصطفى البرزاني بلاغين في وقت واحد أعلنا فيهما وقف إطلاق النار، وظهر في أحدهما تأكيد الدولة على الحقوق القومية للأكراد ضمن عراق موحد والافراج عن المعتقلين السياسيين ورفع الحصار الاقتصادي عن المنطقة الكردية وإعادة الادارة المحلية وتعمير المناطق المتضررة في الشمال. إلا أن أي اتفاقية لم توضع في صيغتها النهائية، ولا تمّ تنفيذ أي شيء من الوعود للأكراد، واستمرت الأزمة إبان حكومة الرزاز في عهد عبد السلام عارف، ومن ثم في عهد عبد الرحمن عارف دون التوصل إلى أي اتفاق. وأكثر من ذلك، عملت

حكومة الرزاز على صوغ برنامج تفصيلي يحفظ حقوق الأكراد في التعبير عن أنفسهم، والدولة العراقية في الحفاظ على وحدة أراضيها. إلا أن هذا البرنامج بقي حبراً على ورق ولم ينفذ لا في عهد البزاز، ولا في الحكومات التي تشكلت بعد استقالته. وبقي الأمر على ما هو عليه، مع زيادة في تحصين المناطق الكردية إدارياً وعسكرياً بقيادة البرزاني. (خدوري، م. 1974، 362-366)

2. اهتزاز حكم البعث وسقوطه المؤقت

عندما سقط حكم قاسم على أيدي الوحدويين وعلى رأسهم حزب البعث، لم يكن لدى هذا الأخير رجل قادر على إدارة شؤون البلاد، من ناحية، ولا على الإعلان عن استلامه الحكم باعتباره حزباً قبل ترسيخ حضوره من وراء ستار يقف أمامه رجل معروف بخبرته السياسية، وتزعّمه مع قاسم ثورة تموز 1958، وهو عبد السلام عارف الرجل الوحدوي القريب من عبد الناصر، بمقدار بعده عن قاسم. لذلك استلم عارف الحكم، وإن كان للبعث منه النصيب الأكبر. وعليه، سارت الأمور بالهدوء اللازم أولاً إلى أن بدأت الانشقاقات تطل برأسها على حزب البعث الذي انقسم في توجهاته السياسية والعقيدية وجهة ثلاثية فيها من مجلس القيادة القطرية من هم إلى يسار المجلس ومنهم من هم إلى يمينه، ومنهم مَن في الوسط. زادت المماحكات السياسية وظهر الخلاف حول أولوية التنفيذ من برنامج الحزب السياسي، وخصوصاً ما له علاقة بتطبيق الاشتراكية حسب ما جاء في مبادئ الحزب وفي شعاره، وفيما هو ملتزم به قبل غيره.

وصلت الخلافات إلى الطرد والطرد المضاد، ما أضعف الحزب وجعله لقمة سائغة لخصومه المستترين منهم والمعلنين. وقد جاءت هذه الخلافات في وجهات النظر، ومن ثم الممارسات العملية التي أدت إلى النفي والاعتقال باعتبارها فرصة سانحة لعبد السلام عارف لضرب ضربته، والتخلص من نفوذ حزب البعث وسيطرته على الحكم، والانتقال علناً إلى الضفة الثانية للعمل على تحقيق الوحدة على الشكل الذي يبغيه عبد الناصر، وقصّر عن تحقيقه حزب البعث في العراق. وأعلن عارف الثورة ضد البعث، ووضع ميشال عفلق وأمين الحافظ القادمين من دمشق لإصلاح ذات البين بين أعضاء القيادة القطرية في العراق، رهن الاعتقال إلى أن ضمن عدم الرد المعاكس، فأطلق سراحهما. وهنا خلا الجو لعارف ليفعل ما يشاء. وعلى هذا الأساس انتقل الحكم من البعثيين إلى الوحدويين الموالين لعبد الناصر، وعلى رأسهم عبد السلام عارف.

ومن المفارقة أن الضفتين، البعث والوحدويين، هما اللذان من المفترض بهما أن يوصلا معاً الشعب العراقي إلى الوحدة الشاملة مع مصر، أو مع أي بلد عربي يبغي الوحدة.

ما يجدر قوله في هذا الإطار، أن عارفاً، وهو المتحمس للوحدة العربية، والأشد إخلاصاً لعبد الناصر، لم يعد بالحماس اللازم للوحدة الاندماجية مع مصر بزعامة عبد الناصر، وهو الموقف نفسه الذي أملى على قاسم عدم مشاطرة عارف حماسه في الدعوة والعمل للوحدة العربية الشاملة. ذلك أن هذه الوحدة ستفقد عارفاً الكثير من سلطته، وهو هنا في العراق على رأس الدولة ورئيس للجمهورية. فكيف له التخلي عن كل ذلك؟

لمس الناصريون في الحكومة وخارجها عزوف عبد السلام عارف عن المطالبة بالوحدة مع مصر. وبدأوا يعملون على إزاحته بأي طريقة. وقد لمسوا بأحد رؤساء الوزارة رغبة في التخلص منه، وهو عارف عبد الرزاق الذي استغل وجود عبد السلام عارف خارج البلاد، فقام بحركة انقلابية أُجهِضت في مهدها، وأمدّت رئيس الجمهورية بعصب قوي جديد.

لم يكن عارف مؤمناً بتطبيق الاشتراكية في العراق، وهو المسلم المتديّن. وكان دافع الجهر بعدائه للاشتراكية فشلَ عملية التأميم في البلاد، والتي ظهر تأثيرها العكسي على المجتمع والدولة.

تأثر عارف بتجربته السياسية وبالفترة التي قضاها في السجن ليكون أكثر عمقاً وأطول أناة في التعاطي الواقعي في الشؤون السياسية. وخلص إلى نتيجة مفادها ألا يمحض ثقته للعسكريين، علماً أنه عسكري مخضرم. لذلك توجّه وجهة مدنية من خلال تكليفه المدني عبد الرحمن البزاز تشكيل حكومة جديدة. وعمل البزاز على الترويج للاشتراكية الرشيدة التي آمن بها وحاول تطبيقها على شتى الأمور الاقتصادية والاجتماعية، وقد قوبلت بالارتياح، وأدت إلى رفع مستوى المعيشة في العراق، وإلى نمو اقتصاده، وكان ذلك في العام 1966. (خدوري، م. 1974، 341-346)

لم يدم عهد عارف بعد ذلك طويلاً. ففي حمأة نشاطه وتجواله عبر البلاد ليروّج لنهجه الجديد في الحكم من خلال زيارة المناطق والتجوال فيها، وإلقاء الخطب والتبشير بالعهد الجديد للعراق بنظامه المدني وتطوره المطّرد، تعرّض إلى حادث سقوط طائرة تقلّه مع جملة من الوزراء والمسؤولين فلاقوا حتفهم جميعاً، وذلك في 13 نيسان 1966. (خدوري، م. 1974، 250)

انتخب عبد الرحمن عارف العسكري خلفاً لشقيقه، وعمل على الاستمرار في سياسته للنهوض بالعراق، وأبقى على البزاز على رأس الحكومة الجديدة بعد إعادة تكليفه. وقد واجه بعض

المعارضة من العسكريين بعد أن لمسوا ابتعاده عن إشراك العسكر في الحكم في الحجم الذي كان سائداً. والتفت مباشرة إلى العمل على تسوية المشكلة الكردية.

إلا أن الوضع لم يستقر وخصوصاً بعد الحرب العربية "الاسرائيلية" في حزيران 1967 دون أن يستطيع العراق فعل شي لنصرة مصر. وكان أن أطيح بحكم عبد الرحمن عارف بانقلاب أبيض تزعّمه الضابط البعثي أحمد حسن البكر، وبه عاد حزب البعث إلى الواجهة، واستلم مقاليد الحكم من جديد. وكان ذلك في 18 تموز 1968. وقد أثبتت الأحداث والوقائع أن من الصعب على العراق أن يُحكم من غير العسكريين. وبذلك عادوا إلى السلطة في شكل أقوى مما كانوا عليه سابقاً، رغم محاولات عبد السلام عارف وشقيقه والبزاز في ترسيخ الحكم المدني، مع أن الاثنين كانا من العسكريين. (خدوري، م. 1974، 387-389)

كان من المقرر أن يتم إجراء التعداد التالي للعراق عام 1967، أي بعد مرور 10 سنوات على إجراء تعداد 1957. إلا أن الحكومة العراقية قررت فجأة إجراء تعداد قبل سنتين من الموعد المحدد، وتذرّعت في ذلك بأنها تنوي إجراء الانتخابات بحيث يتم التحضير لها إحصائياً من خلال نتائج التعداد. وهي لذلك، أصدرت تشريعاً يحمل إسم بيان التعداد العام للسكان لسنة 1965 ورد فيه أنه "بناءً على مقتضيات المصلحة العامة، وبالنظر لرغبة الحكومة الوطنية في إجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني على أسس صحيحة وقويمة (...) قررنا إجراء عملية التعداد العام للسكان في جميع أنحاء الجمهورية لمدة اثنتي عشرة ساعة وفي يوم واحد (...) في 14 تشرين الأول 1965". (الجمهورية العراقية 1965)

بلغ عدد السكان وفقاً لهذا التعداد 8.261 مليون نسمة، توزعوا طائفياً من دون تعديلات ذات أهمية. فقد بلغت نسبة المسلمين 95% والمسيحيين 3% بينما بلغت نسبة الأقليات الدينية الأخرى حوالي 2%. وبهذا يكون سكان العراق قد سجلوا نمواً سنوياً بلغ متوسطه 3.37% أي باستمرار المعدل المرتفع نفسه الذي كان سائداً في الفترة السابقة. ونشير هنا إلى أن السواد الأعظم من الباحثين لا يعتمد على نتائج تعداد 1965 لأنه لم يشتمل على كل السكان في المنطقة الشمالية نظراً لاضطراب الأوضاع في هذه المنطقة في حينه. وعليه لن ندخل بالمزيد من التفاصيل عن هذا التعداد. (محسن، س. 2015، 536) (السمر، ع. ع. 2012، 39)

في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1980 كان العراق هو الدولة الوحيدة التي تحتوي على 4 مدن كبرى يزيد عدد سكان كل منها عن 200 ألف نسمة، وهذه المدن كانت بغداد (2.18 مليون)

والبصرة (371 ألفاً) والموصل (293 ألفاً) وكركوك (208 آلاف نسمة). وفي الوقت نفسه لم يبلغ عدد سكان المدن السورية الثلاث الكبرى مليوني نسمة، أي أقل من عدد سكان بغداد. (Courbage et Fargues 1975, 1119)

3. عودة البعث إلى الحكم

استأنف البعث حكم العراق بقيادة أحمد حسن البكر. وهو الرجل العسكري الذي خلف قيادة ادّعت أنها ذات منحى مدني في الحكم على يد البزاز وبمباركة من العارفين، عبد السلام وعبد الرحمن، حليفَي البعث في المرحلة السابقة. وكان البكر رجلاً هادئاً دعا إلى استقرار العراق، والتخفيف عن كاهل الشعب ضغوط الانقلابات والحكم العسكري. عمل على إعادة الثقة إلى حزب البعث من خلال العمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وقت ما زالت المسألة الكردية على حالها من التوتر وعدم الاستقرار.

ينتمي أحمد حسن البكر إلى أهل السنّة في العراق، وهو من منطقة تكريت التي أصبح لها الشأن المهم في السياسة العراقية، إذ صودف، لوجود مسؤولين كبار في الحكم والسلطة، ومنهم البكر ومن جاء تحت قيادته من بعده في استلام السلطة صدام حسين التكريتي الذي كان له الشأن اللامع في قيادته للعراق حتى أضحى القيادي على الصعيد العالمي، وعلى الصعيدين الاقليمي والمحلي، إذ بقي عقدين ونصف في الحكم المباشر للعراق، وعقد واحد في عهد البكر اعتُبر فيه أنه هو الحاكم الفعلي. (ديب، ك. 2013، 105)

انتماء الرجلين إلى سنّة منطقة تكريت دفعتهما إلى تعاون لا مثيل له سابقاً، وهو تعاون قائم على النسب، وباعتبار أن الدم لا يصير ماء، وبالتالي لا إمكانية للخيانة أو التقلب من ضفة إلى أخرى، كما كان يفعل العسكريون في العهود التي مضت. وكانت التوصية بتبنّي صدام من قبل البكر من خال الأول الذي كان ضابطاً كبيراً في الجيش. "اعتبره إبنك"، خاطب الطلفاح، خال صدام، البكر مشيراً إلى ابن أخته، على الأقل لن يخون الدم كما يفعل العسكر جرياً وراء مصالحهم. وهكذا كان، إلى أن صار صدام حسين في عهد أحمد البكر وكأنه الرجل الأول في الدولة، يفعل ما يريد وما يراه مناسباً له أولاً، ومن ثم للبكر. ومن أجل أن يأمن جانب المساعدين والمرافقين كان هؤلاء جميعهم من سنّة تكريت والمناطق المجاورة لها. هذا التوجه كان له ما يبرره في ذلك الحين، وخصوصاً إبان حكم العسكر وتآمرهم على بعضهم بعضاً، وهم رفاق السلاح وأهل المودّة والتحالف. ولأن الأمر يستدعي توسّل كل شيء للوصول إلى المنفعة

الشخصية، ولأن هذه الحال أوقعت الجميع في مؤامرات ودسائس وانقلابات، رأى صدام والبكر أن الاعتماد على القرابة الأولية ورابطة الدم والنسب أفضل السبل للوقاية من الخيانة وتبدل الأحوال.

بالاعتماد على ذلك توجه الحزب وجهة مغايرة لمبادئ التأسيس، وظهر الأمر في هذه الفترة وكأن قبيلة كبرى تحكم البلاد باسم الوحدة والحرية والاشتراكية، وهي المبادئ الأساسية التي قام عليها البعث. وإذا كان علينا أن نكون واقعيين، وفي النظر لما آلت إليه الأمور منذ نشأة الملكية في عشرينيات القرن العشرين، وحتى العصر التكريتي والفترة الثانية من حكم البعث في العراق، فإن علينا أن نعترف بأن طول مدة هذا الحكم، التي قاربت الثلاثين سنة، ما كان لها أن تكون لولا هذه التدابير التي حمت الحكام وأمّنت الاستقرار للشعب العراقي الذي أحسّ ولأول مرة في تاريخه الحديث بالتقدم الذي أصاب العراق، وبمستوى المعيشة الذي حصل عليه الشعب، ومستوى التعليم وحقوق المرأة وزوال الأمية وغيرها من مؤشرات التطور التي تحدد مدى تقدم أي بلد، ودرجة التطور التي وصل إليها. إلا أن ذلك ما كان ليحصل إلا بالحكم الصارم، المخضب بالدماء. (ديب، ك. 2013، 100-101)؛ وهو نوع الحكم الناشئ عن النهج الخلدوني الذي يقول بالانفراد بالمجد بعد ترسيخ أركان الدولة؛ وهو أيضاً ما انتهجه الحكام السابقون للعراق، وإن كان في درجة أخفّ.

وجد صدام ومساعدوه أن تأمين جانب الخصوم هو في شل أي حركة محتملة منهم. وما الموت إلا السبيل إلى ذلك. وما زاد من قناعة أهل الحكم الجديد أن العفو عن المتمردين والانقلابيين، يعطي هؤلاء الفرصة للتجربة من جديد، في انقلاب أو ثورة مضادة. وهذا ما حصل فعلاً في العراق قبل الحكم الثاني للبعث، من قبل عارف عبد الرزاق الذي قام بمحاولتي انقلاب في عهد عبد السلام عارف، وفي عهد شقيقه عبد الرحمن. ومن محاسن الصدف أن عبد الرزاق نجا من الموت في المرتين؛ الأولى هرب فيها إلى القاهرة، وقيل إنها بتواطؤ من المعنيين، والثانية صدر فيها عفو عنه بعد سنة من محاولته الانقلابية. (خدوري، م. 1974، 367)

من اجل تثبيت حكم البعث، وتمهيد الطريق لاستلامه بعد عهد البكر، قام صدام حسين بإزاحة كل من يمكن أن يعرقل طريق حكم البعث، وبالتالي طريقه. فعل في الشيوعيين ما يمكن أن يجعله بمأمن منهم. ولأن الحكم قائم على أكتاف السنّة في كل مرافق الدولة، وخصوصاً العسكرية والأمنية منها، كان عليه أن يواجه احتجاجات بقية الفئات، وخصوصاً الشيعة والأكراد، وحتى الطامحين إلى السلطة من السنّة. وكان ينتهج مع الأجهزة التي استحدثها نهج

القساوة الشرسة في التعامل مع خصومه، والذين يتراءى له أنهم خصوم. فكان يتخلص منهم في السر والعلن، والهدف الأساسي هو ترويع كل من تسوّل له نفسه معارضة النظام أو وضع العراقيل في طريقة، أو حتى التفكير في الحلول محله في الحكم. وصل الأمر إلى ممارسة القتل الفردي والجماعي، بالاغتيال والمحاكمة. فأرهب الجميع، وفي الوقت نفسه، كان يبذل الغالي والنفيس في أكرام هذه الطائفة أو تلك، بحجة الانتماء إلى الوطن والمشاركة في المواطنة. أما العابثون بالأمن والاستقرار، حسب رأيه، فلهم أقسى العقوبات وبئس المصير. هكذا، فتك بقادة الحزب الشيوعي، وبوجوه وقادة الشيعة الذين كانوا يشكون ظلامتهم في عدم انصافهم وإشراكهم في الحكم. في هذه الحالات ما كان صدام يهادن ولا يفاوض. السجن والمحاكمة وتنفيذ الحكم كيفما اتفق، كانت من الأمور التي لا تناقش، أو يستهان بها. وبقي الأمر على هذه الحال إلى أن استكانت كل القوى السياسية في العراق.

لم يبق الأمر على هذه الحال، بل التفت صدام إلى داخل حزب البعث، وحتى إلى مجلس قيادة الثورة. ونذكر هنا بتلك المشاهد الحية التي أظهرت أعضاء من قيادة البعث ذكرت أسماؤهم بأنهم أعضاء في مؤامرة التقارب بين حزبي البعث في العراق وسورية، وكيف في لحظة ذكر الاسم من قبل المتهِم الرئيسي، ينهض المسؤول أمام الجميع من الاجتماع العام ليلقى حتفه رمياً بالرصاص على مدخل القاعة.

بهذه القبضة الحديدية حكم الرئيس صدام حسين العراق، وبقي طيلة هذه الفترة من 1979 إلى 2003 لحظة الدخول الأميركي إلى العراق. هذا بالاضافة إلى السنوات العشر التي قضاها برفقة أحمد حسن البكر، وكان هو الحاكم الفعلي أثناءها. ولولا الخطأ المميت الذي ارتكبه باحتلاله الكويت، نتيجة خدعة أميركية، لربما بقي في حكمه للعراق إلى اليوم، رغم ظهور الخميني على مسرح الأحداث، وهو الخصم اللدود لصدام الذي طرده من العراق، ورغم الحرب الكبرى العراقية الإيرانية التي أنهكت الطرفين.

4. ديموغرافية العراق من حرب إلى احتلال

قبل أن يُحكم صدام حسين قبضته على الحكم في العراق، أُجري تعداد عام للسكان عام 1977. وقد سعى الجهاز المركزي للإحصاء إلى توخّي الدقة التامة في هذا التعداد بعد كل الأخطاء التي شابت تعداد 1965. وشُكلت لجان أساسية كانت مهمتها الإشراف على هذه المهمة، كما تم

تهيئة 120 ألف عداد بالإضافة إلى حث المواطنين على المشاركة الحقيقية من خلال تزويد العدادين بالمعلومات الدقيقة. وقد أجري التعداد في تشرين الثاني 1977 واستُخدمت فيه أفضل التقنيات الإلكترونية التي كانت متوفرة في حينه. (محسن، س. 2015، 536).

على أثر تعداد 1977، تبين أن عدد سكان العراق قد ارتفع إلى 12 مليون نسمة، ما يشكّل استمراراً في نمط النمو السكاني المرتفع الذي بلغ في حينه 3.3%، أي أن النمو كان مستمراً في الارتفاع. وهذا ما أدى إلى مجتمع فتي، كما كان الحال مع كل دول العالم النامي والمشرق خاصةً. وهنا لا بد أن نذكر أننا قد واجهنا صعوبة كبيرة في إيجاد أي تقرير رسمي عن نتائج هذا التعداد، على عكس الدول الأخرى، حيث سنكتفي بعرض ما توفر لنا من نتائج جمعناها من عدد كبير من المراجع التي استخدمت هذه المعلومات من مصادرها. وعليه، سندرج هرم الأعمار التابع لعام 1979، وهي السنة التي تفرد فيها صدام بالحكم، ونستخدم هذه الأهرام لنشير إلى التحول الذي أصاب السكان في العراق خلال الحقبات الأساسية من حكمه.

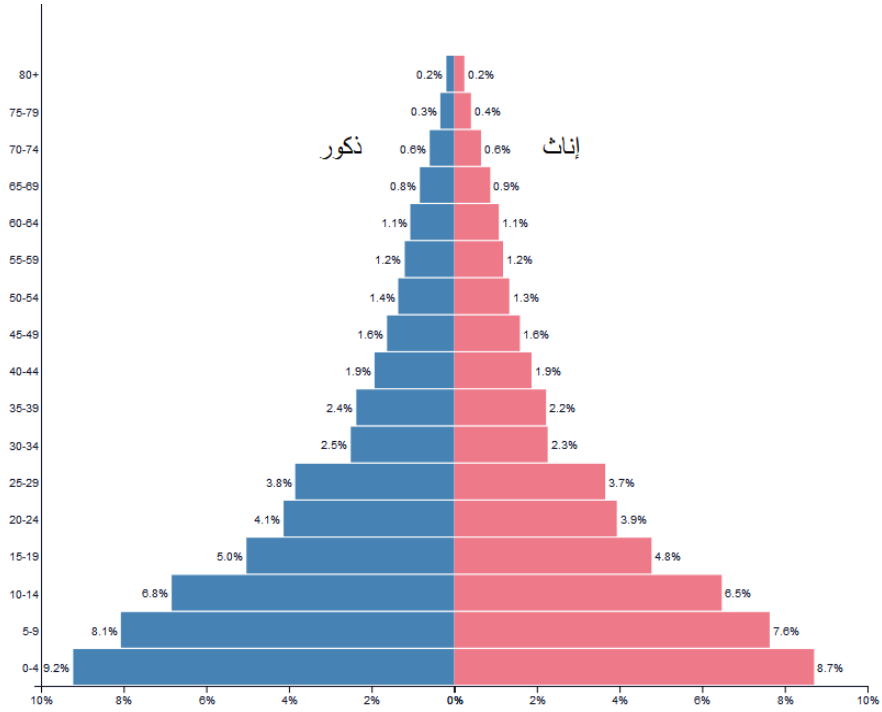

الرسم البياني 61: هرم الأعمار، العراق 1979 (المصدر: PopulationPyramid.net)

يتبين مدى فتوة المجتمع العراقي من خلال الهرم، بالإضافة إلى استمرار الوفيات في الأعمار المتقدمة. وقد مر العراق بعدة مراحل أثرت على الخصوبة، بحيث ارتفعت بشكل ملحوظ في الفترة الممتدة من 1960 و1964 وهو مبين في ارتفاع عدد الفئة 15-19. كما يظهر جلياً ارتفاع الخصوبة في الفترة الممتدة بين 1949 و1954 وهي الفترة التي تتناسب مع زيادة النزوح صوب المدن وانخفاض معدل الوفيات المترافق مع بقاء الخصوبة المرتفعة للعراقيين.

وبالفعل، عند استعراض معدلات الولادات والوفيات وما ينتج عنها من نمو طبيعي، يمكن أن ندرك مدى تأثير هذه العوامل على ارتفاع معدل النمو السكاني في العراق. لقد بلغ معدل الولادات في الفترة الممتدة من 1975 إلى 1980، 41.2 بالألف، وهنا نلحظ انخفاض معدل الولادات عما سبقه، بحيث كان هذا المعدل 43.6 بالألف في الفترة الممتدة بين 1970 و1975. إلا أن معدل الوفيات سجّل بدوره انخفاضاً عما سبق فأصبح 9.8 بالألف. هكذا، فإن معدل النمو الطبيعي لهذه الفترة أصبح 3.1 بالألف. وفي الوقت نفسه، بقيت خصوبة الإناث مرتفعة للغاية في العراق بحيث كانت الأنثى الواحدة تنجب ما معدله 6.8 ولادات حية وهو ما من شأنه أن يضاعف من عدد السكان في فترات قصيرة. (فياض، ه. 2013، 28-31).

لم تكن معدلات النمو السكاني متشابهة في العراق، إذ ارتفعت في بعض المحافظات وتراجعت في أخرى. محافظة بغداد، مثلاً، سجلت معدل نمو سنوي بين 1977 و1987 بلغ 1.8%.

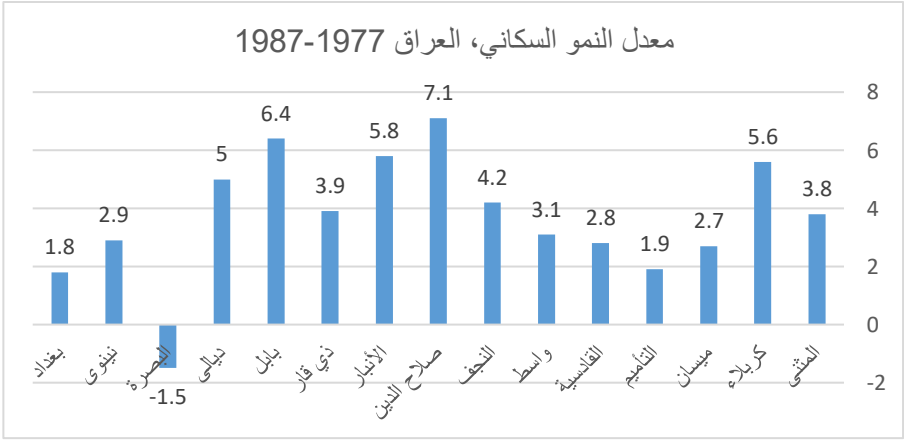

الرسم البياني 62: معدلات النمو السكاني في المحافظات، العراق 1977-1987 (المصدر: (سالم، ح. 2007، 327-330، 345)

لن ندخل في تفاصيل النمو في كل محافظة، إلا أن أكثر ما يلفت الانتباه في هذا الرسم هو أن محافظة البصرة كانت الوحيدة التي سجلت نمواً سلبياً قدره -1.5%. يعود هذا النمو السلبي إلى ظروف الحرب العراقية - الإيرانية وقرب المحافظة من جبهات القتال، الأمر الذي دفع بقسم كبير من سكانها إلى هجرتها والتوجه نحو المحافظات الأكثر أمناً، وهو ما حصل أيضاً في محافظة بغداد التي طالتها صواريخ القصف الإيراني. هنا يمكن تفسير سبب ارتفاع النمو السكاني في بعض المحافظات التي استقبلت النازحين مثل محافظات صلاح الدين وبابل والأنبار. ونشير إلى أن العراق، وبالرغم من الحرب، قد حافظ على معدل نمو طبيعي مرتفع قدره 3.8%، وذلك بسبب اتباعه لسياسات سكانية تزايدية معطوفة على اقتصاد قوي ومتماسك، بحيث تفوّق معدل الناتج المحلي للفرد الواحد في العراق، أثناء الحرب، على ذلك في عدد من الدول الأوروبية، لا بل إنه كان ضعفَي مثيله في كوريا الجنوبية أو ماليزيا. (سالم، ح. 2007، 327-330، 345).

اتبع العراق، في السبعينيات والثمانينيات، سياسة تزايدية تشجّع على الولادات، وقد كانت الدوافع اقتصادية أولاً وعسكرية لاحقاً. وقد تمثلت في عدد من الإجراءات، نذكر منها: تقديم السلف لتشجيع الزواج والانجاب والزيادات في رواتب الموظفين الذين ينجبون أربعة أطفال وأكثر. قرار صدر عام 1977 يشجع المرأة العاملة على الانجاب من خلال منحها إجازة تمتد إلى شهرين ونصف كاملة الراتب. تغطية العراق بمراكز صحية تتابع عن كثب صحة المرأة الإنجابية. تشريع قوانين تقنن استيراد واستخدام وسائل تنظيم الأسرة. وكان سكان العراق في العام 1987 بأغلبيتهم من سكان المدن، حيث بلغت نسبتهم 70.2% من مجموع عدد السكان. (سالم، ح. 2007، 342)

صحيح أن الحرب لم تؤد إلى توقف النمو السكاني في العراق، إلا أنها بلا شك ساهمت في الحد منه. وقد حصل ذلك من خلال ظاهرتي تراجع الولادات وازدياد. فقد هبط معدل الولادات في الفترة 1980-1985 إلى 39.1 بالألف وارتفع معدل الوفيات إلى 12.6 بالألف، وهو المعدل الأعلى منذ عام 1970. فقد سقط عدد كبير من القتلى في الحرب حيث تتراوح التقديرات بين 100 و800 ألفاً. وعليه، فإن معدل النمو الطبيعي للفترة الممتدة من 1985 إلى 1990 قد بلغ 2.6%. (فياض، هـ. 2013، 30)

لم تكد الحرب العراقية - الإيرانية تلقي أوزارها، حتى عادت معدلات النمو للارتفاع، والسبب هنا لا يعود إلى ارتفاع معدلات الولادات، بل إلى تراجع معدل الوفيات. وفي الحقيقة فإن

متوسط العمر عند الزواج الأول للإناث العراقيات ارتفع بمقدار سنة ونصف السنة بين الأعوام 1977 و1987 مما ساهم في تراجع الولادات، حيث كانت خصوبة المرأة الواحدة تقدر بـ7.5 لتنخفض إلى 5.8، وسيستمر متوسط العمر عند الزواج الأول في الارتفاع طيلة العقود المقبلة ليساهم في انخفاض إضافي للخصوبة عند الإناث في العراق. هكذا، فقد تغيرت معدلات مركبات النمو بشكل واضح في الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995، وأبرز ما تغير فيها كان معدل الوفيات الخام. (فياض، ه. 2013، 30). وفي الحقيقة، لا بد من أن نذكر أن اتجاه الخصوبة عند المرأة العراقية كان، ومنذ الستينيات، أقرب منه إلى الدول الأقل خصوبة مثل لبنان. لقد كانت النسبة الأعلى للولادات تتم في عمر 25-29 وبفارق كبير عن العمر 20-24. وهذا يشير إلى أن الخصوبة أكثر ما تتركز في الطرف الأعلى من الفئة العمرية 25-29، ويؤكد ما أشرنا إليه أعلاه على الارتفاع التدريجي للعمر عند الزواج الأول وما يرتبط به من إنجاب. (Courbage et Fargues 1975, 1123)

لم يشهد معدل المواليد تغيرات جوهرية في هذه الفترة. إلا أن النمو الطبيعي حافظ على استقراره. ويعود ذلك إلى انخفاض معدلات الوفيات. لقد تراجعت الوفيات في شكل مستمر طيلة هذه الفترة، وذلك بالرغم من دخول العراق إلى الكويت وما تبع ذلك من حرب وحصار.

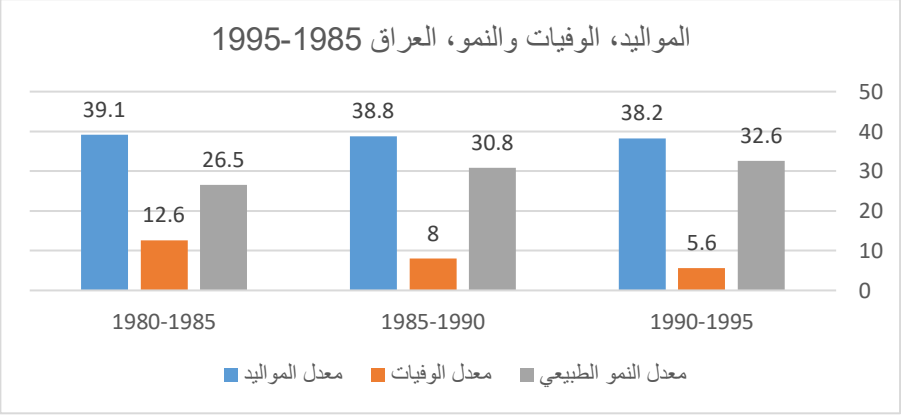

الرسم البياني 63: معدلات المواليد والوفيات الخام والنمو الطبيعي (بالألف)، العراق 1985-1995 (المصدر: (فياض، ه. 2013، 30)

انخفض معدل الوفيات، الذي كان 12.6 بالألف، إلى 8 ثم إلى 5.6 بالألف بين أعوام 1990 و1995. هذا الانخفاض المترافق مع معدلات ولادات مستقرة على حدود الـ39 بالألف أدت إلى استقرار النمو السكاني بعد التسعينيات.

لم يتغير الشكل العام لهرم الأعمار في العراق لعام 1990 في شكل ملحوظ عما كان عليه مع تفرّد صدام في الحكم. لقد بقي ذا شكل مثلث، قاعدته عريضة وقمته مدببة. وانخفاض الخصوبة لن يكون واضحاً قبل مرور عدد من السنوات.

إلا أن ما هو مثير للاهتمام يكمن في عدم انخفاض نسبة الذكورة في الأعمار الشابة التي من المفترض أنها قد شاركت في الحرب، وهذا ما ينافي المنطق الديموغرافي في تغيّر نسب السكان. وما يمكن أن يعلل هذا الموضوع هو قيام السلطات العراقية بتسجيل كل الذكور الذين كانوا على أرضها، وبخاصة من العمالة المصرية والسودانية، على أنهم سكان عراقيون.

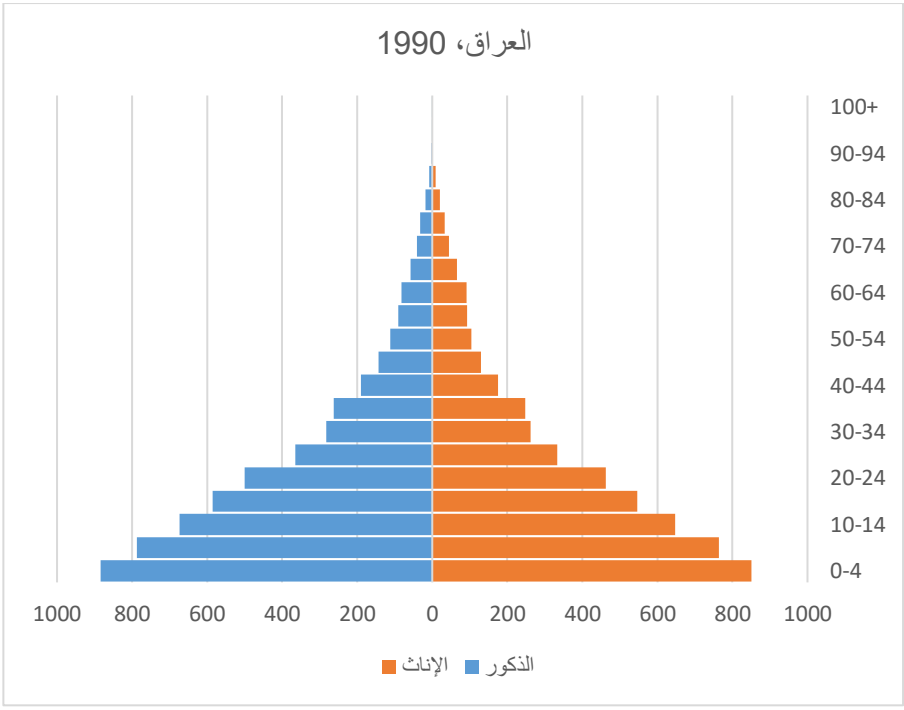

الرسم البياني 64: هرم الأعمار في العراق، 1990 (المصدر: Census.gov)

بطبيعة الحال، وبما أن العمالة الأجنبية هي بمعظمها من الذكور، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الذكورة إلى حدود الـ110% كما هو الحال في معظم الفئات الشابة. (محسن، س. 2015، 537)

بلغ معدل النمو السنوي في العراق، بين الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000، نسبة 3% في العام. وهو استمرار للمسار التناقصي للنمو الطبيعي في الولادات. إلا أن هذا النمو لم يكن بدوره

متساوياً في جميع المحافظات. فالمحافظات التي شهدت نمواً منخفضاً في العقد السابق لهذه الأرقام، وذلك بسبب الحرب مع إيران، سجلت أعلى معدلات النمو بعد عودة النازحين إليها.

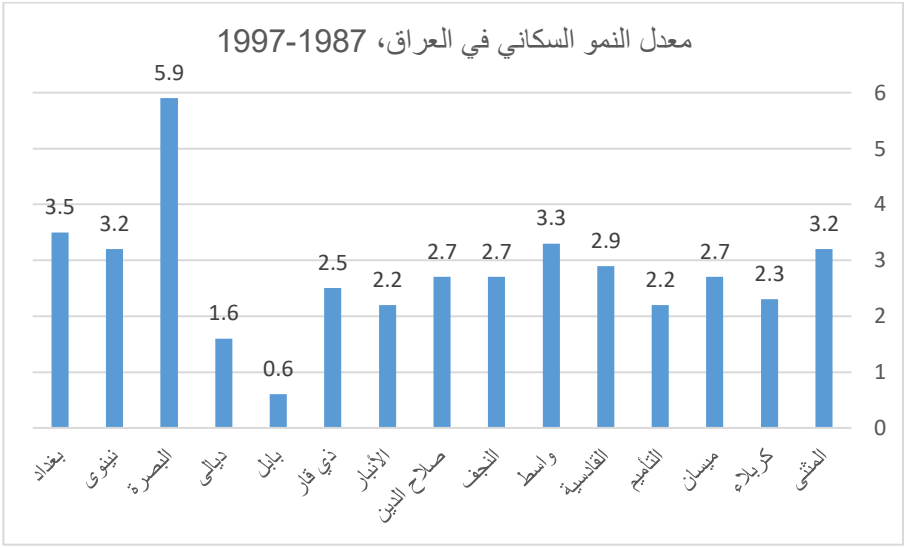

الرسم البياني 65: معدل نمو السكان في محافظات العراق بين 1987 و1997

هكذا، فإن البصرة التي كان النمو فيها سلبياً، سجلت أعلى نسبة للنمو السكاني في العراق بين 1987 و1997 حيث بلغ 5.7% سنوياً. أما بغداد التي سجلت في حينه ثاني أدنى نسبة، فقد بلغ فيها النمو السكاني ثاني نسبة بعد البصرة، حيث بلغت 3.5%. وعلى العكس من ذلك، فإن المحافظات التي استقبلت النازحين من الحرب سجلت أدنى نسب للنمو السكاني، خاصة في بابل (0.6%) وديالى (1.6%) وكربلاء.

رزح العراق بين الأعوام 1990 و2003 تحت وطأة العقوبات الدولية المفروضة عليه بتوجيه أميركي بعد غزو الكويت. ومرّ مشروع النفط مقابل الغذاء والأدوية بعدد كبير من المحطات التي تتأرجح بين صعود وهبوط تبعاً لعلاقة العراق ببقية دول العالم، وبمسألة السماح للمفتشين بالبحث عن "أسلحة الدمار الشامل" وغيرها من الشروط والعراقيل التي وضعت في وجه الشعب العراقي. وكانت كل هذه العراقيل والصعوبات لحث الشعب العراقي على الثورة ضد صدام حسين والإطاحة به. وحين لم تنجح كل هذه المحاولات تذرعت الولايات المتحدة وحفنة من الدول التي انصاعت لها بعلاقة ما لصدام حسين ونظامه في أحداث 11 أيلول وقامت باحتلال العراق في العام 2003.

تسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بسقوط مئات الآلاف من الضحايا، معظمهم من الأطفال، بسبب نقص الأدوية والمعدات الطبية ونقص الغذاء. فكان الوضع الديموغرافي للعراق مع نهاية عام 2002 مختلفاً عما كان عليه في العام 1990.

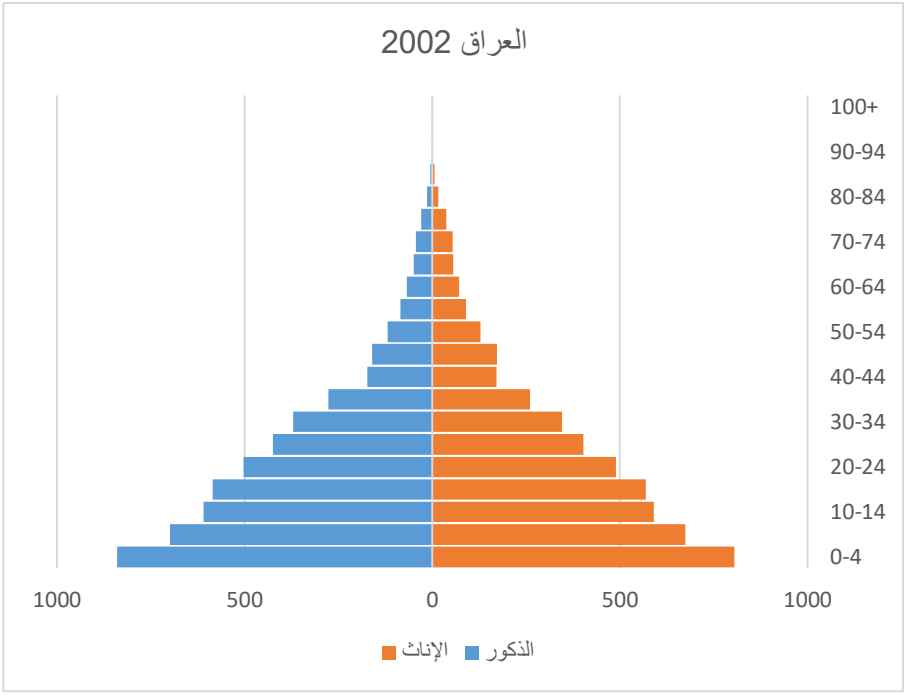

الرسم البياني 66: هرم الأعمار في العراق، 2002 (المصدر: Census.gov)

بقي الهرم، للعام 2002، محافظاً على شكله المثلث الذي يشير إلى استمرار معدلات الولادات المرتفعة ولكن مع تنامي معدلات الوفيات وخاصة في الفئات الفتية. ويمكن للهرم أن يدل على ارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال من خلال تحليل نسب الذكورة في الأعمار دون الـ10 سنوات وهي التي كان فيها الحصار مفروضاً على العراق.

سبق وذكرنا في أكثر من مناسبة أن معدل الذكورة عند الولادة في الدول التي لا تمارس إجهاض الأجنّة هو دائماً قريب من 105%. وهذه هي الحال في العراق حيث بلغت نسبة الذكورة عند الولادة 104.3%. إلا أن هناك حقيقة علمية أخرى قد أثبتها العلماء، وهي أن معدل الوفيات عند الأطفال يكون دائماً عند الإناث أدنى من الذكور.

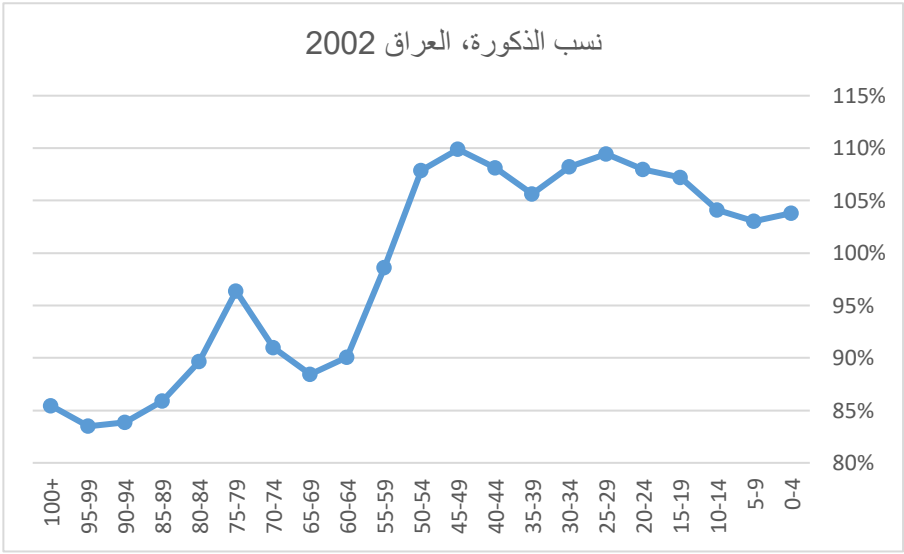

الرسم البياني 67: نسبة الذكورة، العراق 2002 (المصدر: Census.gov)

هذه الحقيقة توجد في كل الدول. إلا أن معظم الأمراض التي يمكن أن تؤدي إلى هذه الوفيات من الممكن تلافيها أو معالجتها بالأدوية واللقاحات المناسبة. أما عند عدم توافر هذه الأدوية فإن الوفيات ستحصل، وستكون بطبيعة الحال أكثر تكراراً عند الذكور. وهو بالضبط ما حصل في العراق. فقد انخفضت نسبة الذكورة في الفئات الصغيرة إلى ما دون 103% إلى أن عادت إلى 105% في الفئة 25-29. أي أن الأعمار دون الـ 24 قد تأثرت بالحصار المفروض على العراق حيث كان الأطفال في حينه في عمر 12 سنة وما دون عند بداية الحصار[1]. وما يؤكد هذا التحليل هو الأرقام التي نشرت حول معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة الذي تضاعف بين عامي 1990 و1991. فمعدل وفيات الرضع عام 1990 كان 50 بالألف وأصبح 101 بالألف عام 1999؛ أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد كان 62 بالألف ليصبح 122 بالألف عام 1999. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية 2011، 23)

استمر معدل الولادات بالانخفاض، وإن في شكل بطيء، حيث بلغ معدل الولادات الخام في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2005، 37.5 بالألف، وبقي معدل الوفيات مستقراً عند 5.6 بالألف، ما أدى إلى معدل نمو طبيعي مساوياً لـ3.2%. وفي الحقيقية، إن هذا المعدل يعدّ من المعدلات المرتفعة مع حلول الألفية الجديدة. وللمقارنة فإن معدل النمو السكاني في سوريا كان قد بلغ حوالي 2.66%، علماً أن سورية في حينه كانت تمر في مرحلة من الازدهار، على

عكس العراق الذي عانى الأمرّين طيلة فترة الحصار، ولا يزال يعاني من عدم الاستقرار لغاية اليوم. هكذا، فإن خصوبة المرأة العراقية بقيت تناهز الـ5.2 ولادة في الفترة 2000-2005. وقد احتل العراق واحدة من أعلى المراتب في العالم في ما خصّ الخصوبة. ففي حين كانت الخصوبة الكلية في مصر والأردن والسعودية قريبة من 3 ولادات للمرأة، وفي سورية حوالي 3.25، كان هذا المعدل لا يزال أكثر من 5 في العراق. (فياض، هـ. 2013، 30،33).

وفي السنوات الأخيرة من حكم صدام حسين ونظام البعث، كان توزع العراقيين وفقاً للأرقام التقديرية لنسب الطوائف يبين أن الشيعة هم الجماعة الأكثر نسبةً في العراق حيث يزيدون عن 55% من مجموع السكان.

أما المسيحيون فقد حافظوا على نسبتهم المتمثلة مجتمعة بـ3%، أي أنهم لم يخضعوا لتهجير قسري لغاية تاريخه. وتشير الإحصاءات إلى أن السنّة كانوا أكبر الأقليات، بما أن حجمهم النسبي لم يتجاوز نصف عدد السكان.

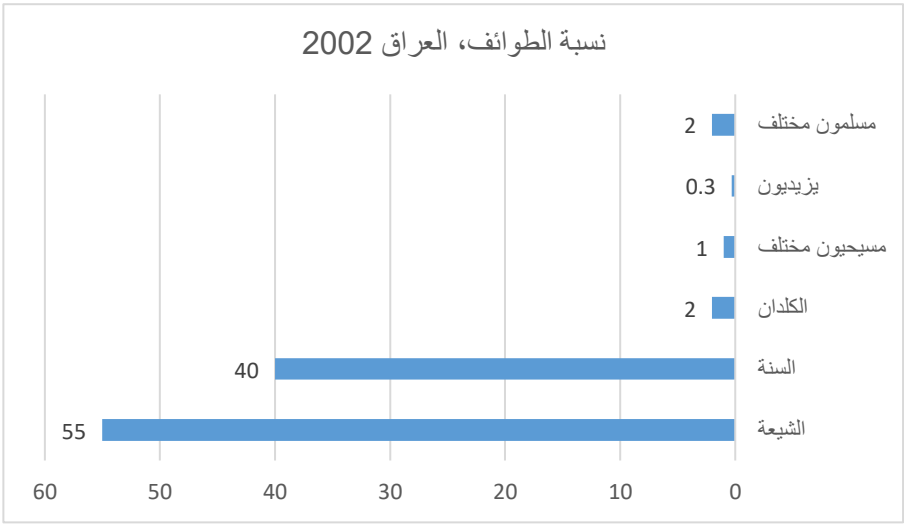

الرسم البياني 68: توزع سكان العراق على الطوائف الأساسية، تقديرات 2002 (Dumont et Montenay, L"Irak Géoploitique et Populations 2002, 4)

ستخضع هذه النسب لتغيير جذري في السنوات القادمة التي سيتعرض فيها العراق لأبشع أنواع التفتيت والتخريب من أبنائه قبل أعدائه.

5. وضع الشيعة في العراق

يمثل العراقيون الشيعة نسبة 55- 60 % من عدد السكان. وقد تعوّدوا منذ أيام السلطنة العثمانية على الابتعاد عن الحكم والسلطة لظروف تاريخية تعود إلى أيام الصفويين في علاقتهم العدائية مع العثمانيين. ولما تحول العراق إلى النظام الملكي رفضوا المشاركة في الحكم، وحتى في شغل الوظائف الحكومية. والتفتوا إلى الحوزات العلمية ونهلوا العلوم الدينية وعاشوا في جو من الاستنكاف السياسي الخاص بهم، ولم يشاركوا في أي نشاط سياسي في الدولة أو في الادارة إلا في ما ندر. وكان من يتعاون من الشيعة مع الدولة يُرمى بأبشع التهم. ومع ظهور العراق الجمهوري، وجد الشباب الشيعي متنفساً من خلال الدخول في الحزب الشيوعي العراقي، أو الهجرة للتخصص العلمي ومن ثم العودة إلى العراق وهم أكثر انفتاحاً واستعداداً للعمل السياسي، إما من خلال الانخراط في الأحزاب اليسارية أو في تشكيل الأحزاب التي تدعو إلى تقوية الروابط داخل الشيعة، أو المطالبة بإزالة الحيف والظلم عن الشيعة في البلاد، بالمشاركة في الحكم، أو الانصاف من خلال إدخالهم إلى الوظيفة العامة. وقد برز من هذه الأحزاب حزب الدعوة الاسلامي وانتشر بين الشيعة في العراق، وعلا شأنه ووصل إلى مرحلة تهديد النظام القائم.

طبعاً لا يعني هذا أن الشيعة لم يكن لهم وجود في السلطة في بدايات الحكم الجمهوري، وخصوصاً في الجيش، إلا أن هذه السلطة لم تشكل إلا جزءاً يسيراً مما كان يتمتع به العراقيون السنّة. وتمركُز القوة الحاكمة في أيدي أهالي تكريت وما جاورها دون بقية العراقيين جعلت أصوات الشيعة تعلو احتجاجاً وتطالب بالعدالة والانصاف.

ما كان صدام حسين يقبل باهتزاز ركائز الحكم بضغط من هنا أو من هناك، بل كان يتصرف بسرعة لإسكات المعارضين بكل ما أوتي من قوة وبطش. إلا أن الرد بالبطش والقتل والتضييق على المعارضين لم يكن مبنياً على تعصّب طائفي، أو انتماء ديني، بل دفاعاً عن السلطة وتقوية لركائز الحكم حتى لا يبقى مَن يمكن أن يعارضه. فعل ذلك في الأكراد السنّة وفي الشيعة وفي اليهود، وحتى في العرب السنّة ومن القياديين في حزب البعث.

كان مفتاح المشكلة مع الشيعة معارضتهم لقانون الأحوال الشخصية الذي كان أقرب إلى النهج العلماني. وظهرت المعارضة لهذا القانون وكأنها معارضة للنظام بأكمله. وجد صدام أن من الصعب مهادنة الشيعة المنضوين تحت عباءة السيدين محسن الحكيم ومحمد باقر الصدر.

وارتأى بحدسه القيادي أن القضاء على أحد هذين الإثنين يرعب الثاني، ويرتاح هو من هَمّ الشيعة المعارضين، علماً، والحق يقال، أن كثيرين من قادة البعث ومن كوادره وأعضائه كانوا من العراقيين الشيعة. ولعلمانية صدام، أو هكذا ما ظهر عليه إبان توطيد أركان حكمه، لم ينظر إلى أي طائفة دينية أو إتنية، إلا من خلال ولائها أو معارضتها لتوجهه في الحكم، ولتثبيت أركان النظام. فبقدر ما كان قاسياً مع المعارضين، كان ينظر إلى الموالين نظرة ودّ وصداقة، ويغدق عليهم المناصب والعطايا وأدوات السلطة على المستويات العسكرية والأمنية والمدنية. وفي الوقت نفسه، ولإفادته مما كان يحصل على صعيد الحكم وممارسة السلطة في العهود السابقة، ما كان يأمن إلا لأهل منطقته وعشيرته وقرابته في الدين والدم. هذا ما كان يفرضه الواقع على صدام، وانطلاقاً من ذلك كان يمارس سلطته ويقوّي موقعه بإزالة كل ما يمكن أن يعكّر صفو راحته للانطلاق إلى تدبير شؤون البلاد.

على صعيد الممارسة العملية، بدأ صدام بالتنكيل بالحكيم وأبنائه بعد أن حذّره عفلق من قوّته، فقام بإعدامه مع سبعة عشر فرداً من أبنائه وأحفاده بعد أن اتهمه بالعمالة لإيران. وكذلك قام بتجريد حملة على مظاهرة في النجف، فارتكب الجنود مجزرة بحق المتظاهرين، وأمر باعتقال الآلاف منهم وأعدم عدداً من علماء الشيعة بتهم مختلفة. ووصل الأمر في عهده إلى التشكيك بالأصول العربية للشيعة، ويقال على ذمة كمال ديب ومن اعتمد عليه في معلوماته أنه طرد مئتي ألف مواطن عراقي شيعي بحجة أنهم إيرانيو الأصل. هذا بالاضافة إلى اتهام المعارضين من الشيعة بأنهم طابور خامس، ما يعني التشكيك بوطنيتهم وولائهم للعراق. (ديب، ك. 2013، 116). وبين 1972 و1977، قام باعتقال محمد باقر الصدر ومحمد باقر الحكيم، الزعيمين الشيعيين، ولكنه أطلق سراحهما، وبعد ذلك تم اغتيالهما. ولم تتوقف الحملات ضد الشيعة المعارضين، والمنادين بالجمهورية الاسلامية في العراق.

لم تخفّ معارضة الشيعة إلا بعد الحرب العراقية الإيرانية، وبعد التخلص من الرؤوس المعارضة في الطائفة، وبعد إغداق نعم النفط على المناطق الشيعية كما الكردية التي أغرقت البلاد بالازدهار والانماء في كل المجالات، بالاضافة إلى رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر، ومحو الأمية، واستصلاح الأراضي وتوزيعها على الفلاحين؛ هذا طبعاً بالاضافة إلى ملء مستودعات الجيش بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة منها والمتطورة من مختلف الأنواع، ومن مختلف البلدان المنتجة للسلاح شرقاً وغرباً. وغيرها من الأمور التي أعطت للعراق منزلة تفوّق من خلالها على ما كانت تعيشه البلدان العربية الأخرى.

6. أفول نجم صدام حسين

لم تدم الطفرة الاقتصادية في العراق طويلاً، وخصوصاً بعد إنهاكه من خلال حربه على إيران، ولأن لا بدائل إنتاجية بما يتناسب مع المصاريف العسكرية والأمنية للدولة العراقية، بعد أن قرّرت الادارة الأميركية إقفال منافذ الإيرادات شبه الوحيدة للعراق المتمثلة بالنفط. وكان ما حصل بعد ذلك أن هبطت أسعار مبيع النفط التي جاءت نتيجة ارتفاع الانتاج ضمن مقولة العرض والطلب. ولأن الحفاظ على أسعار النفط كان المتنفس الوحيد للحفاظ على استقرار التوازن النقدي في العراق، فإن انخفاض سعره يعني أنه سيؤدي إلى كارثة عراقية حقيقية، لدرجة "أن كل انخفاض بقيمة دولار واحد كان يؤدي إلى تضييق الخناق على اقتصاده". (ديب، ك. 2013، 199) هنا، لم يعد صدام يطيق صبراً، وهو يدرك تماماً أن انخفاض الموارد يعني بداية انهيار العراق ونهاية حكم البعث. فكان أن قرر احتلال الكويت باعتبارها المسبّبة الوحيدة لاحتمال انهيار حكمه طالما يرفض أميرها تخفيض انتاج النفط لينتعش سعره من جديد، وطالما لم يمدّ له أحد من القادة العرب يده. وبنى قراره باحتلال الكويت لمجرد الاحساس بأن الولايات المتحدة أعطته الضوء الأخضر بلسان سفيرتها. وكانت هذه الخطوة بداية النهاية الفعلية لحكم صدام، والذريعة المباشرة لتُسفر الولايات المتحدة عن وجهها المعادي لعراق صدام. وكانت كل الدلائل تشير إلى أن زيادة انتاج النفط، ليتدنى سعره، كان الوسيلة الأساسية لإضعاف صدام، وبتوسّل عرب الخليج أنفسهم للقيام بهذه الخطوة، وبالتالي إلى انهيار حكمه، وخصوصاً بعد العام 1990.

هنا بدأت حرب الخليج بعد احتلال الكويت والتدخل المباشر للولايات المتحدة والقوى الغربية لإخراج العراق بالقوة منها. وهذا ما حصل، بعد تكبّد العراق المزيد من الخسائر، ومن الانهيار في اقتصاده. هكذا، بدأت معركة إزاحة صدام منذ بدايات التسعينيات، وبعد إخراجه من الكويت ومحاصرته اقتصادياً بمساعدة من القوى الغربية، ومن بعض الدول العربية. وبقي صدام صامداً رغم الحصار والتجويع وقطع كل نوع من أنواع الامدادات عنه، إلى أن جاءت مناسبة اتهامه بامتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.

عاش العراق فترة الحصار الاقتصادي في حالة من الاضطرابات الداخلية والانكفاء عنه من قبل أكثر الدول العربية والأجنبية. ووجد صدام حسين نفسه أمام تحديات كبرى لم تظهر على هذا الوجه السافر طيلة فترة حكمه قبل احتلاله للكويت. فعلى صعيد الشيعة، نشط حزب الدعوة الاسلامي الشيعي في العمل ضد النظام. فبالاضافة إلى محاولاته المتعددة لضرب رموز النظام،

وخصوصاً صدام وبعض أفراد عائلته، ومنهم ابنه عدي، قام بقيادة الانتفاضة الشيعية في الجنوب المنادية ليس باسقاط صدام فحسب، بل باسقاط النظام نفسه، وإقامة الجمهورية الاسلامية في العراق. وقد جاهر المنتفضون بمعاداتهم للنظام ودحره وتأييدهم لنظام الخميني في إيران. وفي الفترة التي امتدت طيلة التسعينيات وبداية الألفية الجديدة كان صدام يتصدى للمعارضين الشيعة بكل ما أوتي من قوة. ذلك أن الانتفاضة الشيعية استطاعت السيطرة على الجنوب العراقي، ما حدا بصدام إلى تعيين الخلّص من أقربائه في المراكز المخوّلة القضاء على الانتفاضة. فاستطاع هؤلاء قمعها، بعد أن ذهب ضحيتها الآلاف من الشيعة وسط تفرج القوات الأميركية التي لم تحرك ساكناً، باعتبار أن بقاء صدام خير لها من تقوية الانتفاضة الشيعية وجعلها تنتصر، لأن بقاء العراق أكثر ضعفاً خير من تقديم أي نصر للجمهورية الاسلامية في إيران. (ديب، ك. 2013، 239-242) لم يشهد العالم في العصر الحديث الأهوال التي حصلت في العراق إبان الحصار الاقتصادي الذي عانى منه الملايين، وعلى مختلف الصعد. فقد تعرّض العراقيون للجوع وللأمراض الفتاكة نتيجة هذا الحصار الذي منع العراق من استيراد ما يلزمه من الحاجات الضرورية الاستهلاكية بحجة منع وصول المواد التي يمكن أن تستعمل في الصناعات العسكرية. وتطبيقاً لبرنامج النفط مقابل الغذاء، فُتحت ثغرة ضيقة في هذا الحصار القاتل ليتسنّى للعراق الحصول على المواد الضرورية للاستمرار في العيش، ولكن حسب ما تقرّره القوى المنتصرة في تحديد نوعية هذه المواد، وضرورة الحاجة إليها. ومع ذلك، لم يحصل العراق على الحد الأدنى من كميات هذه المواد المصرّح بها، والتي لا تكفي حاجات السكان. فعاش العراقيون، لذلك مجاعة حقيقية دعتهم إلى بيع ممتلكاتهم من أجل الحصول على الغذاء. وكان من نتيجة هذا الحصار أن خططت الولايات المتحدة، وتحت ظروف قاهرة استبدت بالشعب العراقي، لحمل الأميركيين على التدخل المباشر، وبكل الوسائل، للتخلص من صدام حسين ومن نظام حكم البعث في العراق. وكانت كل التقارير التي كتبت بإشراف الولايات المتحدة توصل إلى أن العراق عمل قبل فترة الحصار وأثناءها على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ما يعني تصميم العراق على محاربة جيرانه، وخصوصاً السعودية وبلدان الخليج، ما يستدعي ضرورة المسارعة لمنعه من القيام بهذه الخطوة الخطيرة. لذلك على الولايات المتحدة التحرك بسرعة للقيام بذلك، ولا ينقصها سوى التغطية الشرعية. وهكذا تم احتلال العراق دون انتظار موافقة الأمم المتحدة؛ المنظمة العالمية التي جاءت موافقتها بعد الاحتلال؛ وعملت القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة واشتراك قوى من بلدان عديدة على إنهاء حكم البعث في العراق، ومن ثم إلقاء القبض على صدام حسين في 13 كانون الأول 2003، ومحاكمته من

قبل هيئة اتهامية وقضائية عراقية بإشراف مباشر من القوى الغربية، ومن ثم الحكم عليه بالاعدام وتنفيذ الحكم فيه في أول يوم من أيام عيد الأضحى في 30 كانون الأول 2006.

بدءاً من العام 2003 وحتى العام 2011 تصاعد العنف في العراق وازدادت أسوأ مرحلة في تاريخه الحديث سوءاً، وتفاقمت أكبر كارثة انسانية واقتصادية حلّت به منذ الاعلان عن احتلال الكويت، إلى احتلال العراق من قبل الأميركيين ابتداء من العام 2003، وإنهاء حكم البعث ومقتل إبني صدام ومن ثم إلقاء القبض على أهم رجالات عهده، واعتقالهم ومحاكمتهم وتنفيذ أحكام الاعدام فيهم. ذلك أن العراقيين على اختلاف توجهاتهم قاوموا الاحتلال الأميركي وأعملوا فيه قتلاً، وقاموا بحرب عصابات على جنوده وقضوا على الكثيرين منهم وقد بلغوا حوالي 5000 قتيل. وتحول العراق نتيجة الفوضى إبان المرحلة الانتقالية إلى ساحة مفتوحة على أنواع متعددة من الحروب، طائفية بين السنة والشيعة، ارهابية ضد الأقليات في العراق وخصوصاً المسيحيين، والأشوريين والأزيديين وغيرهم من الأقليات؛ وجهادية سنية وشيعية ضد الاحتلال الأميركي الذي فكك منظومة الجيش العراقي وسرّح عناصره على اختلاف رتبهم وفئاتهم، فكان هؤلاء ركيزة المقاومة والجهاد ضد الاحتلال، وإن كان الجهاد من موقعين مختلفين، موقع الجهاد الشيعي، وموقع الجهاد السني. وقد نشأت، كنتيجة لهذا التفكيك، تنظيمات أصولية متعددة كان الأكثر تأثيراً فيها ضمن العراق وخارجه تنظيم "الدولة الاسلامية في العراق والشام" (داعش)، والذي أفردنا لنشأته قسماً في ما تقدم من فصول. وقد ساهم الكثيرون من الذين انتموا إليه في حَرف قضية المقاومة ضد المحتل، إلى توجهات أخرى داخلية ساهمت في تأجيج العنف الطائفي، ليس ضد الشيعة ، الذين قابلوا أعمال العنف ضدهم بأعمال عنفية مضادة فحسب؛ وقد ظهر ذلك على صورة حرب من نوع مغاير تمثلت في تفجير الأجساد والسيارات المفخخة بين الجهتين، وقد أودت بحياة الآلاف من السنة والشيعة على السواء؛ بل أيضاً إلى اضطهاد وتدمير وقتل وأسر الآلاف من الأقليات الموجودة في العراق، إن كان في المدن أو الأرياف، ومنهم الأشوريون والتركمان والأزيديون بحجة مناصرتهم للاحتلال، والوقوف إلى جانبه في الحرب العراقية. وقد تزامن ذلك مع الهجوم على المدن والبلدات العراقية من قبل الجيش الأميركي الذي لم يفرّق بين العسكريين والمدنيين، ولا بين المقاتلين والشيوخ والنساء والأطفال. كانت حصيلة هذه الفوضى المجنونة الآلاف من القتلى والأكثر منها بكثير من الجرحى، مع ما رافق ذلك من تدمير للمدن والبلدات والمنشآت على اختلافها.

لا توجد أرقام دقيقة أو موثوق بصحتها لعدد العراقيين الذين لقوا حتفهم إبان الغزو عام 2003، فالأرقام الرسمية العراقية تشير إلى أن عدد الوفيات عام 2004 بلغ 24 ألف حالة، وثمة مصادر أخرى ترفع التقديرات إلى 94 ألفاً في الفترة نفسها. إلا أن أعداد الوفيات في العراق بدأت تزداد بعد الغزو بسبب ما عصف بالعراق من أعمال عنف لا تزال مستمرة حتى اليوم. (فياض، ه. 2013، 46)

وهنا أيضاً لا بد من القول إن تنظيمات عديدة تنتمي إلى مختلف الطوائف والقوى كانت تساعد الأميركيين في مواجهة هذه المقاومة، ومن مختلف الطوائف أيضاً، على أمل الحصول على مكاسب سياسية بعد استتباب الوضع في العراق، والعمل على تأسيس الدولة الحديثة بمختلف مكوّناتها.

هذه المرحلة الانتقالية أذاقت العراقيين أقسى أنواع العذاب والقهر وعدم الأمان بازدياد انتشار العنف الدموي بالتفجيرات إن كانت موضوعة في أماكن محددة وحساسة ومكتظة بالناس، أو بواسطة السيارات المفخخة التي قتلت الآلاف وروّعت الملايين من العراقيين، وخصوصاً سكان المدن، ومنها بغداد بالتحديد. كما روّعت المواطنين أعمالُ العنف بين التنظيمات والأحزاب الدينية، وحتى بين أطراف المذهب الواحد، إن كان لدى الأكراد كصراع على السلطة والتمثيل، أو الشيعة أنفسهم، أو السنّة، وخصوصاً بين المناهضين والمهادنين للاحتلال. لم يسلم من هذا النهج أحد، وطال التدمير مناطق واسعة في العراق، وخصوصاً في المدن الرئيسية. هذا بالاضافة طبعاً إلى تهديم مئات القرى وتهجير سكانها أو قتلهم. وقد تعمّد الاعلام الغربي إظهار وحشية تعامل الأطراف المتحاربة مع المدنيين، أو طرق تنفيذ الاعدام بالأسرى لترويع الناس وإجبارهم على الاستكانة أو الهروب والهجرة[2].

كل ذلك كان يتم إبان التفتيش عن الطرق التي يمكن من خلالها تهدئة الأحوال في العراق على الشكل الذي يريده الأميركيون، وبالتالي يكون تفشيل تلك المحاولات من قبل المقاومة على اختلافها حتى لا يصل العراق إلى الاستقرار الذي يريده الأميركيون. وبدءاً من العام 2011؛ وهو العام الذي خرج فيه الأميركيون، انتقل العراق إلى مرحلة جديدة غير مسبوقة في عصره الحديث، حيث انتقلت السلطة إلى أيدٍ متعددة، منها من لم يحظ بحصته من الحكم منذ تأسيس الملكية في العراق وحتى قبل ذلك بكثير.

7. صدام حسين والأكراد

كان على الأكراد ان يواصلوا نضالهم ليحظوا بالحكم الذاتي في العراق. وبقي الأمر معلقاً بين الوعود والعمل على تنفيذها متوسلين الطرق كافة من سياسية وعسكرية. وقد وُعدوا من أكثر من طرف دولي لتحقيق مطالبهم، وخصوصاً من الأميركيين. ولكن زعماءهم لم يدركوا، وبتكرار التجارب، أن القوى الاقليمية والدولية تستعملهم كورقة ضغط لتأمين مصالحهم التي هي بطبيعتها ليست مصالح الأكراد ولا مصالح البلدان التي ينتمون إليها، إن كانت العراق أو إيران أو تركيا، أوسورية. إلا أن مساعدة الأكراد لتحقيق مطالبهم سياسياً وعسكرياً ومادياً ما كانت لتصل إلى مرتبة القدرة لتحصيل حقوقهم أو لإنشاء استقلالهم، أو على أقل تقدير حكمهم الذاتي. وكان الهدف الأميركي والإيراني أيضاً، قبل الحرب العراقية وبعدها، هو استعمال الأكراد كورقة ضغط لإضعاف حكم البعث في العراق، وبالتالي كسر شوكة صدام. وعندما تم الاتفاق بين شاه إيران قبل الثورة الاسلامية وصدام حسين في الجزائر على تسوية الأوضاع بين البلدين، كان من ضمن هذا الاتفاق رفع اليد عن الأكراد وقطع الامداد عنهم من الولايات المتحدة ومن إيران.

أحسّ زعيم الأكراد البرزاني أن مواجهة النظام العراقي ما عادت مجدية بعد قطع المساعدات عنه، فآثر الاستكانة، وهاجر إلى الولايات المتحدة، وترك الأكراد لمصيرهم. كان ذلك في السبعينيات وقبل انتصار الثورة الاسلامية في إيران. وعند اندلاع الحرب بين العراق وإيران في بداية الثمانينيات عاد إبنا البرزاني إلى شمال العراق وبدأت مواجهة النظام المشغول في حربه ضد إيران من جديد.

هنا، وجد صدام حسين أن لا بدّ من قمع تحرك الأكراد بأي وسيلة ليتفرّغ بالكامل إلى إيران، فكلّف نسيبه علي صالح المجيد بإنهاء حالة الأكراد، مع السماح له باستعمال أقصى ما يمكن من الأساليب. وكان أن استعمل المجيد الأسلحة الكيماوية للقضاء على تحرك الأكراد. وعندما قام الإيرانيون بمساعدة هؤلاء، وذلك بدخولهم إلى شمال العراق واحتلال بعض مناطقه، استعمل المجيد (علي الكيماوي) الأسلحة الكيماوية الفتاكة التي قضت على آلاف الضحايا منهم ومن الأكراد أيضاً. وفي الحملة المشهورة في الأنفال، وليخفّ ضغط الأكراد في الشمال، قام المجيد بجرف أكثر من أربعة آلاف قرية، وأجبر أكثر من مليون ونصف من الأكراد على ترك قراهم وأراضيهم ليعيشوا في معسكرات أقيمت خصيصاً لهم في الجنوب، وضرب حلبجة والمناطق

المجاورة بالأسلحة الكيماوية وقضى على الآلاف أيضاً من المدنيين من الشيوخ والنساء والأطفال. (ديب، ك. 2013، 181). وكان ذلك في آذار 1988.

عاد أكراد العراق بعد مرحلة احتلال الكويت، ومن ثم الخروج منها، إلى النشاط من جديد، يساعدهم في ذلك التحالف الغربي الذي شدّد حصاره على البلاد لإضعاف الحكم وتشتيت قواه من خلال تجويع شعب العراق ومنع المساعدات عنه، حتى الغذائية والطبية، مقابل التساهل مع شمال العراق مقرّ الأكراد والأقليات من الأشوريين والتركمان. في هذه الحال، نشط الأكراد في محاربة نظام الحكم بهدف الحصول على الحكم الذاتي، وحتى الانفصال إذا تسنى لهم ذلك. إلا أن تعقيدات المسألة الكردية وتوزع الأكراد على أكثر من بلد مجاور للعراق جعل مسألة الحكم الذاتي أو الانفصال صعبة التحقيق لاتصالها بالمسألة ذاتها، إن كان في إيران أو تركيا. وعليه، بقي الأكراد ورقة تلعب بها الدول المعنيّة، بالاضافة إلى التحالف الغربي دون أن يكون ثمة أفق لتحقيق أمانيهم، إلا ذلك الاستقرار والهدوء النوعيان اللذان نعمَ بهما الشمال الكردي.، في الوقت الذي ذاق الشعب العراقي في الوسط والجنوب الأمرّين نتيجة الحصار، ونتيجة الاجحاف بحقهم في توزيع المعونات التي حصل عليها العراق بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء. وبقي الأمر على هذا النمط من التعامل الكردي داخلياً بمناهضة النظام، وخارجياً بالتعاون مع إيران والتحالف الغربي لتأمين مصالحهم بصرف النظر عن مصالح العراق، وحتى بالتواطؤ، لإسقاط النظام والحكم البعثي بقيادة صدام حسين.

8. العراق بعد صدام

اختلفت الأمور، بمختلف تشعّباتها، لحظة خروج قوات التحالف الغربي من العراق. هنا، نهضت كل القوى السياسية من سباتها بعد أن أجبرها على ذلك الحكم السابق. ولم يبق طرف يمثل فئة في العراق إلا وأسفر عن وجهه ليلقى له نصيباً في حكمه، من الأحزاب القومية على اختلافها، إن كانت عربية أو كردية أو أشورية أو تركمانية، أو حتى المنادين بعودة الملكية، بالإضافة إلى المنظمات الشيوعية على تنوعها؛ زد على ذلك الأحزاب الدينية على اختلافها. وكان على الاحتلال أن يرتب أمور العراق حسب ما تقتضيه مصلحته، فأنشأ مجلساً انتقالياً حمّله مسؤولية وضع دستور جديد للبلاد، والتمهيد لاجراء انتخابات مجلس وطني جديد. ومن ثم تشكلت حكومة تمثل مختلف القوى السياسية، كانت حصة الشيعة فيها 13 وزيراً، والسنّة 5 والأكراد 5، ووزيراً

واحداً للمسيحيين وواحداً للتركمان، وتمثّل فيها الحزب الشيوعي بوزير واحد. (ديب، ك. 2013، 506)

في العام 2005 جرت انتخابات عامة بموجب الدستور الجديد، ودخل إلى البرلمان العراقي قوى سياسية متعددة، كان أبرزها كتلة التنظيمات الشيعية والكردية وكتلة العلاوي. ولأن الانتخابات جرت تحت مظلة الاحتلال، فقد قاطعها العرب السنّة ولم يشتركوا فيها إلا بنسبة ضئيلة، ما يدل على التوجه الطائفي والعرقي في خوض الانتخابات، بالاضافة إلى مقاومة إجرائها أو عرقلته من خلال أعمال العنف والعمليات الانتحارية. ومع ذلك، وتأكيداً للتوجه الطائفي، تم توزيع المقاعد على الأساس الثقل الديموغرافي للطوائف والمناطق، فأعطي للسنة مقاعد أكثر من وزنهم العددي مراعاة لشعورهم الرافض لعملية الانتخابات، وكذلك حصلت النساء على كوتا من 25% من مجمل مقاعد المجلس. وتم انتخاب الجعفري (الشيعي) رئيساً للحكومة، والطالباني (الكردي السني) رئيساً للجمهورية. (ديب، ك. 2013، 508)

من البديهي في ظل الأجواء العراقية الملبّدة بغيوم الصراع الطائفي والعرقي، أن يتوجه المجلس التشريعي وجهة وضع دستور جديد يلحظ وجود الطوائف والأعراق في البلاد، وخصوصاً من خلال قواه الثلاثية المتمثلة بطائفتي السنة والشيعة، والعنصر الكردي الذي هو بأغلبيته الساحقة من الطائفة السنية. وعليه، طُرحت صيغة الفيدرالية في النظام العراقي الجديد من خلال تقسيم العراق إلى ثلاث مقاطعات، الشمالية للأكراد، والوسطى للسنّة علماً أنها تحتوي على أعداد كبيرة من الشيعة، والجنوبية للشيعة. ومن المعلوم أن المقاطعات الثلاث تحتوي على أعداد لها اعتبارها من بقية الطوائف من غير الطائفة الغالبة في أعدادها.

وفي آخر العام 2005 تم وضع دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية حسب النظام النسبي والكوتا النسائية البالغة 25%. كما جرى انتخاب الطالباني رئيساً للجمهورية والعلاوي رئيساً لمجلس الوزراء. وفي 2010 جرت انتخابات جديدة برز فيها المالكي والعلاوي كمنافسين. وحافظ الطالباني بعد انتخابات المجلس التشريعي على كرسي رئاسة الجمهورية، وبقي المالكي رئيساً لمجلس الوزراء، وأعطي العلاوي مركزاً قيادياً أمنياً. واستأنفت جميع القوى السياسية العمل من أجل تحرير العراق من الاحتلال، وهذا ما حصل في 18 كانون الأول 2011، واحتفل العراقيون بعودة السيادة إلى العراق في ليلة رأس السنة 2011-2012.

في هذه الفترة تابع عدد السكان العراقيين ارتفاعه ليصل إلى 31.9 مليون نسمة عام 2009، وقد بلغت نسبة الذكورة 101%. أشارت الإحصاءات إلى استمرار فتوة المجتمع العراقي حيث بلغت نسبة من هم دون الثلاثين من العمر حوالي 69%، بالإضافة إلى 40% من السكان دون عمر الـ 15 سنة. تؤشّر هذه الأرقام إلى معدلات إعالة مرتفعة ترهق الناشطين في العراق وتضع أعباءً إضافية على كاهل الحكومة. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية 2011، 15)

ومن الظواهر السكانية المميزة التي يمكن ملاحظتها في العراق تتمثل في العودة العكسية للسكان باتجاه الأرياف وذلك بعد غزو العراق. فقد أدى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وخاصة الزراعية منها، بالعديد من السكان، وخاصة ممن هم من أصول ريفية، إلى نزوح عكسي باتجاه الأرياف. هكذا انخفضت نسبة سكان المدن في العراق من 70.2% عام 1987 إلى 67.5% عام 1997. ومن بعد غزو العراق، أدت موجات العنف المتلاحقة التي تركزت في المدن إلى المزيد من النزوح العكسي لتنخفض نسبة سكان الحضر من جديد عام 2008 وتصل إلى 64.2% من السكان. لا يتوزع سكان العراق بشكل متساوٍ، بين المساحة والحجم، ففي حين يعيش ربع سكان العراق في محافظة بغداد، فإن ثلاث محافظات تشكل مساحتها نصف مساحة العراق لا تحتوي على أكثر من 11% من سكانه. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية 2011، 17-18)

انخفضت الخصوبة الكلية في العراق، وفي شكل ملحوظ، بين عامي 2000 و2009 بحيث كانت 5.12 ولادة للمرأة لتصبح 4.325 ولادة للمرأة الواحدة. هذا بالإضافة إلى استمرار معدل الولادات الخام بالانخفاض البطيء حيث بلغ 36.6 بالألف، إلا أن معدل الوفيات الخام ارتفع إلى 6.3 بالألف، ما أدى إلى معدل نمو سكاني طبيعي يقدّر بحوالي 3%. في الوقت نفسه، عاود معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال دون عمر 5 سنوات بالانخفاض عما وصل إليه عام 1999، لا بل إنه تراجع عن الأرقام التي تعود للعام 1990. هكذا، فإن معدل وفيات الرضع أصبح 35 بالألف، في حين بلغ معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات 41 بالألف. (فياض، ه. 2013، 30، 48).

شهد توقّع الحياة عند الولادة في العراق تراجعاً ملحوظاً خلال فترة الحصار والغزو. فبسبب ظروف الحصار وأعمال العنف ابتداءً من غزو العراق، تراجع هذا المعدل بمقدار 7 سنوات خلال 20 عاماً. بحيث أصبح 58.2 عاماً بعد أن كان 65 عاماً سنة 1987. ومن المعروف أن أمد الحياة عند الولادة قد ازداد في شكل واضح في معظم الدول مع تقدم وتحسّن الأوضاع

الاجتماعية في هذه الدول. وللمقارنة، فإن أمد الحياة في سورية عام 1987 كان 68 عاماً، ارتفع ليصبح 74 عاماً في 2007. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية 2011، 38)

أخطر المتغيرات الديموغرافية التي طرأت على العراق، في الفترة الممتدة من الغزو إلى "الانسحاب" الأميركي من العراق، تمثّل في التحولات التي طرأت على أنماط الزواج والخصوبة الناتجة عنه. صحيح أن الخصوبة تابعت الانخفاض البطيء الذي شاهدناه من قبل، فظروف الحصار دفعت بأكثر من 25% من سكان العراق إلى ما دون خط الفقر، وهذا أحد أهم الأسباب التي أدّت إلى تراجع الخصوبة. ولم تتحسن الأوضاع بعد الغزو، حيث استمرت نسبة كبيرة من العراقيين تعتمد على الحصص الغذائية في حياتها اليومية. إلا أن التحول الأساسي تمثّل في انخفاض أعمار الزواج الأول للفتيات، وبالتالي انخفاض الأعمار عند الإنجاب. هذه الوقائع قد تؤدي بعد عدة سنوات إلى زيادة الخصوبة. فالخصوبة التي يتم قياسها، والمتمثل بمعدل الخصوبة الكلية، تمثل معدلاً آنياً يُحسب في كل سنة، وبالتالي عند سؤال الإناث دون عمر الـ20 عن ولاداتهن، سنرها أنها أعداد قد ازدادت حُكماً مع انخفاض متوسط العمر عند الزواج مما يساهم في زيادة المعدل الكلي للخصوبة. أي أن هذه الولادات مرشحة للارتفاع المطّرد سنة بعد سنة لارتفاع سنوات الخصوبة المحتملة عند الأمهات. أما أسباب هذا السلوك، الذي يُعدّ تراجعاً فيما هو متعارف عليه ثقافياً واجتماعياً في الدول الحديثة، مردّه إلى عاملين أساسيين. أول عامل هو عدم الإحساس بالأمان والقلق الناتج عن هذا الإحساس، وخاصة في مسائل التحرش والاغتصاب والاختطاف، ما يدفع بالأهل إلى تزويج بناتهن في عمر أصغر مما كان سائداً. والعامل الثاني مردّه إلى تفشّي الروح الدينية المحافظة في أرجاء العراق، وهي بدورها ناتجة عن عاملين: الأول سقوط نظام البعث، والثاني ما نتج عن هذا السقوط من تنافس وتقاتل بين السنة والشيعة، ما يغذي حس الانتماء الطائفي عند العراقيين. وما يثير القلق أن هذا الاتجاه سيتزايد مع تزايد العنف والشعور بالقلق الذي سيتنامى بشكل كبير مع نشوء داعش وما قامت به في العراق. (Cetorelli 2014, 599)

لم يختلف الوضع السكاني كثيراً بعد أفول نجم داعش عما كان قبل ظهورها. فالأرقام الرسمية التي تعود بأكثريتها إلى عام 2013، مشابهة كثيراً لما كان عليه الوضع عام 2009. أما المعطيات غير الرسمية التي تصدرها الجهات الدولية فهي في الأصل تعتمد على المعطيات الرسمية لتبني عليها تقديراتها. وعليه، فإننا إذ نعرض لأهم المعطيات السكانية في العراق لعام 2019 سنعتمد على مزيج من هذه الأرقام، ولن ندخل بتفاصيلها، بل سنكتفي بعرض أهم المؤشرات، وانعكاس

الواقع الديموغرافي على المجتمع العراقي، وتأثير التحولات الاجتماعية بدورها على الواقع الديموغرافي.

لم يكن لسنوات وجود داعش في الموصل والعراق إلا المزيد من الخراب لبلد ممزّق الأوصال، وخاصة على الصعيد الديموغرافي. لقد كان لداعش الدور الأكبر في تسريع التحولات الديموغرافية التي كانت أصلاً تعصف بالعراق. تمثّل ذلك في هجرة الأقليات إلى الخارج، أو نزوحهم إلى الداخل العراقي. وبطبيعة الحال، فإن الأقليات الموجودة في الموصل كانت الأكثر تأثراً بما ارتكبه تنظيم الدولة الاسلامية، وخاصة الأشوريين والأزيديين.

وصل عدد سكان العراق في العام 2017 إلى 39.192 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي بلغ 2.66%. وهو ما يمثل تراجعاً في معدل النمو عما كان سائداً في بداية القرن. ولكن السبب الأساسي فيه يكمن في زيادة الهجرة التي بقيت شبه مستقرة خلال كل الفترة السابقة للغزو. ذلك أن معدل الولادات الخام بلغ 30.4 بالألف، مقابل 3.8 بالألف لمعدل الوفيات، مما ينتج معدل نمو طبيعياً يقدّر بـ 2.66% للعام 2017. وعند إدخال عامل الهجرة، التي يبلغ معدلها الصافي -1.2 بالألف، نحصل عندها على معدل نمو سكاني في العراق للعام 2017 يبلغ 2.54%. وقد توزع السكان العراقيون بنسبة 69.7% على المناطق الحضرية، وهو ما يمثل استمرار التذبذب السكاني بين مدينة وريف حيث عادت نسبة سكان المدينة للارتفاع مع نزوح سكان الأرياف خلال وجود داعش. بلغ العمر الوسيط في العراق 20 عاماً وهو ما يشير إلى مجتمع شديد الفتوة، وهو الأكثر فتوة بين جميع دول المشرق. (Index Mundi 2019)

9. بلد النزوح والهجرة

في نهاية البحث حول العراق، لا بد من إلقاء الضوء على واحدة من أهم الأزمات الذي تعيشها أرض أقدم حضارة بشرية. فمن خلال كل ما تقدم أعلاه، أصبح بإمكاننا تكوين فكرة عن حركات السكان التي عصفت به في السنوات الأخيرة. لا بل يكاد لا يمرّ عقد، منذ تأسيس العراق الفيصلي حتى اليوم، لم تعانِ فيه البلاد من موجة هجرة او نزوح.

سكانياً، لم يتّسم الوضع الكردي يوماً بالاستقرار. لقد شهدت المناطق الكردية في العراق موجات متتالية من الهجرة والهجرة المعاكسة. فمع بداية التوتر العراقي - الإيراني قبل اندلاع الحرب

تم ترحيل ما يقرب من 400 ألف كردي باتجاه إيران في موجات متتالية استمرت عشر سنوات. ومع نهاية الثمانينيات هاجر حوالي 100 ألف من المناطق الكردية في العراق إلى تركيا. وفي نيسان 1991 هاجر أكثر من نصف مليون كردي، 250 ألفاً منهم إلى تركيا، وما يقرب من 300 ألف إلى إيران. وأخيراً، فقد توجه ما يقرب من 100 ألف كردي إلى إيران في العام 1996. لم تكن حركات الانتقال هذه طوعية، بل كانت قسرية تبعاً لتطور الحال بين السلطة والأكراد. وهذا ما يفسّر عودة قسم كبير من هؤلاء إلى العراق، مع انتهاء أسباب إبعادهم أو ابتعادهم عنه. (Pérousse 1997, 78). يضاف إلى هذه الحركة عابرة الحدود، حركات نزوح متتالية، أكثرها قسري، تمت بتنظيم من السلطات العراقية ابتداءً من العام 1958. وكان الهدف منها تطهير المناطق التي لا تعترف بها السلطة المركزية بأنها كردية من السكان الأكراد. فابتداءً من عام 1963 بدأ إفراغ كركوك من الأكراد الذين كان عددهم يتجاوز الـ 60% مع بداية الستينيات، لينخفض إلى 20% في السبعينيات.

ووفقاً للمصادر الكردية، تم قتل حوالي 180 ألف شخص في عمليات الأنفال. وفي نهاية العمليات نزح أكثر من 300 ألف شخص من منازلهم. كما أن الأسلحة الكيميائية التي استخدمت في حلبجة قضت على أكثر من 5000 شخص، ودفع بالآلاف إلى مغادرة منازلهم. أما الذين بقوا في قراهم فقد فتكت بهم آثار الأسلحة الكيميائية فيما بعد. وفي نهاية عام 1991 تم تدمير عشرات القرى الكردية وترحيل 50 ألف شخص. واستمر التنكيل بالأكراد حيث أدت عملية تجفيف الأهوار إلى نزوح ما لا يقل عن 200 ألف شخص. وفي النهاية أجبر 26% من سكان كردستان على تغيير أماكن سكنهم بطريقة أو بأخرى. (فياض، هـ. 2013، 45).

استنفذ شعب العراق، في فترة الحصار، اقتصادياً ومعنوياً في موازاة الشحن المذهبي والعرقي الذي كان يتعرض له. فأصبح قابلاً وجاهزاً لكل ما يُحضّر له من مؤامرات، لا بل مشاركاً فيها أيضاً. إلا أن عدداً من التحركات الشعبية حصلت بعد نهاية غزو العراق ضد نظام صدام حسين، وجوبهت بعنف شديد أدّت إلى موجات هجرة متتالية، بعضها داخلي، وبعضها إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا. فقد تسببت موجة قمع الحركات الشعبية بأكثر من 30 ألف ضحية مدنية، بالإضافة إلى عدد غير محدد من المهاجرين تسبب بخفض معدل نمو السكان السنوي لعام 1991. فاحصاءات عام 1997، تشير إلى وجود 50 ألف عراقي في التسعينيات في السويد، بالإضافة إلى بضعة آلاف في فنلندا والنروج، و30 ألفاً في هولندا و13 ألفاً في الدنمارك، هذا عدا عن الآلاف في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. (Dumont et Montenay 2002, 7)

لا يمكن إغفال تأثير العوامل البيئية في حراك السكان العراقيين، وهذه العوامل منها ما هو طبيعي ومنها مفتعل، إما بغية الاستثمار الاقتصادي، وإما بغية التغيير الديموغرافي القسري. ذلك أن ضعف النظام البيئي وتراجع كمية المتساقطات في المنطقة، أدّتا إلى نفاذ المياه في المناطق الزراعية. إلا أن العوامل الإنسانية كانت الأقسى. فقد قامت شركات النفط بتجفيف أكثر من نصف مساحة هور الحويزة، والبالغة 750 كم^2، بغية استثمار النفط وذلك في الثمانينيات، وتولت الطبيعة القضاء على بقية الهور. وفي عام 2009 أدى تحويل مجاري المياه إلى تجفيف تدريجي للأهوار الجنوبية. بالمحصلة فإن مساحة الأهوار "الدائمية" في العراق كانت تقدّر بـ 5560 كم^2 عام 1973، لم يتبقّ منها إلا 2500 كم^2 عام 2011. هكذا نزحت أسر كاملة بحثاً عن مناطق تتوفر فيها المياه. كان عدد سكان الأهوار يقدر بحوالي 400 ألف نسمة مع بداية التسعينيات، وقد ترك جزء كبير منهم أراضيهم طيلة فترة الحصار. وقد عاد جزء من المتحدرين منهم بعد عام 2003 إلا أنهم لم يكونوا معتادين على العيش فيها. تراجع عدد سكان الأهوار إلى ما لا يزيد عن 150 ألف نسمة وفقاً لتقديرات 2009. وقد تأثرت رفاهية الحياة سلباً بكل هذه التغيرات حيث تقل توقعات الحياة عن المعدلات الوطنية كما أن معدلات وفيات الأطفال تزيد بمقدار النصف عما هو في العراق. هذا بالإضافة إلى كون معدلات الالتحاق بالتعليم هي من الأدنى في البلاد على عكس معدلات الفقر والبطالة التي هي من الأعلى في البلاد. (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية 2012، 34)

عودة بعض الأسر الكردية، في العام 2006، إلى الأراضي التي هجّرت منها لم يكن دون آثار سلبية، فقد حلت هذه الأسر مكان أسر عربية أصبحت هي بدورها من دون موئل وهم يعدّون بالآلاف. (هيغل، ل. 2016، 14)

لم يتخطّ العراق اليوم المشاكل الناجمة عن التهجير وإبعاد السكان طيلة كل الحقبات السابقة، لا بل إنه يعاني اليوم من آثار ما حملته داعش من خراب وهدم للمجتمع العراقي. من أهم المشكلات التي لا تزال عالقة نذكر مسألة إعادة توطين مئات الآلاف من الأكراد الذين تم ترحيلهم في ما عرف "بحملة التعريب" التي قادها صدام في السبعينيات والثمانينيات. فقد قدّر عدد النازحين في العراق بـ1.2 مليون نسمة عام 2006. إلا أن هذا العدد سرعان ما تضاعف بعد تفجير المرقد الشيعي المقدس في سامراء بداية عام 2006، فارتفع عدد النازحين مباشرة بعد هذا الحدث ليصل إلى 2.7 مليون نازح داخلي و2.2 مليون توزعوا على الدول المجاورة، وخاصة سورية والأردن. وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين ذروته في سوريا عام 2009. تمكّن جزء

من النازحين من الرجوع إلى الداخل العراقي، إلا أنهم لم يتمكنوا من العودة إلى أراضيهم. بالإضافة إلى ذلك بدأ الفرز الطائفي يظهر جلياً في محافظة بغداد حيث تحولت الأماكن المختلطة إسلامياً إلى تجمعات ذات لون واحد. كما أن المناطق المسيحية مثل الدورة والكرادة أفرغت تقريباً، وكانت وجهة أغلب أبنائها إلى خارج البلاد. هكذا يمكن تفسير انخفاض نسبة المسيحيين تاريخياً في العراق منذ تأسيسه وإلى اليوم. لم تؤثر موجات الهجرة في شكل ملفت على تغيير ديموغرافيا الطائفتين الكبريين، الشيعية والسنّية. وبغضّ النظر عن الانتماءات العرقية، بقيت الطائفة الشيعية طيلة 100 عام في نسب قريبة من الـ50% بينما بقيت نسب السنّة في الفترة نفسها تتراوح بين الـ40 والـ43%.

كانت نسبة المسيحيين في العراق في أقصاها عند بداية الانتداب البريطاني. إلا أن مسيحيي العراق سرعان ما بدأوا موجة هجرة إلى الخارج وخاصة الأشوريين منهم. استقرت نسبة المسيحيين في العراق بعد الاستقلال مروراً بكل الخضّات السياسية التي مرّت بها البلاد، وصولاً إلى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك عند مستوى الـ3%. إلا أن ما مرّ به العراق، ومناطق الأقليات عامة والأقليات المسيحية خاصة، في السنوات الأخيرة، أدى إلى موجة هجرة مغادرة تسبّبت بخفض نسبة المسيحيين في العراق إلى حدود الـ1% لأول مرة في تاريخه.

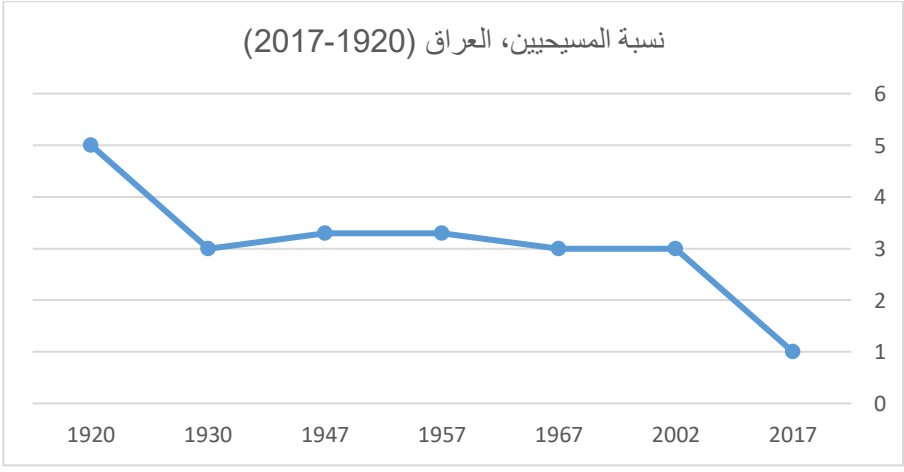

الرسم البياني 69: نسبة المسيحيين في العراق من 1920 إلى اليوم[3]

تسارعت موجات الهجرة والنزوح بعد تقدم داعش وسيطرتها على ثلث مساحة العراق. وإذا كان أبناء الأقليات الدينية والعرقية هم أول من هجر مسكنه، إلا أن أبناء السنّة لم يتأخروا عن اللحاق بهم لما عانوه من صعوبة عيش في ظل حكم داعش. وتوزعت موجات النزوح من وإلى المحافظات بدرجات متفاوتة؛ فمحافظة الأنبار خرج منها 1.4 مليون شخص. وهي لم تلقَ اهتماماً كافياً من الإعلام، كونها تُعرف بأنها معقل السنة في العراق، وبالتالي فإن أكثرية النازحين منها هم من السنّة. ولكن هؤلاء تعرضوا لدرجات متفاوتة من التمييز في المناطق التي انتقلوا إليها، وخاصة للاشتباه بهم مباشرة بأنهم ينتمون إلى تنظيم داعش. أما بغداد، فهي ثاني أكبر محافظة في استقبالها للنازحين بحيث احتوت على 600 ألف نازح. يعيش هؤلاء فيها إما بمنازل تمكنوا من الحصول عليها مقابل بدل، أو مجاناً عند أقرباء لهم، أو في مخيمات متفاوتة التنظيم. (هيغل، ل. 2016، 9-13).

هكذا، تكاد لا تخلو محافظة عراقية من النازحين، منها وإليها، ما يمثل عملية فرز ديموغرافي واضح، وإن غير مخطط، أقلّه على الشكل الذي برز فيه في السنوات الخمس الأخيرة. كل النازحين الذين تركوا أراضيهم سيلجؤون حكماً إلى مناطق تنتفي فيها أسباب نزوحهم. وهذه الأسباب إن كانت طائفية، فإنها ستؤدي إلى لجوء أهل كل طائفة إلى أحضان أمثالهم ليشعروا بالأمان. بلغت حركة الهجرة الخارجة والعائدة في العراق لغاية نهاية عام 2018 ما يقرب من 7 ملايين نسمة. ولا يزال 2.866 مليون نسمة من النازحين داخلياً موزعين على الأراضي العراقية، بالإضافة إلى عودة 4.11 مليون نسمة إلى أراضيهم، ناهيك عن وجود ربع مليون لاجئ سوري داخل العراق. (UNHCR 2018)

ربما تمكن لبنان من إبعاد كأس التعدادات عنه لما يحويه من أقليات متناحرة لا تريد، أقله علناً، أن تعرف حقيقة أحجامها فتتغنى بأمجاد عددية غابرة أو حاضرة. إلا أن العراق لم يسلم من هذه اللوثة، فلعنة العدد لا تفتأ تلاحق أهله، وفي كل المراحل التي مرّ بها. هكذا تسعى كل فئة إلى تكذيب نتائج رقمية لا تناسب هواها لتطالب بالتعديل في طريقة العد أو التنفيذ، أو لتطالب بتغيير قاعدة الانطلاق، وأخرى تسعى إلى تقرير ما يجوز وما لا يجوز في نوع وكم الأسئلة التي على استمارة التعداد أن تضمها. لم يصمد العراق، وهو البلد الذي جمع من أضداد وتناقضات متصارعة دينياً وقومياً وعرقياً، إلا حين حكم بالنار والحديد. وعند بروز الديمقراطية المنقوصة التي "أنعم" عليه به الغرب خرج الناس ليفرغوا كل ما امتلأ في قلوبهم من حقد تراكم خلال سنين ضد من كان في الماضي "رفيقهم" في الوطن. لا نسمح لأنفسنا أبداً أن يعيد

التاريخ نفسه، فحكم النار لا يدوم، وحكم القوة لا بد وأن يزول. والديموقراطية الحقة، وغير المنقوصة، تنبع من معرفة الذات أولاً، فالاعتراف بالآخر ثانياً ثم تقف عند حقيقة أن تفتيت الأرض ضمن كانتونات وأقاليم لن يفيد إلا في إضعاف العراق. والعراق تاريخياً لم يكن شعباً واحداً بل هو مجموعة من القوميات والأديان والأعراق التي جمعتها أرض ونهرين. وعندما يدرك أهل العراق أن ما جمعته الأرض لا تفرقه الانتماءات عندها يصبح بإمكانهم بناء وطن.

هوامش الفصل العاشر

[1]. يمكن الإطلاع على الفرق بين وفيات الذكور والإناث عند الأطفال، وخاصة دون عمر سنة على الروابط التالية:

- http://www.searo.who.int/entity/health_situation_trends/data/chi/sex-diff-imr/en/
- https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/12343742
- https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5656133/pdf/bmjgh-2017-000350.pdf

[2] . توسع كمال ديب في ذكر التنظيمات والأحزاب التي أسفرت عن وجهها في العراق ما بعد صدام، بالاضافة إلى الحروب الجانبية التي كانت تقع بين هذه التنظيمات والأحزاب. كما وثق لمختلف التفجيرات التي وقعت في العراق وحصدت آلاف الضحايا، وعشرات الآلاف من الجرحى على امتداد السنوات التي تلت احتلال العراق من قبل الأميركيين والتحالف الغربي، بصرف النظر عن القائمين بها، وعند الاطلاع على هذه الوقائع لا يمكن استثناء أحد من القيام بهذه التفجيرات. أنظر في هذا الخصوص للتفصيل:

- ديب، التاريخ الموجز للعراق، مذكور سابقاً، ص ص398-430. وحول محطات المقاومة العراقية والعنف الطائفي أنظر:
- المصدر نفسه، ص ص431-441.

[3]. تم جمع المعلومات من عدة مصادر وكلها مذكورة سابقاً في كل رسم تفصيلي لتوزع السكان وفقاً للطائفة.

الفصل الحادي عشر

فلسطين من الضفتين إلى النكبة

تشكل فلسطين القسم الجنوبي الغربي من المشرق، وهي من أقدم ممالك التمدن الشرقي القديم. وقد ذكرها الجغرافيون العرب منذ أقدم العصور باسم فِلَسطين، على غير ما ذكره المؤرخون الغربيون ((الدباغ، م. 1991، 15). يحيط بفلسطين، كما هو معروف جغرافياً، البحر المتوسط غرباً وجنوباً مصر وشرقاً وشمالاً شرقياً سورية ولبنان. وهي لذلك تشترك في تاريخ المنطقة وفي أحداثها منذ فجر التاريخ. لهذا اعتبرت فلسطين جزءاً أساسياً من بلاد الشام، وعرفت أيضاً باسم سورية الجنوبية.

1. جذور الأزمة

لعبت القدس، أورشليم أو مدينة السلام، دور المدينة الجامعة للأديان السماوية الابراهيمية لعصور من الزمن. ففيها تجتمع مقدسات أتباع هذه الأديان. لا عجب أن تكون هذه المدينة، ومنذ القدم، عرضة لفتوحات وغزوات واحتلالات، تسميات مختلفة تبعاً لوجهة نظر الفاعل والمفعول بهم، بالإضافة إلى تقاسمها، سلمياً من قبل جميع هؤلاء الذين تجاسروا عليها في وقت الحرب. هنا ندرك أن نظرة اليهود إلى القدس ليست وليدة الأمس، حتى لو قيل الكثير على أن اليهود تلقوا وعوداً بإقامة دولتهم المنشودة في عدد من الدول غير فلسطين، إلا أن لفلسطين مكانة دينية عندهم. فاليهودي لا يتمنى الحياة في فلسطين على قدر ما يتمنى الموت فيها، وذلك لشيوع معتقد أن اليهود، بعد الموت، سيدانون في وادي "يهوشافاط" كما ورد في التوراة في سفر "يوئيل" "Joel". ويقع هذا الوادي وفقاً للمؤرخين، على مقربة من بلدة تقع على بعد 11 كلم من القدس في فلسطين المحتلة. وبما أن هذه "العودة" إن حصلت بعد الموت، تكون من خلال شق اليهودي طريقه إلى هذا الوادي، من حيث مدفنه ومهما كان موقعه، حفراً بيديه تحت الأرض، فإنه بالتأكيد يفضل القيام بذلك أثناء حياته وفوق الأرض. (Mille 1899, 161)

وعليه، لم يكن مستغرباً أن تكون القدس مقصداً للعديد من اليهود، عشوائياً في البدء، وأكثر تنظيماً بعدها، وصولاً إلى موجات هجرة مبرمجة وممنهجة، مضافاً إليها مهارات يكتسبها اليهود عند وصولهم إلى فلسطين من خلال مدارس أنشِئت خصيصاً لهم. تعود بداية حركة الهجرة اليهودية الأوروبية "المنظمة" إلى العام 1860 حيث قام يهودي ثري من إيطاليا واسمه "موسى

مونتيفيوري" "Mosé Montefiore" بتأسيس "جمعية تطوير الاستيطان العبري في فلسطين" وأرسل من خلالها بضعة آلاف من العمال اليهود الفقراء إلى فلسطين. إلا أن الداعم الأكبر لهذه الحركة كان "ايدموند روتشيلد" "Edmond De Rothschild"، وهو من كبار المصرفيين الفرنسيين، والذي بدأ في شراء الأراضي وتأسيس القرى ليزرع فيها اليهود القادمين من أوروبا. ومن ثم أتى الدعم المطلق لهذه الحركة من بعد تأسيس الحركة الصهيونية، على يد "تيودور هيرتزل" "Theodore Hertzel"، التي مأسست العمل اليهودي الصهيوني وأعطت أبعاده الحالية. (Arnaud 1927, 284)

وصل عدد اليهود في فلسطين عام 1898، وفقاً لأرقام السلطنة العثمانية، إلى 43342 فرداً موزعين على عدد من المناطق الفلسطينية وبخاصة القدس التي احتوت على أكثر من 28 ألفاً منهم. إلا أن "بيار ميل" "Pierre Mille" يرى أن هذه الأرقام أقل من الواقع، حيث يعرض أرقاماً يقول إن كاهناً كاثوليكياً فرنسياً مهتماً بمسألة السكان في فلسطين قد أعدّها، وتبين أن عدد السكان في فلسطين والجليل قد وصل إلى مليون نسمة. بلغت نسبة المسلمين 77.7% من مجموع السكان وفقاً لهذه الإحصاءات. إلا أن نسبة اليهود في حينه كانت قريبة من نسبة المسيحيين حيث بلغت الأولى 7.8% والثانية 9.7%. هذه النسبة تشير إلى تدفق اليهود صوب فلسطين من أوروبا، ولكن أيضاً من الدول المحيطة بفلسطين وخاصة سورية ولبنان. ستتضاعف نسبة اليهود في فلسطين مع مرور الوقت نتيجة للهجرة الكثيفة والمنظمة.

جدول 57: توزع سكان فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر

الجماعة	العدد	النسبة
المسلمون	800000	77.7%
المسيحيون	100000	9.7%
اليهود	80000	7.8%
البدو	50000	4.9%
مختلف	200	0.0%
المجموع	1030200	100%
المصدر: (Mille, Colonies Juives et Allemandes en Palestin 1899, 162)		

يشير بيار ميل إلى هذه الهجرة على أنها بحاجة إلى تقنين وتنظيم، من منطلق كتابته نيابة عن "التحالف الإسرائيلي الفرنسي"، فنسبة كبيرة من اليهود القادمين من أوروبا إما يعودون سريعاً

إليها، أو يتم إرسالهم إلى تجمعات ريفية سيئة الأوضاع. هكذا يتبين الهدف من تأسيس الجمعيات هذه، ومنذ القرن التاسع عشر، على أنه يهدف إلى تنظيم الهجرة الممنهجة لليهود، وصولاً إلى تهويد فلسطين. (Mille 1899, 162).

على الأرجح، إن الأعداد المقدمة أعلاه تفتقد إلى الدقة، والكاتب قدّمها لأنها تمثل تطلعاته في رفع عدد اليهود، كما توافق خطاب الجهة التي تقف وراءه. إلا أن أكثرية الأرقام التي وردت من فلسطين، من بداية القرن وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى، تشير إلى ارتفاع أعداد المهاجرين اليهود باتجاه فلسطين في شكل تصاعدي، كما سيتضح معنا لاحقاً.

عالج عدد من المؤرخين تداعيات المواجهة الفلسطينية العربية مع الصهيونية اليهودية التي خططت وعملت على احتلال فلسطين باسم أرض الميعاد الموعودة وبيّنوا تفاصيلها، إن كان بالنسبة لواقع العرب في شكل عام، وفلسطين في شكل خاص، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وإعلان ما هو سرّي في ما يخص تقرير مصير المنطقة من قبل الرابحين في الحرب، ووعد اليهود بالحصول على فلسطين لإقامة دولتهم، وتقرير سلطة الانتداب. وقد اتفق الجميع على أن العرب وقعوا ضحية خديعة دبّرها الحلفاء للمساعدة على الربح في الحرب، ومن ثم التصرف بالمنطقة وكأنها من غنائم هذه الحرب. وكان أن استعدّ اليهود، وفي شكل علني، للعمل على تنفيذ هذا الوعد ووضعه قيد التحقق من خلال العمل المستمر والمدروس، أولاً من أجل تأمين المستوطنين من مناطق العالم كافة، من خلال دفعهم إلى الهجرة لتحقيق حلم دينهم؛ وثانياً، تأمين الأراضي والمساكن، وإن كانت تخصّ غيرهم الفلسطينيين ومن أملاكهم. وكانت المقولة التي يروّجون لمشروعهم بوساطتها هي المجيء لشعب مظلوم لا أرض له، إلى أرض يباب لا شعب فيها. وقد رافق هذه المقولة المساعدات اللوجستية والمادية لتحقيق الهجرة، ومن ثم الاستيطان بالتخطيط اللازم والبرنامج الذي يضمن حسن الاستقرار.

كانت الهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي والاستيلاء عليها، بعد إعطاء الصيغة الشرعية للتملك، ينشطان بمساعدة من الانكليز عرّابِي الدولة الجديدة. هذا التناقض في المصالح بين العرب واليهود، ومع وجود الأهداف المعلنة لقيام الدولة اليهودية، ومع التفاوت في القدرات المادية والتنظيمية، ومخططات القضم المتدرج للأرض والتخلص من كل ما يعوّق ذلك، حمل الفلسطينيين على تنظيم قواهم على قدر قواهم وأحوالهم. فظهر في الثلاثينيات الحاج أمين الحسيني، المقدسي والمفتي فيما بعد، الذي عاهد الفلسطينيين على إفشال مخططات اليهود ومنع إنشاء دولتهم. وبدأ بتنظيم صفوف المنظمة التي أسسها في مختلف المدن والمناطق

الفلسطينية الريفية، وبدأ يناهض القوات اليهودية المسلحة والمنظمة بما يتناسب مع طموحاتها في إنشاء دولتهم العتيدة. وبدأت المناوشات بين أصحاب أرض يريدون حمايتها، ومغتصبين لأرض ليست لهم إلا من حيث يسكنون فيها أو يمتلكون مساحات منها، والكثير من هذه المساحات دون وجه حق. ومن الطبيعي أن يُقتل أناس من الطرفين في المواجهات أو الكمائن، وإن كانت كفة التنظيم والتسليح راجحة لمصلحة اليهود.

لم يكن للعرب في فلسطين القدرة على رد هذه الجحافل القادمة من كل أصقاع الدنيا، وخصوصاً من أوروبا، بعد تعرّضهم لموجات متتالية ومتصاعدة من المضايقات والاضطهاد من المُعادين للسامية وخصوصاً في ألمانيا وما جاورها من البلدان الأوروبية. وكانت ردة فعل الفلسطينيين الاحتجاج والاعتصام والمظاهرات والتنديد بالسياسة البريطانية. وهي الأفعال التي لا يمكن أن توقف الهجرة أو حتى أن تعرقلها. وربما في هذه الأعمال الاحتجاجية كانت تحصل بعض المواجهات بين الفلسطينيين والجالية اليهودية التي تتزايد أعدادها باستمرار تحت أنظار العرب ومراقبتهم لها. ومن الأحداث التي تجاوزت في أهميتها فلسطين واصطبغت بصبغة دولية، نظراً لدلالتها الهامة على عدم القبول بوعد بلفور وبالاستيطان اليهودي، ما حصل إبان ثورة القدس الأولى في العام 1920، وثورة يافا في العام 1921، حيث سقط فيهما ضحايا من الطرفين. وقد قامتا للاحتجاج على الهجرة اليهودية الكثيفة إلى فلسطين والاستيلاء على الأراضي، ما يهدد وجود فلسطين ذاتها. وكان الاعلام اليهودي والغربي يُظهر هذه الأحداث على أنها مجازر بحق اليهود. وهذا ما ذكره موريس في كتابه[1]، علماً أنها ردة فعل عفوية وحماسية من أناس وجدوا أن بلادهم تضيع من بين أيديهم دون أن يعيرهم أي بلد الاهتمام اللازم، وخصوصاً البلدان العربية. هذا بالاضافة إلى أنها حصلت في مظاهرات ومواجهات بين الطرفين، وليس بين مسلحين وعزّل.

مع نهاية العام 1923، ساد الاعتقاد في فلسطين، ومن خلال التجربة والملاحظة أن الانتداب البريطاني على فلسطين حصل بخلفية مسبقة على أنه الحامي لليهود، والمساعد على تنفيذ مطامعهم بقيام الدولة اليهودية تنفيذاً لوعد بلفور وتأكيداً على الوقوف إلى جانب المنظمة الصهيونية العالمية. ويعتبر الكيالي أن سياسة الوطن القومي اليهودي إنما تمثل تلاحم المصالح الاستعمارية البريطانية بالاستعمار الصهيوني في فلسطين الذي يكفل نشوء أكثرية وسيطرة يهودية ثم طرد العرب في النهاية من بلادهم". (الكيالي، ع.و. 1985، 178)

إلا أن الثورة الأكثر عنفاً والأكثر دموية هي تلك التي حصلت في العام 1929، وعرفت بثورة البراق. ومفادها أن اليهود يقيمون احتفالاتهم بذكرى خراب هيكل سليمان في 15 آب من كل سنة. إلا أن احتفالات العام 1929، جاءت أكثر بروزاً وتحدّياً في تلك المظاهرة الضخمة التي اخترقت شوارع المدينة القديمة وصولاً إلى البراق الموجود في حي عربي قديم، فاستولوا عليه ورفعوا العلم الصهيوني، واحتلوا جامع البراق وأقاموا الصلوات فيه، وبدأوا بالصياح في شكل لم يعهده العرب من قبل. فما كان من الشبان العرب إلا أن انقضوا على المتظاهرين، وأخرجوهم من الجامع والساحة بالقوة، ومن ثم بدأت حراسة حائط البراق وتسوية الخراب في الجامع. هذه الحادثة كانت تكملة للشرارة التي ألهبت مدينة القدس، وخصوصاً بعد العمل على تسليح الجماعات اليهودية بإيعاز من السلطات المنتدبة وبتدبير من المنظمات اليهودية العاملة على توجيه المواجهات، بما يخدم المصلحة اليهودية إعلامياً وتحريكاً للقضية على المستوى العالمي. وسارت الأمور إلى الأسوأ بالعمل على التسليح والاستعداد للمواجهة بعد القرار على الاستيلاء على البراق بالقوة، بالاضافة إلى الاستفزازات بين الطرفين الناشئة عن المناوشات الأولى. وكان قد سبق ذلك لسنة خلت أن حاول اليهود وضع ستارة للفصل بين النساء والرجال أثناء الصلاة عند حائط المبكى، وهو من الممتلكات المقدسة عند المسلمين، ورغم إزالته بالقوة من قبل السلطة الحاكمة، فإن القلوب امتلأت بالضغينة من الطرفين، وأدت إلى المواجهات الكبرى في السنة التالية. (الكيالي، ع.و. 1985، 198).

في 23 آب 1929 بدأ الاستعداد للتوجه بمظاهرة ضخمة ومسلحة من اليهود بغية احتلال البراق بالقوة. ولأن هذا اليوم كان يوم جمعة خرج المصلّون من المسجد الأقصى بأعداد غفيرة وبحماس شديد. وتوجهوا إلى ساحة البراق لحمايته، بعد أن نما إليهم استعداد اليهود للاستيلاء عليه. وحصلت المواجهة ودارت معركة شرسة بين الطرفين وقع فيها الضحايا والجرحى من العرب واليهود وامتدت شرارة هذه المواجهات إلى مدن وبلدات فلسطينية عديدة ذهب ضحيتها على ما يقول الغوري 200 فرد من الفلسطينيين بالاضافة إلى عدد كبير من الجرحى وكذلك سقط عدد كبير من القتلى والجرحى من اليهود والانكليز.

وصلت أخبار هذه المواجهات إلى العالم أجمع. وتوجه الاعلام الغربي إلى اعتبار ما حدث مجزرة بحق اليهود في فلسطين، وصب غضبه على الفلسطينيين باعتبارهم "ارهابيين" لا بد من الاقتصاص منهم. وهكذا، اعتقلت سلطة الانتداب المئات من الفلسطينيين وشكلت محاكم عسكرية خاصة اتهمت المعتقلين بالقيام بأعمال العنف وحكمت على الكثيرين منهم بالاعدام

والمؤبد وبفترات تتراوح بين 3 سنوات و15 سنة، بالاضافة إلى فرض غرامات باهظة على عدد من القرى المجاورة للقدس، ونسفت بعض بيوتها وأتلفت مزارعها. هذا بالاضافة إلى تدابير طالت القسم العربي من المدينة دون اليهود مع فرض منع التجول والاقامة الجبرية لوجهاء المدينة من العرب. (الغوري، إ. 1973، 115-117) من البديهي والحال هذه، أن يُتّهم الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، بتدبير هذه المواجهات، والتسبب بالقتل والخراب. وقد ذاع صيت الحسيني في العالم كله على أنه قائد الثورة الذي على السلطات محاكمته بتهمة سفك الدماء وإثارة الفتن والاضطرابات، ومعاداة السامية. وعرفت هذه المواجهات العنيفة باسم ثورة البراق. وقدم الكيالي عدداً دقيقاً من الضحايا والجرحى من الطرفين: 133 ضحية من اليهود وجرحى339، و116 ضحية من الفلسطينيين و232 جريحاً. (الكيالي، ع.و. 1985، 202-209).

لم يكن الحاج أمين الحسيني رجلاً عادياً، فهو بالاضافة إلى ثقافته الواسعة ووطنيته الصادقة تجاه فلسطين، ترأس المجلس الشرعي الاسلامي. وكان إيمانه راسخاً بعروبة فلسطين وباعتبارها بلداً يضم الأديان السماوية الثلاثة، ولكن تحت لواء العروبة، والوطنية الفلسطينية. وقد جاءت الشهادة بوطنيته وغيرته على فلسطين من رجل فلسطيني مسيحي عاصره ومحضه ولاءه وناضل إلى جانبه. (الغوري، إ. 1973، 132-133) وكان الحسيني لا يهادن ولا يسامح الذين وقفوا إلى جانب اليهود أو ناصروهم أو وقفوا متفرجين على اعتداءاتهم أو سلبوا ممتلكات مواطنيهم، فعاملهم كما عامل اليهود. من هنا كانت النقمة شديدة على الحاج أمين الحسيني، وخصوصاً من اليهود والانكليز. وقد انعكست هذه النقمة على كتابات المؤرخين والباحثين اليهود، وخصوصاً المؤرخ بيني موريس الذي نحن بصدد كتابه المهم، وإن المتحيز، الذي عالج فيه قضية اللاجئين الفلسطينيين. (موريس, ب. 2013، 31-34)

إلا أن ما هو مهم في هذه الثورة ما صدر عنها من نتائج سياسية وديبلوماسية فتحت الباب على مصراعيه لمعالجة أسباب المواجهات بين العرب واليهود[2]، من ناحية؛ والتحقيق لمعرفة المتسببين بإشعال نار الفتنة وأيصال البلاد إلى هذا القدر من الضحايا والخراب، من ناحية ثانية.. فكان أن تشكلت لجنة تحقيق في ما حصل، وفي قضية فلسطين وشؤونها. وبعد انتهاء التحقيق وضعت اللجنة تقريرها، وقد جاء بكامله لمصلحة العرب في فلسطين، ولمصلحة المتهمين منهم في إشعال نار الحرب. وأوكلت اللجنة للتحقيق في قضية البراق إلى عصبة الأمم[3].

كلفت عصبة الأمم لجنة تحقيق دولية للفصل في قضية البراق، وبعد التحقيقات اللازمة والافادات من مختلف الأطراف، اعتبرت اللجنة في تقريرها الذي رفعته إلى عصبة الأمم صحة

ملكية المسلمين لهذا الموقع مع نفيها التام لمزاعم اليهود "وما ادعوه من حقوق لهم في البراق الشريف" (الغوري، إ. 1973، 145). وصدر، من بعد، الكتاب الأبيض الانكليزي في العام 1930 وتضمّن السياسة الجديدة لبريطانيا إزاء فلسطين، وقد جاء فيه ما يعرقل عملية الاستيطان اليهودي، وإنشاء مجلس تشريعي مختلط، وسن تشريعات جديدة تضمن حقوق المزارعين، وتنمية مؤسسات الحكم الذاتي. وافق الفلسطينيون على مضض باعتبار أن ما جاء في الكتاب الأبيض دون مطمحهم. إلا أن معرفة الحاج أمين الحسيني بنوايا اليهود جعله يوافق لأنه كان متأكداً من رفض اليهود له. (الغوري، إ. 1973، 141-143).

تميز عقد الثلاثينيات بالمواجهات بين الفلسطينيين والانكليز على الخصوص باعتبارهم المسؤولين عما حصل في فلسطين. وقد قامت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني بإعداد المظاهرات الضخمة في القدس ويافا وحيفا وأكثر المدن الفلسطينية للتعبير عن سخطهم ورفضهم للسياسة البريطانية، وخاصة بعد إلغائها للكتاب الأخضر الذي يعترف بقسم من الحقوق الفلسطينية. كانت الأولى في القدس وقد حشدت آلاف المتظاهرين وشغلت قوات الأمن الانكليزي وجرت المواجهات المباشرة بين الطرفين، واقتصرت الأضرار على الجرحى من المتظاهرين. أما المظاهرة الأعنف فكانت في يافا، وقد انتهت بسقوط عشرات الشهداء من الفلسطينيين قدّرهم الغوري بـ 53، بالاضافة إلى 20 جريحاً، وسقط من الجنود الانكليز 7 وجرح 37 منهم. وكان ذلك في 13 تشرين الأول 1933. (الغوري، إ. 1973، 168). إلا أن هذا العدد على ما يبدو جاء مضخماً، إذ يقول الكيالي في هذا الصدد ما مفاده أن عدد القتلى من المتظاهرين 12 والجرحى 78، أما أفراد البوليس فقد قتل منهم واحد فقط وجرح 25 شخصاً. (الكيالي، ع.و. 1985، 241). وربما يعود هذا الفرق إلى كيفية أحصاء الأضرار، حسب وقوعها في يافا فقط، أو بالاضافة إليها، في مدن فلسطينية أخرى، وخاصة القدس.

كانت هذه المجزرة بحق الفلسطينيين سبباً للإضراب العام في كل فلسطين، بالاضافة إلى الاعلان عن القيام بمظاهرات تشمل المدن الفلسطينية كافة في وقت واحد لإرباك السلطة الانكليزية وتشتيت قواتها. وقد نجحت اللجنة التنفيذية بذلك، وبتشجيع من الحاج أمين الحسيني، دون أي تدخل من قبل الانكليز، ومرّت المظاهرات بسلام دون أي حادث. وبقي الأمر على هذه الحال في العام 1934 و1935. أما في العام 1936، فقد شمل الاضراب العام كل فلسطين وبقي ما يزيد عن ستة أشهر احتجاجاً على السياسة البريطانية وعلى الهجرة المتزايدة لليهود إلى فلسطين. في هذه الأثناء بدأ الاعداد للثورة، من قبل التنظيم السري الفلسطيني، ضد قرار

البريطانيين بالسماح للمزيد من اليهود بالدخول إلى فلسطين وانتزاع حقهم في حكم بلدهم. فقامت المظاهرات الصاخبة استنكاراً للسياسة البريطانية، وكانت الشرارة. بدأت الثورة الكبرى بقيادة عبد القادر الحسيني، وبدأت مهاجمة مراكز الانكليز في أنحاء البلاد كافة، فقطعوا الطرقات وأسلاك الهاتف وكل ما يعيق حركة الانكليز. وقد لقيت الثورة صداها في أنحاء العالم العربي والعالم. وجرت معارك طاحنة بين الانكليز والمجاهدين الفلسطينيين في مناطق كثيرة من فلسطين. ولم يُرفع الاضراب إلا بعد ستة أشهر من بدئه، وقد أنهك الفلسطينيين والمقاومة وألحق أضراراً بالقوات الانكليزية واليهودية[4].

ما زاد من حدة التوترات التي ألهبت الفلسطينيين قرار التقسيم الذي أعلنته بريطانيا في العام 1937، بحيث يحصل اليهود على دولتهم، ويُضم القسم الفلسطيني إلى الأردن، وتبقى مساحة صغيرة تحت إدارة مباشرة للمنتدبين الانكليز[5]. وقد أدّت المجابهة العسكرية بين الفلسطينيين والانكليز خلال الأعوام 1936-1939 إلى ضعف قوة الفلسطينيين تجاه القوة المطّردة لليهود بمساعدة الانكليز، إلى الدرجة التي لم يعد اليهود بحاجة إلى الانكليز في هذا المجال. (الخالدي، و. 1998، 65)

في هذه الفترة، أحس الوطنيون الفلسطينيون بأن الاحتجاج والتظاهر وحدهما لا يكفيان، وكان أن أحسوا بأهمية الاعلام في إيصال ما تعاني منه فلسطين، وما يقوم به الوطنيون من أفعال في رفع الظلم عن بلادهم، فأسسوا الصحف والمجالات للقيام بالدور الاعلامي. وظهر منها الكثير في القدس وفي بعض المدن الأخرى. ليس هذا فحسب، بل توصلوا إلى وعي أهمية التنظيم في العمل السياسي والنضالي فأسسوا الأحزاب السياسية ذات المبادئ المحددة والأهداف الواضحة، كان من أهمها حزب المعارضة "الدفاع الوطني"، وحزب المؤتمر الوطني الفلسطيني ولجنته التنفيذية "العربي الفلسطيني"، بالاضافة إلى أحزاب أخرى أقل أهمية.

أما الأهم من ذلك كله، فهو تشكيل التنظيمات السرية التي بدأت أعمالها تظهر ضد التنظيمات اليهودية وتجمعاتهم في هذا العقد من المواجهات، وقد ذاع صيت هذه العمليات في نواحي فلسطين كافة، منها ما نشأ عن اللجنة التنفيذية، ومنها ما نشأ في شكل صارم السرية عن الحاج أمين الحسيني ذاته، ومنها ما بقيت مصادرها طي الكتمان. وقد وصل الأمر، بناء على إيعاز من المفتي، إلى انضمام هذه التنظيمات جميعها تحت لواء واحد، فكانت "منظمة الجهاد المقدس". وقد نمت إلى جانبها منظمة القسّاميين بقيادة الشيخ عز الدين القسام الذي واجه القوات الانكليزية واليهودية، وحتى المتعاملين معهم من الفلسطينيين العرب، في عمليات كثيرة

كانت آخرها المعركة التي استشهد فيها في مواجهة مباشرة مع القوات الانكليزية، بعد وشاية من رجل أمن فلسطيني[6]، وكان ذلك في العام 1935. وقد استأنفت المنظمة مسيرتها النضالية إلى جانب منظمة الجهاد المقدس.

إلا أن ما يهمّ ذكره في هذا المجال، أن مقارعة اليهود من قبل الفلسطينيين لم تكن موحّدة. فالفلسطينيون، على ما يقول موريس، كانوا منقسمين إلى فئتين، الأولى بقيادة آل الحسيني وزعيمهم الحاج أمين الحسيني، والفئة الثانية بقيادة آل النشاشيبي، الأكثر مهادنة لليهود والأكثر اعتدالاً في سياستهم تجاه توطين اليهود في فلسطين، حتى وإن صاروا يمثلون الأكثرية. هذا الخلاف في التوجّه أضعف القوة الفلسطينية، وجعلها غير قادرة على الصمود أمام التنظيم والقدرة العسكرية للقوات اليهودية. هذا الوضع كان له الانعكاس السلبي الذي استبدل المواجهة العسكرية لليهود بالمواجهة السياسية والعسكرية لتنظيم النشاشيبي الذي لم يكن بقدرة قوات الحسيني على المواجهة. وكان أن أنهكت المواجهات التنظيمين الفلسطينيين دون أن يؤثرا كما يلزم في مواجهة القوات اليهودية. وقد ذكر موريس، وإن كان متحيزاً، في تحليله، لليهود في فلسطين، أن عائلة النشاشيبي كانت تتعاون مع القوات الانكليزية والصهيونية للقضاء على ثورة الحسيني ضد الاستيطان وقيام الدولة اليهودية. وفي حلول العام 1939، ومع بدء الحرب العالمية الثانية، تلاشت المعارضة، وصار الحسيني الزعيم الأول للثورة في فلسطين ضد الانكليز واليهود، وذلك بين العامين 1936 و1939. (موريس, ب. 2013، 32)

أربك الاستعداد للحرب من قبل الألمان في وقت مبكر قبل اندلاعها، الموقع الانكليزي في فلسطين، وذلك منذ العام 1936. وخصوصاً عندما توجه الحسيني في سياسته ناحية الألمان، في الوقت الذي كانت ألمانيا في أوج قوتها، وتعدّ العدّة لتغيير وجه أوروبا والعالم. وكان من شبه المؤكد أن الحرب ستقع لا محالة. هذا ما حدا بالانكليز إلى التعجيل في انهاء المسألة الفلسطينية بأي ثمن للتفرغ لمقارعة ألمانيا ودول المحور. فطرحوا موضوع التقسيم بين اليهود والعرب الفلسطينيين، على أن تعيش كل فئة في الحيّز المخصص لها. وقد كان هذا الحيز راجحاً في كفته لمصلحة العرب، 20% من المساحة لليهود و70% للفلسطينيين، على أن تبقى النسبة الباقية تحت تصرّف الانكليز (موريس, ب. 2013، 33). وهو مشروع بيل الذي ذكرناه سابقاً. وإذا كان الخالدي يعتبر أن معارضة شديدة من قبل اليهود قد ظهرت، مع تأكيد بن غوريون على أن مسألة الحصول على كامل فلسطين تحتاج إلى قضم مرحلي بناء على خطة وضعها لذلك، وهي ما عرف بالخطة دلتا، (الخالدي، و. 1998، 64-65)، فإن موريس اعتبر أن اليهود قبلوا ذلك

على مضض رغبة في مجاراة بريطانيا، (موريس, ب. 2013، 33)، عرّابة دولتهم الأثيرة. إلا أن العرب لم يقبلوا فقط بتقسيم فلسطين لأنها أرض عربية، وتجمع الأديان الثلاثة الاسلامية والمسيحية واليهودية، باعتبارها أدياناً سماوية دون سياسة، إلا ما يدعم وحدة الأرض والشعب، ودون توجه قومي ديني؛ بل بالاضافة إلى ذلك، كان مشروع التقسيم بذاته هو الذي أوصل ثورة الفلسطينيين إلى أوجها في العام 1939.

استأنفت الثورة الفلسطينية مسيرتها في العام 1937، رفضاً لمشروع التقسيم، ونضالاً ضد سياسة بريطانيا والتوسع اليهودي. وجرت مواجهات عنيفة بين منظمة الجهاد المقدس، من جهة؛ ومن جهة ثانية، الانكليز واليهود، تجاوزت عنف ثورة 1936. وكانت أعنف المعارك التي خاضها المجاهدون معركة بني النعيم التي جُرح فيها عبد القادر الحسيني، ونُقل إلى دمشق للمعالجة وليمارس نضاله من هناك إلى أن يشفى. واستأنف المجاهدون نضالهم وسيطروا على مساحات واسعة من وسط فلسطين. وقد تكلف الانكليز الكثير من الجهد والضحايا لإيقاف الثورة أو القضاء عليها، ولم يفلحوا. وعند اشتداد الأزمة واستمرار الثورة رأى الانكليز أن من الأفضل التخلي عن مشروع التقسيم. وعندما أعلنت ذلك هاج اليهود وماجوا في فلسطين والعالم الغربي ضد هذا القرار، وكان ذلك في 9 تشرين الثاني العام 1938. إلا أن ذلك لم يوقف النشاطات الفلسطينية الممثلة باللجنة الفلسطينية العليا التي بدأت تمارس نشاطها من بيروت، مقر المفتي أمين الحسيني الجديد. وبعد إلغاء مشروع التقسيم دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر في لندن للبحث من جديد في القضية الفلسطينية.

انعقد مؤتمر لندن في 9 شباط 1939، وتمثلت فلسطين بوفد شكلته اللجنة العربية العليا بدون حضور المفتي أمين الحسني. وقدمت اللجنة بياناً بالمطالب الفلسطينية، حظي بموافقة الوفود العربية وتأييدها. إلا أن الحكومة البريطانية كان لها مشروعها الخاص الذي أبت إلا أن تنفذه، بصرف النظر عن القبول الفلسطيني، وهو من البديهي أن يكون منحازاً لليهود. ظهر المشروع في كتاب أبيض جديد أعدّته الحكومة البريطانية في العام 1939. ولكنه لم يحظ لا بتأييد اليهود الذين يريدون فلسطين كلها، ولا بتأييد العرب الذين وجدوا فيه ما كان موجوداً من قبل في كل المشاريع الانكليزية. وانفضّ المؤتمر دون الوصول إلى أي نتيجة[7]. وهكذا دخلت فلسطين في الأربعينيات وهي في مواجهة مباشرة مع اليهود والانكليز معاً.

يذكر موريس في شيء من التفصيل التركيب السياسي والاجتماعي والعسكري لكل من اليهود والعرب الفلسطينيين داخل فلسطين، ليتوصل، من بعد، إلى الاستنتاج بأن ثمة تفاوتاً على كل

المستويات بين الفئتين. ويعيد ذلك إلى الضعف البنيوي الذي يعتري المجتمع الفلسطيني، إن كان على الصعيد العلمي أو الوعي بما يحيق بمجتمعهم الفلسطيني من أخطار، أو كان على مستوى التماسك الاجتماعي ووعي المصلحة الوطنية التي تحتّم الوقوف في وجه الأطماع الصهيونية لقصورهم عن فهم معنى هذا الانتماء، واكتفائهم بالولاءات الأهلية القائمة على روابط الدم والنسب والانتماء الديني والمذهبي. هذا طبعاً، مقابل وعي الأهداف التي يسعى اليهود إلى تحقيقها في فلسطين، بالاضافة إلى المستوى التعليمي الجيد والخبرات القتالية والتنظيمية، وامتلاكهم للأسلحة الحديثة وللمال اللازم للقيام بتنفيذ كل مخططاتهم في فلسطين. فوصل الأمر إلى مواجهة غير متكافئة، ما أدى إلى احتلال مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية بمدنها وبلداتها وقراها، من قبل التنظيمات العسكرية اليهودية، و"الهاغانا" على الخصوص، التي عاثت خراباً وتدميراً في كل ما يمتّ إلى الفلسطينيين بِصِلة، من إتلاف المزروعات وقطع الأشجار وتهديم البيوت التي وجدوها غير لائقة بسكنى القادمين من مناطق متفرقة من العالم. أما ما كان صالحاً ولائقاً منها، بنظرهم، فقد أسكنوا فيه من كانوا بلا مأوى في تلك الأوقات[8]. وقد توصل موريس في نهاية تحليله ومقارنته بين أحوال الفئتين إلى استنتاج مفاده: "إن الافتقار الفلسطيني إلى السلاح والعناصر البشرية المدرّبة، فضلاً عن تعدد القوى وعدم التنظيم وسيادة الارتباك، كلها عوامل عكست عدم توفر الإعداد المناسب في الفترة السابقة للعام 1948". (موريس, ب. 2013، 66).

هذا التحليل الذي قدمه موريس يتجاهل تماماً قوى الدعم التي سهلت هجرة اليهود إلى فلسطين بأعداد كبيرة، بالاضافة إلى سرعة قياسية في امتلاك الأراضي والسيطرة عليها، والدعم المادي واللوجستي الذي حصلت علية المنظمات اليهودية في تعاطيها مع المشروع الصهيوني. لقد ذكر وليد الخالدي أن عدد اليهود في فلسطين كان حوالي 10 % من سكان فلسطين في العام 1919، ووصلت هذه النسبة إلى 31% في العام 1946. وتأتّت هذه الزيادة من الهجرة بنسبة 74%، و26% من النمو الطبيعي. بينما 96% من زيادة الفلسطينيين جاءت من النمو الطبيعي و4% من الهجرة. في تل أبيب من 15 ألفاً في العام 1922، إلى 166 ألفاً في العام 1944. وفي حيفا من ستة آلاف في العام 1922، إلى 66 ألفاً في العام 1944. وفي المستعمرات من خمسة آلاف في العام 1918، إلى 144 ألفاً في العام 1944. هذا على صعيد السكان.

أما على صعيد الأراضي، فإن مجموع ما تملّكه اليهود في فلسطين 1.5% حتى بداية الحرب العالمية الأولى العام 1914. وصلت هذه النسبة إلى 6% فقط في العام 1946، وهي ملكية

مخطط لها مسبقاً في أماكن استراتيجية في فلسطين. وقد وصلت هذه النسبة في قرار تقسيم فلسطين في العام 1947، إلى 57%، ما يعني أن المساحة اليهودية من أرض فلسطين زادت 900% بين ليلة وضحاها (الخالدي، و. 1998، 51-52، 61).

يصوّر موريس المواجهة بين المعسكرين اليهودي والعربي، في فترة إعلان "دولة إسرائيل" وبعدها، وكأنها على قوى متكافئة بينهما، علماً أنه هو نفسه استنتج أن لا إمكانية للمقارنة بين القوتين، إلا عندما تدخلت الجيوش العربية لنجدة القوى الفلسطينية، مع أنها كانت محدودة ومفتقرة إلى التنظيم بين الجيوش المتدخلة والقوى المحلية الفلسطينية، إذ هذا ما ظهر في النتائج. وقد استعمل موريس في تحليله لسير المواجهات تعبير الغزو في دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لنصرة الفلسطينيين، (هذا إذا كانت الترجمة تقصد فعلاً ما يعنيه هذا التعبير باللغة العربية). بينما يعتبر أن تدفُّق الرجال والمال والسلاح إلى اليهود في فلسطين ليس إلا من أجل مساعدة إخوانهم وانقاذهم من الفناء. (موريس, ب. 2013، 66-68). هكذا يصوّر الفكر الغربي، والأكاديمي منه على الخصوص، كيفية النظر إلى القضية الفلسطينية، وإلى من هم أصحاب هذه القضية والمعتدون عليها. يقول الخالدي في هذا الصدد إن أسباب وقوع الحرب بين العرب واليهود الصهاينة قد تجذّرت في ضمير اليهودية العالمية، وبالتالي في الضمير الغربي باعتبار "أن الحرب قامت بسبب رفض العرب.. لقرار هيئة الأمم بالتوصية بحل وسط بتقسيم فلسطين إلى دولتين.. ومقاومتهم المسلحة لهذا الحل مما اضطر اليهود إلى أن تخوض الحرب دفاعاً عن نفسها.. (بينما) الحقيقة أن التقسيم لم يكن حلاً وسطاً". ذلك لأن الحل الوسط "لا يعطي طرفاً ما ليس له على حساب الطرف الآخر". (الخالدي، و. 1998)

وقد ذكر موريس في أكثر من مكان المجازر التي قام العرب بها دفاعاً عن أرضهم ووجودهم بينما لم يأت على ذكر أي مجزرة قام بها اليهود ضد الفلسطينيين من عشرات المجازر التي افتعلوها، وعلى الخصوص مجزرة دير ياسين التي حصلت في 9 نيسان 1948، أي قبل شهر وأسبوع فقط من قيام "دولة إسرائيل" وذهب ضحيتها مئات الفلسطينيين من النساء والأطفال والشيوخ، وتسبّبت بتهجير عشرات القرى المجاورة خوفاً من مذابح جديدة. ولم يأت الكاتب هنا إلا على ذكر أن العرب هربواً من قراهم طوعاً خوفاً من اليهود. وهو نفسه الذي نقل ما قاله هرتزل حرفياً قبل نصف قرن من قيام الدولة اليهودية، حول كيفية العمل على اغتصاب فلسطين، إن كان بترحيل الناس منها بالحسنى وبهدوء، أو بالطرد إذا تعذر ذلك. يقول بن غوريون: "يلزم علينا أن نجرّدهم من الأرض بلطف.. يجب أن نشجّع السكان الفقراء على عبور

الحدود من خلال تأمين عمل لهم في بلاد العبور في الوقت الذي نمنعهم فيه من الحصول على أي عمل في "بلادنا" (فلسطين!).. إن كلاً من عملية التجريد من الملكية والتخلص من الفقراء يجب أن يتم بشكل منفصل وبحذر شديد". (موريس, ب. 2013، 72). وفي العام 1948 نفسه ونتيجة للمواجهات غير المتكافئة، "فإن كثيراً من التجمعات العربية هوجمت أو حوصرت وطرد سكانها من قبل وحدات الهاغاناه في حين دُفع البعض الآخر إلى الفرار من خلال عمليات الترهيب التي مارسها عناصر الأرغون" (موريس, ب. 2013، 191). وليس هذا إلا تنفيذاً لوصية هرتزل، الأب الروحي للدولة الصهيونية. ووصل الأمر حتى بعد قيام الدولة إلى ارتكاب مجازر جديدة، كان أشدها وقعاً على النفوس مجزرة كفرقاسم[9] التي حصلت في تشرين الأول 1956.

على أي حال، لا يمكن المقارنة بين وكالة تعمل بالتخطيط اللازم والهدوء للاستيلاء على أرض لا تخصهم في شي، إلا أنهم كانوا قاطنين فيها وحاكمين لجزء منها في تاريخ غابر يرومون استرجاعه باستعمال الوسائل كافة، وبين شعب يعيش مستقراً مطمئناً ومستكيناً إلى ماض وحاضر وتأخذه الأيام إلى الاستمرار فيه مستقبلاً. وإذا عدنا إلى التاريخ، فإن الفلسطينيين قد عمروا فلسطين قبل 1500 عاماً من انشاء "بني إسرائيل" لدولتهم، واستمروا في فلسطين أثناءها وإلى اليوم. وقد حكم اليهود أجزاء من فلسطين، وليس كلها، حوالي أربعة قرون ثم زال حكمهم. وتعاقب على فلسطين كل الشعوب التي حكمت المنطقة، ثم زالوا، وبقيت فلسطين بأهلها، ومن ثم أتى الحكم الإسلامي، بتجلياته المختلفة، ليستمر 12 قرناً من الزمن. فصلة اليهود انقطعت 18 قرناً عن فلسطين، وهم في تاريخهم لم يبقوا فيها ما بقي فيها الفلسطينيون أنفسهم. (صالح، م. م. 2003، 4) وقد استعملت الحركة الصهيونية إيديولوجيتها الخاصة الرامية إلى إعادة خلق "إسرائيل" باعتبارها الوطن اليهودي الأثير. فكان إعلامها ينصبّ على أن أرضهم هي الأرض المقدسة والموعودة لهم من قبل إلههم، وقد تشتّتوا نتيجة ظلم العهود التي مرت عليهم منذ ألاف السنين وعليهم أن يسترجعوها من "الظالمين" طالما هي أرض يباب لا تجد من يعمّرها أو من يساعدهم على استرجاعها، إنطلاقاً من مقولة شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب. ومن أجل إنجاح خطتهم كان لا بد من إسكات التاريخ الفلسطيني وإلغائه ليحل محله تاريخ مزوّر يستدرّ عطف العالم ويدفعه إلى المساعدة من أجل قيام دولتهم. ولأن العالم يسمع ما يصل إليه من إعلام، وفي غياب الاعلام المقابل، نجحت الدعاية الصهيونية في استدرار العطف والتأييد مقابل صمت عربي مطبق يدل على عدم الاهتمام بما يجري على أرض فلسطين، إلا بعد أقل من عقدين بقليل في أول العام 1965، بالاعلان عن تأسيس المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيوني الغاصب للأرض والتاريخ.

2. تجليات الإيديولوجيا الصهيونية

كانت الإيديولوجيا الصهيونية الكاشفة عن وجهها في اختلاق "إسرائيل" القديمة على حساب التاريخ الفلسطيني الملتصق بتاريخ هذه المنطقة من المشرق، سبباً في التحيز الواعي واللاواعي للحركة الصهيونية في حقها بإنشاء دولتها في فلسطين. وقد تأثر الغرب بهذه الدعاية وناصر الحركة ومدّها بالمال والسلاح، ليس فقط من قبل اليهود في العالم، بل أيضاً من قبل الكثيرين، منظمات وطوائف دينية وأفراداً. وقد وصل هذا التأثير إلى مفكرين غربيين كثيرين من فلاسفة ومفكرين ومؤرخين ورجال سياسة كبار. وكانت نتيجة هذا التأثير، وخصوصاً في كتاب موريس، وهو اليهودي الاسرائيلي الذي نعتمده في تحليلنا هنا، باعتبار أنه يمثل نهج المؤرخين الجدد في إعادة كتابة تاريخ "إسرائيل". إلا أنه لم يختلف في نهجه هنا عن المؤرخين التقليديين إلا في إظهار الشطط الذي وقع فيه العسكريون اليهود، والسياسيون أيضاً، في تعاملهم مع الفلسطينيين. فهو، مثلاً، ينظر إلى المواجهة بين الفلسطينيين واليهود على أنها حرب أهلية داخل فلسطين، وأن تدخّل العرب، وإن أقل بكثير مما يؤمل، غزوٌ لفلسطين وتدخّل في شؤونها الداخلية، وأن محاربة الفلسطينيين وتدمير قراهم من قبل المنظمات الارهابية قبل إعلان دولتهم وبعدها، ما هي إلا ردود أفعال على المجازر التي قام بها العرب ضد اليهود. وإخلاء قراهم وتدميرها وارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين ما هو إلا دفاعاً عن النفس لتأمين السلام للحيّز اليهودي الذي تقع ضمنه قرى فلسطينية كثيرة. كل ذلك تحت أنظار العالم المتقدم الذي لم يرَ من كل ما فعله اليهود من طرد للسكان وقتلهم ومصادرة أراضيهم وتهديم قراهم وتسويتها بالأرض إلا تأمين الأمن والسلام للشعب اليهودي ودولتهم الناشئة. فكان هذا التوجه سبباً في تدفق المال والسلاح إلى المنظمات اليهودية في فلسطين خوفاً عليها من الثورة الفلسطينية المهدِّدة لوجودهم والمعرقلة لقيام دولتهم. وهي فعلاً كذلك، ولكن لم تكن هذه الثورة مؤهلة للقيام بهذا الدور نظراً لشحّ الموارد لديها وضعف تسليحها، ليس لأنها حركة مخرّبين وطرف في حرب أهلية، بل لأنها المقاومة المشروعة ضد محتلين قدموا من جميع أنحاء العالم، ليطردوا شعباً من أرضه إلى الشتات.

هذه النظرة الغربية إلى المسألة الفلسطينية لا تزال تفعل فعلها إلى اليوم، وخصوصاً بعد أن اكتسبت "دولة إسرائيل" شرعيتها من الأمم المتحدة، وبعد أن اعترفت بها أكثرية دول العالم.

إكتساب الصفة الشرعية من الأمم المتحدة أطلق يد "إسرائيل" في العمل على تثبيت أركانها في أرض فلسطين، وجعلها تقوم بإخلاء الشعب الفلسطيني لأرضه وقراه ومنازله، وخصوصاً بعد

استيلائها على المساحات التي تقع ضمن نطاق الأرض التي شكلت نواة الدولة. وأكثر ما اشتهر في هذا المجال برنامج "دلتا" الذي تضمن الخطة المتدرجة في كيفية قضم الأراضي والقرى الفلسطينية، وتشريد السكان الفلسطينيين باستعمال كل الطرق المتاحة لدولة لها هذه الصفة في العرف الدولي، ولها الحق باستغلال هذه الصفة لتثبيت أمنها واستقرارها، وإن كان على حساب أمن واستقرار أصحاب الحق الأصليين. وعلى أساس الخطة دلتا بدأ احتلال القرى والمدن الفلسطينية وتهجير أهاليها بكل الوسائل، أولاً من أجل تخفيف الضغط الديموغرافي عن الدولة الوليدة؛ وثانياً، إسكان القادمين الجدد من الخارج، وخصوصاً من أوروبا وأميركا. وكانت السياسة الاسكانية "الاسرائيلية" تقضي بتأمين إيواء القادمين الجدد مكان المهجرين والنازحين عن قراه ومدنهم. ولأن تهجير وهجرة الفلسطينيين كانا أسرع من القادمين اليهود، بقيت مئات القرى خالية من السكان الفلسطينيين الذين تعرضوا لإرهاب المنظمات اليهودية وللمجازر التي ارتكبتها، ففضلوا قسراً الهروب تاركين وراءهم كل شيء خوفاً من تعرضهم للمصير نفسه. وقد تحدث أحد الشهود العيان عن منظر رآه بأم العين وهو أن امرأة، من شدة رعبها، غادرت البيت هاربة وهي تحمل المخدة بدل ابنها. هنا لا بد من ذكر هذه الحادثة التي تظهر مدى الرعب الذي لاقاه سكان إحدى القرى الفلسطينية، وخصوصاً الواقعة بين جيش الانقاذ العربي والقوات الصهيونية، وقد اشترك بعض شبانها في القتال إلى جانب جيش الانقاذ.

يقول أحد قادة القوات الصهيونية واصفاً الهجوم على قرية كويكات: "لا أعلم إذا كانت قذائف المدفعية على القرية قد أوقعت خسائر لكنها أحدثت أثراً نفسياً، وهرب سكان القرية غير المقاتلين قبل أن نبدأ الهجوم". ولأن بعض شبان القرية شاركوا في إحدى المعارك ضد الصهاينة، قرر القادة الاسرائيليون قصف الكويكات بالمدافع، فكان الفرار الكبير. ولأن للقرية اتصالاً وتعاوناً عسكرياً مع قوات الانقاذ العربية، ورفضت الخضوع والاستسلام، بحكم وجودها بين القوتين المتقاتلتين، كان حسابها عسيراً بعد أن طالبتها الفرقة العسكرية الصهيونية بالاستسلام، وهو ما رفضه مختار القرية لتنسيقه مع قوات الانقاذ. هنا بدأ القصف على القرية. ومن المهم ذكر ما قاله أحد سكانها: "استيقظنا على صوت ضجيج عالٍ لم يسبق أن سمعناه من قبل وانفجار قنابل. كانت القرية بأكملها في حالة ذعر. فالنساء تولول (يولولن) والأطفال يصرخون. وبدأ أغلب القرويين في الفرار بملابس النوم. أما زوجة أحمد قاسم سعيد، فمن فرط ذعرها فرّت حاملة بين ذراعيها وسادة بدلاً من طفلها". (موريس، ب. 2013، 128-129). ليس هذا فحسب، بل كان جل اهتمامهم إما تسليم المساكن إلى يهود قادمين، أو هدم هذه المساكن من أجل أن يقطع المهجرون أمالهم في العودة إليها. وإذا بقيت خالية كان يتم تسويتها بالأرض.

3. ديموغرافية النكبة

لقد تقرر مصير فلسطين، كما سورية ولبنان والعراق، في معاهدة سايكس بيكو ومؤتمر سان ريمو، بأنها جزء من حصة بريطانيا المنتدبة، وضحية لاتفاقية سرية عقدت بين الحلفاء، وبمعرفة وعلم الشريف حسين وابنه الأمير ومن ثم الملك فيصل، بأن تكون موطناً قومياً لليهود بموجب وعد بلفور وبموافقة فرنسا. وكان انتداب بريطانيا على فلسطين بمثابة الحامل لهذا الوعد والمسهّل لتنفيذه، إن كان بالنسبة لتسهيل هجرة اليهود إليها، أو لغض الطرف عما تقوم به المنظمات اليهودية الصهيونية من فرض التهجير أو ارتكاب المجازر بحق العزل من الشباب والشيوخ والأطفال ليتسنى لهم توطين المهاجرين، حتى قبل إعلان قيام دولة "إسرائيل" بمدة طويلة[10]. هذا طبعاً بالاضافة إلى نشاط المنظمات الاستيطانية التي عملت على شراء الأراضي بالأسعار المغرية، مستغلة حاجة السكان الملحّة لتأمين أبسط وسائل العيش الكريم، لمن بقي في فلسطين، أو لمن هاجر منها إلى مصير مجهول لا يعرفون ما يخبئه لهم في بلاد الغربة؛ ولطمع الاقطاعيين من فلسطينيين ولبنانيين وسوريين الذين عملوا على بيع أراضيهم دون أن يدركوا تبعات أعمالهم وما يمكن أن تجرّ على البلاد والعباد من مآس وويلات. إلا أن ما قد يخفى عن البعض هو أن وعد بلفور، والذي ينظر إليه على أنه أطلق شرارة تأسيس الدولة العبرية، لم يكن حباً باليهود أو بحركتهم الصهيونية، فمن المعروف عن الدول أنها تنفذ مصالحها الخاصة، وخاصة بريطانيا. انطلقت حيثيات الوعد من ثلاثة محاور متمفصلة على المصلحة العليا لبريطانيا: فمن الناحية الأولى، تسعى بريطانيا إلى التخلص من اليهود المقيمين على أراضيها بسبب عدم الارتياح للعنصر اليهودي، كأحد مكوّنات المجتمع البريطاني؛ ومن ناحية أخرى، تجسيداً للمطالب الإنجيلية البروتستانتية في "الأراضي المقدسة"، وأخيراً بحيث يكون لبريطانيا موطئ قدم دائم في المشرق. (Robson 2017, 13)

أما بالنسبة للسكان، فقد قدّرت السلطنة العثمانية في العام 1914، بداية الحرب العالمية الأولى، العدد بـ 689.275 نسمة منهم 8% من اليهود. وحسب التقدير الرسمي في العام 1920 بلغ عدد السكان 673.00 نسمة. والنقص ربما جاء بسبب سوء التقدير السابق أو بسبب الحرب.

بموجب الاحصاء الذي أجرته السلطات البريطانية في العام 1922 بلغ عدد السكان 757.182 نسمة منهم 83.794 من اليهود. والباقي من العرب الذين هاجروا من الجزيرة العربية منذ عهود مغرقة في القدم واتخذوا من فلسطين مقراً لهم، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين تبنّوا اللغة العربية، لغة الفتوحات، مع أو من دون تبنّي الإسلام ديناً لهم.

جدول 58: توزع سكان فلسطين وفقاً للطوائف الأساسية، 1920 و1922

الطائفة	1920	النسبة	1922	النسبة
المسلمون	521000	77.4%	591046	78.1%
المسيحيون	78000	11.6%	73024	9.6%
اليهود	67000	10%	83794	11.1%
مختلف	7000	1%	9318	1.2%
المجموع	673000	100%	757182	100%

من خلال الإحصاءين، نلاحظ أن عدد السكان يرتفع، وهذا طبيعي مع النمو السكاني السائد حينها. إلا أن الارتفاع الأكثر حدّة كان عند اليهود الذين سجلوا معدل نمو سنوي بلغ 11% وهو رقم ضخم للغاية، كان لا يمكن أن يحصل لولا الهجرة الوافدة والمستمرة لليهود باتجاه فلسطين.

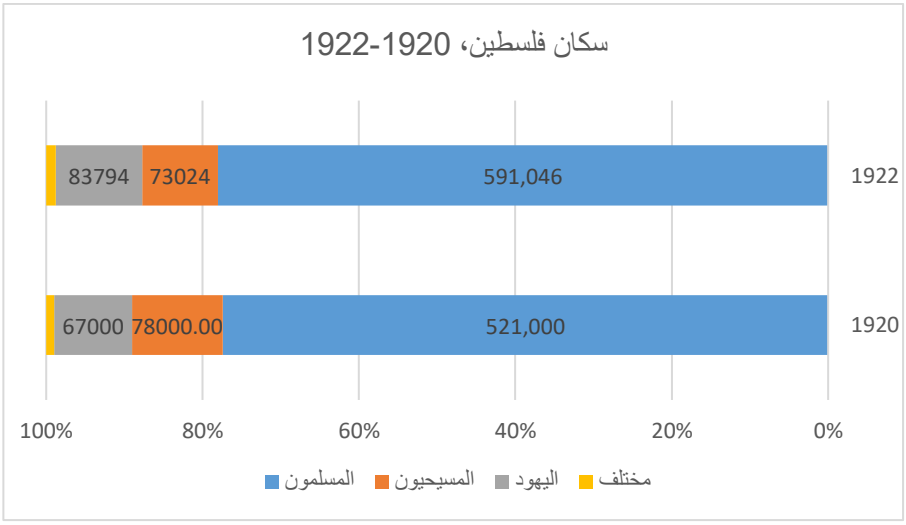

الرسم البياني 70: توزع سكان فلسطين وفقاً للطوائف الأساسية، 1920 و1922

إلا أن الخطورة في التوزيع الديني في فلسطين، تكمن في تشتت الأديان وفقاً لمذاهب، باستثناء اليهود، وإن شكل مصدر هجرتهم عامل تفرقة اجتماعية بينهم. لا ينطبق هذا الواقع فعلياً إلا على المسيحيين، لأن المسلمين في فلسطين، بغالبيتهم الساحقة هم من السنّة، وبنسبة 78% من مجموع السكان عام 1922 أو 98.75% من السكان المسلمين في فلسطين.

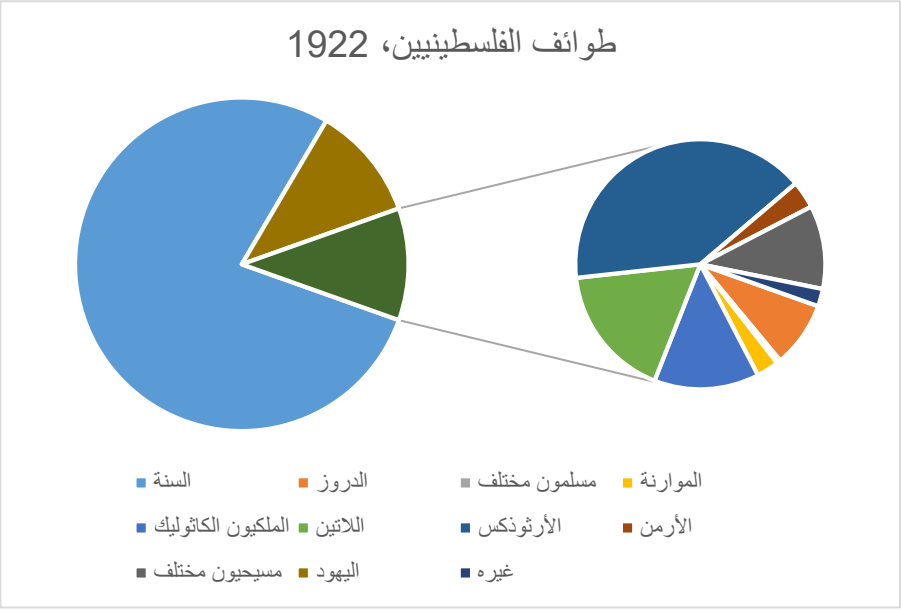

الرسم البياني 71: توزع السكان وفقاً لطوائفهم، فلسطين، 1922 (المصدر: (Augustin 1924, 78))

كان اليهود يشكلون، طائفياً، الجماعة الثانية لناحية عدد السكان في فلسطين، حيث بلغت نسبتهم أكثر من 11% من مجموع السكان. بينما لم يقترب من هذه النسبة إلا الروم الأرثوذكس الذين بلغت نسبتهم 4.4% فقط من مجموع السكان.

كان لانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية أثر بالغ الأهمية على الهجرة اليهودية إلى فلسطين، معطوفاً بمفاعيل الوعد والتقسيم. لقد حازت العقود الثلاثة التي سبقت قيام دولة "إسرائيل" باهتمام الصحافة العربية، بحيث تناولت مواضيع الهجرة المكثفة لليهود إلى فلسطين، بالاضافة إلى التنظيم الدقيق للوكالة اليهودية في التعاطي مع هذه الهجرة وزيادتها باستعمال كل الوسائل من الترغيب والترهيب، بالاضافة إلى الانكباب على شراء الأراضي في فلسطين باستعمال كل الوسائل أيضاً[11]. يصف إميل الغوري الأساليب الملتوية التي استعملتها المنظمة الصهيونية، ومن ثم الوكالة اليهودية لشراء الأراضي، فيقول: "لما وسع اليهود جهودهم ونشاطهم لشراء أراضي فلسطين، ركزوا مساعيهم بصورة خاصة على المناطق الآنف ذكرها (بيسان والناصرة وحيفا وقرى مرج ابن عامر)، وانطلقوا يعرضون على العرب أثماناً "خيالية" لأراضيهم. ولكنهم لم ينخدعوا بالأموال الطائلة التي لا حدّ لها، والتي كان يلوّح بها اليهود لهم، ورفضوا التنازل عن أراضيهم. حينئذ لجأ اليهود إلى المالكين "بالتسجيل" من اللبنانيين

والسوريين، لشراء هذه الأراضي منهم. وبفضل تدخّل السلطات باع هؤلاء المالكون أراضي مرج ابن عامر وغيرها في شمال فلسطين إلى اليهود.. ونذكر من هذه العائلات سرسق والجزائري والقباني وسلام والتيان والتويني والشماع وغيرها".. (الغوري، إ. 1، 1972، ص86-87). شرّعت حكومة الانتداب هذه العمليات بدل حماية المزارعين بالابقاء على أراضيهم التي لهم فيها حقوق أصلية ومكتسبة فتنكرت لهم واعتبرت البيوعات شرعية، وصدر الأمر بإخلاء الأراضي وتسليمها لليهود، ومن تخلّف ورفض أخرجته السلطات بالقوة بعد هدم البيوت وإتلاف المزروعات.. وسلّمت الأرض لليهود. (الغوري، إ. 1973، 87)

مع ما رافق ذلك من ردود فعل عربية متفاوتة، منها ما قابل هذه الاستراتيجية اليهودية الصهيونية بعدم الاهتمام، أو بعدم إمكانية تحقيقها؛ ومنها ما ظهر للدفاع عن فلسطين وإظهار حقها في أرضها، وفي نيلها الاستقلال مع العتب على الانكليز الذين كانوا أساس المشكلة بعد صدور وعد بلفور؛ ومنها ما كان يناصر التوجه اليهودي للاستيطان في فلسطين تحقيقاً لحلم الميعاد، وكان جل هؤلاء من اليهود العرب. وقد عقدت عواطف عبد الرحمن بحثاً مطولاً يبين منازعات الصحافيين المصريين على اختلاف توجهاتهم طيلة العقدين العشرين والثلاثين من القرن العشرين، وحتى قيام الدولة في العام 1948. (عبد الرحمن، ع.; 1980، 179-194)

تحدّر معظم المهاجرين من أصول أوروبية شرقية، وخاصة من بولندا وأوكرانيا ورومانيا وليتوانيا، بالإضافة إلى القادمين من ألمانيا والولايات المتحدة. هكذا استمر التدفق المتزايد الوتيرة صوب فلسطين حيث كان عدد الوافدين من اليهود يبلغ 7421 فرداً عام 1921 ليترفع تدريجياً إلى أكثر من 33 ألفاً عام 1925. وفي المحصلة، فقد دخل أكثر من 83 ألف يهودي إلى فلسطين بين الأعوام 1917 و1926. واستقر منهم 71 ألفاً بشكل دائم، وأفضت هذه الحركة إلى مضاعفة عدد اليهود في فلسطين إلى أن لامست حدود الـ 135 ألف نسمة عام 1927. لعب الصندوق التأسيسي للمؤتمر الصهيوني، "الكيرين هايسود" "Keren Hayesod"، الدور الأساسي في عملية نقل المهاجرين إلى فلسطين. حيث تلقفهم من كافة دول العالم وأرسلهم إلى مخيمات أقيمت في حيفا ويافا خصيصاً لهم، ليعاد توزيعهم بعدها على المدن والقرى الفلسطينية. وفي حينه، توزع اليهود على المدن الفلسطينية، وخاصة في القدس حيث ناهز عددهم الـ40 ألفاً. أما "تل أبيب"، فهي قد نشأت عام 1913 كأحد أحياء مدينة يافا وتضم حوالي 900 شخص. بدأ هذا الحي بالتوسع السريع ابتداءً من عام 1920 بحيث أصبح تجمعاً مستقلاً عن غيره. وصل سكان تل أبيب إلى أكثر من 15 ألفاً عام 1923 مقابل 5 آلاف شخص فقط في يافا، التي تركها اليهود

ليقيموا في تل أبيب. وقد وصل عدد السكان فيها إلى ما يزيد عن 40 ألفاً عام 1927. ترافقت هذه العملية الديموغرافية التوسعية مع استملاكات واسعة النطاق للأراضي الفلسطينية، وقد وصل عدد المستعمرات اليهودية في الأرياف إلى 100، تضم أكثر من 21 ألف شخص في العام 1927. (Arnaud 1927, 284-285)

شكّل اليهود، في الفترة الممتدة من 1922 إلى 1931، ما نسبته 41% من سكان مدينة القدس الذين بلغ مجموعهم آنذاك 133 ألف نسمة. وباستثناء تل أبيب التي سبق ذكرها، والقدس وحيفا وطبريا، حيث بلغت نسبتهم 26% من المجموع، كان اليهود في بقية المناطق لا يمثلون إلا أقلية ضئيلة تكاد لا تلحظ. (القطب، ا. ي. 1990، 434)

عند تحليل توزع أعداد المقيمين في بلد ما وفقاً لمكان الولادة، يمكن أن ندرك مدى تأثير الهجرة في صياغة بنية السكان في هذا البلد. والأمر سيّان في فلسطين حيث كانت نسبة العرب، من مسيحيين ومسلمين، من المولودين داخل فلسطين النسبة الأعظم من توزع الأشخاص الذين يعتنقون إحدى هاتين الديانتين.

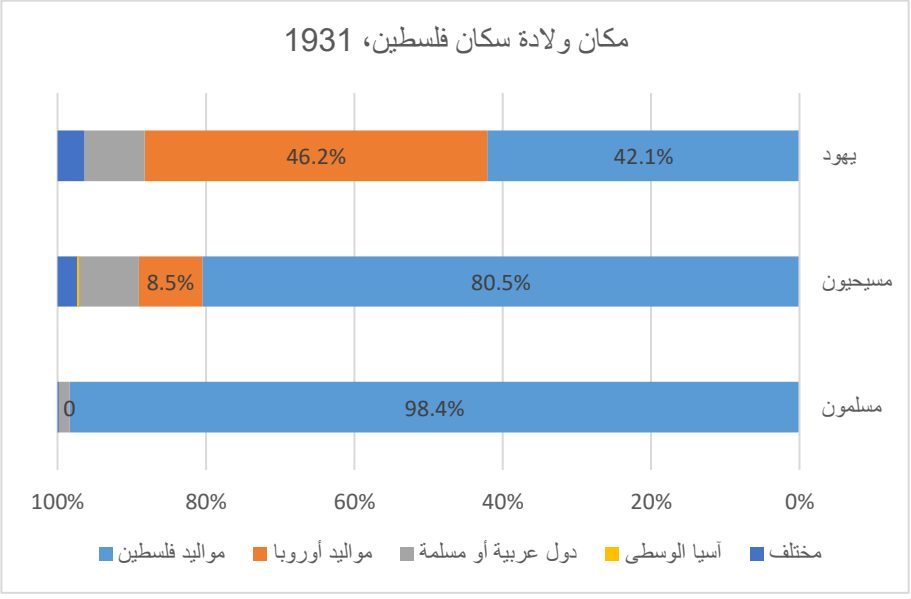

الرسم البياني 72: توزع سكان فلسطين وحسب مكان الإقامة، 1931 (المصدر: (القطب، ا. ي. 1990، 434)

فنسبة المسلمين، من سكان 1931، وهم من مواليد فلسطين، تجاوزت الـ98%. أما النسب الباقية فتوزعت أصلاً على الدول العربية المجاورة لفلسطين وخاصة سورية ولبنان والأردن. والأمر مشابه عند المسيحيين الذين تمثل نسبة فلسطينيي المولد 80.4% من المجموع بالإضافة إلى 8.5% من أوروبيي المولد ومن الدول العربية المجاورة. أما اليهود، فقد بلغت نسبة الذين ولدوا منهم في فلسطين 42.1% فقط، علماً أن قسماً كبيراً من هؤلاء هم من أهل مهاجرين أصلاً. أما نسبة الـ 57.9% المتبقية فقد توزعت على عدد من المصادر وخاصة أوروبا التي قدم منها 46.2% من السكان المقيمين في فلسطين عام 1931.

بلغ مجموع السكان في فلسطين ، في الاحصاء الذي قامت به الدولة المنتدبة في العام 1931، 1.035.821 نسمة ، منهم 174.610 من اليهود أي ما نسبته 16.85%. والبقية من العرب. سجّل هذا الإحصاء مزيداً من التحولات السريعة على سكان فلسطين، وخاصة لناحية نسبة اليهود التي ارتفعت من 11% إلى 16.9% خلال 10 سنوات. ومع هذا فإن هذه النسبة ستشهد تحولاً جذرياً في عقد الثلاثينيات.

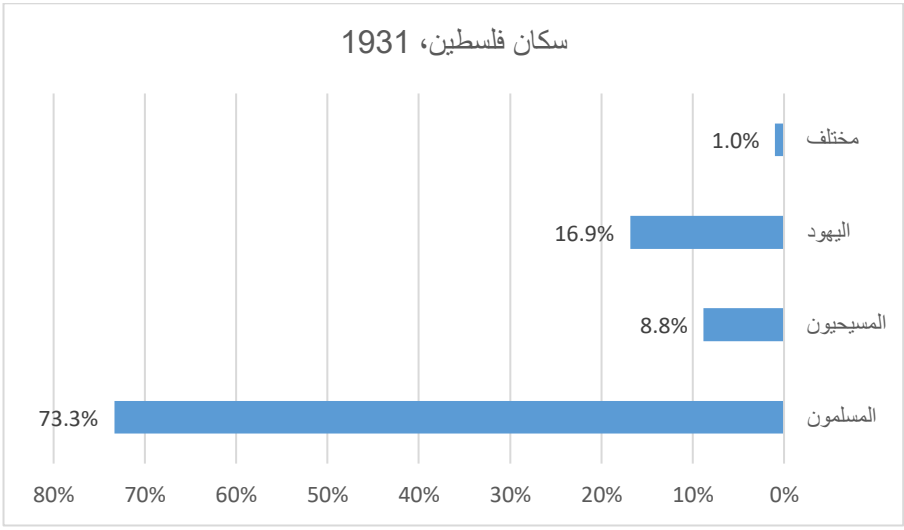

الرسم البياني 73: توزع سكان فلسطين على الطوائف الأساسية، 1931

تباطأت حركة الهجرة الوافدة إلى فلسطين قليلاً مع نهاية العشرينيات، إلا أنها عادت وتسارعت في شكل انفجاري خلال النصف الأول من الثلاثينيات، وذلك بسبب السياسات التي اتبعها هتلر ضد اليهود في ألمانيا أولاً، ومن ثم في الدول التي احتلتها ألمانيا تدريجياً، وصولاً إلى الحرب

العالمية الثانية. ففي حين بلغ عدد اليهود ما يقرب من 175 ألفاً في تعداد 1931، تدفّق إلى فلسطين منذ عام 1932 حتى عام 1936 ما يقرب من 170 ألف مهاجر يهودي جديد، وهكذا تضاعف عدد اليهود في فلسطين خلال 5 سنوات. ومع ذلك، لم يشكل اليهود أكثرية في أي منطقة فلسطينية، باستثناء القضاء الذي يضم مدينتي تل أبيب ويافا حيث بلغت نسبة اليهود 70% من سكان هذه المنطقة. (حجازي، أ. 2015، 18)

استمرت حركة الهجرة، غير الشرعية، لليهود باتجاه فلسطين طيلة عقد الثلاثينيات إلى أن بلغ عدد القادمين خلال هذا العقد إلى ما يناهز الـ 225 ألفاً، وقد شكل اليهود الوافدين من أوروبا الشرقية، أو يهود الأشكناز، أكثرية هؤلاء حيث بلغ عددهم 170 ألفاً أي ما نسبته 75% من مجموع اليهود الوافدين. ولم تتوقف الهجرة خلال الحرب العالمية الثانية، إنما تباطأت وتيرتها، حيث وفد حوالي 54 ألفاً نصفهم من الأشكيناز طيلة فترة الحرب أي من 1939 إلى 1945. (القطب، ا. ي. 1990، 433)

لم يقتصر التحول الديموغرافي، أثناء الفترة الممتدة من 1922 إلى 1931، على التبدل في نسب السكان وفقاً لطوائفهم، بل امتد ليطال أيضاً بنية السكان وفقاً لطبيعة سكنهم.

هكذا ارتفعت نسبة السكان الحضر في فلسطين من 35.1% إلى 37.7%. وكانت نسب التغير في السكن الحضري متفاوتة بين العرب واليهود. إلا أن نسب توزع السكان، العرب واليهود، أتت لتبيّن مدى تزايد اليهود، عامةً، وفي الأرياف خاصةً.

يبين الرسم البياني أن السكان اليهود قد ازدادوا في الريف والمدينة، إلا أن زيادتهم في الريف أتت لتضاعف من أعدادهم. وفي الوقت عينه، فإن السكان العرب انخفضت نسبتهم بين الفترتين بسبب زيادة اليهود.

لتحديد هذه الزيادة لليهود على حساب الفلسطينيين، نُبرز الأرقام التالية: كان عدد اليهود في الأرياف عام 1922 قد بلغ 15172 نسمة، وفي العام 1931 أصبح 46143 نسمة. أما العرب، فقد كان عددهم 477 ألف نسمة وأصبحوا 602 ألف نسمة في الفترة نفسها. أي أن نمو اليهود في الأرياف بلغ 17.7% في العام، بينما لم يزد نمو العرب عن 3.37%، وهو معدل النمو السكاني الذي كان سائداً خلال هذه الفترة في الدول المحيطة. (القطب، ا. ي. 1990، 412).

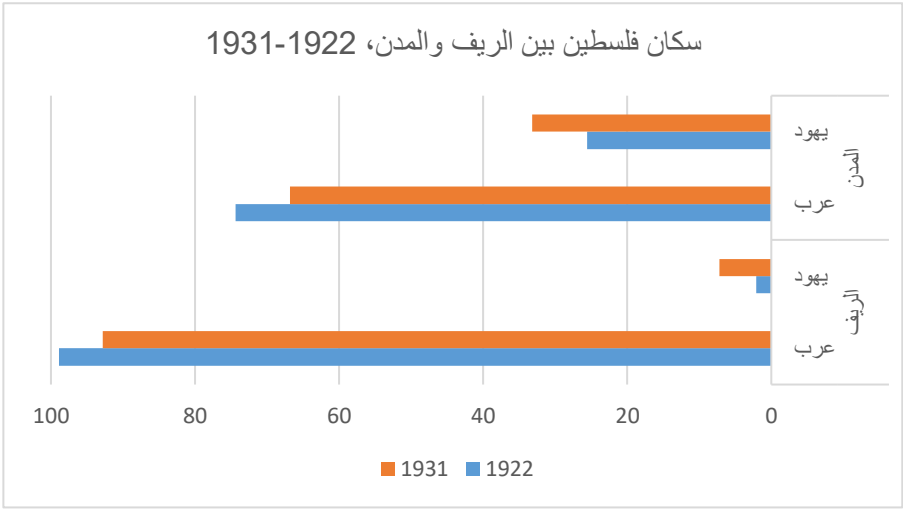

الرسم البياني 74: توزع سكان فلسطين، اليهود والعرب، وفق الريف والحضر، 1922 و1931 (المصدر: (القطب، ا. ي. 1990، 413))

كانت الجمعيات الصهيونية مدركة تماماً لما تقوم به. فقد وزّعت اليهود الوافدين على كل المناطق، وخاصة على الأرياف، حيث أسسوا المستوطنات الزراعية على أسس مدروسة وأقاموا فيها المدارس التي علّمت المهاجرين أفضل تقنيات الزراعة. حرصت هذه المدارس، وكما أشرنا أعلاه، على نقل المعارف لليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم، ومن ضمنها اللغات والعلوم، وخاصة ما يتعلق بالزراعة.

كمثله من دول المشرق، لم يخل المجتمع الفلسطيني من أحد أشكال البداوة، إلا أنه كان أقل انتشاراً من الدول المجاورة، وخاصة الأردن. لا بل إن الفلسطينيين بقوا يعتبرون أنفسهم أكثر تحضّراً من الأردنيين حتى بعد نكسة 1967، وهو ما أثّر على اندماجهم في المجتمع الأردني. لم تزد نسبة البدو عن 1.7% من مجموع السكان عام 1922. وكان من الواضح أن نسبتهم ستأخذ في التناقص لسعيهم إلى إيجاد فرص عمل عند الإنكليز، ما أوصلهم أولاً إلى مرحلة نصف الترحال. وهنا يمكن أن يشير الباحث في أعدادهم أن البريطانيين قد أخطأوا في تقديرهم لعدد البدو. فالرقم 1.7% يشير إلى حوالي 13 ألف نسمة. إلا أن تعداد 1931 عاد وقدّر عددهم بحوال 150 ألفاً. وفي نهاية مرحلة الانتداب، انخفض عددهم إلى ما متوسطه 80 ألف نسمة. تعرّض البدو في فلسطين إلى ما تعّض له الحضر وأبناء الريف من تنكيل وقتل وإبعاد قسري

من قبل اليهود، ما سيساهم لاحقاً في مزيد من الانخفاض العددي لهم. (القطب، ا. ي. 1990، 427)

في منتصف الثلاثينيات، أجريت عدة دراسات للتعرف على الخصوبة واتجاهاتها في فلسطين، وخاصة لمقارنة الخصوبة الحالية، وانعكاساتها المستقبلية، بين العرب واليهود. وقد توصلت الدراسات إلى أن النمو السكاني في فلسطين عامةً هو نمو مرتفع. ويعود ذلك إلى الخصوبة المرتفعة عند العرب أولاً، والمرتفعة إلى درجة ما، وإن أقل من العرب، عند اليهود. وتم التمييز بين اتجاهين للخصوبة ضمن اليهود أنفسهم، الأول مرتفع عند اليهود المزراحيين (الشرقيين)، والثاني أقل ارتفاعاً عند اليهود الأشكناز والأوروبيين. وفي الوقت عينه، اختلفت الخصوبة بين المكوّنات المختلفة لفلسطين. فقد كانت وفيات الأطفال العرب هي الأعلى، تليها وفيات أطفال المزراحيين وأقلها وفيات يهود أوروبا. وفي مقارنة للوفيات عند الرضع، تبين أن أدنى معدل في المشرق كان ضمن يهود تل أبيب وتمثل بـ57 بالألف، مقارنة بـ336 بالألف في بين لحم على سبيل المقارنة. (Gottman 1938, 104). وعند قراءة هذه الأرقام يدرك المرء مدى تفاوت الظروف التي عاش فيها كل من اليهود والعرب. فالعرب استمروا على نمط حياتهم، من دون أي تدخل فعال من الانتداب الذي كانت مهمته المعلنة وفقاً للمؤتمرات التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى، الارتقاء بالدول المنتدب عليها إلى مصاف "التقدم" والتطور. أما اليهود، فقد تلقوا كل الدعم والمساعدة من الانتداب ومن كافة الجميعات الصهيونية والعالمية، ما أوصل خصائصهم الديموغرافية إلى ما كانت عليه. ولا يكفي متغير المال، إذا افترضنا أن الوافدين إلى فلسطين يملكون شيئاً منه، لخفض نسبة وفيات الرضع. لأن المال من دون توافر الخدمات الصحية لا يؤدي إلى خفض الوفيات. فالمؤكد أن تجمعاتهم كانت تجهّز بكل ما توافر في حينه من منشآت وتجهيزات طبية جعلتهم يتماثلون في نمط حياتهم لما كان سائداً وقتها في أوروبا.

أما بالنسبة للاستملاكات التي تمت طوعاً أو تحت الضغط والترهيب، فهي أقل بكثير مما كان لدى العرب الفلسطينيين على امتداد الخريطة الفلسطينية؛ وكذلك نسبة عدد السكان والمستوطنين اليهود بالنسبة لعدد السكان الفلسطينيين. ويفصل الدباغ المساحات والأعداد. وقد جاءت على النحو التالي:

تبلغ مساحة فلسطين حوالي 27000 كلم^2. منها 704 كلم^2 مساحة مياه بحيرتي طبرية والحولة. وقد احتل اليهود حوالي 77% من هذه المساحة، حسب ما ورد في الموسوعة الفلسطينية، وربما جاءت هذه النسبة قبل احتلال أراض جديدة بعد العام 1967. على أي حال يبين هذا الرقم

أن فلسطين أصبحت بالكامل تحت الاحتلال من قبل "الدولة الاسرائيلية"، حتى ولو ظهر اليوم أن ثمة حكماً فلسطينياً أقرب إلى الحكم الذاتي منه إلى الاستقلال. وقد ورد في احصاءات الوكالة اليهودية في العام 1947 أن ما يملكه اليهود من أراض في فلسطين بلغ في نهاية العام 1946، ما نسبته 6.8% من جميع أراضي البلاد، وقد حصلت عليها إما في عهد السلطنة العثمانية قبل ظهور ما يمكن أن يشي بأطماع اليهود في فلسطين؛ أو من سكان فلسطين بموجب خلاصات أحكام أو قوانين نزع الملكية، أو ما باعه الاقطاعيون لهذه الوكالة. وفي آخر إحصاء للوكالة تبين أن اليهود ما كانوا يمتلكون أكثر من 1923 كلم^2 من مساحة فلسطين أي ما نسبته 7.15% من مساحة البلاد. (الدباغ، م. 1991، 23)

ارتفع عدد السكان في فلسطين عام 1948، وهو العام الذي شهد إعلان تأسيس ما عرف بالدولة "الاسرائيلية"، إلى 2.115 مليون نسمة. وقد بقي العرب أكثرية من مجموع عدد السكان، حيث بلغت نسبة المسلمين 58.1% من المجموع.

إلا أن هذه النسبة قد انخفضت في شكل كبير مقارنة بنسبة اليهود التي أصبحت في هذا العام 33.1% من مجموع السكان. كما أن نسبة المسيحيين قد انخفضت أيضاً لتصبح 7.1% من مجموع السكان.

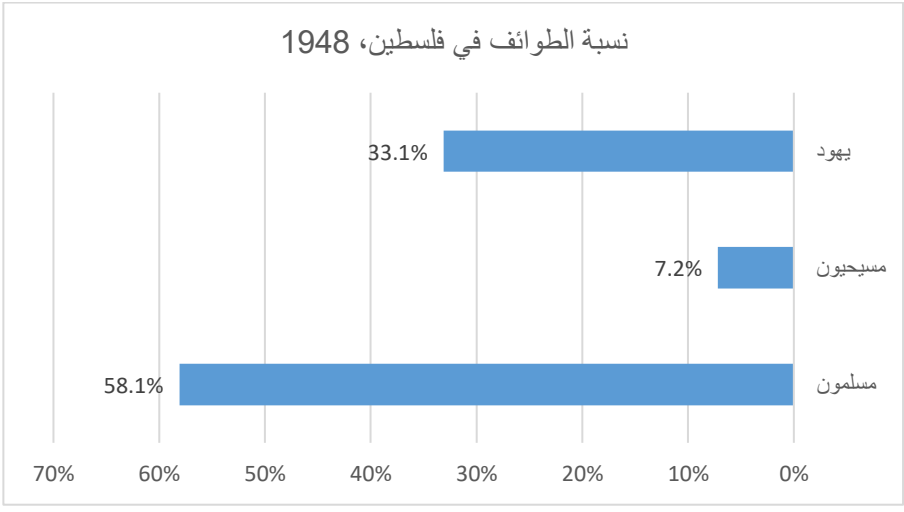

الرسم البياني 75: توزع سكان فلسطين حسب الطوائف، 1948 (المصدر((القطب، ا. ي. 1990، 411)

يمكن هنا أن نقدم نظرة سريعة لتأثير الانتداب على البنية الديموغرافية في فلسطين، حيث تفاوتت نسبة النمو السكاني بين ديانة وأخرى عند الفلسطينيين، وسجل متوسط النمو السكاني السنوي نسبة 6.27% من الفترة الممتدة من عام 1922 إلى عام 1948.

تقاربت نسب النمو عند كل من المسيحيين والمسلمين من سكان فلسطين عند حدود 4.5%. إلا أن نسبة النمو عند اليهود كانت أضعاف ذلك حيث بلغت 13.3% خلال الفترة نفسها. وعندما ندرك أصلاً أن نسب النمو عند المسيحيين في الدول المجاورة كانت دائماً أدنى من نسب النمو عند المسلمين، نتيقّن عندها أن السبب في هذه الظاهرة يعود إلى هجرة المسلمين من قراهم أولاً، ومن بلادهم ثانياً، هرباً مما تعرضوا له على يد العصابات الصهيونية.

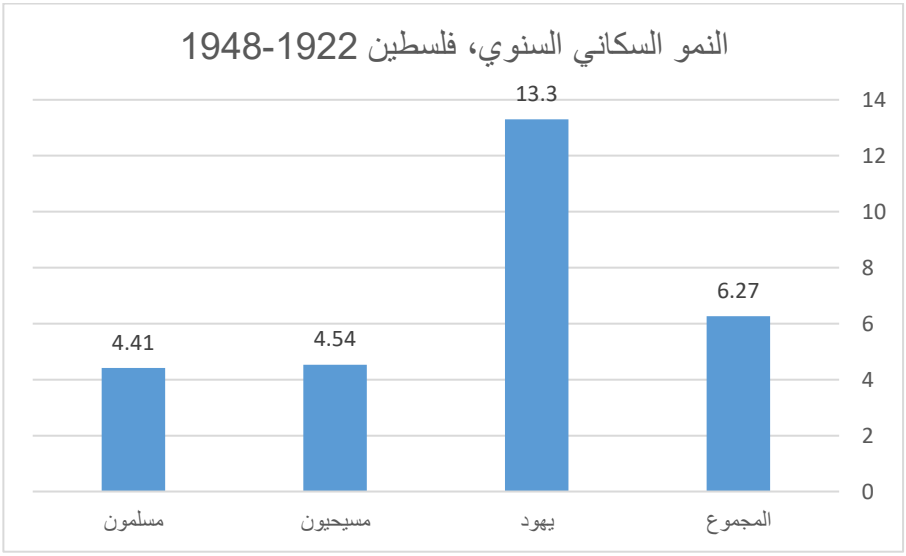

الرسم البياني 76: نسب النمو السكاني السنوية لسكان فلسطين، 1922-1948

لا يمكن في هذا السياق إغفال ما هو ظاهر، وهو أن فترة الانتداب كانت بالفعل تحضيراً لما سيحصل عام 1948، من إعلان لتأسيس "دولة إسرائيل" من خلال التسهيلات التي منحت لمئات الآلاف من المهاجرين اليهود للقدوم إلى فلسطين. هذا على الصعيد الديموغرافي، أما على الصعيد العقاري، فقد لعبت سلطات الانتداب، ومن قبلها الدولة العثمانية دوراً أساسياً في تسهيل تملك اليهود لأراضي الفلسطنيين، إما من خلال التشريعات، وإما من خلال غض الطرق عما قاموا به من أبشع الممارسات. وعليه، يمكن القول إن عدد السكان اليهود كان يزداد بوتيرة متسارعة أكثر من شراء الأرض أو ضمّها بالقوة والتهجير من القرى الفلسطينية ليحل محلها مقارّ محصنة

لليهود سميت بالكيوبتزات التي لها المواصفات المختلفة تماماً على القرى والبلدات الفلسطينية. وقد ذكر بيني موريس في معرض سرده لوقائع المواجهات غير المتكافئة بين اليهود الصهاينة والفلسطينيين أن القوات اليهودية احتلت أكثر من 200 قرية بعد إعلان الدولة في العام 1948 دون أن يأتي على ذكر المجازر التي ارتكبتها هذه القوات لإجبار سكان بقية القرى على الهجرة ليحل محلهم الكثيرون من الفائضين من القادمين من شتى أصقاع الأرض قبل أن يجدوا أمكنة تستوعبهم. علماً أن موريس، الذي أصدر كتابه هذا عن جامعة كمبريدج، ذكر في أكثر من موضع فيه المجازر التي ارتكبها الفلسطينيون في حق اليهود. ولم يأت على ذكر المجازر اليهودية إلا بعد قيام "دولة إسرائيل" ليدلل في شكل غير مباشر الفرق بين المنظمات اليهودية التي أخذت على عاتقها ترويع السكان وقتلهم وتهجيرهم، وفعل الدولة التي تفعل ذلك بحجة تأمين الاستقرار والأمن للدولة والمجتمع اليهوديين[12].

لم يجد موريس حرجاً في تفصيل ما قامت به قوات الاحتلال من جرائم بحق الفلسطينيين، إن كان في ترويعهم ودفعهم إلى الهرب، أو قتلهم وتهديم قراهم، باعتبار أنها سياسة دولة تحاول أن تنظّف مجتمعها اليهودي من كل ما يمكن أن يشكل خطراً عليه، هذا بالاضافة إلى إسكان الفائضين عن إمكانية الاستيعاب. وعليه، فقد قام بتفصيل مجريات العمليات العسكرية واحتلال القرى وإخلائها من أهاليها، إما لإسكان من لا مأوى له من اليهود، أو لتسويتها بالأرض حتى يأمنوا شر ما تأتي به الأيام مستقبلاً من إمكان إعادة إملاء القرى من أهاليها الأصليين. ولأن ثمة ظروفاً تمنع من تهديم كل القرى لأسباب دينية أو لعلاقات وثيقة مع بعض الفلسطينيين كان يجري تهديم كل بيت حوله شك في علاقته مع جيش الانقاذ العربي بقيادة القاوقجي أو المقاومة ضد الاحتلال.

كانت الخطة دلتا تقضي بتنفيذ ما يضمن الأمن الاسرائيلي، وذلك بالتصميم الحازم على إقامة الحزام الأمني الذي يحمي استقرارها على مختلف الجبهات المحيطة بها. خطّط لها السياسيون، وعلى رأسهم بن غوريون، لينفذها العسكريون. وقد وصلت مرحلة التنفيذ إلى آخر مراحلها، عندما تم تدمير 400 مدينة وقرية قبل حلول منتصف القرن العشرين، للتأكيد على مبدأ عدم العودة (موريس، ب. 2013، 48)، وسط تفرّج العالم، واستكانة العالم العربي إلا بما قدمه من دعم عسكري ولوجستي خجول لجيش الانقاذ والقوى العربية الأخرى التي لم تكن على قدر كاف من التجهيز والتشكيل لتواجه الآلة العسكرية "الاسرائيلية" المجهّزة بأحدث الأسلحة وبالتدريب اللازم والعقيدة المصمّمة على بناء دولة "إسرائيل".

هوامش الفصل الحادي عشر

[1]. بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ترجمة عماد عواد، الجزء الأول والثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 406 و407، الكويت، 2013. (الأصل الانكليزي من منشورات جامعة كامبردج).

[2] . للتفصيل حول ما تأتت عن ثورة 1929 من نتائج، أنظر:

- الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مذكور سابقاً، ص ص219-240.

[3] . للتفصيل حول التحضير للمواجهات وقيام الثورة وما نتج عنها من خسائر ومن تشكيل لجنة تحقيق انكليزية نظرت في وضع فلسطين وفي ما يحصل فيها من أحداث والتقرير الذي صدر عنها، أنظر:

- الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الأول، مذكور سابقاً، ص ص115-138.

[4] . يقدم الغوري تقريراً مفصلاً حول إضراب وثورة 1936، والأسباب التي دعت إلى إيقافهما، وهو الشاهد العيان على ذلك. أنظر في هذا الخصوص:

- إميل الغوري، فلسطين عبر 60 عاماً، الجزء الثاني، دار النهار للنشر، 1973، بيروت، ص ص75-101.

[5] . حول مشروع بيل التقسيمي وتفصيله ورفض العرب واليهود له، والخريطة الموضحة لذلك، أنظر:

- وليد الخالدي، الصهيونية في مئة عام، دار النهار للنشر، 1998، بيروت، ص63-65، ص71.

[6] . للتفصيل حول أحداث عقد الثلاثينيات من إصدار صحف وتنظيم أحزاب وإنشاء منظمات سرية وأهمية دور المفتي وتعاونه مع عز الدين القسام وتوحيد المقاومة تحت اسم منظمة الجهاد المقدس، أنظر:

- الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الأول، مذكور سابقاً، ص ص175-198؛ 228-253. إلا أن الكيالي يذكر أن المواجهة جاءت عرضية ودون تخطيط من قبل القوات الانكليزية. أنظر في هذا الخصوص:
- الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مذكور ستبقاً، ص252.

[7] . للمزيد من التفصيل حول أحداث فلسطين في هذه الفترة وتداعيات مؤتمر لندن 1939، أنظر:

- الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الثاني، مذكور سابقاً ص ص161-192. أيضاً:
- الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، مذكور سابقاً، ص ص260-304.

[8] . للتفصيل حول أوضاع المجتمع الفلسطيني اجتماعياً وسياسياً وعسكرياً وذلك أوضاع اليهود في فلسطين، ما يعكس عدم التكافؤ بين الفئتين وخصوصاً من ناحية التنظيم والتسليح، أنظر:

- موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الجزء الأول. مذكور سابقاً.

[9] . للتفصيل حول هذه المجزرة التي ذهب ضحيتها 48 شخصاً بين نساء وشيوخ وأطفال، ومجزرة دير ياسين التي ذهب ضحيتها 254 شخصاً بين نساء وشيوخ وأطفال، أنظر الرابطين التاليين:

- https://www.youtube.com/watch?v=RnqZY3omx2E
- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/4/8

[10] . يقدم لنا إميل الغوري وصفاً مفصلاً عن ردود الفعل الفلسطيني تجاه وعد بلفور وتوطين اليهود في فلسطين والمظاهرات التي كان يقوم بها الشباب الفلسطيني بمشاركة الغوري نفسه ابتداء من العام 1919 مع نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية والجمعية الاسلامية المسيحية والنادي العربي وكتلة الشباب وغيرها. وكانت أولى المظاهرات قد بدأت في آذار ونيسان 1919 احتجاجاً على وعد بلفور، وإعراباً عن التمسك بفلسطين العربية، وقد جابت الأولى الأحياء اليهودية. وطلبت السلطات الانكليزية في المظاهرة الثانية تجنب دخول الأحياء اليهودية من أجل تجنب الاستفزاز المباشر. أنظر في هذا الخصوص:

- إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الأول، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص ص38-42.

[11] . للتفصيل حول الأوضاع العامة في فلسطين قبل تنفيذ الانتداب وبعده، وموقف الانكليز من الفلسطينيين العرب واليهود المنسجم مع وعد بلفور والمواقف غير المتبلورة بعد من قبل الفلسطينيين حول كيفية مواجهة الانتداب والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتضارب مواقف الفلسطينيين أنفسهم من هذه القضية والمبنية أساساً على خلافات سياسية فلسطينية مقدسية على الخصوص، حتى سنة 1923، أنظر:

- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، 1985، بيروت، ص ص133-178.

[12]. يمكن الإطلاع على الجزءين من كتاب بيني موريس للدلالة على هذا التحيّز الذي يطبع الكاتب والغرب بشكل عام.

الفصل الثاني عشر

فلسطين، انتصار الديموغرافيا

اندمجت الديموغرافيا الفلسطينية والأردنية بعد عام 1948، وكنا قد تحدثنا عن هذه المسألة في الفصل المخصص للأردن. وسيبقى هذا الاندماج بين مدّ وجزر لغاية فكّه رسمياً من قبل الأردن عام 1988. وعليه، فإن الحديث عن الديموغرافيا الفلسطينية سيصبح من الصعوبة بمكان بعد استلام اليهود للسلطة وكل ما قاموا به من محاولة لطمس المعلومات المتعلقة بالفلسطينيين. لذلك سنحاول قدر المستطاع أن نقدم صورة عن السكان الفلسطينيين في ظل الاحتلال "الإسرائيلي" وصولاً إلى فترة التسعينيات التي شهدت تحولاً آخر في فصول الأزمة تمثّل في ابتكار نظام السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة.

1. بين نكبة ونكسة

قُدرت أعداد الفلسطينيين عام 1948 بما متوسطه 1.330 مليون نسمة، ومن بعد بدء الاحتلال لم يتبقّ منهم إلا 156 ألفاً عاشوا تحت الاحتلال "الإسرائيلي". أما البقية فإما انتقلت إلى الضفة الغربية، وإما شكلت الموجة الأولى من اللاجئين في الشتات. ويقدّر عدد السكان الذين شكلوا هذه الموجة الأولى بحوالي 620 ألفاً. كانت الضفة الغربية بطبيعة الحال المقصد الأول للاجئين يليها لبنان والضفة الشرقية. وقد قدّرت أعداد اللاجئين إلى الضفة الغربية بحوالي 270 ألفاً أي ما نسبته 43% من اللاجئين. أما لبنان فقد توجه إليه 94 ألفاً، و75 ألفاً إلى الضفة الشرقية. وتشير أرقام الأونروا إلى أن أغلبية الذين توجهوا إلى الضفة الشرقية استقروا بالقرب من مدينة عمّان. أما اللاجئون في الضفة الغربية فقد توزعوا على الأقضية، وخاصة قضاء نابلس الذي قصده حوالي 34% من النازحين. (هلال، ج. 1975، 18-19)

توزع بقية اللاجئين على الأقضية بنسب تتراوح بين 8.5% و17.5%. ومن الجدير الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين شكلوا في البداية 28.8% من سكان الضفة الشرقية، وقد ارتفعت هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى ما يزيد عن 58% من سكان الضفة الشرقية عام 1972. (هلال، ج. 1975، 19)

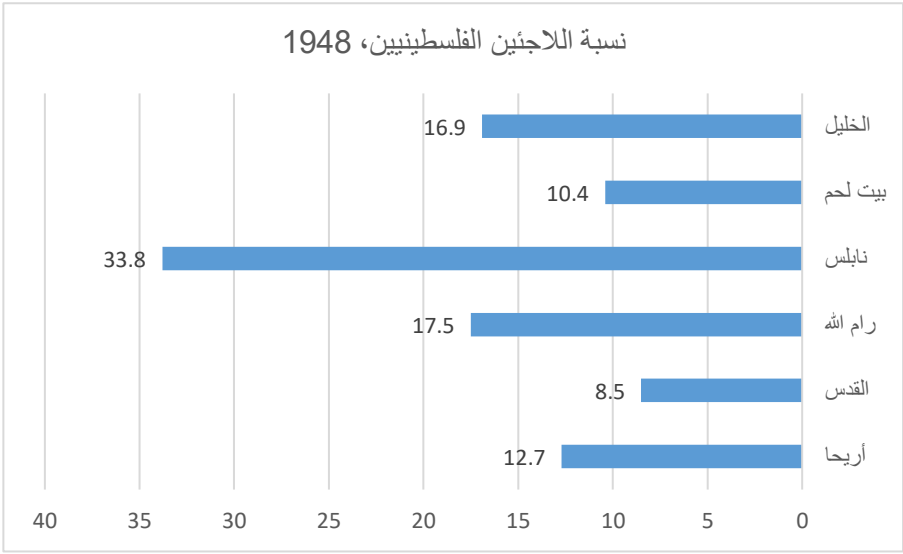

الرسم البياني 77: توزع اللاجئين على أقضية الضفة الغربية، 1948

مع حلول العام 1952، ارتفع عدد اللاجئين منذ بداية الاحتلال إلى 867470 نسمة، أي ما يشكل ثلثي عدد السكان العرب ما قبل النكبة. وقد عبر نصفهم إلى الضفة الشرقية.

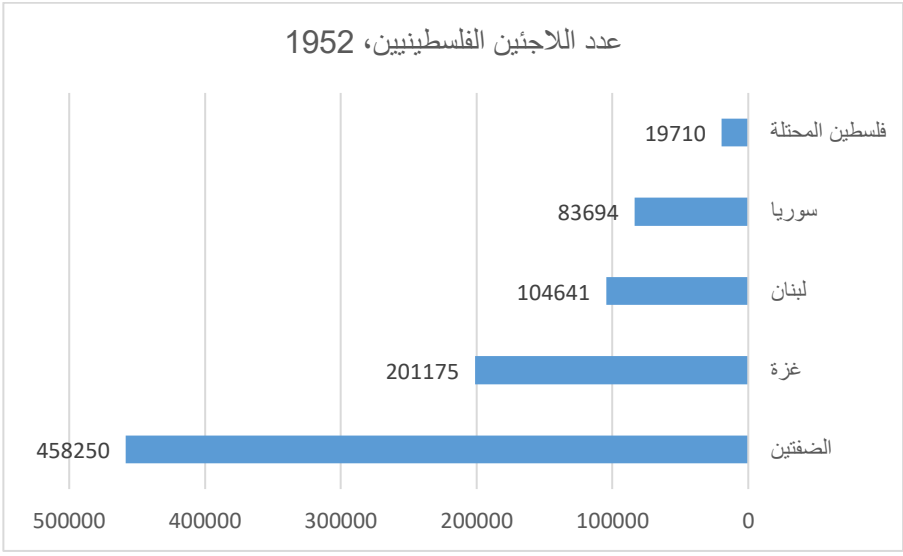

الرسم البياني 78: توزع أعداد اللاجئين الفلسطينيين على دول اللجوء، 1952

لجأ أكثر من 200 ألف فلسطيني إلى قطاع غزة حيث عاشوا في مخيمات مكتظة تفتقر إلى أدنى الشروط اللائقة بالحياة. وعبر 106 آلاف منهم إلى لبنان حيث توزعت أكثريتهم على طول الساحل من صور إلى طرابلس، بالإضافة إلى 9 آلاف أقاموا في البقاع في مخيمات كان سبق وأخلاها الأرمن قبل مغادرتهم لبنان، وحوالي 20 ألفاً في أقضية جبل لبنان.

استقبلت سوريا 84 ألف لاجئ، منهم 46 ألفاً في ضواحي دمشق. وأخيراً فقد عُدَّ 20 ألفاً من اللاجئين داخل الأراضي المحتلة بعد أن فقدوا منازلهم وسبل كفافهم. (Vaumas 1954, 80)

تميز وضع سكان الفلسطينيين في الضفتين عن سكان غزة، الأصليين واللاجئين إلى القطاع، بسهولة الهجرة إلى الخارج لمن أراد ذلك. فسكان الضفة الغربية، الذين بقوا أو الذين انتقلوا إلى الضفة الشرقية، حصلوا على الجنسية الأردنية، مما مكّنهم من السفر إلى الخارج. إلا أن الأمر نفسه لا ينطبق على سكان غزة. هذا وقد سجل قطاع غزة نمواً هائلاً في عدد السكان، مقارنة بالضفة الغربية، ففي حين كان عدد سكان القطاع عام 1922 29 ألفاً، أصبح 289.5 ألفاً عام 1952، أي ما يوازي نمواً سنوياً قدره 8%. بينما بلغ هذا النمو 3.6% في الضفة الغربية. وإذا افترضنا أن نمو السكان كان متشابهاً بين القطاع والضفة، فإن عدد السكان يجب أن ينمو بشكل متشابه. إلا أن الواقع يشير إلى أن عدد السكان في القطاع بلغ 434 ألفاً وعدد سكان الضفة بلغ 803.6 آلاف عشية النكسة. أي ما يوازي معدل نمو 2.75% لقطاع غزة و0.53% للضفة الغربية. فنستنتج أن أهل الضفة الغربية تمكنوا من مغادرتها بحثاً عن ظروف أفضل للحياة. (منصور، أ; القصيفي، ج. 1990، 918)

شهدت الأراضي الفلسطينية حركة هجرة كثيفة باتجاه الخارج. ويمكن أن نقسم حركة السكان هذه إلى قسمين. القسم الأول امتد من عام 1948 إلى 1967. أما الثاني فهو بعد النكسة في عام 1967. كانت حركة السكان بين النكبة والنكسة تصنّف ضمن خانة الهجرة الطوعية، وأكثر أسباب هذه الهجرة ما هو على علاقة بالبحث عن عمل. لا يمكن معرفة العدد الفعلي للمهاجرين في هذه الفترة، إلا أن من الممكن تقدير ذلك من خلال المقارنة بين النمو الطبيعي للفلسطينيين والأردنيين في الضفتين. وعلى افتراض أن النمو الطبيعي متساوٍ في الضفتين وعند الفلسطينيين والأردنيين. في الوقت الذي ازداد فيه عدد الأردنيين بشكل متنامٍ من الأعوام 1952 إلى 1967، وسجل النمو الطبيعي في الأردن 3% سنوياً، وهو رقم قريب لبقية دول المشرق، فإن سكان الضفة الغربية لم يسجلوا نمواً كهذا. ففي حين كان عدد سكان الضفة الغربية 742 ألفاً عام 1952 أصبح العدد 805 آلاف في العام 1961. أي أن النمو السكاني في هذه الفترة لم يسجل

إلا 0.91% بينما كان في حدود الـ3% في شرقي الأردن عن الفترة نفسها. وإذا اعتبرنا أن النمو الطبيعي مشابه، يجب أن يصبح عدد السكان في الضفة الغربية عام 1961: 968 ألف نسمة. أي أن هناك ما يقدّر بـ163 ألف نسمة غادروا الضفة الغربية إلى خارجها. وقد شكلت الضفة الشرقية، كما سبق ورأينا، المقصد الأساسي للسكان القادمين من الضفة الغربية، وإن غادر هؤلاء الأردن بعد حين. وعند مقارنة النمو السكاني في الضفتين، تبين، وكما ذكرنا، أن الضفة الغربية فقدت 163 ألفاً من أبنائها خلال فترة 1952-1961. إلا أن الضفة الشرقية نما سكانها بما يقارب 121 ألف نسمة، وهو ما يشير إلى حركة السكان بين الضفتين. (هلال، ج. 1975، 81-83)

توزع أهل الضفة الغربية على عدد من الدول، وخاصة العربية. ونشير هنا إلى أن أهالي الضفة الذين غادروا أرضهم من بعد أحداث النكبة لم يلجأوا إلى دول الجوار كما هو شائع، بل غادروا بحثاً عن عمل كدافع أول للهجرة. وهذا ما يفسر لجوءهم إلى الكويت الذي احتوى على أعلى نسبة من المهاجرين الفلسطينيين في تلك الفترة، وقد بلغت 58.2% من المجموع. (هلال، ج. 1975، 84-85)

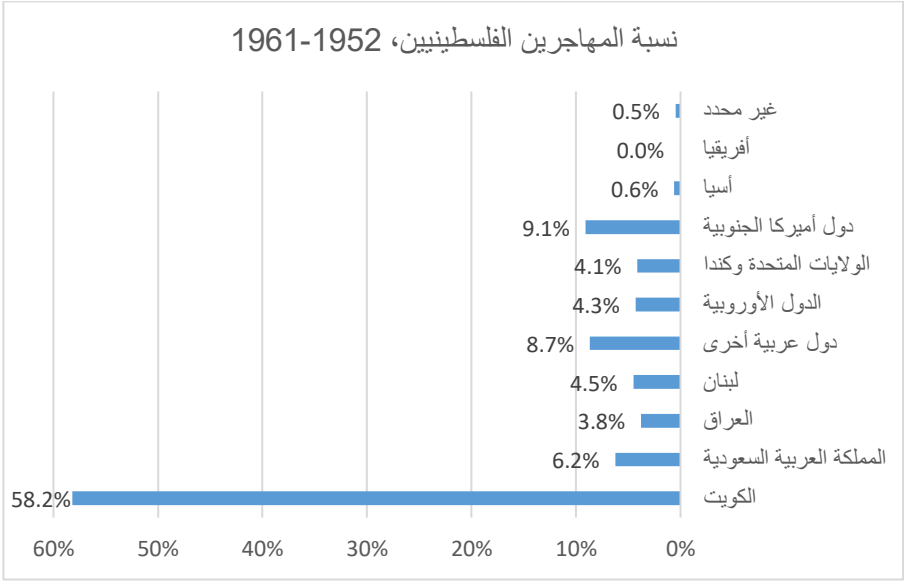

الرسم البياني 79: توزع المهاجرين الفلسطينيين من الضفة، غير المقيمين في الأردن، على دول العالم، 1952-1961

هذا وقد بلغ مجموع المهاجرين في هذه الفترة ما يقارب من 50 ألف مهاجر، مما يعزز من صحة فرضية النمو السكاني المتفاوت أعلاه. بقي الفلسطينيون محافظين على وجودهم الوازن في الكويت، وصولاً إلى اجتياحها من العراقيين، وما نتج عنه من مفاعيل أدت بهم إلى شبه تهجير قسري آخر عام 1990.

تتنوع الأسباب التي أدت بالهجرة الكثيفة في هذه الفترة، وتشكل البطالة واحدة من أهم الأسباب، كما هو معروف. إلا أن الكثافة السكانية المرتفعة في الضفة الغربية وتراجع الأراضي الزراعية شكلتا سببين رئيسيين لهذه الحركة. وقد وصلت الكثافة السكانية في الأراضي الزراعية إلى 260 نسمة في الكيلومتر المربع، بينما تراوحت الكثافة في الأردن، على سبيل المثال، بين 53 و173 نسمة في الكيلومتر المربع. (هلال، ج. 1975، 85-86)

لم يكن التعليم منتشراً بين أبناء الضفة الغربية، ويندر أن تصادف من تجاوز المرحلة الثانوية، ولم تتجاوز نسبة الإناث اللواتي حصلن على تعليم يتجاوز 5 سنوات ثانوية نسبة 2.4%.

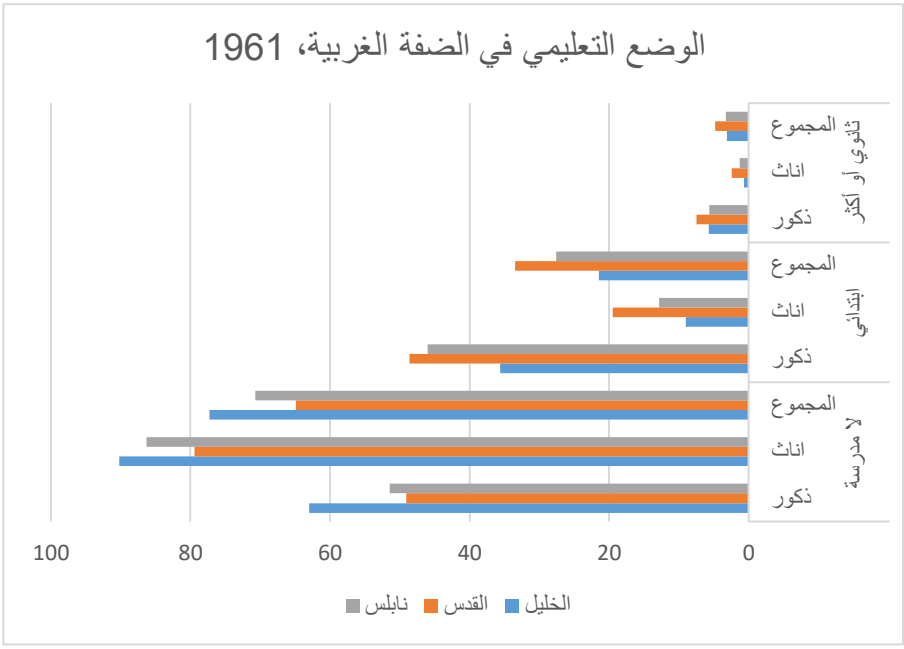

الرسم البياني 80: توزع سكان الضفة الغربية وفقاً لأوضاعهم التعليمية بين ذكور وإناث، 1961 (هلال، ج. 1975، 99)

تزداد نسبة التعلم عند الذكور وإن بفوارق غير كبيرة. إلا أن الأكيد أن هناك نسب كبيرة من الأمية، عند الإناث والذكور، تجاوزت الـ 90% في بعض الحالات. وهذا ما من شأنه أن يضعف من المجتمع ومن إمكانية تطوره مستقبلاً.

يضاف إلى ضعف المستوى التعليمي للاناث ما يشهده القطاع الاقتصادي من ضعف هو الآخر. فمعدلات النشاط حسب الأعمار، لا تتجاوز الـ 9%. وفي المعدل العام، يبلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث في قطاع غزة 5.8% بينما يبلغ 75% عند الذكور. وهذا يشير إلى معدلات بطالة هائلة. بحيث لا يجد طالبو العمل، وخاصة الذكور، فرصاً للعمل، مما يساهم في تعزيز الهجرة إلى الخارج. (منصور، أ; القصيفي، ج. 1990، 826)

يقدم كل من أنطوان منصور وجورج القصيفي في قسم الموسوعة الفلسطينية، المعنون: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية 1948-1984، تعداد سكان الضفة الغربية وفق ما أوردت الإحصاءات الأردنية التي أجريت في هذه الفترة. ومن خلال تقديم رسمَي هرم الأعمار ومنحنى الذكورة، يمكن استخلاص مجموعة بالغة الأهمية من الملاحظات.

بطبيعة الحال، إن المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية مجتمع فتي، وهذا ما يتبين من خلال القاعدة العريضة للهرم والتي تنحسر تدريجياً مع تقدم العمر، ومردّ هذا الواقع إلى الخصوبة المرتفعة. إلا أن الخصوبة المرتفعة في الضفة قد شهدت 10 سنوات من التباطؤ، وانعكست في عدم زيادة الفئتين 5-9 و10-14 في الشكل الملاحظ عند الفئة 0-4. يعود هذا التباطؤ إلى الآثار المباشرة للنكبة عام 1948 وما نتج عنها مما يخفض الخصوبة عند السكان. (منصور، أ; القصيفي، ج. 1990، 821)

عاودت الخصوبة ارتفاعها بعد استقرار السكان في الضفة، قدوماً من المناطق التي نزحوا منها. إلا أن الملاحظة الأبرز، تكمن في الاختلال الواضح في الهرم بين الذكور والإناث وذلك في الأعمار 15-19 ولغاية 55-59. يتضح الأمر أكثر من خلال الاطلاع على الرسم البياني الخاص بنسبة الذكورة، حيث تنخفض هذه النسب في هذه الفئات العمرية عن 100% لتصل إلى أدنى حد لها عند الفئة العمرية 35-39. ومردّ ذلك هو الهجرة الى الخارج والتي تطال الذكور أكثر من الإناث. وبما أن المنطقة التي جذبت الذكور أكثر من أي منطقة أخرى كانت الضفة الشرقية، فإن نسب الذكورة فيها كانت دائماً مرتفعة وهو ما أوضحناه في الفصلين الثاني والثالث من هذا العمل.

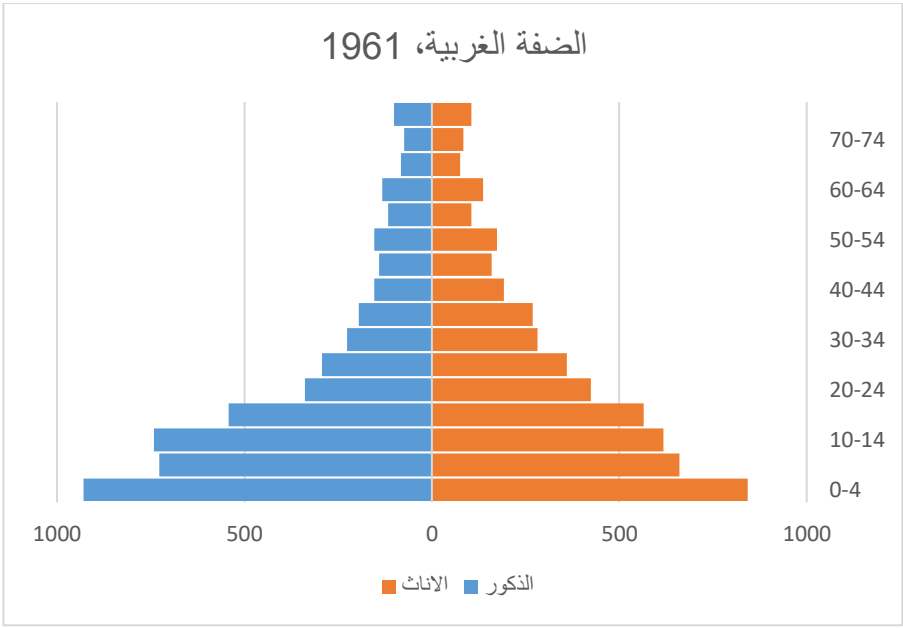

الرسم البياني 81: هرم الأعمار لسكان الضفة الغربية، 1961 (مصدر الأرقام: (منصور، أ; القصيفي، ج. 1990، 821)

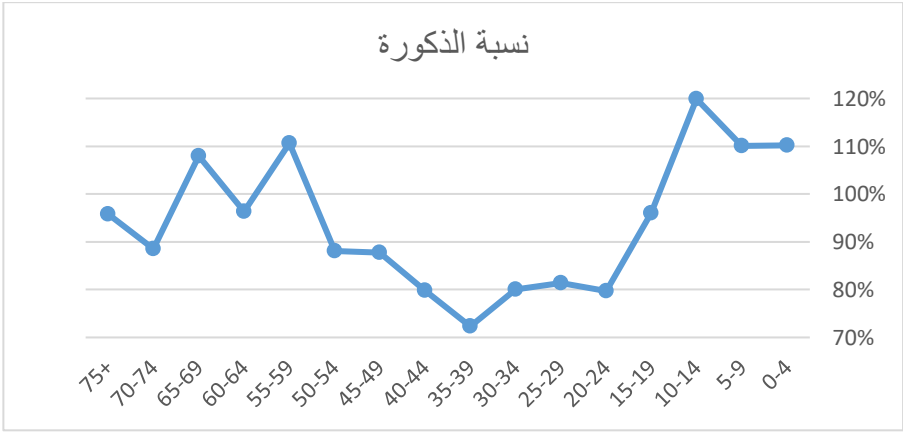

الرسم البياني 82: نسبة الذكورة في الضفة الغربية، 1961

بلغت نسبة الفتيان 45% من مجموع عدد السكان، إلا أن نسبة الفتيان في قطاع غزة كانت أكثر من 50%. والنسبة في قطاع غزة تصبح أكثر عبرة حين ندرك أن الناشطين (15-64) في القطاع لا تتاح لهم فرص الهجرة مثل أهل الضفة، أي أن قطاع غزة يغلب على أهله فئة الصغار من دون الـ15 من العمر. يشير هذا الواقع إلى ارتفاع الخصوبة في غزة أكثر من الضفة، بحيث تشير التقديرات إلى أن خصوبة المرأة الواحدة تجاوزت الـ7.5 ولادات. هذا وانخفض معدل الوفيات من 28 بالألف في الأربعينيات إلى 18 بالألف عام 1961. (منصور، أ; القصيفي، ج. 1990، 822)

2. العودة والعودة المستحيلة

في موازاة حرب الالغاء للوجود الفلسطيني ضمن نطاق الدولة الوليدة، لتأمين أمنها واستقرارها، كان التدخل خجولاً على الصعيد العالمي، إن كان بالنسبة للأمم المتحدة أو لبريطانيا، عرّابة الكيان الجديد، والولايات المتحدة التي أعلنت منذ البداية تبنّيها لمشروع قيام "الدولة الاسرائيلية". ولأن "إسرائيل" أفرطت في استعمال القوة في حق الفلسطينيين، قتلاً وهدماً وتشريداً، دخلت الولايات المتحدة على خط التهدئة والمطالبة بإعادة الفلسطينيين المهجّرين إلى بيوتهم وقراهم وأراضيهم، وسط ممانعة مطلقة من قبل "بن غوريون" الذي رفض أي بحث في هذا الموضوع. فمن ترك بيته وقريته، بحسبه، ممنوع عليه العودة، ومهما كانت النتيجة. ومن المفارقات اللافتة، والنادرة، إصرار "برنادوت" مبعوث الأمم المتحدة على عودة الفلسطينيين إلى وطنهم وقراهم ومنازلهم، "لأنه سيكون هناك إخلال بالمبادئ الأساسية للعدالة إذا ما تم إنكار حق أولئك الضحايا الأبرياء في العودة إلى ديارهم في الوقت الذي يتدفق فيه المهاجرون اليهود على فلسطين بما يتضمنه ذلك من خطر إحلالهم بشكل دائم محل اللاجئين العرب"[1]. وقد أدى هذا التصريح إلى ضجة على الصعيد العالمي، وإلى غضب القادة الاسرائيليين المدنيين والعسكريين. وقد وصل هذا الغضب إلى تنفيذ عملية اغتيال "برنادوت" من قبل إحدى المنظمات الصهيونية. والمفارقة الثانية كانت في اعتبار الاغتيال عملاً فردياً، مع أنه العمل الأكثر دعماً لمصلحة "إسرائيل"، إذ أسكت الصوت الدولي الذي اعتبر ما تقوم به "إسرائيل" هو بمثابة إخلال بالعدالة، (موريس، ب. 2013، 42-44)، علماً أن هذه الأعمال الوحشية تعتبر أكثر من مجرد إخلال بالعدالة، إنها بكل بساطة جرائم حرب. أما المفارقة الثالثة، فقد تجلّت بطرد العائدين بطريقة غير شرعية إلى منازلهم وقراهم مطلقين عليهم صفة المتسللين، وذلك بعد

قيام الجيش بغارات متكررة على القرى المهجورة أو نصف الشاغرة. (موريس، ب. 2013، 227-229) هذا كله يدل، بما لا يقبل الشك، على الأساس الذي استندت إليه القوات الصهيونية، ولا تزال تستند، من "كون البلاد لهم". وعليه، فهم يتصرفون باعتبار أن سكنى الفلسطينيين قد انتهت مدته، وعليهم أن يرحلوا.

كانت الحرب العربية "الاسرائيلية" غير المتكافئة لا تزال مستمرة بعد قرار التقسيم وقيام "الدولة الاسرائلية"، عندما بدأت الأمم المتحدة والولايات المتحدة المطالبة بإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وقد رفضت "إسرائيل" هذا المطلب قبل أن تنتهي الحرب. كما رفضت بالمطلق إمكانية التفكير بهذه المسألة قبل الانتهاء من المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، وتبيين أفق السلام بين "إسرائيل" وجيرانها. وفي المقلب الآخر رفض العرب أي إمكانية للمفاوضات قبل إعادة اللاجئين إلى ديارهم.

أخذت هذه المسألة جهوداً كبيرة من المتدخلين بين الطرفين لإنهاء القتال، ولكن دون نتيجة. فالأمر بالنسبة "لإسرائيل"، وبتصريحات متعددة من قادتها كانوا يرفضون حتى البحث في هذه المسألة، لأن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ستساهم في زيادة منسوب وجودهم بين اليهود، ما يعني وجود الخطر الدائم بين ظهرانيهم، وهم يعملون ليس فقط من أجل تخفيض هذا المنسوب، بل، قدر الامكان، من أجل تجفيفه نهائياً، وهذا ما أفصحت عنه الخطة دلتا، وتنفيذها، بما جعل "إسرائيل" بحدودها التي تأمّنت جوانبها بالتهجير المنظم، ومن ثم تأمين الحماية. وقد وجد "بن غوريون" أن أي عودة للاجئين والمهجرين من قراهم، حتى الذين بقوا ضمن حدود الدولة ستهدد ليس فقط الخطة دلتا، بل أيضاً وجود "إسرائيل" نفسها، بسبب الأعداد الضخمة التي ستترتّب على العودة، ما يعني قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي مناسبة في المستقبل؛ هذا من جهة، ومن جهة ثانية، ستنتفي إمكانية إدخال يهود جدد إلى الأرض الموعودة لعدم وجود الأمكنة والمساحات اللازمة لإيوائهم. أما من الناحية العربية، فإن تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى البلدان العربية المتاخمة وخصوصاً لبنان والأردن وسورية، سترتّب على هذه البلدان مسؤوليات ضخمة ما كان في الوارد تحملها في تلك الفترة، كما يمكن أن تكون هذه الأعداد وسيلة للقوى اليسارية والتقدمية من أجل مناهضة أنظمتها التقليدية. وهذا ما حصل لاحقاً بعد ظهور حركة فتح في منتصف الستينيات، ومنظمة التحرير الفلسطينية بما احتوته من فصائل المقاومة لتقوم بما عجزت عنه البلدان العربية مجتمعة[2].

لقد أخذت مشكلة العودة حيزاً واسعاً من المفاوضات المحلية والدولية بغية وضع الحدّ لها، لاسيما أن الحرب لم تضع أوزارها بعد، ما يعني احتمال تزايد كبير للمهجرين والهاربين من نيرانها. وقد انعقدت مباحثات متعددة حول هذه المسألة، وهي تشكل بؤرة االاهتمام للقادة الاسرائيليين والعرب على السواء وإن كانت معكوسة بالنسبة للطرفين. ذلك أن الطرف "الإسرائيلي" يعتبر أن إفراغ الأراضي الفلسطينية من سكانها مهمة أساسية للقوات العسكرية، ومهمة أساسية للمسؤولين عن استيعاب الهجرة المعاكسة لليهود، وإلا كيف يمكن للدولة أن تقوم؟ عودة اللاجئين الفلسطينيين تعني إقفال الطريق على اليهود القادمين، وبالتالي على فشل قيام الدولة. يقول "بن غوريون" في هذا الصدد: "إن هذا الاهتمام يجسّد كل الاحتياجات التاريخية للدولة". وبالتالي "المهاجرون واستيعابهم يمثلون المفتاح لأمن "إسرائيل". وفي هذا السياق فإن النتيجة هي أن إعادة العرب ستجعل من استيعاب اليهود أمراً مستحيلاً". (موريس، ب. 2013، 276)

كان القرار الصارم الذي اتخذه "بن غوريون" بعدم عودة أي لاجئ إلى منزله متلازماً مع ما يأتلف معه، وهو أن فرار الفلسطينيين من قراهم لا علاقة له بالجيش "الإسرائيلي". هم هربوا خوفاً من المعارك التي يمكن أن تطولهم وتقضي على حياتهم. والجيش العربي هو المسؤول عن تهجيرهم بإعلان الحرب على الدولة. كان يقول ذلك في أي مناسبة مستخفاً بعقول السامعين، حتى أن "أثيردج" المبعوث الأميركي في لجنة التوفيق الفلسطينية قد أبدى سخطه الشديد إزاء إنكار "بن غوريون" وغيره لأي مسؤولية اسرائيلية عن مشكلة اللاجئين"، على الرغم مما حدث في يافا ودير ياسين وحيفا، وما تضمنته كل التقارير الواردة إلينا من المنظمات المعنية باللاجئين عن استمرار تحويل السكان إلى لاجئين يومياً من خلال القمع والآرهاب". وقد انتقد المبعوث الأميركي تقصير العرب في إعلامهم وإضاءتهم على القضية الفلسطينة. وكان بمقدورهم "بقدر ضئيل من العبقرية التأثير في الرأي العام إلى الحد الذي يُغرق "إسرائيل" في موجة من الاستهجان والتنديد". (موريس، ب. 2013، 277)

من أجل حسم هذه المسألة نظّمت لجنة التوفيق الفلسطينية مؤتمراً في لوزان، سويسرا، للبحث في أمور متعددة، منها مسألة العودة وصياغة تسوية سلمية. وقد انعقد المؤتمر وسط التعنت "الإسرائيلي" والتوصية من النافذين بتليين المواقف من الجهتين للوصول إلى نتائج إيجابية، وكان في جعبة الأميركيين مطلبين أساسيين: الموافقة على مبدأ العودة بالتوازي مع الحاجة إلى الحصول على موافقة العرب على توطين أولئك الذين لا يرغبون في العودة.

انعقد مؤتمر لوزان في نهاية شهر نيسان وحتى بداية أيلول من العام 1949، وسط رأيين متناقضين يصعب التوافق بينهما. الموقف العربي الموحد الذي طالب "إسرائيل" بالعودة غير المشروطة للفلسطينيين إلى بلادهم، وهو الموقف المعلن قبل انعقاد المؤتمر؛ والموقف "الإسرائيلي" الذي يرفض البحث في هذا الموضوع إلا بعد التسوية الشاملة مع العرب والاعتراف الرسمي بها، ومن ثم تقبل "إسرائيل" بعودة عدد محدد من الفلسطينيين يعود لها أمر تحديده. وهذا ما جعل المؤتمرين والراعين للمؤتمر يتحرّكون ضمن دائرة مفرغة.

في خضم المناقشات والمباحثات في مؤتمر لوزان، وعلى هامشه، ووسط الرفض المتبادل بين البلدان العربية "وإسرائيل" حول مطالب كل منهما، انطرحت خطة غزة كنواة لسلام عربي "إسرائيلي" يُخرج من عنق الزجاجة المقررات المرتقبة للمؤتمر. ظهرت الخطة في أروقة الدبلوماسية الأميركية، وتقضي بإعطاء قطاع غزة إلى "إسرائيل" مع كل الفلسطينيين العرب القاطنين فيها من سكانه الأصليين والنازحين جراء الحرب والتهجير القسري من داخل فلسطين. وقد تعرّضت هذه الخطة للنقاش التفصيلي، إن كان في "إسرائيل"، أو في شكل جزئي في بعض البلدان العربية، ومنها مصر المعنيّة مباشرة بالأمر. وكان من تفاصيل الخطة أن تستوعب "إسرائيل" كل سكان غزة وتعتبرهم جزءاً من سكانها، على أن يعود منهم من يريد إلى أماكن سكناهم الأصلية في قلب فلسطين. وتعوض الخطة على مصر بإعطائها صحراء النقب وتصير على تواصل مع الأردن بموجب جسر أرضي. وبعد نقاش مطوّل ومفاوضات، رفضت مصر هذه الخطة واعتبرتها وكأنها لم تكن. وعادت المفاوضات إلى نقطة الصفر. (موريس، ب. 2013، 284-296)

استمرت المفاوضات دون نتيجة مهمة، وإن كانت "إسرائيل" أقرّت باستقبال مئة ألف لاجئ لإرضاء الولايات المتحدة، وسط معارضة شديدة من أكثرية الأحزاب السياسية والرأي العام "الإسرائيليين". وقد اعتبر مقدّمو الاقتراح أن هذا أقصى ما يمكن تقديمه لانجاح أعمال المؤتمر، على أمل التوصل من خلال هذا العدد إلى السير في تسوية شاملة توصل إلى سلام دائم. وبين الأخذ والرد، قبلت الولايات المتحدة بهذا الرقم، إلا أن العرب مجتمعين رفضوه رفضاً باتاً، ولم يدخلوا في أي نقاش حوله، وأصروا على العودة الكاملة للاجئين دون قيد أو شرط، وبعد ذلك لكل حادث حديث.

كانت الولايات المتحدة تفترض أنّ هذا الرقم لم يكن إلا رقماً وهمياً، عُرض فقط لامتصاص النقمة الأميركية، ولتكون الكرة في الملعب العربي، ولتخفيف النقمة داخل المجتمع "الإسرائيلي"

الذي يعتبر أن "إسرائيل" ليست مضطرة لذلك وهي في موقع المنتصر بعد إنشاء الدولة وممارسة حقها في تأمين الأمن والاستقرار لمجتمعها. وقد اعتبر الأميركيون وكذلك العرب أن ما يهم "إسرائيل" هو الأرض ومن ثم استقبال المهاجرين اليهود، وعلى قدر استيعاب المهاجرين وتوسيع الأرض تكون الدولة في قوة أكثر وفي مأمن أكثر. وحتى استقبال لاجئ واحد يخفّف من هذه القوة ومن هذا المأمن؛ وإلا كيف يمكن أن تقبل "إسرائيل" بمئات الآلاف في قطاع غزة إذا انضمت إليها؟ إنها الأرض التي تقرّب تحقيق الحلم من الفرات إلى النيل هي أرض "إسرائيل". وقد عبّر أثردج الليبرالي الأميركي عن موقف "إسرائيل" بقوله إن اللوم يقع في شكل رئيسي عليها في فشل مؤتمر لوزان، لأنها رفضت باستمرار تقديم أي تنازلات. وأكّد أنه لم يجد "لحظة طوال فترة عمل لجنة التوفيق الفلسطينية اتّبع خلالها اليهود مسلكاً سخياً وبعيد النظر، بشكل يسمح بإزالة العقبات أمام السلام". (موريس، ب. 2013، 297)

وصل المؤتمر إلى نهايته المنتظرة دون تحقيق أي تقدم، إذ تمسّك العرب بموقفهم الرافض للتفاوض مع "إسرائيل" قبل العودة الكاملة للاجئين، ورفضهم لعرض المئة ألف عائد وخطة غزة، كما تمسكت "إسرائيل" برفض العودة الكاملة للاجئين، كما العودة لحدود التقسيم التي عيّنتها الأمم المتحدة قبل إعلان الدولة وبدء الحرب العربية "الاسرائيلية". وفي نهاية شهر آب عُلّقت أعمال المؤتمر بعد عدة أشهر من انعقاده (نيسان - أيلول 1949)، دون التوصل إلى أي شيء، ودون تحديد موعد لاحق لاستئناف المفاوضات.

قدّم وليد الخالدي تحليلاً مهماً لموقف "إسرائيل" في المفاوضات. فهي، باعتباره، كانت تماطل وتقدم الوعود وتساوم في مسألة تحديد أعداد اللاجئين الذين يمكن إعادتهم إلى منازلهم؛ وهي المسألة التي استهلكت أكثر أوقات المؤتمر، بانتظار قبول عضويتها في هيئة الأمم المتحدة. وعندما تم قبولها في أيار 1949، سحبت يدها من كل شي يربطها بالمحادثات، حتى أنها رفضت صراحة كل ما له علاقة بمشروع التقسيم العائد إلى العام 1947. كما تنكّرت لكل المباحثات المتعلقة بعودة اللاجئين. وبدأت تتصرف وكأن لا وجود للأمم المتحدة ولا للدول الكبرى التي رعت إنشاءها. "وهكذا تم، ضمناً الإقرار الدولي بما فعلته "إسرائيل" خلال الحرب، وحصلت على الشرعية الدولية رغماً عن ذلك". (الخالدي، و. 1998، 88)

توقفت المباحثات السلمية لمعالجة قضية اللاجئين، وتم التعامل معهم حسب ما يفرضه الواقع من خلال إنشاء المنظمات التي تعنى بشؤونهم في إطار الأمم المتحدة. ولا تزال قضيتهم عالقة إلى الآن، رغم الارهاصات التي تشي باستئناف المفاوضات بما يشبه خطة غزة تحت عنوان

صفقة القرن، مع توجه الدول العربية بأكثرها إلى إنشاء علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" وتبادل علاقات خدماتية وتجارية، وخصوصاً مع بلدان الخليج وشمالي أفريقيا.

3. الفلسطينيون بين احتلال وشتات

قدّمت لنا ماري روز صايغ معطيات أساسية حول الوضع الذي وجد فيه الفلسطينيون أنفسهم بعد ضياع بلدهم، بين إقامة "دولة إسرائيل"، وضم الضفة الغربية إلى الأردن، وغزة إلى مصر في العام 1948. أما السكان فبقي منهم 60 ألفاً في "إسرائيل"، وانتقل القسم الأكبر إلى الضفة الغربية وغزة بحيث صار عدد سكانهما ما يقارب المليون، وانتقل الباقون إلى خارج فلسطين، إلى الأردن ولبنان وسورية: 104 آلاف إلى لبنان، 110 آلاف إلى الأردن، و82 ألفاً إلى سورية، و12 ألفاً إلى أبعد من ذلك. وصار هؤلاء أردنيين مع سكان الضفة الغربية، وأعطي الباقون بطاقات خاصة باللاجئين وسُجّلت أسماؤهم للإغاثة، وخضعوا لقوانين خاصة بهم. (صايغ،ر.م. 1980، 121-123). وقد ذكر موريس في هذا الصدد، بعد مقارنته لأرقام متعددة، أن عدد اللاجئين لم يصل إلى أكثر من 700 ألف. (موريس، ب. 2013، 334)

بقيت القضية الفلسطينية في سبات ملحوظ بعدما تجاوزها العالم بإنشاء المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة لرعاية شؤونهم في بلدان الشتات، وخصوصاً في لبنان والأردن وسورية. ولم يبتّ بأمر عودة اللاجئين ولا في تسوية المشكلة مع العرب، وبقيت الهدنة سارية منذ 1949 إلى منتصف الستينيات، حيث حرّكت "فتح" ما كان ساكناً وأعلنت عن نفسها بأنها المخوّلة لتحرير لفلسطين تحت عنوان حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). واستقبلت الحركة بحماس شديد من قبل المجتمعات العربية وبتحفظ من قبل أنظمتها. ومن ثم ظهرت منظمات أخرى مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انفصلت عنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الفلسطيني، ومنظمة الصاعقة بالاضافة إلى منظمات أخرى، انضوت بعد ذلك كلها تحت اسم منظمة التحرير الفلسطينية. وقد مارست هذه المنظمات النضال من الأراضي اللبنانية والأردنية على الخصوص. وقد صحّت توقعات السياسيين العرب والأجانب، بالاضافة إلى الاعلام، بأن عدم إعادة الفلسطينيين إلى ديارهم سيولّد التوترات على الحدود بين البلدان العربية المتاخمة "وإسرائيل".

وسيكون ذلك سبباً لتوترات داخلية في هذه البلدان نتيجة لاستعمال أراضيها في القيام بأعمال عسكرية ضد العدو "الإسرائيلي"، وهذا ما حصل فعلاً.

بقيت نسبة لا بأس بها من الفلسطينيين ضمن الأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عام 1948، وأطلق على هؤلاء "عرب الـ48". وقد شكل هؤلاء ما نسبته 9% من الفلسطينيين قبل عام 1948، وأكثريتهم العظمى من سكان الأرياف، مع أقلية من سكان بعض المدن مثل حيفا وعكا ويافا، وبلغ مجموع عدد فلسطينيي 1948 ما يقرب من 156 ألف نسمة، وكان ربعهم لاجئين في أرضهم بعد أن تم طردهم من أماكن سكنهم الأصلية. (ابراهيم، ي. 2009، 5) وقد نما هؤلاء بشكل مطّرد منذ سنة 1948 ولغاية اليوم بحيث أصبحوا يشكلون 16.7% من سكان دولة الاحتلال، بالرغم من موجات الهجرة التي تعاقبت على الأراضي المحتلة منذ 1948 ولغاية اليوم، إذ وصل عدد الفلسطينيين إلى 1.137 مليون نسمة عام 2006 وما يقدر بـ1.76 مليون أو ما نسبته 20.9% عام 2018. (CIA 2019) ويشكل هذا العدد نمواً نسوياً متوسطاً يبلغ أكثر من 14%. وفي الحقيقة، إن هذه الأرقام ترعب سلطات الاحتلال وتقض مضاجعهم لأنها تنبئ بتفوق عدد الفلسطينيين على عدد اليهود في جميع الأراضي المحتلة إذا بقي الوضع على ما هو عليه.

يقيم فلسطينيو 1948 في تجمعات ومدن صغيرة وفقاً لما يلي: 46.7% في تجمعات سكانية تدير شؤونها الإدارية بنفسها، 33.8% في مدن فلسطينية، و8.2% في مدن مختلطة بالإضافة إلى 3.6% يعيشون في بلدات تخضع لسلطة مجالس إقليمية. ويعاني فلسطينيو 1984 من العديد من الإجراءات التي تهدف إلى قمع تحررهم أو تحسن وضعهم، كحرمانهم من تأسيس تجمعات سياسية، ومحاولة إخضاعهم وتذويبهم في المجتمع "الإسرائيلي" وغيرها من الممارسات. صحيح أنهم مُنحوا "الجنسية الإسرائيلية" إلا أن سلطات الاحتلال تمارس عليهم كافة أنواع التمييز، في العلم والعمل وكافة الحقوق الأخرى وصولاً إلى اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية. (ابراهيم، ي. 2009، 17-18) لا بل إن سلطات الاحتلال تمارس أنواعاً من سياسات الفصل العنصري على هذه المجموعة بحيث ميّزت بينهم على أسس طائفة وإثنية في محاولة فك ارتباطهم وإضعافهم، وهي نجحت في تجنيد عدد من الدروز والبدو في جيشها، ليس لوضعهم في مواجهة بقية دول الطوق، بل لوضعهم في مواجهة مع أبناء قضيتهم الواحدة. (ابراهيم، ي. 2009، 22)

4. النكسة

تعرضت الجيوش العربية في حزيران 1967 إلى هزيمة مفاجئة على يد القوات الإسرائيلية، ففقدت الأردن ومصر، جراء ذلك، السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت النتيجة المباشرة لذلك، تعرّض بقية الشعب الفلسطيني إلى الاحتلال وما ينجم عنه من ممارسات بشعة. بدأت عندها الموجة الثانية من الهجرة الفلسطينية إلى الخارج. ساهمت هذه الموجة في تهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين. إلا أن الضفة كانت قد تعرضت لشبه تفريغ من سكانها إثر الهجرة المستمرة لهم وصولاً إلى عام 1967. ففي حين كان عدد السكان عام 1961 في الضفة الغربية يزيد عن 805 آلاف نسمة، وبمعدل نمو يقارب الـ3 بالمئة، لم يتبقّ من السكان في أيلول عام 1967، أي بعد النكسة، إلا 664 ألفاً مما يشير إلا أن أكثر من 150 ألفاً قد غادروا الضفة، إما قبل النكسة أو مباشرة بعدها. وقد شكّل سكان المدن 30% من مجموع الضفة الغربية مما يدل على انخفاض نسبة الحضر عمّا كان في السابق. ونشير هنا إلى أن نسبة سكان المخيمات كانت 8.5% من مجموع السكان. (هلال، ج. 1975، 182-186)

يمكن لمقارنة هرمَي الأعمار في غزة والضفة، عند وضعهما على رسم واحد بعد تحويلهما إلى أرقام نسبية من 10.000، أن يشيرا إلى عدد من المؤشرات. فالهرمان متشابهان تقريباً لناحية الاتجاهات العامة. فالقاعدة عريضة في الأسفل للهرمين وتضيق كلما اتجهنا إلى الأعمار الأعلى. بالإضافة إلى ذلك، نجد تفاوتاً واضحاً بين الذكور والإناث ابتداءً من العمر 20، وهو المؤشر الاعتيادي على حركة الهجرة الكثيفة في كلا المنطقتين.

كان ضمّ القدس العربية من أولى نتائج حرب 1967. وباشرت من بعدها سلطات الاحتلال في تغيير ملامح المدينة عبر إحاطتها بالضواحي السكنية اليهودية، بالإضافة إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي. وبما أن سلطات الاحتلال لم تكن متأكدة من الفترة الزمنية التي ستمتد خلالها سيطرتها على المناطق المحتلة حديثاً، بدأت بتنفيذ المخططات الاستيطانية في أراضي قطاع غزة والضفة الغربية. وهي بذلك مدركة أن هذه الخطط كفيلة بخلق أزمة دائمة مستقبلية في وجه أي انسحاب إسرائيلي، وهو ما يحصل فعلاً في يومنا هذا. في المرحلة الثانية، عمدت سلطات الاحتلال إلى خلق مناطق سكنية مدينية جديدة، بحيث حوّلتها إلى تجمعات صناعية وسكنية لا يمكن تفكيكها. تقع هذه الأماكن بين التجمعات الأساسية العربية في شكل قطّع أوصالها وفرّقها عن بعضها بعضاً. وقد بلغ عدد المستوطنات التي أنشئت 46 مستوطنة بين 1967 و1973، بالإضافة إلى التخطيط لأقامة العشرات من المستوطنات بعد 1973. لقد

كان مخطط الكيان الصهيوني يقضي بإنشاء مدن حديثة يستوطنها اليهود، واليهود سيكونون من المهاجرين القادمين من شتى أنحاء العالم، وخاصة من الاتحاد السوفييتي. (هلال، ج. 1975، 259-260)

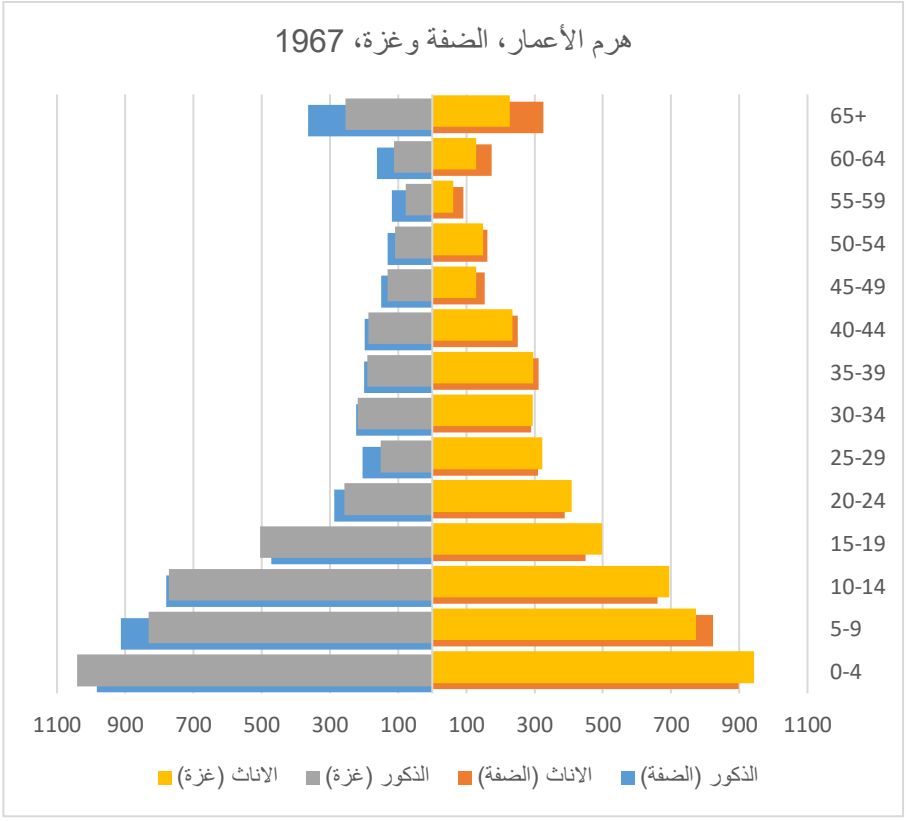

الرسم البياني 83: هرما الأعمار في قطاع غزة والضفة الغربية، 1967. المصدر: (منصور، أ؛ القصيفي، ج. 1990، 932-933)

تماشى مشروع الاستيطان مع سياسة تصفية المخيمات وتحويلها إلى أحياء سكنية تابعة للبلديات والسلطات المحلية في المدن، "الإسرائيلية" بطبيعية الحال. أي وضع اللاجئين تحت تسلّط الإسرائيليين المباشر. وكان الهدف المعلن لحكومة الاحتلال هو العمل على التخلص من "مستنقع المخيمات" وإدماج اللاجئين في المدن المحيطة بهم. إلا أن الهدف الحقيقي كان يكمن في دفع الفلسطينيين إلى الخارج، بعيداً عن أرضهم، بعد أن يتمكن الاقتصاد "الإسرائيلي" من القضاء على العمل الإنتاجي الفلسطيني، وتحوّل الفلسطينيين إلى مستهلكين، عاطلين عن العمل،

يبحثون عن اللجوء إلى الخارج. فتكون المغادرة "طوعية" حين فشل الإبعاد القسري عن تحقيق أهدافه. (هلال، ج. 1975، 261، 267)

مارست سلطات الاحتلال كافة المحاولات المتعلقة بإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم، فهي قد استمرت في تهجيرهم، حتى من بعد انتهاء حرب 1967، حيث سجل عام 1968 إبعاد ما يزيد عن 22 ألف مواطن إلى الأردن. وفي السنوات التالية مارست سياسة الإبعاد القسري من خلال نفي الناشطين والمقاومين الفلسطينيين إلى الخارج. كما تم تأسيس شركة، مدعومة من الصهيونية العالمية، تعمل على تأمين السفر المجاني والإقامة لبضعة أيام ورخص عمل للفلسطينيين الراغبين بالهجرة إلى أوروبا. ويقدّر عدد الذين غادروا الضفة الغربية بين 1967 و1973 ما متوسطه 68 ألف نسمة. وأغلبية هؤلاء هم من الذكور بين أعمار 20-44 عاماً. (هلال، ج. 1975، 270-271)

سعت الحركة الصهيونية المتجسدة في حكومة "إسرائيل" إلى تصفية القضية الفلسطينية منذ تأسيس حكومة الاحتلال. وقد تسارعت هذه الوتيرة في أعقاب حرب 1973 كمحاولة لإنهاء المسألة والتأكيد على أبدية الكيان الصهيوني. فقد كانت وجهة النظر العبرية تشير إلى أن لا مكان لدولتين بين البحر والنهر، وأن لا مكان لثلاثة دول بين البحر والعراق. بل "يمكن القبول" بدولتين، الأولى "إسرائيل" والثانية هي الدولة الأردنية الفلسطينية حيث هي موطن الفلسطينيين. ولتنفيذ هذا المخطط كثفت الدولة الصهيونية من نشاطها الاستيطاني، وبدأت في زرع أفكار التوطين للاجئين الفلسطينيين داخل المجتمعات المضيفة. (هلال، ج. 1975، 279)

بلغ عدد الفلسطينيين عام 1981، في الأرض وفي الشتات، ووفقاً للتقديرات المنشورة، حوالي 4.5 مليون نسمة، يقيم أغلبيتهم في الضفة الشرقية، وتأتي المجموعة العددية الثانية منهم في الضفة الغربية.

بناءً على هذه الأرقام، يمكن أن نستنتج أن عدد الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية، من ضمنها الضفة الغربية وغزة، بلغ 1.834 مليون نسمة، أي ما يزيد عن ثلث الفلسطينيين. بينما توزّع الثلثان على دول الجوار والعالم. وكان لبنان هو الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، بعد الأردن، حيث كان يوجد فيه 360 ألف نسمة، وكانوا في حينها يعيشون في خضم الحرب الأهلية التي كان الصراع حول وجودهم في لبنان أحد أبرز أسبابها.

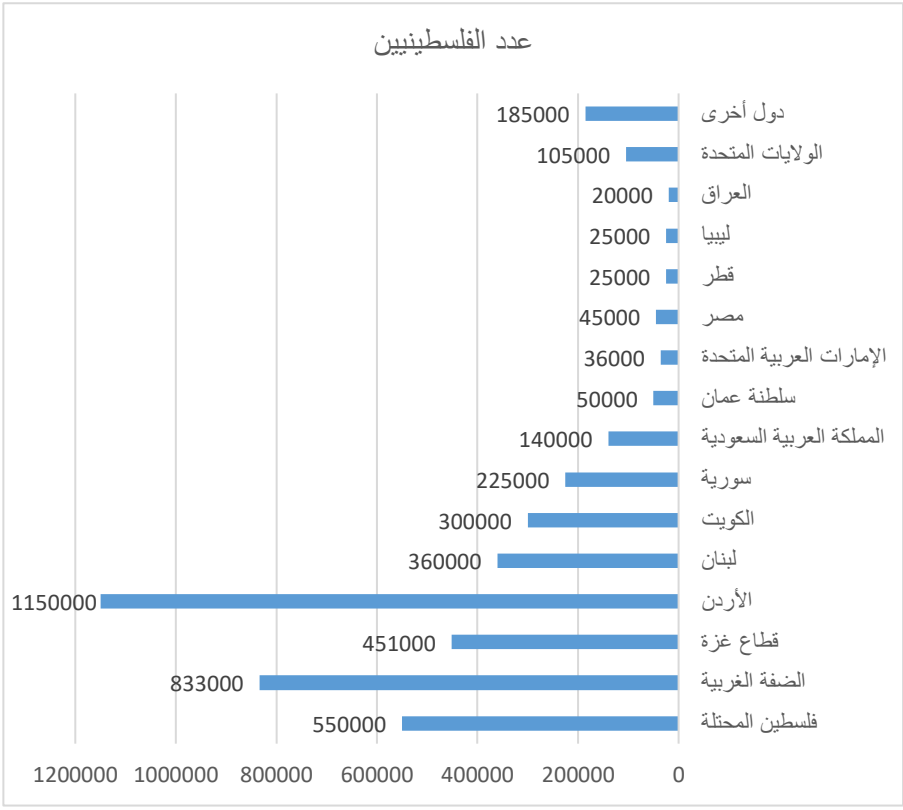

الرسم البياني 84: توزع الفلسطينيين في الوطن والشتات، 1981 (المصدر: (Bourgey 1985, 101))

بعد مرور 17 عاماً على النكسة وحركة التهجير القسري من الأراضي الفلسطينية، وبعد مرور 11 عاماً على الحرب الكبيرة الأخيرة بين العرب والاسرائيليين، شهد سكان فلسطين نوعاً من الاستقرار انعكس توقفاً للتدهور السريع في أعدادهم أولاً، ثم خصوبتهم ثانياً وخاصة في قطاع غزة. ذلك أن عدد سكان الضفة الغربية قد بلغ 787 ألفاً عام 1984. أما سكان غزة فكان عددهم 510 آلاف تقريباً. وعند مقارنة عدد السكان في القطاع والضفة مع تلك العائدة إلى عام 1981، نرى أن قطاع غزة سجّل نمواً سكانياً بلغ 4.18% في العام الواحد.

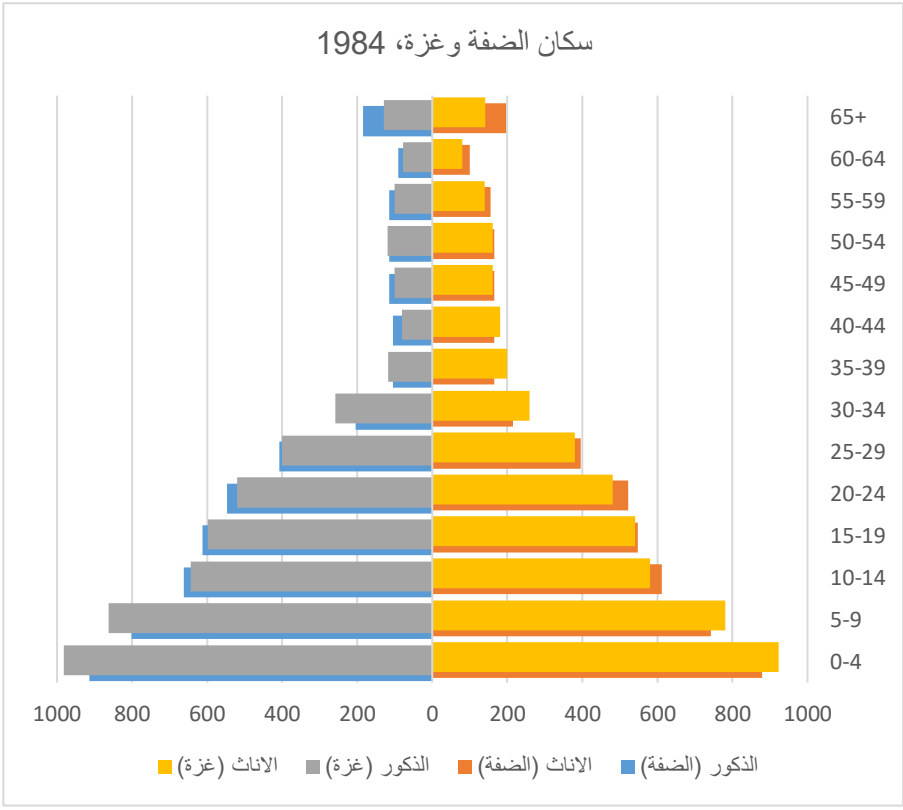

الرسم البياني 85: هرم الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1984 (منصور، أ؛ القصيفي، ج. 1990، 932-933)

يعكس هذا الرقم المرتفع، وهو أعلى من كل الأرقام في المنطقة لهذه الفترة، نمواً طبيعياً ضخماً سنشير إليه لاحقاً. أما الضفة، فلن نتمكن من مقارنة الأعداد فيها لأن الأرقام العائدة إلى 1984 لا تشمل السكان في القدس الشرقية. على أي حال، فإن الهرم متشابه الشكل في المنطقتين، ولكن زيادة الأعداد في الفئات 30-34 وخاصة عند الإناث في قطاع غزة، تعكس تأثير الهجرة الذي تبين في الهرم السابق. ومن ناحية أخرى نرى مدى الاختلاف في الخصوبة بين غزة والضفة من خلال عرض الفئات الأولى وهي أكبر، وفي شكل ملحوظ، من تلك العائدة إلى الضفة الغربية.

5. بين انتفاضتين

كان لتعدد المنظمات الفلسطينية أثرها السلبي في مواجهة الاحتلال، وأدى ذلك إلى شرذمة القوى، من ناحية؛ وإلى التفرد في اتخاذ القرارات السياسية دون أن تحظى بتوافق جميع الفصائل، من ناحية ثانية. وهذا ما أدى إلى صراع جانبي بين هذه الفصائل، وأودى إلى إضعاف المقاومة، وإلى عدم تأثيرها في مجريات الأحداث بعد ضرب المقاومة في الأردن، ودخولها طرفاً في الأحداث في لبنان، ومن ثم إخراجها منه أو خنق مقاومتها. وكان من أهم الأسباب لإضعاف المقاومة، مصادرة منظماتها لمصلحة الأنظمة العربية، بما ينزع استقلاليتها.

عندما قررت منظمة التحرير الفلسطينية العمل من داخل فلسطين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" وخصوصاً في مؤتمر أوسلو، تبوّأ رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات سدة رئاسة الدولة الفلسطينية ووصلت المفاوضات معه إلى طريق مسدود، إن كان من ناحية "إسرائيل" أو من ناحية الفصائل الفلسطينية المعارضة للمفاوضات. هنا، تخلصت "إسرائيل" بطرقها الخاصة والمعهودة من ياسر عرفات، علّ الذي يأتي بعده يفتح ثغرة جديدة في جدار الخلاف المستفحل بين الطرفين. ومع ذلك بقيت الأوضاع على ما هي عليه، بل زادت نتيجة وصول الخلاف بين المنظمات الفلسطينية والسلطة إلى الحد الذي تمخّض عن وجود سلطتين، واحدة في غزة والأخرى في الضفة، علماً أن السلطتين واقعتان تحت رحمة "إسرائيل" وبسيطرة مباشرة منها عليهما. وفي حال التمرد أو الاحتجاج والمطالبة بأبسط الحقوق في الداخل كانت تنهال عليهم، وخصوصاً في قطاع غزة، الصواريخ والقنابل المدمّرة، بالاضافة إلى قطع وسائل العيش عنهم[3].

لقد كثرت الكتابات عن نمط حياة الفلسطينيين في الشتات، وظهرت تقارير صحافية، وظهرت الكتب التي تبحث في معاناة الفلسطينيين خارج فلسطين، إن كان في مستوى معيشتهم، أو في علاقاتهم مع الدول المضيفة، أو في تدريباتهم واستعداداتهم للنضال من أجل فلسطين، وقد التصقت بهم منذ البداية صفة الفدائيين[4]. إلا أن المقاومة والفداء ليسا حكراً على المقاتلين، ولا حتى على الرجال.

اندلعت الانتفاضة الأولى عام 1987، بعد سلسلة من الأحداث ضد الفلسطينيين، واستمرت 6 سنوات إلى عام 1993، وكان عام 1991 أعنف سنوات المواجهة. ويقدم يوسف كرباج أرقاماً عن معدلات الولادات الخام للنساء الفلسطينيات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية تبين

انخفاض الأرقام في عقد الثمانينيات وخاصة في منتصفه. إلا أن الأرقام سرعان ما عادت للارتفاع بالتزامن مع أحداث ومجريات الانتفاضة.

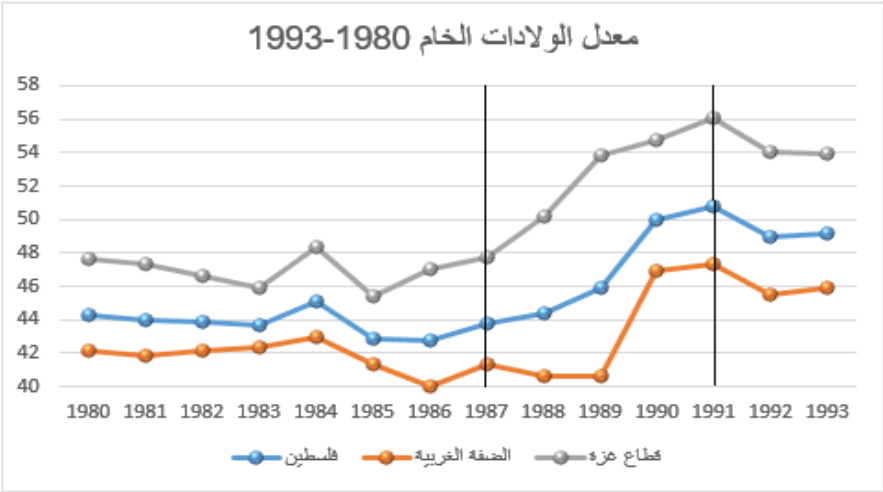

الرسم البياني 86: معدلات الولادات الخام، قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين، 1980-1993

(المصدر: (Courbage 1997, 226)

بلغت أعلى المعدلات للولادات الخام 56.1 بالألف في قطاع غزة الذي اشتهر بأنه الأكثر مقاومة للاحتلال. إلا أن المعدلات ارتفعت أيضاً في الضفة وصولاً إلى 47.3 بالألف في العام نفسه. ونشير إلى أن المعدلات لم تتأثر بمستوى الأم التعليمي، حيث فاقت متوسط عدد الولادات للمرأة الواحدة 5.57 ولادات حتى عند النساء من ذوات المستوي الثانوي و4.72 ولادة عند المرأة من المستوى الجامعي. وقد بقيت الخصوبة مرتفعة أيضاً عند جميع الفلسطينيات بغض النظر عن مكان الإقامة، فهي تراوحت بين 5.81 ولادة في المدن و6.85 ولادة في المخيمات. (Courbage 1997, 224)

لا يمكن أن نتجاهل ما مرّ أمام ناظرينا من وقائع تشير كلها إلى وعي النساء الفلسطينيات بما يقمن به، وإدراكهن أن المقاومة لا تقتصر على الرجال، ولا على حمل السلاح أو الحجارة، بل هن اتخذن الإنجاب والخصوبة المرتفعة كأحد أشكال المقاومة الفعلية. فازدادت خصوبتهن مع ازدياد حدة الأزمة، وتراجعت مع تراجعها. وهذا الواقع يدركه "الإسرائيليون" تماماً، وهو يشكل الهاجس الأكبر كما سنرى لاحقاً.

ارتفع عدد الفلسطينيين في العالم إلى 5.656 مليون نسمة عام 1993. وكان حوالي النصف يقيمون في الداخل الفلسطيني، موزعين على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بالإضافة إلى بقية المناطق الفلسطينية المحتلة.

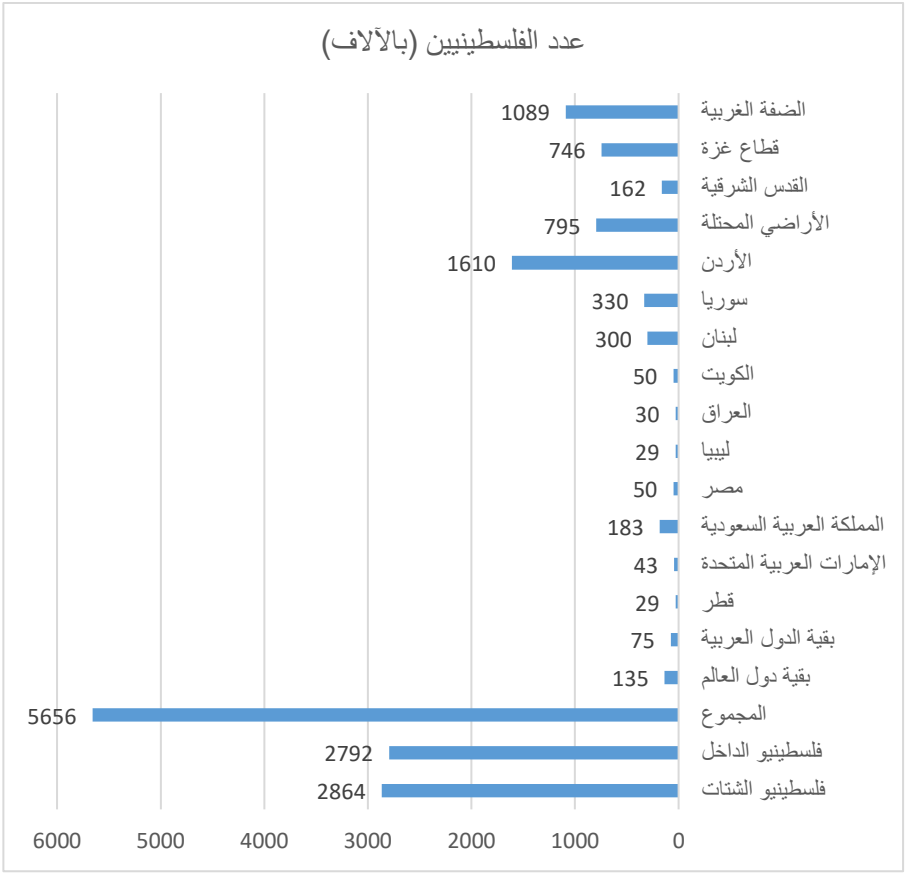

الرسم البياني 87: عدد الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، 1993

توزع بقية الفلسطينيين على عدد من الدول وأهمها الأردن حيث فاق عدد الفلسطينيين في المملكة 1.61 مليون نسمة. هذا بالإضافة إلى لبنان وسوريا اللذين ضمّا كل منهما ما يقرب من 300 ألف فلسطيني على أراضيهما. إلا أن المهم هنا، واستكمالاً لمفهوم ديموغرافية المقاومة، هو مدى النمو السكاني للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة الذي يصعب على المقيمين فيه مغادرته إلى الخارج. هكذا فإن عدد السكان في القطاع شهد نمواً سنوياً متوسطه 2.26% منذ عام 1981 إلى عام 1993. أما النمو السكاني فقد سجل ضعف هذا الرقم

تقريباً بحيث بلغ 4.28%. وعلى الصعيد العالمي، لم يسجل معدل النمو عند الفلسطينيين إلا 1.9%. هكذا، نرى أن النمو عند الفلسطينيين لا يرتبط بالثقافة العامة، بل بثقافة المقاومة تحديداً. فالخصوبة ترتفع في المناطق الأكثر عرضة للمضايقات والاعتداءات الإسرائيلية لكونها إحدى الوسائل القليلة التي يمكن للفلسطيني أن يردّ بها على الاحتلال. وفي حين كانت التوقعات في بداية الثمانينيات، تشير إلى إنخفاض الخصوبة الكلّية في فلسطين، من 7 ولادات للمرأة الواحدة لتصل إلى 6 ولادات في العام 1993، إلا أن الحقيقة أتت مختلفة عن كل التوقعات حيث ارتفعت الخصوبة أكثر من 8 ولادات للمرأة الواحدة مع حلول العام 1993. (Courbage 1997, 239)

شكلت خصوبة الفلسطينيات "لغزاً" حيّر الباحثين الديموغرافيين. ذلك أن مستوى تعليم الفلسطينيات مرتفع، ولا يتناسب أبداً مع خصوبتهن المرتفعة. وقد أثبت العلماء والباحثون في هذا المجال منذ عقود خلت أن ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي دائماً إلى انخفاض معدلات الخصوبة. إلا أن العلاقة العكسية التي اعتبرها العلماء عامة، أي منتشرة في كل مكان، لم تتنبّه إلى أمر أساسي. فدرجة التقدم، والمعبّر عنها بمستوى العلم والإدراك، تعطي المرأة وجهة نظر مسؤولة وواعية حول مسألة تنظيم الأسرة، وتجعلها تشارك في مسؤولية تحمّل هذا الخيار. وبما أن الطموح العالمي هو لتحسين مستويات الحياة، فإن المرأة ترى في الحد من النسل تحقيقاً لهذا الهدف، وهي تتخذ قراراً كهذا في ظل معطيات ثقافية محددة. ومن هذه المعطيات يعبّر الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية بالتحديد. فالخصوبة بلغت أوجها عند النساء الفلسطينيات الأكثر التزاماً وتمسكاً، أو لنقل الأكثر عداءً للعدو. ومن المعروف أن قطاع غزة هو الأكثر عنفاً في المواجهة ضد قوات الاحتلال. وهكذا، ففي دراسة أجريت على خصوبة الفلسطينيات في الداخل والشتات، تبين أن خصوبة المرأة الغزّية أعلى بكثير من أخواتها، إن كان في الضفة أو في لبنان أو الأردن.

لم تنخفض الخصوبة مع المستوى التعليمي إلا عند الوصول إلى المستوى الأعلى. ومع ذلك، فقد بقيت الخصوبة في غزة بين اللاجئات قريبة جداً من خصوبة أدنى مستوى تعليمي. وقد انخفضت الخصوبة كلما ابتعدت المرأة الفلسطينية عن مكان المواجهة مع العدو.

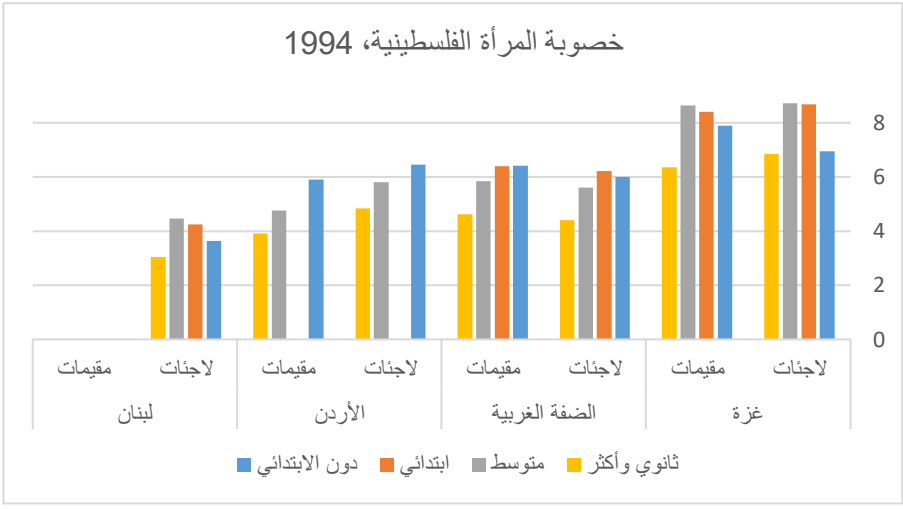

الرسم البياني 88: مستويات الخصوبة عند النساء الفلسطينيات في فلسطين ولبنان والأردن، 1994

(المصدر: (Khawaja 2003, 326)

في الضفة الغربية سُجّل اختلاف واضح في الخصوبة مع غزة. وكانت أدنى المستويات في المكان الأبعد عن المواجهة، والاحتكاك اليومي مع فلسطينيي الداخل، أي في لبنان. أما في ما يتعلق بفلسطينيات الداخل المحتل، وبالرغم من الموجات الهائلة للهجرة اليهودية إلى الأراضي المحتلة، فإن نسب النمو كانت عندهن أعلى من اليهود، وخاصة بين المسلمين.

الرسم البياني 89: تطور نسب السكان في فلسطين المحتلة بين المكونات الأساسية، 1950-2006

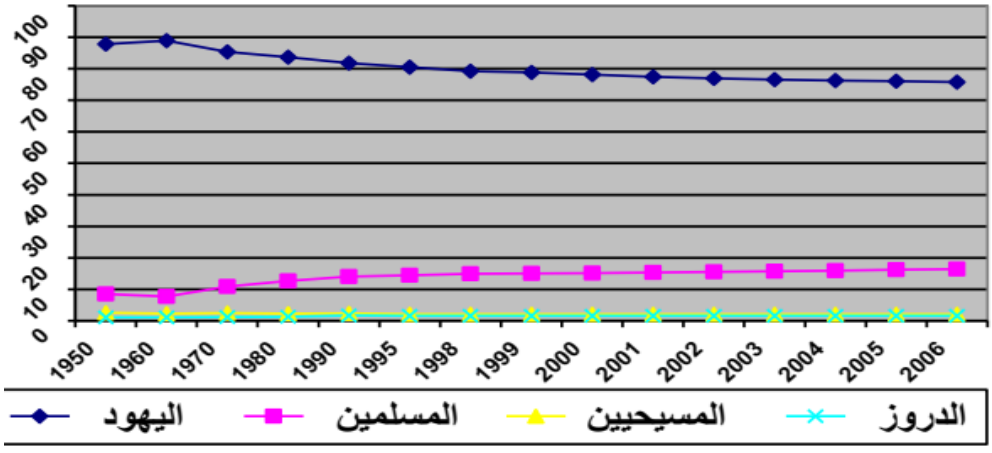

(المصدر: (ابراهيم، ي. 2009، 15)

ازدادت نسبة المسلمين في شكل مستمر منذ النكبة إلى العام 2006. ففي حين لم يكن المسلمون يمثلون أكثر من 10% من مجموع السكان عام 1950، وصلت نسبتهم إلى ما يقارب الـ 20% عام 2006. ويعود ذلك إلى نسب النمو الطبيعي المرتفعة عند المسلمين مقارنة بباقي المجموعات حيث بلغت 3.6% في العام 2006 مقابل 1.4% عند اليهود. وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى زيادة خصوبة اليهود من خلال استقبال اليهود الشرقيين، وخاصة من أفريقيا، وذلك بسبب خصوبتهم المرتفعة مقارنة باليهود الأوروبيين. وهنا ننقل ما أورده يوسف إبراهيم، نقلاً عن "جولدشايدر وفريندلاندر" (Goldsheider&Friendlander 1987) حول أن "النساء اليهوديات، ومهما يكن مستوى تعلّمهن، مطلوب منهن التفوّق في حرب الأسرة التي يخضنها ضد النساء الفلسطينيات". ومن ثم يصل إلى استنتاج نقلاً عن "كنعانة" (Kanaaneh 1996) أن "النساء الفلسطينيات في "إسرائيل" (تحولن) إلى راسمات للحدود الوطنية واجبهن الأول إنجاب الأولاد بناء على طلب المجموعة التي ينتمين إليها"، وذلك للحفاظ على أنفسهم. (ابراهيم، ي. 2009، 26)

في 28 أيلول عام 2000، قام زعيم المعارضة الإسرائيلية "أرييل شارون" باقتحام باحات المسجد الأقصى، تحت حماية ما يزيد عن ألفي جندي، وبموافقة من رئيس وزراء حكومة العدو "إيهود باراك". أحدث هذا الحدث الاستفزازي مشاعر المصليّن، والفلسطينيين والمسلمين عامة، موجة من المواجهات، وقع ضحيتها سبعة شهداء فلسطينيين، فكانت شرارة لما عُرف بالانتفاضة الثانية. ولم يكن الفيديو الذي يُظهر عملية قنص، فاستشهاد، الطفل محمد الدرة بين يديّ والده الذي لم يتمكن من اسعافه، وذلك بعد يومين من اقتحام المسجد، إلا الوقود الذي أشعل هذه الانتفاضة التي تميّزت عن سابقتها بكثرة المواجهات العسكرية بين الفصائل الفلسطينية وقوات الاحتلال. وهي استمرت قرابة 5 سنوات، وذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء والضحايا من كلا الطرفين.

6. الواقع الفلسطيني اليوم

على عكس لبنان والعراق، وسورية الغارقة في أزمتها، تجري فلسطين التعدادات السكانية في شكل دوري. وكان آخر هذه التعدادات عام 2017. وسنعرض في هذا الموضع أهم نتائجه،

بالإضافة إلى عرض واقع الفلسطينيين في الشتات. وذلك قبل أن نختم الفصل في رؤية استشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية، ديموغرافياً[5].

بلغ عدد السكان عام 2017، في الضفة الغربية والقطاع الغربي 4.781 مليون نسمة. وقد توزّع السكان في شكل متقارب بين الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الذكور 50.9%. وكان سكان الضفة الغربية 2.881 مليون نسمة، بينما يمثل نمواً قدره 2.18% منذ عام 1997. أما عدد السكان في غزة فوصل إلى 1.899 مليون نسمة، مما يشكل نمواً سكانياً سنوياً بلغ متوسطه 3.15%. ليس من المستغرب أن نقع على هذا الاختلاف في النمو، فلطالما كانت الخصوبة في غزة أعلى من الضفة، لا بل هي من الأعلى في العالم. أما النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية في هذه الفترة فسجّل 2.54%. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2019)

ويتجه المجتمع الفلسطيني بخطى حثيثة صوب مرحلة الفرصة الديموغرافية حيث ارتفعت نسبة السكان في عمر النشاط من 51.1% عام 1997 إلى 58.9% عام 2017. ومن المثير للاهتمام انخفاض نسبة المسنين من 3.8% عام 1997 إلى 3.5% عام 2017، ولا يعود هذا الأمر إلى ارتفاع الوفاتية، لا بل هو متأثر مباشرة بارتفاع الخصوبة الهائل الذي سبق وأشرنا إليه في الفترة الممتدة من 1987 إلى 1993، الأمر الذي ضاعف من أعداد الفتيان الذين أصبحوا شباباً بعد مرور ربع قرن على الانتفاضة الأولى، وهذا ما يخفّف من نسبة المسنّين، وليس من عددهم. فهم كانوا 61 ألفاً وأصبحوا حوالي 100 ألف في آخر تعداد. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2019)

بقي العمر الوسيط عند الزواج الأول منخفضاً في فلسطين، حيث بلغ 24 عاماً عند الذكور و19 عاماً عند الإناث. ويساهم انخفاض العمر عند الزواج في زيادة الخصوبة في فلسطين، وفي الحقيقة أن الخصوبة في فلسطين لا تزال مرتفعة وتزيد عن 4 ولادات للمرأة الواحدة. والمفارقة أن المستويات التعليمية عند الفلسطينيين مرتفعة عن بقية دول المشرق. فنسبة الأميّة على الصعيد الفلسطيني بلغت 2.9% وهي في قطاع غزة أقل من الضفة، 2.6% مقابل 3.1. وتفسير ذلك يعود إلى أن ثلثي سكان القطاع من اللاجئين، أي أن منظمة غوث اللاجئين، الأونروا، تتكفل بتعليمهم وتكاليف نقلهم وطعامهم داخل المدارس، وهذا ما يشجع الأهل على إبقاء أولادهم في المدرسة، لأن بديل المدرسة لن يكون العمل، لغياب فُرصِه. وبالفعل، فإن نسبة البطالة في الضفة الغربية بلغت 13.5% بينما ارتفعت 3 أضعاف ذلك في القطاع، ووصلت إلى 48.4%. وبالنسبة لنسب التعليم فهي متقاربة للغاية بين القطاع والضفة، بالرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية في القطاع، وذلك للأسباب المبيّنة أعلاه. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2019)

لا يزال هرم الأعمار في قطاع غزة والضفة الغربية يعبّر عن مجتمع فتي حيث ترتفع الخصوبة في شكل ملحوظ. وهذا ما يعبّر عنه في الفئات الدنيا خاصة. إلا أن فتوة المجتمع الغزي واضحة فكل الفئات الصغيرة العمر في غزة أكثر من الضفة.

إلا أن نسبة الأشخاص في الفئات المتوسطة العمر والمتقدمة العمر في القطاع هي أعلى مما هي موجودة في غزة. وهنا نقدّم ملاحظة مثيرة للاهتمام: إرتفاع الولادات الذي شهدته الأراضي الفلسطينية في الأعوام العشرة الأخيرة لا يعود إلى ارتفاع الخصوبة عند النساء، بل إلى ظاهرة مرتبطة بارتفاع الخصوبة في فترة سابقة وهو ما نطلق عليه "صدى الانفجار السكاني".

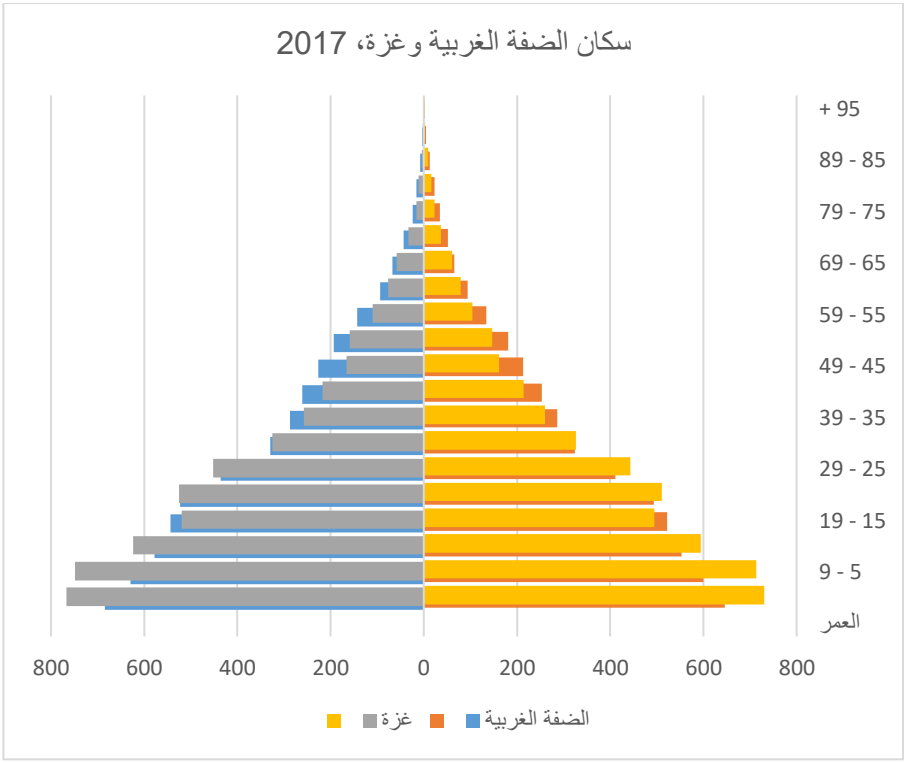

الرسم البياني 90: هرمي الأعمار، قطاع غزة والضفة الغربية، 2017 (المصدر: (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2019))

لقد عصف الانفجار السكاني بفلسطين خلال فترة الانتفاضة بين الأعوام 1987 و1993، حيث وصلت الولادات إلى أعلى المعدلات المسجلة في العالم، ثم تراجعت هذه المعدلات وخاصة بعد عام 2000. وحين نُذكّر بأن العمر الوسيط للزواج عند الإناث هو 19 عاماً، ندرك عندها أن

أغلبية مواليد هذا الانفجار قد وصلن إلى عمر الزواج بين الأعوام 2007 و2012، أي أنهن قد بدأن فعلاً بالإنجاب. وبما أن هذه الفئة كبيرة الحجم أصلاً فإن الولادات الناتجة عنها ستكون أعلى من كل ما سبق، وهو ما ظهر فعلياً في الفئات 0-9 في الضفة والقطاع. سيساهم هذا الصدى في تفوّق عدد العرب، داخل فلسطين المحتلة كلها، على أعداد اليهود. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2019)

وتشير أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم قد ناهز الـ12 مليون نسمة. وهم موزعون في الداخل وفي الشتات. وقد بلغت نسبة الفلسطينيين في الداخل 25.9%.

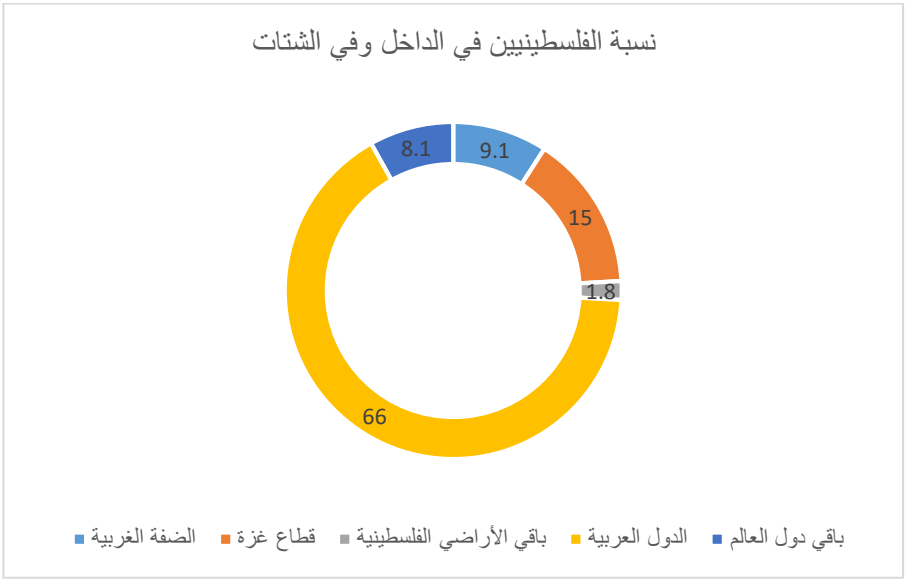

الرسم البياني 91: توزع الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، 2017 (المصدر: (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2019))

إلا أن النسبة العظمى، وبما يقارب الثلثين، من الفلسطينيين توزّعت على العالم العربي، وبخاصة الأردن وسوريا ولبنان، في ما حازت بقية دول العالم على 8.1% من المجموع.

في دراسة فريدة من نوعها، وبالاشتراك بين هيئتي الإحصاء في فلسطين ولبنان، تمّ نشر نتائج تعداد، يعد الأول من نوعه في لبنان، يبين عدد اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات الفلسطينية. وقد أتت نتائج هذا التعداد لتثير جدلاً واسعاً حول صحّتها، ككل إحصاء أو تعداد

يجرى في لبنان. وفي الواقع أتت النتائج أقل مما هو متوقع لناحية عدد المقيمين داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان. نُفّذ التعداد داخل المخيمات الـ 12 المنشرة على الأراضي اللبنانية، وقد شمل جميع الأسر والأفراد المقيمين داخلها وبغضّ النظر عن جنسيتهم، بالإضافة إلى الأسر التي تضم فرداً أو أكثر من التابعية الفلسطينية داخل التجمعات الـ 156 المحاذية للمخيمات. (إدارة الاحصاء المركزي 2017، 12-13)

جاءت النتائج لتشير إلى وجود ما يقرب من 225 ألف نسمة في المخيمات والتجمعات المحاذية. إلا أن هؤلاء لم يكونوا كلهم من الفلسطينيين. لم تتجاوز نسبة الفلسطينيين من المجموع المذكور الـ 73%. أما النسبة الباقية فتوزعت على اللبنانيين والسوريين. وعليه، فإن عدد الفلسطينيين المقيمين في المخيمات والتجمعات يبلغ 165 ألفاً يضاف إليهم 17.7 ألف نازح فلسطيني من المخيمات السورية، مما يرفع المجموع إلى 177 ألف لاجئ فلسطيني، ومن بعد تصحيح الأرقام أصبح العدد الصافي للفلسطينيين في المخيمات 174 ألفاً. شكل هذا الرقم مفاجأة للجميع، وكنا قد حلّلنا دلالة هذا العدد في نهاية الفصل الثاني الخاص بلبنان، كما ورد سابقاً في هذا البحث. (إدارة الاحصاء المركزي 2017، 19)

7. المقلاع والحجر... والديموغرافيا

شكلت مسألة الخصوبة في فلسطين معضلة حقيقية لكل الباحثين الديموغرافيين. ذلك أن بعض الاتجاهات في الأراضي المحتلة، وخاصة في غزة، لا تنطبق عليها كلاسيكيات التحليل الديموغرافي. فكيف يمكن للخصوبة أن ترتفع في وجود مستويات متقدمة من التعليم ومنخفضة جداً من الأمية؟ وكيف للخصوبة أن ترتفع في ظل المواجهات العسكرية وعدم الاستقرار؟ وغيرها العديد من الأسئلة التي لم تجد تفسيراً لها يتماشى مع المنطق السائد في التحليل الديموغرافي. هذا ما دفع إلى نشوء تيار يتصدى لهذه الظواهر فيفّسرها برغبة المقاومة والصمود للفلسطينيين في وجه المحاولات شبه الكونية لإلغائهم وطمس قضيتهم. وقد يذهب البعض إلى أن العدد لا معنى له اليوم في المواجهات العسكرية. إلا أن المواجهة بين الفلسطينيين والصهاينة ليست عسكرية بالمعنى التقليدي. والعدد قد يكون داعماً على عدة صعد، من نقل القضية عبر الأجيال عوضاً عن تركها تموت مع الزمن وصولاً إلى تحقيق تفوّق ديموغرافي على اليهود داخل فلسطين مجتمعة، وليست مقسّمة بين "إسرائيل" وأراضي الحكم الذاتي التي لا تزال تخضع لسلطة

الإسرائيليين في ظل غياب الجيش والمطارات وغيرها من مقومات بقاء الدولة الحديثة. وعندما يتفوّق العدد الفلسطيني على العدد اليهودي، لا بدّ من التساؤل: ما هي الذريعة التي تبقى في يد الإسرائيليين إلا الظلم واللاديمقراطية والتمييز والفصل العنصري في دولة يدّعون إنها غربية الانتماء وشرقية الموقع؟

كنا قد تحدّثنا ملياً عن ارتفاع الخصوبة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الأولى إلى حدود قياسية في العالم. إلا أن الانتفاضة الثانية لم تحمل معها ارتفاعاً كهذا، لا بل انخفضت الخصوبة عند الفلسطينيات إلى ما دون الـ 5 ولادات (وهي أرقام لا تزال مرتفعة). وللمرة الأولى منذ أكثر من عقدين تمكنت المستوطنات اليهوديات المزروعات في أراضي الضفة وغزة من اللحاق بخصوبة الفلسطينيات. وفي تفسير هذه الظاهرة، فإن النساء الفلسطينيات، وهن بأغلبيتهن متعلمات ومثقفات، قد أُنهكن وأسرهن من أعداد الولادات المرتفعة التي أنجبنها في العقد السابق، ووصلن إلى مرحلة لم يتمكنَّ من الاستمرار بعدها على هذا المنوال في ظل البطالة المستفحلة وغلاء المعيشة، هذا إذا وجدت الموراد في معظم الأحوال. وفي المقلب الثاني، فقد تلقت المستوطنات اليهوديات كل الدعم والتشجيع من الحكومة الصهيونية التي كانت تتبع معهن سياسة تزايدية واضحة تهدف إلى زيادة عدد اليهود قدر الإمكان ضمن الأراضي التابعة للحكم الذاتي الفلسطيني. هكذا تتبدى معنى معارك الحرب الديموغرافية التي يشنّها كل طرف ضد الآخر. وما التصريحات الشهيرة لياسر عرفات الذي اعتبر أن بطون الأمهات العرب هي مدافع في وجه العدو، أو إلى تصريحه بأنه يشجع كل أم فلسطينية أن تنجب 12 طفلاً وتقدم له منهم 10 ليكمل الصراع، إلا الدليل على أن الحرب مع العدو لا تتم بالأسلحة النارية فحسب، بل بالأسلحة الديموغرافية أيضاً، علماً أن الصهاينة كانوا السبّاقين إلى استخدام هذا السلاح. (Engeli 2014)

ذهب الفلسطينيون إلى أبعد الحدود للحرص على الإنجاب، وإن تراجعت خصوبتهم مؤخراً. إلا أن العدد الكبير من الفلسطينيين في عمر الإنجاب، مقروناً بالزواج المبكر والرغبة، لا بل الواجب، في الإنجاب لا زال يدفع بأعداد الولادات صعوداً. حتى أن أسوار المعتقلات لم تثنِ بعضهم عن القيام بهذا "الواجب" حيث تمكن بعض المعتقلين "من تهريب نطفٍ ذكرية ليتم زرعها في أرحام زوجاتهم لينجبوا لهم أولاداً يحملون القضية من بعدهم". (يوسف، ف. 2013)

يعي الإسرائيليون خطورة ما يحصل من حولهم لناحية الاختلال الديموغرافي، وهم نشروا أرقاماً تبيّن أن هذا الاختلال قد وقع ابتداءً من العام 2010. وعندما نشروا أرقامهم لم يستثنوا أراضي

الحكم الذاتي، لا بل هم أدرجوها من ضمن جداولهم الإحصائية مما يدل على اعتبارها جزءاً من مشروعهم الأكبر.

بلغ عدد سكان فلسطين المحتلة، كلها، عام 2010، 11.445 مليون نسمة، وقد توزعوا على أراضي الحكم الذاتي والأراضي المحتلة. هذا وقد استخلصنا النتائج من دراسة إسرائيلية منشورة على موقع جريدة لو موند الفرنسية، وبطبيعة الحال فإن التسمية لن تكون فلسطين ضمن هذا الجدول.

يقدم الجدول جملة من الخلاصات بالغة الأهمية، ففي "إسرائيل" بلغت نسبة اليهود 72% من مجموع السكان. أما العرب فقد بلغت نسبتهم 20.5% من هذا المجموع.

جدول 59: توزع السكان العرب واليهود في أراضي الحكم الذاتي والأراضي المحتلة، 2010

المنطقة	اليهود	غيره	العرب	أجانب	المجموع
"إسرائيل"	5414000	307000	1536000	222000	7479000
الضفة الغربية	290000	6000	2200000	0	2496000
قطاع غزة	0	0	1470000	0	1470000
مجموع مناطق الحكم الذاتي	290000	6000	3670000	0	3966000
المجموع العام	5704000	313000	5206000	222000	11445000
المصدر: ((Paris 2012)					

وحين ندرك أن المقصود "غيره" هم العرب من الدروز والبدو والمسيحيين، فترتفع عندها النسبة إلى 24.4%. أما إذا نظرنا إلى عدد السكان داخل فلسطين ككل، أي الأراضي المحتلة قبل 1967 والضفة والقطاع، فإن نسبة اليهود عندها ستنخفض إلى 49.8% وهي المرة الأولى التي يجد اليهود أنفسهم أقلية داخل كيان اغتصبوه وأعلنوا أنه أرض ميعادهم وملأوه باليهود من كافة أنحاء العالم. لا بل إن نسبة اليهود داخل فلسطين ارتفعت من 5.7% من مجموع يهود العالم في العام 1948، لتصبح 43% من هذا المجموع اليوم.

في الحقيقة نشأ نوع من الصراع بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على مسألة العدد والتوقعات المستقبلية، حيث خلصت الاستنتاجات الفلسطينية إلى أن عدد العرب سيتجاوز عدد اليهود في فلسطين وبشكل واضح مع حلول العام 2020. وهو ما لم تتمكن الهيئات الإسرائيلية من نفيه. فالتخبط "الإسرائيلي" حول كيفية تبرير هذه الأرقام ما هو إلا دليل على

صحتها، وعلى أن العدو يأخذ بمحمل الجد كل التهديدات التي تطرح عليه من هذا المنطلق. (Paris 2012)

أدى الاختلاف في وجهات النظر بين علماء الديموغرافيا الإسرائيليين أنفسهم إلى تبنّيهم وجهات نظر مختلفة تجاه القضية المطروحة، كلٌّ انطلاقاً من تطلعاته السياسية. ويعد "سيرجيو ديلا بيرغولا"، وهو الذي قدم الجدول أعلاه، من أهم الباحثين في المجال الديموغرافي في "إسرائيل". وهو يعتبر أنه لا يمكن التخلي عن الأغلبية اليهودية "للدولة" وإن اضطرنا الأمر إلى "التخلي" عن جزء من الأرض للحفاظ على ذلك. (Demolin 2018)

هكذا، ومع إدراك الإسرائيليين إلى خطورة وضعهم الديموغرافي سعوا إلى عدد من الإجراءات التي لا يمكن وصفها إلا بالعنصرية، ومنها جدار الفصل الذي بدأ إنشاؤه منذ العام 2002، أو ما قامت به الحكومة "الإسرائيلية" مؤخراً بتصديق الكنيست "الإسرائيلي" لقانون يهودية الدولة بحيث تعتبر العبرية واليهودية الدين واللغة الرسميين للدولة. ومع ذلك فإن الخشية الأكبر من الديموغرافيا الفلسطينية لن تزيلها كل هذه الإجراءات. فهي القنبلة الموقوتة التي ستنفجر في وجه "الإسرائيليين" عاجلاً أم آجلاً.

هوامش الفصل الثاني عشر

. بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مذكور سابقاً، الجزء الثاني، ص42، نقلاً عن:

- Bernadotte, "Progress Report of the UN Mediator on Palestine", 16 sep, 1948, ISA FM 2527/9

. حول وجود الفلسطينيين في لبنان والأردن، على الخصوص، وانبثاق المقاومة منهما، أنظر الفصول المتعلقة بتداعيات هذا الوجود وتأثيره على البلدين، وعلى المقاومة الفلسطينية ذاتها، في هذا الكتاب.

. يقدم لنا رامز جبارين نموذجاً من حرب "إسرائيل" على غزة، وما نتج عن هذه الحرب من قتل ودمار وتشريد. أنظر:

- رامز مصطفى جبارين، ألق الصمود وقلق المبادرات، بيسان للنشر، بيروت، 2016، 206ص.

. أنظر في هذه الخصوص بعض التقارير عن الفلسطينيين في الشتات وكيفية ممارسة حياتهم ونظرتهم إلى الصراع الفلسطيني الاسرائيلي:

- هشام شرابي، الفدائيون الفلسطينيون، صدقهم وفاعليتهم، نصوص ومقالات في القضية الفلسطينية، دار نلسن للنشر، طبعة ثانية، ص ص19-92.
- هشام شرابي، الرحلة الأخيرة، دار توبقال، الدار البيضاء، 1988، 170ص.
- إنيا فلانكوس، الفلسطينيون، دار النهار للنشر، بيروت، 1969، 194ص.
- سامر مناع، أن تكون فلسطينياً في لبنان، دار نلسن، بيروت، 2013، 176ص.

. كل الأرقام الواردة في هذا القسم مأخوذة من النتائج الخام لتعداد الفلسطينيين لعام 2017.

الخاتمة

لم يسبق لمنطقة جغرافية موحدة المعالم، متكاملة العناصر، أن مرت بشرذمة ثقافية وسياسية واجتماعية كالذي مر به المشرق منذ 100 عام وحتى اليوم. فافتعلت مشارط جراحي المعاهدات والاتفاقيات الكونية فعلها في تمزيق أوصاله وخلق حدود ما كانت لتكون موجودة لو ترك الأمر لأبنائه. وأسست كيانات من دون هوية محددة إلا تلك التي أصبغتها عليها قوى الاستعمار، وزُرعت بينها كلها كيان غريب ليكون بمثابة القاعدة الأمامية لهذه القوى لتحتفظ بنفوذها السياسي والتجاري والعسكري والثقافي في المنطقة من بعد انساحبها منها بالجسد وليس بالروح.

تبيّن لنا من خلال هذا المبحث أن كل دول المشرق تعاني ما تعانيه من أزمات ومشاكل، نتج قسم منها من الديموغرافيا أو نتجت هي عنه. فالدول الخمسة المبحوثة هنا تعاني من النزاعات المتأتية، في شكل أو في آخر من الاختلافات الديموغرافية لمكوّناتها. فحيث يوجد عرب يجاورهم الأكراد، وحيث يوجد مسلمون يعيش معهم المسيحيون وحيث يوجد السنّة يخالطهم الشيعة.

سعت بعض الدول، وفي توهمها أن القوة المطلقة تكون في نقاء العنصر، أياً كانت مرجعية هذا العنصر من دين أو طائفة أو عرق، إلى فصل نفسها عن بقية المكوّنات الاجتماعية في دولها أو مناطقها. فكيف لها أن تقتنع بفكرة الانتماء المشترك الأكبر إن لم تقتنع بالانتماء الأصغر؟ متوهّم من يعتقد أن انتهاء المشاكل يكون بتطبيق سياسات النقاء الديموغرافي، لأننا مطبوعون بالذهنية العصبية الإبن خلدونية، ولأننا على أبناء عمنا عندما نكون بصلح مع أخينا، ومع الغريب عندما يخالفنا أخونا القول.

إلا أن المشرق تغيّر، في قرن من الزمن، أكثر من فترات كثيرة سابقة. فحين أعطيت شعوبه "حقها في تقرير المصير" رأت أن مصيرها يكمن في تطبيق رؤيتها، مهما كانت ذاتية وخاطئة، وعدم الالتفات إلى رؤية غيرها، مهما كانت صائبة. وما التحول الديموغرافي الذي أصاب المشرق إلا خير دليل. فالمشرق كان يضم نسباً لا بأس بها من المسيحيين، ومن عدد متنوع من الأقليات. وتراوحت هذه النسب بين 6% في حدها الأدنى إلى 55% في حدها الأقصى عند البدء في التقسيم تنفيذاً لمفاعيل سياكس-بيكو وفرساي وسيفر وبلفور وغيرها مما عرب جرسه من أسماء.

أما اليوم، فإن نسب المسيحيين، مشرقيي الهوية والانتماء وبالولادة، تكاد تنعدم في المشرق. تراجعت نسبهم حتى كادت تقارب الصفر في بعض الدول. لا لأنهم قليلو الخصوبة، فالمحصّلة هنا بحاجة إلى عقود لكي تتغير، وإن أثّرت الخصوبة على تراجع الأعداد. ما أثّر أيما تأثير في

زوال مسيحيي المشرق من أرضهم، وأرض أخوتهم، لم يكن قلّتهم ولا ذبحهم ولا التنكيل بهم، وإن مرّ المشرق بحقبات سود تجلت فيها مثل هذه الممارسات. ما أفقد المشرق مسيحييه، وأقليتيه الأخريين كان هجرة هؤلاء بعد يأسهم من بلاد ولدوا فيها وأصبحوا يرونها غريبة عنهم. الإثم لا يقع على من هَجَّر بقصد أو بغير قصد "أقليات المشرق" لوحده، بل يتحمل جزءاً كبيراً منه أولئك الذين هاجروا، الذين اعتبروا أن هذه الأرض لم تعد لهم. وخاصة أولئك الذين هاجروا من دون أن يكونوا تحت حد سيف أو سكّين، ولا نتحدث هنا عن سكين اقتصادية أو اجتماعية.

كيف لهذا المشرق أن يستمر من دون تنوّعه؟ ألا ينذر ذلك بتنفيذ مخطط أصحاب المباضع والمشارط ومقسّمي الخرائط؟ ألا يسعون هم إلى إقامة دول صافية الانتماء، العرقي والمذهبي والطائفي، لكي يبرّروا وجود دولة فصل عنصرية، الدين فيها معيار الانتماء؟

حين بدأت كتابة الأسطر الأولى من هذا العمل كنت مقتنعاً بفكرة أن الانتماء هو للأرض، هو للثقافة المتأتية عن العلاقة بيني وبين أبناء هذه الأرض، مع ما تقدمه من خيرات وويلات. ولا يقوم هذا الانتماء بالتعامي عن العولمة أو يتصرف معها وكأنها ليست موجودة، بل هو يتفاعل معها، ويأخذ منها ما يلزمه، ويسمح لها أن تأخذ من ثقافته ما تراه مناسباً. ولكن الانتماء الراسخ لا يسمح للعولمة أن تطمس ثقافته لتحلّ مكانها ثقافة جرّاحي الخرائط ومهندسي الأنظمة. والانتماء الحقيقي لهذه الأرض يجعلنا ندرك أن الديموغرافيا قد تكون سلاحاً بيد هؤلاء لا يقل خطراً عن أسلحة الدمار الشامل لطالما اتهمت بعض دول المشرق بأنها تمتلكه، إلا إذا كان قصدهم على سلاح ياسر عرفات البيولوجي المتمثل بأرحام الأمهات الفلسطينيات. سمِّه ما شئت، قومية سورية، مشرقية، علمانية، لا فرق، لطالما كان كل فرد من هذا المشرق مدركاً أنه إلى هذه الأرض ينتمي وأن علاقته معها هو ما يجمعه ببقية أبنائها.

بدأت بكتابة هذه الأسطر وأنا مقتنع بأن لا خلاص لهذا المشرق إلا في معرفة أبنائه أن انتماءهم هو لأرضهم وليس لأقليات ولدوا فيها، وها أنا أختمه وكلّي إيمان بأن ما بدأت به هو ما خلصت إليه.

لائحة المصادر والمراجع

1. المراجع العربية

- ابراهيم، ي. (2009). السكان الفلسطينيون في اسرائيل، دراسة في التطور الديموغرافي والتوزيع الجغرافي. مجلة آداب الكوفة، 1(5)، 11-63.
- الأتاسي، ن. (2015). تطور المجتمع السوري 1831-2011. بيروت: أطلس للنشر والإنتاج الثقافي.
- أحمد، ك. (1978). أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط. بغداد: مطبعة الحوادث.
- إدارة الاحصاء المركزي. (2017). التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان. بيروت: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.
- باسكوال، ج.ب. (2013). لواء عجلون في العهد العثماني (1517-1918). تأليف ميريام عبابسة، أطلس الأردن (الصفحات 190-197). بيروت: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO.
- البخيت، ع. (2013). بلاد شرقي الأردن في مطلع العهد العثماني. تأليف ميريام عبابسة، أطلس الأردن (الصفحات 188-189). بيروت: المعهد الفرنسي للشرق الأوسط IFPO.
- بطاطو، ح. (1995). العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (الإصدار 2). (ع. الرزاز، المترجمون) بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- ت. السويدي. (1969). مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية. بيروت: دار الكتاب العربي.
- التميمي، ر.; بهجت، م.;. (1979). ولاية بيروت (الإصدار الطبعة الثانية، المجلد 2). بيروت: دار لحد خاطر.
- الجبين، إ. (05 04, 2014). الآشوريون في سوريا الضلع السامي المنسي وبقايا حضارة عملاقة. تم الاسترداد من العرب: https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A2%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-

%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-
%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%84%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B3%D9%8A-
%D9%88%D8%A8%D9%82%D8%A7%D9%8A

- جرجس، ن. (2016). المسيحيون في المشرق العربي نحو دولة المواطنة. بيروت: دار المشرق.
- الجمهورية العراقية. (1965). بيان التعداد العام للسكان للسنة 1965. بغداد.
- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (24 03, 2019). المطبوعات. تم الاسترداد من موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: www.pcbs.gov.ps/Downloads/ZIP/2369-x.zip
- حتاحت، ف. (2002). مداخل في تاريخ الأردن والمشرق العربي السياسي والاجتماعي. عمان. تم الاسترداد من http://fsh.altervista.org/
- حجازي، أ. (2015). الجذور الاجتماعية للنكبة، فلسطين 1858-1948. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.
- حداد، غ. (2001). من تاريخ سورية المعاصر 1946-1966. عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
- حسن، م. ح. (1965). التطور الاقتصادي في العراق. صيدا: المكتبة العصرية.
- حسين، م. م. (1959). عندما يثور العراق. بيروت: دار العلم للملايين.
- الحسيني، ج. (2013). الأردن والفلسطينيون. تأليف العبابسة، مريم، أطلس الأردن (الصفحات 230-245). بيروت: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO.
- الحكيم، ي. (1980). بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. بيروت: دار النهار للنشر.
- حمادة، س. (1936). النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان. بيروت: جامعة بيروت الأميركية.
- حمادة، س. (1935). النظام النقدي والصرافي في سوريا. (ش. دموس، المترجمون) بيروت: منشورات الجامعة الأميركية في بيروت.

- الحياة. (24 حزيران, 2018). الأردن غير قادر على استقبال مزيد من اللاجئين السوريين. تم الاسترداد من الحياة:
http://www.alhayat.com/article/4588511/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B
- الخالد، غ. (2015). داعش من خلافة الدولة إلى دولة الخلافة. بيروت: دار الفرات.
- الخالدي، و. (1998). الصهيونية في مئة عام. بيروت: دار النهار للنشر.
- خدوري، م. (1974). العراق الجمهوري. بيروت: الدار المتحدة للنشر.
- الخوالدة، أ. ع. (2016). مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. دراسات، 43(3)، الصفحات 2285-2297.
- الخوري، ف. ا. (1988). إمامة الشهيد وإمامة البطل. بيروت: مركز دار الجامعة.
- دائرة الإحصاءات العامة. (2012). الأردن بالأرقام 2011. عمان: دائرة الإحصاءات العامة.
- دائرة الإحصاءات العامة. (29 حزيران, 2018). موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. تم الاسترداد من عدد السكان في الأردن:
http://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population_Estimares/2017/PopulationEstimatesbyLocality.pdf
- الدباغ، م. (1991). بلادنا فلسطين. كفرقرع: دار الهدى.
- درويش، م. (1936). الدليل العراقي السمي لسنة 1936. بغداد: دنكور للطبع والنشر.
- الدولية للمعلومات. (أيلول, 2007). نهاية لبنان كما نعرفه: ما هو مصير الطوائف في لبنان؟ الشهرية، الصفحات 3-14.

- ديب، ك. (2008). هذا الجسر العتيق. بيروت: دار النهار.
- ديب، ك. (2012). تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011 (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت: دار النهار.
- ديب، ك. (2013). موجز تأريخ العراق. بيروت: دار الفارابي.
- ديب، ك. (2017). سورية في التاريخ من أقدم العصور حتى 2016. بيروت: المكتبة الشرقية.
- ر. سويد، م. ويحا، و و. الركاد. (2007). أنماط الأسرة وتطورها. دمشق: المكتب المركزي للاحصاء.
- روندو، ب. (1984). الطوائف في الدولة اللبنانية. (إ عبود، المترجمون) بيروت: دار الكتاب الحديث.
- الزعبي، ق. (2015). الأردن بالأرقام. عمان: دائرة الإحصاءات العامة.
- الزعبي، ق. (مشرفاً). (2015). التحليل الديموغرافي وتقييم بيانات التركيب العمري والنوعي للسكان. عمان: دائرة الإحصاءات العامة.
- سالم، ح. (2007). التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة 2007/1977. مجلة كلية الآداب (98)، الصفحات 317-354.
- السامرائي، أ. م. (9, 2009). أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني. مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 16(9)، الصفحات 343-364.
- ستيورت، د. (1974). تاريخ الشرق الأوسط الحديث. (زهدي جار الله، المترجمون) بيروت: دار النهار.
- سلهب، ن. (2000). المسألة المارونية. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
- السمر، ع. ع. (2012). شمال العراق 1958-1975، دراسة سياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات.
- سيل، ب. (1988). الأسد، الصراع على الشرق الأوسط. بيروت: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع.

- الشاعر، و. (2004). الأردن.. إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الشامي, غ. (2014). في المشرق والمشرقية. منشورات المشرقيون: بيروت.
- شرارة، و. (1991). الأمة القلقة. بيروت: دار النهار للنشر.
- شريقي، م. (2015). تطور الخصوبة السكانية في سورية منذ الاستقلال 1947 - 2005. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تم الاسترداد من https://books.google.com.lb/books?id=KLNhDwAAQBAJ&printsec=frontcover#v=onepage&q&f=false
- الشقران، خ. (أيار, 2009). المجلس الأعلى للسكان. تم الاسترداد من مركز الرأي للدراسات: http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Article_ar.aspx?type=2&ID=479
- الشيخ حسين، ص. (2007). البطالة في سوريا 1994-2004. دمشق: المكتب المركزي للاحصاء.
- صالح، م. م. (2003). الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية. القدس: المركز الفلسطيني للإعلام.
- صايغ، أ. (1955). لبنان الطائفي. بيروت: دار الصراع الفكري.
- صايغ، ر.م. (1980). الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- الصليبي، ك. (1972). تاريخ لبنان الحديث (الإصدار الطبعة الثالثة). بيروت: دار النهار.
- الصليبي، ك. (1991). بيت بمنازل كثيرة. بيروت: مؤسسة نوفل.
- صواف، ح. (1935). ثروة البلاد الطبيعية. تأليف س. حمادة، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان (الصفحات 28-49). بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت.
- ضاهر، م. (1972). تاريخ لبنان الاجتماعي. بيروت: دار النهار.

- ضاهر، م. (1981). الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان 1697-1861. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- عبابسة، م. (2013). حدود ثبتتها بريطانيا العظمى. تأليف مريم عبابسة، أطلس الأردن (الصفحات 216-230). بيروت: المركز الفرنسي للشرق الأدنىIFPO.
- عبد الرحمن، ع.;. (1980). مصر وفلسطين (26). الكويت: عالم المعرفة.
- عطيه، ش. (2014). السكان في لبنان من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي. بيروت: دار نلسن.
- عطيه، ش. (2014). المجتمع اللبناني: مجتمع هرم. تأليف ع. كيال, م. عطيه، العمر الثالث (الصفحات 413-432). طرابلس: مركز الأبحاث - معهد العلوم الاجتماعية.
- غنيمة، ي. (1922). تجارة العراق قديماً وحديثاً. بغداد.
- الغوري، إ. (1973). فلسطين عبر ستين عاماً (1922-1937) (المجلد 1). بيروت: دار النهار.
- فصاعي، ف. (20 12, 2015). اللاتين في لبنان.. رواد الثقافة والتربية والطب. تم الاسترداد من العين: https://al-ain.com/article/28306
- فغالي، ك. (2003). الوضع الديموغرافي في لبنان. بيروت: مختارات.
- فياض، ه. (كانون الثاني, 2013). الخصوبة السكانية في العراق: تطورها والعوامل المؤثرة فيها. عمران (23)، الصفحات 23-52.
- فيدمر، ر. (1936). السكان. تأليف س. حماده، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان (الصفحات 1-27). بيروت: الجامعة الأميركية.
- قدورة، ز. (1968). تاريخ العرب الحديث. بيروت: دار النهضة العربية.
- قربان، م. (1978). تاريخ لبنان السياسي الحديث. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.
- القطب، ا. ي. (1990). التركيب الاجتماعي للشعب الفلسطيني. تأليف الموسوعة الفلسطينية - القسم الخاص - المجلد الأول (الصفحات 409-546). هيئة الموسوعة الفلسطينية.

- كراسويل، ر. (1983). القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني. (م. أبي فاضل، المترجمون) بيروت: مجد.
- كفيرمي، ك. (14 02, 2013). كشفت الأزمة السورية الخلافات العميقة والجوهرية بين الأحزاب المسيحية اللبنانية. تم الاسترداد من مركز كارنيغي للشرق الأوسط: http://carnegie-mec.org/sada/50946
- الكيالي، ع.و. (1985). تاريخ فلسطين الحديث (الإصدار 9). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. (2011). حالة سكان العراق 2010. بغداد: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية.
- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. (2012). تحليل الوضع السكاني في العراق 2012. بغداد: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية.
- م. ضاهر. (1981). الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان 1697-1861. بيروت: معهد الإنماء العربي.
- ماجد، م. (2012). تطور العراق السياسي والاجتماعي في العهد الملكي الأول (أطروحة دكتوراه غير منشورة). بيروت: الجامعة اللبنانية.
- المحافظة، ع. (1973). العلاقات الأردنية-البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعهدة (192-1957). بيروت: دار النهار للنشر.
- المحافظة، ع. (1974). تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة. عمان: الجامعة الأردنية.
- محسن، س. (آب, 2015). التعدادات السكانية التي جرت في العراق. (22)، الصفحات 531-539.
- محمد، ع.ا. ب:. (بيروت). الجمع القيم لسلسلة المذكرة الاستراتيجية. مؤسسة المأسدة الإعلامية: 2012.
- المحمود، ح. (20 11, 2007). تحليل موثق لخطاب قوى السلطة خلال حرب تموز. الأخبار. تم الاسترداد من https://al-akhbar.com/Opinion/180420

- مراد، م. (2009). التملك والسلطة في الجنوب اللبناني (1920-1975). بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.
- المركز اللبناني للمعلومات. (2013). الواقع الديموغرافي في لبنان. بيروت: المركز اللبناني للمعلومات.
- المعوشي، ن. (2013). إمارة شرق الأردن. تأليف ميريام العبابسة، أطلس الأردن (الصفحات 212-214). بيروت: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO.
- المكتب المركزي للاحصاء. (؟). توزع السكان الجديد. دمشق: المكتب المركزي للاحصاء. تم الاسترداد من http://www.cbssyr.sy/studies/st16.pdf
- المكتب المركزي للاحصاء. (20 1, 2019). الفصل الثاني ــ السكان والمؤشرات الديموغرافية. تم الاسترداد من موقع المكتب المركزي للاحصاء في سوريا: http://www.cbssyr.sy/yearbook/2012/Chapter2-AR.htm
- مناع، هـ. (2014). خلافة داعش، من هجرات الوهم إلى بحيرات الدم. بيروت: المعهد الاسكندينافي لحقوق الإنسان.
- منصور، أ; القصيفي، ج. (1990). الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1948-1984. تأليف هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية (الصفحات 819-953). رام الله: هيئة الموسوعة الفلسطينية.
- موريس، ب. (2013). مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - الجزء الأول (406) (المجلد 1). (ع. عواد، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة.
- موريس، ب. . (2013). مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - الجزء الثاني (427) (المجلد 2). الكويت: عالم المعرفة.
- الموسوعة الفلسطينية. (28 10, 2015). المؤتمر الفلسطيني (أريحا 1948). تم الاسترداد من الموسوعة الفلسطينية: https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%AD%D8%A7-1948/

- نايل، م.;. (2016). المعاهدة العراقية – البريطانية 1922 والمعاهدة الأردنية – البريطانية 1928: دراسة مقارنة. المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، 10(1)، الصفحات 49-72.
- النسور، أ. (3 أذار, 2013). اللاجئين في الأردن. تم الاسترداد من سرايا: /http://dosweb.dos.gov.jo/ar/product-category/census-population2015
- النشرة. (21 12, 2017). إعلان نتائج مشروع "التعداد العام للسكان والمساكن الفلسطينية في لبنان. تم الاسترداد من موقع النشرة: https://www.elnashra.com/news/show/1163326/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%88%D
- النهار. (21 12, 2017). احصاء غير مسبوق عن عدد اللاجئين الفلسطيين في لبنان... اليكم الارقام. تم الاسترداد من جريدة النهار: https://www.annahar.com/article/719001-%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%82-%D8%B9%D9%86-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%8A%D9%86
- نوريغ، ن. (2013). تأثير الإصلاحات العثمانية. تأليف عبابسة، ميريام، أطلس الأردن (الصفحات 198-201). بيروت: المعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO.
- نوفل، ح. (2003). الوضع السكاني في لبنان. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

- نوفل، ح. (تموز, 2010). قضايا السكان والتنمية في لبنان بعد مرور 15 سنة على مؤتمر القاهرة. مجلة العلوم الاجتماعية (13).
- هلال، ج. (1975). الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948-1974). بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.
- هيرشلاغ، ز.ي. (1973). مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. (الحسني، م.، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة.
- هيغل، ل. (2016). أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية. لندن: مركز سيسفاير لحقوق المدنيين.
- هيئة الإحصاء الأردنية. (2019). قاعدة البيانات التفاعلية. تم الاسترداد من هيئة الإحصاء الأردنية: http://jorinfo.dos.gov.jo/PXWeb2014R2/Menu.aspx?px_db=Demographic%20Statistics&px_language=ar-JO&rxid=e0c35eac-d04f-4689-ace3-8f29bf1f19da
- الهيئة السورية لشؤون الأسرة. (2011). السياسة السكانية في الجمهورية العربية السورية، تحليل الواقع الراهن للقضايا السكانية والتحديات المستقبلية. دمشق: المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية.
- وزارة الداخلية اللبنانية. (2018). عدد الناخبين في لبنان وفي الخارج وتوزعهم على الدوائر الصغرى. تم الاسترداد من وزارة الداخلية اللبنانية: http://elections.gov.lb/getattachment/013b91c3-c555-4de9-9991-8a56b89d6e86/%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%88%D8%AA

- وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي. (2005). الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004 (أولى النتائج الاحصائية). بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.

- وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي. (2005). الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2004 (أولى النتائج الاحصائية). بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.

- وزارة الصحة اللبنانية. (2017). النشرة الاحصائية 2016. بيروت: وزارة الصحة اللبنانية.
- ي. الحكيم. (1980). بيروت ولبنان في عهد آل عثمان. بيروت: دار النهار للنشر.
- يوسف، ف. (7 3, 2013). الأسرى الفلسطينيون يزرعون بذور الحياة من خلف غياهب السجون. تم الاسترداد من نساء من أجل فلسطين:
http://www.womenfpal.com/news/2013/3/7/%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%b1%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a%d9%88%d9%86-%d9%8a%d8%b2%d8%b1%d8%b9%d9%88%d9%86-%d8%a8%d8%b0%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%8a%d8%a7%d8%a9-%d9%85%d9%86-

2. المراجع الفرنسية

- Al Jiboury, A. (2019). L'histoire d'une minorité politique : les chiites irakiens. Récupéré sur Irenees: http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-492_fr.html
- Arnaud, G. (1927). La Colonisation Juive en Palestine. Annales de Géographie, 36(201), pp. 283-286.
- Augustin, B. (1924). Les populations de la Syrie et de la Palestine d'après les derniers recensements. Annales de géographie (181), 73-79.
- Balanche, F. (2011). Géographie De La Révolte Syrienne. Outre-Terre, 3(29), 437-458.
- Balanche, F. (2014). Communitaurasime en Syrie: Lorsque le Myth Devient Réalité. Confluences Méditterranée, 29-44.
- Bianquis, A.-M., & Al Dbiyat, M. (1995, 2 1). La Population Syrienne: Un Tournant Démographique? Méditerranée (81), 81-90.
- Bourgey, A. (1985). Les Palestiniens. Annales De Géographie, 94(521), pp. 101-103.
- Chatelus, M. (2018). La croissance économique : mutation des structures et dynamisme du déséquilibre. Dans A. Raymon, La Syrie D'Aujourd'hui (online) (pp. 225-272). Aix-En-Provence: IREMAM. Récupéré sur https://books.openedition.org/iremam/740
- Courbage, Y. (1994). Evolution démographique et attitudes politiques en Syrie. Population, 49(3), pp. 725-749.
- Courbage, Y. (1997). La Fécondité Palestinienne des Lendemains d'Intifada. Population, 52(1), 223-233.

- Courbage, Y., & Fargues, P. (1974). La Situation Démographique Au Liban (Vol. 2). Beirut: Publications de L'Université Libanaise.
- Courbage, Y., & Fargues, P. (1975). La Population des Pays Arabes et D'Orient. Population, 30(6), 1111-1141.
- De Vaumas, E. (1955). Asie. Annales De Géographie, 64(341), 74-80.
- Demolin, C. (2018, 04 19). Israël-Palestine: l'enjeu de la démographie. Récupéré sur Mediapart: https://www.mediapart.fr/journal/international/190418/israel-palestine-l-enjeu-de-la-demographie?onglet=full
- Dumont, G.-F. (2005). Les Populations du Liban. Outre-Terre, 4(13), 419-445.
- Dumont, G.-F., & Montenay, Y. (2002). L'Irak Géopolitique et Populations. Population et Avenir (660), pp. 4-7.
- Engeli, E. (2014, 07 14). La fécondité en Palestine : faites l'amour pour la guerre. Récupéré sur Jet D'encre: https://www.jetdencre.ch/la-fecondite-en-palestine-faites-lamour-pour-la-guerre-7049
- Gérard-Francois, D. (2012). Syrie: De la Géopolitique des Populations à des Scénarios Prospectifs. Géostratégiques, 3(37), 15-38.
- Gottman, J. (1938). Démographie Juive en Palestine. Annales de Géographie, 47(265), pp. 104-105.
- Helbaoui, Y. (1963). La Population et la Population Active en Syrie. Population, 18(4), 697-714.
- Jaulin, T. (2009). Démographie et politique au Liban sous le Mandat. Histoire et Mesure, 29(1), 189-210.

- Jones, L. (1968). Accroissement rapide de la population de Bagdad et D'Amman. Population, 150-154.
- Khawaja, M. (2003). La Fécondité de Palestiniennes à Gaza, en Cisjordanie, en Jordanie et au Liban. Population, 309-342.
- Paris, G. (2012, 1 9). Les Palestiniens bientôt plus nombreux que les Israéliens ? Récupéré sur Le Monde Blogs: http://israelpalestine.blog.lemonde.fr/2012/01/09/les-palestiniens-bientot-plus-nombreux-que-les-israeliens/
- Pérousse, J.-F. (1997). Les Kurdes de Syrie et d'Irak: Dénégation, Déplacements et éclatement. Espaces, Populations, Sociétés, 1, pp. 73-84.
- Raymond, A. (2018). La Syrie, du Royaume Arabe à l'Indépendance (1914-1946). Dans A. Raymond, La Syrie d'aujourd'hui (Edition Online) (pp. 55-85). Aix-En-Provence: IREMAM. Récupéré sur https://books.openedition.org/iremam/730
- Samman, M. (1978). La population de la Syrie. Paris: ORSTOM.
- Samman, M. L. (1983). Le Recensement Syrien de 1981. Population, 184-188.
- Saverot, D. (2013, 09 26). Hafez al-Assad et la création de l'appareil d'état syrien. Récupéré sur Les Clés du Moyen-Orient: https://www.lesclesdumoyenorient.com/Hafez-al-Assad-et-la-creation-de-l.html
- Seklani, M. (1960). La Fécondité dans les Pays Arabes: Données numériques, attitudes et comportements. Population, 15(5), 831-856.

- Seurat, M. (1980). La Syrie d'aujourd'hui. Aix-En-Provence: Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans. Récupéré sur https://books.openedition.org/iremam/731#ftn12
- Vaumas, E. D. (1954). Les Réfugiés Arabes en Palestine. Annales de Géographie, 63(335), pp. 79-80.
- Weulersse, J. (1934). Problèmes D'Irak. Annales De Géographie, 43(241), 49-75.

3. المراجع الإنكليزية

- 3RP. (2016). Regional Refugee and Resilience Plan 2015-2016. Beirut: UNHCR.
- Balanche, F. (2018). Secterianism in Syria's Civil War. Washington: The Washington Institute for Near East Policy.
- Cetorelli, V. (2014, 12). The Effect on Fertility of the 2003-2011 War in Iraq. Population and Development Review, 40(4), pp. 581-604.
- CIA. (2018, 12 23). Lebanon. Retrieved from The World Fact Book: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/le.html
- CIA. (2019, 23 3). Israel. Retrieved from The World Fact Book: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/is.html
- Dundar, F. (2012). StatisQuo: British Use of Statistics in the Iraqi Kurdish Question (1919-1932). Wltham: Crown Papers.
- Gleick, P. (2014, 07 01). Water, Drought, Climate Change, and Conflict in Syria. Retrieved from AMS: https://doi.org/10.1175/WCAS-D-13-00059.1

- Index Mundi. (2019, 03 11). Iraq. Retrieved from Index Mundi: https://www.indexmundi.com/iraq/demographics_profile.html
- Janmyr, M. (2017). UNHCR and the Syrian Refugee Response. The International Journal of Human Rights, 22(3), 393-419.
- Khadduri, M. (1960). Independent Iraq, A Study in Iraqi Politics 1932-1935. Oxford: Oxford Press.
- Khoury, S. P. (1987). Syria and the French Mandate. New Jersey: Princeton University Press.
- Maktabi, R. (1999). The Lebanese Census of 1932 Revisited. Who are the Lebanese. British Journal of Middle Eastern Studies, 26(2), 219-241.
- Murphy, B. (2017, 03 24). Climate change played key role in Syrian civil war and helped Brexit, Al Gore says. Retrieved from McClatchyDC: https://www.mcclatchydc.com/news/nation-world/national/article140523093.html
- Robson, L. (2017). States Of Separation. California: University Of California Press.
- Saliba, I. M. (2016). Lebanon. In Refugee Law and Policy in Selected Countries (pp. 213-215). Washington: The Law Library of Congress. Retrieved from https://www.loc.gov/law/help/refugee-law/refugee-law-and-policy.pdf
- The Economist. (2016, 11 05). Census and Sensibility. The Economist. Retrieved from URL: https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2016/11/05/census-and-sensibility
- The World Bank Group. (2019, 01 20). Average Monthly Rainfall for Syrian Arab Republic from 1995-2015. Retrieved from Climate Change Knowledge Portal:

http://sdwebx.worldbank.org/climateportal/index.cfm?page=country_historical_climate&ThisCCode=SYR#

- UNHCR & WFP. (2017). Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon 2017. UNHCR.
- UNHCR. (2018, 12). Iraq Fact Sheet. Retrieved from UNHCR Iraq: http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Iraq%20Factsheet%20-%20December%202018.pdf
- UNHCR. (2018, 1 14). Operation Portal, Syrian Refugees Response. Retrieved from Situation Syria, UNHCR: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71
- UNHCR. (2019, 1 24). Refugee Situation. Retrieved from Operational Portal of the Syria Crisis Response: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria

لائحة الجداول

جدول 1: توزع الأسر في لواء عجلون بين مسلمة ومسيحية، القرن السادس عشر 40
جدول 2: تطور معدلات الولادة والوفاة من 1920 إلى 1940 في الأردن 45
جدول 3: توزع سكان الضفتين ومجموع السكان في الأردن وفقاً للمناطق الأساسية، 1951 50
جدول 4: توزع سكان الضفتين وسكان المملكة الأردنية وفقاً لتعداد 1952 51
جدول 5: توزع سكان الضفتين وسكان المملكة الأردنية وفقاً لتعداد 1961 53
جدول 6: معطيات ديموغرافية للأردن بناءً على تعداد 1961 54
جدول 7: الأعمار بالفئات العريضة ونسب الإعالة والعمر المتوسط والوسيط، الأردن 1994 67
جدول 8: الأعمار بالفئات العريضة ونسب الإعالة والعمر المتوسط والوسيط، الأردن 1994 72
جدول 9: بعض المعطيات الديموغرافية للأردن، 2011 73
جدول11 : معدلات النمو في الأردن، 2004 إلى 2015.....76
جدول 12: بعض المؤشرات الديموغرافية، الأردن 2015 79
جدول 13: توزع السكان على نواحي قضاء اللاذقية وفقاً للجنس والطائفة في مطلع القرن العشرين 91
جدول 14: عدد السكان في سورية في سنة 1921-1922 94
جدول 15: توزع سكان الدويلات السورية وفقاً للطوائف، 1921-1922 95
جدول 16: توزع سكان المدن السورية الكبرى حسب الطوائف، 1921-1922 98
جدول 17: تقديرات السكان في سورية بناءً على احصاءات سلطة الانتداب لعام 1926 100
جدول 18: تقديرات أعداد السكان في الدول السورية لعام 193 103
جدول 19: توزع سكان الدول السورية على المدن الكبرى، 193 103
جدول 20: توزع السكان في الدول السورية لعام 1932.....104
جدول 21: توزع الدول السورية وفقاً لمساحتها وعدد سكانها وكثافتهم، 1932.....105
جدول 22: توزع الأراضي الزراعية في سورية حسب المساحة والنسبة من مساحة كل دولة، 1927 106
جدول 23: توزع سكان سورية حسب الدويلات والمحافظات، 1932 107
جدول 24: توزع نسب الأميين حسب المناطق السورية، 1932 108
جدول 25: عدد المهاجرين المغادرين من سورية بين الأعوام 1927 و1933.....109
جدول 26: عدد السكان في سورية ونموهم السنوي، 1937- 1946 110
جدول 27: توزع عدد السكان ومعدلات النمو السكاني السنوي في سورية، 1946-1950 112
جدول 28: توزع سكان سورية حسب الطوائف، 1953.....114
جدول 29: توزع السكان على المناطق السورية وفقاً للعدد والكثافتين العامة والفعلية، 1953.....116

جدول 30: معدلات الوفيات الخام في سورية، 1950-1965 126
جدول 31: أعداد السكان ومعدلات النمو في سورية بين أعوام 1946 و1970. 136
جدول 32: توزع الناتج المحلي السوري على القطاعات الاقتصادية بين 1963 و1976 141
جدول 33: توزع الولادات في مدينة دمشق حسب نوع الرعاية، 1973 143
جدول 34: توزع سكان سورية بين ريف وحضر في تعدادي 1981 و1994 165
جدول 35: توزع سكان جبل لبنان بين 1783 و1840، حسب الطوائف 202
جدول 36: توزع سكان لبنان في عهد القائمقاميتين، حسب بعض المصادر وتوزعهم على الطوائف بين 1847 و1860 203
جدول 37: توزع سكان المتصرفية حسب الطوائف عام 1863 204
جدول 38: توزع السكان حسب الطوائف عام 1919 في المتصرفية 206
جدول 39: توزع السكان في لبنان الكبير الذين شملهم تعداد 1921، حسب الطوائف 213
جدول 40: توزع السكان حسب الطوائف في أبرز المدن اللبنانية في العام 1921 213
جدول 41: توزع السكان اللبنانيين المقيمين والمغتربين، من دافعي الضرائب، وفق تعداد 1932 218
جدول 42: توزع سكان لبنان على المحافظات بين 1922 و 1932 219
جدول 43: أعداد المهاجرين من لبنان بين 1927 و 1932 221
جدول 44: توزع سكان لبنان حسب الطوائف ومعدل زيادة كل طائفة،عام 1943 223
جدول 45: توزع السكان المقيمين والمغتربين حسب الطوائف، لبنان 1943 224
جدول 46: توزع سكان لبنان حسب المحافظات عام 1964 226
جدول 47: توزع سكان لبنان حسب الجنس والعمر الخماسي بالألوف، عام 1970 227
جدول 48: توزع سكان لبنان حسب الطوائف، عام 1984 237
جدول 49: توزع سكان لبنان حسب العمر الخماسي والجنس، عام 1996 240
جدول 50: سكان لبنان لعام 2004 242
جدول 51: توزع السكان حسب المحافظات في عام 1997 و2004 244
جدول 52: توزع السكان في لبنان حسب الجنسية وفقاً للمفوضية العليا للاجئين، 2015 254
جدول 53: عدد السكان في لبنان حسب الإحصاءات الأجنبية واللبنانية 254
جدول 54: توزع سكان العراق حسب الطوائف في فترة الانتداب البريطاني 284
جدول 55: توزع سكان المدن الرئيسية في العراق بين أعوام 1908 و1935 286
جدول 56: توزع سكان العراق وفقاً للطوائف (بالآلاف)، 1947 289
جدول 57: توزع سكان العراق حسب الدين، تعداد 1957 291
جدول 58: توزع سكان فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر 344
جدول 59: توزع سكان فلسطين وفقاً للطوائف الأساسية، 1920 و1922 359
جدول 60: توزع السكان العرب واليهود في أراضي الحكم الذاتي والأراضي المحتلة، 2010 405

لائحة الرسوم البيانية

الرسم البياني 1: نسبة الذكور ونسبة الإناث في الأردن، 1952 52
الرسم البياني 2: نسبة الذكور ونسبة الإناث في الأردن، 1961 54
الرسم البياني 3: نسبة الإناث والذكور من مجموع السكان (الضفة الشرقية)، الأردن 1970 56
الرسم البياني 4: معدلات النمو السكاني السنوي بين أعوام 1988 و1994 في الأردن 64
الرسم البياني 5: هرم الأعمار في الأردن، 1994 65
الرسم البياني 6: توزع نسب الذكورة حسب العمر الخماسي في الأردن، 1994 66
الرسم البياني 7: هرم الأعمار لسكان الأردن من غير الأردنيين، 1994 67
الرسم البياني 8: توزع نسب النمو السكاني في الأردن بين أعوام 2000 و2005 69
الرسم البياني 9: منحنيات الذكورة لسكان الأردن: الأردنيون، غير الأردنيين، ومجموع السكان، 2004 70
الرسم البياني 10: هرم السكان في الأردن لمجموع السكان، والسكان الأردنيين والسكان غير الأردنيين، 2004 71
الرسم البياني 11: هرم السكان للأردن، 2011 74
الرسم البياني 12: هرم الأعمار ، الأردن 2015 78
الرسم البياني 13: هرم الأعمار للأردنيين 2015 78
الرسم البياني 14: نسبة الجنس للأردنيين ولمجموع السكان، 2015 79
الرسم البياني 15: فئات الأعمار العريضة في الأردن، 2015 80
الرسم البياني 16: توزع سكان الدويلات السورية وفقاً لطائفة السكان في كل منها، 1922 97
الرسم البياني 17: معدل النمو السكاني للطوائف السورية بين الأعوام 1922 و1953 115
الرسم البياني 18: نسبة السكان في المناطق السورية من مجموع السكان، 1953 117
الرسم البياني 19: نسبة سكان المدن في المناطق السورية، 1943 118
الرسم البياني 20: هرم الأعمار لسورية كما ورد في تعداد 1960 123
الرسم البياني 21: هرم الأعمار سورية، 1960 123
الرسم البياني 22: التوزع النسبي لسكان سورية على الفئات العريضة، 1960 124
الرسم البياني 23: هرم الأعمار غير المصحح في سورية، 1970 138
الرسم البياني 24: هرم الأعمار المعدل لسورية، 1970 139
الرسم البياني 25: توزع سكان سورية حسب الفئات العمرية العريضة، 1970 140
الرسم البياني 26: توزع سكان سورية بين الريف والمدن، 1970 141
الرسم البياني 27: العلاقة بين كل من الأمية والتمدن والدخل من جهة على تغير معدل الوفاة الخام في بعض الدول العربية، 1970-1973 143

الرسم البياني 28: نسبة الطوائف من عدد السكان في سورية، 1978 151
الرسم البياني 29: هرم الأعمار لسورية عام 1981 و1994 163
الرسم البياني 30: تطور نسب البطالة في سورية، 1970-2004 164
الرسم البياني 31: هرم الأعمار في سورية، 2004 174
الرسم البياني 32: نسبة الفئات العمرية العريضة من مجموع السكان،سورية 2004 175
الرسم البياني 33: معدلات البطالة للذكور والإناث والمعدلات الكلية، سورية 2004 182
الرسم البياني 34: كمية الأمطار السنوية في سورية، 1995-2015 182
الرسم البياني 35: توزع السكان السوريين وفقاً لطوائفهم، 2014 186
الرسم البياني 36: تطور أعداد اللاجئين السوريين المسجلين بين 2013 و2019 189
الرسم البياني 37: توزع اللاجئين السوريين على الدول المستضيفة، 2019 190
الرسم البياني 38: توزع اللاجئين السوريين وفقاً لطوائفهم أو إثنياتهم، 2017 193
الرسم البياني 39: نسبة الذكورة عند الطوائف في لبنان، حسب إحصاء 1932 220
الرسم البياني 40: نسبة الأميين حسب المحافظات ، احصاء 1932 221
الرسم البياني 41: هرم الأعمار في لبنان عام 1970 228
الرسم البياني 42: معدل الوفاة ونسبة الأمية والدخل الفردي في دول المنطقة، 1970-1973 229
الرسم البياني 43: توزع السكان اللبنانيين وفقاً للطوائف الأساسية 236
الرسم البياني 44 : هرم الأعمار في لبنان عام 1996 241
الرسم البياني 45: هرم الأعمار، لبنان 2004 243
الرسم البياني 46: هرم الأعمار، لبنان 2007 243
الرسم البياني 47: أهرام الأعمار بالفئات العشرية للطوائف الكبرى في لبنان، 2007 245
الرسم البياني 48: الأعمار الوسيطة والمتوسطة للطوائف في لبنان، 2009 247
الرسم البياني 49: أعداد اللاجئين السوريين إلى لبنان، 2012-2016 253
الرسم البياني 50: التفاوت بين معدلات النمو لسكان لبنان بين الأرقام الرسمية اللبنانية والأرقام الدولية، 2011-2017 255
الرسم البياني 51: توزع المقيمين في لبنان وفق المحافظات لعام 2016 257
الرسم البياني 52: هرم الأعمار للنازحين السوريين المسجلين في لبنان، دراسة بالعينة، 2017 259
الرسم البياني 53: توزع النازحين السوريين، المسجلين، على المحافظات في نهاية عام 2017 260
الرسم البياني 54: تطور عدد السكان في لبنان بين الأعوام 2010-2016 261
الرسم البياني 55: تطور أعداد الولادات والوفيات في لبنان، 2010-2016 262
الرسم البياني 56: هرم الأعمار، لبنان 2016 263
الرسم البياني 57: توزع الطوائف الكبرى اللبنانية وفق الأعمار 268

الرسم البياني 58: التوزع النسبي لسكان العراق وفقاً لطوائفهم أو إثنياتهم، 1917 280
الرسم البياني 59: توزع الطوائف العراقية وفقاً لنوع حياتهم بين ريف وحضر، 1947.....290
الرسم البياني 60: توزع سكان العراق وفق القوميات الأساسية، 1957.....292
الرسم البياني 61: هرم الأعمار، العراق 1979 312
الرسم البياني 62: معدلات النمو السكاني في المحافظات، العراق 1977-1987 313
الرسم البياني 63: معدلات المواليد والوفيات الخام والنمو الطبيعي (بالألف)، العراق 1985-1995.....315
الرسم البياني 64: هرم الأعمار في العراق، 1990 316
الرسم البياني 65: معدل نمو السكان في محافظات العراق بين 1987 و1997.....317
الرسم البياني 66: هرم الأعمار في العراق، 2002 318
الرسم البياني 67: نسبة الذكورة، العراق 2002.....319
الرسم البياني 68: توزع سكان العراق على الطوائف الأساسية، تقديرات 2002 320
الرسم البياني 69: نسبة المسيحيين في العراق من 1920 إلى اليوم 335
الرسم البياني 70: توزع سكان فلسطين وفقاً للطوائف الأساسية، 1920 و1922.....359
الرسم البياني 71: توزع السكان وفقاً لطوائفهم، فلسطين، 1922.....360
الرسم البياني 72: توزع سكان فلسطين وحسب مكان الإقامة، 1931 362
الرسم البياني 73: توزع سكان فلسطين على الطوائف الأساسية، 1931 363
الرسم البياني 74: توزع سكان فلسطين، اليهود والعرب، وفق الريف والحضر، 1922 و1931.....365
الرسم البياني 75: توزع سكان فلسطين حسب الطوائف، 1948.....367
الرسم البياني 76: نسب النمو السكاني السنوية لسكان فلسطين، 1922-1948 368
الرسم البياني 77: توزع اللاجئين على أقضية الضفة الغربية، 1948.....376
الرسم البياني 78: توزع أعداد اللاجئين الفلسطينيين على دول اللجوء، 1952 376
الرسم البياني 79: توزع المهاجرين الفلسطينيين من الضفة، غير المقيمين في الأردن، على دول العالم، 1952-1961.....378
الرسم البياني 80: توزع سكان الضفة الغربية وفقاً لأوضاعهم التعليمية بين ذكور وإناث، 1961.....379
الرسم البياني 81: هرم الأعمار لسكان الضفة الغربية، 1961 381
الرسم البياني 82: نسبة الذكورة في الضفة الغربية، 1961.....381
الرسم البياني 83: هرما الأعمار في قطاع غزة والضفة الغربية، 1967. 390
الرسم البياني 84: توزع الفلسطينيين في الوطن والشتات، 1981.....392
الرسم البياني 85: هرم الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1984 393
الرسم البياني 86: معدلات الولادات الخام، قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين، 1980-1993 395
الرسم البياني 87: عدد الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، 1993 396
الرسم البياني 88: مستويات الخصوبة عند النساء الفلسطينيات في فلسطين ولبنان والأردن، 1994 398

الرسم البياني 89: تطور نسب السكان في فلسطين المحتلة بين المكونات الأساسية، 1950-2006.....398
الرسم البياني 90: هرمي الأعمار، قطاع غزة والضفة الغربية، 2017 401
الرسم البياني 91: توزع الفلسطينيين في الداخل وفي الشتات، 2017 402

الفهرس

مقدمة.....9

الفصل الأول : الديموغرافيا من الوصف إلى التحليل 17

1. مركبات النمو 17
2.دينامية السكان 31
هوامش الفصل الأول.....35

الفصل الثاني: الأردن من التأسيس إلى فك الارتباط.....39

1.لمحات من أردن ما قبل الإمارة 39
2.الإمارة الأردنية (1921-1946) 42
3.المملكة الأردنية الهاشمية (1946-1988) 46
هوامش الفصل الثاني.....59

الفصل الثالث: ديموغرافيا الأردن الحديث 63

1.سكان الأردن الحديث قبل الأزمة السورية (1988-2011) 63
2. سكان الأردن خلال الأزمة السورية (2012 -) 74
هوامش الفصل الثالث.....83

الفصل الرابع: سورية، مرحلة اللاستقرار 87

1.سورية قبل الانتداب 87
2.سورية في مرحلة الانتداب 92
3.سورية المستقلة 110
4.الجمهورية العربية المتحدة 119
5.ديموغرافية الجمهورية العربية السورية 121
هوامش الفصل الرابع.....129

الفصل الخامس: سورية المعاصرة 133

1.سورية والبعث 133
2.ديموغرافية سوريا المعاصرة (1970-2000) 148
3.حرب تشرين 1973 152

4.نظام البعث والإخوان المسلمون 156
5.ديموغرافية سوريا الأسد 160
هوامش الفصل الخامس 167

الفصل السادس : سورية في القرن الحادي والعشرين 171

1.ربيع سورية 171
2.الأزمة (2011 -) 176
هوامش الفصل السادس 195

الفصل السابع: لبنان من التأسيس إلى الحرب 199

1.ديموغرافيا ما قبل لبنان الكبير 201
2.سكان لبنان في مرحلة الانتداب (1920-1943) 210
3.سكان لبنان في فترة الاستقلال (1943-1975) 222
هوامش الفصل السابع.....231

الفصل الثامن : لبنان، ديموغرافيا الحروب والأزمات.....235

1.حرب لبنان (1975-1990) 235
2.ما بين حرب وأزمة (1990-2010) 238
3.الأوضاع الديموغرافية من 2010 إلى اليوم 247
4.الوضع الديموغرافي في لبنان اليوم 260
5.الرقم: المعضلة اللبنانية 264
هوامش الفصل الثامن 271

الفصل التاسع: العراق من فيصل إلى صدام 275

1.بداية التحوّلات 275
2.بلاد فيصل 278
3. العراق المستقل 284
4. نهاية الحكم الملكي وبداية الجمهورية 293
5.البعث في العراق 297
هوامش الفصل التاسع.....299

الفصل العاشر : العراق، جمر الديموغرافيا ورماد السلطة 303

1. مسألة الأكراد 303
2. اهتزاز حكم البعث وسقوطه المؤقت 306

3. عودة البعث إلى الحكم 309
4.ديموغرافية العراق من حرب إلى احتلال 311
5.وضع الشيعة في العراق 321
6.أفول نجم صدام حسين 323
7. صدام حسين والأكراد 327
8. العراق بعد صدام 328
9.بلد النزوح والهجرة 332
هوامش الفصل العاشر 339

الفصل الحادي عشر: فلسطين من الضفتين إلى النكبة 343

1.جذور الأزمة 343
2.تجليات الإيديولوجيا الصهيونية 356
3.ديموغرافية النكبة 358

الفصل الثاني عشر: فلسطين، انتصار الديموغرافيا 375

1.بين نكبة ونكسة 375
2.لعودة والعودة المستحيلة 382
3.الفلسطينيون بين احتلال وشتات 387
4.النكسة 389
5.بين انتفاضتين 394
6.الواقع الفلسطيني اليوم 399
7.المقلاع والحجر... والديموغرافيا 403
هوامش الفصل الثاني عشر 407

الخاتمة 409

لائحة المصادر والمراجع 413

لائحة الجداول 431

لائحة الرسوم البيانية 433

الفهرس 437

نبذة ذاتية عن المؤلّف: د. شوقي عاطف عطيه

- أستاذ باحث ومحاضر في معهد العلوم الاجتماعية منذ عام 2012 ومتفرغ فيه منذ عام 2014.
- عضو في مختبر الديموغرافيا في مركز الأبحاث التابع لمعهد العلوم الاجتماعية.
- حائز على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع – اختصاص الديموغرافيا، من معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية، عام 2012.
- درس مواد الفلسفة والاجتماع في جامعة سيدة اللويزة – فرع الشمال منذ عام 2008 ولغاية عام 2014.
- درس مواد الاجتماعيات في مدرسة طرابلس الإنجيلية من عام 2005 إلى 2014.
- شارك في عدة مؤتمرات ومحاضرات وورش عمل في لبنان ومصر.
- شارك في اللجنة البحثية لإعداد تقرير المساواة بين الجنسين في لبنان 2018، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- صاغ وشارك في صياغة مقررات مواد الديموغرافيا في معهد العلوم الاجتماعية في مرحلتي الاجازة والماستر.
- أعد ونظم وشارك في عدد من الأبحاث والدراسات الاحصائية بالاشتراك مع جمعيات ومؤسسات رسمية ومدنية لبنانية.
- له 5 كتب في الديموغرافيا والإعلام والمواطنية بالإضافة إلى عدد من المقالات والأبحاث في مجلات وحوليات لبنانية وعربية.
- شارك في إعداد وصياغة التقرير حول المساواة بين الجنسين في لبنان، الصادر عام 2018 عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- شارك في إعداد كتاب "ستون عاماً تطوير وارتقاء" الصادر عن معهد العلوم الاجتماعية عام 2019.
- يشرف على المنصات الالكترونية لمعهد العلوم الاجتماعية.

- صدر له خمسة كتب وهي:
- المواطنة بين البنية الذهنية والاندماج الاجتماعي، بالاشتراك مع د. رضوان العجل، جروس برس، 2018
- السكان في لبنان: من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي، دار نلسن، بيروت، 2014.
- الوجه الآخر للإعلام: الاتصال والتواصل بين الرسالة والتسويق، دار نلسن، بيروت، 2016.
- جغرافية السكان: الاتجاهات والتحديات البيئية المعاصرة (بالاشتراك مع د. عاطف عطيه)، جروس برس، طرابلس، 2016.
- علم السكان: في البحث التطبيقي والاحصائي، دار نلسن، بيروت، 2016.

Chattieh@ul.edu.lb